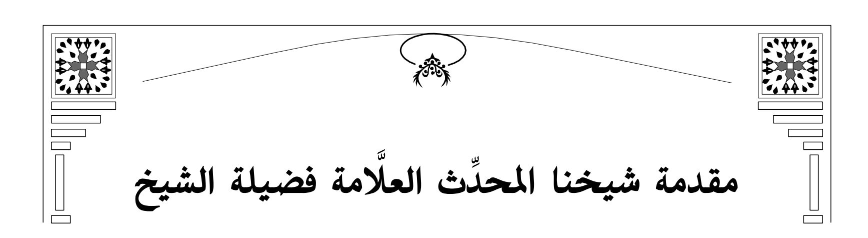




مقدمة شيخنا المحدِّث العلَّامة فضيلة الشيخ

أبي إسحاق الحويني

حرس الله مهجته

إنَّ الحمد لله تعالى نحمده، ونستعينُ به ونستغفرُهُ، ونعوذُ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله تعالى، فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُهُ ورسولُه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فإن أصدق الحديث كتابُ الله تعالى، وأحسن الهدي هَدْيُ محمدٍ ﷺ، وشرَّ الأمور محدثاتُها، وكلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ في النار.

وبعد:

فإن كتاب «الضعفاء الكبير» لأبي جعفر العقيلي -رحمه الله تعالى- من أحسن الكتب تصنيفًا، وأجودها ترصيفًا، وأفضلها وضعًا، ومن أكثرها جمعًا. ولا عَجَب في ذلك؛ فإنَّ أبا جعفر كان من بحور العلم، جليلَ القدر، عظيم الخَطَر، وقد أبان في كتابه هذا عن سَعَةِ عِلْمه، ومَتِينِ نَقْدِه؛ فلذا عوَّل عليه الأئمةُ الكِبَارُ ممّن جاءوا بعده، وتابعوه على جُلِّ نقْدِهِ إلَّا في مواضعَ خالَفوه فيها، شأْنُه في ذلك شأنُ سائر مَنْ تَقَدَّمَه أو تأَخَّر عنه من الأئمة الكِبَار.

فلما طُبعَ كتابُه منذ أكثَر من عشرينَ سنةً، بتحقيق الدكتور: عبد المعطي أمين قلعجي؛ تلَقَّفَتْه الأيدي، وكنتُ ممّن حَظِيَ به في ذلك الزَّمان، فكان مِن احْتِفَائي به أنَّني كنتُ لا أنام إلا وهو بجانبي، قرأْتُه مِرارًا لأستخرجَ فوائده، وأقيِّدَ أوابِدَه، فكنت أقفُ فِيهِ على كَلِماتٍ أو عِبَارَاتٍ لا أستطيعُ فهمها، فأعزوها إلى التصحيف، ثم يتبين لي وجه الصواب فيها إذا راجعتُها من كُتُبٍ نقلت عن كتاب العُقَيلي، كـ«الميزان» للذهبي و«لسانه» للحافظ، ومع ما لِمُحَقِّقِه من الفضل في السَّبْق إلى إخراج الكتاب وإفادة أهل العلم منه - تمنيت أن تتاح لي فرصة لتحقيقه، وتخريج أقوال صاحبه، فاجتهدت في تحصيل أصوله المخطوطة؛ فظفرت بنسخة الظاهرية، والنسخة التي كتبها الشيخ بديع الدين السندي رَحِمَهُ اللهُ، ولكثرة الشواغل والصوارف لم أفعل شيئًا، لكنني استفدت من هاتين النسختين في تصويب ما استعصى عليَّ من فهم النص.

وفي نفس السَّنة التي طُبع فيها كتاب العُقَيلي، طُبع كتاب «الكامل» لأبي أحمد بن عدي ﵀، أما هذا فَكِدْتُ أطيرُ به فَرَحًا، وكان اغتباطِي به أكثرَ من اغتباطي بكتاب العُقَيْلي؛ لسعَةِ مَادَّته وشُمُولها، ولِنَفَسِ ابن عدي فيه، ولكنَّ فرحتي تبدَّدَتْ لما خَبرْتُ الكتاب؛ فإذا فيه من التصحيفات والتحريفات ما يَشِيبُ لهَوْلِه الوِلْدَان، فذهبت أبحث عن محَقّق له لأعصب الجِنَايَة برقَبَتِه، فلم أجد إلا العبارة التي دَرَج بعض الناشرين على كتابتها وهي: «حَقَّقه جمَاعةٌ من العلَماءِ بإِشْرَافِ النَّاشِر»، وعلمنا بعد ذلك أن هؤلاء العلماء هم جماعة من الغِلْمَان، أجانبُ تمامًا عن هذه الصَّنْعَةِ. وكمْ من الوقت الذي أنفقته أنا وغيري لإقامة تصحيفٍ، ما كان يقع في الكتاب لو قام على تحقيقه أحد علماء الصَّنْعة، فسعيت لاقتناء نسخة من كتاب «الكامل» حتى أرجع إليها، ووفقني الله تعالى إلى اقتناء نسخة أحمد الثالث، وقد أراحتني كثيرًا.

وكنت أحلم باليوم الذي أرى فيه هذين الكتابين على الوجه الذي صنفهما عليه صاحباهما؛ **حتى أتْحَفَني صاحِبُنا الشَّاب المُجِدُّ: مازن بنُ محمَّد السِّرْسَاويّ -حفظه الله تعالى- بكتاب «الضعفاء» للعقيلي مُحَقّقًا**، فأرسل إليَّ طائفةً من (الجُزْءِ الأوَّل) من الكتاب، مع (خُطَّةِ العمل)؛ فاغتبطتُ بها وقرأتُ ما أرسلَهُ إليَّ فرأيتُ الحَوَاشِي رائِقَةً ليس فيها حَشْوٌ، وراجعتُ تَصْحِيحَاتِي على نُسْخَتِي من (الجزء الأول) على عمله؛ **فرأيتُه -جزاه الله خيرًا- أقامَ النَّصَّ على وَجْهِهِ، فشَكَرْتُ له جُهْدَه في ذلك، وأرجو أن يكون أقام نصَّ الكتاب على الوَجْهِ الذي كتَبَه صاحِبُه ﵀، وهو بذلك جدير -إن**

شاء الله تعالى. ولعَلَّه يُحَقِّقُ لِيَ الأُمْنِيَة الثَّانِيَة، وهِي تحقيق كتاب أبي أحمد[١].

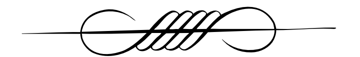
واللهَ تعالى أسألُ أن يجعلَهُ في مَوَازين حَسَناتِهِ يومَ تَكُون العاقبة للمتقين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

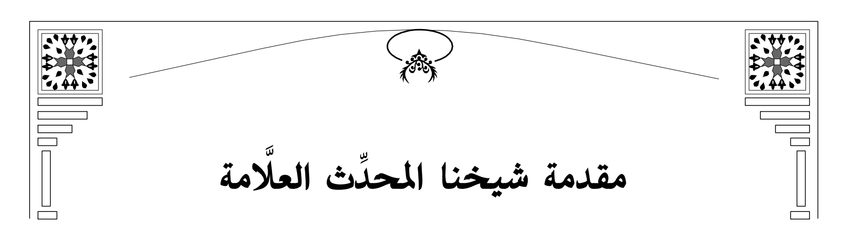
وكتبه:

أبو إسحاق الحويني

حامدًا الله ومصليًا على نبيه ﷺ



(١) وقد أقدرنا الله بلطفه ورحمته على إتمام تحقيقه ونشره؛ فصدرت طبعته الأولى عن دار الرشد في مطلع سنة **١٤٣٤**هـ، وصدرت الطبعة الثانية في رجب **١٤٣٥**هـ ولله الحمد والمنة ونجهز الآن للطبعة الثالثة، وستكون إصدارًا جديدًا، مزيدًا من الضبط والتحرير والمراجعة، نسأل الله الإعانة.



مقدمة شيخنا المحدِّث العلَّامة

أ. د: أحمد معبد عبد الكريم

حرس الله مهجته

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإن الأخ الفاضل الدكتور مازن السرساوي -وفقه الله- قد عرض عليَّ بعض النماذج من تحقيق هذا الكتاب المعروف بكتاب «الضعفاء الكبير» لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي المتوفى سنة **٣٢٢**هـ، وما كنت أتوقع أن هذا سيَنْجَرُّ بي إلى هذا التقديم، لكن هذا ما قد حدث.

والنماذج التي اطلعت عليها من تحقيق النص والتعليق عليه -تشهد بأن خدمة الكتاب في هذه الطبعة متميزة عن سابقاتها الثلاث، فقد قام الدكتور: عبد الله علي حافظ بتحقيق ودراسة هذا الكتاب في رسالته للعالمية (الدكتوراه) في الحديث من كلية أصول الدين بالقاهرة - جامعة الأزهر، وذلك في عام **١٣٩٩**هـ -**١٩٧٩**م، ولكن حتى الآن (ذي القعدة سنة **١٤٢٨**هـ) لم يطبع الكتاب بهذا التحقيق، رغم أنه أقدم ما عرفته من تحقيق علمي

للكتاب. ثم كانت طبعة دار الكتب العلمية -ببيروت- للكتاب بتحقيق الدكتور الطبيب عبد المعطي قلعجي هي أول طبعة ظهرت للكتاب سنة ١٤١٤هـ-١٩٨٤م. ثم خرجت الطبعة الثانية للكتاب بالدار نفسها، وللمحقق نفسه سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٨م. ثم أخرج الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي طبعة أخرى للكتاب بتحقيقه، وذلك بدار الصميعي بالرياض سنة ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

ثم جاء هذا التحقيق للكتاب والتعليق عليه للأخ الدكتور مازن ومساعديه، وهو يعد أوفى وأكمل من سابقيه، كما تشهد بذلك المقارنة التفصيلية بين تلك الطبعة وبين ما سبقها، وهذا مما شجعني على التقديم لها بهذه السطور المتواضعة.

إضافة إلى أن الأخ الدكتور مازن قد سعدت بلقائه ضمن أوائل طلاب الدراسات العليا بقسم الحديث بكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، وذلك خلال تدريسي له مع زملائه مادة «علم التخريج» ثم شاركت في الإشراف على رسالتيه لنيل درجتي التخصص (الماجستير)، والعالمية (الدكتوراه) في الحديث، وخلال هذه الصحبة الطيبة وجدت لديه من الدراية والدربة الحديثية ما لم أجده عند بقية أقرانه، وإن كنت لا أبرئ نفسي وإياه مما هو من شأن البشر من الخطأ والقصور، فالكمال لله وحده.

وأما الكتاب المحقق فلا تخفى أهميته القصوى على ذوي الاختصاص بعلوم السنة، ومكانته بين كتب الرجال محفوظة، كما أنه أصيل في موضوعه وهو نقد الرواة ومروياتهم، وفيه الدليل العملي الظاهر على مواكبة نقد متون

الأحاديث لنقد الرواة، وبعبارة أخرى: مواكبة النقد الداخلي للنقد الخارجي للمرويات الحديثية.

ولا تتسع تلك العجالة لتفصيل ذلك، ويكفي في الإشارة إلى المكانة العلمية للكتاب أنه قد حظي بأكثر من دراسة تخصصية جامعية، حيث تناوله الأخ الدكتور: إكرامي الشاذلي، المدرس بكلية أصول الدين بالمنوفية -جامعة الأزهر- في رسالته للدكتوراه بعنوان «الضعفاء بين العقيلي وابن عَدي، من خلال كتابيهما الضعفاء الكبير والكامل في ضعفاء الرجال، دراسة مقارنة» وقد سعدت بالإشراف على تلك الرسالة، وأجيزت بمرتبة الشرف الأولى.

وقام الأخ الدكتور: مختار نصيرة أستاذ الحديث بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - بقسنطينة - الجزائر - بدراسة أخرى في رسالته للدكتوراه بعنوان «منهج أبي جعفر العقيلي في جرح الرجال من خلال كتابه الضعفاء الكبير»، وقد طبعت الرسالة ضمن منشورات دار الضياء للنشر والتوزيع بطنطا.

وفي الختام أرجو من الله تعالى أن يوفق الأخ الدكتور: مازن ويسدده في مستقبل خطواته العلمية، ويرزقنا وإياه العلم النافع والعمل الصالح إنه سميع مجيب، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتب الفقير إلى رحمة ربه:

أ. د: أحمد معبد عبد الكريم

عضو هيئة كبار العلماء

مقدمة الإصدار الجديد

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، لاسيما نبينا المصطفى، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه ومن اقتفى.

أما بعد:

فبين يديك أيها القارئ الكريم: الإصدار الجديد من نشرتنا لكتاب «الضعفاء» للإمام أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي رحمه الله تعالى، وما فتئنا منذ نشرته الأولى نقلب النظر فيه ونردده، ونصوب بعض الأخطاء التي لا ينجو من مثلها عمل، ويمدنا كرام الباحثين وطلبة العلم بمثل ذلك، حتى من الله علينا بإحراز النسخة الجزائرية العتيقة للكتاب، منذ نحو عامين، وهذه النسخة العتيقة فرع من فروع رواية أبي يعقوب يوسف بن أحمد ابن الدخيل الصيدلاني عن العقيلي، ورواية الصيدلاني يحتمل أن تكون من آخر العرضات لكتاب «الضعفاء» على مصنفه العقيلي، إذا قورنت بروايات البلخي والخزاعي، ونحن قد اعتمدنا على فرع من فروع الصيدلاني في نشرتنا القديمة، وهي رواية محمد بن نوح الأصبهاني، عن الصيدلاني، وهي النسخة الظاهرية فهي تروى من طريق أبي القاسم ابن منده، وابن منده يرويها عن الأصبهاني، عن الصيدلاني، قارنا إياها بروايته عن ابن حسنويه، عن عبد المنعم بن عمر بن حيان، عن الخزاعي.



ومن طريق الصيدلاني يروي عامة الحفاظ ممن وقفنا على أسانيدهم كتابَ «الضعفاء»، ولكنهم يروونه من طريق أشهر فرع من فروع رواية الصيدلاني، وهي رواية العَتِيقِي عنه.

وتأتي هذه النسخة الجزائرية العتيقة كفرع ثالث لرواية الصيدلاني، فهي من رواية أبي الفتح ابن أبي الفوارس عن الصيدلاني عن المصنف.

وقد أفادتنا هذه النسخة العتيقة فوائد كثيرة، وأصلحت كثيرا من المواضع التي جاءت في الظاهرية على خلاف الصواب، بما سيراه الناظر في منهج العمل في إخراج هذه النشرة ويعاينه واقعا إذا طالعها.

ونرجو أن تكون هذه النشرة هي الأفضل لهذا الكتاب المهم في فنه، وأن نكون قد رزقنا التوفيق والسداد فيما أتعبنا فيه أنفسنا، وأن تكون على مستوى ما يطمح إليه الباحثون وطلبة العلم، فإن كانت الأخرى، فذنوب ركبتنا، وعجل الله لنا عقوبتها في قلة التوفيق وسوء الصنعة، ونعوذ بالغفور الرحيم من هذا، ونسأله تعالى التجاوز والغفران بكرمه ومنه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وتخرج هذه النسخة اليوم وفي النفس ما فيها من الحسرات والآلام على ما آل إليه أمر هذه الأمة التي كانت خير أمة أخرجت للناس، فإذ بها يحيطها أعداؤها من كل جانب إحاطة السوار بالمعصم، وبلغ من خسة بعض المنتسبين إليها، وغفلة البعض الآخر من أبنائها وقلة معرفتهم أنهم يعينون على أمتهم أعاديهم، ويمهدون لهم القضاء على ما بقي منها، واختلطت الأمور، وبلغت القلوب الحناجر، ولا ملجأ ولا منجى من الله إلا إليه، فواغوثاه بالله، فوالله لولا التصديق بموعود الله بأن العاقبة للمتقين، وأن

هذا المستقبل لهذا الدين لتسلل كثير من اليأس إلى النفوس، فالحمد لله الذي قال وقوله الحق: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ ونسأل الله أن يربط على قلوب المؤمنين، ويثبت قلوبنا على دينه، ونعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

مازن بن محمد السرساوي

ذو الحجة سنة ١٤٣٥هـ

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد ولد آدم أجمعين، وقائد الغر الميامين، سيدنا محمد ﷺ.

أما بعد:

فإن من نعم الله تعالى التي لا تحصى علينا؛ أن مكننا من إخراج الطبعة الثانية لهذا الكتاب الكبير القدر، في هذه الفترة الزمنية الوجيزة، والتي مضت على خروج طبعته الأولى، وإن نفاد الطبعة المذكورة من مثل هذا الكتاب الكبير، والذي طبع قبل هذا عدة طبعات بتحقيقات مختلفة، أقول: نفاد طبعتنا في أقل من شهر مع كل هذا، علامة على ما نرجوه من المولى سبحانه وتعالى من كتابة القبول لها بفضله ومنه.

وهذه الطبعة الجديدة التي بين يديك -أيها القارئ الكريم- قد فاقت سابقتها -والحمد لله- بما توفر لها من مراجعة وإعادة صياغة لبعض المواطن بما ظهر لنا فيها من الصواب، وأصلحنا ما ظهر من الأخطاء التي ندت عنا في الطبعة الأولى، وسبحان من تفرد بالكمال، وأكثر هذه الأخطاء كما سيلاحظه القارئ المقارن كانت في حركات الضبط، والعذر في ذلك مبسوط، لأننا أخذنا على عاتقنا أن نضبط الكتاب كله -مع ضخامته- بالشكل والحركات، فوقوع الخطأ في ذلك من سرعة الإدخال وإلف عين المراجع، وترحيل الحركات أمر عادي يعرفه كل من عانى مثل ما عانينا.

وقد أعدنا صياغة بعض العبارات في الأصل، لاسيما في مواضع أشكلت علينا أول مرة، وذلك أننا كنا اعتمدنا من بين النسخ على نسخة الظاهرية المتداولة بين طلبة العلم، ثم جاءتنا بأخرة نسخة منها مصورة على الميكروفيلم من جامعة الإمام محمد بن سعود، وهي أوضح في مواضع من الأولى، والأولى خير منها في مواضع أخرى، واستفدنا منها يومئذ في أواخر الكتاب، ولكننا عند الإعداد لهذه الطبعة الجديدة راجعنا جميع مواطن الإشكال على الثانية، فظهر لنا خلاف ما رجحناه في المرة الأولى، فأثبتنا الصواب بعد التحقق من صحته، والحمد لله رب العالمين، ونسأل الله المزيد من فضله.

ومع ذلك فلا يصح لي أن أزعم أن الكتاب خلا من الخطأ أو ما شابهه، وكيف لي أن أزعم هذا، وهو عمل بشري قاصر، له ما للعمل البشري المتقن وعليه ما عليه، فلا جرم أن الباحث المُجِدَّ قد يصفو ذهنه ساعة فيظهر له ما لم يظهر لنا؛ لأننا كما يقولون: (داخل الحدث)، وأما من هو خارج عنه فإنه قد يتاح له أن يرى ما لا يراه من هو بداخله، فإذا عثر أحد الكرام على خلل أو خطأ فنحن أرحب الناس به صدرًا إن كان حقًّا، وكان صادرًا ممن يفهم هذا الشأن.

بيد أن بعضهم -عفا الله عنا وعنهم- قد حمل معاول الهدم لكل عمل جاد، ولا يريد أن تقر له عين حتى يهدمه على رؤوس عامليه، فهو يتلمس الأخطاء ويجِدُّ في البحث عن الثغرات والعورات، وهو بعد هذا وقبله من أجهل الناس بهذه الصناعة، فيحسن بمن هذا حاله أن ينشغل بنفسه فيؤدبها ويصلحها، وأن يتعلم قبل أن يتكلم، وينصف؛ فإن الإنصاف عزيز.

وقد ذكر لي بعضهم أن أحد المشتغلين بالحديث في مصر سأله بعض طلبته

عبر الهاتف عن طبعتنا الأولى، فأجاب الشيخ -ولم يكن قد اطلع عليها بعد!!-: ليس فيها شيء جديد، ولا فرق بينها وبين طبعة الشيخ السلفي!! وهذا من الظلم البين، ثم هو دليل على قلة ورع قائله، فكيف يحكم على ما يره؟ ويجازف هذه المجازفة القبيحة التي لا شك أنه مسؤول عنها أمام الله تعالى، أو ليست هذه شهادة زور؟! ولكن كثيرين من المتصدرين اليوم لا تقوى قلوبهم على قول: «لا أدري»، و«دعنى أراجع» ونحوها من الكلمات التي لا تنقص من قدر قائلها شيئًا؛ بل ترفعه عند الله وعند عقلاء بني آدم!! والمؤسف أن سائل هذا الشيخ طار بكلمة الشيخ الظالمة كل مطار، وكأنه ظفر بقول ابن معين أو ابن أبي حاتم، ثم ذهبت هذه الكلمة أدراج الرياح كأنها لم تقل، وسقطت وما نالت من قدر الكتاب شيئًا، ولكنها بقيت -ولا ريب- في سجل قائلها الذي سينشر على رؤوس الأشهاد يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، والله غالب على أمره.

فأنا أريد أن أقول: لا بأس بالنقد، ولكن ليس النقد لمجرد النقد، وإنما للتعاون على البر والتقوى، ومحاولة الإصلاح، وأما نقد التشفي والتجريح، وإخراج العاهات النفسية الدفينة في قلوب البعض، فلا ينبغي أن يفسح المجال لمثل هذه القاذورات حتى لا تلطخ وجه هذا الفن الشريف، ويا حبذا لو تُفَعّل مثل هذه النظرات النقدية البناءة، إذًا لتجمعت الجهود وتوحد الشمل، وظفر الناس بالحق دونما تشويش، وأنا أدعوها دعوة صريحة أرجو أن تجد لها صدى في قلوب من تصلهم، وأبدأ بنفسي، وهذه كتبي التي قمت على نشرها أطرحها بين يدي حفظة العلم، ليصلحوا منها ما ندَّ عنا ويوجهونا التوجيه الصحيح، ويفيدونا علمًا عزيزًا ننتفع به في أنفسنا وننفع به غيرنا

ونتجاوز معًا به مراحل الخلل، في رباط من الأخوة وسياج من الأدب، وبالله تستدفع البلايا.

وأحب أن أشير إلى أننا جمعنا فروق نسختنا هذه عن طبعة الشيخ السلفي، فنيفت على الخمسمائة فرق مؤثر في المجلد الأول فحسب! وهي مجموعة عندي، وقد كنت عزمت على نشرها في هذه الطبعة، ولكني نكصت عن ذلك، لأنها تسويد أوراق بلا كبير فائدة، ثم هي موجودة لدي ولعلى أضعها على موقعنا على الإنترنت، أو على ملتقى أهل الحديث نفع الله به، ليأخذها من شاء، ومن أرادها فسأبعث بها إليه، إن شاء الله تعالى.

ولا يفوتني وأنا أختم كلمتي هذه أن أنوه بفضل أخينا في الله أبي أنس سيد غباشي -وفقه الله ونفع به- صاحب دار ابن عباس، فقد صبر صبرًا جميلًا على إخراج هذا الكتاب في طبعتيه، وبذل ما وسعه البذل، وقل من يفعل فعله اليوم من كرام الناشرين، فنسأل الله تعالى أن يخلف عليه خيرًا، وأن يوفقنا وإياه لما فيه رضاه

والله تعالى أسأل أن يكتب القبول لهذه الطبعة ولغيرها مما نقوم على نشره، ويلهمنا السداد وقول الحق، وأن يرزقنا بفضله غنمه، ويتجاوز لنا عن غرمه، إنه بكل جميل كفيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وكتب:

مازن بن محمد السرساوي

حامدًا ومصليًا على سيد ولد آدم ﷺ



مقدمة الطبعة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

«الحمدُ للهِ مُوَفِّق مَنْ تَوَكَّل علَيْهِ، القَيُّومِ الَّذِي مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ بِيَدَيْهِ، حمدًا طيِّبًا مُبارَكًا فيه، كمَا يَنْبَغِي لجلال وَجْهِه وعَظِيمِ سُلْطَانه. وأشهدُ أن لَا إلَه إلَّا اللهُ وَحْدَه لا شريكَ له، وأشْهَدُ أنَّ محمَّدًا عبْدُه ورسولُه، أَرْسَلَه رَحْمةً للعالمين، وخَاتمًا للنَّبيِّين، وحِرْزًا للأُمِّيِّين، وإمامًا للمُتَّقِينَ بأَوْضَح دليل، وأفصحِ تَنْزِيل، وأَفْسَحِ سَبيل، وأنفَسِ تِبْيَان، وأَبْدَع بُرْهان. الَّلهمَّ آته الوَسِيلةَ، وابْعَثْه مَقَامًا محمودًا يغْبِطُه عليه الأَوَّلُون والآخِرون، صَلَّى الله عَلَيْه وعلى آله الطَّيِّبينَ وصَحَابَتِهِ المُجَاهِدِينَ وأَزْوَاجِه أُمَّهاتِ المُؤْمِنين»[١].

أما بعد:

فإِنَّ كتاب «الضعفاء» للإمام الكبير أبي جعفر مُحمَّد بن عَمْرو العُقَيْلِيِّ (ت: **٣٢٢**هـ) -برَّد الله مَضْجعه- عَمُود من أَعْمِدَة كُتُب الرجال التي قام عليها عِلْمُ التَّراجِم، وتظهر أهميتُه وتعظُم قيمَتُه بمراجعة كتب التراجم -لاسيما المُخْتَصَّة بالضعفاء منها- التي صُنِّفت بعده، فإنها لا تكاد تستغني عنه على الإطلاق، ناهيك عن تَقَدُّمِ مُصَنِّفِهِ وإدراكه الفُحُول من العلماء والنُّقَّاد، وروايتِهِ عن الأَسَاطِين من أهل الدِّرَايَة والإِرْشَاد، وهو من أَوْعَب

(١) اقتباس من «مقدمة» الإمام الذهبي لكتابه «تأريخ الإسلام» (١/ ١١).

من جَمَع المُتَكَلَّمَ فيهم من الرِّجال، حتى جَرَّه ذلك لإدخَالِ أقوامٍ من الثِّقَات والنُّبَلاء لأَدْنَى كَلامٍ قِيل فيهم، وقد انتُقِدَ بسبب ذلك، والله غالبٌ على أمره.

وقد قام الإمام العُقَيْلِيُّ بِدَوْرِ الوَسَاطَةِ بين المُتَقَدِّمين والمُتَأَخِّرينَ في هذا الفَنِّ، فقد نقل في «مصنَّفِه» هذا عن كبار الأئمة من المتقدِّمين، أمثال شُعْبَةَ ابن الحجَّاج، و يحيى بنِ سَعِيدٍ القَطَّان، وعبدِ الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيٍّ، وعليِّ بن المَدِيني، ويحيى بن مَعينٍ، وأحمدَ بنِ حَنْبَلٍ، وأبي حَاتِم، وأبي زُرْعَة، والبُخَاري، وأضْرَابِهِم وأقْرَانِهِم، ثم جَاء مَنْ بَعْدَه من المصنفين فاتخذوه -مع غيره- عُمْدَةً في نَقْلِ أقْوالِ هؤلاء المتقدِّمين، كما صنع ابنُ الجوزي في «الضعفاء والمتروكين»، والذهبيُّ في «الميزان»، والحافظُ بنُ حجر في «اللسان»، وغيرُهم.

ولهذا وغيره، رأينا الحاجةَ ماسَّةً لإخراجِ هذا الكِتَابِ القَيِّم فِي صُورَةٍ أقْرَب ما تكون إلى الصورة التي تَرَكه عليها مؤلفه رحمه الله تعالى، ونحن نعلم أن الكتاب قد سبق إخراجه من قبل أكثرَ من مرَّة، ولكن لنا مع هذه النَّشَرَاتِ وَقَفَاتٌ تأتي في موضعها من هذه المقدِّمة الموجَزة، إن شاء الله- مع تقديرنا للقائمين بإخراجِهِ، فقد بَذَلُوا مِنَ الجُهْدِ والطَّاقَةِ مَا يبسطُ لهم العُذْرَ، ونسأل الله لنا ولهم القبول.

وقد كان من تمام نعمِة الله عليَّ وعلى هذا العمل المبارك أن تفضل شيخاي الكبيران وصاحبا الفضل عليَّ بعد الله عزوجل: سيدي المحدِّث العَلَّامة الشيخ: أبو إسحاق الحويني، وسيدي المحدث العلامة الأستاذ الدكتور: أحمد معبد عبد الكريم -حرس الله مهجتهما، وأدام في النعمة بقاءهما- فنظرا في الكتاب، وراجعا قطعة منه، على كثرة أشغالهما، وتزاحم

أعمالهما، ثم توجاه بكتابة مقدمتين، هما عندي خير مما طلعت عليه الشمس، فشكر الله لهما ، وأجزل مثوبتهما، وجعل الله ذلك لهما ذخرًا في عرصات يوم القيامة في يوم تكون فيه العاقبة للمتقين.

ولا يفوتني أن أشكر لصاحبي ومساعدي الأخ الشيخ: محمد رزق السوداني -وفقه الله- فقد بذل قصارى جهده معي في سبيل إنجاز هذا العمل على الصورة التي نرجو أن تكون مرضية.

وسيكون الكلام بعونه تعالى في هذه المقدمة مرتبًا على هذه الفصول:

الفصل الأول: ترجمة الإمام أبي جعفر العقيلي.

الفصل الثاني: التعريف بكتاب الضعفاء.

الفصل الثالث: منهج العمل في تحقيق هذا الكتاب.

«جعلنا الله ممن تَكَلَّفَ الجهدَ في حفظ السُّنَنِ، ونَشْرِهَا، وتمييزِ صَحِيْحِها من سَقِيْمِها، والتَّفَقُّهِ فيها، والذَّبِّ عنها؛ إِنَّهُ المانُّ عَلَى أوليائه بمنازل المقرَّبين، والمتفَضِّلُ على أَحْبَابِهِ بِدَرَجةِ الفائزين، والحمدُ لله رَبِّ العالمين، والحمدُ للهِ وحدَه، والصلاةُ والسلامُ على منْ لا نبيَّ بعده، وعلى آلهِ وصحبهِ، ومَنْ تَبعَ رَشَدَهُ»[١].

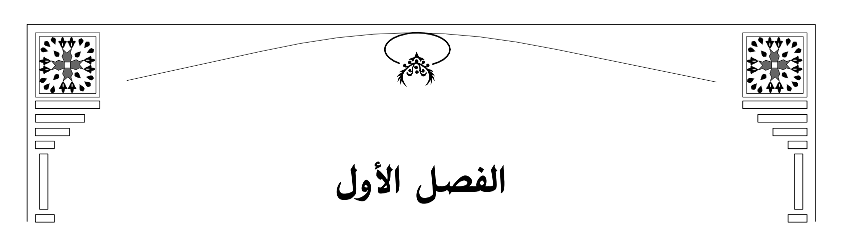
واللهُ من وراءِ القصدِ، وهو المسئولُ أن يتقبلَه بقبولٍ حسَنٍ، وأن يُثَقِّلَ به الموازينَ، يومَ تكونُ العاقبةُ للمتقينَ.

وآخرُ دعوانا أنْ الحمدُ للهِ ربِّ العَالمينَ.

---

(١) اقتباس من كلام الإمام بن حبان في خاتمة كتابه «الثقات» (٩/ ٢٩٧).





الفصل الأول

ترجمة الإمام أبي جعفر العقيلي[١] رحمه الله

لقد ترجم للعقيلي رحمه الله تعالى كثير من المؤرخين، ولكن ما يؤسف له أن ترجمته عند عامة من ترجم له لا تكاد تجاوز بضعة أسطر، ويوم يطيل بعضهم ربما لا يجاوز صفحة، وهذه الترجمة المختزلة الضيقة لا تكاد تناسب قدر هذا الإمام الكبير الواسع المعرفة، ومهما يكن من أمر فلا ضير على أبي جعفر من ذلك، فإن التراجم ثمرة من ثمرات الشهرة، والشهرة رزق، وكما قال عبد الله بن ذَكوان أبو الزناد: «كَفٌّ من حَظٍّ خير من جِرَابٍ من عِلْم»[٢]، و«شِبْرٌ من حَظّ خير من ذِرَاعٍ من عِلْم»، فَرُبَّ ترجمة حافلة سابغة لرجل لا يعبأ به، وقد تجد العالم الفحل لا يحفل به إلا القليل من الناس! وهذه أرزاق قسمها الله بين عباده، ولله في خلقه شؤون!!

■ **اسمه ونسبه:**

هو الإمام الحافظ الناقد، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن

---

(١) أفدت في هذه الترجمة من مقدمة تحقيق «الضعفاء» للدكتور عبد الله حافظ، و«منهج أبي جعفر العقيلي في جرح الرجال من خلال كتابه الضعفاء الكبير» للدكتور مختار نصيرة.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٤٧)، وسبب ذلك ما روي عن أبي حنيفة الإمام قال: «قدمت المدينة فأتيت أبا الزناد، ورأيت ربيعة؛ فإذا الناس على ربيعة، وأبو الزناد أفقه الرجلين، فقلت له: أنت أفقه أهل بلدك، والعمل على ربيعة؟ فقال: «ويحك ...» وذكره». وانظر: ما قبله هناك.

حماد العُقَيْلِي البصري الحجازي.

والعُقَيْلي نسبة إلى عُقَيْل -مصغرًا- بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ابن معاوية بن بكر(١).

■ **شيوخه:**

ما كان لأبي جعفر أن يبلغ هذه المنزلة العالية إلا ببكور كبكور الغراب، وجد في طلب هذا الشأن، ومشيخة كبيرة، فلهذا كثر شيوخه حتى قاربوا الخمسمائة في كتاب الضعفاء فحسب، ومن أشهر شيوخه:

- الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، صاحب «السنن».
- الحافظ عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل.
- الحافظ زكريا بن يحيى الساجي.
- الحافظ أبو بكر البزار، صاحب «المسند».
- الحافظ الحسن بن علي بن شبيب المعمري.
- الحافظ أبو بشر أحمد بن محمد بن حماد الدولابي، صاحب «الكنى».
- الحافظ أسلم بن سهل الواسطي بَحْشَل، صاحب «تاريخ واسط».
- الحافظ محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس الرازي.
- الحافظ علي بن الحسين بن الجنيد الرازي.
- الحافظ جعفر بن محمد الفريابي.

وخلائق غيرهم.

---

(١) «الأنساب» (٩/ ٢٢)، و«اللباب» (٢/ ٣٥٠)، وغيرهما.

■ **تلاميذه:**

وقد تخرج به جماعة من الأماثل، وانتسب إليه بالتلمذة طائفة من الأفاضل، فمن أشهرهم:

- الحافظ أبو أحمد الحاكم النيسابوري.

- والحافظ أبو بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني ابن المقرئ، صاحب «المعجم».

- المحدث مسلمة بن القاسم القرطبي، صاحب «الصلة».

- المحدث أبو يعقوب يوسف بن أحمد بن يوسف بن الدخيل الصيدلاني.

- المحدث أبو الحسن محمد بن نافع بن إسحاق الخزاعي.

- المحدث أبو بكر محمد بن أحمد بن إبراهيم البلخي.

وغيرهم.

■ **رحلاته في طلب العلم:**

وعلى العادة الجارية في ذلك الوقت، فلم يكن يطلب العلم إلا بالرحلة، وكان الواحد منهم يبدأ ببلده فيطوف على شيوخها ويسمع ما عندهم، فإذا فرغ من ذلك توسع إلى ما حولها، وهكذا يبدأ في الرحلة التي أصبحت شعارا لأهل الحديث، ومرحلة لابد منها في طريق الوصول إلى التمكن من هذا الفن وحسن تحصيله.

وهكذا فعل أبو جعفر، فقد جاب الدنيا شرقا وغربا شمالا وجنوبا وراء

الحديث ورجاله، ورحل ما وسعته الرحلة، حتى حصل ما حصل، وتمكن أيما تمكن.

ومن خلال النظر في سياقه أسانيد كتابه هذا «الضعفاء» تسنى لنا معرفة كثير من البلاد التي دخلها، ومعرفة بعض ممن سمع منهم في هذه البلاد، فمن هذه البلاد التي رحل إليها:

* **بغداد:**

وفيها سمع من أحمد بن موسى الطرسوسي، وحامد بن شعيب البلخي.

* **البصرة:**

وفيها سمع من الحسن بن عبد العزيز المجوز.

* **وجرجرايا:**

وفيها سمع من أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم الصياد.

* **وواسط:**

وفيها سمع من حباب بن صالح الواسطي.

* **والري:**

وفيها سمع من محمد بن سعيد بن بلج الرازي، ومحمد بن الفضل بن موسى القسطاني، وسليمان بن داود القطان، وأحمد بن منصور النيسابوري، وذهب إلى محمد بن مسلم بن وارة، فوجده قد مات، فأخرج له ابنه كتابه.

* **وقزوين:**

وفيها سمع من سهل بن سعد القزويني.

* **وصنعاء:**

وفيها سمع من محمد بن الحجاج بن يوسف الحميري.

* **ومصر:**

وفيها سمع من محمد بن زيدان الكوفي، وأحمد بن داود بن موسى المكي، وجبرون بن عيسى المغربي، وأزهر بن زفر.

* **وأسوان:**

وفيها سمع من محمد بن جميع الأسواني.

■ ثناء الأئمة عليه:

اتفق أهل الصنعة على علو كعب أبي جعفر في هذا الفن، وعلى تقدمه وإمامته، وليس أدل على ذلك من اعتمادهم على كتابه هذا، ورجوعهم إليه، وقبولهم إياه، فقل أحد تكلم في الرجال بعده إلا واعتمد عليه، ونقل منه، اللهم إلا مواضع معدودة نازعه فيها أهل الصنعة، ولا ضير عليه من ذلك فلا يزال أهل العلم يختلفون، وإذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث**!!**.

قال تلميذه مسلمة بن القاسم: «كان العقيلي جليل القدر عظيم الخطر، ما رأيت مثله، وكان كثير التصانيف، فكان من أتاه من المحدثين قال: اقرأ من كتابك، ولا يخرج أصله. قال: فتكلمنا في ذلك، وقلنا: إما أن يكون من أحفظ الناس، وإما أن يكون من أكذب الناس، فاجتمعنا فاتفقنا على أن نكتب له أحاديث من روايته ونزيد فيها وننقص، فأتيناه لنمتحنه، فقال لي: اقرأ. فقرأتها عليه، فلما أتيت بالزيادة والنقص فطن لذلك، فأخذ مني الكتاب وأخذ القلم فأصلحها من حفظه، فانصرفنا من عنده وقد طابت

نفوسنا، وعلمنا أنه من أحفظ الناس»[١].

وقال أبو الحسن ابن القطان: «أبو جعفر العقيلي ثقة جليل القدر، عالم بالحديث، مقدم في الحفظ»[٢].

وقال الحافظ الذهبي: «الإمام الحافظ الناقد أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي الحجازي مصنف «كتاب الضعفاء» . . .»[٣].

فقد تواترت كلمات الأئمة من أقطاب هذا الشأن وكبرائه في الثناء على أبي جعفر، ولم أقف على أحد تكلم فيه إلا ما كان من (مجنون أبي حنيفة) -كما أقرَّ به على نفسه- الشيخ محمد زاهد الكوثري، فقد بلغ به التعصب للإمام أبي حنيفة مبلغا لا يتصور، حتى قام يطعن في كل من نقل أو روى شيئًا من الكلام في أبي حنيفة بحق وبباطل، وغلبه هواه وغاب عقله، فَأَشْفَى بنفسه على حُفْرة من حفر النار، وتورط بالطعن في أعراض أناس لعلهم حطوا رحالهم في الجنة منذ ألف عام أو أكثر، ولم يصل إلى شيء البتة، وإنما زرع لنفسه عداوة وبغضا في قلوب كثير من محبي الأئمة، والله الموعد. وقد قال في «تأنيب الخطيب» (١٥٠) عن الإمام العقيلي: «ذلك المتعصب الخاسر»، وقال (ص ١٦٣): «لا نستطيع أن نثق بمثل الخطيب ولا بمثل العقيلي بعد أن شاهدنا منهما ما شاهدناه»، وقد ردّ عليه ذهبي العصر العلامة المعلمي في «تنكيله» (١/ ٧٧٨) قائلًا: «فأما الخسران

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٣٦).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٣٦).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٣٦).

فالعقيلي بعيد عنه بحمد الله. وأما قوله: «لا نستطيع أن نثق» فليس الأستاذ بأول من غلبه هواه!».

■ **وفاته:**

وكشأن كل حي، مات أبو جعفر العقيلي رحمه الله تعالى، بمكة المكرمة، في شهر ربيع الأول سنة ثنتين وعشرين وثلاثمائة (**٣٢٢هـ**) من هجرة سيد من وطئ الحصى، باتفاق المؤرخين، وذكر ابن زبر الربعي أنه شهد جنازته(١)، رحم الله الجميع.

■ **مصادر ترجمته:**

وهذا مسرد بمن ترجم له، وموضع ترجمته في كتبهم:

١- الحافظ محمد بن طاهر القيسراني [٥٠٧ هـ] في «المؤتلف والمختلف» (**١٠٥**)، وفي «الأنساب المتفقة» (**٣٤**).

٢- الحافظ أبو عبد الله الذهبي [٧٤٨هـ] في «تاريخ الإسلام» (**٢٤/ ١١٧-١١٨**)، وفي «تذكرة الحفاظ» (**٣/ ٨٣٣**)، وفي «سير أعلام النبلاء» (**١٥/ ٢٣٦**)، وفي «العبر في خبر من غبر» (**٢/ ١٧**)، وفي «المقتنى في سرد الكنى» (**١/ ٥٩**).

٣- المؤرخ خليل بن أيبك الصفدي [٧٦٤هـ] في «الوافي بالوَفَيَات» (**٤/ ٢٩١**).

---

(١) «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» (٢/ ٦٥١).



٤- المؤرخ تقي الدين الفاسي [٨٣٢هـ] في «العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين» (٢/ ٢٤٤).

٥- الحافظ جلال الدين السيوطي [٩١١هـ] في «طبقات الحفاظ» (٣٤٨).

٦- المؤرخ ابن العماد الحنبلي [١٠٨٩هـ] في «شذرات الذهب» (٢/ ٢٩٥).

٧- المؤرخ شمس الدين الغزي [١١٦٧هـ] في «ديوان الإسلام» (٦٥).

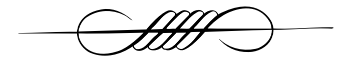
٨- الكتبي إسماعيل باشا البغدادي [١٣٣٩هـ] في «هدية العارفين» (٢/ ٣٣).

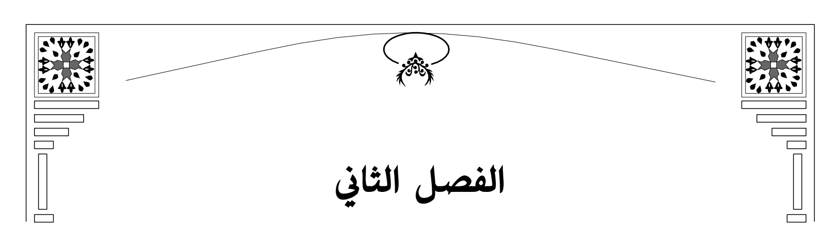
٩- المحدث محمد بن جعفر الكتاني [١٣٤٥هـ] في «الرسالة المستطرفة» (١٠٨).

١٠- العلامة الزِّرِكْلي [١٣٩٦هـ] في «الأعلام» (٦/ ٣١٩).

١١- الأستاذ عمر رضا كحالة [١٤٠٨هـ] في «معجم المؤلفين» (١١/ ٩٧).

وغيرهم.





الفصل الثاني

التعريف بكتاب الضعفاء، ورواياته، ومنهجه

○ اسم الكتاب ○

لقد ورد اسم الكتاب كاملًا على طرة كل جزء من أجزاء النسخة الجزائرية، والنسخة الظاهرية، وتكاد النسختان مع اختلاف روايتهما تتفقان على الاسم نفسه، ففي الجزائرية: «الجزء الثاني[1] من كتاب الضعفاء ممن ينسب إلى الكذب ووضع الحديث، ومن غلب على حديثه الوهم، ومن يهم في بعض حديثه، ومجهول روى ما لا يتابع عليه، وصاحب بدعة كان يغلو فيها ويدعو إليها، وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة. مؤلف على حروف المعجم»، وهو عين ما في الظاهرية ما خلا:

- قوله: «ممن ينسب» ففي الظاهرية «ومن نسب» والأمر فيها يسير، وإن كانت عبارة الجزائرية أحسن، فقوله «ممن» بيان لقوله «الضعفاء»، وما في الظاهرية لا إشكال فيه إذ يكون قوله «ومن نسب» بعد قوله «الضعفاء» من باب عطف الخاص على العام، نظير قوله سبحانه: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ

(١) إنما نقلت من الثاني لأن الأول قد انمحت بعض الكتابة منها، وقطع بعضها، فلم تتضح كاملة، بخلاف الجزء الثاني فهي في غاية الوضوح.

وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ . . . الآية، والله أعلم.

- وقوله: «ومن يهم في بعض حديثه»، ففي الظاهرية: «ومن يتهم في بعض حديثه»، وظاهر أن ما في الجزائرية هو الأليق بالسياق المناسب لترتيب منازل الضعفاء.

وقد اعتمدنا ما في الجزائرية فيما أثبتناه على لوحة العنوان، لوجاهة ما فيه ناهيك عن كونها أقدم النسخ التي بين أيدينا على الإطلاق، والله أعلم.

وأما ما ورد في كلام ابن القيم(١)، والذهبي(٢)، وابن ناصر الدين(٣)، وغيرهم من تسمية هذا الكتاب بـ«الضعفاء الكبير»؛ فلا ينبغي أن يفهم منه أن اسم الكتاب «الضعفاء الكبير»، كما فهم ذلك القلعجي، فأثبت اسم الكتاب على طرة نشرته «الضعفاء الكبير»، فإنه لا يُعرف لأبي جعفر في الضعفاء إلا كتاب واحد، وما رأيت أحدًا معتبرًا ذَكَرَ أن له كتابين في الضعفاء، فيكون ما ورد في كلام الحفاظ المذكورين من قولهم «الكبير» وصفًا لحجم الكتاب وليس جزءًا من اسمه، وهذا الوصف مطابق وفي محله؛ فإن كتاب العقيلي هذا كبير بالنسبة لكثير من كتب الضعفاء، لاسيما تلك التي صنفت قبله ككتاب البخاري وكتاب النسائي وغيرهما.

وعلى النقيض من ذلك ما ذهب إليه الكوثري(٤) من أن نسخة الظاهرية

---

(١) «الصلاة وحكم تاركها» (١٧٥)، نقلًا عن «ألفاظ العقيلي الصريحة» (٦١).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٣٦).

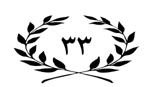
(٣) «طبقات الحفاظ» للسيوطي (٣٤٨).

(٤) في كتابه «النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة» بهامش (ص: ١٩٤)، نقلًا عن مقدمة د: عبد الله حافظ (وأ).

-وهي إحدى أصولنا- هي «الضعفاء الصغير»، وأنها منتقاة من «الضعفاء الكبير»، وهذا أعجب من سابقه، والذي دفعه إلى ذلك عدم وقوفه على ترجمة (عثمان بن محمد بن ربيعة المدني) في نسخة الظاهرية، مع أن ابن التركماني ذكر أن العقيلي أورده في «ضعفائه»، وهذه عجلة في الأمر؛ فإن لكتاب الضعفاء أكثر من رواية وفي بعضها ما ليس في الآخر، فخلو رواية من ترجمة لا يمكن أن يكون حجة على ما ذهب إليه الكوثري أبدًا.

وعامة من يذكره إنما يذكره مقتصرًا على «الضعفاء»، ولا ضير في ذلك، فإن دوران الاسم على الألسنة مدعاة إلى الاختصار والاختزال، ولكن لايسوغ أن يوضع هذا الاسم المختصر على طرة الكتاب، لأن العزو شيء وإثبات اسم الكتاب كما سماه مؤلفه على طرة الكتاب شيء آخر. والله أعلم.

وقد سماه ابن خير الإشبيلي في «فهرسته» (٢١٠)، وابن حجر في «المعجم المفهرس» (١٧١): «الضعفاء والمتروكين»، وهذا جرى مجرى التوسع في العبارة. والله تعالى أعلم.



○ روايات الكتاب ○

لما سبق من أهمية هذا الكتاب، وجلالة مصنفه، فقد تسابق الرواة والمحدثون على تحصيله وروايته، ويمكن الوقوف على بعض من رواة هذا الكتاب من خلال ثلاثة وسائل:

- أسانيد النسخ الخطية التي وصلتنا.

- كتب المشيخات والبرامج والأثبات.

- النظر في الكتب المسندة التي نقلت عن أبي جعفر نصوصا من هذا الكتاب.

ومن خلال مراجعة هذه الأمور السالفة تحصل لنا أن هناك خمسة من الرواة نقلوه عن مصنفه فيما وقفنا عليه، وهم:

١- أبو الحسن محمد بن نافع بن إسحاق الخزاعي.

٢- أبو بكر محمد بن أحمد بن إبراهيم بن عبد الله البلخي.

٣- أبو يعقوب يوسف بن أحمد بن يوسف بن الدخيل الصيدلاني.

٤- أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي.

٥- أحمد بن سعيد الصدفي.

فأما الرواية الأولى، وهي رواية أبي الحسن محمد بن نافع بن إسحاق الخزاعي[(١)]: فقد عرفت من طريق أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد بن منده، عن محمد بن القاسم حَسْنُويَهْ، عن عبد المنعم بن عمر بن حَيَّان، عن

---

(١) ترجمته في «العقد الثمين» للفاسي (٢/ ٣٧٨).

الخزاعي، وقد رواها عن ابن منده:

١- يوسف بن أحمد بن علي التاجر، وعنه الجوزقاني في «الأباطيل» (١/ ٤٥٩)، ولكنه زاد بين ابن حسنويه وأبي القاسم عبد الرحمن بن منده، محمد بن إسحاق وهو والد ابن منده.

٢- أحمد بن محمد بن الحسن الخياط، وقد سمع الناس نسخة الظاهرية بقراءته على ابن منده. وهو مطلع إسناد الظاهرية.

*** وأما الرواية الثانية، وهي رواية أبي بكر، ويكنى أيضًا بأبي عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم البلخي[(١)]؛ فيرويها عنه:**

١- محمد بن يحيى بن أحمد ابن الحذاء.

٢- علي بن عبد الله البلخي.

٣- أحمد بن بندار الفارسي.

٤- أبو زكريا يحيى بن محمد بن يوسف الأشعري ابن الجياني.

٥- وفي مطلع الجزء الثامن من نسخة مكتبة برلين الألمانية (١٧٤/ ب) المرموز لها عندنا [ر]: «حدثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم البلخي بمكة في المسجد الحرام . . .»، ومثله في مطلع السادس (١٠٩/ ب) مختصرًا.

١- فأما رواية محمد بن يحيى بن الحذاء، عن البلخي، فيرويها عنه:

أ- ابنه أبو عمر أحمد بن محمد الحذاء، وعنه يرويه أبو الحسن يونس بن محمد بن مغيث، وعنه ابن خير في «فهرسته» [٣٤٢]، وأبو طاهر السلفي،

---

(١) ترجمته في «تاريخ بغداد» (١/ ٢٧٣)، و«تاريخ الإسلام» (٨/ ٣٩٤).

ومن طريقه الحافظ في «المعجم المفهرس» [٦٦١]، والروداني في «صلة الخلف» (٢٨٩).

ب- والحافظ أبو عمر ابن عبد البر، كما في «الاستيعاب» (٣/ ١٢٤٣).

* ومحمد بن علي بن يعقوب، وعنه الخطيب البغدادي كما في «التاريخ» (٢/ ٩٢).

ج- وأما رواية علي بن عبد الله البلخي، عن البلخي، فيرويها عنه: أبو إسماعيل الأنصاري الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٤/ ٧١).

٢- وأما رواية أحمد بن بندار الفارسي، عن البلخي، فيرويها عنه: أبو الحسن محمد بن علي بن صخر، وعنه أبو القاسم عبد الكريم الرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (٣/ ٢٧٦).

٣- وأما رواية ابن الجياني الأشعري، عن البلخي، فقد نص عليها: ابن الفرضي في ترجمته في «تاريخ علماء الأندلس» [١٦٠٣].

٤- وأما الرواية الثالثة، وهي رواية أبي يعقوب يوسف ابن الدخيل الصيدلاني[١]، فقد رواها عنه:

١- أبو الحسن أحمد بن محمد العَتِيقِي.

٢- محمد بن نوح الأصبهاني.

٣- أحمد بن أبي جعفر القطيعي.

٤- أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الفرضي.

---

(١) ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٨/ ٦٤٣).

٥- أبي الفتح بن أبي الفوارس.

٦- أبو عبد الله محمد بن أحمد القزويني.

١- فأما رواية أبي الحسن العَتِيقِي، عن الصيدلاني، فرواها عنه:

أ- الخطيب البغدادي، كما في «تاريخ بغداد» (٤/ ٣١٣).

ب- أبو بكر محمد بن المظفر بن بكران الشامي، وعنه أبو البركات عبد الوهاب الأنماطي، وعنه ابن الجوزي كما في «الموضوعات» [٢٣٤]، ومن طريق الأنماطي أيضًا: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» كما في (١/ ٣٦٣)، والضياء المقدسي في «ثبته» (٢١٤)، وابن العديم في «تاريخ حلب» كما في (٧/ ٣٣٦٤).

ج- ابن المهدي، قال الضياء في «ثبته» (٢١٤): «ذكر الصائن الغزال أن لابن المهدي إجازة من العَتِيقِي، وكان يسمع في أصبهان بالإجازة عن العَتِيقِي».

د- أحمد بن عبد الجبار، من طريقه الذهبي كما في «السير» (١٥/ ٢٣٨).

٢- وأما رواية محمد بن نوح الأصبهاني، عن الصيدلاني، فرواها عنه: أبو القاسم عبد الرحمن ابن منده، وعنه أحمد بن محمد الخياط، وهو أحد أسانيد نسختنا الظاهرية.

٣- وأما رواية أحمد بن أبي جعفر القطيعي، فرواها عنه: الخطيب كما في «المتفق والمفترق» (٢/ ٨٥٩)، و«تاريخ بغداد» (٦/ ٤٥٧).

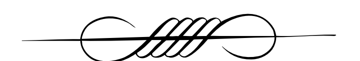
٤- وأما رواية أبي الوليد عبد الله بن يوسف الفرضي، فرواها عنه: ابن عبد البر كما في «التمهيد» (١/ ٥٨ و١٩٤).

٥- وأما رواية أبي الفتح ابن أبي الفوارس، فلم نقف على روايته إلا في إسناد النسخة الجزائرية.

٦- وأما رواية أبي عبد الله محمد بن أحمد القزويني المقرئ، فرواها عنه: أبو عبد الله محمد بن أبي نصر بن عبد الله الحميدي الحافظ، كما في «تذكرته» [١١٢٥] (ضمن الفوائد لابن منده).

٤- وأما الرواية الرابعة، وهي رواية أبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي[١]، فرواها عنه في «الكنى» (٣/ ١١٤٢).

٥- وأما الرواية الخامسة، وهي رواية أحمد بن سعيد الصدفي[٢]، فرواها عنه: خلف بن أحمد، وعنه ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٤٨).



(١) ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٧/ ١٥٨)، و«لسان الميزان» (٦/ ٥٠٦).

(٢) ترجمته في «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٥٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٠٤).

○ نبذة من منهج العقيلي في الضعفاء ○

لست بصدد كتابة منهج مفصل لطريقة الإمام العقيلي في «كتاب الضعفاء»، فقد أُفْرِد هذا الجانب بدراسات أكاديمية اعتنت به بصورة من الصور، وإنما أذكر نبذة مختصرة تتعلق بالمنهج العام للكتاب، ومن أراد التَوَسُّعَ في تفاصيل ذلك فليُراجِع ما أُفْرِد فيه من كتابات(١).

ويمكن إيجاز ما أريد بيانه في عدة نقاط:

* بدأ العقيلي كتابه بمقدمة لطيفة ترجم لها بقوله: «باب تبيين أحوال من نقل عنه الحديث ممن لم ينقل على صحة»، ذكر فيها ما ورد عن الأئمة بوجوب تبيين أحوال الرواة ممن لا يحفظون ويتهمون في الحديث، وحرصهم على السؤال والتثبت من أحوال الرواة، وتفتيشهم عن ذلك، وتحذيرهم من أصحاب الهوى والبدع، وذم الكذب وأهله، وبيان أنه يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وبيان أن الكلام في الرواة ليس من الغيبة المحرمة، وإن كان غيبة فهو من الغيبة في سبيل الله تعالى، وحصول الكذب

---

(١) انظر: «منهج أبي جعفر العقيلي في جرح الرجال وتعديلهم من خلال كتابه الضعفاء الكبير» للدكتور: مختار نصيرة، من مطبوعات دار الضياء بطنطا، و«الحافظ العقيلي ومنهجه في كتاب الضعفاء الكبير» لعبد الإله صالح سعيد باقطيان، وهي رسالة ماجستير بجامعة الملك سعود، و«الضعفاء بين العقيلي وابن عدي من خلال كتابيهما «الضعفاء الكبير» و«الكامل في الضعفاء» دراسة مقارنة» لصديقنا الدكتور: إكرامي الشاذلي، وهي رسالته للدكتوراه بإشراف شيخنا المحدث الدكتور: أحمد معبد، ومن مطبوعات دار السلام بالقاهرة، و«الأحاديث التي ذكر العقيلي فيها اختلافا في «الضعفاء الكبير» ومنهجه في الحكم عليها» لزميلنا الكبير الدكتور: محمد الفراج، وهي رسالته للدكتوراه.

من الصالحين غلطا لا تعمدا، وأن من يكذب من الكذابين فما يكذب إلا من مهانة نفسه، واستعمال النقاد التواريخ لكشف الكذابين، واستمراء بعض الدجاجلة للكذب وتلذذهم به، وقول بعضهم وقد سئل هل صدقت قط؟ فقال: أخشى أن أقول: لا فأصدق، فهذا العاثر يخشى من الوقوع في الصدق، ولله في خلقه شؤون، والله المستعان.

* ثم بدأ الكتاب بـ(باب الألف) ذكر فيه تراجم من أول اسمه (ألف)، وبدأ بمن اسمه (أُبَيّ)، ثم (أسامة)، ثم (أنس)، ثم (أسد)، ثم (أشعث)، ثم (إياس)، ثم (أمية)، ثم (أبان)، ثم إبراهيم، وهكذا، وكما هو بَيِّنٌ فلم يلتزم بترتيب الأسماء داخل الحرف بترتيب حروف المعجم، فيكون قوله في عنوان الكتاب: «مؤلف على حروف المعجم» مراد به الترتيب العام للكتاب، أعني حرف الألف ثم حرف الباء وهكذا فحسب، ولا علاقة له بداخل كل حرف، وصنيعه هذا مشابه لصنيع ابن عدي في «الكامل» غير أن ابن عدي رتب التراجم داخل كل اسم حسب طبقاتهم، وهو ما لم يفعله أبو جعفر، والظاهر أن الترتيب داخل الحروف لم يكن موضع عناية المصنفين يومئذ، فـ«تاريخ البخاري» و«الجرح والتعديل» وغيرهما من كتب هذه الحقبة اكتفى مصنفوها بترتيبها العام على حروف المعجم، نعم اعتنى البخاري وابن أبي حاتم بترتيب آباء كل اسم على حروف المعجم أيضا، ولكنهم في الجملة جميعا لم يعتنوا بترتيب الأسماء داخل الحروف.

* اقتصر أبو جعفر على الترجمة للضعفاء من الرجال فحسب، فلم يترجم للنساء، ولم يفرد بابًا للكنى ونحوها، بخلاف ابن عدي فقد ترجم للنساء، وأفرد بابًا للكنى. وفي نسخة الظاهرية تراه يفرد لكل اسم تكثر فيه الأسامي

بابًا فيقول مثلًا: «باب إبراهيم»، «باب إسماعيل»، ويترك ذلك أحيانًا، وقد نبهنا على مواضع ذلك في الحواشي.

* وهو يترجم للراوي مبتدأ بذكر اسمه واسم أبيه ونسبته عادة، وأحيانًا يجر نسبه، ويذكر الخلاف فيه. ثم ينقل بعض ما قيل فيه من أقوال الأئمة السابقين، وأكثر من ينقل عنه الإمام أحمد وابن معين، والبخاري، ويشرح كثيرا من إشاراته، ويذكر بعض ما أنكر على الراوي من أحاديث، وعادة ما يكتفي بحديث أو حديثين، وأحيانا يتوسع في ذلك، ويتكلم عن هذه الأحاديث وعدم متابعة أحد لراويها عليها، وقد يذكر ما صح في الباب بدلًا من هذا المنكر الذي أنكر على الراوي، ولكنه لم يكثر من هذا.

* وهناك طائفة من الرواة لم يفرد لهم أبو جعفر تراجم مستقلة، وإنما ترجمهم عرضا لمناسبة اقتضت ذلك في تراجم غيرهم، وقد جمعنا ما كان هذا شأنه في فهرس في آخر الكتاب، لأنه لا يمكن للباحث الوقوف على مواضع كلامه فيهم لكونه في غير مظنته، إلا بفهرس يدله عليه.

* وقد وفى أبو جعفر بما اشترطه على نفسه في عنوان كتابه، حيث قال: «كتاب الضعفاء مِمن ١- ينسب إلى الكذب ووضع الحديث. ٢- ومن غلب على حديثه الوهم. ٣- ومن يهم في بعض حديثه. ٤- ومجهول روى ما لا يتابع عليه. ٥- وصاحب بدعة كان يغلو فيها ويدعو إليها، وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة. مؤلف على حروف المعجم» فذكر هذه الأصناف الخمسة في كتابه.

* وقد أحسن أبو جعفر في الأعم الأغلب من صنيعه، ووفى بما شرطه في كتابه، وحالفه التوفيق والسداد في سائر كتابه، إلا في مواطن معدودة نبا به

قلمه، وعثر رأيه، فأدخل في كتابه «الضعفاء» من لا يصح بحال إدخالهم فيه من الثقات، بل وكبار الأئمة النقاد، مما جعله غرضا لسهام اللاحقين، ولذا ترى الحافظ الذهبي يكرر في تعليقه على هذا كلما وقف على واحد من هؤلاء في كتاب الضعفاء: «تناكد العقيلي، فأدخله في الضعفاء»، ومن أشهر من تناكد العقيلي بإيراده في «ضعفائه»: شيخ الجماعة الإمام الحجة الحافظ المدره أبو الحسن علي بن المديني أستاذ البخاري، فقد أورده العقيلي [١٢٤٢] وقال: «جنح إلى ابن أبي دواد والجهمية، وحديثه مستقيم إن شاء الله»، فعلق عليه الذهبي في «الميزان» [٥٨٧٤] قائلا: «أحد الأعلام الأثبات وحافظ العصر، ذكره العقيلي في «كتاب الضعفاء» فبئس ما صنع، . . . ثم قال: وقد بدت منه هفوة ثم تاب منها، وهذا أبو عبد الله البخاري -وناهيك به- قد شحن صحيحه بحديث علي بن المديني، وقال: «ما استصغرت نفسي بين يدي أحد إلا بين يدي علي بن المديني»، ولو تركت حديث علي وصاحبه محمد وشيخه عبد الرزاق . . . . وذكر جماعة . . . لغلقنا الباب، وانقطع الخطاب، ولماتت الآثار، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجال. أفما لك عقل يا عقيلي؟! أتدري فيمن تتكلم؟! . . . كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدِّثٌ، وأنا أشتهي أن تُعَرِّفَني من الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه؟!! . . . إلخ». وكذلك لما أورد العقيلي [٨٠٦] عبد الله بن دينار، قال الذهبي في «المغني» [٣١٥٨]: «ثقة ثبت . . . وأخطأ العقيلي في إيراده في كتاب الضعفاء».

* وأبو جعفر يحكم على الراوي عادة بناء على استقراء أحاديثه، والنظر

فيما وافق فيه الثقات وما خالفهم، وكلام الأئمة السالفين فيه، ويقع له في هذا بعض الأوهام، فيطعن في الراوي بما ليس فيه مطعن كما وقع له في ترجمة عبد الرحمن بن أبي ليلى [٩٣٩]، وتعقبه الذهبي في «الميزان» [٤٩٤٨] بقوله: «من أئمة التابعين وثقاتهم، ذكره العقيلي في كتابه متعلقا بقول إبراهيم النخعي فيه: «كان صاحب أمراء»، وبمثل هذا لا يلين الثقة». وفي ترجمته [١٣٣٦] عُمَارة بن غَزِيَّة، فقد قال الذهبي في «الميزان» [٦٠٣٦]: «استشهد به البخاري، وما علمت أحدا ضعفه سوى ابن حزم، ولهذا قال عبد الحق: ضعفه بعض المتأخرين ... وذكره العقيلي بثقاته في كتاب الضعفاء، وما قال فيه شيئا يلينه أبدا سوى قول ابن عيينة: «جالسته كم مرة فلم أحفظ عنه شيئا»، فهذا تغفل من العقيلي إذ ظن أن هذه العبارة تليين، لا والله». وقال في [٨٠٤] عبد الله بن خيران: «في حديثه وهم»، فتعقبه الخطيب في «التاريخ» بقوله: «قلت: قد اعتبرت من رواياته أحاديث كثيرة فوجدتها مستقيمة تدل على ثقته، والله أعلم». ولما ترجم [١٣٤٧] لعمار بن معاوية أو أبي معاوية الدهني، علق عليه الذهبي: «وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم الناس وما علمت أحدا تكلم فيه إلا العقيلي فتعلق عليه بما سأله أبو بكر بن عياش» يعني قول ابن عياش: «مر بي عمار الدهني، فدعوته، فقلت: يا عمار، تعال، فجاء، فقلت: سمعت من سعيد بن جبير؟ قال: لا، قلت: فاذهب»، وقد جمعت تعقبات الحافظ الذهبي على الإمام العقيلي في جزء مفرد.

* وأحيانا ما يدخل العقيلي الرجل في كتابه بناءً على نكارة حديث يرويه، فيعصب الجناية برأسه، ويكون هذا الراوي بريئا من عهدة هذا الحديث، فمن

ذلك إدخاله عبد الله بن دينار لانفراده بحديث الولاء، وعلق عليه الذهبي في «الميزان» [٤٢٩٧]: «أحد الأئمة الأثبات، انفرد بحديث الولاء؛ فذكره لذلك العقيلي في الضعفاء»، ثم ذكر تعليل العقيلي للرواية عنه بالاضطراب، ثم قال: «وإنما الاضطراب من غيره، فلا يلتفت إلى فعل العقيلي؛ فإن عبد الله حجة بالإجماع». ولما ترجم لعبد الله بن قيس، قال الذهبي في الميزان [٥٢٩٩]: «فأساء العقيلي كونه ساق هذا في ترجمة عبد الواحد وهو منه بريء». وترجم العقيلي [٩٦٢] لعبد الرحمن السُّدِّي، فتعقبه الحافظ ابن حجر بأن الحديث الذي ذكره في ترجمة عبد الرحمن هذا قد رواه الطبراني في «الأوسط»، وابن حبان في «الضعفاء»، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» من طريق محمد بن مروان السدي، عن داود، به. ثم قال: «وأظن أن محمد بن مروان يكنى أبا عبد الرحمن، فوقع في رواية العقيلي «أخبرنا أبو عبد الرحمن»، وسقط من عنده «أبو» فبقيت عبد الرحمن، وتبين بهذا أن لا وجود لصاحب الترجمة»، وقد رمى موسى بن قيس الحضرمي عصفور الجنة عندما ترجمه [١٧٤٣] بأنه من غلاة الروافض، ولم يسبقه إلى وصفه بالتشيع أحد فضلا عن الرفض بله أن يكون غلوا في الرفض، وأورد له حديثا فهمه العقيلي على غير وجهه، وعصفور الجنة فبريء لا ناقة له في الحديث ولا جمل، وقد بينت ذلك في جزء حديثي مفرد في تحقيق حال عصفور الجنة وتحرير قول العقيلي فيه، والله أعلم.

* ولم يستقص أبو جعفر في سرد ما أنكر على الراوي، بل عادة ما يكتفي بالقليل، ويظهر هذا بمقارنة ما يورده من أحاديث منكرة على الراوي بما يورده ابن عدي في «الكامل»، ومع ذلك فتراه أحيانًا يستكثر لاسيما عند

بعض المشاهير من المتكلم فيهم، كما تراه في تراجم عكرمة مولى ابن عباس، وابن لهيعة، وأبان بن أبي عياش، وجابر الجعفي، وهذا النمط وأشباههم.

* ولم يلتزم أبو جعفر بذكر حكمه الخاص على الراوي في كل راو ذكره، وإنما يفعل ويدع، وأمثلة هذا وهذا متكاثرة لا تخطئها عين متتبع أو ناظر، وإذا ذكر حكمه على الراوي فإنه تارة يذكره عقيب سياق التعريف به في مطلع الترجمة كما صنع في ترجمة أسد بن عطاء وأشعث بن عبد الله الأعمى وجماعات، وأحيانا يؤخر ذلك إلى آخر الترجمة كما في ترجمة أبي بن عباس بن سهل وهي أول ترجمة في الكتاب، وترجمة إبراهيم بن زياد القرشي وإبراهيم بن صالح بن درهم وكثيرين، وفي بعض الأحايين يجمع بين الأمرين كما في ترجمة إسماعيل بن إبراهيم القرشي، وإسماعيل بن إسحاق الأنصاري، وأحايين أخرى لا يتكلم هو بشيء أصلا كما في ترجمة إبراهيم بن عمر بن أبان، وإبراهيم بن الفضل المخزومي في جماعة.

* وفي أحكام أبي جعفر على الرواة بعض الشدة، تظهرها المقارنة بين كلامه وكلام الناس في بعض الرواة، وسببها في الأغلب تعلقه في تضعيف الراوي بحديث لم يتابع عليه، وقد تكون العهدة فيه من غيره، وقد سبق فيما ذكرته فيما انتقد به أبو جعفر ما يصلح مثالا لهذا، ولهذا قال العلامة المُعَلِّميّ في «التنكيل» (١/ ٧٧٨): «قد كان في العقيلي تشدُّدٌ ما، فينبغي التثبت فيما يقول من عند نفسه في مظان تشدده».

* وعادة أبي جعفر أن يذكر غالبا في ترجمة الراوي حديثا أو أكثر مما يستنكر عليه ولا يستقصي إلا لحاجة كما سبق، بيد أنه في بعض الأحيان

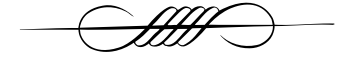
لا يذكر حديثا في ترجمة الراوي ويكتفي بسياق اسمه وشيء مما قاله فيه السابقون فحسب، كما تراه في ترجمة [٣] أسامة بن زيد بن أسلم، و[٥] أنيس بن خالد التميمي، و[١٥٣] أفلح بن سعيد القبائي المدني، وغيرهم.

* وكثير من الأحاديث التي يوردها أبو جعفر في تراجم الرواة يتكلم عنها ويذكر عللها والخلاف في أسانيدها، كما تراه عند إيراده حديث «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين» في ترجمة [٨١] إسماعيل بن إبراهيم القرشي. وقد جمع زميلنا الفاضل الدكتور: محمد الفراج وفقه الله هذه الأحاديث التي يذكر فيها العقيلي الخلاف وذكر منهجه في الحكم عليها، في رسالته للدكتوراه.

* و لا يخفى أن إيراد العقيلي لحديث ما مستنكرا على راو ما لا يعني ضعف هذا الحديث من جميع طرقه، بل قد يكون الحديث ثابتًا من طرق أخرى، وهذا ما يصرح به أبو جعفر في أحيان كثيرة إذا كان الأمر كذلك، فمن ذلك ما جاء في ترجمة [٢] أسامة بن زيد الليثي، ساق له من مناكيره حديثه عن عطاء قال حدثني جابر مرفوعًا: «جمع كلها موقف ...» الحديث، ثم قال بعده: «وهذا المتن عن النبي ﷺ ثابت بغير هذا الإسناد». وقد ينشط العقيلي فيذكر أو يشير إلى الأحاديث الثابتة هذه، ففي ترجمة [٤٤] إبراهيم بن زكريا الضرير، أنكر عليه حديثه عن علي رضي الله عنه: «اللهم اغفر للمتسرولات ...» الحديث، وقال عقبه: «الحديث يروى من جهة ابن عباس وأبي هريرة، ثابت عنهما، فأما هذا الحديث فليس بمحفوظ». ويزداد نشاطه فيسوق الحديث الثابت هذا أحيانا كما في ترجمة [١٣٠] أيوب بن عتبة قاضي اليمامة، فقد استنكر عليه روايته لحديث استغفار النبي ﷺ للصف

الأول عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ثم قال: «هكذا قال، وأخطأ فيه أيوب، والصواب . . .» وساق الحديث من رواية يحيى بن أبي كثير، عن خالد بن معدان، عن العرباض بن سارية.

نعم؛ يكون ضعيفا من جميع طرقه عنده إذا صرح العقيلي بما يفيد ذلك كقوله «ولا يصح في هذا المعنى شيئا» ونحو ذلك من العبارات، كما في ترجمة [١٣] أشعث بن سوار، فقد استنكر عليه حديث «الأذنان من الرأس»، ثم قال عقبه: «لا يتابع عليه، والأسانيد في هذا الباب لينة»، وفي ترجمة [١٠٢٦] عبد الأعلى بن حسين المعلم، أورد حديث: «لو صدق المساكين ما أفلح من ردهم» وقال: «ولا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ»، وفي ترجمة [١١٣٩] عمر بن إسماعيل بن مجالد، أورد حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، وقال: «ولا يصح في هذا المتن حديث»، وقد جمع زميلنا الفاضل الدكتور: هشام الحلاف «الأحاديث التي ضعفها العقيلي من جميع طرقها في كتابه الضعفاء»، في رسالته للدكتوراه.



○ نُسخ الكتاب الخطية ○

كنا قد نشرنا نشرتنا الأولى لهذه الكتاب اعتمادًا على عدة نسخ، وأضفنا إليها في هذا النشرة الجديدة النسخة الجزائرية العتيقة، فصارت النسخ كالآتي:

* النسخة الجزائرية العتيقة، ورمزها [أ].
* النسخة الظاهرية، ورمزها [ظ].
* النسخة الألمانية، ورمزها [ر].
* النسخة الأيرلندية المختصرة، ورمزها [ش].
* النسخة البديعية المنقولة عن الظاهرية، ورمزها [ب].

وفيما يلي وصف هذه النسخ، وبيان حالها:

■ النسخة الجزائرية العتيقة [أ]:

وهذه النسخة من محفوظات الزاوية العثمانية، بمدينة طولقة، التابعة لولاية بسكرة من صحراء الجزائر، وذكر الأستاذ أبو يحيى الحداد أنه أول من كشف عنها واستخرجها من خبايا هذه الزاوية، فجزاه الله خيرًا.

وهي نسخة عتيقة، كتبت في حياة راويها عن العقيلي ابن الدخيل الصيدلاني، خلال سنتي إحدى وثمانين، وثنتين وثمانين وثلاثمائة، وقرئت عليه مرارا، ففي مطلعها: «أخبرنا الشيخ أبو يعقوب يوسف بن أحمد بن يوسف الصيدلاني بمكة في شهر ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة»، وفي خاتمتها: «انتهى الفراغ منه بحول الله وتوفيقه . . . وسمعت من أول

الكتاب إلى آخره، بقراءة أبي محمد عبد الملك الشاشي، وكذلك الفضل بن علي السراج، في شهر ربيع الأول من سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة».

وتقع في مجلد واحد يشتمل على جزأين كبيرين مجموع ما فيهما **(٤١٣)** أربعمائة وثلاث عشرة لوحة، في كل لوحة وجهان، في كل وجه ما بين عشرين إلى ثلاثة وعشرين سطرا، كتبت بخط النسخ الواضح، وكتبت رؤوس التراجم بخط كبير ظاهر، واعتنى ناسخها بضبط بعض الكلمات، وكثيرا ما يكون ضبطه مخالفا للمشهور من الضبط، وعليها حواش في مواضع كثيرة بعضها بخط الناسخ، وأخرى بقلم مغاير، وقد تصرف هذا القلم المغاير في مواطن ذوات عدد في أصل النسخة، فَغَيّر وعدَّل وبدَّل، وقلب الصواب أحيانا غلطا، ويظهر أنه كان بيده نسخة أخرى من رواية أخرى فكان يغير ما في النسخة العتيقة ليوافق ما في يده، والله أعلم بحقيقة الحال. وقد تكاثرت الحواشي كثرة فاحشة عند ترجمة الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت، وعامتها كالرد والجواب والنقد لما يورده المصنف من كلام في أبي حنيفة رحم الله الجميع، وقد نبهنا على كثير من ذلك في مواضعه.

وهي نسخة موثقة صحيحة مسموعة ومقابلة، وعلامة المقابلة ظاهرة في نهاية كل نص من نصوصها، وأشهر من قرأها الحافظ أبو الفتح ابن أبي الفوارس، فقد كُتِبَ عند نهاية ترجمة عبد الله بن معبد الزماني:

«قرأ من هاهنا الشيخ أبو الفتح ابن أبي الفوارس، على الشيخ أبي يعقوب يوم الاثنين الثامن عشر من سنة سبع وثمانين وثلاثمائة بمسجد الحرام . . .»، وتكرر هذا في مواضع كثيرة بعد ذلك.

وقد وقف عليها الحافظ ابن حجر أثناء مقامه بحلب، وعلق على مواضع

منها بخطه، من ذلك قوله في خاتمة الجزء الأول منها: «مر عليه من أوله إلى هنا منتخبا أحمد بن علي بن محمد بن حجر الشافعي بمدينة حلب حرست، في ذي القعدة سنة ست وثلاثين وثمانمائة»(١).

وقد استظهر صاحبنا الشيخ: محمد السُّرَيِّع -وفقه الله- في رسالة كتبها إليَّ، أن تكون هذه النسخة هي تلك التي أشار إليها الحافظ السخاوي في «التوبيخ» (٢١٨) عند كلامه على «ضعفاء العقيلي»، فقال: «وكان عند المحب ابن الشِّحْنَة به أصل متقن»، والمحب ابن الشِّحْنَةِ هو أبو الفضل محمد بن أبي الوليد الحلبي قاضي الحنفية المتوفى سنة (٨٩٠هـ)، ويقال له ابن الشحنة الصغير، وهو من أصحاب وتلاميذ الحافظ ابن حجر،كما في «الجواهر والدرر» (٣/ ٣٣٠). وأكد استظهاره هذا بأن خط صاحب الحواشي المتكاثرة في ترجمة أبي حنيفة وصاحبه أبي يوسف، هو خط ابن الشِّحْنَةِ نفسه، وأرفق صورة من خط ابن الشحنة، فكان الأمر على ما قال، ولا غرو فابن الشحنة قاضي الأحناف، فليس بمستغرب أن يدافع عن أبي حنيفة وصاحبه أبي يوسف رحم الله الجميع.

قلت: وقد كنت أستغرب -قبل أن أعرف أنه ابن الشحنة- أنَّ صاحب الحواشي المتكاثرة حول ترجمة أبي حنيفة لم يمح شيئا ولم يطمس حرفا من الترجمة، وإنما كان كل همه الرد على الروايات المذكورة فحسب، ومحاولة دفعها، ولا يصنع هذا إلا عالم أمين، بخلاف متعصبة النساخ والمطالعين من

---

(١) انظر طرفًا صالحًا من أخبار هذه الرحلة الحلبية في «الجواهر والدرر» للسخاوي (١/ ١٨٣-١٩٠)، وقد علق الحافظ في حال إقامته بالشام وحلب أشياء كثيرة جدًّا، تزيد على مجلدين، على حد قول السخاوي.

العوام وأشباههم، فإنهم يمرون مرور اللئام فيطمسون ما في الأصل لقصورهم عن دفعه وعدم وجود ما يحجزهم عن هذه الخيانة، وبالله تستدفع البلايا.

وقد تفردت عن الظاهرية بطائفة من النصوص لاسيما في الأجزاء التي لم تصلنا من الألمانية، وظهر ذلك بوضوح في مقدمة الكتاب، وقَلَّ بعد ذلك، حتى صار يظهر نادرا على تباعد، حتى جاءت ترجمة عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما فظهرت مرة أخرى النصوص الزائدة، وليس ذلك عيبا ولا سقطا في الظاهرية، إنما هو اختلاف روايات فحسب، والعكس حاصل فهناك تراجم بأكملها ونصوص ذوات عدد تفردت بها الظاهرية عن الجزائرية، وكل هذا منبه عليه مبين في حواشي الكتاب.

وهي متوافقة في الغالب مع الألمانية، ويقع بينهما خلافات في مواضع متعددة تكون الألمانية فيها متوافقة مع الظاهرية على خلاف الجزائرية، ولكن في الجملة الألمانية أقرب إلى الجزائرية منها إلى الظاهرية، كما تظهره المقارنة الدقيقة التي يلحظها الناظر بأدنى تتبع لحواشي فروق النسخ، ويمكن تعليل هذا بأن الظاهرية هي الرواية القديمة للكتاب، فراويها الخزاعي متقدم الوفاة، بل شارك العقيلي في جماعة من شيوخه، بخلاف راوي الجزائرية الصيدلاني، وراوي الألمانية البلخي، فهما متأخرا الوفاة، فلعل روايتهما رواية أحدث للكتاب، وقد يجاب عن ذلك بأن تقدم وفاة من تقدم وتأخر وفاة من تأخر إنما يفيد هنا لو تُوُفُّوا جميعا في حياة العقيلي، وهو ما لم يكن، فقد توفي العقيلي (**٣٢٢هـ**) قبل وفاة الخزاعي بنحو من ثلاثين سنة، وقبل وفاة البلخي بإحدى وخمسين سنة، وقبل الصيدلاني بست و ستين سنة، والله أعلم.

وقد جرى ناسخها على قواعد الإملاء القديمة، ووقع فيها ما وقع في الظاهرية والألمانية من مخالفة الجادة في مواطن كثيرة، لاسيما فيما كان منصوبًا، فقلما يكتب الألف في آخره، وقد أبقينا من ذلك ما توافقت عليه جميع النسخ، ونبهنا على الجادة فيه في الحاشية، وأثبتنا الجادة إذا جاء عليها ولو في نسخة واحدة.

وقد اعتاد ناسخها الاقتصار على الصلاة على النبي ﷺ دون السلام فيكتب (صلى الله عليه)، وقد كتبناها تامة تبعا للظاهرية والألمانية، واكتفينا بالتنبيه هنا على ذلك.

ويقع في النسخة أخطاء واضحات هنا وهناك، وعدة مواطن انتقل فيها نظر الناسخ فأسقط سطرًا أو أكثر.

وقد أصابت الأرضة أول أوراقها فوقع فيها خرم في مواضع متفرقة، وطالت الرطوبة بعض أطرافها، وحاول البعض ترميم بعض الأوراق، ويظهر أنه غير متخصص في الترميم، فقد غطى أحيانا على أطراف الكلام، وهذا كله في أول النسخة، وبعد ذلك فالنسخة سليمة حالها متماسك جيد.

وعلى طرتها عدة تملكات، بعضها لبعض العلماء، ومثل ذلك طرة الجزء الثاني منها.

وقد بلغني خبر هذه النسخة قبل أكثر من عامين، قبل أن تشتهر على شبكة الإنترنت، من طريق أخينا في الله عمرو الحويني جزاه الله خيرا، وهو من أهل بيت شيخنا أبي إسحاق دام ظله، وأخبرني يومها أن بعض طلبة العلم بالجزائر أرسلها إليه، ليعرضها على شيخنا العلامة الحويني، فوجهه الشيخ بإرسالها إلي، ففعل شكر الله له، وبدأنا من يومها العمل عليها ومقابلتها

على عملنا الأول، والحمد لله رب العالمين.

١- فأما النسخة الظاهرية [ظ].

فهي النسخة المحفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق، تحت رقم (**٣٦٢**)، ضمن مجموع، وعدد أوراقها: (**٢٤٣**) ورقة. قياس صفحتها (**٢٤×١٩**سم). وعدد أسطر الصفحة غير ثابت فمتوسطه (**٣٠**) سطرًا، وقد يزيد يسيرًا فيبلغ (**٣١**) سطرًا، وقد يقل إلى بضع وعشرين.

وهذه النسخة كانت لعبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى ابن منده، فوهبها لأحمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن الخياط، ثم صارت لابنه محمد المكتني بأبي سعد، ثم اشتراها محمد ابن أبي زيد بن محمد بن أبي القاسم حمكا، ثم اشتراها من ورثة الشيخ محمد بن أبي زيد؛ أبو بكر بن أحمد بن محمد البقال.

ووقد أوقفها الحافظ ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي رَحِمَهُ اللَّهُ. ومن ثَمَّ كتب على بعض أجزائها: «وقف الضيائية». وكتب على أول صفحة: «وقف».

ووهي نسخة مقسمة إلى أجزاء بلغت اثنى عشرة جزءًا.

ومما يرفع من قدر هذه النسخة أنها نسخة محررة ومعارضة على نسخة العالم الحافظ أبي البركات الأنماطي، -وهو يرويها عن ابن المظفر الشامي، عن أبي الحسن العَتِيقِي، عن الصيدلاني- ورد ذلك تصريحًا في حاشية هذه النسخة عند ترجمة (عكرمة مولى ابن عباس)، إذ فيها عند أول هذه الترجمة: «هاهنا أحاديث كثيرة في أصل الأنماطي». وقد أدرج بلوحات

الأصل لوحتين فيهما ترجمتان زائدتان هما: «محمد بن إبراهيم القرشي عن أبي صالح»، و«محمد بن أبان بن صالح بن عمير القرشي كوفي» وكتب في آخر ترجمة الثاني: «هذان الرجلان كانا في أصل أبي البركات الأنماطي وهما مسموعان».

ومما يؤكد أن هذه النسخة معارضة ومحررة على غيرها أمور:

١- ما يكتبه ناسخها مرارًا: «بلغت وصححته وعارضته».

٢- ما يثبته ناسخها من فروق النسخ المقابل عليها، وهذا منثور في جنبات حواشي هذه النسخة مشفوعًا بالرمز [خ].

٣- كما تكرر في النسخة الإشارة إلى نهاية أجزاء نسخة ما -لعلها تكون نسخة الأنماطي- إذ ترد عبارة: «آخر الجزء ... من أجزاء الشيخ» حتى بلغت آخر الجزء الرابع والعشرين من أجزاء الشيخ في منتصف ترجمه محمد بن عيسى بصري.

ومما يزيد هذه النسخة رفعة اعتناء العلماء بهذه النسخة قراءة وعرضًا وسماعًا؛ إذ تُصدَّر وتختم أجزاء هذه النسخة بذكر سماعات العلماء وإجازاتهم وقراءاتهم لهذه النسخة.

والظاهر أنها نسخة عتيقة فقد ورد في بعض طباق السماع التي في آخرها أنه كان «في شهر ربيع الآخر من سنة أربع وأربعين وأربعمائة» وكان سماع آخر في رجب من نفس السنة وآخر في شعبان من نفس السنة. وفي بعضها «يوم الأربعاء في شوال سنة أربع وأربعين وخمسمائة في الحادي عشر منها سنة **٥٤٤**».

وقد انفردت هذه النسخة عن باقي النسخ، بأن أثبت على بداية كثير من

تراجمها رموزًا لمن أخرج لصاحب التراجم من أصحاب الكتب الستة.

وقد ذكر فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٤٤٥): أن هذه النسخة كتبت قبل ٤٧٠هـ، لكن هذه السماعات تدل على أنها كتبت قبل ٤٤٤هـ.

وأما عن نوع الخط في هذه النسخة فهو نوعان من الخط:

الأول: تعليق حسن متراص الحروف.

والثاني: متعجل. وقد ظهر هذا النوع الثاني في أواخر النسخة بل صارت الكلمات أصغر من ذي قبل.

وقد جرى ناسخ هذه النسخة على قواعد الإملاء القديمة من كتابه الألف اللينة ألفًا ممدودة. وجرى على وضع ألف بعد الواو في آخر الفعل المفرد كما ظهر بوضوح تسهيل الهمز إلا في بعض الحالات توضع علامة المد [~] فوق الألف إشارة إلى أن آخره همزة. وأحيانًا يكتب ما لا يكتب في الكتابة الحديثة مثل الألف في «لا أَدْرَكَهُ» فهي «لَأَدْرَكَهُ». كما استعمل الناسخ تاء التأنيث المفتوحة كثيرًا بدلًا من المربوطة لا سيما في كلمة «ابنة» فيكتبها «ابنت».

كما بدا ملاحظًا جدًّا مخالفته للمشهور من قواعد الإعراب؛ فتارة لا يكتب ألفًا بعد الاسم المنصوب، وتارة يضيف ألفًا للكلمة المرفوعة، وتارة يصرف الممنوع من الصرف وتارة يمنع المصروف، وأحيانًا يكتب المثنى المرفوع بالياء والنون وتارة يذكِّر الفعل المؤنث وتارة يؤنث الفعل المذكر.

وقد اعترى هذه النسخة طمس في بعض مواطنها كان ملاحظًا بكثرة في ترجمة أبي حنيفة ومن بعده في نفس صفحات النسخة ويبدو أن ذلك من بعض الحنفية الذي لم يرتض ذلك. واعتراها ما يعتري النسخ الخطية من طغيان الحبر على بعض الكلمات، وعدم وضوح بعضها بسبب العوامل المؤثرة على المخطوط من نحو رطوبة وغيرها.

والنسخة برواية أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن منده عن شيخيه: (١) محمد بن القاسم بن حَسْنُويَهْ، عن عبد المنعم بن حيان، عن أبي الحسن الخزاعي. و(٢) محمد بن نوح الأصبهاني، عن يوسف بن أحمد الصيدلاني، كلاهما عن العقيلي به.

وقد حصلنا على مصورتين لهذه النسخة:

الأولى: متداولة بين طلبة العلم، وقد سقط منها بعض اللوحات وتكرر فيها أخرى وضعف التصوير في آخرها.

الثانية: نسخة مصورة عن النسخة التي في جامعة الإمام محمد بن سعود. وهي أكمل من المصورة السابقة وتصويرها متفاوت فمرة يكون واضحًا ومرة يكون غير واضح، وقد جبرنا به ما حدث في المصورة الأولى فتكاملت المصورتان في إعطائنا نسخة مصورة عن الظاهرية فما وقف أمامنا في واحدة استوضحناه من أخرى إلا اليسير الذي استفدنا فيه من النسخ الأخرى لا سيما نسخة بديع شاه السندي. وقد عاوننا في تحصيل هذه المصورة فضيلة الأخ الشيخ صالح بن مقبل العصيمي، جزاه الله خيرًا، ونفع به.

ثم دفع إليَّ بأخرة أخونا الفاضل الشيخ/ محمد السُّرَيِّع نسخة ثالثة أوضح من السابقتين فجزاه الله خيرًا.

٢- وأما نسخة مكتبة برلين بألمانيا [ر].

فهي النسخة المحفوظة في مكتبة برلين بألمانيا تحت رقم [Glas ٤٨ (٩٩١٦)]. وعدد أوراقها (١٨٢) ورقة. عدد الأسطر في كل صفحة ٢٥ سطرًا. وقد ذكر فؤاد سزكين أن هذه النسخة كتبت حوالي سنة ٧٠٠هـ[(١)].

وهذه النسخة غير كاملة، إذ تبدأ من منتصف ترجمة (إسحاق بن بشر الكاهلي)، وتنتهي بترجمة (عبد العزيز بن محمد الدراوردي). وقد سقطت ورقات بعد الصفحة التي فيها ترجمة إسحاق الكاهلي، نبهنا عليها في موضعها.

وقد قسمت أيضًا إلى عدة أجزاء فهي تبدأ من منتصف الجزء الثاني حتى منتصف الجزء الثامن.

وقد خلت هذه النسخة من السماعات والحواشي ولكن جاء في آخرها: «قوبل ... الطاقة، وصح ...».

ويدل على أنها مقابلة كما أشار الناسخ وجود علامة المقابلة الاصطلاحية بعد عامة النصوص وهي دائرة يجعل الناسخ داخلها نقطة عند تمام مقابلتها هكذا « ⊙ ».

وهذه النسخة خطها واضح جلي وفيها زيادات عن نسخة الظاهرية قد تبلغ إلى حد تراجم بأكملها. وهي تختلف عن نسخة الظاهرية أحيانًا في تقديم بعض النصوص على بعض بل وتقديم بعض التراجم على بعض. وقد تتواطأ هذه النسخة مع الظاهرية في بعض الألفاظ التي تجيء على خلاف المشهور

---

(١) «تاريخ التراث العربي» (١/ ٤٤٥).

من اللغة، ولهذا دلالته، وستقف على ذلك من خلال تعليقاتنا على الكتاب.

وقد وجدنا فروقًا في هذه النسخة عما في نسخة الظاهرية فأثبتناه، وقد اتضح لنا أن كثيرًا من الاختلافات التي في هذه النسخة، تتفق مع ما أشار إليه ناسخ نسخة الظاهرية بأنه في [س].

وهذه النسخة برواية أبي عبد الله محمد بن إبراهيم البلخي، عن أبي جعفر العقيلي. كما جاء التصريح بهذا في مطلع الجزئين السادس، والثامن من تجزئة الناسخ.

وقد بذلنا جهودًا كثيرة للحصول على مصورة لهذه النسخة، وبعد جهد جهيد، اتصلنا بأخينا في الله، الفاضل الأستاذ: عادل المراكشي -جزاه الله كل خير-، وهو مقيم بألمانيا، فاهتم بالأمر غاية الاهتمام، وكلف بعض الأفاضل من إخوانه وأتعبوا أنفسهم حتى أتحفونا بهذه النسخة على ميكروفيلم، فشكر الله لهم جميعًا ونفع بهم.

٣- نسخة مكتبة تشستر بيتي بأيرلندا [ش].

وهذه النسخة محفوظة في مكتبة تشستربيتي بدبلن بأيرلندا برقم [٣٧٨٣]. وعدد أوراقها (١٠٨) ورقة، لكن ألحق بآخرها أربع ورقات تتضمن جزء فيه «تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد»، و«أحسن الأسانيد عن رسول الله ﷺ»، و«فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم»، للنسائي، وكل هذا لا علاقة له بالضعفاء للعقيلي وعليه فتقع نسخة العقيلي في (١٠٤) ورقة، عدد الأسطر في كل صفحة (١٩) سطرًا.

وهذه النسخة ناقصة من أولها إذ تبدأ ببعض ترجمة: «حرمي بن عمارة»

وتنتهي بنهاية الكتاب وفيها خرم في أول ورقة من الموجود منها.

وهذه النسخة تختلف عما سبقها من النسخ؛ إذ تعد بمثابة مختصر لكتاب «الضعفاء» للعقيلي، إذ اقتصرت الترجمة على ذكر اسم المترجم له، مع نقل كلام بعض من تكلم فيه باختصار، والإشارة إلى معنى الحديث الذي رواه.

وقد بلغ الاختصار إلى حد الإخلال فأحيانًا ينقل كلامًا لأحد المجرحين للراوي وينسبه إلى آخر بل أحيانًا يدخل ترجمة في ترجمة ولوحظ في هذه النسخة الاختلاف الكبير في ترتيب التراجم عما في نسخة الظاهرية.

وقد لوحظ أن بعض ما جرى تغييره في [أ] قد وافق بعد التغيير ما في هذه النسخة(١)، فيظهر أنها مختصرة من رواية الصيدلاني؛ لكن من غير رواية ابن أبي الفوارس، عنه، والله أعلم.

لكنها تفردت بذكر تراجم ليست في بقية النسخ، فأدرجنا هذه التراجم الزائدة في تعليقنا على الكتاب. وقد وقفنا على ذكر بعض هذه التراجم في كتب الرجال معزوة إلى العقيلي فذكرنا ما وقفنا عليه في ذلك.

وفي حاشيتها تعليقات قليلة متعلقة بالكتاب، وأكثر التعليقات في حاشية هذه النسخة عبارة عن تراجم منقولة من «الإكمال» لابن ماكولا، و«المجروحين» لابن حبان، وهذه أعرضنا عن الإشارة إليها؛ إذ لا علاقة لها بالكتاب.

ومن الملاحظ في هذه النسخة أن ناسخها كان يكتب في الحاشية اسم

---

(١) مثل ما جرى في ترجمة: «عمير بن المغلس»، فقد كانت في [أ]: «لا يتابع عليه»، ثم غيرت إلى «لا يتابع على حديثه»، وهو عين ما في [ش]، والله أعلم.

المجموعة المترجم لها فإن كان اسم كل واحد من المترجم لهم «عبد الجبار» كتب «عبد الجبار» في الحاشية وهكذا.

وخطها أندلسي رائق.

وقد خلت هذه النسخة من السماعات أو ذكر الروايات أو اسم الناسخ. لكن ذكر فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٤٤٥) أنها كتبت في القرن الثامن الهجري.

ويغلب على الظن أنها مجرد مختصر من بعض النساخ لكتاب العقيلي.

وقد أفدنا من هذه النسخة -إضافة للتراجم الزائدة- إصلاح بعض الأخطاء التي كانت في نسخة الظاهرية وبعض عبارات الجرح التي لم ترد في الظاهرية.

ولا يفوتني أن أشكر لفضيلة الأخ المكرم الأستاذ: عبد الله العجمي، المدير العام لقناة صفا، وفضيلة الأخ المكرم الأستاذ: يوسف العزمي المدير المالي لقناة صفا -حفظهما الله- فقد سارعا -رغم كثرة أعمالهما- بإحضار هذه النسخة المصورة من الكويت في وقت قياسي، فجزاهما الله خيرًا.

٤- نسخة بديع الدين شاه السندي [ب].

وهي منتسخة من النسخة الظاهرية فقد جاء في آخرها: «أيها السادة إن النسخة القديمة الموجودة في المكتبة الظاهرية بدمشق خطها سقيم وهي على قواعد أكثر الخطوط القديمة، فمن وجد شيئًا مخالفًا لقواعد النساخ أو كلمة غير مفهومة أو جملة غير مقروءة فليعذر وليصحح ما شاء؛ فإني عملت جهدي واستطاعتي إلى أن ثم بعد مدة طويلة والله ولي التوفيق».

وقد ختمت بخاتم كتب فيه: «المكتبة البديعية لأصحابها السيد بديع الدين شاه الراشدي السندي الظاهري المحمدي وأولاده **١٣٦٢**هـ. بلده دركا شريف . . . حيدر آباد» ثم في خاتم آخر: «المكتبة الراشدية لأصحابها السيد أبي محمد بديع الدين شاه الراشدي السندي المكي . . . وأولاده **١٣٩٢**هـ».

وتقع هذه النسخة في جزءين كبيرين: الأول من أول الكتاب حتى آخر ترجمة «عبد الرحمن بن يامين»، وقد بلغ هذا الجزء **(٣٦٣)** ورقة بالفهارس. والجزء الثاني من أول ترجمة «عبد الرحمن السندي» حتى نهاية الكتاب، وقد بلغ هذا الجزء **(٣٨٦)** ورقة فيكون مجموع الجزءين **(٧٤٩)**. وعدد الأسطر ما بين **٢١**، **٢٤** سطرًا.

قال ناسخها في آخرها: «انتهى بقلم الناسخ بالمكتبة الظاهرية بدمشق محمد صادق فهمي بن السيد أمين المالح غفر الله ولوالديه ولمن تسبب بإيصال الخير إليهما وإليه وللمسلمين أجمعين. تم نسخ هذه النسخة لأجل المكتبة العلمية العالية لصاحبها يبراحسان الله شاه صاحب اللواء الخامس».

وقد اُعْتُنِيَ بتصحيح هذه النسخة وأشير إلى ذلك في نهاية الجزء الأول ونهاية الجزء الثاني.

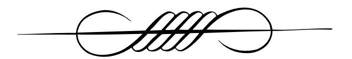
وقد فرغ ناسخها من نسخ الجزء الأول يوم الاثنين الخامس والعشرين من شهر ذي القعدة سنة ألف وثلاثمائة وست وأربعين هجرية.

في حين انتهى من نسخ الجزء الثاني وبه ينتهي نسخ الكتاب يوم السبت الواقع في اثني عشرة خلت من رجب سنة ألف وثلاثمائة وسبع وأربعين وألف هجرية.

وهذه النسخة خطها واضح جميل كتب عنوان الترجمة بخط أحمر وكتبت الترجمة بخط أسود.

وقد اعتنى مصحح النسخة ببيان بعض التصويبات لما وقع من أخطاء في نسخة الظاهرية، وكتب ذلك في حاشية النسخة وحيث إن هذه النسخة منقولة عن نسخة المكتبة الظاهرية فقد استنفدنا بها كثيرًا في بيان ما لم يتضح في الظاهرية، كما استفدنا من إشارات ناسخ هذه النسخة من وجود بعض التراجم في «تهذيب التهذيب» منقولة عن ضعفاء العقيلي وهي ليست في النسخ الثلاث السابقة.

وقد حصلنا على مصورة ملونة لهذه النسخة من مركز الملك فيصل، وذلك بمعونة فضيلة الأخ الدكتور صالح العصيمي -حفظه الله وجزاه خيرًا.



○ وقفة مع الطبعات السابقة ○

لقد وقفت على ثلاث تحقيقات لهذا الكتاب، تحقيقان متداولان، والثالث لا يزال حبيس الأدراج، فأما المتداولان:

١- فأولهما: تحقيق الطبيب: عبد المعطي أمين قلعجي.

٢- والثاني: تحقيق الشيخ: حمدي بن عبد المجيد السلفي.

٣- والثالث الذي لم ينشر: تحقيق الدكتور: عبد الله علي حافظ.

وظهر أخيرًا ونحن نعد هذا الإصدار الجديد:

٤- الرابع: تحقيق الشيخ أبي يحيى الحداد الذي طبعته دار التأصيل.

ثم ظهر -بعد أن انتهينا من عملنا-:

٥- الخامس: تحقيق العلَّامة الدكتور بشار عواد معروف، وولده الدكتور محمد بشار.

❑ فأما طبعة القلعجي، فأقدم طبعات الكتاب؛ إذ صدرت الطبعة الأولى منه في عام ١٩٨٤م عن دار الكتب العلمية ببيروت، في أربعة مجلدات، اعتمد محققها في إخراجها على نسخة الظاهرية، ونسخة برلين، ونسخة تشستربيتي؛ مع ذلك جاء النص مختلًا في مواضع كثيرة جدًّا، ولم يستفد من هذه النسخ كما ينبغي، وهذا شأن هذا الطبيب في كل أعماله التي يخرجها للناس، يغلب عليها الأخطاء الفنية والعلمية والمطبعية، بحيث يفقد الباحث الثقة من أول وهلة في هذه الأعمال التي يزعم أنه حققها، والله المستعان.

وسأذكر نماذج يسيرة للأخطاء التي تعج بها هذه الطبعة السقيمة، ولو أخرجت ما عندي منها لأربت على مجلد، فمنها:

١- عند القلعجي (١/ ٣): «لم ينقل **على صحته**»، والصواب: «لم ينقل **على صحةٍ**» كما عندنا (ص: ٥).

٢- عنده (١/ ٣): «عبد الله بن **سلمة المسبعي**»، والصواب: «عبد الله بن **سلم المسمعي**»، وانظر رقم [٣] في طبعتنا.

٣- عنده (١/ ٧): «ابن أبي **السمين**»، والصواب: «ابن أبي **السري**» رقم [٥].

٤- عنده (١/٧): «**حدثنا** سليمان التيمي بحديث عن **أبي سفيان**»، والصواب: «**حدث** سليمان التيمي بحديث عن **ابن سيرين**» رقم [٦].

٥- عنده (١/٧): «إنما حدثني مؤذننا -**لين هو**- فجاء المؤذن»، والصواب: «إنما حدثني مؤذننا، **أين هو؟** فجاء المؤذن» [٦].

٦- عنده (١/ ٨): «حدثني **ابن صح**»، والصواب: «حدثني **ابن رتبيل**» [٧].

٧- عنده في (١/ ٨): «فقد **برئ الله منه**»، والصواب: «فقد [**برئ**] **منه الذمة**» وانظر تعليقنا عليه [٧].

٨- عنده (١/ ٨): «أشد **رفقًا**»، والصواب: «أشد **اتقاءً**» [٧].

٩- عنده (١/ ٨): «صالح **بن صالح**»، والصواب: «**صالح**» [٨]، وهو ابن الإمام أحمد.

١٠- عنده في (١/ ٨): «قلت ليحيى بن سعيد [**القطان**]» وعلق في الحاشية على «القطان» قائلًا: «زيادة متعينة»، والصواب حذفها لخلو النسخ الخطية منها، والسياق غني عنها، وليست بمتعينة كما زعم، وانظر: رقم [٨] عندنا.

١١- عنده في (١/ ٨): «**بأبي داود**»، والصواب: «**بابن أبي رَوَّاد**» [٨].

فهذه أحد عشر موضعًا في أول خمس صفحات من مطلع الكتاب، وكلها أخطاء مؤثرة شديدة، فكيف حال ما وراء ذلك من بقية الكتاب؟**!**،ومطلع الكتاب مظنة النشاط في البحث والجد في العمل.

❑ وأما طبعة الشيخ السلفي، فقد صدرت عام **٢٠٠٠**م عن دار الصميعي، وقد اعتمد على نسخة الظاهرية، ونسخة برلين، ونسخة الآصفية وهي منتسخة من الظاهرية، وهي في الجملة أضبط من طبعة القلعجي؛ إلا أنها لم تخلو هي الأخرى من أخطاء في مواطن كثيرة، وسأذكر بعضًا مما انتقيته من هذه الأخطاء كنموذج، ولدينا مزيد، فمن ذلك:

١- عند السلفي (١/ ٢٣): «لم ينقل على **صحبه**»، والصواب: «لم ينقل على **صحةٍ**» كما عندنا (ص: ٥).

٢- عنده (١/ ٣): «عبد الله بن **سلمة** [**سلم**] المسمعي»، والصواب: «عبد الله بن **سلم المسمعي**»، وانظر رقم [٣] في طبعتنا.

٣- عنده (١/ ٢٤): «حدث سليمان التيمي بحديث عن ابن سيرين، فذكر له الحديث»، والصواب «حدث سليمان التيمي بحديث عن ابن سيرين، **فأتى ابن سيرين،** فذكر له الحديث» رقم [٦].

٤- عنده (١/ ٢٥): «حدثني ابن **بليل**»، والصواب: «حدثني ابن **رتبيل**» [٧].

٥- عنده (١/ ٢٥): «صالح بن صالح»، والصواب: «**صالح**» [٨]، وهو ابن الإمام أحمد.

٦- وعنده (١/ ٢٦): «**ينفقون** عنه تحريف»، والصواب: «**ينفون** عنه تحريف» رقم [١٤].

٧- وعنده (١/ ٢٧) وعند القلعجي (١/ ١٠): «**أحمد بن أبي محمد** ابن مروان»، والصواب: «محمد بن مروان» كما عندنا رقم [١٩].

٨- وعنده (١/ ٢٧)، وعند القلعجي (١/ ١٠): «**إسماعيل** بن محمد»، الصواب كما في [ظ]، و[ب]: «**سهل** بن محمد» وانظر عندنا رقم [١٩].

٩- وعنده (١/ ٢٨)، وعند القلعجي (١/ ١١): «صالح بن **حيان**»، والصواب: «صالح بن **حسان**» وانظر تعليقنا عليه عند رقم [٢٢].

١٠- وعنده (١/ ٢٩): «ولم يشك **عيسى**»، والصواب ما عندنا [ ] «ولم يشك **يحيى**».

١١- وعنده (١/ ٣٧): «أخبرنا **جرير**، عن أبي سفيان»، والصواب ما عندنا [٦٨]: «أخبرنا [**حصين**]، عن أبي سفيان»، وراجع ما علقناه هناك.

١٢- وعنده (١/ ٣٨): «**حدثنا أزهر الحرازي**»، والصواب ما عندنا [٧١]: «**كان** أزهر الحرازي».

١٣- و عنده (١/ ٣٩): «فغرقت من شغار الحذائين» بالغين في اللفظتين، والصواب ما عندنا [٧٤]: «ففرقت من شفار الحذائين». بالفاء.

١٤- وعنده (١/ ٤٥): «أحمد بن عمران **الأخنسي**»، والصواب كما عندنا: «أحمد بن عمران **الأخفش**»، وانظر ما علقناه هناك.

١٥- وعنده (١/ ٦٥): «يحدث عن الزهري، عن هشام بن عروة»، والصواب كما عندنا رقم [١٩٤]: «يحدث عن الزهري، وعن هشام بن عروة»، بإثبات حرف العطف (الواو)، وبدونها يختل الكلام.

١٦- وعنده (١/ ٦٦): «صلاة **الفرد**»، والصواب كما عندنا [**٢٠٢**]: «صلاة **الفذ**».

١٧- وعنده (١/ ٨٠): «إسماعيل بن عبد الرحمن **الأزدي**»، والصواب كما عندنا [٢٦٧]: «إسماعيل بن عبد الرحمن **الأودي**».

١٨- وعنده (١/ ٩٢): «إسماعيل الخلقاني **شقونيا**». والصواب كما عندنا [٣٢٥]: «إسماعيل الخلقاني **شقوصا**».

١٩- سقطت منه ترجمة ([١١١] إسماعيل بن المثنى) بكاملها.

وقد كنا سردنا في طبعة سابقة نحو مائة، ثم رأينا الاقتصار على هذا لقلة وجود هذه الطبعة الآن.

❑ وأما تحقيق الدكتور عبد الله حافظ، والذي لم ير النور بعد؛ مع أنه أقدم تحقيق للكتاب؛ فقد أنجزه الفاضل المذكور عام **١٩٧٩**م وتقدم به لنيل درجة الدكتوراه من كلية أصول الدين بالقاهرة، وتعاقب على الإشراف عليه الدكتور عبد العظيم الغباشي، ثم الدكتور مصطفى أمين التازي، وأخيرًا الدكتور موسى شاهين لاشين، ولا تزال هذه الرسالة حبيسة في مكتبة كلية أصول الدين بالقاهرة، وقد اطلعت عليها، وقد بذل الدكتور عبد الله جهدًا مشكورًا في إخراج الكتاب في ذلك الوقت، وتحقيقه للكتاب يعد أتقن الثلاثة وأجودها، لولا ما اعتراه من التصحيف والتحريف؛ فإنه لا تكاد تخلو صفحة منه من عشرات الأخطاء المطبعية، وأغلب الظن أن أغلبها من الناسخ، فإنها مكتوبة على الآلة الراقمة، وقد استخرجت كثيرا جدًّا من أخطاء هذه الرسالة ولكن لا فائدة من نشرها لأن الرسالة غير متداولة أصلًا.

ومع ما سبق فإني أسأل الله تعالى أن يتقبل من جميع من سبقني إلى العناية بهذا الكتاب جهده، وأن يجزيهم على إصابتهم أجرين وعلى ما أخفقوا فيه أجرًا واحدًا، ولست أعفي نفسي ولا عملي من مثل ما أخذته عليهم، فإن الكمال محال لغير ذي الجلال، وكل بني آدم خطاء، ولكن نحن نتفاضل بقلة الخطأ، والعصمة للأنبياء والرسل، والعلم رحم بين أهله، ومن لا يَرحم لا يُرحم.

٤- وأما طبعة دار التأصيل التي قام بتحقيقها أخونا الفاضل الشيخ أبو يحيى الحداد وفقه الله، بمساعدة مكتب البحوث بدار التأصيل بالقاهرة، فقد كنت كتبت تعليقا عليها وقت صدورها أسميته «التعليل لطبعة دار التأصيل» بينت فيه المآخذ على هذه الطبعة، والجواب عن بعض ما أخذوه على طبعتنا القديمة، وهو موجود على «ملتقى أهل الحديث» و«الألوكة» على شبكة الإنترنت لمن يريده، وكتب محققها الشيخ الحداد بعد ذلك بيانا يذكر فيه أنه قد جرى التصرف في عمله من قبل الباحثين بدار التأصيل، مما كان له أثر سيئ على عمله وطبعته، وسوف أذكر بعض ما ظهر لي من الملاحظات عليها، فأقول وبالله التوفيق:

١- كتب على غلاف نشرتهم: «الضعفاء . . . للعقيلي، رواية يوسف بن أحمد بن الدخيل الصيدلاني»، ولا شك أن هذا من قبيل التجوُّز والتوسُّع، فإن المطبوع في نشرة التأصيل، إنما هو فرع من فروع رواية الصيدلاني، وهو رواية ابن أبي الفوارس، عن الصيدلاني، وهذه الرواية أقل الروايات عن الصيدلاني شهرة وتداولا بين أهل العلم، فإنه لا ذكر لها في شيء مما وقفنا عليه من كتب العلماء، ولم يرو من طريقها أحد نعرفه، ولا حسَّ لها ولا خبر

إلا في هذه النسخة الخطية فقط، نعم لا يضرها ذلك شيئا لوثاقة النسخة، وتداولها بين يدي بعض أهل العلم؛ ولكن عندما تذكر رواية الصيدلاني، فإن المقصود بها عند الإطلاق فيما يظهر، إنما هي رواية أبي الحسن العتيقي، عنه، وقد تداول أهل العلم هذه الرواية، فمن طريقها يروي الخطيب البغدادي، وأبو بكر الأنماطي، ومحمد بن المظفر، وابن عساكر، وابن الجوزي، وابن السبكي، وغيرهم. فكان ينبغي أن يقال ويكتب: «رواية ابن أبي الفوارس، عن الصيدلاني»، ما داموا أرادوا التخصيص، لما ذكرنا، ولأن بين رواية ابن أبي الفوارس ورواية العتيقي اختلافًا كثيرا، ذكرت بعضه في «التعليل»، وبقيته يراه المدقق في الفروق المتكاثرة بين النسخة الجزائرية وما ينقله المصنفون على كثرتهم عن العقيلي من طريق العتيقي عن الصيدلاني عنه.

٢- ذكروا **(١/ ١٢٤)** أنهم لم يعتنوا بمقابلة هاتين النسختين، وإنما اعتمدوا على طبعتنا القديمة في ذلك، واكتفوا بمراجعة مواضع الإشكال فحسب على المخطوطات، وأن علامة ما أثبتوه **في متن الكتاب** من **الظاهرية والألمانية** أن يوضع بين معقوفين، بل ربما يزيدون في متن الكتاب شيئا من غير النسخ وعلامته نفس العلامة**!!، ثم رجعوا فقالوا (١/ ١٢٦)** «ذكرنا في الحاشية الزيادات التي في الظاهرية على الأصل (ومعظمها فيما يتعلق ببلد الراوي)، وكذلك الفروق التي لها أثر، بعد التحقق منها في النسخة الخطية»، ولم يظهر لي الفرق بين ما يثبتونه في الصلب بين معقوفين [] من الظاهرية مثلا، وبين ما يجعلونه في الحاشية منها، كذلك لم يبينوا متى يثبتون الزيادات من الظاهرية والألمانية أصلا؟ ومتى يهملونها؟ ففي ترجمة (إبراهيم

بن إسماعيل بن مجمع بن جارية [الأنصاري]) (١/ ١٧٨). زادوا في متن الكتاب «الأنصاري» من الظاهرية، كما هو اصطلاحهم الأول، بينما تراهم في ترجمة (إبراهيم بن باب القصار) يشيرون في الحاشية -على اصطلاحهم الثاني- قائلين: «زاد في [ظ]: بصري»، فما الفرق بين الموضعين، ومثله في ترجمة [٣٦٩] حبة العرني [كوفي]، هكذا بإثبات «كوفي» من [ظ] بين معقوفين في متن الكتاب، بينما في ترجمة [٣٦٣] حبان بن علي العنزي . . . يقولون في الحاشية: «زاد في [ظ] كوفي»، ولهما نظائر في طول الكتاب لمن تتبع! وينهجون نهجا ثالثا، فلا يذكرون شيئا، كما في ترجمة [٣٠١] حسين بن واقد، ففي طبعتنا القديمة [٣٠٢] «حسين بن واقد . . . كوفي» وأشرنا إلى أن «كوفي» من الألمانية، ومروا عليها مرور الكرام، ولم يعقبوا لا في المتن ولا الحاشية، ولها نظائر أيضا.

٣- وفي مقدمة المصنف فقط أكثر من خمسين فرقا واختلافا بين الظاهرية والجزائرية، لم ينبهوا منها إلا على نحو سبعة فحسب بلا ضابط ولا قاعدة، فمثلا في (١/ ١٣٩) أول نص في الكتاب فيه: «لا يحفظ أو يتهم» علقوا في الحاشية على «أو» قائلين: «في ظ: «و»»، وبعدها: «بَيِّن» علقوا عليها: «في ظ: يبين»، ونحو ذلك، بينما يمرون على فروق أخر كثيرة بين الظاهرية والجزائرية وهي من جنس ما أثبتوه أو أولى منه، ولا يعلقون بشيء، فمن ذلك (١/ ١٤١): «فقال ابن سيرين: يا هذا، قل لسليمان . . .» في الظاهرية: «. . . **ما هذا**؟ قل لسليمان . . .»، وبعدها: «أليس **حدثتني**»، وهي في الظاهرية: «أليس **حدثتنا**»، وفي النص بعده: «فقد برئ **الله منه**»، وهي في الظاهرية: «فقد برئ **منه الذمة**»، في أمثلة متكاثرة في المقدمة وهي

محل النشاط، فكيف ظنك ببقية الكتاب؟

٤- قالوا في (١/ ١٢٤): «ما وضع بين قوسين ( )، فهو من زيادات النسخة الأصل، والألمانية على الظاهرية فيما اشتركا فيه، فقد سبق أن الألمانية ناقصة من أولها وآخرها، وما قبل ذلك وبعده فمن زيادات الأصل فقط على الظاهرية». كذا قالوا، وفعلوا ذلك في أول خمسين صفحة من طبعتهم (٣٣) مرة منها نحو (١٣) هي النصوص الزائدة من الجزائرية على الظاهرية، في حين أن هناك (٧٠) موضعا خلاف الـ(١٣) النصوص الزائدة، ليست في الظاهرية، وهي مثبتة في الجزائرية، وعلى شرطهم، ولم يشيروا إليها، فمنها مثلا: (١/ ١٤١): «الحسن بن علي (بن زياد)»، وبعدها «أصبغ (بن الفرج)»، و(١/ ١٤٥) «وأسمع (الحديث) من الرجل»، و«أحمد بن إبراهيم (الدورقي)»، وبعدها «أحمد بن زكير (الحضرمي)»، و(١/ ١٤٨): «الحسن (بن علي)»، (١/ ١٥٦): «انفضوا إليها (وتركوك قائما)»، و(١/ ١٦٠): «دخل (عليَّ) رسول الله»، وكل ما بين () فهو ساقط من الظاهرية، ولم ينبهوا عليه، في أمثلة متكاثرة جدا.

٥- اعتنوا ببيان مواضع الطمس والأرضة في مواضع من عملهم، ومن المفارقات أنهم أمعنوا في ذكر مواطن الطمس والأرضة وكيف سدوا هذا الخلل في مواضع موجودة بالظاهرية، وعليها اعتمدوا في إصلاح الخلل، بينما تراهم في النص الثاني من مقدمة الكتاب (١/ ١٣٩-١٤٠) وهو محشو طمسا وأرضة، وهو من زوائد الجزائرية على الظاهرية، فليس له نسخة أخرى، ومع ذلك يمرون عليه مرور الكرام ولا يذكرون طمسه ولا من أين أكملوه؟! وكذلك يقع لهم أحيانا تجوز في وصف الطمس وموضعه فمن

ذلك: (١/ ١٣٩): «وحدثنا زكريا بن [يحيى]» قالوا في الحاشية: «[يحيى] ذهبت بها الأرضة»، وليس كذلك بل هي موجودة مقروءة، وأتت الأرضة على [قا] من «قال» التي بعدها فقط، و(١/ ١٦٣): «حدثنا محمد بن عيسى، [قال: حدثنا] صالح»، كذا وضع المعقوفين على ما أصابته الأرضة، والصواب أن تكون هكذا «حدثنا محمد بن عي[سى قال: حدثنا صال]ح»، وله نظائر.

*** وسأسرد الأن طائفة من الملاحظات المتعلقة بالنص وتصويبه، فمنها:**

٦- (١/ ١٤٠): «لا نتهم أبا قلابة»، والصواب: «لا يَتَّهِم أبا قلابة»، فـ«يتهم» في [أ] (وهو رمز الأصل الجزائري عندنا) غير منقوطة أو مطموسة، وهي في [ظ] بالياء التحتانية. نعم هي عند ابن عساكر بالنون، لكنهم لم -يبينوا كما تعهدوا- أنهم أثبتوها منه .

٧- (١/ ١٤٨): «وإلى أهل البدعة»، والصواب: «وإلى أهل البدع»، والذي أثبتوه موافق لما في[ظ]: «. . . البدعة»، ولكنهم لم يبينوا.

٨- (١/ ١٥١): «حجران للصفحتين»، كذا أثبتوه، وهو في [أ]: «للصفحتان» وفي [ظ]: «لصفحتان»، وقد نقله هكذا ابن الملقن عن العقيلي كما في نسخة من نسخ «البدر المنير» (حاشية **٢/ ٣٦٩**)، وهو صحيح عربية وعليه جاء قول الشاعر:

إن أبـــاهـــا وأبـــا أبـــاهـــا قد بلغا في المجد غايتاها.

نعم؛ واضح أن ثمة تغييرا جرى عليها في [أ] حولها من «للصفحتين» إلى «للصفحتان»، ولكنه ظاهر كذلك أنه بنفس قلم الأصل، فكأن ناسخها كتبها أول مرة على الجادة، ثم انتبه فأصلحها على الرواية، والله أعلم.

٩- (١/ ١٥٧): «ولم يبين هذا ممن التفسير هو»، والصواب كما في [أ]، و[ظ]: «ولم يبين هذا التفسير ممن هو؟».

١٠- (١/ ١٥٧): «ولم يذكر التفسير كله» وحَشَّوا على «يذكر» قائلين: «كتب بين السطور: «هذا»».

قلت: الصواب: «ولم يذكر **هذا** التفسير كله»، و«هذا» ثابتة في [ظ]، وهي في [أ] مستدركة بين السطور فوق «يذكر التفسير» . .»، وهم يثبتون مثلها بلا أدنى فرق، فها هم في ترجمة (أشعث بن عم حسن بن صالح) (١/ ١٦٥): يثبتون: «بدون أشعث في هذا المذهب»، و«هذا» مستدركة بنفس القلم والخط وبنفس الموضع بين السطور فوق «في المذهب»، وأثبتوها ولم يعلقوا بشيء في الحاشية!!، وبعدها كذلك (١/ ١٥٩): «أمره بهذا الدين الذي هو عليه» أثبتوها هكذا ولم يعلقوا بشيء مع أن «الذي» أيضا كتبت بخط وقلم من كتب «هذا» هناك، بين السطور فوق «الدين هو»، فما الضابط يرحمكم الله؟

١١- (١/ ١٧١) في ترجمة أبان بن أبي عياش: «فلم سمعت منه . . . ، فمن يصبر عن هذا الحديث»، والصواب: «فلم سمعته منه . . . فمن يصبر على ذا». و«هاء» «سمعته» ذهب منها جزء يسير من أعلاها، وهي واضحة جدا، ويؤكدها شكل التاء قبلها وخلوها من الكشيدة، وواضح أن أحد مطالعي النسخة كشط رأس اللام من «على»؛ وإلا فأصل اللام وتدويرة الألف اللينة واضحة تدل على ما جرى، وركبت «هـ» على «ذا» بقلم وحبر مخالف وواضح جدا.

١٢- (١/ ١٧٥): «فقال: اعرضها»، والصواب: «قال: اعرضها».

١٣- (١/ ١٨٣): «يغير الألفاظ فتكون زيادة»، والصواب «... فيكون ...» وهي في [أ] بدون نقط، وفي [ظ]: بالياء التحتية. نعم هي بالتاء في العلل، لكنهم لم يبينوا أنهم أثبتوها منه.

١٤- (١/ ١٨٤): «عليه أثر صفرة» كذا أثبتوها من [ظ]، وهي في [ظ]: «وعليه أثر صفرة».

١٥- (١/ ١٧١): «أن النبي ﷺ لبث [بمكة] عشر سنين». و«مكة» التي أثبتوها في متن الكتاب بين معقوفين ليست في [أ]، ولا [ظ]، ولم يخبرونا من أين أتوا بها؟ وقد أخرجوا الحديث من «أخبار مكة» للفاكهي (٢/ ٢٠٥)، (وهذا العزو خطأ، صوابه (٤/ ٢٣١)، وأخرجه كذلك من «أخبار مكة» للأزرقي (٢/ ٦٠٦) وهذا العزو أيضا خطأ، صوابه (٢/ ٢٠٥) ويظهر أنه انتقال نظر). نعم «مكة» موجودة في «أخبار مكة» للأزرقي الحفيد، عن جده الأزرقي الجَدِّ، والذي يروي من طريقه العقيلي هذا الخبر، لكن العقيلي يرويها من طريق ابن أبي مسرة، عن الأزرقي الجد، وعلى كل فلا يصح إثباتها دون تنبيه، وإلا يكون من التلفيق الممنوع بِحَقٍّ لا بِتَخَيُّلٍ!! لأنهم يكونون قد حملوا رواية ابن أبي مسرة على رواية الحفيد، بلا تنبيه، والله أعلم.

١٦- (١/ ١٧١): «حدثنا محمد بن منصور القوهستاني» وعلقوا عليه في الحاشية: «في الأصل، و(ظ): «أحمد بن محمد بن منصور القوهستاني»، خطأ، فهو أبو عبد الله محمد بن منصور القوهستاني، المعروف بأبي طالوت الرازي ... إلخ». قلت: هو في ترجمة إبراهيم الغنوي كما استظهروه ففيه «حدثنا محمد بن منصور القوهستاني»، وهو الذي أميل إليه، ومع ذلك،

فجزمهم بالخطأ وتغييره في الأصلين جرأة غير محمودة في نظري، وكان الأولى أن يبقو ما في الأصل ويكتفوا بالإشارة، ذلك أنهم لا يملكون حجة قوية على ما رأوا أنه الصواب، فلا تعرف للمصنف رواية عن أبي طالوت، ولا لأبي طالوت عن شيخ القوهستاني هنا ابن الحارث، وفي ترجمة أبي طالوت من «الجرح والتعديل» (٨/ ٩٤) قول ابن أبي حاتم: «سمع منه أبي»، فمن يكون من مشيخة أبي حاتم، يسمع منه العقيلي الذي لا يروى عن أبي حاتم إلا بواسطة؟ نعم؛ ليس بمستحيل وقد يتفق، ولكنه يحتاج إلى إثبات، فلو ثبت ذلك لصلح لهم أن يجزموا به على وقوع الخطأ، ولكن لا يحتج باحتمال على احتمال! فلو قال قائل إن الصواب «أحمد بن محمد بن منصور . . .»، وأن «محمد بن منصور . . .» هو الخطأ، لما أمكن الجزم بخطئه في قوله هذا، ولكان محتملا. والغريب أنه في ترجمة (إبراهيم بن رستم الخراساني): «حدثناه أحمد بن محمد القُهَسْتَاني»، وعلقوا عليه «كذا شكلت في الأصل، و[ظ] بضم القاف وفتح الهاء»، ولم يغيروه كما غيروه من قبل!! والله أعلم.

١٧- على أن شيخ القوهستاني هنا في هذا الموضع: «عبد الله بن أبي الحارث»، أخشى أن يكون خطأ، ويكون الصواب ما ورد هناك في ترجمة إبراهيم الغنوي: «عبد الله بن الحارث» بدون «أبي» في [ظ]، فإن الخطيب لم يذكر في «غنية الملتمس» [٢٦٩] في الرواة «عبد الله بن أبي الحارث» غير المديني، وهو أقدم طبقة من شيخ القوهستاني هذا، فهو يروي عن عمرو بن أبي عمرو، عن أنس، وعنه حاتم بن إسماعيل، قال عنه الذهبي: «شيخ مدني لا أعرفه»، نعم؛ هو في [أ]، وعنه الدولابي في

«الكنى» -كما أفادوه - بإثبات «أبي»، فَلْيُحَرَّر، والله أعلم.

١٨- (١/ ١٧٥): «قال: قال أبو عوانة»، كذا والذي في [أ]: «قال: قال لي أبو عوانة»، فأسقطوا «لي».

١٩- (١/ ١٨٩): «ليبعثن [الله] أقواما»، وعلقوا على لفظ الجلالة بالحاشية: «سقطت من الأصل، وضبَّب عليها». قلت: ولِمَ أَثْبَتُّوها وهي ليست في الأصل؟ وهي في [ظ] مستدركة فوق «ليبعثن الله» بقلم وخط غير قلم وخط الأصل، وأنتم لا تثبتون مثل هذا، وتضبيب ناسخ [أ] يؤكد سقوطها من الأصل الذي ينقل منه، وأن الرواية هكذا، ولم يرو أحد هذا الحديث من هذا الوجه غير العقيلي.

٢٠- (١/ ١٩٠) «ولا يتابع إبراهيم على رفع هذا الحديث» وحَشَّوا على «يتابع»: «كتب بين السطور: «عليه»». قلت: الموجود: «ولا يتابع عليه إبراهيم؛ على رفع هذا الحديث»، نعم؛ حذفها أحلى، ولكن كلمة «الحديث» أيضا في نفس العبارة كتبت بنفس القلم بين السطور، فإما أن يثبتا معا أو يحذفا معا.

٢١- (١/ ١٩٧): «إبراهيم بن عبد الرحمن الخُتّلي»، رجحوا أن الصواب فيها ما في [أ]: «الختلى» بالخاء والتاء، واعتمدوا على ما ذكره المعلمي في حاشية «الإكمال» (٣/ ٢٢١): «بهامش الأصل ما صورته: ض: إبراهيم بن عبد الرحمن الختلي، خراساني من أهل خوارزم، يروي عن عاصم الأحول . . .»، وبعده بصفحتين حاشية أخرى للمعلمي في «الإكمال» (٣/ ٢٢٤) عند «الجَبَلي»: «بهامش الأصل ما صورته: ض: إبراهيم بن عبد الرحمن الجبلي، خراساني، روى عن عاصم الأحول . . .»، وهو في «اللسان»

(**١/ ٢٥٤**) و(**١/ ٣١٠**): «الجَبَلِي»، ولا تغتر بضبط محققه الفاضل له بتشديد الباء المضمومة «الجَبُّلي» فهو من كيسه، ولا دليل عليه. فالظاهر أن الأقرب «الَجَبلِي» نسبة لجبل هراة، والله أعلم.

** هذا ما كنت نبهت عليه في «التعليل»، ثم استمرت المراجعة بعد ذلك، فظهر لنا الملاحظات الأتية:

٢٢- (١/ ١٩٨): «إلى عشرون ألف»، كذا أثبتوها، والصواب: «إلى عشرة ألاف» كما في [أ] و[ظ] واضحة لا التباس فيها، غير أن الناسخين لم يثبتا ألف الوسط من «آلاف»، وله نظائر.

٢٣- (١/ ٢٠٣): «ويعظل» واستشكلوها في الحاشية، والذي في [أ]: «وتعطل»، وأحسبها واضحة فنقطتا التاء فوق الواو، والشدة على الطاء ظاهرة، والله أعلم.

٢٤- (١/ ٢٠٤): ترجمة (٥٨- إبراهيم بن محمد بن الحارث التيمي) كذا أثبتوها تبعا لـ(ظ)، ولم ينبهوا وهي في [أ]: (إبراهيم بن محمد **بن إبراهيم** بن الحارث التيمي) هي الأكمل، وكذلك أثبتوها على ما في (أ) في بقية المواضع في الترجمة.

٢٥- (١/ ٢٠٩): حاشية (**٣**) قالوا: «ألحق في الحاشية: «من رأيت» . . .»، والذي في الحاشية: «مَنْ رأيتَ مِنْ».

٢٦- (١/ ٢١٠): «حديثه غير محفوظ، ولا له أصل (من حديث الناس)»، وهذا حسب منهجهم يعني أن ما بين الهلالين من [أ]، والصواب: «حديثه غير محفوظ، (ولا له أصل من حديث الناس. حدثنا)».

٢٧- (١/ ٢١٥) جعلوا «لا أدري كيف حديثه» من كلام العقيلي، وقد عزاها مغلطاي في «إكمال التهذيب» **(١/ ٢٨٩)** للبخاري نقلا عن العقيلي.

٢٨- (١/ ٢١٧) «قال: كانوا يخافون . . .»، وعلقوا على «قال»: «في الأصل: قالوا، خطأ وانظر: الدوري». قلت: هي في [ظ] على الصواب، ولم يشيروا إلى ذلك، وإحالتهم للدوري كالإشارة إلى أنهم منه أثبتوا الصواب، وكان الأولى إثباته من [ظ]، كما يفعلون في غير ما موضع تكون [أ] على خلاف الصواب فيثبتون من [ظ].

٢٩- (١/ ٢١٨) حاشية **(٣)**معلقين على «دومي» وقولهم إنها في [ظ] بالراء، وهي في [ظ] بالدال لا تلتبس.

٣٠- (١/ ٢٢٠): «تركت حديثه لله» لم يثبتوا «لله» لأنها ملحقة بين السطور، وكذا في **(١/ ٣٢٨)**: «ما من صدقة أفضل» لم يثبتوا «من» لنفس السبب، بينما في**(١/ ٢١٣)** أثبتوا «فلما حدث بحديث أن نعبد الأصنام» مع كونها في الحاشية بخط مغاير، وكذا في **(١/ ٢١٧)** علقوا على «والقول [**ما قال**] يونس» بقولهم: «ما قال» ألحقت بين السطور. وفي **(١/ ٢١٤)** «**حدثنا** عبد الله قال سألت أبي عن إبراهيم»، و«حدثنا» ملحقة بنفس هيئة «ما قال» وأثبتوها ولم يعلقوا بشيء، وهذا كله اضطراب في المنهج.

٣١- (١/ ٢٣٦) في ترجمة إسماعيل بن بشر: «كنا عند ابن عمرو»، وعلقوا في الحاشية: «في الأصل: عُمَر، ثم صحح، ليكون: ابن عَمْرو، وفي (ظ) ابن عُمَر، ومثله في «الميزان»، و«اللسان» تصحيف، فالحديث حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بلا خلاف، وما عداه فتصحيفات، ولم أقف على رواية إسماعيل عن أبيه» كذا قالوا، والصواب هنا بلا مثنوية: «ابن

عُمَر»، وكذا كان في [أ] بغير واو- قبل أن يجيء غافل فيضع على العين فتحة وعلى الميم سكونا- وهو كذلك في [ظ]، و«الميزان»، و«اللسان»: «ابن عُمَر»، وليس تصحيفا البتة، وهكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» **(١٣/ ٩٦)** في مسند ابن عُمَر، من طريق إسماعيل، عن أبيه. نعم؛ الصواب المحفوظ في هذا الحديث: «ابن عَمْرو» كما في رواية أبي نعيم، عن بشير بن سلمان، وكل ما هنالك أن إسماعيل كان يهم ويجعله عن ابن عُمَر، غلطا منه، ولذلك قال العقيلي: «حديث أبي نعيم أولى»، بيد أن أصل الحديث في «الصحيحين» (بخاري **٦٠١٥**، ومسلم **٢٦٢٥**) من حديث ابن عُمَر، لكن بدون قصة اليهودي، والله أعلم.

٣٢- (١/ ٢٣٩) حاشية (٣) تعليقا على لفظة «الحياء» قالوا: «كذا مجودة بالحاء المهملة، وتحتها علامة الإهمال، وبعدها ألف ممدودة، والناسخ لا يهمز، ذكرت هذا حتى لا يظن وقوع غلط فيها، ذلك لما نقله المحقق الفاضل عن ابن القيم في «تحفة المودود» من أنه وقع اختلاف في ضبطه، وأن شيخه الحافظ المزي قال: «إن ذاك غلط، وإنما هو «الختان»، ووقعت النون في الهامش فذهبت»، ولا أدري في أي كتاب وقع له ذلك، وعلى كل فالكلمة لا تشتبه في أصلنا، ولا في (ظ)، ولم تقع فيهما في الهامش» كذا قالوا متعجلين، ونحن إنما نقلنا كلمة ابن القيم كفائدة حول كلمة «الحياء» لا أكثر ولا أقل، وقولهم: «لا أدري في أي كتاب وقع له ذلك؟» لو راجعوا «تحفة المودود» لاستغنوا عن هذا السؤال، ولعرفوا أن المزي كان يتكلم عن رواية الترمذي للحديث، ويذهب إلى أن الصواب فيه (الختان)، وأن النون وقعت في أصل الترمذي في الهامش إلى آخر كلامه.



٣٣- (١/ ٢٨٩) حديث (١٦٠ ترقيمه) أثبتوه في صلب الكتاب، وعلقوا على آخر الحديث قبله في الحاشية: «كتب تحتها بخط مغاير: «حدثنا محمد بن إسماعيل . . . وذكر نفس ما أثبته في الصلب»، وقال هذا النص ثابت في [ظ]»، ولهذا نظائر يثبتون فيها النص في الأصل ويكونون قد علقوا في الحاشية قبله وذكروه فيها بما يفيد أنه ليس على شرط الأصل عندهم.

٣٤- (١/ ٣١٨): «مضطرب [الحديث]» أثبتوا «الحديث» عن [ر] تبعا لطبعتنا القديمة، وبالمراجعة تبين أنها مضروب عليها، فحذفناها.

٣٥- (١/ ٣٢٠): «مذ (يوم) خلقوا» كذا وضعوا (يوم) بين قوسين، وهذه عادتهم فيما تفردت به الجزائرية عن الظاهرية، حتى لو أثبتناه من [ر]، وليس الأمر هنا على ذلك، فـ(يوم) في الظاهرية وإنما خلت منها [ر].

٣٦- (١/ ٣٢٢) «وهذا يروى عن جابر من حديث محمد بن المنكدر، عن جابر» كذا عندهم، و(عن جابر) الأخيرة ليست في [أ]، ولا [ر]، وإنما هي من [ظ] والأنسب حذفها، ولم يشيروا لشيء من ذلك.

٣٧- (١/ ٣٤٠) «حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال حدثنا الأسود بن شيبان» وعلقوا في الحاشية: «أدخل في الأصل الأسود بن إبراهيم بين مسلم بن إبراهيم والأسود بن شيبان . . . ولم أجد للأسود ذكرا». قلت: ولن تجدوا له أبدا، لأنه لم يخلق بعد، غاية ما هنالك أن الناسخ انتقل نظره فكرر عبارة «بن إبراهيم قال حدثنا الأسود» فكان ما كان، والله أعلم.

٣٨- (١/ ٣٤٣) «قال كان أبو نعيم» كذا أثبتوها، والذي في [أ]: «قال أبو نعيم» وكتب فوق «قال»: «كان» كأنه يصححها، فكان الصواب حذف «قال» كما في [ظ] و[ر] و«التاريخ»، وإذا تمسكوا بما في [أ] فليبقوها

وليحذفوا «كان»، لا سيما وغالب عادتهم عدم إثبات ما كتب بين السطور كما هنا.

٣٩- (١/ ٣٦٥) «بأسانيد صالحة» كذا أثبتوها وهي في [أ]: «أسانيد صالحة»، والمثبت من [ظ] و[ر] بلا تنبيه.

٤٠- (١/ ٣٦٧) علقوا على «عطاء بن عجلان»: «كذا في النسخ الثلاث وهو خطأ» وأحالوا على تعليق لهم فحواه: أن الصواب أن يكون عطاء هذا هو ابن أبي رباح، كما جاء التصريح بهذا في «أوسط» الطبراني وغيره، لأن عطاء بن عجلان لا يروي عن عائشة ... إلخ. كذا قالوا وفقهم الله، وهو غفلة منهم عن مقصود المصنف، فإن العقيلي قد قال عقيب هذا الإسناد: «لا يتابع عليه، ويقول (عن عطاء بن عجلان سمعت عائشة) ولم يسمع منها»، يعني أن ثابت بن عجلان الراوي عن عطاء كان يخطئ فيقول (عطاء بن عجلان سمعت عائشة) توهما منه، ولذا فذكر (عطاء بن عجلان) هو الصواب في هذا الإسناد، وإن كان غلطا في نفس الأمر، والله أعلم.

٤١- (١/ ٣٦٨) «أو يحيى» كذا قرأوها، والظاهر أنها «يجبى» والله أعلم.

٤٢- (١/ ٣٧٢) «فإذا هو من أسنانه» وعلقوا على «أسنانه» بأنه في [ظ]: «أسناه» كذا قرأوها، وهو غلط، والذي في [ظ] ما كنا أثبتناه في القديمة «إسناده»، ولكن الهاء مشبوكة في الدال، ولا تخفى على من له عناية بـ[ظ]، والله أعلم.

٤٣- (١/ ٣٧٣) «ثوير بن أبي فاختة ... مولى جعدة بن هبيرة» كذا وهي في [أ]: «... مولى جعد بن هبيرة»، والمثبت من [ظ]، و[ر] بلا تنبيه.



٤٤- (١/ ٤١٤) «حتى وضعته» كذا أثبتوها، وهي في [أ]: «حين وضعته».

٤٥- (١/ ٤٢٠) «(عن معاذ) أن النبي ﷺ قال لمعاذ» وعلقوا: «كذا في الأصل، ولا ينتظم الكلام بقوله «عن معاذ، أن النبي ﷺ قال لمعاذ» إلا على تكلف في التأويل . . .» وهذا السياق دائر في الأحاديث منتشر، بلا نكير، ولا تأويل بعيد (ولا حاجة)، غاية ما هنالك أن الراوي يسوق الإسناد كاملا إلى صحابيه، ثم يذكر المتن، فهو كالحكاية لا الإخبار، والله أعلم.

٤٦- (١/ ٤٢٧) قالوا في حاشية (٢) وزاد في المطبوع «بصري»، وليس كذلك فبصري ثابتة في [ظ]، و[ر].

٤٧- (١/ ٤٦٢) «وقد رُوِي عن جابر بن عتيك»، كذا أثبتوها، والصواب: «وقد رَوَى عن جابرٍ ابن عَتِيك»، فجابر هو ابن عبد الله ﵄، وابن عتيك هو عبد الملك بن جابر بن عتيك، والحديث معروف برواية عبد الملك عن جابر بن عبد الله، والله أعلم.

٤٨- (١/ ٤٦٨) حاشية (٣): «زاد في [ظ]: «يخالف في حديثه». كذا قالوا، وليس كذلك، فـ«يخالف في حديثه»، ليس زيادة من [ظ]، وإنما هي بدل من «عن قيس بن الربيع في حديثه وهم»، وأشار ناسخ [ظ] إلى أنها في نسخة «عن قيس . . . .».

٤٩- (١/ ٤٧١) «والصواب ما رواه حماد، وعمارة، والصعق، ومن تابعهم» كذا أثبتوها، والذي في [أ]: «. . . . . والصعق بن حزن».

٥٠- (١/ ٤٩٥) أثبتوا «قط» من بين السطور على خلاف عادتهم في ترك

مثل هذا، وليست في [ظ]، و[ر].

٥١- (١/ ٥٢٦) «حرب أبو الرجاء. [مجهول]. كذا أثبتوا «مجهول» بين معقوفين ومقتضى اصطلاحهم أنها من [ظ] أو [ر]، وليست في شيء منهما، وإنما كنا أثبتناها في القديمة من [ش]، وعنا نقلوا دون أن ينتبهوا لذلك، ثم نقلناها للحاشية في هذه الطبعة الجديدة.

٥٢- (١/ ٥٤٤) «فدنوت منه، قال: قلت له: أمؤمن أنت؟» سقطت (له) وهي في [أ].

٥٣- (١/ ٥٥١) «حديثه واحد»، كذا أثبتوها تبعا لـ[ظ]، وهي في [أ]: «حديثه واحدة» ولم ينبهوا.

٥٤- (١/ ٥٥٨) «أو يمشي لك إلى صلاة»، في [أ]: «أو يمشي لك إلى الصلاة»، ولم ينبهوا.

٥٥- (١/ ٥٦٤): «عبد الله بن أبي رافع» كذا أثبتوها، وكانت في [أ]: «عبيد الله بن أبي رافع» ولكنهم غيروا «عبيد الله» وأثبتوا الصواب ونبهوا عليه، وفي نفس الوقت تركوا «أبي رافع» مع أن الصواب «رافع» بدون «أبي».

٥٦- (١/ ٥٦٨) «ولا يُبَيِّن» كذا ضبطوها بلا حجة، وهي في [ظ]: «يَبِينُ».

٥٧- (١/ ٥٨٨) «وقال هشام الدستوائي، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب» كذا أثبتوها على أنها من [أ]، و«بن المسيب» ليست في [أ]، وإنما هي من [ظ] ولم ينبهوا.



٥٨- (١/ ٥٩٨) «تؤخذ فتوضع بموضع» كذا أثبتوها على أنها من [أ]، وليس كذلك فهي في نسخة «فتؤخذ بموضع»، وفي الأخرى «فتؤخذ فتوضع» فلفقوا بين النسختين بلا تنبيه.

٥٩- (١/ ٦٠٠) «لا تروي عن خلاس» كذا أثبتوها على أنها من [أ]، والذي في [أ] و[ر]: «لا يروي».

٦٠- (١/ ٦٠٣) «إلا من وجه فيه لين» كذا أثبتوها على أنها كذا في [أ]، ولا أدري من أين جاءوا بـ«فيه» هذه.

٦١- (٢/ ٩) «عن عدي بن أبي ثابت» غلط صوابه: «عن عدي بن ثابت»، وهي كذلك في [أ]، و[ر]، و[ظ]، وكانت «أبي» في [ظ] وضرب عليها.

٦٢- (٢/ ١٢) «فقال لنا استأنفوا العمل» كذا أثبتوها، و«لنا» من [ر]، وليست في [أ]، ولا [ظ]، ولم ينبهوا.

٦٣- (٢/ ٣٨) «ولا نعرف لأبي مسرة» كذا على الصواب، وهي في [أ]: «.... ميسرة»، ولم ينبه.

٦٤- (٢/ ٥٩) «زيد بن جبيرة» وعلق في الحاشية «في الأصل: «زيد بن أبي جبيرة»، خطأ»، كذا وليس يجزم فيه بالخطأ، فقد يكون نسبه إلى جده الأعلى، فهو (زيد بن جبيرة بن محمود بن أبي جبيرة)، فكان ماذا؟

٦٥- (٢/ ٩١) «(أصله من الجند) يماني» كذا وضعوا القوسين إشارة إلى أن ما بينهما ليس في [ظ]، والصواب أن تكون الأقواس هكذا «أصله (من الجند) يماني».

٦٦- (٢/ ٩٥) «يحيى بن إسماعيل الجُريريّ» كذا ضبطوها بضم الجيم،

وهو غلط صوابه ما في طبعتنا القديمة بفتحها، كما نص عليه في «الإكمال».

٦٧- (٢/ ١٠٠) «[أو] نحو هذا الكلام» كذا أثبتوها وهو تلفيق فـ«أو» من [ظ]، والبقية من [أ].

٦٨- (١/ ١٠٥): «بإسناد أصلح من هذا» كذا أثبتوها تبعا لـ[ظ]، وهي في [أ]: «بإسناد أصل من هذا».

٦٩- (١/ ١٠٦): «أجالس مالك منذ ثلاثين» كذا أثبتوها تبعا لـ [ظ] بلا تنبيه، وهي في [أ]، و[ر]: «... مذ ....».

٧٠- (١/ ١١٠): «زَوْن» ضبطوها بالفتح، وقد نص الذهبي في «ديوان الضعفاء» على أنه بالضم، وكذا ضبطها في [أ]، و[ر] وإن كان نونها صحفت في [أ] راء.

٧١- (٢/ ١١٦): «ترى الكتابة عنه» كذا عندهم، وفي جميع النسخ: «ترى الكتاب عنه».

٧٢- (٢/ ١٢٠) «أو على كتفيه» كذا، وهي في [أ] و[ر]: «أو قال على كتفيه».

٧٣- (٢/ ١٣١) «خُت» كذا ضبطوها بالضم، والصواب: «خَت» بالفتح.

٧٤- (٢/ ١٣٣) في حاشية (٥) أساءوا فهم كلامي في حاشية القديمة (٢/ ٤٩١) رقم [٢١٧٨] حاشية (٦)، فظن أني أقصد أن إسحاق تصحيف، وليس كذلك ولا في كلامي ما يدل عليه، وإنما قصدت «الحسن» تصحيف في [ر] فحسب.

٧٥- (٢/ ١٥٥) «سمعت محمد بن يحيى يقول» وحشوا على «يقول»:

«زاد في [ظ]: «سمعت»، كذا قال، و«سمعت» زيادة في [ر] لا في [ظ]، وكذلك كانت في طبعتنا القديمة، وكنا قد أخطأنا في ذلك، وأصلحناه في هذه الجديدة» .

٧٦- (٢/ ١٥٦) «وأما حديث حصين عن الشعبي . . . .» هذه العبارة بكاملها تفردت بها [ظ] ولم يشيروا إليها، مع أهميتها، وكونهم كما مر ويأتي ينقلون عن [ظ] كثيرا مما ليس في [أ] بتنبيه وبغير تنبيه، لكنهم هنا لم ينقلوا ولم ينبهوا.

٧٧- (٢/ ١٦٠) «وكان سليمان . . . يعني في» كذا أثبتوها على الصواب، لكنها في [أ]: «وكان سليمان . . . يعرفني»، ولم يشيروا لذلك.

٧٨- (٢/ ١٨٤) «سمعت أحمد بن حنبل سئل . . .» كذا أثبتوها، وهي في [أ] و[ر]: « . . . . . يسأل»، ولم ينبهوا.

٧٩- (٢/ ٢١٨) «أكثر من كذا [و] كذا»، والصواب ما في جميع النسخ: «أكثر من كذا كذا» بدون واو.

٨٠- (٢/ ٢٢٥) «وفي إسنادٍ لَيِّنٌ»، كذا أثبتوها، وصوابه كما في [أ]، و[ر]: «وفي إسناده لِين».

٨١- (٢/ ٢٤٢) زعموا في حاشيتها أن «نزكوه» في [ظ] بالتاء والراء لا تشتبه، وليس كذلك البتة بل هي بالنون والزاي لا لبس فيها ولا اشتباه، والظاهر أنه انتقل بصره للموضع الثاني من [ظ] فهو فقط الذي بالتاء والراء، وقد نبهنا عليه، والله أعلم.

٨٢- (٢/ ٢٤٥) «مسعدة بن سعد» كذا أثبتوها، وهي في [أ] «مسعدة بن

سعدة» تصحيف، ولم ينبهوا عليه.

٨٣- (٢/ ٢٤٧) «حدثناه هشيم عن نعيم»، كذا في النسخ الثلاث، وصوابه هشام، وهو ابن لاحق، كما في «الجرح والتعديل»، وهذا لا نلومهم عليه، وإنما أوردناه من باب الإلزام بما يلزموننا به، إذا أكثر ما أخذه علينا في الطبعة القديمة هو من هذا الجنس، تكون النسخ الموجودة وقتها كلها متفقة عليه، وليس فيه إشكال ظاهر يدعو للمراجعة، وإنما كشف الخلل فيه وجود الصواب في نسخة جديدة فحسب، ولولا هذا لما تنبه له في الغالب أحد، وعندنا من هذا الصنف نماذج متعددة تظهر بالمقارنة بين طبعتنا الجديدة وطبعة التأصيل، ولسنا نرى ذلك مأخذا عليهم أصلا، ما دامت النسخ كلها متفقة عليه، ولم يكن ما يثير الباحث للمراجعة، سيما وكثير منه مما يدخله الاجتهاد والنظر، فلا يؤاخذ أحد بمثل هذا، والله أعلم.

٨٤- (٢/ ٢٦٠) خرجوا حديث «لأنا بهم أوثق مني بكم» من الترمذي، وليس في الترمذي ذكر أبي صالح، ولم نتتبع هذا الضرب من أوهام التخريج.

٨٥- (٢/ ٢٦٢) «فجعلت أقول: أسمعت» كذا، والصواب كما في جميع النسخ: «فجعلت أقول له»، وسقطت «له» من طبعتهم.

٨٦- (٢/ ٢٨٣) «قال: لا، ولا كلمة» كذا أثبتوها، وهي في [أ] بدون «لا» الأولى.

٨٧- (٢/ ٢٨٩) حاشية (٥): «تناكر الذهبي»، والصواب: «تناكد الذهبي».

٨٨- (٢/ ٢٩٣) «أن يجامع [ما] مستقبل القبلة»، كذا أثبتوها، و«ما» ليست في [أ] والذي في [ظ]: «ما استقبل».

٨٩- (٢/ ٤٠٩) «قدمنا مع نبي الله ﷺ [عليه] مكة»، و«عليه» ليست في شيء من النسخ، ولا معنى لها أصلا.

٩٠- (٢/ ٤٤٥) «عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي مليكة ضعيف» كذا أثبتوها، وفي [أ]: «... ضعيف الحديث».

٩١- (٢/ ٤٤٥) أشاروا إلى أن «يحركهما» في [ظ] و[ر]، «حركهما»، والذي في [ر]: «حركها» بدون الميم.

٩٢- (٢/ ٥٢٨) «حدثني إدريس بن عبد الحكم»، كذا والذي في [أ] «إدريس بن عبد الكريم».

٩٣- (٢/ ٥٩٠) علقوا على «كل بدعة ضلالة» بأنها نوعان بدعة هدى وبدعة ضلالة، وهذا تنظير لا يستقيم، فكل بدعة ضلالة عام لم يدخله التخصيص البتة، ولنقض هذا مقام آخر.

٩٤- (٣/ ٢٠) «لا تنبغي» وحشوا عليها: «كذا بالياء»، قلت: نعم هي بالياء في [أ] و[ظ]، ولكنهم أثبتوها بالتاء!!

٩٥- (٣/ ٧٧) «صالح عن علي» وعلقوا على «عن»: «في الأصل: «بن» تصحيف»، كذا قالوا وأصلحوها من عند أنفسهم بـ«عن»، مع أنها في [ظ] «قال حدثنا» وهذا أولى بلا ريب، لاسيما وهم كثيرا ما يثبتون من [ظ].

٩٦- ومما يلفت النظر كثرة استنكارهم وتعجبهم من وقوع ما يحتمل في طبعتنا اتباعا لـ «ظ» التي لم يكن عندنا وقتها أعلى منها، مع وجوده في بعض

مراجعنا التي نعزو إليها على ما يوافق [أ]، وهو تعجب لا يقضى منه العجب.

٩٧- (٣/ ١٤٣) «عمران بن صفوان المري»، وعلقوا على «المري»: «في الأصل: «المري»، والمثبت من [ظ]» كذا قالوا، والذي في [ظ]: «المزني».

٩٨- (٣/ ١٦٦): سقط من ترجمة عمرو بن هاشم: «حدثني آدم بن موسى قال سمعت البخاري قال عمرو بن هاشم الجنبي كوفي» ويظهر أنه انتقال نظر، ولم ينتبهوا له.

٩٩- (٣/ ١٨٦) خطأوا في حاشية [٢] ما أثبتناه من [ب]، وهو محتمل ليس بخطأ، غايته أنه نسبه لجده الأعلى واسمه الأسود.

١٠٠- (٣/ ٢٢٢) : ترجمة العلاء بن عبد الرحمن ليست في [أ] ومع ذلك أثبتوها في الحاشية وفي الأصل معا!!.

١٠١- (٣/ ٢٨٧) «سالم عن ابن عمر»، وحشَّوا على «سالم»: «كذا في الأصل، وفي [ظ]، والظاهر أنه سقط منه «عن أبيه» . . » كذا قال وهو عجب فابن عمر هو أبوه.

١٠٢- ومن غرائب هذه الطبعة عنايتهم بالغريب عناية زائدة حتى أوردوا في الغريب الذي شرحوه: «المستحم، المذي، الختان، الحمى، الحجامة، أسبغ»، وفسروا «ابتغى العلم، يعني طلب!!»، «والمخلب: الظفر!!!»، و«الخفان: مثنى خف» ورجعوا فيه لكتب اللغة والغريب وغيرها، وتركوا مثل «فيه قرص لعثمان، واصبا، وكدس طعام، وملاك، والموضحة،

والآمَّة»، فلم يروه غريبا، واكتفوا في مثل «نَعَّار» بقولهم: «متدفق شديد الدفع» هكذا باقتضاب، وبلا مراجع، مع أن في «النهاية»: «نعر العرق بالدم: إذا ارتفع وعلا»، وهذا أولى.

وأخيرًا .. فهذا ما ظهر لي بعد مراجعة مواضع متعددة من طبعة دار التأصيل على طبعتنا الجديدة، هذا مع تقديري وودي لمشايخنا وإخواننا الفضلاء في دار التأصيل العامرة، وسؤالي الله تعالى لهم مزيدا من التوفيق والسداد والعناية والرعاية في ما يقومون على خدمته من كتب أهل العلم، فاختلاف الرأي لا يفسد للود قضية، ولا يزال الناس يختلفون، والعلم رحم بين أهله، ولن يحجزني ما وجدته منهم من قِلَّة الإنصاف والبخس من أن أنصفهم، فقد بذل المحقق الفاضل جهدا مشكورا، وأجاد وأفاد في مواطن كثيرة، وأسأل الله تعالى أن يأجره عليه أجرا كبيرا، ولا يخفى عليَّ ولا على أحد أسبقية دار التأصيل لخدمة السنة منذ عقود، وجمعها لطائفة من أماثل شيوخ الحديث في مصر، وتخرج كثير من أفاضل طلبة هذا الفن الشريف منها، فهي مدرسة من مدارس الحديث والسنة في الديار المصرية أقال الله عثرتها، ودفع عنها كل مكروه، وكبت كل من أرداها بسوء، وزاد الله دار التأصيل فضلا ورفعة ووفق القائمين عليها لما يحب ويرضى.

٥- وأما طبعة دار الغرب الإسلامي، فقد ظهرت قريبا جدا، بتحقيق العلامة الدكتور بشار عواد معروف، وولده الدكتور محمد بن بشار البندار، والدكتور بشار واحد من هذه البقية الباقية من كبراء هذا الفن وأساطين هذه الصنعة، أعني «تحقيق التراث وخدمته» وقد تخرجت أجيال من شداة هذا الفن على يديه حقيقة بالدراسة عليه، أو مجازا من خلال التتلمذ على

أعماله، وهو رجل طويل النفس عالي الهمة منذ كان، ولا يغيب عن ذهني أبدا كلما ذكر هذا الرجل تلك الكلمات التي قالها فيه أستاذه بل وأستاذ العراق يومئذ العلامة الدكتور مصطفى جواد قبل نحو من خمسين عاما من الآن، وبشار يومئذ في طور البداية، عندما حقق كتاب «التكملة لوفيات النقلة» للحافظ المنذري كمتطلب من متطلبات درجة الماجستير في جامعة بغداد عام (١٩٦٧م)، وبذل فيه جهدا يستحق الثناء والتقدير، فقال أستاذه يومها:

بشار حقق في التاريخ «تكملة» للمنذري، فنعم المرء بشار
كانت مفرقة غفلا فجَمَّعَها وزادها وَسْم إرشاد لمن حاروا

ثم تتابع السيل المدرار، فلا يخلو بيت من بيوت العلم، ولا دار من دوره من كثير من أعماله الجليلة التي خدم بها العلم وأهله، فلله دره وعلى الله أجره، فلم أر عبقريا يفري كفريه، ولذلك فأنا عندما أتعرض لنقد عمل من أعمال الدكتور بشار، فلا يعني هذا طعنا في مقامه، أو حطا من قدره الذي نفاخر به، ولست أغبى عن أستاذيته وفضله وسابقته، وإنما هو حق العلم وميثاقه الذي أخذه الله على أهله -جعلنا الله من خدامه- فإنه لا يعرى عن الخطأ والتصحيف والنسيان إنسان، وقد أبى الله أن يتم ويكمل إلا كتابه، وما هذه النقدات -إن صحت وسلمت- إلا نقطة في بحر صوابه، غفر الله لنا وله، وختم لنا وله بخير، ولن أنسى إنصافه لطبعتنا القديمة بما لها وما عليها، وهذا شأن الكبار.

* وإن كان كبر علي وصفه بعض المكملات والخدمات التي اخترناها في خدمة النص يومئذ «بالتفاهة»، وقد كنت أود لو تنزه الأستاذ الكبير عن مثل

هذه الأوصاف التي لا تليق إلا بمجمع على سقوطه، أما ما تختلف فيه الأنظار، وتتعدد حوله وجهات النظر، ويراه كثير من أهل الصنعة وكبرائها وجيها، بل إن الأستاذ الكبير نفسه قد فعل نحوه في بعض أعماله السابقة، فلا يليق وصف ما هذا شأنه بالتفاهة، وقد وصف الدكتور بهذا أمرين في طبعتنا القديمة -وقد أبقينا عليهما في الجديدة- فقال (١/ ٤٧): «ولم نلتفت إلى بعض الأمور التافهة البعيدة عن خدمة هذا النص، من مثل: ذكر مظانِّ المترجمين في كتب الضعفاء، أو ذكر رقوم أصحاب الكتب الستة في المترجمين، فكلها ذوات نفع قليل أو معدوم. إن القيمة الحقيقية للكتب التي جاءت بعد المؤلف وتناولت التراجم التي ساقها إنما تتمثل بالنقول التي اقتبستها عن العقيلي، ومحاولة معرفة النسخ أو الإبرازات التي نقلوا منها للإفادة منها في تحقيق النص، وترجيح قراءة على أخرى، وليس ذكر مظان الترجمة لذاتها، فهو تضييع للوَرَقِ والوَرِق».

كذا قال، وهكذا رأى، والأمر أهون مما ذهب إليه وأخف.

فأما الأمر الأول، وهو ذكر مظان المترجمين في كتب الضعفاء: فقد حصر الفائدة المبتغاة منه في النقول عن المصنف ومحاولة معرفة أي إبرازة نقل منها للإفادة في تحقيق النص ومعرفة الراجح عند اختلاف النسخ، وهذا صحيح لا غبار عليه، وقد استوفيناه في نشرتنا الجديدة بما لم يتحقق حتى في طبعة الأستاذ الكبير، وسوف يأتي في سرد الملاحظات نماذج كثيرة تبين إخلال الدكتور بهذا في مواضع ذوات عدد من طبعته.

هذا من ناحية، ومن أخرى فتبقى هناك فوائد لذكر مظان كتب الضعفاء عند كل ترجمة لا ينبغي تجاهلها ولا الإعراض عنها أو التقليل من قيمتها،

وقد بينا بعضها في تقدمة طبعتنا القديمة، مع التنبيه على أننا لم نقتصر على ذكر من جاء بعد العقيلي واقتبس منه فحسب، وإنما كانت خطتنا ذكر موضع ترجمة الراوي من أهم وأشهر كتب الضعفاء عموما مرتبة حسب وفيات مصنفيها فبدأنا بالبخاري فالنسائي فالدارقطني وابن عدي، وهكذا حتى انتهينا إلى الذهبي في كتابيه «الميزان» و«المغني»، ثم إن كان الرجل من «رجال الستة» ختمناها بقول الحافظ في «التقريب»، فمن فوائد ذلك إضافة لما ذكره الدكتور:

- معرفة من سبق العقيلي إلى إيراده في «الضعفاء» ممن صنف فيهم قبله، ومن وافقه على ذلك، ومن تعقبه، ومن تفرد العقيلي من المتقدمين بذكره، فالعقيلي كما هو معروف من المتعنتين في الجرح، فمعرفة من سبقه ووافقه مهمة للغاية، وهذه المظان تفيد في هذا جدا.

- الإشارة إلى مشكلات الجمع والتفريق الواقعة في كتب تراجم الضعفاء خصوصا، حيث يورد بعض الأئمة والمصنفين أقوالا في ترجمة رجل، فيوردها بعضهم في ترجمة غيره، ظنا منه أنهما اثنان وهما واحد أو العكس، وهذا إشكال كبير يواجه الباحثين الذين يريدون توثيق التراجم من كتب الضعفاء، وقد أتينا على كثير من ذلك في هذه الحواشي، بما ينير الطريق للباحثين ويدلهم على السبيل.

- نقل كلام كل من تعقب العقيلي في إيراده أحدا، لاسيما الذهبي فهو كثير التعقب على العقيلي، وقد جمعت تعقباته التي نثرناها في هذه الحواشي في جزء مفيد.

- ثم الختم بكلام الحافظ ابن حجر في «التقريب» إن كان من أهله، يعطي

تصورا مبدئيا عن موقع كلام العقيلي من الصورة العامة للرجل في الجملة، ويثير المحرِّر للتوسع في ترجمة الرجل. ومن لم يكن من أهل «التقريب»، فكلمة الذهبي قد تثير مثل هذا.

- والعجيب أن الأستاذ الكبير قد فعل نحو ذلك بل أوسع منه في حواشي «تهذيب الكمال»، ونحوه في «تاريخ بغداد» وغيره مما أتحفنا به من كتب التراجم، وفي الحقيقة فما أنا إلا متبع له في هذ الأمر، ولذا أكبرت أن يصفه «بالتفاهة»، وهو القائل في أول حواشيه على كتاب الكنى من «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٥) -بعد أن استمر في ذكر المظان للتراجم بتوسع من أول المجلد الرابع وحتى نهاية الثاني والثلاثين-: «ابتداء من أول كتاب الكنى هذا، سأتوقف عن ذكر مظان التراجم .... وإنما عزفنا عن ذلك لكون أكثر المادة الآتية من باب الإحالات لما تقدم، فضلا عن أن ذكر المظان، هو زيادة على التحقيق مفيدة، لكنها ليست منه، كما هو معروف عند أهل العناية بهذا الفن ...»، فها هو الأستاذ الكبير يقول بنفسه إنها زيادة مفيدة، فما الذي تغير؟

وأما الأمر الثاني، وهو ذكر رقوم أصحاب الكتب الستة في المترجمين: فقد تبعنا فيه ما وجدناه في كثير من تراجم النسخة الظاهرية، ولم ندع أنه من أصل النسخة، وإنما هو زيادة مفيدة من الناسخ أو من بعض مطالعي النسخة من العلماء، والظاهرية نسخة جليلة تداولها أئمة حفاظ، وقوبلت على أصل الحافظ أبي البركات ابن الأنماطي، ولا شك أن من الفوائد التي لا تجحد أن يقف الناظر من أول وهلة على كون المترجم هذا من رجال الستة، فإن كان فمن رواة أي كتاب من الستة، ولذا ترى عامة المصنفين يعتنون بذكر هذه

الرقوم في مصنفاتهم الرجالية لعظيم فائدتها مع اختصارها، وقد احتوت الظاهرية على هذه الزيادة والفائدة في بعض التراجم فأثبتناها، ونبهنا في مقدمة التحقيق على تصرفنا في هذا الأمر، وهو لا يعدو أن يكون مكملا مفيدا من مكملات النص، وكون الأستاذ لا يراه مفيدا، فهذا لن يذهب الفائدة التي يراها غيره، ولكل وجهة هو موليها.

وهناك عدة مسائل بنى عليها الأستاذ الكبير عمله في هذه النشرة، وأرى أنها بحاجة إلى إعادة نظر وتحرير.

١- فأول ما يؤخذ على هذه النشرة خلوها ظاهرا وباطنا من ذكر الاسم الكامل للكتاب، واكتفاؤها بالاسم المختصر «الضعفاء»، مع ثبوت الاسم الكامل على النسختين العتيقتين الجزائرية والظاهرية، في غير موضع منهما، كما تراه في وصف الدكتور للنسخة الجزائرية (٨/١).

٢- تبنى الدكتور بشار القول بأن هذه النسخ التي وصلتنا من كتاب العقيلي، ما هي إلا إبرازات للكتاب، وليست روايات مستقلة، فنسخة الظاهرية، ما هي إلا إبرازة من إبرازات رواية الصيدلاني التي ظهرت في صورتها النهائية في إبرازة الجزائرية، فما الجزائرية والظاهرية إلا رواية واحدة، ظهرت أول الأمر في الصورة التي تمثلها الظاهرية، ثم ظهرت مؤخرا في الصورة المعدلة المنقحة التي تمثلها الجزائرية، بل إن رواية البلخي التي تظهر في نسخة برلين هي عين رواية الصيدلاني كذلك، وكلتاهما (الألمانية والجزائرية) منقولتان عن إبرازة واحدة للكتاب، هي الإبرازة الأخيرة في نظر الأستاذ الكبير، وهذا الكلام لا يخلو من نظر شديد.

فقد احتج على قوله بأن هذه النسخ إبرازات للكتاب وليست روايات

مستقلة، بأمرين: الأول: قوله: «ولم ينتبهوا - يعني محققي التأصيل- إلى أن جُلَّ المقتبسين من هذا الكتاب أمثال: الخطيب البغدادي، وابن عساكر، وابن الجوزي، والمِزِّي، والذهبي، وغيرهم، لم يذكروا عند الاقتباس سوى رواية أبي يعقوب يوسف بن أحمد الصيدلاني، عن العقيلي، مع أن نصوصهم تتفق مع نسخة الظاهرية، وتخالف نسخة الجزائر، وهذا يدل من غير ريب على أن أبا يعقوب الصيدلاني روى إبرازتين للكتاب، وأن جُلَّ الناقلين عنه إنما نقلوه من الإبرازة الأولى». والثاني: قوله: «ومما يؤيد ما ذهبت إليه: أن السماعات المثبتة على نسخة الظاهرية فيها ذكر الرواية عن يوسف بن أحمد الصيدلاني، . . . -إلى أن قال بعد سوق بعض سماعات الظاهرية التي فيها رواية ابن منده عن شيخيه عن الخزاعي وابن الصيدلاني-: وهكذا جاءت السماعات الكثيرة في نسخة الظاهرية كلها تقرن رواية الخزاعي برواية الصيدلاني، فنسخة الظاهرية إذن هي من رواية الصيدلاني أيضا . . . إلخ».

فأما الأمر الأول، وهو استدلاله بأن جل المقتبسين من كتاب العقيلي لم يرووه إلا من طريق الصيدلاني، في حين توافق نقولاتهم ما في النسخة الظاهرية (والتي يرويها الخزاعي والصيدلاني)، ولا توافق الجزائرية المتمحضة للصيدلاني، فَدَلَّ ذلك عند الأستاذ على أن هؤلاء المقتبسين جميعا إنما نقلوا من الإبرازة الأولى للكتاب التي تمثلها الظاهرية، ولم يطلعوا على الإبرازة الأخيرة التي تمثلها الجزائرية. وهذا كلام لا تقوم به حجة على ما أراده الأستاذ الكبير، بل لو عكسه بعضهم فقال: إن إبرازة الظاهرية هي الإبرازة الأخيرة والنهائية بدليل نقل جل المقتبسين من المصنفين

ما يوافقها، وأن إبرازة الجزائرية هي الأولى بدليل أنه لا يكاد ينقل أحد ما يوافقها مقارنة بإبرازة الظاهرية، فلا يمكن عادة أن تنتشر الإبرازة القديمة وتضيع الإبرازة النهائية ولا يشعر بهذا أحد ولا ينتبه إليه، لو قال أحد هذا لكان كلامه أكثر منطقية، ودلالة على دعواه من قول الأستاذ الكبير.

ثم إن ثمة أمرا مهما لم يعرج عليه الأستاذ الكبير، وهو أن النسخة الجزائرية فرع من رواية أو إبرازة الصيدلاني، وقد روى هذا الفرع عنه أبو الفتح ابن أبي الفوارس، ولم يشتهر من هذه الطريق ولا يعرف له ذكر ولا عنه نقل إلا في وعن هذه النسخة فحسب!! ورواية الصيدلاني يرويها الراوون وينقل عنها الناقلون من طريق عدة فروع، وقفت منها على ستة فروع، أشهرها على الإطلاق رواية أبي الحسن العتيقي عنه، وهي التي يروي من طريقها عامة من يروي هذا الكتاب، وهي الموافقة للظاهرية فيما يظهر، فلأي معنى يجعل فرع ابن أبي الفوارس دون بقية فروع رواية الصيدلاني هو الإبرازة الأخيرة؟! بل هناك رواة أخر رووا الكتاب عن العقيلي غير الخزاعي والصيدلاني، كأبي عبد الله البلخي وروايته مشتهرة جدا تقارب شهرةً رواية الصيدلاني، ويرويها المصنفون من طريق عدة فروع، وقفت منها على خمسة فروع، والقول بمطابقتها للجزائرية غير دقيق فإن ثمت فوارق كثيرة بينهما، يراها من يمعن النظر في حواشي نشرتنا الجديدة هذه، وكيف لمن لم يقابلها على الجزائرية أن يجزم بذلك؟ والذي رأيته من خلال المطابقة الدقيقة المتأنية أن ثمت فروقا ومواضع متكاثرة توافق فيها رواية البلخي (فرع برلين) رواية الظاهرية، وتخالف الجزائرية مما يقضي بعدم التسليم لقول الأستاذ الكبير بأن رواية البلخي هي رواية الصيدلاني وأنهما منقولتان عن إبرازة

واحدة، فليس هذا بصحيح ولا واقعي. وثمت آخرون يروون الضعفاء عن العقيلي غير هؤلاء الثلاثة المشهورين، فالدولابي ممن يرويه عنه، وأحمد بن سعيد الصدفي ومن طريقه يرويه ابن عبد في التمهيد ويروي من طريق غيره، وتفصيل ذلك كله تراه في حديثنا عن روايات الكتاب فيما سبق في هذه المقدمة، فالقول بأن الجزائرية هي الإبرازة الأخيرة وأن الظاهرية وما وافقها هي الإبرازة القديمة، يحتاج إلى مقارنة دقيقة بين هذه الروايات المتناثرة هنا وهناك من بقايا هذه الروايات وفروعها، والنظر في أحوال رواتها وتواريخ تحملهم هذه الروايات، ومحاولة تلمس ما يمكن الاستئناس به في الوصول إلى حكم كهذا، سينبني عليه حذف أو إثبات نصوص من كتاب في أهمية كتاب أبي جعفر هذا، وهذا بحث طويل، وإصدار حكم جازم قبل هذا لا يخرج عن كونه مجازفة لا تستند إلى دليل علمي صحيح، ولذلك كانت السلامة في المنهج الذي انتهجناه في إخراج هذا الكتاب من إثبات جميع الفروق مع البيان، والله أعلم.

وأما الدليل الثاني الذي أيد به الأول، وهو اقتران رواية الخزاعي في سماعات النسخة الظاهرية برواية الصيدلاني، مما يوحي بأنهما واحد، إلى آخر ما ذهب إليه الأستاذ الكبير، فلا حجة فيه على ما ذهب إليه كذلك، فإن رواية الصيدلاني التي في الظاهرية إنما هي من رواية محمد بن نوح الأصبهاني عنه، وهي فرع غير فرع الجزائرية الذي يرويه ابن أبي الفوارس، كما مرّ، ولو قلب أحد هذا الدليل كسابقه، فقال إن النسخة الظاهرية هي الإبرازة الأخيرة بدليل اقتران رواية الخزاعي فيها برواية الصيدلاني، وتوافقها مع أشهر فروع الصيدلاني وهي رواية العتيقي عنه كما سبق، بل

ومقابلتها على رواية الأنماطي وهي فرع متقن جدا من فروع رواية العتيقي عن الصيدلاني، وأن إبرازة الجزائرية ليست هي الأخيرة ولا المعتمدة، بدليل مخالفتها لأشهر روايات الصيدلاني كالعتيقي وغيره، فلو قلب أحد هذا الدليل عليه لانقلب، ولكنا قد بينا آنفا أننا لا يمكننا الجزم بشيء من هذا الآن، ونرى التوقف في هذا أسلم، والله أعلم.

وبهذا التقرير تدرك ما في كلام الدكتور من نظر حيث يقول: «ومما يؤسف عليه أن هذه الإبرازة الأجود لم تكن محل أنظار المستفيدين من هذا الكتاب، فلا نعلم أحدا أفاد منها إلا القليل النادر، منهم الحافظ ابن حجر في بعض زياداته على «الميزان» في «لسان الميزان» كونه اطلع على هذه النسخة، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» في أحايين قليلة، وسبب ذلك أن ابن الجوزي ربما لا ينقل عن كتاب العقيلي مباشرة، وإنما يستعمل موارد نقلت من هذا الكتاب ومنها: «تاريخ الخطيب» و«تاريخ ابن عساكر»، وغيرهما مما لم نقف عليه، فتجد نقوله في الأغلب الأعم موافقة للإبرازة التي ظهرت في نسخة الظاهرية، وفي أحيان قليلة موافقة لهذه الإبرازة الثانية، ومنهم: ابن القطان الفاسي في بعض نقوله». فتأسيسا على ما قررناه من منع التسليم بكون النسخة الجزائرية هي الإبرازة الأخيرة للكتاب، وإنما هي فرع من فروع النسخة أو الإبرازة الصيدلانية وليست الأشهر فضلا عن أن تكون الأخيرة المعتمدة، ومع ذلك فلم يستخدمها أحد غير الحافظ ابن حجر لوقوفه عليها في حلب عند صاحبه المحب ابن الشِّحْنَةِ، كما بيناه آنفا في وصف النسخة. وأما ابن الجوزي فلا يروي الكتاب من طريق الجزائرية أصلا، وإنما يرويه عن الأنماطي، عن ابن المظفر، عن العتيقي، عن الصيدلاني،

وهو الفرع الأشهر من إبرازة الصيدلاني أو روايته. وأما ابن القطان الفاسي، فلم أقف على إسناده للعقيلي، وكون بعض النصوص هنا أو هناك توافق رواية ما فلا يعني هذا أنه ينقل منها كما لا يخفى، والله أعلم.

* وينبني على هذا التقرير أمر آخر لا يقل أهمية عما سبق، وهو الاعتماد في إثبات بعض العبارات على أحد هذه المصادر الثانوية التي تروي من طريق العتيقي أو غيره عن الصيدلاني أو غيره، وإهدار ما في الأصول الخطية التي تروى من طرق أخرى غير طرق هذه المصادر، وهذا لا يستقيم لأن فيه حمل رواية أو إبرازة على أخرى، والأجدر إثبات ما في الأصول، والإشارة إلى هذا الذي في المصادر من طرق أخرى في الحاشية، ناهيك عن أن هذه المصادر ينقل أصحابها عن الأصول المتاحة لهم، والناقل قد يتصرف ولا يشير على طريقة كثير من أهل تلك العصور المتأخرة فإنهم يتصرفون عند النقل ولا ينبهون ويرون ذلك سائغا بلا حرج مالم يختل المعنى، بخلاف الناسخ فإنه يحافظ على ما في الأصل الذي ينسخ منه، ولا يتصرف عادة، وقصارى أمره إذا استشكل شيئا أن يضبب عليه مع إبقائه على ما هو عليه في أصله، فلا يسوغ إهدار ما في الأصول العتيقة لما تنقله المصادر الثانوية، وكذلك الترجيح بها في اختيار أحد القراءتين للنص هو من الترجيح بغير مرجح في الحقيقة، لأنه إذا اختلفت رواية الخزاعي الموافقة للمشهور المتداول قديما من رواية العتيقي عن الصيدلاني، ورواية ابن أبي الفوارس عن الصيدلاني، فكيف ترجح رواية الخزاعي الموافقة لرواية العتيقي أصلا، لموافقتها لرواية المزي من طريق العتيقي عن الصيدلاني؟ وهي هي!! هذا تحصيل حاصل ولم يأت بجديد؟ لكنه في الجملة أخف من إثبات ما في

المصادر وإهدار ما في الأصل أو تهميشه في الحاشية.

ومما يقع للعلامة كذلك كثيرا، مخالفته ما في الأصول جميعا أحيانا، وإثباته ما في المصدر الذي ينقل عنه العقيلي، كعلل الإمام أحمد، وتواريخ البخاري وتواريخ ابن معين، وغيرها، وهذا قد يبدو وجيها أحيانا، لكنه ليس هو الأولى، فإن رواية العقيلي هذه المصادر تعتبر رواية أخرى لهذه الكتب، فإن المطبوع منها الذي نرجع إليه إنما وصلنا من طريق آخر عن رواتها عن مصنفيها، ويعتبر طريق العقيلي طريقا إضافيا، ناهيك عن أن كثيرا منها لم يخل من غوائل التصحيف والغلط والتصرف إما من النساخ تارة وإما من ناشريها، ونحن لم نطالع أصولها في كل موضع إشكال، فكيف يترك ما في الأصول لمثل هذا، أليس من الأولى الإبقاء على ما في الأصول والتنبيه على ما في مصادره الأصلية في الحاشية؟

٣- عدم استعمال الدكتور بشار لمخطوطة برلين، المرموز لها عندنا بـ[ر]، وهي من طريق أبي عبد الله البلخي، عن العقيلي، مع كونها معضدة للجزائرية في مواضع كثيرة، نعم هي تخالفها أحيانا، كما تراه في حواشي طبعتنا الجديدة، وربما كان هذا الإعراض منه عنها لما ذهب إليه من كونها هي والجزائرية منقولتين عن إبرازة واحدة، وإن كنت أرى أن هذا كان أدعي للاعتماد عليها لتعضيد ما في الجزائرية، ولأن هناك مواضع وقعت على التصحيف أو التحريف في الجزائرية والظاهرية، وتفردت فيها [ر] بالصواب، والله أعلم.

٤-ما جاء على خلاف المشهور والجادة من أوجه الإعراب، وقد جعله الدكتور نوعين: الأول: ما جاء على خلاف الجادة في النسخ، ونقلته بعض

المصادر عن المصنف على الجادة فهذا غيره الدكتور إلى الجادة ولم ينبه في الأعم الأغلب، وقال -حفظه الله-: «فمثل هذه الأمور لا يمكن أن يظن بعالم من مثل العقيلي أن يخطئ فيها، لذا كتبناها على ما تعارف عليه أهل عصرنا من الكتابة التي يراعى فيها الموقع من الإعراب، من حسن الظن بالمؤلف، وإن لم يكن ذلك فلنا بالعلماء الأجلاء من أمثال الخطيب البغدادي، وابن عساكر، وابن الجوزي، والمزي، والذهبي، وابن حجر، سلف في إصلاح أمثال هذه الأخطاء المستقبح بقاؤها في مثل هذه الكتب، ولم يكن من وكدنا تغيير ما يمكن أن يكون له وجه في العربية، إذ ليس من المستحسن التعجل في تخطئة النسخ إن كان لما جاء في النص وجه ... وساق أمثلة على ذلك».

والقسم الثاني: ما عبر عنه بقوله: «أما ما يتفق عليه في النسخ وعند من نقل عن الكتاب ممن جاء بعده من الغلط، فالأصل أن نبقيه كما هو، لقناعتنا التامة أن هذا النص هكذا جاء، وساق عدة نماذج لذلك ... إلى أن قال: وسبب وقوع أمثال هذه الأخطاء عن هؤلاء العلماء، لأنهم كانوا يتكلمون في المجالس، فربما تكلموا بشيء من العامية، فينقل عنهم كما تكلموا به ... إلى أن قال: إن اتفاق النسختين على غلط معين لا يعني -البتة- أن المؤلف هو الذي كتبه كذلك، فقد جربنا اتفاق النسختين على غلط ثم وجدناه صوابا عند من نقله عن العقيلي، ليس في اللغة فقط بل في الأسماء وغيرها ... وساق نماذج على هذا».

كذا قال الأستاذ الكبير، ولست أجد في الواقع ضابطا صحيحا يميز بين هذين النوعين، ذلك أن المصادر التي تنقل النوع الأول على الجادة، لا شيء

منها يروي من طريق أصولنا، وإنما تروي من فروع أخر، لا يدري هل توافق أم تخالف أصولنا في خصوص هذه المواضع؟ وقد يكون ما فيها من الجادة من تصرف المصنفين الناقلين، فهذا وغيره من الاحتمالات كان ينبغي أن يحول دون تغيير ما في الأصول، لاسيما وأن هناك مواضع كثيرة غيرها إلى الجادة مع اتفاق الأصول الثلاثة عليها (وليس عنده منها غير أصلين) ولم ينقلها أحد عن المصنف لا على الجادة ولا على خلافها، وما دام يجد عذرا لذلك فيما اتفقت فيه الأصول ونقله المصنفون على خلاف الجادة، فنفس العذر يصلح لما اتفقت عليه الأصول وإن لم ينقله المصنفون أصلا أو نقلوه على الجادة، نهاية القول: أن الأحوط والأولى الإبقاء على ما اتفقت عليه الأصول الثلاثة مما جاء على خلاف الجادة، بغض النظر هل نقله أحد عن المصنف على الجادة أم على خلافها، لأن ما في الأصول أكثر وثاقة وأقرب نسبا للمصنف مما ينقله المصنفون، لما سبق بيانه من حدوث التصرف في النقل دون تنبيه من كثير من المصنفين لاسيما فيما هذا شأنه مما قد يعد في الظاهر غلطا عند بعضهم وإن كان في حقيقة الأمر وجها مرجوحا لغة وإن لم يقصده كاتبه.

ثم إن في إبقائه على ما هو عليه في هذه النسخ العتيقة التي مضى على كتابتها قريب من ألف عام فوائد لا تحصى لمن يريد تتبع تطور اللغة والخط، وطرائق الكتابة وأنماطها، وما يدور في هذا الفلك من مسائل ومهمات التوريخ اللغوي والنصي والكتابي، فتغييرها إهدار لهذه الفوائد المهمة وتغييب لها عن أعين الباحثين، فكأن الأمر على ما قاله المتنبي:

بذا قضت الأيام ما بين أهلها ... مصائب قوم عند قوم فوائد

٤- والأن أسرد أهم الملاحظات المنتقاة على المجلد الأول من عمل الأستاذ الكبير، مع التنبيه على أن القطعة التي ذكر الدكتور المحقق أن صديقنا الشيخ الفاضل المدقق محمود خليل الصعيدي عاونه فيها - وهي حتى نهاية الترجمة (٢١٥)- أكثر إتقانا وأقل إشكالا مما بعدها كما سيظهر من نوع وكم الملاحظات فيها وفيما بعدها، والله أعلم:

١- (١/ ١٠٣): «ولكن لا أدري من بينكما»، والذي في الجزائرية والظاهرية: «ولكن لا أدري من بينكم».

٢- (١/ ١٠٤): «فأتى ابن سيرين فَذَكَر له الحديث» كذا ببناء «ذكر» للمعلوم ويكون فاعله سليمان، ولا يستقيم هذا مع قول ابن سيرين ردا عليه: «يا هذا قل لسليمان . . .» فالذي ذكر الحديث غير سليمان، ولذا فالأنسب ضبط «ذُكِرَ» بالبناء لما لم يسم فاعله.

٣- (١/ ١٠٥): «ولكن هو يُكْذَبُ» كذا أثبتها قائلا في الحاشية: «هذه هي صورة الكلمة في الأصل . . . وفي (ظ): «يكره»، ولا معنى لها». كذا قال، والذي في الأصل بلا مرية: «يُكْرَبُ» بالراء المهملة التي لا تشتبه، وهو تصحيف صوابه ما في (ظ): «يُكْرَهُ»، ويكون معناه أن ابن سيرين قال لعمران: «أقرأ سليمان السلام، وأخبره أنه قد كذب علي في نقله عني أن الله بريء ممن فعل هذه المذكورات، فأنا لا أقول بهذا، وغاية ما أقوله أنه يكره فعل هذا»، ويؤيد هذا التفسير ما رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» عن القطان، عن عمران، عن ابن سيرين: «أنه كره أن يُعَلَّم القبر»، وعمران بن حدير راوي هذا الأثر عن ابن سيرين هو راوي هذه القصة التي هنا، وكذلك روى ابن أبي شيبة بنفس الإسناد عن ابن سيرين، «أنه كره أن يزار القبر،

ويصلى عنده»، ثم الذي لا معنى له هو الذي أثبته الدكتور، فما معني: «وأَخْبِرْه أنه قد كَذَب، ولكن هو يُكْذَبُ»؟

٤- (١/ ١٠٨) «فأما سوى من وصفت» حشى على «فأما» بأنها في (ظ): «أما». وليس كذلك وهي في (ظ) «فأما» كما في [أ] التي هي الأصل عنده.

٥- (١/ ١١٠)«قال مرحبا كيف قدمت؟» وحشى على «قدمت» قائلا: «يعني: قصدت، ومنه قوله تعالى: (وقدمنا إلى ما عملوا من عمل) . . .»، وليس كذلك، فالقدوم هنا على أصل معناه، ويؤيده قوله قبله: «مرحبا»، و«قدم» التي بمعنى القصد لا تكون إلا معداة بـ«إلى»، وعلى أي فليس لها معنى هنا، والله أعلم.

٦- (١/ ١١٩) «حجران للصفحتين»، وعلق في الحاشية قائلا: «في الأصل: «للصفحتان»، وفي «ظ»: «الصفحتان»، وهذا لا يصح ضبطا، والجادة: «للصفحتين»، ونقل عن الذهبي نقله هذا الموضع عن العقيلي على الجادة، ثم عقب قائلا: فاعتبرنا نقل الذهبي عن هذا الكتاب عينه، وتصحيح النص على الوجه سلفا لنا، كما بينا في المقدمة». كذا قال وهو عجيب من مثل الدكتور بشار، فقد تعلمنا من أمثاله أن ما في الأصول المسموعة المعتمدة لاسيما إذا تعاضدت أولى بالإثبات مما يوجد في المصادر الثانوية التي تنقل عن المصنف، فليس الناقل كالناسخ، بغض النظر عن كون المثبت هذا صوابا في نفسه أو غلطا، فهذا شيء وإثبات ما في الأصول العتيقة المسموعة المقابلة شيء آخر، لاسيما وأن هناك في المصادر الثانوية من نقل عن المصنف موافقا لما في الأصول الخطية، كما وقع لابن الملقن ففي بعض نسخ «البدر المنير» الخطية نقل هذا الموضع عن المصنف كما في

[ظ]، فكان ماذا؟

٧- (١/ ١٢٠) «يقول: سمعت ابن المسيب، على النكرة لما قال» وحشى على هذه العبارة شارحا وجه إنكار القطان على أسامة بن زيد الليثي قوله: «سمعت ابن المسيب» بأن أسامة لم يدرك ابن المسيب، وليس كذلك فقد أدركه وتصريحه بالسماع منه معروف، وإنما أنكر القطان عليه تصريحه بالسماع منه في خصوص حديث بعينه اتفق أصحاب الزهري على روايته بالعنعنة عن سعيد، وشذ أسامة فقال: «سمعت»، كما نقلناه في طبعتنا القديمة عن الحافظ ابن حجر، وهو في هذه الطبعة الجديدة عند التعليق على رقم [٥٣]، والله أعلم.

٨- (١/ ١٢٦) «يضرب فيه رجل» وحشى عليها قائلا: «في الأصل: «رجلا»، وأصلحت . . .»، وهي في الأصل: «رجلا» ولم تصلح ولا شيء، غاية ما هنالك أن الناسخ يرسم اللام ألف المتطرفة على الرسمين، وانظر: رسمه لها في الترجمة التالية، في: «اثنا عشر رجلا».

٩- (١/ ١٣١) «عن ابن يحيى بن عفيف، عن أبيه، عن جده عفيف»، وعلق على «عن أبيه» قائلا: «لم يرد في (ظ)، أما في الأصل فمكانه غير واضح . . . والحديث أخرجه ابن عبد البر من طريق . . . الصيدلاني راوي النسخة عن العقيلي، وفيه: «عن ابن يحيى بن عفيف، عن أبيه، عن جده عفيف» قلت: الظاهر أن الصواب «عن ابن يحيى بن عفيف عن جده» وليس فيه «عن أبيه» للآتي: أولا: أن المصنف نفسه في ترجمة (إسماعيل بن إياس بن عفيف) قد نص على ذلك، فقال: «وقد رواه سعيد بن خثيم، عن أسد بن عبد الله، عن ابن يحيى بن عفيف، عن جده، وقد قال بعض من رواه عن

سعيد بن خثيم: «عن أبيه عن جده»، فهذا بين أن أصل رواية سعيد بن خثيم عن جده بدون «عن أبيه»، والبعض يذكر «عن أبيه». وثانيا: أن العقيلي يسوق الحديث الذي أشار إليه البخاري، حيث قال: «أسد بن عبد الله البجلي، سمع ابن يحيى بن عفيف، عن جده، ولم يتابع على حديثه» قال العقيلي عقبه: «والحديث . . . فساق العقيلي هذا الحديث، وليس في إشارة البخاري التي فسرها العقيلي «عن أبيه». ثالثا: وأما نقل ابن عبد البر، فاختلفت فيه نسخ «الاستيعاب»، وفي بعضها بدون «عن أبيه» كما في أصولنا، وأيا ما كان فما ينبغي الحكم بما عنده على ما عندنا، فهو يروي الكتاب من طريق أبي الوليد الفرضي عن الصيدلاني، ونسختنا الجزائرية من طريق ابن أبي الفوارس عن الصيدلاني، ويرويه كذلك من طريق الحذاء عن البلخي، ولا ينبغي إهدار ما في أصولنا العتيقة بمثل هذا على وثاقته لما أسلفنا.

١٠- (١/ ١٣٥) «سمعت البخاري قال: أبو الربيع . . . وليس بالحافظ عندهم؛ قاله البخاري.

وقال يحيى بن معين: ليس بثقة». كذا بجعل قوله «قاله البخاري» تتمة للفقرة الأولى، و«قال يحيى . . . » فقرة جديدة، وليس كذلك، والذي في [أ] و[ظ]: «قال البخاري: قال يحيى بن معين: ليس بثقة»، ونحوه في «الكامل» لابن عدي.

١١- (١/ ١٣٨) «ولكنه على ذاك ضعيف، قال: يعني الأشعث». كذا أثبتها، والذي في [أ]: بدون «يعني»، وفي [ظ]: بدون «قال يعني».

١٢- (١/ ١٤١) أثبت من [ظ] قول العقيلي«حديث ابن عيينة ومعمر أولى»

الذي لم يرد في [أ]، وقبلها في (١/ ١٣٩) تفردت [ظ] كذلك بقول العقيلي: «والأسانيد في هذا الباب لينة» فلم يثبتها واكتفى بالتنبيه في الحاشية، ولهذا نظائر متكاثرة، ولم أستطع معرفة سبب الإثبات والإهمال.

١٣- (١/ ١٥٠) «حدثني محمد بن منصور القوهستاني» وعلق في الحاشية: «في الأصل، و(ظ): «أحمد بن محمد»، وهو غلط بين لا نعتقد أنه من المؤلف لأنه شيخه . . . وسيأتي على الصواب في ترجمة إبراهيم بن العلاء . . . ومحمد بن منصور هذا مترجم في «الجرح والتعديل»، ونقل مثل هذا السند الدولابي في «الكنى» . . . ». قلت: سبق التعليق على نحو هذا في الكلام على طبعة التأصيل قبل قليل برقم [١٥]، فانظره غير مأمور.

١٤- (١/ ١٥٩) أثبت (باب إبراهيم) من (ظ) وليست في (أ) وكذا تابع (ظ) في ما أثبتته من بعض الأبواب، وهو عمل لم يطرد في (ظ) فتارة يثبتون الأبواب وأخرى وهو الأعم الأغلب لا يثبتونها في نظير ما أثبتوها، ولذا كان ينبغي متابعة (أ) في ذلك، والله أعلم.

١٥- (١/ ١٨٣) «إبراهيم بن عبد الرحمن الخُتَّلِي» وعلق على «الختلي»: «في الأصل «الختلي»، وجوَّد الناسخ ضم الخاء المنقوطة، وفي (ظ): «الحبلي».». قلت: هو كذلك، وهو على كل حال تصحيف، وصوابه: «الجبلي» بالجيم، كما في حواشي «الإكمال» (٣/ ٢٢٤) وهو كذلك في «اللسان»، وضبطه محققه بتشديد الباء، ولا وجه له، والله أعلم.

١٦- (١/ ١٨٧) «عبد الله بن أبي الحارث» وعلق: «تحرف في (ظ) إلى «عبد الله بن الحارث» . . ». وليس كذلك فهو في (ظ) كما في (أ) كما أثبته، والله أعلم.

١٧- (١/ ١٩١) «فلُقِّنَهُما هُشَيمٌ وتَعَطَّل هُو» كذا ضبطها، والذي في [أ] «فلقَّنَهما هُشيمَ وتعطل هو» بشدة وفتحة على القاف، ولكن الناسخ يضع الفتحة تحت الشدة أعلى الحرف عند الفتح فتشتبه بالشدة والكسر عندنا، وإذا أراد الشدة والكسر وضع الشدة فوق الحرف والكسرة تحته، والفتحة على ميم هشيم واضحة. وواضح كذلك أن ثمة تغييرا جرى على هذا الضبط حذفت فيه الكسرة من تحت اللام، وغير ذلك.

١٨- (١/ ١٩٢) «الكلمة الحكمة» وعلق عليها: «في (ظ): «الحكيمة»، والمثبت عن الأصل»، والذي جاءت الكلمة فيه مقيدة مضبوطة بالشكل: «الحكمة».» كذا قال، والذي في الأصل وهو [أ] موافق لما في [ظ]: «الحكيمة» ولا يخفى ما جرى عليها من تغيير لتصير «الحكمة»، والمراد أن الدكتور اعتمد هذا التغيير الذي جرى هنا، وهو مالم يفعله في مواضع أخرى ذوات عدد منها ما في (١/ ١٩٣) عند كلمة: «ضعف لذلك»، فقد وردت في [أ]: «ضعيف لذلك»، ويبدو أن «ضعيف» غيرت عن «ضعف»، وأثر الحركات القديمة ظاهر، واعتمد هنا ما قبل التغيير، ولم يشر لما في [أ].

١٩- (١/ ١٩٣) «سمع منه إبراهيم» سقطت «منه» من [ظ] ولم ينبه عليها مع خطورتها، فبسقوطها يصير التلاميذ مشايخ، مع تنبيهه على «الواو» و«الفاء» ونحو ذلك.

٢٠- (١/ ١٩٥) «ليس هو في حديثه بذاك» وعلق عليها: «في (ظ) و«التاريخ الأوسط»، و«الضعفاء»، و«الجرح والتعديل»، و«الكامل»: «دينه»، والمثبت عن الأصل، ونسخة على (ظ)، و«التاريخ الكبير».» كذا، والظاهر أن الصواب: «دينه» كما في (ظ) والمصادر المذكورة، وما في

«التاريخ الكبير» تصحيف، كما أشار إليه الشيخ محمود خليل في حواشيه على «التاريخ»، ويؤيده أن مالكا نقل عنه الطعن في حديثه تارة وفي دينه أخرى، وقد قدم المصنف رواية الطعن في حديثه قبل هذه، فأحرى بهذه أن تكون طعنا في دينه، وانظر بعد هذه الفقرة بثلاث فقرات قول مالك لما سئل: أكان ثقة في حديثه؟ فقال: «لا، ولا ثقة في دينه»، والله أعلم.

٢١- (١/ ٢٠٠) «لا يعزَّر فوق عشرة . . .» كذا أثبت «يعزر» من [أ]، والذي في (ظ) ومصادر الخبر التي روته عن شيخ المصنف: «تعزير»، وعادته أنه يرجح بمثل هذا، ولكنه هنا لم يفعل.

٢٢- (١/ ٢٠٢) «أن تُعْبد الأصنامُ» كذا والذي في [أ]: «نعبد الأصنامَ» وضبطت الميم بالفتح، وفي [ظ]: «يعبد الأصنام»، والذي في الحديث: «تعبد الأصنام»، ولم يشر إلى ما في الأصول الخطية!.

٢٣- (١/ ٢٠٥) «لا أدري كيف حديثه؟» قال في الحاشية: «القائل: «لا أدري . . .» هو العقيلي»، كذا قال، وقد نسبها للبخاري الحافظ علاء الدين مغلطاي في «إكمال التهذيب» (١/ ٢٨٩).

٢٤- (١/ ٢٠٨) «يحيى بن رومي» كذا أثبتها بالراء، وهي في [أ]، و[ظ] بالدال «دومي»، ولم ينبه.

٢٥- (١/ ٢١١) «إبراهيم بن يزيد أبو إسحاق الخوزي» كذا أثبتوها «أبو إسحاق»، وكذا هي في [أ] و[ظ]، والظاهر أنه ذهول، والصواب: «أبو إسماعيل» كما في مصدر الخبر «التاريخ الكبير»، وغيره، ولم ينبه، والله أعلم.

٢٦- (١/ ٢١٩) الفقرة «قال: وهذا الحديث . . . بإسناد صالح» أثبتها من [ظ] بين الخبرين، والأنسب أن تكون بعدهما فهي متعلقة بهما.

٢٧- (١/ ٢٢٢) «فإذا رياح قاعد» كذا أثبتها من [ظ] ولم يشر إلى أنها في أصله [أ]: «رباح» بالموحدة، ولعله الصواب.

٢٨- (١/ ٢٢٣) «إلى أحدهما بشبر» في [أ]: «بسير»، ولم يشر إليه، وأثبت ما في (ظ).

٢٩- (١/ ٢٣٤) «في كلب الصيد أربعين» كذا أثبتوها على ما في الأصول وهي على خلاف الجادة، وعادتهم المستتبة في مثل هذا إثبات الجادة دون تنبيه اكتفاء بالتنبيه في المقدمة، زد على هذا أنه في مصدر الخبر «التاريخ الكبير» على الجادة**!!**

٣٠- (١/ ٢٤٣) «حدثني أسامة الدقاق»، وعلق: «في الأصل: «أبو أسامة»، والمثبت عن [ظ]، و«تهذيب التهذيب» إذ نقلاه(كذا) عن العقيلي.»، ولعل الصواب «أبو أسامة» كما في [أ]، و«المعجم الكبير»، وقد تكرر عند المصنف في ترجمة معلى بن عبد الرحمن كذلك، والعجيب أن الدكتور أثبته هناك «أبو أسامة»، ولم يعقب**!!** فالله أعلم.

٣١- (١/ ٢٤٣) «حدثني أسامة الدقاق بصري، قال: سمعت يحيى بن معين»، كذا تبعا لـ[ظ]، دون تنبيه، والذي في [أ]: «حدثني أبو أسامة الدقاق بصري، قال: حدثنا أبو داود السجستاني، قال: سمعت يحيى بن معين»، وأبو أسامة إنما يروي عن أبي داود عن ابن معين، ولم أقف له على رواية عن ابن معين، وفي «الموضوعات» **(١/ ٣٣٩)** من طريق المصنف عن أبي أسامة النصيبي، عن أبي داود، عن ابن معين، في خبر آخر، والله أعلم.

٣٢- (١/ ٢٤٥) «الفارَيابي» ضبطها بفتح الراء، ونقل كلام ابن ناصر الدين في «التوضيح» ولم يتعرض لضبط الراء، ثم نقل كلام ياقوت وقد نص على كسرها، فقد قال: «(فارِياب) بكسر الراء . . .» فتكون النسبة إليها حسب ما في هذه المصادر: (الفارِيَابي)، والذي نص على فتح الراء إنما هو السمعاني في «الأنساب»، وهو الموافق لاختياره، فلو عزا إليه لكان أولى.

٣٣- (١/ ٢٤٧) «[كان] آخر طعام أكله رسول الله ﷺ طعاما فيه بصل»، وعلل زيادته «كان» مع خلو الأصول منها، ليستقيم النصب في «طعاما»، ولو حمل نصب «طعاما» على خلاف الجادة ونظائره في الأصول الخطية متكاثرة في نصب المرفوع، لكان أولى قطعا من الزيادة على ما في الأصول.

٣٤- (١/ ٢٥٠) حاشية (٥): «في (ظ): «ولا يتابع إلا».» كذا قال، والذي عزاه لـ[ظ]، إنما هو نسخة على (ظ)، والعبارة برمتها ليست في (ظ)أصلا.

٣٥- (١/ ٢٦٣) «خير من السديس من البقر» كذا أثبتها تبعا للأصل الذي هو [أ] كما نص في حاشيتها، والذي في الأصل: «السدس». و«السدس» و«السديس» بمعنى واحد، فلم يغير الأصل؟

٣٦- (١/ ٢٦٧) «يا هامة لأدائك» وحشى عليها: «في (ظ): «بأدائك».»، وليس كذلك والذي في (ظ) موافق لما في (أ)، والله أعلم.

٣٧- (١/ ٢٨٥) «وطلق وغيرهم» كذا في الأصول الثلاثة، والذي في كتب البخاري الثلاثة وغيرهم: «وطلق عندهم»، ولم ينتبه إليه.

٣٨- يسقط من [أ] كلمات وعبارات فيستدركونها من [ظ] بلا تنبيه، من

ذلك ما في (١/ ٢٨٤): «حدثنا محمد بن أحمد» ف«حدثنا» ليست في [أ]، (١/ ٢٩٩) «أيوب بن واقد» في خبر البخاري ف«بن» سقطت من [أ]، في نظائر كثيرة.

٣٩- (١/ ٣٠٦): «أصل من جهة تثبت» كذا أثبتها من (ظ) ولم ينبه، وفي [أ] وعنه في «لسان الميزان»: «يثبت».

٤٠- (١/ ٣١٦) «الرَّبَعي» ضبطها بفتح الراء والباء، والأصح فيها سكون الباء، نسبة إلى الرَّبْعة حي من الأسْد، وانظر: تحقيق الدكتور المعلمي هذه النسبة في حواشي «الأنساب» (٦/ ٧٨-٧٩)، وقد ضبطه في [أ] بفتح الباء وهو قول للبعض، وفيه ما فيه.

٤١- (١/ ٣١٧) «حصيب» التي في عنوان الترجمة ذكروا أنها في (ظ) بالخاء المعجمة، وليس كذلك فهي في هذا الموضع بالحاء المهملة كما في [أ]، وإنما التي بالخاء في [ظ] هي التي بعدها في كلام البخاري، والله أعلم.

٤٢- (١/ ٣٢٤) «عمر بن بشر»، كذا أثبتها اعتمادا على نقل الذهبي في الميزان، وهذا قصور، فهي على الصواب كذلك في مخطوطة برلين [ر]، ولم يعتمدها الدكتور.

٤٣- (١/ ٣٣٠) حاشية (٤) «في (ظ): «هؤلاء كلهم الكذابين».» كذا، وقد كانت في (ظ) «هؤلاء كلهم كذابين» فضرب ناسخ (ظ) على «كلهم»، وغير «كذابين» إلى «الكذابين» فأصبحت موافقة لما في [أ] و[ر].

٤٤- اضطرابه في اعتماد ضبط [أ] فتارة يثبته ويحتفي به أو ينبه على الأقل

عليه، وتارة لا يوليه اهتماما كما في (١/ ٣٢٧) «صدَّق وعده» فقد ضبطها في [أ] بتشديد الصاد، وفي (١/ ٣٢٩) «الفسطاط» ضبطها في [أ] بكسر الفاء، وهو وجه فيها جائز، ولم ينبه على شيء من ذلك.

٤٥- (١/ ٣٣٥) «فنُرَى أنه يذكر ربه» أثبتها كذلك تبعا لـ(ظ)، والذي في أصله: «فَيُرى»، ولم ينبه.

٤٦- (١/ ٣٣٥) «يرجى لقتيبة في هذا خير» وعلق: في (م): «الخير»، فأثبت فرقا من [م] وليست من أصوله، وهذا الفرق من نسخة برلين، فمن أين جاء به؟ ولم في هذا الموضع الفريد؟؟

٤٧- (١/ ٣٥٠) «ويحاسب نفسه»، وضع فوق «نفسه» في [أ] على أولها «لا»، وعلى آخرها «إلى»، إشارة إلى كونها زائدة، أوليست في بعض الروايات، ولم ينتبه لها.

٤٨- (١/ ٣٥٨) «ولا يتابع بكر على هذا، وهذا حديث منكر»، كذا أثبتها عن [أ]، والذي في [أ]: «ولا يتابع على هذا، منكر»، وهو الموافق لما في [ر]، ثم غيرت في [أ] إلى «ولا يتابع على بكر، وهذا حديث منكر»، وفي (ظ): «ولا يتابع عليه بكر بن معبد»، فما أثبته الدكتور ليس في شيء من النسخ، ولا حتى على سبيل التلفيق، حتى بعد تغيير بعضها، ومع ذلك فلم يشر إلى أكثر من فرق (ظ) فقط.

٤٩- (١/ ٣٦٣) حاشية (٣) «في (ظ): «ولا يتابع ... وروى أحاديث كثيرة مناكير ...».» كذا وصف ما في (ظ)، وقد ضرب ناسخها على «كثيرة»، فينبغي حذفها من هذا الفرق، فليست في (ظ) بعد الضرب.

٥٠- (١/ ٣٦٤) «شيطان يحتدره رجل» وعلق على «يحتدره»: «في الأصل: «تحتدره»، وفي (ظ): «يجتدره»، وما أثبتناه من مصادر التخريج». قلت: هو على الصواب في [ر]، وإثباته منها أولى من مصادر التخريج، ولكن الدكتور أهملها بلا سبب مقنع.

٥١- (١/ ٣٧٣) «الذي يبلغ السبعين» وعلق: «في الأصل و(ظ): «التسعين»، خطأ، والحديث أخرجه علي بن الجعد، وابن عدي من طريق مسلم بن إبراهيم، ولفظه عندهما: «... السبعين».» فقد أثبت الصواب من مصادر التخريج، وهو موجود في [ر]، ويقال فيه ما في سابقه، مع خطورة مخالفة النسخ العتيقة لاسيما عند التواطؤ وإثبات خلاف ما فيها من مصادر التخريج.

٥٢- (١/ ٣٧٤) «قال: كان أبو نعيم»، كذا أثبتها «قال: كان»، وهي في [ظ]، و[ر]، و«التاريخ الكبير»، و«الضعفاء»: «كان» بدون «قال»، وقد كانت في [أ]: «قال» بدلا من «كان»، فكتب فوقها «كان» كأنه يصححها، والدكتور عادته أن يثبت ما في «التاريخ» ونحوه إذا خالف ما في [أ]، فكيف والحال ما وصفت؟.

٥٣- (١/ ٣٧٥) «ما أراه كان بذاك» وفي حاشية (٣): ««كان» لم يرد في (ظ)». كذا قال وهو عجيب جدا، فـ«كان» في [ظ] بلا مرية، ولكنها لم ترد في [ر] وهي ليست من أصوله، ولا قابل عليها.

٥٤- (١/ ٣٧٩): «لم أسمع يحيى ولا عبد الرحمن يحدثان»، كذا أثبتها «يحدثان» وهي في [أ]، و[ر]: «يحدث» وضبب عليها في [ر] إشارة إلى

كونها كذلك في أصله، وفي [ظ]: «يحدثا»، ولم يشر الدكتور إلى شيء من هذا كله.

٥٥- (١/ ٣٨٢) «إن لم يصبك من شرره» وعلق: «في الأصل: «من شراره»، والمثبت من (ظ)»، قلت: وما في «الأصل» هو ما في [ر] أيضا، وفي بعض مصادر التخريج كذلك، والشَّرَرُ هو الشَّرَارُ، فلم العدول عن الأصل هنا؟

٥٦- (١/ ٣٨٧) «بقية إذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين، فلا تقبلونه»، كذا أثبتها من [أ] على خلاف الجادة، وهي كذلك في [ر]، وعادته إثبات الجادة في مثل هذا ومخالفة أصوله، والجادة كما في [ظ]، «فلا تقبلوه».

٥٧- (١/ ٣٨٧) «للحديث الدني» كذا أثبتها من «تاريخ دمشق»، وهي في [أ] غير واضحة عنده-، وفي [ظ]: «الذي»، وما أثبته على الصواب موجود في [ر]، لكنه أهملها.

٥٨- (١/ ٣٩٤) «أدناهن الهرم» كذا أثبتها، والذي في الأصول الثلاثة ومصادر الخبر: «أدناها»، وكذلك كانت في [أ] ثم جرى تغييرها إلى «أدناهن»، وعادته إثبات ما يوافق المصادر من النسخ.

٥٩- (١/ ٣٩٥) حاشية (٢) «في الأصل: «عمرو بن سفينة، وضبب الناسخ على حرف الواو من كلمة «عمرو»، ثم كتب في الحاشية: «عمر بن سفينة»، وهو الصواب»، قلت: يفهم من توصيف الدكتور أن الناسخ أصلح في الحاشية ما ضبب عليه في الأصل، وليس كذلك، فالذي في الحاشية مثبت من نسخة أخري، كما يستفاد من وضع الناسخ حرف الخاء فوقه، وليس تصحيحا كما تفيده عبارة الدكتور.

وبهذا القدر ينتهي الجزء الذي أشار الدكتور بشار أن الشيخ محمود خليل الصعيدي ساعده فيه، وبانتهائه ينتهي القدر المتقن من العمل، ويلاحظ من أول هنا وحتى نهاية الكتاب الإخلال بكثير جدا من الفروق بين الأصل [أ]، و[ظ]، خلافا لما كان في القدر الماضي فقد كان الفائت من ذلك قليل، وسيظهر هذا من خلال الملاحظات القادمة:

٦٠- (١/ ٤٠٢) «حدثني آدم بن موسى قال» وعلق على «قال»: «في الأصل: «يقول»». قلت: ليس كذلك، فهي في الأصل كما في [ظ]: «قال»!!.

٦١- (١/ ٤٠٣) «أهو ضعيف؟» كذا أثبتها من [ظ] بلا تنبيه، وهي في [أ] و[ر]: «هو ضعيف» بدون همزة الاستفهام، وحتى لو كان السياق سياق استفهام فحذف الهمزة مطروق.

٦٢- (١/ ٤٠٣) خرج حديث «الذهب والحرير حلال لإناث أمتى حرام على ذكورها» قائلا: «هو في»صحيح مسلم» [٢٠٦٩] من حديث عمر». قلت: الذي في مسلم في هذا الموضع من حديث عمر: «إنما يلبس الحرير من لا خلاق له».

٦٣- (١/ ٤٠٤) «ثابت بن يزيد أبو السري»، وأشار إلى أن «بن يزيد» من [ظ]، قلت: ولكن خلت منها [أ] ومصدر الخبر، وعادته في ما سبق الترجيح في مثل هذا إذا اختلفت النسخ بما يوافق مصدر الخبر، ولم يفعله هنا.

٦٤- (١/ ٤٠٤) «قال: وسطًا» كذا أثبتها بالنصب، وهي في [أ] منونة بالضم لا تلتبس، وكذا على صورة الضم في [ظ]، و[ر]، والرفع فيها جائز مستقيم، فما الداعي لمخالفة الأصول؟.

٦٥- (١/ ٤٠٤) «محمد بن سعيد ابن الأصبهاني»، و«ابن» الثانية ليست في [أ]، ولم ينبه.

٦٦- (١/ ٤٠٥) «الماء الذي يكون في ركوتك» كذا أثبت «يكون» من [ظ] دون تنبيه، والذي في[أ] و[ر] وجميع مصادر الخبر بدونها.

٦٧- (١/ ٤٠٦) «ثابت بن موسى الضرير . . .» في [ظ] «ثابت بن موسى البصري الضرير»، ولم يشر إلى «البصري» وبعدها «جابر بن عبد الله» وقد أثبت «بن عبد الله» من (ظ) في نظائر متكاثرة لا يدرى فيها متى يثبت ما في (ظ) ومتى يهمله؟ وإذا أثبته فمتى يشير إلى كونه من (ظ) خلافا للأصل، ومتى يهمل الإشارة؟

٦٨- (١/ ٤٠٦) «أو يُجَرُّ بها مَغْنَمٌ» كذا أثبتها من (ظ)، ولم يُنَبِّه، والذي في [أ] و[ر]: «يُجْبَى بها مَغْنم».

٦٩- (١/ ٤٠٩) «حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، [عن أبيه]، قال حدثني أبو عبد الله السلمي»، وقال معلقا على «عن أبيه»: «زيادة متعينة من تهذيب الكمال». كذا قال، ولا وجه لتعينها والله أعلم، بل الظاهر أنها غلط، وما كان ينبغي إقحامها، فقد خلت منها الأصول الثلاثة، نعم نقله ابن عساكر والمزي بهذه الزيادة، ولكن نص الخطيب في ترجمة السلمي المذكور في «تاريخ بغداد» [٧٦٧٦] على أنه إنما يروي عن أحمد، ويروي عنه عبد الله بن أحمد، والله أعلم.

٧٠- (١/ ٤١١) حاشية (٦): «جاء في حاشية الأصل: أنها في نسخة «اتقوا» وهي كذلك عند المزي . . .» قلت وفاته أنها في (ظ)، و(ر) كما في هذه النسخة التي على الأصل.

٧١- (عن ثوير بن أبي فاختة) وعلق على «بن أبي فاختة» بأنها لم ترد في الأصل، وهي ثابتة في «العلل»، وأثبتها من العلل، وهو قصور، فهي ثابتة في (ظ) وهي من أصوله.

٧٢- (١/ ٤١٥) «ما سمعت عبد الرحمن ولا يحيى» كذا أثبتها من (ظ) ولم ينبه، والذي في أصله، و[ر]: «ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن».

٧٣- (١/ ٤١٦) «في حديثه وهم واضطراب»، أثبتها كذلك من (ظ) ولم ينبه، وهي في [أ] بدون «في».

٧٤- ومثله ما في (١/ ٤١٦) «بشر بن السري»، والذي في [أ] بدون «بن» ولم ينبه.

٧٥- وكذلك ما في (١/ ٤١٦) أيضا «جعفر بن عبد الله بن عثمان» فالذي في [أ]: «جعفر بن عبد الله عن عثمان»، وأثبت الصواب من (ظ) ولم ينبه،

٧٦- وكذلك ما في (١/ ٤٢٢) «حدثنا محمد بن عيسى» «حدثنا» ليست في [أ]، ولم ينبه، في نظائر متكاثرة.

٧٧- (١/ ٤١٦) خرج رواية جعفر الأولى عن ابن عباس من البزار، وهذا ذهول، فالذي في البزار في الموضع المشار إليه روايته عن ابن عباس عن عمر مرفوعا، الآتية بعدها.

٧٨- (١/ ٤١٦) «وحدثناه إسحاق» كذا أثبتها موافقا لما في [ر] وليست من أصوله، والذي في [أ]: «حدثناه»، وفي [ظ]: «وحدثنا». ولم ينبه على شيء مع اعتنائه بنحو هذه الفروق وأقل منها، وبعدها «قال: حدثنا عبد الرزاق»، ولا يدرى من أين أتى بـ«قال»؟ وليست في [أ]، وفي [ظ]

و[ر]: «عن عبد الرزاق».

٧٩- (١/ ٤١٧) «ضُعِّف في روايته عن الزهري» كذا أثبت «ضعف» موافقا لما في [ر]، وليست من أصوله، والذي في أصله [أ]: «ضعيف»، وعلى الفاء تنوين الضم لا يخفى، ولم ينبه.

٨٠- (١/ ٤١٨) «روى عنه معمر» كذا أثبتها من [ظ] ولم ينبه، والذي في أصله، و[ر]: «روى معمر عنه».

٨١- (١/ ٤١٨) «قال سفيان: إنما وجدنا ذاك كتبا، ولم يكن صاحب حديث»، كذا أثبتها «وجدنا ذاك» من [ظ] ولا معنى لها، والصواب الذي في أصله [أ]، و[ر]: «إنما وجد ذاك كتبا» وبه يستقيم السياق.

٨٢- (١/ ٤٢٠) «منذ ولي» كذا في [ظ] و[ر]، والذي في أصله [أ]: «مذ ولي»، ولم ينبه.

٨٣- (١/ ٤٢٠) «وبحفظه اضطراب شديد» زعم أنها كذلك «وبحفظه» في [ظ]، ومنها أثبتها، وليس كذلك، فالذي في [ظ]: «وجفظه» كذا بنقطة تحت الحاء ولعله سبق قلم من الناسخ، إن لم تكن نقطة حبر، وفي [ب] وهي فرع حديث منسوخ من [ظ]: «وبحفظه» وهو تصرف من الناسخ، وقد نقلها الحافظ في «اللسان» فقال: «وقال العقيلي: وفي حفظه ...» وعليه اعتمدنا، والله أعلم.

٨٤- (١/ ٤٢١) هامش (١) «العبارة المكررة الثالثة [«والله للمسلم أعظم حقا منكما»] لم ترد في الأصل». كذا قال، وهي موجودة بالأصل ملحقة بالحاشية، ولم يتردد في إثبات ما شابه ذلك طول الكتاب.

٨٥- (١/ ٤٢٢) «ولكن بغضا ما شئت» كذا أثبت «بغضا» بالنصب، وهي في أصله منونة بالضم، وكذلك في [ر] على صورة الضم، وفي [ظ]: «البغض».

٨٦- (١/ ٤٢٦) «أخبرنا يوسف بن يزيد» كذا أثبتها من (ظ)، والذي في [أ] و[ر]: «حدثنا . . .» ولم ينبه.

٨٧- (١/ ٤٢٦) «ألست الذي تروي عن جابر» كذا أثبت «ألست» من (ظ) ولم ينبه، والذي في [أ]: «لست»، وحذف همزة الاستفهام مطروق لا شية فيه.

٨٨- (١/ ٤٢٧) «حدثنا قبيصة» كذا من [ظ]، والذي في [أ]، و[ر]: «حدثني قبيصة» ولم ينبه، ومثله بعده: «حدثني يحيى بن يعلى» من [ظ]، والذي في [أ] و[ر] «حدثنا يحيى بن يعلى»، ولم ينبه.

٨٩- (١/ ٤٢٨) «بن ناجويه» كذا من [ظ]، وفي [أ] «باحويه»، وفي [ر] «باجويه»، ولم ينبه على شيء.

٩٠- (١/ ٤٢٨) «فإذا قال: قال فلان، فلا » كذا أثبتها من [ظ] بلا تنبيه، والذي في أصله [أ] و[ر] و«العلل»: «فإذا قال: «قال» فلا»، وليس فيه «فلان»، وليس في «العلل»: «فلا» أيضا.

٩١- (١/ ٤٢٩) «حدثنا بشر بن موسى» كذا أثبتها، ولا يدرى من أين؟ ففي أصله [أ]: «حدثنا بشر - يعني بن موسى-»، وفي [ظ] «بشر بن موسى» بدون «حدثنا»، وفي [ر]: «حدثنا بشر»، ولم ينبه على شيء.

(١/ ٤٢٩) «فلا يخرج مع من يخرج من ولده حتى ينادي مناد من السماء»

كذا أثبتها من (ظ) ولم ينبه، والذي في أصله [أ]: «فلا تخرج مع من يخرج من ولده حتى ينادى من السماء».

٩٣- (١/ ٤٣٠) «لا يحدثان عن جابر بن يزيد» في [أ] «. . . جابر بن زيد» ولم ينبه.

٩٤- (١/ ٤٣٠) «بن مهدي حدثه عن سفيان» كذا أثبتها من [ظ]، والذي في أصله [أ]، و[ر]: «بن مهدي حدثهم عن سفيان»، ولم ينبه.

٩٥- (١/ ٤٣٠) «حدثنا عبد الله في موضع آخر . . . إلخ الفقرة» كذا أثبتها في موضعها الذي أثبتها فيه تبعا لما في [ظ]، والذي في[أ] و[ر] بعد هذا الموضع بست فقرات، ولم ينبه على شيء من ذلك، بل كتب عند موضعها الذي في [أ] و[ر] حاشية قال فيها: «جاء بعد هذا في الأصل . . . وساق الفقرة . . . وهو تكرار لما تقدم»، وليس ثمة تكرار ولا شيء، فلم ترد هذه الفقرة في [أ] و[ر] إلا في هذا الموضع فقط، ووردت في [ظ] في الموضع المقدم ولم ترد بعده ثانية، فأين التكرار؟

٩٦- (١/ ٤٣٠) «قال علي بن المديني» كذا من [ظ] والذي في [أ] و[ر]: «قال علي بن عبد الله»، ولم ينبه.

٩٧- (١/ ٤٣٠) «. . . يحيى يقول: سألت سفيان . .» سقطت هذه العبارة من [أ] ولم ينبه.

٩٨- (١/ ٤٣٢) «أردت أن آتي جابرا» كذا أثبتها موافقا ما في [ر] دون تنبيه وليست من أصوله، والذي في [أ]: «ذهبت إلى جابر». وليست هذه الفقرة في [ظ].

٩٩- (١/ ٤٣٦) «والناس يروونه عن الأعمش» كذا أثبتها من [ظ] بلا تنبيه، والذي في أصله: «فالناس يروونه . . .».

١٠٠- (١/ ٤٣٧) «أبو جُزَي» كذا ضبطها بضم ففتح، والصواب «أبو جَزِي» وهو بفتح فكسر، وراجع ما علقه الدكتور المعلمي على «الإكمال» (٢/ ٧٩-٨١)، والله أعلم.

١٠١- (١/ ٤٣٧)«واسمه نصر بن طريف» أثبتها من [ظ] منبها، وهذا على خلاف منهجه فليست في [أ] ولا [ر]، ولا «العلل»، فكان المناسب لطريقته حذفها.

١٠٢- (١/ ٤٣٧) «. . . الذارع قال: قال أبو داود:» كذا أثبتها والذي في [أ] و[ر]: «الذارع، قال أبو داود»، وفي [ظ]: «الذارع قال: حدثنا أبو داود قال:» ولم ينبه إلى شيء.

١٠٣- (١/ ٤٣٩) «حدثناه محمد بن إسماعيل» وعلق على «حدثناه» قائلا: «في (ظ): حدثنا» قلت: هو في [أ] كما في [ظ]: «حدثنا»، والذي أثبته إنما يوافق ما في [ر] وليست من أصوله!!!

١٠٤- (١/ ٤٤٠) «جَمِيع» كذا أثبتها على الصواب بفتح أوله وكسر ثانيه، مخالفا ما في جميع الأصول فقد ضبطت في النسخ الثلاث «جُمَيع» مصغرا، وهو قول البخاري فكان الأولى إثباتها على ما في الأصول وعلى قول البخاري في الفقرة المنقولة عنه تأكيدا لأنه قوله، وإن كان الصواب خلافه، فينبه على الصواب في الحاشية، والله أعلم.

١٠٥- (١/ ٤٤٥) «حدثنا بشر بن موسى الأسدي» وعلق على «الأسدي»:

«لم ترد في (ظ)»، وهو ذهول فإنها لم ترد إلا في (ظ) وخلت منها [أ] و[ر].

١٠٦- (١/ ٤٤٥) «حدثنا محمد قال حدثنا الحسن بن علي» وعلق في حاشية (٨): «بن علي لم ترد في (ظ)»، وليس كذلك، فالذي في [ظ]: «حدثنا محمد بن الحسن».

١٠٧- (١/ ٤٤٦) «قال أبي» كذا أثبتها والذي في [أ]: «قال لي أبي» ولم ينبه.

١٠٨- (١/ ٤٤٦) «حدثنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد السلام النيسابوري» كذا أثبتها وأشار إلى أن «بن محمد بن عبد السلام» من (ظ)، والمذكور مترجم في «تاريخ الإسلام» (٦/ ٩٦١) وليس في سياقة نسبه (بن محمد)، ولذا لو اقتصر على ما في أصله [أ] و[ر] لكان أحوط وأولى.

١٠٩- (١/ ٤٤٧) «ذكر جلد بن أيوب» كذا أثبتها ملفقة ولم يبين فالذي في [أ] و[ر]: «ذكر الجلد بن أيوب»، وفي [ظ]: «يذكر جلد بن أيوب».

١١٠- (١/ ٤٤٧) «ليس يسوى حديثه شيئا» كذا أثبتها من (ظ) و(ر) والذي في أصله [أ]: «ليس يسوى حديثه بشيء» ولم ينبه.

١١١- (١/ ٤٤٨) «حدث جواب التيمي» في [أ]: «حدث كوات . . .»، وفي [ظ]: «حدث خوات . . .» بالخاء، والمثبت عنده بالجيم ليس إلا في [ر]، وليست من أصوله!! ولم ينبه على شيء.

١١٢- (١/ ٤٤٨) «بعضهم قريب من بعض في ضعفاء» كذا أثبتها من الأصل موافقا لما في «تاريخ الدوري»، وليس كذلك، فالذي في أصله [أ]: «بعضهم قريب من بعض، ضعفاء»، وهو اختصار الذي في «تاريخ الدوري»

«بعضهم قريب من بعض ويراهم يحيى ضعفاء»، وفي [ظ] و[ر]: «بعضهم قريب من بعض في الضعف».

١١٣- (١/ ٤٥٢) «حدثنا أبي» وعلق في حاشية (٨): «في الأصل: «حدثني»، وما أثبتناه من (ظ) وهو الموافق لما في «العلل» الذي ينقل منه»، كذا قال، والذي في «العلل» موافق لما في أصله [أ] و[ر]: «حدثني أبي»، فكان ينبغي إثباته بدلا مما في (ظ).

١١٤- (١/ ٤٥٢): «قال لي الحارث: تعال، إنك عندي بمنزلة ابني، إني قد تعلمت ...»، وعلق على «تعال»: «في (ظ)، والمطبوع من «العلل»: «يقال» ولا معنى لها ...» كذا قال ولا وجود لهذه الكلمة أصلا في «العلل». وكذلك علق على «ابني»: «في (ظ) والمطبوع من «العلل»: «أبي» محرفة»، ولا وجود لهذه الكلمة في العلل، والعبارة في «العلل»: «قال لي الحارث: إنك عندي بمنزلة، قد ...»، كذا في مطبوعته التي بين يدي بتحقيق د وصي الله عباس، وهي التي يعزو إليها، إلا أن يكون قصده طبعة تركيا فهي في مكتبتي وأنا بعيد عنها الآن، ونسأل الله جمع الشمل في عافية وخير.

١١٥- (١/ ٤٥٥) «فحذف بها الأعور» كذا أثبتها موافقا ما في [ر] بدون تنبيه وليست من أصوله!! وهي في [أ]: «فخذف».

١١٦- (١/ ٤٥٦) «ولا تعرفونه لي» كذا أثبته متصرفا بلا تنبيه، والذي في [أ]: «ولا تعرفوه لي»، وفي [ر]: «ولا يعرفوه لي»، وفي [ظ]: «ولا يعرفونه لي».

١١٧- (١/ ٤٥٦) «يطير بهما في الجنة حيث شاء» كذا أثبت «شاء» من

[ظ]، والذي في أصله [أ]، و[ر]: «يشاء». ولم ينبه على شيء.

١١٨- (١/ ٤٥٦) «عند كل شديدة» وعلق: «إشارة في الهامش إلى أنها في نسخة أخرى: «عند كل شدة».» كذا قال، وهو ذهول، فالذي في صلب الأصل [أ]: «شدة»، وأشار في الهامش إلى أنها في نسخة «شديدة»، كما في [ظ]، [ر]، و«تاريخ دمشق»، و«الموضوعات».

١١٩- (١/ ٤٥٦) «أفيكم أحد كان يأخذ الخمس غيري وغير فاطمة . . . أفيكم أحد كان أعظم غناء عن رسول الله ﷺ . . .» كذا أثبت العبارتين على هذا الترتيب، والذي في [ظ]، و[ر]، و«الموضوعات»، و«تاريخ دمشق» من طريق المصنف عكس ذلك، بتقديم الفقرة الثانية على الأولى، وكذا هو في أصل [أ]، ثم ألحق بعضهم «أفيكم أحد كان يأخذ الخمس» قبل «أفيكم أحد كان أعظم غناء»، وكتب فوق «أفيكم أحد كان يأخذ الخمس» في موضعها الأصلي فوق أولها «من ها هنا» وفوق آخرها «إلى ها هنا معاد»، فتبعه الدكتور ومنهجه مخالفة ذلك لو كان في أصل [أ]، والحال هذه، فكيف وهو تغيير لا يعرف فاعله، والله أعلم.

١٢٠- (١/ ٤٥٧) «حتى وضعه في حفرته» كذا أثبتها دون تنبيه من [ظ]، والذي في [أ]، و[ر]: «حين وضعته»، وحاول بعضهم تغييرها في [أ] إلى «وضعه» لتصير: «حين وضعه»، وفي «الموضوعات»: «حتى وضعته»، وفي «تاريخ دمشق» كما في [ظ].

١٢١- (١/ ٤٥٧) «رجل لين لم يسمه زافر» كذا أثبتها من [ظ]، ولم ينبه، وليست في [أ]، ولا [ر]، ولا «تاريخ دمشق» وطريقته عدم إثبات مثل هذا.

١٢٢- (١/ ٤٥٨) «ومن حديثه ما حدثناه» كذا أثبتها من [ظ] بلا تنبيه،

والذي في [أ] و[ر]: «. . . ما حدثنا به».

١٢٣- (١/ ٤٦٠) «وأحْسِنُوا أَدَبَهُم» كذا أثبتها موافقا ما في [ظ] و[ر] دون تنبيه، والذي في [أ]: «وأحسنوا آدابهم».

١٢٤- (١/ ٤٦١) «من سأل في غير حاجة» كذا أثبتها موافقا لما في [ظ] و[ر]، من غير تنبيه، والذي في [أ]: «من سأل من غير حاجة».

١٢٥- (١/ ٤٦٢) «عن أصحاب معاذ، عن معاذ» وقال في الحاشية: ««عن معاذ» من (ظ)»، قلت وهي في [أ] أيضا، وإنما سقطت «معاذ» الأولى من [أ] فحسب.

١٢٦- (١/ ٤٦٣) «وأخبرنا إبراهيم بن محمد» كذا أثبتها من [ظ] دون تنبيه، والذي في [أ] و[ر]: «وحدثنا . . .».

١٢٧- (١/ ٤٦٣) «عن معاذ بن جبل» كذا من [ظ] بلا تنبيه، و«بن جبل» ليست في [أ] ولا [ر].

١٢٨- (١/ ٤٦٣) «لما يرضي رسول الله» كذا أثبتها من [ظ] دون تنبيه، والذي في [أ]: «لما يرضي رسول الله ﷺ» بزيادة الصلاة والسلام عليه ﷺ.

١٢٩- (١/ ٤٦٣) «حدثنا أبو عبيد- يعني القاسم بن سلام . . .» وعلق: «قوله: «يعني القاسم بن سلام» لم يرد في (ظ)». قلت: و«يعني» لم ترد في [أ] كذلك!! ولكنها من [ر] وليست من أصوله!

١٣٠- (١/ ٤٦٤) «فقال يحيى: كان ضعيفا. ولا أحفظ للحارث حديثا مسندا إلا مراسيل مقطعات». كذا أورد «ولا أحفظ للحارث . . . إلخ» موصولة بكلام ابن معين، فأوهم أنها من كلامه، وليس كذلك فقد نص

الحافظ في «اللسان» على أنها من كلام العقيلي، فكان ينبغي أن تكون في فقرة مستقلة.

١٣١- (١/ ٤٦٤) «ثم يكون مُلْكٌ» كذا أثبتها بالرفع، وهي في الأصول الثلاثة بالنصب «مُلْكًا»، وله وجه، فكان ينبغي التنبيه على الأقل.

١٣٢- (١/ ٤٦٤) «سمعت يحيى» كذا من [ظ] بلا تنبيه، والذي في [أ] و[ر]: «سمعت يحيى بن معين».

١٣٣- (١/ ٤٦٥) «شاة عفراء أو الدخان» كذا أثبتها من [ظ] ولم ينبه، والذي في [أ] و[ر]: «شاة عفراء والدخان» بالواو بدلا من «أو».

١٣٤- (١/ ٤٦٥) «في الفضائل ومما شجر بينهم» كذا أثبتها من [ظ] ولم ينبه، والذي في [أ]: «في الفضائل وما شجر بينهم»، وهو الصواب.

١٣٥- (١/ ٤٦٥) «فقد رواه جماعة من أصحاب النبي ﷺ عنه» كذا أثبت «عنه» من [ظ] دون تنبيه، وليست في [أ] ولا [ر].

١٣٦- (١/ ٤٦٧) «في صلاة الصبح بـ(تنزيل) السجدة» كذا أثبت الباء من [ظ] بلا تنبيه، وليست في [أ].

١٣٧- (١/ ٤٧٠) «وهو من حديثه أيضا، ليس بالمشهور أيضا، رواه عنه يحيى» كذا أثبت «أيضا» الثانية من [ظ] بلا تنبيه، والذي في [أ] و[ر]: «. . . ليس بالمشهور، إنما رواه . . .».

١٣٨- (١/ ٤٧٦) «وعن عسب كل ذي فحل» كذا أثبتها ولا أدري من أين؟ والذي في الأصول الثلاثة: «وعن كسب كل ذي فحل» وهو الصواب، والمراد بكسب كل ذي فحل أي الكسب الحاصل لصاحب الفحل من كراء

عسب الفحل وهو ماؤه، كما ورد في لفظ الإمام أحمد: «وعن كسب عسب الفحل»، ولا معني لقوله «عسب كل ذي فحل» إلا معنى مستبشعا.

١٣٩- (١/ ٤٧٧) «أمن من الحرق والغرق والشَّرَق» كذا أثبتها «الشرق» بالشين المعجمة تبعا لـ[ظ] و[ر] بدون تنبيه، والذي في [أ]: «السرق» بالسين المهملة وكذا هو في جميع مصادر الخبر وغيرها من المصادر.

١٤٠- (١/ ٤٧٧) «إذا أصبح ثلاث مرات» كذا أثبتها من [ظ]، بدون تنبيه، والذي في [أ] و[ر]: «. . . ثلاث مرار».

١٤١- (١/ ٤٧٧) «حدثنا إبراهيم بن محمد» الذي في [أ] و[ر]: «حدثناه . . .» وفي [ظ]: «قد حدثنا»، فمن أين أثبت ما أثبت؟

١٤٢- (١/ ٤٧٨) «هذا أولى من حديث عبد الرزاق، لم يبين ابن جريج» كذا أثبتها من [ظ] دون تنبيه، والذي في [أ] و[ر]: «هذا أولى، وحديث عبد الرزاق لم يبين ابن جريج . . .».

١٤٣- (١/ ٤٧٨) «الحسن بن رزيق» كذا أثبتها من [أ] في الموضعين، وقال: «وقع في بعض المصادر: «زريق» مصحف». قلت: هو كذلك «زريق» بتقديم الزاي في [ظ] و[ر]، وهو المشهور المعروف وليس تصحيفا كما توهم الدكتور، وانظر: «الإكمال» لابن ماكولا (٤/ ٥٧)، وقد ذكره الزبيدي في «التاج» مادة (زرق)، وقال: «ويقال: هو بتقديم الراء»، والله أعلم.

١٤٤- (١/ ٤٧٨) «عن ابن عيينة، بحديث ليس له أصل من حديث ابن عيينة عن الزهري، وليس بمحفوظ . . .» وعلق: «هذه الفقرة لم ترد في الأصل». ومفهوم كلامه أنها من (ظ) فليس عنده إلا الأصل و(ظ)، وهي في

(ظ): «عن ابن عيينة، حديث ليس له أصل من حديث الزهري، وليس بمحفوظ . . .»، وفي [ر]: «عن ابن عيينة، بحديث ليس له أصل من حديث ابن عيينة عن الزهري» فحسب، و[ر] ليست من أصوله، ولم ينبه على شيء.

١٤٥- (١/ ٤٧٩) «طائر يقال له: نغير» كذا تبعا لـ[ظ] دون تنبيه، والذي في [أ] و[ر]: «. . . النغير».

١٤٦- (١/ ٤٨١) «وحسن اللؤلؤي قاضينا» وقال: «في (ظ) وتاريخ الخطيب: «قاض»، وما أثبتناه من الأصل»، والذي في الأصل: «قاصنا» وعلى الصاد علامة الإهمال، ولا تلتبس.

١٤٧- (١/ ٤٨٢) «وروى الناس عن أيمن بن نابل، عن قدامة بن عبد الله» كذا، والذي في الأصول الثلاثة: «. . . عن أيمن بن نابل، الثوري وجماعة، عن قدامة . . .»، ولم ينبه على شيء.

١٤٨- (١/ ٤٨٢) «رواه عن أيمن: الثوري وغيره» وعلق عليها «في (ظ): «عن النبي هكذا».»، وهذه الحاشية لا علاقة لها بهذا الموضع، وإنما هي في طبعتنا القديمة والجديدة كذلك للفقرة السابقة عند قوله: «رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت، فذكر نحوه» فمكانها في (ظ):«عن النبي عليه السلام هكذا»، وحاشية «رواه عن أيمن . . .» هي: «ليست في (ظ)».

١٤٩- (١/ ٤٨٢) «الصلاة يرحمك الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، حي على الفلاح»، كذا أثبتها بلا أي تعليق، والذي في [أ] و[ر] بدون «حي على الصلاة»، والذي في [ظ] ليس فيه تكرار «حي على الفلاح».

١٥٠- (١/ ٤٨٧) «عن أبي عمرو الشيباني، عن ابن مسعود . . .» كذا

أثبتها، وهو غلط، صوابه «. . . عن أبي مسعود . . .» وهو على الصواب «أبي» في [ر] وكانت في [ظ]: «ابن» ثم صححت إلى «أبي»، وفي [أ]: «ابن» وكتب فوقها في الحاشية «أبي»، والحديث حديث أبي مسعود وقد أخرجه مسلم [١٨٩٣] وغيره من حديث أبي معاوية وشعبة، عن الأعمش، عن أبي عمرو الشيباني، عن أبي مسعود الأنصاري، والله أعلم.

١٥١- (١/ ٤٩٠) «حدثناه بكر بن أحمد بن سعدويه الطائي» كذا أثبتها تبعا لأصله [أ] «الطائي»، وهو تصحيف صوابه ما في [ظ] و[ر]: «الطاحي» بالحاء المهملة، وانظر: «الأنساب» (الطاحي)، والله أعلم.

١٥٢- (١/ ٤٩١) «حسن بن صالح بن حي» كذا والذي في الأصول الثلاثة: «الحسن . . .» معرفا.

١٥٣- (١/ ٤٩١) «استصلب منذ زمان» كذا من [ظ] بلا تنبيه، والذي في أصله: «. . . مذ زمان».

١٥٤- (١/ ٤٩١) «مالي، كفرت؟ قال: لا، ولكن . . .» كذا أثبت «لا» من [ظ]، وليست في أصله، ولم ينبه.

١٥٥- (١/ ٤٩٢) «راكعا يوم الجمعة» كذا أثبتها موافقة لـ[ر]، ولم ينبه، وليست من أصوله، والذي في [أ]: «. . . يوم جمعة»، والفقرة ليست في [ظ].

١٥٦- (١/ ٤٩٢) «فقالا: أبو بكر وعمر» كذا أثبتها «فقالا» ولا أدري من أين؟ فهي في أصله [أ]: «فقالوا»، وفي [ر]: «قالا»، والفقرة ليست في [ظ].



١٥٧- (١/ ٤٩٣) «فأرِينهُما» كذا، والذي في أصله: «فأرينيهما»، ولم يشر إليه .

١٥٨- (١/ ٤٩٣) «فيقوم إليه رجل ممن» كذا أثبت «إليه» من [ظ] وليست في أصله، ولم ينبه.

١٥٩- (١/ ٤٩٥) «حفص بن غياث يقول: هؤلاء يرون السيف- أحسبه عنى ابن حيٍّ وأصحابه- ثم قال أبو نصر: هات من لم ير السيف من أهل زمانك كُلِّهِمْ أو عامَّتِهِم، إلا قليلا، ولا يرون الصلاة أيضا . . .» كذا ضبط «كلِّهم أو عامَّتِهم» بالكسر، ولا يستقيم معناها على هذا الضبط والترقيم من وجهة نظري، ولعل الصواب: «. . . هؤلاء يرون السيف- أحسبه عنى ابن حي وأصحابه- ثم قال أبو نصر: هات من لم ير السيف من أهل زمانك؛ كلُّهُم أو عامَّتُهُم إلا قليلٌ، ولا يرون الصلاة أيضا . . .»، فيكون قوله «كلهم أو عامتهم إلا قليل» جواب منه على نفسه بأن كل أهل زمانه أو عامتهم إلا قليل لا يرون السيف، وزادهم وصفا بقوله: «ولا يرون الصلاة أيضا»، والله أعلم بالصواب.

١٦٠- (١/ ٤٩٥) «ذاك يشبه أستاذه» كذا أثبتها موافقا ما في [ظ] و[ر]، والذي في [أ]: «ذاك شبه إسناده» تصحيف، ولم ينبه عليه.

١٦١- (١/ ٤٩٥) «أما تخاف أن تكون هذه غيبة؟» كذا أثبتها، والذي في أصله [أ] و[ر]: «. . . أن يكون هذا . . .» غير أن «يكون» غير منقوطة في [أ]، وفي [ظ]: «. . . يكون هذه . . .» ولم يشر إلى شيء.

١٦٢- (١/ ٤٩٥) «فتتبعهم أوزارهم» كذا ولا أدري من أين؟ ففي [أ] و[ر]: «فيتبعهم أوزارهم»، وفي [ظ]: «فتبعتهم»، ولم ينبه على شيء.

١٦٣- (١/ ٤٩٦) «فاجتمعوا إليه إلى الصباح» كذا أثبتها من [ظ] بلا تنبيه، والذي في [أ]: «فاختصموا ليلة إلى الصباح» وفي [ر]: «فاختصموا إليه إلى الصباح».

١٦٤- (١/ ٤٩٦) «حدثنا الحسين بن علي بن الحسن» وحشى على «الحسن» قائلا: «وقع في بعض النسخ: «الحسين»، وهو غلط». قلت: هذه الفقرة ليست إلا في [أ] و[ر]، وفي كليهما «الحسن»، فأي نسخة تلك التي يعنيها الدكتور وقع فيها «الحسين»؟.

١٦٥- (١/ ٤٩٩) «قال شعبة: وقلت للحكم ...» كذا من [ظ]، بلا تنبيه، والذي في [أ]: «قال سمعته، وقلت للحكم»، وفي [ر]: «ثم قال شعبة: وقلت للحكم»، ولم ينبه على شيء.

١٦٦- (١/ ٤٩٩) «أيا وهب اِعْلَم أن الأمر الذي سألتني فيه ليس إلى تركه ...» كذا أثبتها من [أ] ولا يستقيم به السياق، فإن الذي سأل شعبةَ هو جرير والد وهب، والصواب ما في [ظ]: «يا وهب، أَعْلِم أباك أن الأمر الذي سألني، ليس إلى تركه ...»، ومثله في [ر] إلا أن أوله «يا أبا وهب، أعلم أباك ...» والله أعلم.

١٦٧- (١/ ٥٠٠) «حدثني أحمد بن عبد الله بن بشير» كذا أثبتها «حدثني» والذي في الأصول كلها: «حدثنا ...»!!.

١٦٨- (١/ ٥٠٠) «كانت تباع الأخماس» كذا و«كانت» ليست في [أ] ولم ينبه.

١٦٩- (١/ ٥٠١) «وخشيت المأثمة» كذا أثبتها ولا أعرف من أين؟ والذي

في الأصول الثلاثة: «وخشيت المأثم»!!.

١٧٠- (١/ ٥٠٢) «لا يصلي المتيمم» وعلق عليها قائلا: «سقطت هذه اللفظة من الأصل» كذا قال، وليس كذلك فهي ثابتة في الأصول الثلاثة!!.

١٧١- (١/ ٥٠٢) «لم يلقوا ما لقينا» كذا أثبتها موافقا ما في [ظ] و[ر] بلا تنبيه، والذي في [أ]: «. . . من لقينا».

١٧٢- (١/ ٥٠٢) «قال معاذ: وقدم في البيعة»، وعلق: «في (ظ): «قدم في البيعة مرتين»، ولفظة مرتين لم ترد في الجرح والتعديل إلا في نسخة واحدة منه، ولم ترد في عند ابن عدي في الكامل»، قلت وقد وردت في [ر] أيضا كما في [ظ]، ويشبه أن تكون في أصله [أ]، ولكنها تحرفت إلى «موسى» ففي [أ]: «وقد قدم في البيعة موسى»، ولم ينبه على ذلك، ولم ينتبه إلى ما في الأصل من زيادة «قد» في أوله!!.

١٧٣- (١/ ٥٠٣) «فرأى منظرا ساءه، وأن حمزة قد شق بطنه» كذا من [ظ] دون تنبيه، والذي في أصله [أ]، و[ر]: «. . . رأى حمزة . . .».

١٧٤- (١/ ٥٠٣) «أو تكون سنة بعدي» كذا وكلمة «سنة» ليست في [أ] ولم ينبه، و«تكون» بلا نقط في [أ]، وبالتاء من فوق من [ر]، وفي [ظ] بالياء المثناة التحتية.

١٧٥- (١/ ٥٠٣) «وجعل على رجله بشيء» كذا من [ظ] بلا تنبيه، والذي في [أ]و[ر]: «. . . شيئا».

١٧٦- (١/ ٥٠٤) «(إذا زلزلت) عدلت» كذا من [ظ] بلا تنبيه، وفي [أ] و[ر]: «. . . عدل».

١٧٧- (١/ ٥٠٥) «حدثنا بشر بن حيان»، كذا أثبتها من [ظ] بلا تنبيه، والذي في [أ]، و[ر]: «بشير»، ولم ينبه.

١٧٨- (١/ ٥٠٧) «والحديث الثاني قد روي آخَرُ بغير هذا الإسناد . . .» كذا أثبتها «آخر» من [أ]، ولا يستقيم السياق، والصواب الموافق للواقع «آخِرُه» كما في [ظ] و[ر]، فقد ذكر المصنف آخر الحديث الثاني.

١٧٩- (١/ ٥٠٨) «فنفض يده، وكأنَّ حديثَه عنده ليس بشيء» كذا أثبتها «كأنَّ»، والذي في الأصول الثلاثة: «كان»، وقد ضبط «حديثُه» في [أ] بضم الثاء، تأكيدا لكونها «كان»، والله أعلم.

١٨٠- (١/ ٥٠٨) «عن أبيه، عن جده، مديني» كذا أثبتها «مديني» من [ظ] ولم ينبه، والذي في [أ] و[ر]: «مدني».

١٨١- (١/ ٥٠٩) «عبد الله بن ضميرة عن أبيه»، كذا من [ظ] و[ر] بلا تنبيه، والذي في [أ]: «. . . بن أبي ضميرة . . .».

- ١٨٢(١/ ٥٠٩) «وقد رُوِيَ عن جابر بن عتيك»، وعلق: «هكذا في النسختين، وهو وهم من المؤلف، يرحمه الله، . . .». قلت: تعجل الدكتور بتوهيم الإمام المؤلف، ولو ضبطها «وقد رَوى عن جابرٍ ابن عتيكٍ» لما كان ثمة وهم ولا شيء، ثم إن ما أثبته إنما هو في [أ] فحسب، والذي في [ظ] و[ر]: «وقد رَوَى جابر بن عتيك»، وكذلك كانت في [أ] ثم أضيفت «عن» فوق «روى جابر»، وضبطت «روي» بضم الراء والياء في آخره، والله أعلم.

١٨٣- (١/ ٥١٢) «حدثنا الحسن بن إسحاق التستري» كذا أثبتها

«الحسن»، والذي في [أ] و[ر]: «الحسين»، ولم ينبه.

١٨٤- (١/ ٥١٤) «بهذا الحديث المرسل» كذا من [ظ]، والذي في [أ] و[ر]: «بهذا الحديث مرسل»، ولم ينبه.

١٨٥- (١/ ٥١٦) «أبو الشعثاء علي بن الحسين» كذا أثبتها موافقا ما في [ر] «الحسين» وليست من أصوله، والذي في أصله [أ]: «الحسن»، وليست في [ظ]، وما أثبته من [ر] تصحيف، والرجل من رجال مسلم، وترجمته في «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٩٨)، والله أعلم.

١٨٦- (١/ ٥١٧) «وقومه بين مصدق ومكذب»، كذا أثبتها موافقا [ظ] و[ر]، والذي في أصله [أ]: «وقومه من بين . . .» ولم ينبه.

١٨٧- (١/ ٥١٩) «حسين بن ميمون الخِنْدَفيّ» كذا أثبتها «الخندفي» بكسر الخاء والفاء، في الموضعين موافقا [ظ]، ولم ينبه، وهو تصحيف، صوابه ما في أصله [أ] و[ر]: «الخَنْدَقِيّ» بفتح الخاء، والقاف، وانظر: «الأنساب» (٥/ ١٩١)، و«الإكمال» (٣/ ٣٠٤) وتعليق الدكتور المعلمي.

١٨٨- (١/ ٥٢٢) «ولألفي اليوم كهيئته» وعلق: «في (ظ): «ولألفاه».» قلت: هو في [ظ]، و[ر]: «ولألفاه»، وفي [أ]: «لا ألفاه»!! ولم يذكر من أين «ولألفى»؟

١٨٩- (١/ ٥٢٤) «الحكم بن سنان أبو عون القربي» وعلق على «القربي»: «في (ظ) القرشي خطأ، وفي الأصل «الباهلي»، ولكن الناسخ ضبب عليها وكتب في الحاشية: «القربي»، وكلاهما صواب ليس فيه ارتياب كما في «القربي» من أنساب السمعاني . . . فالرجل باهلي قربي»، كذا قال الدكتور،

والذي في [أ]: «الباهلي» كما ذكر، وما في الحاشية عليه علامة (خ) يعني أنه نسخة وليس تصويبا لما استشكله واضع الضبة على «الباهلي»، كما يفهم من عبارة الدكتور وتصرفه، وقد أثبت الدكتور ما يوافق ما في [ر] وهو «القربي» -وتصحف في [ظ] إلى «القرشي»- وليست [ر] من أصوله، والرجل باهلي قربي كما ذكر الدكتور، فلأي معنى يترك ما في الأصل وهو «الباهلي» ما دام صحيحا، ويثبت ما في [ر] وهو نسخة على الأصل؟

١٩٠- (١/ ٥٢٦) «مَقِيس بن ضبابة» كذا ضبط «مَقِيس» بفتح الميم وكسر القاف، وهو غلط، والصواب: «مِقْيَس» بكسر الميم وسكون القاف وفتح الياء. وأثبت «ضبابة» بالضاد المعجمة وبائين موحدتين من (ظ) ولم ينبه، والذي في أصله [أ]: «صباية» بالمهملة وباء ثم ياء، وفي [ر]: «صبابة» بالمهملة وبائين موحدتين، وهو الأشهر، وبه ضبطه الحافظ في «الإصابة»، والله أعلم.

١٩١- (١/ ٥٢٧) «الحكم بن عطية العيشي» كذا أثبتها وهو الصواب، ولكن الذي في الأصول الثلاثة: «القيسي»، ولم ينبه على شيء.

١٩٢- (١/ ٥٢٩) «حرقان . . . وذو الفرع» بالقاف في الأولى، والعين المهملة في الثانية، كذا أثبتهما من [ظ] بلا تنبيه، والذي في [أ] و[ر]: «حرثان . . . وذو الفرغ» بالثاء في الأولى، والغين المعجمة في الثانية.

١٩٣- (١/ ٥٢٩) في حاشية (١): «هذه ثلاثة عشر كوكبا، والآية أحد عشر كوكبا»، كذا قال بناء على عده الضياء والنور من ضمن الكواكب، وهذا ذهول منه حفظه الله، فالضياء والنور هما الشمس والقمر تأويل قوله سبحانه (هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا)، وقد صرح بهذا في الحديث

نفسه وهو قوله (والضياء والنور ويعني أباه وأمه)، والله أعلم.

١٩٤- (١/ ٥٣١) «نقصر الصلاة نبتغي بذلك إصابة السنة»، وهذه العبارة ملفقة بلا تنبيه فالذي في أصله [أ] «يقصر . . . يبتغي»، وما أثبته فموافق لما في [ظ]، و[ر]، و«إصابة» من [أ] وليست في [ظ]، و[ر].

١٩٥- (١/ ٥٣٢) «وقع إلي كتابُه» كذا أثبتها من [ظ] بلا تنبيه، والذي في [أ]، و[ر]: «دفع إلي كتابَه».

١٩٦- (١/ ٥٣٩) «حدثنا عيسى بن عامر بن أبي الطيب» وعلق قائلا: «في الأصل: عيسى بن عامر عن ابن أبي الطيب» وهو غلط بين»، كذا قال غفر الله له، وقوله هو الغلط البين، فما في الأصل [أ] و[ر] هو الصواب، وما أثبته من [ظ] هو الغلط البين، فعيسى بن عامر بن أبي الطيب لم يخلق بعد، وابن أبي الطيب الذي يروي عنه عيسى هو أحمد بن أبي الطيب سليمان البغدادي أبو سليمان من رجال التهذيب.

١٩٧- (١/ ٥٤٢) «من غير حنظلة؟» كذا أثبتها من [ظ] ولم ينبه، والذي في [أ]: «من عن حنظلة؟» وفي [ر]: «ابن عمر عن حنظلة».

١٩٨- (١/ ٥٤٦) «بن أبي العطاف المديني» كذا من [ظ]، والذي في [أ] و[ر]: « . . . المدني».

١٩٩- (١/ ٥٥٢) «حدثنا حاتم بن عبيد أبو عبيدة النميري» كذا أثبتها «النُّمَيْرِي»، تبعا لأصله [أ]، والظاهر أنه تصحيف صوابه ما في [ظ] و[ر]: «النَّمَرِيّ»، وانظر: «تبصير المنتبه» (١/ ٢١٠).

٢٠٠- (١/ ٥٥٣) «ابن باحويه» كذا أثبتها ولم يبين من أين؟ والذي في

[أ]: «باحوه»، وفي [ظ]: «باجويه»، وفي [ر]: «باجوه»، والعجيب أنه قد كان أثبتها سابقا في (١/ ٤٢٨) «ناجويه» تبعا لـ[ظ] مخالفا ما في [أ] هنالك «باحويه»، ولم ينبه.

٢٠١- (١/ ٥٥٣) «والعرزمي متروك لا نقرُّ به» كذا أثبتها ولم يبين من أين؟ والذي في [أ] و[ر]: «. . . لا تَقْرَبْه»، وهي في [أ] مضبوطة مجودة، في [ظ]: «. . . لا يعد به»، وفي «الكامل» (٢/ ٢٢٤) ما يؤيد ما في [أ]، فانظره غير مأمور.

٢٠٢- (١/ ٥٥٣) «سمعت عبد الرحمن بن مهدي يحدث، عن يحيى بن سعيد، عن حماد بن سلمة . . .» كذا أثبتها من [أ]، وهو غلط، صوابه ما في [ظ] و[ر]: «. . . بن مهدي يحدث يحيى بن سعيد عن حماد»، ورواية ابن مهدي هذا الحديث عن حماد عند الدارقطني (٣/ ٣٠٦)، والبيهقي (١٤/ ٤٥٦)، والله أعلم.

٢٠٣- (١/ ٥٥٨) «كان أبو سيف مستمليه» كذا أثبتها موافقا ما في [ظ] و[ر]، وهو غلط صوابه ما في أصله [أ]: «كان أبو يوسف مستمليه»، وأبو يوسف هو القاضي الشهير وقد كان مستمليا للحجاج بن أرطاة وقتا ما كما في ترجمته من «أخبار القضاة» (٣/ ٢٥٥)، والله أعلم.

٢٠٤- (١/ ٥٦٠) «أتينا بواد الحصا» كذا أثبتها ولم يبين من أين؟، والذي في [أ] و[ر]: «ائتنا بواد الحصا»، وفي [ظ]: «أتيتنا بواد الحصا».

٢٠٥- (١/ ٥٦٢) «عمران بن يزيد» كذا أثبتها «يزيد» من [أ]، وهو تصحيف صوابه «زيد» كما في [ظ] و[ر]، وعمران بن زيد معروف من رجال التهذيب.

٢٠٦- (١/ ٥٦٣) «سكتوا عنه . . .» وبعدها «يتكلمون فيه بعضهم» كذا أثبتهما على هذا النحو، والذي في [أ] و[ر]: «سكتوا عنه بعضهم» و«يتكلمون فيه»، و«بعضهم» ليست في [ظ] في أي منهما، ولم ينبه على هذا التصرف أصلا.

٢٠٧- (١/ ٥٦٣) «العوام بن مراجم رجل من بني قيس» كذا أثبتها موافقا ما في [ظ]و[ر]، والذي في [أ] (. . . مراجم، عن رجل. . . .)، وهو غلط ولم ينبه. وبعدها «نطحتها» كذا أثبتها موافقا [ظ] و[ر]، والذي في [أ]: «تنطحها» ولم ينبه على شيء.

٢٠٨- (١/ ٥٦٨) «سألت يحيى عن حارثة بن أبي الرجال» كذا أثبتها موافقا [ظ] و[ر]، والذي في [أ]: «. . . عن حارثة عن أبي الرجال» تصحيف ولم ينبه على شيء.

٢٠٩- (١/ ٥٦٩) «وأما الثاني فلم» كذا موافقا [ظ] و[ر]، والذي في [أ]: «. . . فلا»، ولم ينبه.

٢١٠- (١/ ٥٧٣) «وقد حفت تلك المنابر» كذا موافقا [ظ] والذي في [أ]: «وقد حف تلك . . .» ولم ينبه.

٢١١- (١/ ٥٧٤) «وبعثنا بعد البَلاء» كذا أثبتها، والذي في الأصول الثلاثة «. . . بعد البِلَى»، وضبطت في [أ] و[ظ] بكسر الباء، وهو المناسب للسياق، فالبعث إنما يكون بعد البِلَى لا البلاء.

٢١٢- (١/ ٥٧٤) «ومزيد زهرة الجنة» كذا أثبتها من [ظ] ولم ينبه، والذي في [أ] و[ر] ونسخة على [ظ]: «ومزيد زهرة الدنيا».

٢١٣- (١/ ٥٧٥) «أصلح منه، يعني مندلا» كذا أثبتها من [ظ]، وفي [أ] و[ر]: «أصلح منه، من مندل»، ولم ينبه.

٢١٤- (١/ ٥٧٧) «حرب أبو رجاء» وعلق: «بعد هذا في (ظ): مجهول». وهذا عجيب، فليس في (ظ) من ذلك شيء، وقد كنا علقنا في طبعتنا القديمة هنا: «بعدها في [ش]: مجهول»، و[ش] رمز لنسخة تشستربيتي المختصرة، ولا ذكر لها في عمل الدكتور أصلا، فالله أعلم.

٢١٥- (١/ ٥٧٩) «ضع حجرك إلى جنب» أثبتها كذلك «جنب» في الموضعين الأولين، وفي الثالث أثبتها «حيث»، في حين أن المواضع الثلاثة في [أ]: «حيث»، وفي [ظ] و[ر]: «جنب»، ولم ينبه على شيء.

٢١٦- (١/ ٥٨٦) «حدثنا عبد الله بن أحمد بن سعدويه» كذا أثبتها «. . . بن أحمد . . .» من [ظ] ولم ينبه، وهو تصحيف، صوابه ما في [أ] و[ر]: «. . . بن محمد . . .».

٢١٧- (١/ ٥٨٦) «يحيى بن محمد الحارثي» كذا أثبتها من [ظ] ولم ينبه، وهو تصحيف، صوابه ما في [أ]، و[ر]: «الجاري»، وهو من رجال «التهذيب».

٢١٨- (١/ ٥٩٠) «وذكر له عن حماد» «حماد» سقطت من [أ] ولم ينبه، وبعدها: «محمد بن جعفر ابن أخي الإمام» وقعت في [أ]: «بن أبي الإمام» ولم ينبه أيضا.

٢١٩- (١/ ٥٩٠) «أتيناه نسلم عليه» كذا أثبتها من [ظ] ولم ينبه، والذي في [أ] و[ر]: «. . . لنسلم».

٢٢٠- (١/ ٥٩١) «حدثنا عبد الرحيم بن واقد» كذا أثبتها من [ظ]، والذي في [أ] و[ر]: «. . . بن واقد الواقدي»، ولم ينبه.

٢٢١- (١/ ٥٩١) «لم يكن هذا على عهد إبراهيم» كذا أثبتها، والذي في [أ]: «لم يكن على هذا عهدُ إبراهيم»، وفي [ظ] و[ر]: «لم يكن على عهد إبراهيم»، وقد أشار إلى ما في [ظ]، لكن لم يشر إلى مصدر ما أثبته.

٢٢٢- (١/ ٥٩٤) «فقال لي إني أن أكون» «لي» من [ظ] وليست في [أ] و[ر] ولم ينبه.

٢٢٣- (١/ ٥٩٤) «حدثنا معاذ بن المثنى، قال: حدثنا أبي، قال سمعت ابن عون» كذا أثبتها موافقا [ر] وليست من أصوله، مخالفا ما في أصله [أ]: «. . . قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا أبي، قال سمعت . . .»، وقد ضُبِّبَ على «قال: حدثنا أبي» الثانية، ظنا أنها مكررة غلطا، وهي صواب إن شاء الله تعالى، فمعاذ هو ابن المثنى بن معاذ بن معاذ العنبري، وهو يرويه عن أبيه المثنى، وأبوه يرويه عن أبيه معاذ، ورواية معاذ والد المثنى عن ابن عون حاصلة معروفة، والله أعلم.

٢٢٤- (١/ ٥٩٥) «علي بن العباس البرَّاد» كذا أثبت «البراد» من [ظ]، ولم ينبه، وهو تصحيف صوابه ما في [أ] و[ر]: «البزاز»، والله أعلم.

٢٥- (١/ ٥٩٦) «زكريا بن يحيى زحمويه» كذا أثبت «زحمويه» موافقا [ظ] و[ر]، والذي في [أ]: «زنجويه» ولم ينبه.

٢٢٦- (١/ ٥٩٧) «محمد بن إبراهيم الشافعي» كذا من [ظ] مقلوبا، والصواب ما في [أ] و[ر]: «إبراهيم بن محمد الشافعي» ولم ينبه إلى شيء.

٢٢٧- (١/ ٦٠٠) «عن سودة . . . فقال [ﷺ]: ما فعلت شاتكم؟ قال قلنا» كذا أثبتها «قال: قلنا»، موافقا [ظ] و[ر]، وما في [أ]: «قالت: قلنا» وهو أنسب للسياق، ولم ينبه على شيء.

٢٢٨- (١/ ٦٠٠) «يدخل الحمام إلا بمئزر» كذا أثبتها «الحمام» موافقا نسخة على [ظ]، دون تنبيه، والذي في الأصول الثلاثة: «يدخل الماء . . .».

٢٢٩- (١/ ٦٠٧) «وما سمعت عبد الرحمن يحدث عنه» كذا أثبته من [ظ] بلا تنبيه، والذي في [أ]، و[ر]: «. . . حدث عنه»، وجرى عليها تعديل في [ر] لتصبح «يحدث» أو العكس.

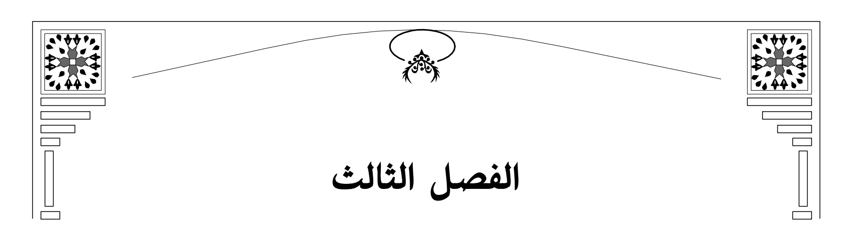
٢٣٠- (١/ ٦١٥) «إني سألته ألا يذكر لي شيئا» كذا أثبتها موافقا [ظ]، و«لي» ليست في [أ] و[ر]، ولم ينبه، والله أعلم.

وفي هذا القدر كفاية، ولست أعفي نفسي من الخطأ والذهول والنسيان، فكلها من لوازم الإنسان، ونحن إنما نتفاضل بقلة الخطأ، فأرجو أن أكون أقلهم خطأ في هذه النشرة الأخيرة، وأسأل الله تعالى أن يعفو عني وعن جميع من قصد خدمة العلم وبذل وسعه في إحراز الصواب.

﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

والحمد لله أولا وآخرا ظاهرا وباطنا





منهج العمل في تحقيق هذا الكتاب

إن هذا النشرة تعديل وإضافة للنشرة الأولى، فسنذكر ما جرينا عليه في تحقيق النشرة الأولى ونضيف إليه ما تم في هذه النشرة في مواضعه، مميزا بخط أسود عريض:

١- جهزنا نسخة مكتوبة على الحاسوب من الكتاب ثم قمنا بمقابلتها وإصلاحها على نسخة الظاهرية فأصبحت تلك النسخة الحاسوبية طبق الأصل من النسخة الظاهرية، ورغم أن نسخة [ظ] كانت تعد أكمل وأوثق ما توافر لدينا من نسخ الكتاب، فإن النسخ الأخرى قد وجد فيها مميزات جعلتنا نعتمد عليها في عدة مواضع كما يراه القارئ، وبذلك جاء تحقيقنا وفقًا لاعتماد النص الراجح، مع إثبات المفارقات الأخرى بين النسخ.

٢- ثم قابلنا الموجود من نسخة برلين، وهو يعادل نصف الكتاب، من أوله على الظاهرية، وأثبتنا فروق النسخة، تمهيدا للبت في ما هو أحرى بالإثبات منهما فيما اختلفا فيه.

٣- ثم قابلنا نسخة تشستربيتي بالنسختين السابقتين وأثبتنا ما تفردت به من تراجم زائدة فيها، ولكن في هامش الكتاب، لما ظهر لنا أن هذه النسخة تعد مختصرًا للكتاب وإن لم يصرح فيها بذلك، مشيرين له في صلب الكتاب بنصف خط من النقاط في خاتمته نجمتان هكذا «. . . . . . . [**]».

٤- وأما نسخة بديع شاه السندي، فقد قابلنا منها ما أشكل علينا في نسختي الظاهرية وبرلين، ابتغاء إصلاحه، وإلا فما كان واضحا لدينا مستبينًا عندنا فلا حاجة بنا إلى الرجوع فيه لمثل هذه النسخة، لا سيما وأنها منقولة عن الظاهرية، وقد أخطأ ناسخها في قراءة بعض العبارات لبعده عن هذا الفن.

٥- ولما حصلنا النسخة الجزائرية قابلناها على عملنا مقابلة تامة، وأثبتنا جميع فروق النسخ المعتبرة، وجعلناها محل الاعتماد في الأعم الأغلب بدلًا من الظاهرية، وترتب على هذا أن أعدنا صياغة جميع حواشي الفروق، فأكثر ما كنا رجحنا فيه الظاهرية وجعلنا ما فيها في صلب الكتاب، وما في الألمانية في الحاشية، كررنا عليه فجعلنا ما في الألمانية لموافقته ما في الجزائرية في الأكثر في الصلب، وما في الظاهرية نقلناه للحاشية، وهكذا، اللهم إلا إذا ثبت أن ما في الظاهرية هو الصواب وما في الجزائرية غلط، فحينها نبقي ما في الظاهرية في الصلب وننبه على غلط الجزائرية في الحاشية، ذلك أننا نعتمد طريقة النص الراجح، والله المستعان.

٦- رمزنا لنسخة الجزائر بالرمز [أ]، ولنسخة الظاهرية بالرمز [ظ]، ولنسخة برلين بالرمز [ر]، ولنسخة تشستربيتي بالرمز [ش]، ولنسخة بديع شاه السندي بالرمز [ب].

٧- ثم بدأنا في الترجيح بين ما اختلفت فيه النسخ، لإثبات ما ترجح لدينا أنه الصواب، وقد أخذ هذا جهدًا كبيرًا، لا سيما إذا كان اللفظان محتملين.

٨- تواطأت النسخ الثلاث الأصول (أ - ظ - ر) في أحيان كثيرة على خلاف الجادة المشهورة من لغة العرب في بعض الألفاظ، لاسيما كتابة

المنصوب بدون ألف على لغة ربيعة، قال النووي في «شرح مسلم» (٢/ ٢٢٧): «وهذا يفعله المحدثون كثيرًا»، وقال الكرماني: «ومثله كثير في صحيح البخاري»، فما تواطأت عليه النسخ أثبته في الأصل كما فيها، ونبهت في الحاشية على الجادة، وما وافقت فيه نسخةٌ الجادَّةَ أثبته منها وبينت المخالف في الحاشية، لاسيما وأن بعض هذه المواطن ينقلها الناقلون من الأولين عن العقيلي مخالفة للجادة فما كان هذا شأنه أثبتناه على ما هو عليه ونبهنا في الحاشية.

٩- آثرنا أن يكون الكتاب مضبوطًا كله بالشكل ضبطًا تامًّا، وقد كلفنا ذلك عناءً شديدًا في سبيل تحرير ضبط الأسماء والأنساب المتشابهة لا سيما أن كثيرًا منها غير مشهور، وضبط الأسماء شيء لا يدخله القياس، ولا ينفع فيه السياق ولا السباق ولا اللحاق. وأيضًا فإن اللفظ يكون في ضبطه وجهان، فنحتاج إذا ضبطناه على أحدهما أن يكون هو الأقرب أو الأشهر وفي الدخول في مثل هذا من الوقت والجهد ما فيه.

١٠- ذكرنا عند كل ترجمة من تراجم الكتاب من وافق العقيلي على ذكره في الضعفاء، وذلك بذكر مراجع هذه الترجمة في كتب الضعفاء المشهورة؛ ابتداءً بضعفاء البخاري، وانتهاءً بالمغني للذهبي، وراعينا ترتيبهم حسب وفياتهم، فيستفاد بمجرد النظر في أول حاشية من كل ترجمة شهرة هذا الراوي بالضعف، أو تفرد العقيلي بالتضعيف، وهكذا، ثم ختمنا بذكر ما قاله الحافظ ابن حجر في «التقريب»، إذا كان الراوي من رجاله، وإلا فلا. وكان شيخنا العلامة المحدث الدكتور أحمد معبد -متعه الله بالصحة والعافية- قد اقترح عليَّ أن أكتب ما قاله الذهبي في «المغنى» لأنه مختصر

ملخص لأقوال المضعفين، فهو بالنسبة لكتب الضعفاء كالـ«تقريب» بالنسبة لرجال الستة، ولكن جاء هذا الاقتراح بعد انتهائنا من صف الكتاب، فعسر علينا مراعاته في هذه الطبعة القديمة، وقد تمكنا من إضافة هذه الفائدة في هذه الطبعة، ولله الحمد.

١١- وقد ألجأنا ما سبق من ذكر مراجع الترجمة عند مصنفي الضعفاء، أن ندخل مرغمين في إشكالات الجمع والتفريق؛ إذ المصنفون تتفاوت نظرتهم ويختلف في هذا اجتهادهم، فقد يفرق بعضهم بين الراويين، وقد يجمعهما آخر، وينقل أحدهم قولا لبعض النقاد في راو ولا يتابعه على ذلك أحد؛ بل يخالفونه في ذلك؛ فما كان من هذا الصنف وهو كثير؛ فقد أشرنا إليه وبينا مواضع الجمع والتفريق، وهذا -ولله الحمد- من أنفع ما يستفيده الناظر في حاشية مراجع الترجمة التي قد يستهين بها البعض، ويظن أنها منتسخة من هنا أو هنالك، ولكن الأمر على ما نقوله وتراه لا على ما تسمع، وبالله تستدفع البلايا.

١٢- جهدنا في استقصاء كل ما انتقد به العقيلي، وما أخذه عليه من بعده من العلماء، لا سيما الذهبي وابن حجر، فأثبتنا كلامهم واعتراضاتهم عليه في محلها عند كل ترجمة بما يراه الناظر في موضعه إن شاء الله تعالى.

١٣- وقد اشتملت نسخة [ظ] في بعض التراجم على رموز تشير إلى من أخرج لهذا الراوي من أصحاب الكتب الستة إن كان من رجالها، وهذه الرموز ليست من أصل النسخة كما لا يخفى، والظاهر أن بعض العلماء ممن قابل هذه النسخة -وقد قابلها جماعة من الأعيان- علق هذه الرموز لمزيد من الفائدة، ولا شك أنها مفيدة جدًّا لطالب هذا الفن، وقد

أثبتناها وتممناها على النحو التالي:

أ- ما كان مقروءًا بأصل [ظ]، وضعناه هكذا بعد فاصلة ممالة هكذا: «دس/محمد بن على*» مثلًا.

ب- ما كان موجودًا ولكنه لا يقرأ لعارض ما، أصلحناه من «التقريب» وأصوله، ووضعناه بين قوسين هلالين هكذا: «(دس) محمد ابن علي*» مثلًا.

ج- ما لم نجده في الأصل، ولكنه على شرطه، أفدناه من «التقريب» وأصوله، وزدناه بين معقوفين هكذا: «[دس] محمد بن على*» مثلًا. فكن لهذه الحالات على ذُكْرٍ.

د- بعض التراجم قد وضع فوقها في [ظ] (خ م) لكنها في «التقريب» (ع) فوضعنا ما في «التقريب» لأن فيه زيادة علم، وأشرنا إلى ما في النسخة [ظ] في الهامش.

وقد اجتهدنا في وضع أرجح الرموز من خلال الرجوع إلى أكثر نسخ «التقريب» المطبوعة مع مقارنتها بما في «تهذيب الكمال» للمزي وفروعه من: «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي، و«تذهيب التهذيب» و«الكاشف» كلاهما للذهبي، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر.

١٤- ما ورد في الكتاب من روايات الجرح والتعديل لم يخرج عن إحدى ثلاث:

أ- إما أن يكون لقائله كتاب بين أيدينا؛ فهذا قمنا بعزوه إلى موضعه منه معلقين في الأعم الأغلب على مواطن الاختلاف المؤثر بين ما نقله العقيلي وبين ما في كتاب الناقد الذي بين أيدينا.

ب- وإما أن يكون قولًا لقائل ليس له كتاب، أو له كتاب ولكن القول ليس فيه؛ فهذا اجتهدنا في تخريجه من كتب الرجال المسندة، بالعزو إليها، وكنا أول الأمر وفي مطلع الكتاب نحكم عليه بما يقتضيه حاله صحة وضعفًا، ولكن الأمر طال وضاق علينا الوقت المقرر لإخراج الكتاب، فتخففنا من قضية الحكم على مثل هذا، لكونه جهدًا غير هين مع ما كان سيكون فيها من الفائدة، ولكن . . .

وقد تخرج الحاجات يا أم مالك كرائم من رب بهن ضنين

ج- والثالثة: أن لا نقف عليه مسندًا، فعندئذ قد نشير إلى من نقله كالعقيلي ولو بغير إسناد، وكثيرًا ما يقع مثل هذا في «الميزان»، و«لسانه»، و«التهذيبين»، والله المستعان.

١٥- وأما أحاديث الكتاب فغالبها مناكير أنكرت على راويها، وقد تكون متون عدد منها مشهورة أو في «الصحيحين»، ولكن لنكارة وقعت في طريق ما يدخله العقيلي في «الضعفاء»، ولذلك فنحن عندما خرجنا أحاديث الكتاب لم نلتفت إلا إلى الطريق الذي من أجله ساق العقيلي الحديث، وفي ذلك من الصعوبة ما فيه، لأن البحث عن الأسانيد أصعب بمراحل من البحث عن المتون، وفي أحيان متعددة لم نظفر بتلك الطريق المرادة إلا عند العقيلي فقط حسب وسعنا في البحث وتخميننا في الوصول إلى هذه الطريق، وليكن معلومًا أن التخريج لم يكن من وكدنا، ولا موضع اهتمامنا، وإنما خرجنا ما كان قريبًا من أيدينا، ولم نمعن التقصي، ولا قصدناه، وفي مرات نرجو أن تكون قليلة ذهل فيها القلم فأخرج الحديث غير ملتزم بهذا الشرط، فاللهم غفرًا.

وأما الأحاديث التي أشار العقيلي إليها وأنها أصح مما أُنكر فهذه قد تابعناه فيما استطعنا بلوغه منها وهو الأعم الأعظم فخرجناها وضبطناها، حسب الوسع والطاقة.

١٦- ثم ختمنا كل مجلد من مجلدات الكتاب بفهرسين، أحدهما للرواة المترجمين على حسب ورودهم في الكتاب، والآخر لهم مرتبين على حروف الهجاء.

١٧- وأفردنا آخر الكتاب فهارس خادمة للكتاب ومسهلةً على الباحثين وهي:

أ- فهرس للآيات.

ب- فهرس الأحاديث.

ج- فهرس رواة الكتاب حسب ورودهم في الكتاب.

د- فهرس رواة الكتاب حسب الترتيب الهجائي.

هـ- فهرس الرواة الذين ذُكروا عرضًا في غير تراجمهم، وهذا الفهرس الأخير من أنفع الفهارس إن شاء الله لأن بعض هؤلاء قد يذكرهم العقيلي في ترجمة غيرهم من الرواة وينقل فيهم كلامًا لا يوجد في تراجمهم الخاصة بهم وقد أشار علينا بهذا الفهرس شيخنا المحدث العلامة الدكتور: أحمد معبد -حفظه الله.

و- فهرس التراجم التي زادتها نسخة تشستربيتي.

١٨- قمنا بترقيم تراجم الكتاب من أوله إلى آخره ترقيمًا متسلسلًا، ووضعناه أمام كل ترجمة بين معقوفين هكذا [١٠٠] مثلًا.

١٩- وأما نصوص الكتاب؛ فراعينا عرف المحدثين في عدهم كل ما له إسناد من المرويات حديثًا؛ فقد قمنا بترقيم جميع تلك المرويات حسب أسانيدها لا نفرق بين حديث ورواية جرح أو تعديل أو غيرها، وأعطينا ذلك ترقيمين: ترقيمًا عامًا ينتظم الكتاب من أوله إلى آخره، وآخر خاصًا بكل ترجمة على حدة يبدأ ببدايتها وينتهي إذا انتهت. ومما تجدر الإشارة إليه أننا كنا نعد حسب الطرق، فمثلًا إذا قال العقيلي: «حدثنا عبد الله بن أحمد، وزكريا بن يحيى، قالا حدثنا ...»، اعتبرنا هذين إساندين فأعطينا مثل هذا رقمين فتراه هكذا: «٦٠-٦ ١/ ١-٢- حدثنا عبدالله بن أحمد، وزكريا بن يحيى، قالا حدثنا ...».

وأخيرًا ...

فهاهو كتاب «الضعفاء» للإمام أبي جعفر العقيلي (ت: **٣٢٢**هـ) رحمه الله تعالى، في طبعته الجديدة، وحلته القشيبة، يبدو للعيان، بعد طول اكتنان، وقد بذلنا فيه من الجهد ما الله به عليم، واحتوشتنا في سبيل إخراجه على هذه الصورة هموم بعدها هموم، حتى من الله تعالى بانبلاج الفجر، بعد طول الانتظار وجميل الصبر، ومع ذلك فلسنا ندعي فيه الكمال، فإنه محال لغير ذي الجلال، بل إن الناظر فيه والمتتبع لما يحتويه، لابد واقف على زلل، وشيء يراه من الخطل، فإن كان كريما أصلح وعفا، وإلا سلك طريق أهل الجفا، ومن ذا الذي وفى؟ وهل أحد إلا وهفا وغفا، وقديما قال أولوا الألباب: من لا يخطئ فهو كذاب، والخطأ خطآن خطأ عمد وخطأ نسيان؛ فأولهما منشور والآخر مغفور، ومن ترصد الخطايا والزلل وَجَدَّ وَجَدْ، ومن

افتقد عذر أخيه والإنصاف فَقَدْ فَقَدْ، وإنه ليهتاج في قلبي وخاطري قول الشاطبي:

وَظُنَّ بِهِ خَيْرًا وَسَامِحْ نَسِيجَهُ ... بِالاغْضَاءِ وَالْحُسْنَى وَإِنْ كانَ هَلْهَلاَ

وَسَلِّمْ لِإِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ إِصَابَةٌ ... وَالأُخْرَى اجْتِهادٌ رَامَ صَوْبًا فَأَمْحَلاَ

وَإِنْ كَانَ خَرْقٌ فَادَّرِكْهُ بِفَضْلَةٍ ... مِنَ الْحِلْمِ ولْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مِقْوَلاَ

وَقُلْ رَحِمَ الرَّحمنُ حَيًّا وَمَيِّتًا ... فَتًى كَانَ لِلإِنْصَافِ وَالْحِلْمِ مَعْقِلاَ

وبعد؛ فإني أرجو أن أكون قد وفقت في إيصال ما أردت، وبلغت مرادي، وحالفني الصواب، فإن يكنه؛ فالحمد لله وحده والمنة، وإلا يكنه فقد أُتيت من جهلي وضعفي وقلة حيلتي وركبني شيطاني، وأعوذ بالله منه.

وأسأل الله تعالى أن يهبني بكرمه غنمه، ويجنبي برحمته غرمه؛ وأن يجعله لزاد لحسن القدوم عليه، وعتادا ليمن الوقوف بين يديه؛ إنه بكل جميل كفيل، وهو حسبي ونعم الوكيل.

والحمد لله رب العالمين

وكتبه الضعيف الفقير إلى عفو مولاه:

مازن بن محمد السرساوي

حامدًا ومصليًّا على سيد ولد آدم ﷺ

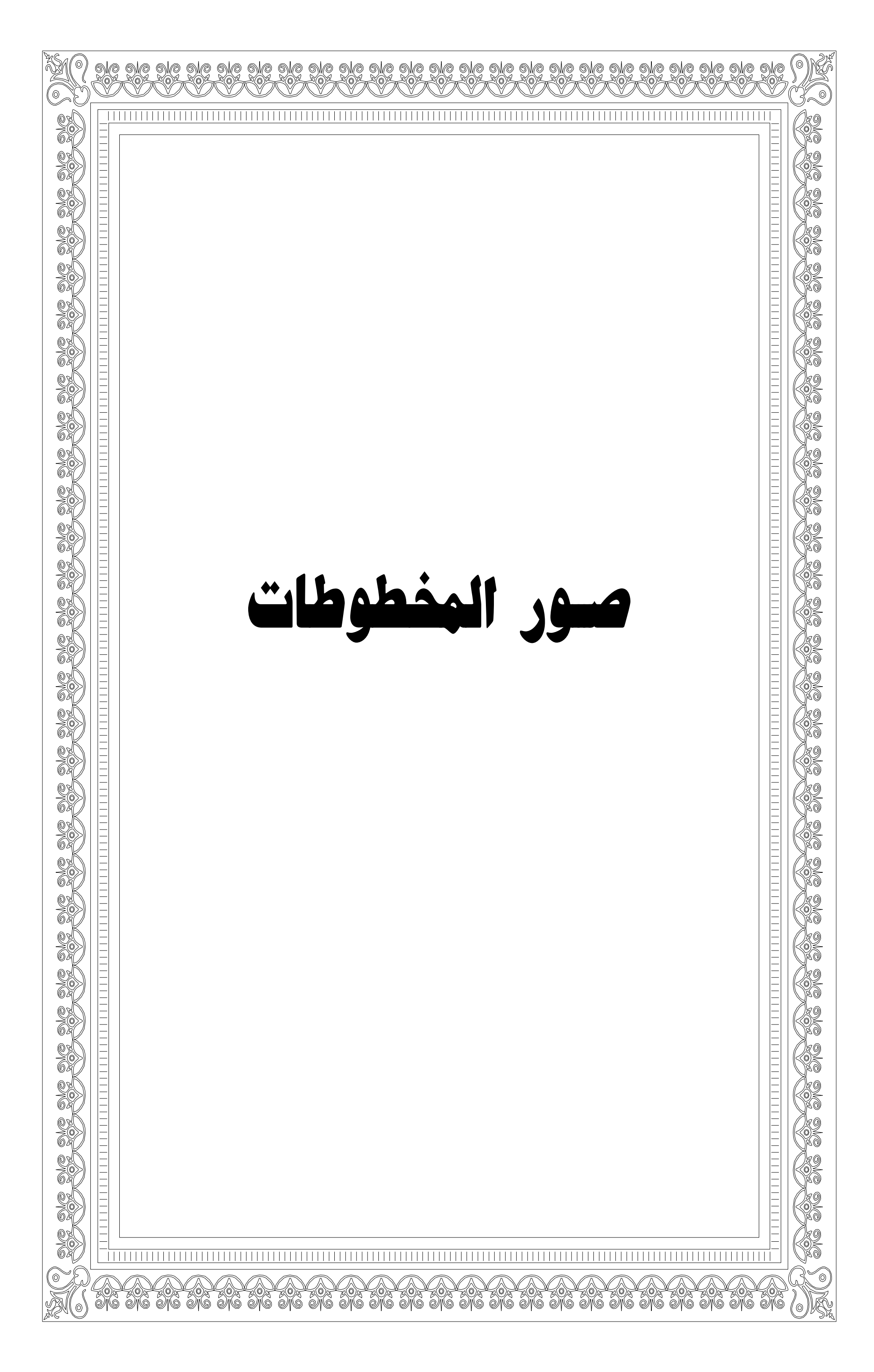
في الخامس عشر من ذي القعدة سنة **١٤٢٨**

من هجرة سيد من وطئ الثرى ﷺ

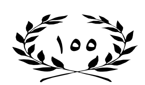
ثم أعدت النظر فيها في الإصدار الجديد

في الثاني والعشرين من ذي الحجة سنة **١٤٣٥**

من هجرة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه



صور المخطوطات



طُرة النسخة الجزائرية [أ]

الوجه الأول من [أ]

الوجه الأخير من الجزء الأول من [أ]،

ويظهر فيه خط الحافظ ابن حجر

بداية الجزء الثاني من [أ]



الوجه الأخير من [أ]

طُرة نسخة الظاهرية [ظ]

الوجه الأول من نسخة الظاهرية [ظ]

الوجه الأخير من نسخة الظاهرية [ظ]



الوجه الأول من نسخة برلين [ر]

الوجه الأخير من نسخة برلين [ر]



الوجه الأول من نسخة تشستربيتي [ش]

الوجه الأخير من نسخة تشستربيتي [ش]

طُرة نسخة بديع شاه السندي [ب]

الوجه الأول من نسخة بديع شاه السندي [ب]



الوجه الأخير من نسخة بديع شاه السندي [ب]

كِتَابُ الضُّعَفَاءِ

مِمَّنْ نُسِبَ إلى الكَذِبِ وَوَضْعِ الحَدِيثِ، وَمَنْ غَلَبَ عَلى حَدِيثِهِ الوَهْمُ، وَمَنْ يُتَّهَمُ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ، وَمَجْهُولٍ رَوَى مَا لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَصَاحِبِ بِدْعَةٍ يَغْلُو فِيهَا وَيَدْعُو إِلَيْهَا، وَإِنْ كَانَتْ حَالُهُ فِي الحَدِيثِ مُسْتَقِيمَةً.

مُؤَلَّفٌ عَلَى حُرُوفِ المُعْجَمِ

تَصْنِيفُ الإِمَامِ الحَافِظِ النَّاقِدِ مُحَدِّثِ الحَرَمَيْنِ

أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ مُوسَى بْنِ حَمَّادٍ العُقَيْلِيِّ

المتوفى سنة ٣٢٢ هـ

بِالرِّوَايَاتِ الثَّلَاثِ:

١- ابْنِ نُوحٍ وابْنِ أَبِي الفَوَارِسِ، عَنِ الصَّيْدَلَانِي

٢- الخُزَاعِيِّ ٣- البَلْخِيِّ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ(١)

بَابُ تَبْيِينِ(٢) أَحْوَالِ مَنْ نُقِلَ عَنْهُ الحَدِيثُ مِمَّنْ لَمْ يُنْقَل عَلَى صِحَّةٍ(٣)

أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو يَعْقُوب يُوسُف بْن أَحْمَد بْن يُوسُف الصَّيْدَلَانِيّ بِمَكَّةَ فِي شَهْرِ ذِي الحِجَّةِ سَنَة إِحْدَى(٤) وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمَائَةَ -قِرَاءَةً عَلَيْهِ(٥)- قَالَ(٦):

حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُوسَى بْنِ حَمَّادٍ العُقَيْلِيُّ:

١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي.

---

(١) «وحسبنا الله ونعم الوكيل» مكانها في [ظ]: «الحمد لله حق حمده، الحمد لله رب العالمين، وصلواته على نبيه محمد وآله وسلم، وهو حسبنا وكفى، ولا قوة إلا به».

(٢) في [ظ]: «تبين».

(٣) أتت عليها الأرضة في [أ] فلم تتضح.

(٤) «ذي الحجة سنة إحدى» ضُرِبَ عليها في [أ]، وكتب فوقها: «سنة خمس»، ولا يستقيم هذا مع ما أثبت في خاتمة النسخة أنها فرغ من كتابتها سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة والله أعلم.

(٥) «قراءة عليه» غير واضحة في [أ].

(٦) «أخبرنا الشيخ أبو يعقوب . . . قراءة عليه قال» مكانها في [ظ]: «أخبرنا أبو بكر محمد بن القاسم بن حسنويه بن يوسف بن الحجاج المقرئ، في جمادى الآخرة سنة سبع وأربعمائة، قال: قرأت على أبي بكر عبد المنعم بن عمر بن حيان، قلت: حدثكم أبو الحسن محمد ابن نافع الخزاعي بمكة، قال:».

٢- وَحَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ[١] بْنُ المُثَنَّى.

٣- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّائِغُ قَالَ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ قَالُوا[٢]: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ، قَالَ: سَأَلْتُ شُعْبَةَ، وَسُفْيَانَ بْنَ سَعِيدٍ، وَسُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، وَمَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، عَنِ الرَّجُلِ لَا يَحْفَظُ أَوْ يُتَّهَمُ[٣] فِي الحَدِيثِ، قَالُوا[٤] جَمِيعًا: «بَيِّنْ[٥] أَمْرَهُ»[٦].

---

(١) أتت عليها الأرضة في [أ] فلم تتضح.

(٢) «وحدثنا محمد بن إسماعيل . . . قالوا» مكانها في [ظ]: «قالا».

(٣) في [ظ]: «ويتهم».

(٤) في [ظ]: «فقالوا».

(٥) في [ظ]: «يُبَيَّن».

(٦) إسناده صحيح، مسلسل بالأئمة الثقات، وهو في «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد برواية عبد الله (٣/ ١٥٤)، [٤٦٨٤] وبرواية صالح ابنه (ص: ١٤١)، وفي «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص: ١٩٧)، وأخرجه أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (ص: ٥٩)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٤)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤١٨)، والجوزجاني في «أحوال الرجال» (ص: ٣٧)، وأبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» (١/ ٥٤)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص: ٥٩٤)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٦٧)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ١٦٩)، وبرهان الدين ابن مفلح في «المقصد الأرشد» (١/ ٤٥١)، وابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ٦٩)، من طرق عن عفان.
وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٠)، والرامهرمزي (ص: ٥٩٣)، وأبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» (١/ ٥٦) من طريق عمرو بن علي الفلاس، عن القطان، وفيه: «. . . عن الرجل يكون واهي الحديث. .» وبقيته سواء.
وعلقه أبو نعيم في «الضعفاء» (ص: ٥٤)، والباجي في «التعديل والتجريح» (١/ ٤٢، ٢٥٤)، ويوسف بن المبرد في «بحر الدم» (ص: ٨) عن القطان.
وفي جميعها: «بيِّن أمْرَهُ». وبعضهم يكررها مرتين، والله أعلم.

٤- قَالَ:[١] حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ[٢]، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ[٣]، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَشُعْبَةَ بْنَ الحَجَّاجِ، وَسُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ عَنِ الرَّجُلِ يَكْذِبُ فِي الحَدِيثِ أَوْ يَهِمُ، أُبَيِّنُ أَمْرَهُ؟ قَالُوا كُلُّهُمْ: «بَيِّنْ أَمْرَهُ[٤] لِلنَّاسِ»[٥] [٦].

٥- قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بن صالح[٧]، حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ سَلْمٍ[٨] المِسْمَعِيُّ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، قَالَ[٩]: «كَانَ يَقُولُ: إِنَّ هَذَا العِلمَ دِينٌ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَهُ؟» قَالَ: وَذُكِرَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ حَدِيثٌ[١٠] عَنْ أَبِي قِلَابَةَ فَقَالَ: لَا يَتَّهِمُ[١١] أَبَا قِلَابَةَ، وَلَكِنْ عَمَّنْ أَخَذَهُ أَبُو قِلَابَةَ؟[١٢].

---

(١) «قال» هنا وفي عامة ما يلي من أوائل الفقرات ليست في [ظ].

(٢) «علي» هذا الموضع أكلته الأرضة في [أ].

(٣) «أنس» هذا الموضع أكلته الأرضة في [أ].

(٤) «أمره للنا» هذا الموضع أكلته الأرضة في [أ].

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٤) من طريق عمرو بن علي، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٥٠) من طريق يحيى القطان، واستظهرنا منه ما في [أ] من طمس وأرضة، وهو في «مقدمة مسلم» عن عمرو بن علي بلفظ آخر.

(٦) هذه الفقرة كلها ليست في [ظ].

(٧) «بن صالح» ليست في [ظ].

(٨) في [ظ]: «سلمة»، وهو تصحيف، وهو: عبد الله بن سَلْم صاحب الطيالسة المسمعي، وهو ابن سلم بن خالد بن رخيم الباهلي. قال فيه ابن الجنيد: «صدوق». وانظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٧٧-٧٨).

(٩) القائل هو ابن عون، يروي عن ابن سيرين.

(١٠) في [ظ]: «حديثًا».

(١١) كذا في [ظ]، وهي مطموسة في [أ]، وفي «تاريخ دمشق» (٢٨/ ٢٩٨): «نَتَّهِمُ»، والله أعلم.

(١٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٢٨/ ٢٩٨) من طريق العتيقي، عن الصيدلاني، عن =

٦- قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ(١) قَالَ: ذَكَرَ(٢) أَيُّوبُ لِمُحَمَّدٍ حَدِيثًا عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، فَقَالَ: «أَبُو قِلَابَةَ إِنْ شَاءَ اللَّه رَجُلٌ صَالِحٌ، وَلَكِنْ [ب/٢/أ] عَمَّنْ ذَكَرَهُ(٣) أَبُو قِلَابَةَ؟»(٤).

٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي(٥).

= المصنف، وإسناده فيه ضعف؛ من أجل نعيم بن حماد الخزاعي، فإنه صدوق يخطئ كثيرًا. ولكن المتن ثابت من طرق صحيحة من قول ابن سيرين، منها: ما أخرجه مسلم في «المقدمة» (١/ ١٢)، من طريق أيوب وهشام عنه. وأحمد في «العلل» برواية ابنه عبد الله (٣/ ٦٧) [٤١٩٩] من طريق هشام وابن عون عنه. والدارمي في «مسنده» [٤١٩] والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٤٤٥) من طريق ابن عون عنه. وأخرجه أيضًا الخطيب في «الفقيه» (٢/ ٤٤٤) من طريق مهدي بن ميمون عنه. وقد ورد مرفوعًا؛ لكنه ضعيف جدًّا، وانظر: «السلسلة الضعيفة» [٢٤٨١].

(١) غير واضحة في [أ]، وبقي منها ما يشبه «عمر»، فالله أعلم.

(٢) بعدها في [أ] ما يشبه «أن» وكأنه ضرب عليها.

(٣) «ولكن عمن ذكره» أكلت الأرضة في [أ] ما بعد «عين» «عمن» حتى «الراء» من «ذكره».

(٤) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٩٢) -ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨/ ٢٩٠)-، وابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٣٤) من طريق محمد بن المثنى. وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٤٧)-ومن طريقه: ابن عساكر (٢٨/ ٢٩٧)- من طريق زكريا الساجي عن ابن المثنى. وعلقه الذهبي في «السير» (٤/ ٤٧٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٤/ ٥٤٥)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٩٨) عن ابن عون.
وفي إسناده: الحسن بن عبد الرحمن بن العريان الحارثي أبو محمد، ذكره البخاري في «الكبير» (٢/ ٢٩٥)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٤) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وأما ابن حبان فذكره في «ثقاته» (٨/ ١٦٨) على عادته في توثيق المجاهيل، وخلاصة حال الحسن: أنه مستور. والله أعلم.

(٥) «حدثنا عبد الله . . . أبي» ليست في [ظ].

٨- وَحَدَّثَنَا[(١)] يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ[(٣)]، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةَ، قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنِي ابْنُ عُلَيَّةَ هَذَا الحَدِيثَ عَلَى بَابِ هُشَيْمٍ[(٤)]، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا حَدَّثَهُ الرَّجُلُ بِالحَدِيثِ يُنْكِرُهُ لَمْ يُقْبِل عَلَيْهِ ذَلِكَ الإِقْبَالَ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: «إِنِّي لَا أَتَّهِمُكَ، وَلَا أَتَّهِمُ ذَاكَ[(٥)]، وَلَكِنْ لَا أَدْرِي مَنْ بَيْنَكُمْ؟»[(٦)].

٩- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّائِغُ[(٧)]، قَالَ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي السَّرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّه بْنُ عُمَرَ قَالَ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُحَدِّثُنِي بِالحَدِيثِ فَمَا[(٨)] أَتَّهِمُهُ، وَلَكِنْ أَتَّهِمُ مَنْ حَدَّثَهُ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُحَدِّثُنِي بِالحَدِيثِ عَنِ الرَّجُلِ فَمَا أَتَّهِمُ الرَّجُلَ، وَلَكِنْ أَتَّهِمُ مَنْ حَدَّثَنِي»[(٩)].

---

(١) هذه الفقرة وردت في [ظ] بعد رقم [٤٣].

(٢) «يحيى بن عثمان» أتت عليها الأرضة.

(٣) «بن حماد» من [ظ].

(٤) «قالا: حدثنا إسماعيل . . . باب هشيم» مكانها في [ظ]: «حدثنا ابن علية».

(٥) في «علل» الإمام أحمد: «. . . ذاك (يعني الرجل الذي من أصحاب النبي ﷺ) . . .».

(٦) إسناده ضعيف لحال نعيم بن حماد، ولكن الحديث صحيح، فقد أخرجه الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ١٥٥) و (٢/ ٣٨٦)، -ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٣٤)- عن ابن علية به. وهذا إسناده صحيح.

(٧) «الصائغ» ليست في [ظ].

(٨) في [ظ]: «وما».

(٩) ابن أبي السري، هو محمد بن المتوكل الهاشمي مولاهم العسقلاني: صدوق عارف له أوهام كثيرة، وقد رواه هنا عن عبد الله بن رجاء -وهو المكي أبو عمران-، ورواه مرة أخرى -كما عند ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٩)- عن يحيى بن سليم القرشي الطائفي؛ وهذا يدل على عدم ضبطه ووهمه، والله أعلم.

١٠- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا الحَسَنُ، قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ يَقُولُ: حَدَّثَ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ بِحَدِيثٍ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، فَأُتِي ابْنُ سِيرِينَ فَذُكِرَ لَهُ الحَدِيثُ، فَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: «يَا(١) هَذَا، قُل لِسُلَيْمَانَ: اتَّقِ(٢) اللَّه وَلَا تَكْذِبْ عَلَيَّ»، فَأَتَى سُلَيْمَانُ فَذُكِرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ سُلَيْمَانُ: يَا هَذَا إِنَّمَا حَدَّثَنِي مُؤَذِّنُنَا، أَيْنَ هُوَ؟ فَجَاءَ المُؤَذِّنُ، فَقَالَ سُلَيْمَانُ(٣): أَلَيْسَ حَدَّثْتَنِي(٤) عَنِ ابْنِ سِيرِينَ بِكَذَا وَكَذَا؟ فَقَالَ المُؤَذِّنُ: إِنَّمَا حَدَّثَنِيهِ رَجُلٌ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ(٥). [أ/٢/أ]

١١- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ(٦)، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الحَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ حُدَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ رُتْبِيل: أَنَّ التَّيْمِيَّ ذَكَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ زَارَ قَبْرًا، أَوْ صَلَّى إِلَيْهِ، أَوْ تَعَلَّمَهُ [ب/٢/ب] - فَقَدْ بَرِئَ اللَّهُ مِنْهُ(٧)»، قَالَ عِمْرَانُ: فَقُلْتُ لِمُحَمَّدٍ -عِنْدَ أَبِي مِجْلَزٍ-: إِنَّ رَجُلًا ذَكَرَ عَنْكَ أَنَّكَ قُلتَ: «مَنْ زَارَ قَبْرًا، أَوْ صَلَّى إِلَيْهِ، أَوْ

---

(١) في [ظ]: «ما».

(٢) في [ظ]: «اتَّقِي» بإثبات الياء.

(٣) «فجاء المؤذن، فقال سليمان» مكانها في [أ]: «فجيء بالمؤذن سليمان، فذكر له ذلك فقال سليمان» وضرب الناسخ عليه.

(٤) في [ظ]: «حدثتنا».

(٥) أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١/٤٨) من طريق المصنف، وفي سياقته هناك أن الحديث جرى بين الحسن وسليمان بدون واسطة بخلاف ما عندنا، وعلقه العلائي في «جامع التحصيل» (ص: ٧٧) عن الحسن بن علي.
وإسناده حسن؛ محمد شيخ العقيلي هو ابن إسماعيل الصائغ الكبير: صدوق، والحسن هو ابن علي الحلواني الحافظ.

(٦) «بن إسماعيل» ليست في [ظ].

(٧) «الله منه» مكانها في [ظ]: «منه الذِّمَّة».

تَعَلَّمَهُ - فَقَدْ بَرِئَ اللَّه مِنْهُ»، قَالَ: فَقَالَ لَهُ[١] أَبُو مِجْلَزٍ: كُنْتُ أَحْسِبُكَ يَا أَبَا بَكْرٍ[٢] أَنَّكَ أَشَدُّ اتِّقَاءً، قَالَ: إِذَا لَقِيتَ صَاحِبَكَ فَأَقْرِهِ السَّلَامَ، وَأَخْبِرْهُ أَنَّهُ قَدْ كَذَبَ، وَلَكِنْ هُوَ يَكْرَهُ[٣]. قَالَ: فَرَأَيْتُ سُلَيْمَانَ عِنْدَ أَبِي مِجْلَزٍ بِمَكَّةَ[٤]، قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ[٥] لَهُ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّه إِنَّمَا حَدَّثَنِيهِ مُؤَذِّنٌ لَنَا، وَلَمْ أَظُنَّهُ يَكْذِبُ[٦].

١٢- قَالَ: حَدَّثَنَا[٧] الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ زِيَادٍ[٨]، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى.

---

(١) «له» ليست في [ظ].

(٢) «يا أبا بكر» ليست في [ظ].

(٣) في [أ]: «يُكْرَب»، وهو تصحيف، صوابه ما أثبتناه من [ظ] ومراد ابن سيرين: أن سليمان قد كذب عليه في نسبة هذه العبارة «أن الله بريء» ممن فعل هذه المذكورات، وأنه -أي ابن سيرين إنما يقول بكراهة المذكورات فقط، ويؤيد ذلك ما رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» [١١٨٦٠] عن القطان عن عمران، عن ابن سيرين: «أنه كره أن يُعَلّم القبر»، والله أعلم.

(٤) «بمكة» ليست في [ظ].

(٥) «ذلك» ليست في [ظ].

(٦) أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٤) مختصرًا عن ابن المديني، عن خالد بن الحارث، ومحمد شيخ العقيلي هو ابن إسماعيل الصائغ: صدوق -كما سبق- وابن رُتبيل، هو صالح بن رُتبيل قال فيه الحافظ في «الإصابة» (٣/ ٤٦٥): «تابعي مشهور» ومع ذلك فقد ذكره البخاري في «الكبير» (٤/ ٢٧٩)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٠٢) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٦/ ٤٥٩) على عادته. والله أعلم.

(٧) هذه الفقرات من [١٢] وحتى [٢٧] بترتيبها، عدا الفقرة [١٨] وقعت في [ظ] بعد الفقرة [٨] وختمت بها المقدمة.

(٨) «بن زياد» ليست في [ظ].

١٣- وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الفَرَجِ(١)، قَالَا: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، أَوْ مُوسَى بْنِ سُلَيْمَانَ -شَكَّ الحَسَنُ وَلَمْ يَشُكَّ يَحْيَى-، قَالَ: لَقِيتُ طَاوُسًا(٢)، فَقُلْتُ: حَدَّثَنِي فُلَانٌ، وَحَدَّثَنِي فُلَانٌ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ مَلِيًّا فَخُذْ عَنْهُ»(٣). [ب/٤/ب]

١٤- قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ(٤)، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مِسْعَرٍ، سَمِعَ سَعْدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ، يَقُولُ: «لَا يَرْوِي الحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا الثِّقَاتُ»(٥).

---

(١) «بن الفرج» ليست في [ظ].

(٢) في [أ]: «طاووس»، وله وجه، والجادة ما أثبتناه من [ظ].

(٣) أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/ ١٥)، والدارمي في «مسنده» (١/ ١٢٣) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٧) من طرق عن عيسى بن يونس.
وأخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص: ٤٠٧) من طريق يحيى بن عبد الله الحراني. كلاهما (عيسى ويحيى) عن الأوزاعي.
وتوبع الأوزاعي؛ تابعه سعيد بن عبد العزيز: أخرجه مسلم في «المقدمة» (١/ ١٥) عن الدارمي -وهذا في «مسنده» (١٢٤)- عن مروان بن محمد الدمشقي، عن سعيد بن عبد العزيز.
وسليمان بن موسى هو الأموي الأشدق، صدوق فقيه، في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل، كما في «التقريب» (٢٦٣١)، وانظر: «التهذيب» (٤/ ١٩٧). وأما الحسن بن علي أحد شيخي المصنف؛ فهو ابن زياد السري الرازي، وانظر: «معجم شيوخ العقيلي» للمحقق (رقم: ١٧).

(٤) «بن حماد» من [ظ].

(٥) إسناده ضعيف من أجل نعيم بن حماد، لكن الحديث صحيح، فقد أخرجه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٥) عن ابن أبي عمر و أبي بكر بن خلاد الباهلي، والدارمي في «مسنده» (١/ ١٢٣) عن محمد بن أحمد، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (١٣٥١) عن ابن راهويه، وعبد الله بن أحمد في «العلل» (٢/ ٤٤٧) والخطيب في «الكفاية» عن =

١٥- قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا نُعَيْمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ[٢] بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ العُرْيَانِ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَجَاءَ بْنَ حَيْوَةَ، يَقُولُ: «حَدِّثْنَا يَا أَبَا قِلَابَةَ[٣]؛ وَلَا تُحَدِّثْنَا عَنْ مُتَمَاوِتٍ وَلَا طَعَّانٍ»[٤].

١٦- قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ[٥] بْنُ المُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ دَاوُدَ، عَنْ مُنَخَّلٍ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يَسْأَلُ الشَّعْبِيَّ، فَكُنَّا[٦] نَقُولُ: إِذَا مَاتَ الشَّعْبِيُّ كُسِرَ عَلَى هَذَا بَابُهُ. قَالَ مُنَخِّلٌ: قَالَ

= أبي معمر، وابن شاهين في «تاريخ الثقات» (١٦٥٠) والخطيب في «الجامع» (٢/ ٢٠٠) من طريق الحميدي، والخطيب في «الكفاية» (ص: ٣٢) من طريق ابن المديني وسريج بن يونس أبي الحارث، هؤلاء الثمانية، عن ابن عيينة به. وعلقه الشافعي في «الأم» (٦/ ١٠٤) عن إبراهيم بن سعد.

(١) «بن عثمان» من [ظ].

(٢) في [ظ]: «الحسين»، وهو تصحيف.

(٣) في نسخة على [ظ]: «يا أبا فلان».

(٤) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٥٥)، ومن طريقه الخطيب في «الجامع» (١/ ١٣٩) من طريق محمد بن أبان البلخي الحافظ. وأخرجه الخطابي في «غريب الحديث» (٣/ ١٤٨) من طريق ابن أبي الأسود.
الثلاثة، عن الحسن بن عبد الرحمن، وهو العرياني: مجهول الحال، فالإسناد ضعيف، والله أعلم.
تنبيه: وقع في «غريب» الخطابي؛ ومثله في «النهاية» لابن الأثير (٥/ ٢٥٧): «متهارت»، وفسرها الخطابي بأنه: المتشادق المكثار، مأخوذ من هَرْتِ الشِّدْق، وهو سَعَتُه. وفَسّر كذلك «الطعان» بأنه: هو الذي يطعن على الأئمة، ويولع بذكر مساوئهم.
ومعنى: «متماوت»، يقال: تَماوَتَ الرّجُلُ، إذا أظهَرَ من نفْسه التَّخافُتَ والتَّضاعُفَ من العِبادَةِ والزُّهْدِ والصَّومِ. كما في «النهاية» (٣/ ٣٧٠).

(٥) «محمد» ليست في [ظ].

(٦) في [أ]: «كنا».

ابْنُ عَوْنٍ: «فَبَلَغَنِي أَنَّهُ لَا يَحْفَظُ حَدِيثًا(١)»(٢).

١٧- قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: قَالَ لِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: يَا أَبَا مُوسَى! أَهْلُ الكُوفَةِ يُحَدِّثُونَ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ. قُلتُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ هُمْ يَقُولُونَ: إِنَّكَ تُحَدِّثُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ. قَالَ: عَمَّنْ أُحَدِّثُ؟ فَذَكَرْتُ لَهُ مُحَمَّدَ بْنَ رَاشِدٍ المَكْحُولِيَّ، فَقَالَ لِي: «احْفَظْ عَنِّي: النَّاسُ ثَلَاثَةٌ: رَجُلٌ حَافِظٌ مُتْقِنٌ؛ فَهَذَا لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ، وَالآخَرُ(٣) يَهِمُ وَالغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الصِّحَّةُ؛ فَهَذَا لَا يُتْرَكُ حَدِيثُهُ -لَوْ تُرِكَ حَدِيثُ مِثْلِ هَذَا لَذَهَبَ حَدِيثُ النَّاسِ-، وَآخَرُ يَهِمُ وَالغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الوَهْمُ؛ فَهَذَا يُتْرَكُ حَدِيثُهُ»(٤).

---

(١) «حديثًا» ليست في [ظ].

(٢) إسناده ضعيف جدًّا، عبد الله بن داود هو الواسطي التمار، ضعيف، كما في «التقريب» [٣٢٩٨] و«الميزان» (٤/ ٩١)، وغيرهما. وشيخه منخل هو ابن حكيم: ولا يكاد يعرف، كما في «الميزان» (٦/ ٥١٣). وساق له ابن عدي خبرًا في ترجمته من «الكامل» (٦/ ٤٢٧)، وقال: «ومنخل بن حكيم ليس بالمعروف، ولهذا لم يعرفه يحيى ابن معين، ومنخل هذا بصري، ولم أجد له غير هذا».
قلت: وما هنا حديث ثان لمنخل، يصح استدراكه على ابن عدي رحمه الله تعالى. والله أعلم.
تنبيه: لعل معنى «كسر عليه بابه»: أي من شدة تزاحم الطلبة عليه، والله أعلم.

(٣) في [ظ]: «وَآخر».

(٤) أخرجه المصنف أيضًا في ترجمة محمد بن راشد الخزاعي -ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٣/ ١٦)- عن زكريا بن يحيى الحلواني.
وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٥٩)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص: ٤٠٦) عن زكريا بن يحيى الساجي. وهذا كالدليل على أن الحلواني هو الساجي، ولم أظفر بنص على ذلك، وتفصيل ذلك في «معجم شيوخ العقيلي» لكاتبه (رقم: ٢). =

١٨- قَالَ: حَدَّثَنَا[1] مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا صَالِحٌ، حَدَّثَنَا عَلِيٌّ قَالَ: قُلتُ لِيَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ: إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: «أُتْرُكْ مَنْ كَانَ رَأْسًا فِي البِدْعَةِ يَدْعُو إِلَيْهَا»، فَقَالَ يَحْيَى: «كَيْفَ تَصْنَعُ بِقَتَادَةَ؟ كَيْفَ تَصْنَعُ بِابْنِ أَبِي رَوَّادٍ وَعُمَرَ بْنِ ذَرٍّ؟» وَعَدَّ يَحْيَى قَوْمًا، ثُمَّ قَالَ يَحْيَى: «هَذَا لَا يَجِيءُ[2]؛ إِنْ تُرِكَ هَذَا [ظ/٣/أ] الضَّرْبُ تُرِكَ نَاسٌ كَثِيرٌ[3]»[4].

١٩- قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ[5]، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: قُلتُ -أَوَ قِيلَ- لِشُعْبَةَ: مَنِ الَّذِي يُتْرَكُ الرِّوَايَةُ عَنْهُ؟ قَالَ: «إِذَا أَكْثَرَ عَنِ [ب/٥/أ] المَعْرُوفِينَ مَا لَمْ[6] يُعْرَفُ عِنْدَ[7] المَعْرُوفِينَ مِنَ الرِّوَايَةِ، أَوْ أَكْثَرَ الغَلَطَ، أَوْ تَمَادَى فِي غَلَطٍ مُجْتَمَعٍ عَلَيْهِ؛ فَلَمْ يَتَّهِمْ نَفْسَهُ عِنْدَ

= وأخرجه مسلم في «التمييز» (ص ١٧٨)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٨)، والخطيب في «الكفاية» (ص: ١٤٣)، وفي «الجامع» (٢/ ٩١) من طرق عن ابن المثنى، وعلقه عنه ابن منده في «شروط الأئمة» (ص: ٨٢) وإسناده صحيح. وانظر الحديث رقم (٩).

(١) هذه الفقرة والتي بعدها وردتا في [ظ] بعد رقم [١١].

(٢) «لا يجيء» ليست في [ظ]، ولا عند البغوي.

(٣) في [ظ]، و«الجعديات»: «تَرَكَ ... تَرَكَ نَاسًا كَثِيرًا».

(٤) أخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» [١٠٥٨] عن صالح، بإسناده سواء، وعلقه الذهبي في «السير» (٥/ ٢٧٨) و(٦/ ٣٨٧) عن علي بن المديني.
وصالح هو ابن الإمام أحمد بن حنبل. ومحمد بن عيسى شيخ العقيلي، هو الهاشمي البياضي أبو علي: مقبول، يعني إذا توبع، وهو هنا متابع تابعه أبو القاسم البغوي عن صالح، فالإسناد بهذا صحيح، والله أعلم.

(٥) «بن حماد» ليست في [ظ].

(٦) في [ظ]: «لا»، وفي نسخة على [ظ] موافق للمثبت من [أ].

(٧) في [ظ]: «مِنْ».

اجْتِمَاعِهِمْ عَلَى خِلَافِهِ، أَوْ يُتَّهَمُ بِكَذِبٍ، فَأَمَّا سِوَى مَنْ وَصَفْتُ فَارْوِ[(١)] عَنْهُمْ»[(٢)].

٢٠- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ، حَدَّثَنا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ يَقُولُ: «لَا يُؤْخَذُ العِلْمُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَيُؤْخَذُ مِمَّنْ سِوَى ذَلِكَ: لَا يُؤْخَذُ مِنْ سَفِيهٍ مُعْلِنٍ بِالسَّفَهِ؛ وَإِنْ كَانَ أَرْوَى النَّاسِ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ كَذَّابٍ يَكْذِبُ فِي أَحَادِيثِ النَّاسِ إِذَا جُرِّبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ؛ [أ/٢/ب] وَإِنْ كَانَ لَا يُتَّهَمُ أَنْ يَكْذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّه ﷺ، وَلَا مِنْ صَاحِبِ هَوًى يَدْعُو النَّاسَ إِلَى هَوَاهُ، وَلَا مِنْ شَيْخٍ لَهُ فَضْلٌ وَعِبَادَةٌ إِذَا كَانَ لَا يَعْرِفُ الحَدِيثَ».

قَالَ إِبْرَاهِيمُ: فَذَكَرْتُ هَذَا الحَدِيثَ لِمُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّه اليَسَارِيِّ، فَقَالَ: مَا أَدْرِي مَا هَذَا؟ وَلَكِنْ أَشْهَدُ لسَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: «لَقَدْ أَدْرَكْتُ فِي هَذَا البَلَدِ -يَعْنِي: المَدِينَةَ- مَشْيَخَةً لَهُمْ فَضْلٌ وَصَلَاحٌ وَعِبَادَةٌ يُحَدِّثُونَ، مَا سَمِعْتُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ حَدِيثًا قَطُّ»، قِيلَ لَهُ: وَلِمَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّه؟ قَالَ: «لَمْ يَكُونُوا يَعْرِفُونَ مَا يُحَدِّثُونَ»[(٣)].

---

(١) في [ظ]: «فَأَرْوِي».

(٢) أخرجه ابن عدي في مقدمة «الكامل» (١/ ١٥٦)، والرامهرمزي في «المحدث» (ص: ٤١٠)، وابن منده في «شروط الأئمة» (ص: ٨١)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ٦٢) من طرق عن نعيم، وهذا إسناد ضعيف لحال نعيم بن حماد.
ولكنه قد توبع، تابعه: أحمد بن إبراهيم الدورقي الحافظ، عن ابن مهدي.
أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣١-٣٢) عن أبيه، عن الدورقي، وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٦٨٤) -ومن طريقه المروذي في «العلل ومعرفة الرجال» (رقم ٣٢٨)، والخطيب في «الكفاية» (١/ ٣٥٦) ط. دار الهدى، وفي «الجامع» (١/ ٢١٢)- عن إبراهيم بن المنذر. =

٢١- قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي[(١)] عُبَيْدُ اللَّه بْنُ عُمَرَ القَوَارِيرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ القَطَّانَ، يَقُولُ: «مَا رَأَيْتُ الكَذِبَ فِي أَحَدٍ أَكْثَرَ مِنْهُ فِيمَنْ يُنْسَبُ [ب/٥/ب] إِلَى الخَيْرِ»[(٢)].

٢٢- قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ[(٣)]: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ القَطَّانُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، يَقُولُ: «مَا رَأَيْتُ الكَذِبَ فِي أَحَدٍ أَكْثَرَ مِنْهُ

= وأخرجه ابن حبان في مقدمة «المجروحين» (١/ ٧٩ - ٨٠)، والرامهرمزي في «المحدث» (ص: ٤٠٣)، وابن شاهين في «تاريخ الضعفاء» (ص: ٤١)، وابن عدي في مقدمة «الكامل» (١/ ١٠٣)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٦٦)، والقاضي عياض في «الإلماع» (ص: ٦٠) من طرق عن إبراهيم بن المنذر، وهو الحزامي، قال فيه الحافظ في «التقريب» (٢٥٥): «صدوق، تكلم فيه أحمد لأجل القرآن». وشيخه معن بن عيسى، هو ابن يحيى الأشجعي القزاز: ثقة ثبت، وقال أبو حاتم: «هو من أثبت أصحاب مالك»، وانظر «التقريب» [٦٨٦٨]، وشيخ العقيلي محمد بن إسماعيل، هو الصائغ الكبير: صدوق، كما سلف. فالإسناد حسن، والله أعلم. وأما مطرف اليساري المذكور بعد ذلك؛ فثقة، ولم يصب ابن عدي في تضعيفه، كما يقول الحافظ في «التقريب» [٦٧٥٢].

(١) في [ظ]: «حدثنا».

(٢) أخرجه عبد الله في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٤٨) - ومن طريقه: ابن عدي في مقدمة «الكامل» (١/ ١٤٤).

وأخرجه ابن حبان في مقدمة «المجروحين» (١/ ٦٧)، والخطيب في «الجامع» (١/ ١٣٩)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٥٢) من طرق عن القواريري الثقة الثبت، وإسناده صحيح.

تنبيه: قال الإمام مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/ ١٨) -شارحًا معنى هذا الخبر-: «يجري الكذب على لسانهم، ولا يتعمدون الكذب». وقال الذهبي في «الميزان» (٦/ ٣٥٩): «وقد روى أبو قلابة، عن علي بن المديني: سئل يحيى القطان عن مالك ابن دينار، ومحمد بن واسع، وحسان بن أبي سنان، فقال: «ما رأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث؛ يكتبون عن كل أحد ...». اهـ

(٣) «حدثنا عبد الله قال» مكانها في [ظ]: «قال أبو عبد الرحمن».

فِيمَنْ يُنْسَبُ إِلَى الخَيْرِ»[١].

٢٣- قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْ رَجُلٍ، فَقَالَ: «هَل رَأَيْتَهُ فِي كُتُبِي؟» قُلتُ: لَا، قَالَ: «لَوْ كَانَ ثِقَةً لَرَأَيْتَهُ فِي كُتُبِي»[٢].

٢٤- قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الأَبَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ خَازِمٍ[٣] البَلْخِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الحَكَمُ بْنُ المُبَارَكِ، قَالَ: سَمِعْتُ حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ، يَقُولُ: «وَضَعَتِ الزَّنَادِقَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّه ﷺ اثْنَيْ[٤] عَشَرَ أَلفَ حَدِيثٍ»[٥].

---

(١) أخرجه أيضًا عبد الله في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٤٨) -ومن طريقه: ابن عدي في مقدمة «الكامل» (١/ ١٤٤).
وأخرجه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٧-١٨) من طريق عفان، ومحمد بن عتاب، عن محمد بن يحيى بن سعيد القطان به. ولفظه: «لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث»، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه مسلم في «المقدمة» (١/ ٢٦) -مطوَّلًا-، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٢٤) و(٢/ ٢٢)، وابن عدي في مقدمة «الكامل» (١/ ٩١)، والرامهرمزي في «المحدث» (ص: ٤١٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٦٨) من طرق عن بشر بن عمر، وهو الزهراني: ثقة، كما في «التقريب» (٧٠٤) فالإسناد صحيح.

(٣) في [ظ]: «حازم» -بالمهملة- وكذا في «الموضوعات» من طريق الصيدلاني عن المصنف، وما في [أ] هو الصواب الموافق لما في «الإكمال» لابن ماكولا (٢/ ٢٨٨)، وغيره، والله أعلم.

(٤) في [ظ]: «اثنا».

(٥) أخرجه ابن الجوزي في مقدمة «الموضوعات» (١/ ١٩) من طريق المصنف. وأخرجه ابن شاهين في «تاريخ الضعفاء» (ص: ٤٠)، والخطيب في «الكفاية» (ص: ٤٣١) من طريق أحمد بن علي الأبار شيخ المصنف. وإسناده حسن إن شاء الله، عبد الرحيم قال فيه ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤١٤): «صاحب حديث»، وشيخه الحكم بن المبارك البلخي: صدوق ربما وهم، كما في «التقريب» (١٤٦٦)، والله أعلم. =

٢٥- قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ مُحَمَّدٍ المَرْوَزِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّه بْنِ بَشِيرٍ المَرْوَزِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عَبْدِ المَلِكِ، قَالَ: قُلتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ المُبَارَكِ: أَيَكْذِبُ الرَّجُلُ فِي العِلمِ؟ فَقَالَ: «مَرْحَبًا، كَيْفَ قَدِمْتَ(١)؟ نَعَمْ! هَكَذَا» وَقَالَ بِيَدِهِ: هَكَذَا(٢).

٢٦- قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَاتِمٌ الفَاخِرُ -وَكَانَ ثِقَةً- قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، يَقُولُ: «إِنِّي لأَرْوِي الحديثَ عَلَى ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ: أَسْمَعُ الحَدِيثَ مِنَ الرَّجُلِ أَتَّخِذُهُ دِينًا، وَأَسْمَعُ الحَدِيثَ مِنَ الرَّجُلِ أُوقِفُ حَدِيثَهُ، وَأَسْمَعُ الحَدِيثِ(٣) مِنَ الرَّجُلِ لَا أَعْبَأُ بِحَدِيثِهِ، وَأُحِبُّ مَعْرِفَتَهُ»(٤).

٢٧- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنِي لَبِيدُ بْنُ أَبِي لَبِيدٍ السَّرَخْسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا [ب/٦/أ] النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ،

= **تنبيه**: وقع عند ابن الجوزي من طريق المصنف: «أربعة عشر ألفا»، وكذا عزاه السيوطي للمصنف في «تدريب الراوي» (١/ ٢٨٤)، والله أعلم.

(١) هكذا ضبطها ناسخ [أ].

(٢) لم أقف عليه إلا هنا، ولم أعثر -بعدُ- على ترجمة لشيخ المصنف، ولا لشيخ شيخه. فالله أعلم.

(٣) «الحديث» ليست في [ظ].

(٤) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (ص: ٤٠٢) من طريق المصنف. وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٩٥)، وابن عبد البر في «الجامع» (١/ ٣٥١) من طرق عن نعيم بن حماد، وهو ضعيف لا يحتج به، فالإسناد ضعيف. ووقع عند ابن عبد البر: «وحديث رجل أكتبه فأوقفه لا أطرحه ولا أدين به، وحديث رجل ضعيف أحب أن أعرفه ولا أعبأ به»، وهو أوضح معنى.

قَالَ: سَمِعْتُ شُعْبَةَ بْنَ الحَجَّاجِ، يَقُولُ: «تَعَالَوْا نَغْتَابُ فِي اللَّهِ»(١).

٢٨- قَالَ: حَدَّثَنَا(٢) المُطَّلِبُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ المَكِّيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: كَانَ شُعْبَةُ يَقُولُ: «تَعَالَوْا حَتَّى نَغْتَابَ فِي اللَّهِ»(٣).

٢٩- قَالَ: حَدَّثَنَا(٤) أَحْمَدُ بْنُ الحُسَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ(٥)، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: ذَكَرَ أَيُّوبُ رَجُلًا يَوْمًا، فَقَالَ: «هُوَ يَزِيدُ فِي الرَّقْمِ»، قَالَ: وَذَكَرَ رَجُلًا آخَرَ

---

(١) علقه الذهبي في «السير» (٧/ ٢٢٣) عن لبيد، ولبيد هذا ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ١٨١)، وقال: روى عن النضر بن شميل، وروى عنه الحسن بن علي، ولم يزد على ذلك، فالرجل مجهول. والله أعلم. وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٦٩) من طريق محمد بن سعيد، عن النضر بن شميل، وأخاف أن يكون محمد بن سعيد مصحفا عن لبيد بن أبي لبيد، والرسم يحتمله، فإلا يكنه؛ فلم أتبينه الآن، والله أعلم. وسيأتي ما يغني عنه بإسناد صحيح عن شعبة، فانظره رقم (٢٩).

(٢) هذه الفقرة وردت في [ظ] بعد رقم [٥٠].

(٣) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (ص: ٤٥) من طريق المصنف، وإسناده صحيح، المطلب ابن شعيب هو أبو محمد المروزي: وثقه ابن يونس، كما في «اللسان» (٧/ ١٠٩). وشيخه أحمد بن محمد المكي، هو أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق ابن عمرو بن الحارث بن أبي شمر الغساني، أبو الوليد الأزرقي أحد شيوخ البخاري في «الصحيح»: ثقة، كما في «التقريب» (١٠٥).

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ١٥٢)، والخطيب في «الكفاية» (١/ ١٧٦ ط الهدى)، وابن حبان في مقدمة «المجروحين» (١/ ١٩)، والهروي في «ذم الكلام» (٣/ ٣٠٩) من طرق عن مكي بن إبراهيم قال: كان شعبة يأتي عمران بن حدير يقول: فذكره. وإسناده صالح.

(٤) وردت هذه الفقرة في [ظ] بعد رقم [٤٤].

(٥) «الدورقي» ليست في [ظ].

فَقَالَ: «لَمْ يَكُنْ بِمُسْتَقِيمِ اللِّسَانِ»[(١)].

٣٠- قَالَ: حَدَّثَنَا[(٢)] أَحْمَدُ بْنُ زُكَيْرٍ الحَضْرَمِيُّ[(٣)]، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ المُؤْمِنِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَعْنَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّه ﷺ إِذَا اطَّلَعَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ كَذَبَ كِذْبَةً - لَمْ يَزَلْ مُعْرِضًا عَنْهُ حَتَّى يُحْدِثَ للَّه تَوْبَةً[(٤)]»[(٥)].

---

(١) أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/ ٢١)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٨) من طريق الدورقي، وهو أحمد بن إبراهيم المذكور في إسناد المصنف، وأحمد ابن الحسين شيخ المصنف هو ابن نصر أبو جعفر الحذاء العسكري، قال فيه الدارقطني: «ثقة»، وانظر: «معجم شيوخ العقيلي» للمحقق (رقم: ١٠).
قال النووي في «شرح مسلم» (١/ ١٠٤): «وهذان اللفظان كناية عن الكذب».
قلت: وممن وقفت عليه ممن وصف بذلك: الحسن بن منصور الإسفيجابي، ذكره أبو سعد الإدريسي وقال فيه: «كان راغبا في طلب الحديث، كتب الكثير، وأخبرني بعض أصحابنا أنه كان يزيد في الرقم، ويسرق الأحاديث، ويحدث عمن لم يرهم». اهـ من: «لسان الميزان» (٣/ ٨١).
وكذلك: أبو عبد الله الجلاب، قال فيه أبو سعد السمعاني في «التحبير في المعجم الكبير» (٢/ ٢٦٥): «كان شيخًا يزيد في الرقم، ويدعي سماع أجزاء لم يسمعها، وكان يلحق اسمه في الأجزاء ويمحو اسم بعض الناس، ويثبت اسمه مكانه، وهو شيخ عامي . . .» إلخ.

(٢) هذه الفقرة وردت في [ظ] بعد رقم [٣٦].

(٣) «الحضرمي» ليست في [ظ].

(٤) في [ظ]: «التوبة».

(٥) حديث منكر بهذا الإسناد، أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٦٩) من طريق العقيلي هذه، وأخرجه العقيلي بعد ذلك أيضًا في ترجمة (يحيى بن مسلمة بن قعنب)، وقال: «حدث بمناكير»، وساق له هذا الحديث منها، وأقره الذهبي في «الميزان» (٤/ ٤١٠)، والحافظ في «اللسان» (٣/ ١٢٠)، ولم يتعقباه بشيء. فالعجب من العقيلي كيف يحكم بنكارته ثم يحتج به في «مقدمته» هذه. =

٣١، ٣٢- قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بَرَّةَ، وَالحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى الصَّنْعَانِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبْطَلَ شَهَادَةَ رَجُلٍ فِي كِذْبَةٍ، قَالَ مَعْمَرٌ: لَا أَدْرِي مَا تِلْكَ الكِذْبَةُ؟ أَكَذَبَ عَلَى اللَّهِ أَمْ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟![(١)] [أ/٣/أ]

٣٣- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ خُزَيْمَةَ[(٢)] الرَّمْلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ العَزِيزِ الرَّمْلِيُّ وَيُعْرَفُ بِالوَاسِطِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، عَنْ رُزَيْقٍ أَبِي عَبْدِ اللَّه الأَلْهَانِيِّ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ[(٣)] عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «يَحْمِلُ هَذَا العِلمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الغَالِينَ، وَانْتِحَالَ المُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الجَاهِلِينَ»[(٤)].

= وقد أورده السيوطي في «الجامع الصغير» (٥/ ١٠٦ فيض)، وعزاه لأحمد والحاكم ورمز لصحته، ولم أقف عليه فيهما، وقد صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» [٤٦٧٥]، وأحال على «الصحيحة» [٢٠٥١]، والذي في هذا الموضع فيها حديث آخر، وقد ذكر الشيخ في آخر كلامه عنه حديثنا كشاهد لفقرة من فقراته، ونقل كلام العقيلي، ولم يتعقبه بشيء، فكيف يُقَوِّي به بعد ذلك؟! والله أعلم.

(١) هذه الفقرة ليست في [ظ] هنا، وإنما أوردها في [ظ] في ترجمة موسى بن أبي شيبة برقم [٥٧١٢]، وهو في المصنف [٢٠١٩٧] وأخرجه من طريقه البيهقي (١٠/ ١٩٦).

(٢) «خزيمة» من [ظ].

(٣) في [ظ]: «أبي» وهو القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الشامي.

(٤) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٤٦) عن عبد الله بن محمد بن مسلم، وهو أبو بكر الإسفرائيني الحافظ، عن الحسين بن أبي سعيد البزاز العسقلاني، عن محمد بن عبد العزيز الرملي، وبقيته سواء.
وإسناده ضعيف جدًّا، فابن عبد العزيز الرملي قال فيه الرازي: «كان عنده غرائب، ولم يكن عندهم بالمحمود هو إلى الضعف ما هو؟!»، وقال أبو زرعة: «ليس بالقوي» -كما في «الجرح والتعديل» (٨/ ٨). وشيخه بقية؛ هو ابن الوليد الحمصي، كثير التدليس والتسوية، ولم يصرح بالتحديث، وشيخه رزيق الألهاني، قال فيه ابن حبان: «ينفرد =

٣٤- قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ القُومِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ عُمَرَ الخَطَّابِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ لَيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي قَبِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَحْمِلُ هَذَا العِلمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الغَالِيْنَ(١)، وَانْتِحَالَ المُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الجَاهِلِينَ»(٢).

= بالأشياء التي لا تشبه حديث الأثبات، لا يحتج به»، وقال أبو زرعة: «لا بأس به» -كما في «الميزان» (٣/ ٧٤)- وقد اختلف عليه بعد ذلك فروي على ألوان متعددة توحي باضطرابه؛ ولهذا قال العقيلي نفسه في «الضعفاء» في ترجمة معان بن رفاعة: «وقد رواه قوم مرفوعًا من جهة لا تثبت». وسيأتي مزيد بيان لهذا في الحديث الذي بعده.

(١) في [أ]: «الغاوين»، وانظر الحاشية الآتية.

(٢) أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٥٩) من طريق المصنف، وأخرجه البزار في «البحر الزخار» -كما في «مختصر زوائد البزار» للحافظ بن حجر [٨٦] قال: حدثنا صالح بن معاوية، ثنا خالد بن عمرو القرشي، بإسناده سواء، وفيه: «الغالين».
قال البزار: «عمرو بن خالد منكر الحديث، قد حدث بأحاديث لم يتابع عليها، وهذا منها»
وقال الحافظ بن حجر: «وقد كذبه أحمد وابن معين».
وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٤٠): «رواه البزار، وفيه عمرو بن خالد القرشي، كذبه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، ونسبه إلى الوضع».
وهذا الحديث قد اختلف الناس في ثبوته بسبب كثرة طرقه، ومع ذلك فهي لا تخلو من مثل ما بيناه في الطريقين السابقين، وقد روي عن عدة من الصحابة غير من ذكرنا، فمنهم:
١- أبو الدرداء، أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٨/ ٣٧٣).
٢- جابر بن سمرة، أخرجه ابن الجوزي في مقدمة «الموضوعات» (١/ ٣١).
٣- معاذ بن جبل، أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ١١).
٤- أبو موسى الأشعري، أخرجه الخطيب في «الجامع» (١/ ١٤٨).
٥- أسامة بن زيد، أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٥٨).
٦- عبد الله بن مسعود، أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٥٩).
٧- عبد الله بن عمر، أخرجه تمام في «الفوائد» (٢/ ٣٣٠). =

٣٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الحَضْرَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا جُمْهُورُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الحَارِثِ الزُّبَيْدِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ يَقُولُ: «مَا سَتَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَحَدًا يَكْذِبُ فِي الحَدِيثِ»[1].

= ٨- إبراهيم بن عبد الرحمن العذري، وهذا مرسل، أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/ ٣٢٢)، وغيره.

وغير هؤلاء، مما يطول الكلام بذكر جميعهم والنظر في أسانيدهم، وغاية ما تركن إليه النفس في هذا الموطن هو مذهب من ضعَّفه وردَّه؛ لشدَّة الضعف في مفاريد هذه الطرق، والواهي لا تزيده كثرة الطرق إلا وَهْنًا؛ ولذا قال ابن مفلح في «الآداب الشرعية» (٢/ ١٢٥): «واعتنى ابن عبد البر بهذا الحديث وحاول تصحيحه»، وقال أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/ ٣٢٢) -وعنه ابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ٢٥)- بعد أن ساق بعض هذه الطرق: «وكلها مضطربة غير مستقيمة»، وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٠/ ٣٧١): «. . . وإسناده فيه ضعف، والعجب من ابن عبد البر صححه واحتج به . . .»، وقال في «الباعث» (ص: ١١): «ولكن في صحته نظر قوي، والأغلب عدم صحته»، وسبق قول العقيلي: «وقد رواه قوم مرفوعًا من جهة لا تثبت».

وقال العراقي في «التقييد والإيضاح» (ص: ١٣٨): «وقد روي هذا الحديث متصلًا من رواية علي، وابن عمر، وابن عمرو، وجابر بن سمرة، وأبي أمامة، وأبي هريرة، وكلها ضعيفة لا يثبت منها شيء»، بل نقل الزركشي في «النكت على ابن الصلاح» (٣/ ٣٣١)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٦٩) عن ابن عبد البر أنه قال: «أسانيده كلها مضطربة غير مستقيمة»، وعزاه الزركشي إلى «جامع بيان العلم» له، ولم أقف عليه في الموجود بين يدي، بل هذا يخالف ما سبق نقله عن ابن كثير وابن مفلح، فالله أعلم.

وقال السخاوي: «قال الدارقطني: إنه لا يصح مرفوعًا، يعني مسندًا، وقال شيخنا [ابن حجر]: وأورده ابن عدي من طرق كثيرة كلها ضعيفة، وحكم عليه غيره بالوضع . . .».

وقد صنف فيه غير واحد من العلماء، منهم الزبيدي شارح «القاموس»، كما صرح بذلك في مادة (خلف) من «تاج العروس»، والله أعلم.

(١) هذه الفقرة ليست في [ظ]، وقد رواها ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٤٨) بسنده عن العقيلي.

٣٦- حَدَّثَنَا[١] جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ[٢] قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدَ بْنَ سِنَانٍ قَالَ[٣]: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: [ب/٣/ب] «خَصْلَتَانِ لَا يَسْتَقِيمُ فِيهِمَا حُسْنُ الظَّنِّ: الحُكْمُ، وَالحَدِيثُ»[٤].

٣٧- حَدَّثَنَا[٥] عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ البَاهِلِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُحْمَلُ عَنْهُمْ: الرَّجُلُ المُتَّهَمُ بِالكَذِبِ، وَالرَّجُلُ كَثِيرُ الوَهْمِ وَالغَلَطِ، وَرَجُلٌ صَاحِبُ هَوًى يَدْعُو إِلَى بِدْعَةٍ»[٦].

٣٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: «لَا يَكُونُ إِمَام[٧] مَنْ[٨] يُحَدِّثُ بِكُلِّ مَا

---

(١) هذه الفقرة وردت في [ظ] بعد رقم [٣٨].

(٢) «بن الحسن» من [ظ].

(٣) في [ظ]: «سمعت أحمد بن سنان، يقول»، وفي نسخة على [ظ]، موافق لما أثبت من [أ].

(٤) إسناده صحيح، أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٥)، والخطيب في «الكفاية» (ص: ٢٣٣) وعلقه الباجي في «التعديل والتجريح» (١/ ٢٩١) كلهم من طريق أحمد بن سنان، وهو أبو جعفر القطان الحافظ، وجعفر بن محمد شيخ العقيلي هو: أبو بكر الفريابي الحافظ الشهير. والله أعلم.

(٥) هذه الفقرة وردت في [ظ] بعد رقم [١٨].

(٦) إسناده صحيح. أخرجه عبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢١٨) [٤٩٤٧] عن ابن خلاد، وهو محمد بن خلاد بن كثير أبو بكر الباهلي: ثقة، كما في «التقريب» [٥٨٦٥]، والله أعلم.

(٧) كذا في [أ]، و[ظ]، والتي بعدها في [أ]، وله وجه، وهو لغة ربيعة، والجادة: «إمامًا».

(٨) «من» ليست في [أ]، ولا في «العلل».

سَمِعَ[١]، وَلَا يَكُونُ إِمَامًا مَنْ يُحَدِّثُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ»[٢].

٣٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّصِيبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا الأَصْمَعِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «أَدْرَكْتُ بِالمَدِينَةِ مِائَةً كُلُّهُم مَأْمُونٌ، لَا يُؤْخَذُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنَ الحَدِيثِ، يَقُولُ: لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ»[٣].

٤٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ المَدِينِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: «لَقَدْ كَتَبْتُ عَنْ مَشَايِخَ، وَدَفَنْتُ كُتُبَهُمْ، وَمَا حَدَّثْتُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ بِشَيْءٍ[٤] وَإِنِّي لَأَذْكُرُهُمْ فَأَدْعُو لَهُمْ»[٥].

٤١- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الحَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ[٦]: «لَوْ حَقَّقْتُ

---

(١) في [ظ]: «يسمع» وفي نسخة عليها موافق لما أثبتناه من [أ].

(٢) إسناده صحيح كسابقه، وهو في «العلل» (٣/ ٢١٨) [٤٩٤٦]، وأخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٥)، من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٤) من طريق عبد الرحمن ابن عمر، والخطيب في «الجامع» (٢/ ٩٠) من طريق أحمد بن سنان، كلهم عن ابن مهدي بأطول مما هنا، عدا الخطيب فاقتصر على الجملة الثانية، والله أعلم.

(٣) هذه الفقرة ليست في [ظ]، وأثبتناه من [أ]، وقد أخرجها مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/ ١٥) عن نصر بن علي، به.

(٤) أصابتها الأرضة، وهذا ما ظهر لي.

(٥) ليس في [ظ] كسابقه.

(٦) بعدها كلمة غير واضحة، وفي «تاريخ الثقات» لابن شاهين عن البُندار قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول، وقلت له: عن ثقة؟ فقال: لا تقل: «عن ثقة»، وذكره وسمى الأربعة: «ابن عون، وشعبة، ومسعر، وهشام الدستوائي».



لَكَ الحَدِيثَ مَا حَدَّثْتُكَ إِلَّا عَنْ أَرْبَعَةِ أُنَاسٍ»[١].

٤٢- حَدَّثَنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ نَصْرٍ المَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامَ الرِّفَاعِيُّ، سَمِعْتُ[٢] ابْنَ المُبَارَكِ يَقُولُ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَهُمُّ بِالكَذِبِ مِنْ اللَّيْلِ فَيُصْبِحُ ذَاكَ فِي وَجْهِهِ بِالنَّهَارِ»[٣].

٤٣- حَدَّثَنَا[٤] مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ[٥] قَالَ: سَمِعْتُ عَفَّانَ يَقُولُ[٦]: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عُلَيَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: فُلَانٌ لَيْسَ مِمَّنْ يُؤْخَذُ عَنْهُ، قال: فَقَالَ لَهُ الآخَرُ: قَدِ اغْتَبْتَ الرَّجُلَ، قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ: لَيْسَ هَذِهِ بِغِيبَةٍ[٧]؛ إِنَّمَا هَذَا حُكْمٌ، قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عُلَيَّةَ: «صَدَقَكَ الرَّجُلُ»، يَعْنِي الَّذِي قَالَ: هَذَا حُكْمٌ[٨].

---

(١) هذه الفقرة ليست في [ظ]، وقد أخرجها ابن شاهين في «تاريخ الثقات» [٥٣٨] من طريق بندار عن يحيى بن سعيد، وليس فيه ذكر ابن معين، ونحوه في «تاريخ الدوري» عن ابن معين [٣٨٨٥] عن يحيى بن سعيد.

(٢) تلاشت في [أ]، واستظهرناها من السياق.

(٣) هذه الفقرة ليست في [ظ].

(٤) هذه الفقرة وردت في [ظ] بعد رقم [٢٨].

(٥) «بن علي» ليست في [ظ]، وهي شبه متلاشية في [أ]، ولكنها مقروءة.

(٦) «سمعت عفان يقول» مكانها في [ظ]: «حدثنا عفان قال»، وفي نسخة عليها موافق لما في [أ]، و«سمعت» في [أ] متلاشية في الحاشية.

(٧) كذا في [ظ]، وفي [أ] كأنها كانت «بالغيبةِ» فكحتت «با» وعُدِّلت لتكون «بغيبة»، والله أعلم.

(٨) أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٣) من طريق عمرو بن علي، عن عفان، بنحوه، وإسناده صحيح. ومحمد بن إسماعيل هو الصائغ، والحسن شيخه هو الحلواني الحافظ.

٤٤- حَدَّثَنَا(١) عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: «كَانُوا لَا يَسْأَلُونَ عَنِ الإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الفِتْنَةُ، قَالُوا [ب/٣/ب]: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرَ(٢) إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ مِنْهُمْ، وَإِلَى أَهْلِ البِدَعِ(٣) فَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ»(٤).

٤٥- حَدَّثَنَا(٥) مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو المَرْوَزِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبَدٍ أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَصْمَعِيُّ، قَالَ: «قِيلَ لِكَذَّابٍ(٦): مَا يَحْمِلُكَ عَلَى

---

(١) هذه الفقرة وردت في [ظ] بعد رقم [٣٤].

(٢) في [ظ]: «فَنَنْظُرَ».

(٣) في [ظ]: «البِدعة».

(٤) هو في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٥٩) [٣٦٤٠]، وأخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/ ١٥)، والترمذي في «العلل الصغير» (٥/ ٥١) -ومن طريقه أبو سعد السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص: ٥)-، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٨)، وابن حبان في «مقدمة المجروحين» (١/ ٨٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٧٨) والخطيب في «الكفاية» (ص: ١٢٢) كلهم من طريق إسماعيل بن زكريا، وهو الخلقاني، صدوق يخطئ قليلًا كما يقول الحافظ. ولفظ الترمذي والخطيب: «كان في الزمن الأول» وباقيه متقارب. وفي «تاريخ ابن معين» برواية الدوري (٣/ ٤٣١) قال: «ثلاثة أحاديث لا يرويها إلا إسماعيل . . .»، وذكر منها هذا الأثر.
قلت: لكنني وقفت على من تابع إسماعيل في هذا الأثر، وذلك فيما رواه الدارمي في «مسنده» (١/ ٣٩٦) والخطيب في «الكفاية» (ص: ١٢٢) من طريق محمد بن حميد الرازي، حدثنا جرير، عن عاصم، عن ابن سيرين، فذكره.
ولكنها متابعة موهومة، لا تثبت؛ فإن محمد بن حميد كذبه أهل بلده كأبي زرعة، وأبي حاتم، وابن وارة، وفضلك الرازيين، وغيرهم كما في «التهذيب» (١١/ ١٢٧)، وجرير في سماعه من عاصم نظر؛ قال الدارمي: «ما أظنه سمع من عاصم»، والله أعلم.

(٥) هذه الفقرة وردت في [ظ] بعد رقم [٢٩].

(٦) في [ظ]: «للكذاب».

الكَذِبِ؟ قَالَ: «لَوْ تَغَرْغَرْتَ بِهِ مَرَّةً مَا نَسِيتَ حَلَاوَتَهُ»(١).

٤٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ(٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ الأَصْبَهَانِيُّ، عَنِ ابْنِ أَخِي الأَصْمَعِيِّ، عَنْ عَمِّهِ، قَالَ: «قَالَ كَذَّابٌ: إِذَا رَأَيْتُ مَنْ هُوَ أَكْذَبُ مِنِّي؛ دِيرَ بِي(٣) حَسَدًا لَهُ(٤)»(٥). [أ/٣/ب]

---

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٤٥) من طريق نصر بن علي، و(١/ ١٤٥، ١٤٦) من طريق أبي داود السنجي، كلاهما عن الأصمعي. وإسناد المصنف صحيح؛ محمد ابن عمرو هو ابن الموجه الفزاري المروزي اللغوي، قال فيه الخليلي: «معروف بالأمانة والعلم»، وقال الذهبي: «هو الحافظ الثقة»، وانظر: «معجم شيوخ العقيلي» للمحقق (رقم: ١١)، وسليمان بن معبد قال فيه الحافظ في «التقريب» [٢٦٢٦]: «ثقة، صاحب حديث، رحَّال، أديب».

(٢) في [ظ]: «زكريا»، والمثبت من [أ] ونسخة على [ظ].

(٣) أي: أصابني دُوَار في رأسي.

(٤) «له» لم تظهر في [أ]، وقد غطت على موضعها لاصقة الترميم.

(٥) أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٣/ ١٩٠) من طريق إبراهيم الأصبهاني، وهو إبراهيم ابن أُورمة بن سياوش، أبو إسحاق الأصبهاني الحافظ، قال فيه الدارقطني: «... الحافظ، ثقة نبيل»، وقال أبو نعيم: «كان علامة في الحديث، لم يكن في زمانه مثله، ولا تقدمه في الحفظ والمعرفة أحد»، وراجع: «تاريخ بغداد» (٦/ ٤٢) وأحمد ابن محمد بن بكر الظاهر أنه النسائي وقد قال مسلمة بن القاسم عنه: «ثقة روى عنه العقيلي» كما في «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» لقاسم بن قطلوبغا [٦١٤]، وقد صرح العقيلي بنسبته في موضع آخر من كتابه، وهناك آخر (أحمد بن محمد بن بكر) وهو الوراق النيسابوري المعروف بالقصير، ونص ابن عساكر في «تاريخه» على رواية العقيلي عنه، وقد وثقه الخطيب، والله أعلم، وعلى ما في الظاهرية أحمد بن محمد بن زكريا شيخ المصنف، هو على ما أظن-: ابن أبي عتاب، أبو بكر الحافظ، المعروف بأخي ميمون، قال ابن يونس: «كان حافظًا للحديث» وانظر: «معجم شيوخ العقيلي» للمحقق (رقم: ١٢)، وابن أخي الأصمعي هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن قريب، وثقه أبو داود -كما في «سؤالات الآجري» [١١٥٢]، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢٨١).

٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ(١) بْنُ مَرْوَانَ القُرَشِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَصْمَعِيُّ، حَدَّثَنَا(٢): قَالَ أَبِي: «قُلتُ لِرَجُلٍ كَانَ يُعْرَفُ بِالكَذِبِ: هَل صَدَقْتَ قَطُّ؟ قَالَ: أَكْرَهُ أَنْ أَقُولَ: (لَا)، فَأَكُونُ قَدْ صَدَقْتُ!»(٣).

٤٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الطَّالْقَانِيِّ، عَنِ الفَضْلِ بْنِ مُوسَى، قَالَ: قَالَ(٤) ابْنُ أَبِي لَيْلَى: «إِذَا كُنْتَ كَذَّابًا؛ فَكُنْ حَافِظًا»(٥).

٤٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَتَّابٍ ابْنُ المُرَبَّعِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الحَمِيدِ(٦) المَرْوَزِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ

---

(١) في [ظ]: «أحمد بن محمد بن مروان القرشي»، والمثبت من [أ]، ونسخة على [ظ]، ومما يؤكد صحته: أن العقيلي لا يروي عن أحد اسمه «أحمد بن محمد بن مروان»، والله أعلم.

(٢) في [ظ]: «قال».

(٣) إسناده ضعيف من أجل محمد بن مروان، وهو: ابن عمرو بن مروان بن عنبسة بن سعيد بن العاص، أبو عمر الأموي؛ وقد ترجمه الخطيب في «التاريخ» (٤/ ٤٧٠، ٤٧١) ط بشار، ولم يذكر جرحًا ولا تعديلًا، وأما سهل بن محمد؛ فهو أبو حاتم السجستاني: صدوق فيه دعابة، كما في «التقريب» [٢٦٨١]، ووالد الأصمعي، اسمه قريب بن عبد الملك الأصمعي قال الأزدي: منكر الحديث، كما في «اللسان» (٤/ ٤٧٣).

(٤) «قال» أتت عليها الأرضة في [أ].

(٥) إسناده حسن، أحمد بن علي هو الأبار، الحافظ الثقة، وشيخه أحمد: هو الدورقي الحافظ، وأبو إسحاق الطالقاني اسمه: إبراهيم بن إسحاق البُناني، من رجال «التهذيب»، وقال فيه في «التقريب» [١٤٥]: «صدوق يغرب»، والفضل بن موسى هو السيناني: «ثقة ثبت، ربما أغرب» كما في «التقريب» [٥٤١٩].

(٦) في [ظ]: «المجيد».

قَالَ: سَمِعْتُ القَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعَانَنَا [ب/٤/أ] عَلَى الكَذَّابِينَ بِالنِّسْيَانِ»(١).

٥٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ حَيَّان(٢) البَصْرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ كَعْبٍ القُرَظِيَّ يَقُولُ: «لَا يَكْذِبُ الكَاذِبُ حِينَ يَكْذِبُ إِلَّا مِنْ مَهَانَةِ نَفْسِهِ عَلَيْهِ»(٣).

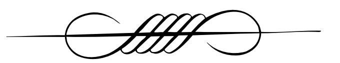
---

(١) إسناده ضعيف جدًّا؛ فيه عمر بن هارون البلخي الحافظ: متروك، بل كذبه ابن معين، وانظر: «ميزان الاعتدال» (٥/ ٢٧٥) وغيره.
وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٤٥٠) من طريق محمد بن حميد الرازي عن ابن المبارك، عن أسامة بن زيد، به، وابن حميد متروك على حفظه.
وقد رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٧٨) من طريق عبيد الله بن الوازع بن ثور، عن أيوب السختياني، عن حميد بن هلال، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود: قولَه؛ وإسناده ضعيف من أجل عبيد الله بن الوازع؛ فإنه مجهول كما في «التقريب» [٤٣٧٩].
ورواه ابن حبان في «روضة العقلاء» (ص: ١٦) من قول نصر بن علي الجهضمي، وذكره الأُبِّيُّ في «نثر الدُّرِّ» من قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ، والله أعلم.

(٢) كذا في [أ]، و[ظ]، وهو تصحيف، والصواب حَسَّان، كما في مصادر التخريج وكتب الرجال، فإن صالح بن حسان النَّضْرِيَّ البصْرِيَّ هو المعروف بالرواية عن القرظي، والله أعلم.

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (ص: ٥٥) عن سعدويه. وابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٥ط الفكر)- ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٤/ ٢٣٢)- من طريق أحمد ابن حرب. وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١/ ٢٣٦) من طريق محمد بن إسحاق المسيبي. الأربعة عن أبي ضمرة أنس بن عياض به. وإسناده ضعيف جدًّا فيه صالح بن حسان البصري، متروك.
ولكن قال الذهبي في «السير» (١٢/ ٤٢٦): «وسئل عبد الله بن عبد الرحمن [الدارمي] عن حديث محمد بن كعب: «لا يكذب الكاذب إلا من مهانة نفسه عليه»، وقيل له: =

. . . .



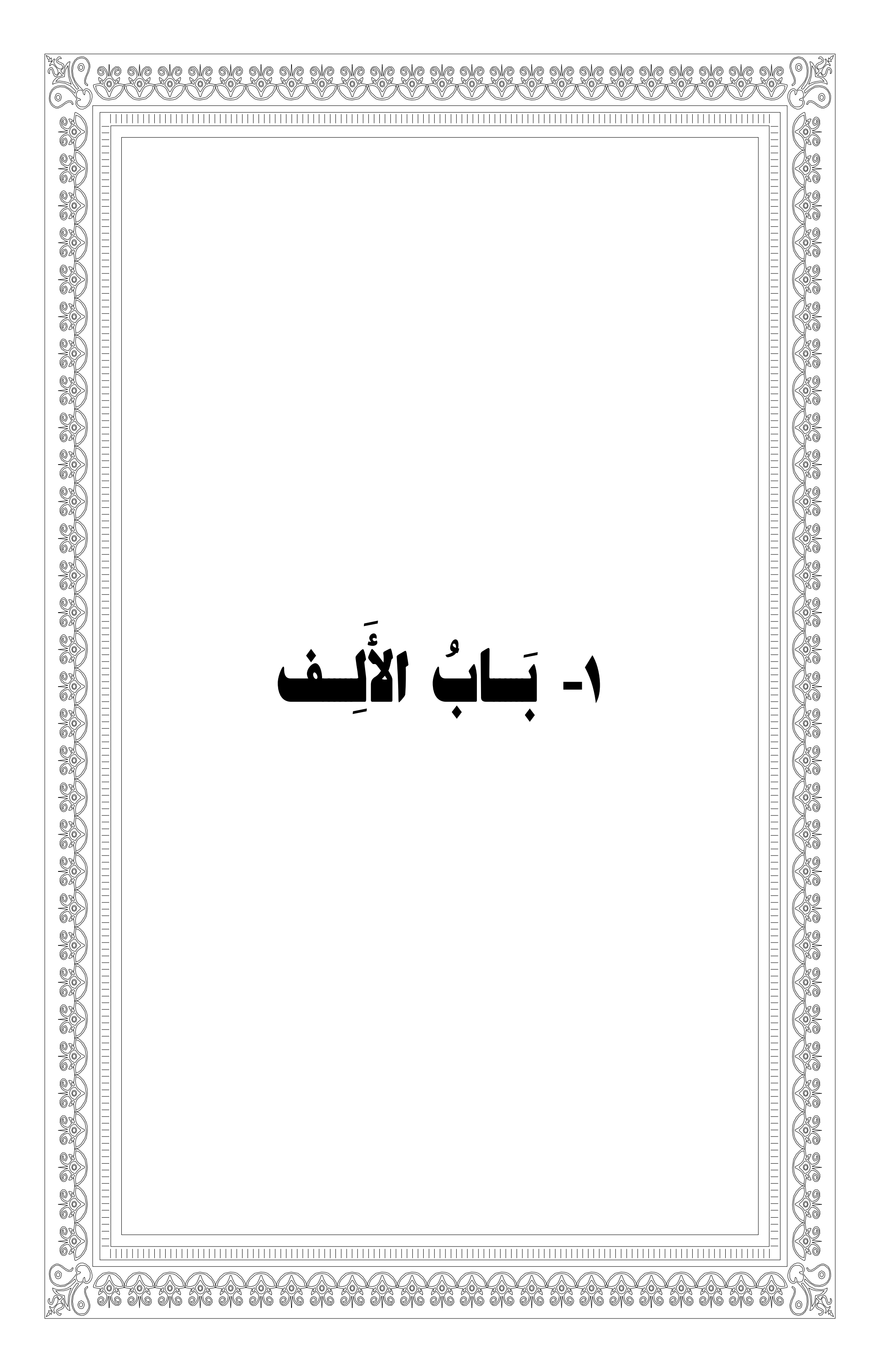
= محمد [البخاري] يزعم أن هذا صحيح، فقال: محمد أبصر مني؛ لأن همه النظر في الحديث، وأنا مشغول مريض ... إلخ كلامه». وهذا التصحيح من البخاري لهذا الحديث يمكن حمله على أحد وجهين:

أولهما: أن يكون وقع للبخاري بإسناد خال من هذا المتروك الذي أفسد إسنادنا.

وثانيهما: أن يكون الإسناد واحدًا، ولكن البخاري يقصد بالصحة هنا الصحة النسبية، كما يقولون: «أصح شيء في الباب» ويكون هذا الأصح في نفسه ضعيفًا.

ولما كان بعضهم قد روى هذا الحديث عن أبي هريرة وأنس بن مالك مرفوعًا - كان مقصود البخاري أن يبين أن الصواب فيه أنه من كلام القرظي، وليس من المرفوع، فقال: هذا صحيح، يقصد صوابًا. وهذا متداول مشهور بين المتقدمين من النقاد، والله أعلم.

فأما حديث أبي هريرة مرفوعًا: فأخرجه الديلمي في «الفردوس» (٥/ ١٤٢)، وأما حديث أنس مرفوعًا: فأخرجه أيضا الديلمي في «الفردوس» (٥/ ١٥٧)، ولم أطلع على إسناديهما لأحكم عليهما، لكن انفراد الديلمي مشعر بضعفهما كما نبه إليه السيوطي في مقدمة «الجامع الكبير»، مع ما شرحنا به كلمة البخاري المذكورة قبل أسطر.



١- بَـابُ الأَلِـف

[١]- [خ ت ق]/ أُبَيُّ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ الأَنْصَارِيُّ المَدَنِيُّ(١)(*).

١/٥١- قَالَ: حَدَّثَنِي(٢) أَحْمَدُ بْنُ زُكَيْرٍ الحَضْرَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ سَافِرِيٍّ(٣)، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ(٤)، يَقُولُ: اِبْنَي(٥) العَبَّاسِ: أُبَيٌّ وَعَبْدُ المُهَيْمِنِ ضَعِيفَينِ(٦).

---

(١) «الأنصاري المدني» ليس في [ظ]، وهو في نسخة عليها موافق لـ[أ].

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء» [٢٣]، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ١٢٦)، وابن الجوزي في «الضعفاء» (١/ ٦٢)، والذهبي في «المغني» (١/ ٣٢)، وفي «الميزان» (١/ ٧٨)، وقال: «أبي -وإن لم يكن بالثبت- فهو حسن الحديث»، وسيأتي ما فيه، وقال في «المغني»: «وثق». وقال الحافظ في «التقريب» [٢٨٣]: «فيه ضعف».

(٢) في [ظ]: «حدثنا».

(٣) في [ظ]: «سامري» وهو تصحيف، والصواب ما أثبتناه من [أ]، وهو نسخة على [ظ]، وهو أيوب بن إسحاق بن سافر أبو سليمان، قال أبو حاتم (٢/ ٢٤١): «صدوق»، وانظر: «الأنساب» للسمعاني (٣/ ١٩٩)، و«تاريخ بغداد» (٧/ ٤٥٨).

(٤) في ثبوت هذا القول عن ابن معين نظر؛ فإن أحمد بن زكير الحضرمي قال فيه ابن يونس: «لم يكن بذاك، فيه نكرة»، وليس في الروايات المشهورة عن ابن معين ما يشهد له. وانظر: «بلغة القاصي والداني في معجم مشايخ الطبراني» للعلامة: حماد الأنصاري رحمه الله (ص: ٧٨)، و«معجم مشايخ العقيلي» للمحقق (رقم: ٧).

(٥) كذا في [أ]، و[ظ]: والجادة: «ابنا».

(٦) كذا في [أ]، و[ظ] «ضعيفين» بياء قبل النون، والجادة أن يكون «ضعيفان»؛ لأنه خبر، وهو مثنى؛ فكان حقه أن يرفع بالألف، لكن ما في [ظ] صحيحٌ عربيةً، وتوجيهه:
أن يكون «ضعيفين» بألف ممالة نحو الياء، وكتبت هذه الألف ياءً لإمالتها، وأميلت بسبب كسرة النون بعدها، والإمالة لغة بني تميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد؛ كأسد وقيس، وأما أهل الحجاز فلا يميلون إلا قليلًا.
وانظر إمالة الألف الممالة ياءً وخاصة المتوسطة: «المطالع النصرية» (ص١٣٨)، وغيره من كتب الإملاء. وانظر: تفصيل ذلك في «أوضح المسالك» (٤/ ٣١٨)، و«شرح =

٢/٥٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَتِيقُ بْنُ يَعْقُوبَ الزُّبَيْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أُبَيُّ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ الاسْتِنْجَاءَ فَقَالَ: «**أَلَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ: حَجَرَانِ لِلصَّفْحَتَانِ**(١)**، وَحَجَرٌ لِلمَسْرُبَةِ؟**»(٢).

= ابن عقيل» (٢/ ٤٨٠)، و«توجيه النظر» للجزائري (٢/ ٨٢٧-٨٢٩)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (١/ ٤١-٤٢). وقد أفدت هذه المسألة من شبيهة لها في «علل ابن أبي حاتم» بإشراف د: سعد الحميد، ومن معه، فجزاهم الله خيرًا.

(١) كذا في [أ]، وفي [ظ] «لصفحتان» بألف قبل النون، وقد ورد هكذا أيضًا في نسخة من نسخ «البدر المنير» -كما في حاشيته (٢/ ٣٦٩)- نقلًا عن «الضعفاء» للعقيلي ، والجادة أن يكون «لِلْصفحتين»؛ لأنه مثنى مجرور؛ فكان حقه أن يجر بالياء، لكن ما هنا صحيحٌ عربيةً، وتوجيهه ما قاله ابن عقيل في «شرح الألفية» في باب المثنى (ص: ١٠/ ط. الحلبي): «ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقًا؛ رفعًا ونصبًا وجرًّا، فيقول: جاء الزيدان كلاهما، ورأيت الزيدان كلاهما، ومررت بالزيدان كلاهما». وأفاد الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في «حاشيته على ابن عقيل»: «أنها لغة كنانة، وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني هجيم، وبطون من ربيعة: بكر ابن وائل، وزبيد، وخثعم، وهمدان، وعذرة». وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر:

إن أباها وأبا أباها ... قد بلغا في المجد غايتاها

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦/ ١٢١) عن علي بن عبد العزيز، وأخرجه الدارقطني في «سننه» (١/ ٥٦)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ١١٤)، والروياني في «مسنده» (٣/ ٢٥٣)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٤٢٠) من طريق عتيق بن يعقوب الزبيري به.

قال الدارقطني عقبه: «إسناده حسن» وأسنده عنه البيهقي ولم يتعقبه، ووافقهما ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٣/ ٤٨٧) فقال: «حديث حسن» فلعله استفاده من أحدهما.

قلت: أنى له الحسن ومداره على أبي بن العباس، وهو متفق على ضعفه، والدارقطني نفسه ممن يضعفه، وقد صرح بهذا في كتاب «التتبع» فقال (ص: ٢٩٢-٢٩٣): «وأخرج البخاري حديث أبي بن عباس ... كان للنبي ﷺ فرس يقال له اللحيف. **وأبيٌّ هذا ضعيف**». =

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ[(١)]: وَرَوَى الاسْتِنْجَاءَ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: أَبُو هُرَيْرَةَ[(٢)]، وَسَلمَانُ[(٣)]، وَخُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ[(٤)]، وَعَائِشَةُ[(٥)]،

= فلعل الدارقطني يقصد بالحسنِ (الغريبَ)، على حدِّ قول إبراهيم النخعي: «كَانُوا يَكْرَهُونَ إِذَا اجْتَمَعُوا أَنْ يُخْرِجَ الرَّجُلُ أَحْسَنَ حَدِيثِهِ أَوْ أَحْسَنَ مَا عِنْدَهُ». أخرجه الخطيب في «الجَامِعِ لأَخْلاقِ الرَّاوِي وَآدَابِ السَّامِعِ» (٢/ ١٠٠-١٠١) ثم علق عليه بقوله: «عَنَى إِبْرَاهِيمُ بِالأَحْسَنِ الغَرِيبَ لأَنَّ الغَرِيبَ غَيْرَ المَأْلُوفِ يُسْتَحْسَنُ أَكْثَرَ مِنَ المَشْهُورِ المَعْرُوفِ، وَأَصْحَابُ الحَدِيثِ يُعَبِّرُونَ عَنِ المَنَاكِيرِ بِهَذِهِ العِبَارَةِ . . .» وأسند عن أُمَيَّةَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: قِيلَ لِشُعْبَةَ: «مَا لَكَ لا تَرْوِي عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَهُوَ حَسَنُ الحَدِيثِ؟» فَقَالَ: «مِنْ حُسْنِهَا فَرَرْتُ!».

وأما قول الذهبي في «الميزان» بعد أن نقل كلام جارحيه: «قلت: أُبَيٌّ، وإن لم يكن بالثَّبْتِ فهو حسن الحديث» فإن الظاهر أنه استأنس بتحسين من سبقوه، وقد بينا وجهه، أو راعى تخريج البخاري له، وقد انتقد ذلك على البخاري، والبخاري -بعد ذلك- ممن يضعف أبيًّا.

وكذا قوله في «المغني»: «وُثِّقَ . . .» فمما لم يتابع عليه الذهبي، والله أعلم.

فائدة: الصفحتان: جانبا المخرج - **والمسرُبة**: مجرى الغائط، مأخوذ من سرب الماء. قاله ابن الأثير في «النهاية» (س ر ب)، قال: وهو بضم الراء وفتحها. قال الروياني في «مسنده» بعد أن أخرجه: «المسربة: المخرج». اهـ

(١) «قال أبو جعفر» من [ظ].

(٢) حديثه عند النسائي (١/ ٤١)، وأبي داود (١/ ١٥٣) رقم [٨]، وابن ماجه (١/ ١١٤) وإسناده حسن كما في «صحيح أبي داود».

(٣) حديثه في مسلم (١/ ٢٢٣) رقم [٢٦٢].

(٤) حديثه عند أبي داود (١/ ١٦٨) رقم [٤٢]، وابن ماجه (١/ ١١٤) رقم [٣١٥] وإسناده صحيح كما في «صحيح أبي داود».

(٥) حديثها عند أبي داود (١/ ١٦٧) رقم [٤١]، والنسائي (١/ ٤٤-٤٥)، وقال الدارقطني: «إسناده حسن» وقال في «علله»: «إسناده متصل صحيح» نقلًا عن «البدر المنير» (٢/ ٣٣٦).

وَالسَّائِبُ بْنُ خَلَّادٍ الجُهَنِيُّ(١)، وَأَبُو أَيُّوبَ(٢)؛ لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِهَذَا اللَّفْظِ(٣).

وَلأُبَيٍّ أَحَادِيثُ لَا يُتَابَعُ مِنْهَا عَلَى شَيْءٍ(٤).

[٢]- [خت م ٤] أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ، مَوْلًى لَهُمْ، مَدِينِيٌّ(٥)(*).

١/٥٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بِأَحَادِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، ثُمَّ تَرَكَهُ وَقَالَ: «يَقُولُ: (سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ)!»، عَلَى النَّكِرَةِ لِمَا قَالَ(٦). [ب/٦/ب]

---

(١) حديثه في «الأوسط» للطبراني (٢/ ١٩٥) رقم [١٦٩٦]، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٣/ ١٣٧٢) وهو في «الصحيحة» [٣٣١٦].

(٢) حديثه عند الطبراني في «الكبير» (٤/ ٢٠٨)، وفي «الأوسط» (٣/ ٢٨٠) وهو في «الصحيحة» [٣٣١٦].

(٣) قال الحازمي: «لا يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه» نقله عنه ابن الملقن في «البدر المنير» (٢/ ٣٦٨).

(٤) ساق بعضها ابن عدي في «الكامل» (٢/ ١٢٦).

(٥) في [ظ]: «مَدَني».

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء» [٥٣]، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٧٦)، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» (ص: ٥٤)، وابن الجوزي في «الضعفاء» (١/ ٩٦)، والذهبي في «المغني» (١/ ٦٦)، وفي «الميزان» (١/ ١٧٤)، وقال في «المغني» ومثله الحافظ في «التقريب» [٣١٩]: «صدوق يهم».

(٦) إسناده حسن؛ ومحمد بن عيسى هو البياضي الهاشمي مقبول، وتابعه محمد بن الحسن البري، كما في «الكامل» (١/ ٣٩٤). والبري هذا ذكره ابن نقطة في «تكملة الإكمال» (١/ ٣٨٠) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، فيشبه أن يكون مستورًا. والله أعلم.
قال الحافظ في «التهذيب» (١/ ١٨٣) تعليقا على إنكار يحيى القطان هذا: «قال ابن القطان [الفاسي]: «هذا أمر منكر؛ لأنه بذلك يساوي شيخه الزهري». انتهى كلام =

٥٤/ ٢- قَالَ[١]: أَخْبَرَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيَّ، يَقُولُ: كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يَسْكُتُ عَنْهُ، يَعْنِي: أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ[٢].

٥٥/ ٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا العَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، قَالَ: كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يَكْرَهُ لأُسَامَةَ أَنَّهُ يُحَدِّثُ[٣] عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ. وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ عَطَاءٍ مُرْسَلٌ[٤].

٥٦/ ٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ تَرَكَ [ظ/٣/ب] حَدِيثَهُ بِأَخَرَةٍ.

وَقَالَ أَبِي: رَوَى أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ نَافِعٍ أَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَقُلْتُ لأَبِي: إِنَّ أُسَامَةَ حَسَنُ الحَدِيثِ. فَقَالَ: إِنْ تَدَبَّرْتَ حَدِيثَهُ فَسَتَعْرِفُ النَّكِرَةَ فِيهَا[٥].

٥٧/ ٥- أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: قَالَ أَبِي: حَدَّثَ عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ بِحَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:

= ابن القطان، ولم يرد يحيى بذلك ما فهمه عنه؛ بل أراد ذلك في حديث مخصوص، يتبين من سياقه اتفاق أصحاب الزهري على روايته عنه عن سعيد بن المسيب بالعنعنة، وشذَّ أسامة فقال: «عن الزهري سمعت سعيد بن المسيب» فأنكر عليه القطان هذا، لاغير».

(١) في [ظ]: «و».

(٢) «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٢).

(٣) في [ظ]: «حَدَّثَ».

(٤) «التاريخ» برواية الدوري (٢/ ٢٣).

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» [١٤٢٨]. وعنه في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٨٤)، و«الكامل» (١/ ٣٩٤) بالفقرة الثانية، وأما الأولى فذكروها عن أبي طالب عن أحمد.

«مِنًى كُلُّهَا مَنْحَرٌ» وَفِيهِ كَلَامٌ غَيْرُ هَذَا، فَتَرَكَهُ يَحْيَى بِأَخَرَةٍ لِهَذَا الحَدِيثِ(١).

٦/٥٨- حَدَّثَنَا(٢) مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا البَلخِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى أَبُو مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يُحَدِّثُ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، ثُمَّ تَرَكَهُ بِأَخَرَةٍ(٣).

[أ/٤/أ]

٧/٥٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ المَرْوَزِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، قَالَ: قُلتُ لِيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: إِنَّ ابنَ دَاوُدَ حَدَّثَنَا عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ بِكَذَا، فَقَالَ: لَا أُحَدِّثُ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ بِشَيْءٍ أَبَدًا.

قَالَ أَبُو زَيْدٍ(٤): وَقَدْ كَانَ حَدَّثَنَا عَنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ(٥).

وَالحَدِيثُ الَّذِي أَنْكَرَهُ يَحْيَى عَلَى أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ:

٨/٦٠- مَا(٦) حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ(٧)، قَالَ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ ابْنُ [ب/٧/أ] عَلِيٍّ الحُلْوَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ.

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» [٤٧١٢].

(٢) هذه الفقرة وردت في [ظ] بعد رقم [٦١].

(٣) إسناده ضعيف؛ لجهالة محمد بن زكريا البلخي؛ فإني لم أقف له على ترجمة، والله أعلم.

(٤) أبو زيد: هو عمر بن شبة.

(٥) في [ظ]: «ذاك»، وإسناده حسن، المروزي شيخ المصنف هو أحمد بن محمد بن سعيد بن حازم، وثقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ١٣)، وعمر بن شبة هو أبو زيد النميري: صدوق، كما في «التقريب» [٤٩٥٢] وابن خلاد هو الباهلي: ثقة، كما سبق في الحديث (٩).

(٦) «بن زيد: ما» ليست في [ظ].

(٧) «بن سالم» ليست في [ظ].

٦١/ ٩- وَحَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، جَمِيعًا عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**جَمْعٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَمِنًى كُلُّهَا مَنْحَرٌ، وَكُلُّ فِجَاجِ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنْحَرٌ**»، وَأَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ! فَقَالَ: «**ارْمِ**(١) **وَلَا حَرَجَ**» وَقَالَ آخَرُ: أَفَضْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ! قَالَ: «**ارْمِ وَلَا حَرَجَ**»(٢).

---

(١) في [ظ]: «ارمي» في الموضعين.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة [١٤٠٦٤، و١٥١٩٣، و٣٧٢٩٩]، وأحمد (٣/ ٣٢٦)، وأبو داود [١٩٣٧]، وابن ماجه [٣٠٤٨]، [٣٠٥٢]، والبيهقي (٥/ ١٤٣)، والدارمي [١٨٧٩]، وعبد بن حميد [١٠٠٤]، والطحاوي في «معاني الآثار» (٢/ ٢٣٧) من طرق عن أسامة بن زيد، عن عطاء، عن جابر به.

ولم يصب من حكم بحسن هذا الحديث من المتأخرين كالزيلعي في «نصب الراية» (٣/ ١٦١)، والبوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٣٠٥) وغيرهما، اعتمادًا على أن أسامة حسن الحديث؛ لأن كونه حسن الحديث في الجملة لا يمنع أن ينكر عليه حديث بخصوصه كما هنا، ويحيى القطان لما أنكر هذا الحديث على أسامة، وافقه على ذلك أئمة الشأن من أقرانه وتلامذته كأحمد وغيره.

وقد بين ابن معين -كما في «الكامل» (٢/ ٧٦)- أن وجه إنكار القطان لهذا الحديث على أسامة: أن المحفوظ في خصوص هذا الطريق هو الإرسال، ولم يُجِبْ مَنْ حسَّنه عن هذه العِلَّة.

وغير مستنكر ترك يحيى القطان حديث هذا الرواي كله من أجل غلطه في حديث واحدٍ؛ فرب خطأ في حديث يسقط مائة ألف حديث؛ ففي ترجمة الربيع بن يحيى الأشناني: أنه حدث عن الثوري عن ابن المنكدر عن جابر بحديث، فقال الدارقطني: «هذا حديث ليس لابن المنكدر فيه ناقة ولا جمل، وهذا حديث يسقط مائة ألف حديث». انظر: «سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص: ٢٠٦)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٢١٨).

وَاللَّفْظُ لَفْظُ الصَّائِغِ(١) (٢).

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَهَذَا المَتْنُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ثَابِتٌ بِغَيْرِ هَذَا الإِسْنَادِ(٣) (٤).

٦٢/ ١٠- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ(٥)، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: المَنْحَرُ بِمَكَّةَ، وَلَكِنَّهَا نُزِّهَتْ عَنِ الدِّمَاءِ. قَالَ: قُلتُ لِعَطَاءٍ: أَيْنَ تَنْحَرُ أَنْتَ؟ قَالَ: فِي رَحْلِي(٦).

٦٣/ ١١- حَدَّثَنَا(٧) مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، عَنْ حَجَّاجٍ، قَالَ: قُلتُ لِعَطَاءٍ: أَنْحَرُ هَدْيِي فِي أَعْلَى مَكَّةَ أَوْ فِي أَسْفَلِهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلتُ: بِالأَبْطَحِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلتُ: فِي بَيْتِي؟ قَالَ: «نَعَمْ»(٨).

---

(١) «لفظ الصائغ» مكانها في [ظ]: «للصائغ».

(٢) **الصائغ**: هو محمد بن إسماعيل الصائغ الكبير، أحد شيخي المصنف في هذا الحديث.

(٣) منها ما رواه مسلم في «صحيحه» [١٢١٨] من حديث جَابِرٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**نَحَرْتُ هَا هُنَا وَمِنًى كُلُّهَا مَنْحَرٌ، فَانْحَرُوا فِى رِحَالِكُمْ، وَوَقَفْتُ هَا هُنَا وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَوَقَفْتُ هَا هُنَا وَجَمْعٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ**».

(٤) «قال أبو جعفر . . . هذا الإسناد» من [ظ].

(٥) في [ظ]: «ابن أبي شيبة أبو بكر».

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٤١٧)، وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٥/ ٢٣٩) من طريق سفيان، و(٥/ ٢٤٠) من طريق يحيى بن سعيد؛ الثلاثة عن ابن جريج، وهو مشهور بالتدليس. وقد صرح بالسماع في طريق سفيان؛ فإسناده صحيح.

(٧) في [ظ]: «وأخبرنا».

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٤١٨)، وإسناده حسن: أبو خالد الأحمر اسمه: سليمان بن حيان الأزدي: صدوق يخطئ، كما في «التقريب» [٢٥٦٢]، والحجاج هو ابن أرطأة النخعي الفقيه: صدوق كثير الخطأ والتدليس، قاله في «التقريب» [١١٢٧].

٦٤/ ١٢- حَدَّثَنَا[(١)] بِشْرُ بْنُ مُوسَى[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ.

٦٥/ ١٣- وَحَدَّثَنَا مَسْعَدَةُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا[(١)] سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ - قَالَا: [ب/٧/ب] حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ! قَالَ: «**فَارْمِ[(٣)] وَلَا حَرَجَ**» وَقَالَ رَجُلٌ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ! قَالَ: «**فَارْمِ[(٣)] وَلَا حَرَجَ**»، وَقَالَ رَجُلٌ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ! قَالَ: «**فَاذْبَحْ وَلَا حَرَجَ**» وَقَالَ رَجُلٌ: أَفَضْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ! قَالَ: «**فَارْمِ وَلَا حَرَجَ**»[(٤)].

٦٦/ ١٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ[(٥)]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ[(٦)]، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَطَاءٍ

---

(١) في [ظ]: «وأخبرنا».

(٢) «بن موسى» من [ظ].

(٣) في [ظ]: «ارمي».

(٤) أخرجه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٣١٢) من طريق المصنف، وأخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (١/ ٢٢٣) من طريق سفيان، مختصرًا. بشر بن موسى: ثقة حافظ ، مترجم في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦١١)، ومسعدة بن سعد هو العطار المكي، وقد أحسن الثناء عليه طاهر الرعيني القرطبي، وأحمد بن خالد ابن الجباب، كما في «جذوة المقتبس» (ص: ٢٤٧)، وانظر: «التذييل على كتب الجرح والتعديل» [٨٠٩]. وآفته عنعنة ابن جريج؛ فإنه يدلس عن الضعفاء، ولم يصرح هنا بالسماع، ثم هو بعد ذلك مرسل من مراسيل عطاء، وهي لا يحتج بها، كما في «جامع التحصيل» (ص: ٩٠) وغيره، فالإسناد ضعيف.

(٥) «بن إسحاق» من [ظ].

(٦) «بن أبي شيبة» من [ظ].

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**مَنْ قَدَّمَ مِنْ حَجِّهِ شَيْئًا**[(١)] **مَكَانَ شَيْءٍ فَلَا حَرَجَ**»[(٢)].

٦٧/ ١٥- **قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ**[(٣)]: عَلَى أَنَّ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ رَوَى عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: مَا سُئِلَ النَّبِيُّ[(٤)] ﷺ عَنِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِي الحَجِّ إِلَّا قَالَ: «**لَا حَرَجَ**»[(٥)].

٦٨/ ١٦- إِلَّا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ القَطَّانَ قَالَ: إِنْ كَانَ مَا يَرْوِي حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَيْسِ ابْنِ سَعْدٍ حَقًّا؛ فَهُوَ ...! قُلتُ لَهُ: مَاذَا[(٦)]؟ قَالَ: ذَكَرَ كَلَامًا. قُلتُ لَهُ: مَا هُوَ؟ قَالَ: كَذَّابٌ!.

---

(١) «من حجه شيئًا» كذا في [أ]، و«المصنف»، وفي [ظ]: «شيئًا من حجه».

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٣٦٣)، وإسناده ضعيف، ابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضي: صدوق سيئ الحفظ جدًّا، ثم هو بعد ذلك مرسل من مراسيل عطاء، وهي لا يحتج بها، كما سبق (٥٤-٥٥).

(٣) «قال أبو جعفر» من [ظ].

(٤) في [ظ]: «رسول الله».

(٥) ما علقه المصنف هنا من حديث حماد، أسنده أحمد في «مسنده» (٣/ ٣٨٥)، والنسائي في «الكبرى» (٤١٠٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٨٧٨ إحسان)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ١٤٣)، والطيالسي في «مسنده» [١٦٨٤]، والطحاوي في «معاني الآثار» (٢/ ٢٣٦) من طرق صحيحة عن حماد، به.
قال البيهقي في «الكبرى» (٤/ ٩٤): «... وحماد بن سلمة ساء حفظه في آخر عمره، فالحفاظ لا يحتجُّون بما يخالف فيه، ويتجنَّبون ما يتفرد به عن قيس بن سعد -خاصةً- وأمثاله ...».

(٦) في [ظ]: «ماذا قال».

قَالَ أَبِي: يُقَالُ(١): ضَاعَ كِتَابُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ(٢)، فَكَانَ يُحَدِّثُهُمْ مِنْ حِفْظِهِ(٣).

[٣]- [ق] أُسَامَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه، مَدَنِيٌّ(*).

٦٩/ ١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ(٤)، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ أُسَامَةَ ابْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، فَقَالَ: أَخْشَى أَنْ لَا يَكُونَ قَوِيًّا(٥) فِي الحَدِيثِ(٦). [ظ/ ٤/أ]

٧٠/ ٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، قَالَ: أُسَامَةُ، وَعَبْدُ اللَّهِ، [ب/٨/أ] وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ؛

---

(١) في [ظ]: «فقال»، وهو تصحيف.

(٢) «بن سعد» ليست في [ظ].

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ١٢٧)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٤/ ٩٤)، وأخرجه ابن عدي (٢/ ٢٥٦) -ومن طريقه البيهقي (٤/ ٩٤)-، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٣٣٦٦) من طريق ابن المديني عن القطان، ولفظه: «قال يحيى: إن كان ما حدث به حماد بن سلمة عن قيس بن سعد حقا، فليس قيس بن سعد بشيء، ولكن حديث حماد بن سلمة عن الشيوخ عن ثابت وهذا الضرب، يعني أنه ثبت فيها».

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [١١٧]، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٧٨). وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٥٤]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [١/ ٩٥]، والذهبي في «ميزان الاعتدال» [٧٠٥]، وفي «المغني» [١/ ٦٦]، وقال: «رجل صالح، ضعفه أحمد بن حنبل وغيره لسوء حفظه»، وقال ابن حجر في «تقريب التهذيب» [٣١٧]: «ضعيف من قبل حفظه».

(٤) «بن حنبل» من [ظ].

(٥) في [أ]: «قويٌّ».

(٦) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٧٣).

هَؤُلَاءِ إِخْوَةٌ(١)، لَيْسَ حَدِيثُهُمْ بِشَيْءٍ(٢).

٣/٧١- قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مَحْمُودٍ الهَرَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى: أُسَامَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ؟ قَالَ: ضَعِيفٌ(٣). [أ/٤/ب]

[٤]- أَنَسُ بْنُ عَبْدِ الحَمِيدِ(*).

أَخُو جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الحَمِيدِ.

١/٧٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَاصِمٍ الرَّازِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عَبْدِ الحَمِيدِ أَخُو جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الحَمِيدِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ رَابَطَ فُوَاقَ نَاقَةٍ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ**»(٤).

هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَقَدْ رَأَيْتُ لَهُ غَيْرَ حَدِيثٍ مِنْ هَذَا النَّحْوِ، فَإِنْ كَانَ ابْنُ حُمَيْدٍ ضَبَطَ عَنْهُ فَلَيْسَ هُوَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِ.

---

(١) في [ظ]: «إخوة كلهم»، وما أثبتناه من [أ] موافق لما في «تاريخ الدوري».

(٢) «التاريخ» برواية الدوري (٦٦٤).

(٣) هذه الفقرة ليست في [ظ]، وانظر: «تاريخ الدارمي عن ابن معين» [١٢٩].

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [١٤]، وفي «الميزان» [١٠٣٨]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٤٦٣]، وقال الذهبي فيهما: «قيل: كان يكذب في كلامه؛ فضعف لذلك».

(٤) أخرجه أبو بكر الإسماعيلي في «معجم شيوخه» (٢/٥٩٣) ومن طريقه الخطيب في «تاريخه» (٧/٢٠٢) عن جعفر بن محمد بن عيسى الأطروش القبوري البغدادي -وهو ثقة- كلاهما (شيخ المصنف وجعفر) عن محمد بن حميد. ولفظ الإسماعيلي: «وجبت له الجنة».

وفَوَاق **الناقة** -بضم الفاء وفتحها-: قدر ما بين الحلبتين من الراحة. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٣/٤٧٩).

[٥]- أُنَيْسُ بْنُ خَالِدٍ التَّمِيمِيُّ، كُوفِيٌّ(*).

١/٧٣- قَالَ: حَدَّثَنِي[١] آدَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ[٢] يَقُولُ: أُنَيْسُ بْنُ خَالِدٍ سَمِعَ المُسَيَّبَ بْنَ رَافِعٍ، وَجَامِعَ بْنَ أَبِي رَاشِدٍ، وَمُحَارِبَ بْنَ دِثَارٍ، رَوَى عَنْهُ زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ؛ لَيْسَ بِذَاكَ[٣].

[٦]- أَسَدُ بْنُ عَطَاءٍ[٤](*).

مَجْهُولٌ.

رَوَى عَنْ عِكْرِمَةَ حَدِيثًا لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ؛ عَلَى أَنَّ دُونَهُ مَنْدَلَ[٥]، فَلَعَلَّهُ أُتِيَ مِنْهُ.

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٢٢٦]، والذهبي في «المغني» [٧٩٠]، وفي «الميزان» [١٠٤٢]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٦٤٦]، وقال في «المغني»: «شيخ لزيد بن الحباب، قال البخاري: ليس بذاك».

(١) في [ظ]: «حدثنا».

(٢) «محمد بن إسماعيل» من [ظ].

(٣) «التاريخ الكبير» (٢/ ٤٣) وليس في المطبوع منه قوله: «ليس بذاك»، وقد نقلها عن البخاري، بعد المصنف: ابن عدي في «الكامل» (١/ ٤١٢)، والذهبي في «الميزان» (١/ ٤٥٥)، والحافظ في «اللسان» (١/ ٤٧٠).

(٤) تكررت «أسد بن عطاء» في [ظ].

(*) **ترجمه** ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (١/ ١٠٦)، والذهبي في «المغني» [٦٠٨]، وفي «الميزان» [٨١٣]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٢١٦]، وقال في «المغني»: «قال الأزدي: مجهول».

(٥) كذا في النسخ، وله وجه، والجادة: «مَنْدَلًا»، ومندل مثلث الميم، فيجوز فتحها وضمها وكسرها، مع سكون النون في الجميع.

وَالحَدِيثُ:

٧٤/ ١- مَا حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ زَنْجُويَه الأَصْبَهَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ ابْنُ الخَطَّابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ(١)، عَنْ أَسَدِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا يَقِفَنَّ أَحَدُكُمْ مَوْقِفًا يُضْرَبُ فِيهِ رَجُلًا(٢) سَوْطًا ظُلْمًا؛ فَإِنَّ اللَّعْنَةَ تَنْزِلُ عَلَى مَنْ حَضَرَهُ، حَيْثُ لَمْ يَدْفَعُوا عَنْهُ، وَلَا يَقِفَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ مَوْقِفًا يُقْتَلُ فِيهِ رَجُلٌ(٣) ظُلْمًا؛ فَإِنَّ اللَّعْنَةَ تَنْزِلُ** [ب/٨/ب] **عَلَى مَنْ حَضَرَ، حَيْثُ لَمْ يَدْفَعُوا عَنْهُ**»(٤).

---

(١) «بن علي» ليست في [ظ].

(٢) كذا في النسخ والجادة: «رجلٌ».

(٣) في [أ]: «رجلًا».

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١/ ٢٦٠)، وابن أبي عاصم في «كتاب الديات» (ص: ١٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٤٥) من طرق عن مندل، عن أسد بن عطاء.
قال الهيثمي في «المجمع» (٦/ ٤٤٣): «رواه الطبراني، وفيه «أسد بن عطاء» قال الأزدي: مجهول. و«مندل» وثقه أبو حاتم وغيره، وضعفه أحمد وغيره، وبقية رجاله ثقات».
وتوبع أسد بن عطاء عن عكرمة؛ تابعه أبو علي الحسين بن قيس الرحبي، أخرجه أحمد ابن منيع في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٢١٣٥) والبيهقي في «الشعب» (٦/ ٩٣) عن علي بن عاصم، عن حسين بن قيس، عن عكرمة.
وهذه متابعة ساقطة؛ من أجل الرحبي هذا، فإنه متروك الحديث -كما في «الميزان» (٢/ ٣٠٤) وغيره- والراوي عنه علي بن عاصم متكلم فيه كما في «الميزان» (٥/ ١٦٥) وغيره، فلا تغني هذه المتابعة شيئًا.
وبهذا يعلم ما في قول المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣/ ٢٠٧)، والعراقي في «تخريج الإحياء» (٢/ ٢٤٥)، والبوصيري في «مختصر الإتحاف» (ل٢/ ٩٣ب): «أخرجه الطبراني والبيهقي في «شعب الإيمان» بسند حسن»، وأنه ليس بحسن. والله أعلم.

[٧]- أَسَدُ بْنُ عَمْرٍو البَجَلِيُّ، كُوفِيٌّ(*).

١/٧٥- حَدَّثَنَا(١) آدَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ(٢) البُخَارِيَّ قَالَ: أَسَدُ بْنُ عَمْرٍو أَبُو المُنْذِرِ البَجَلِيُّ: كُوفِيٌّ، صَاحِبُ رَأْيٍ، لَيْسَ بِذَاكَ عِنْدَهُمْ(٣).

٢/٧٦- قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ أَسَدِ بْنِ عَمْرٍو: فَقَالَ: صَدُوقٌ. ثُمَّ قَالَ(٤): أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ لَا(٥) يَنْبَغِي أَنْ يُرْوَى عَنْهُمْ شَيْءٌ(٦).

٣/٧٧- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ عَمْرٍو البَجَلِيُّ أَبُو المُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ(٧) سَالِمِ بْنِ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فِي قَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا(٨)﴾ [الجمعة: ١١]

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٣٣]، والنسائي في «الضعفاء» [٥٣]، وابن عدي في «الكامل» [٢١٤]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (١/١٠٦)، والذهبي في «المغني» [٦٠٩]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٢١٩]، وقال في «المغني»: «ضعفه البخاري، وقال يحيى: كذوب، وقال أحمد: صدوق».

(١) «حدثنا» ليست في [أ].

(٢) «محمد بن إسماعيل» ليست في [أ].

(٣) «التاريخ الكبير» (٢/٤٩)، وفيه: «صاحب رأي، ليِّن».

(٤) «فقال: صدوق ثم قال» مكانها في [ظ]: «صَدُوق؟ قال».

(٥) في [ظ]: «ليس».

(٦) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٣٠٠).

(٧) في [ظ]: «قال».

(٨) ﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ ليست في [ظ].

قَالَ: قَدِمَتْ عِيرٌ المَدِينَةَ، تَحْمِلُ[(١)] طَعَامًا فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ[(٢)]، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ، فَخَرَجُوا إِلَيْهَا وَانْصَرَفُوا، حَتَّى لَمْ يَبْقَ مَعَ النَّبِيِّ[(٣)] ﷺ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ هَذِهِ الآيَةَ، فَنُهُوا عَنْ ذَلِكَ، وَكَانَ البَاقِينَ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ[(٤)]، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ[(٥)]، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ، وَبِلَالٌ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ، أَوْ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ. الشَّكُّ مِنْ أَسَدِ بْنِ عَمْرٍو[(٦)].

هَكَذَا حَدَّثَ أَسَدٌ بِهَذَا الحَدِيثِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ هَذَا التَّفْسِيرَ؛ مِمَّنْ هُوَ! وَجَعَلَهُ مُدْمَجًا فِي الحَدِيثِ.

وَرَوَاهُ[(٧)] هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حُصَيْنٍ، وَلَمْ يَذْكُرَا هَذَا التَّفْسِيرَ [ب/٩/أ] كُلَّهُ[(٨)].

---

(١) في [ظ]: «يحمل».

(٢) في [ظ]: «الجمعة».

(٣) في [ظ]: «رسول الله».

(٤) «بن أبي وقاص» ليست في [ظ].

(٥) «عبد الرحمن بن عوف» في [ظ] بعد «سعيد بن زيد ...».

(٦) أخرجه الدولابي في «الكنى والأسماء» [١٨٧٨] عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، به مختصرًا، وليس فيه التفسير المدرج، وانظر: «عمدة القاري» للعيني (٦/ ٢٤٧).

(٧) في [ظ]: «وقد رواه».

(٨) ورواه كذلك بدون هذا التفسير المدرج، كرواية هشيم وخالد الطحان: ١- محمد بن فضيل، أخرج حديثه البخاري [٢٠٦٤]. و٢- زائدة بن قدامة، أخرج حديثه البخاري [٩٣٦]. و٣- جرير بن عبد الحميد، أخرج حديثه مسلم [٨٦٣]. و٤- عبد الله بن إدريس، أخرج حديثه مسلم [٨٦٣] الأربعة عن حصين بمثل حديث هشيم.

وَهَؤُلَاءِ القَوْمُ يَتَهَاوَنُونَ بِالحَدِيثِ، وَلَا يَقُومُونَ(١) بِهِ، وَيَصِلُونَهُ بِمَا لَيْسَ مِنْهُ؛ فَيُفْسِدُونَ الرِّوَايَةَ(٢).

٧٨/ ٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ(٣)، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ وَسَالِمِ بْنِ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ قَائِمٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ إِذْ قَدِمَتْ عِيرٌ إِلَى المَدِينَةِ. قَالَ: فَابْتَدَرَهَا(٤) أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى لَمْ يَبْقَ مَعَهُ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فِيهِمْ: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، [ظ/٤/ب] قَالَ وَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا﴾ [الجمعة: ١١](٥).

٧٩/ ٥- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ(٦)، قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ. [أ/٥/أ]

---

(١) في [ظ]: «يَقُومُنَّ».

(٢) نقل الحافظ في «التلخيص الحبير» (٢/ ٥٧) كلام المصنف مختصرًا.

(٣) في [ظ]، و[ب]: «جَرِيرٌ»، وكتب في حاشية [ب] اليسرى: «هكذا وقع فيه وقد أخرج الترمذي هذا الحديث عن هشيم نا حصين عن أبي سفيان، وقد قال العقيلي قبل ذلك: وقد روى هشيم بن بشير وخالد بن عبد الله عن حصين. والله أعلم (أجرير) صحيح، أو تصحيف من (حصين)؟».
قلت: هو تصحيف، والصواب ما أثبته من [أ]، وكما في مصادر التخريج، وليس لجرير عن أبي سفيان في هذا الحديث رواية. ومما يقوي ما استظهرته قول المصنف قبل سياقة هذه الروايات: «وَقَدْ رَوَاهُ هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّه عَنْ **حُصَيْنٍ**»، ثم شرع يسندها. والله أعلم بالصواب.

(٤) في [ظ]: «فلم يزل يتبرزوا»، والمعنى: يخرجون من المسجد للقاء القافلة.

(٥) أخرجه مسلم (٨٦٣) عن إسماعيل بن سالم -وهو شيخ شيخ المصنِّف- عن هشيم به. وفيه: «فَابْتَدَرَهَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ» مكان: «فَلَمْ يَزَلْ يَتَبَرَّزُوا أَصْحَابُ رَسُولِ الله ﷺ».

(٦) «بن إسماعيل» ليست في [ظ].

٦/٨٠- وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ قَالَا: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ[(٢)] ﷺ يَوْمَ جُمُعَةٍ[(٣)]، فَقَدِمَتْ عِيرٌ تَحْمِلُ طَعَامًا، فَانْصَرَفَ النَّاسُ إِلَيْهَا، فَمَا بَقِيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، أَنَا فِيهِمْ -وَقَالَ عَفَّانُ: أَنَا مِنْهُمْ- فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا﴾ [الجمعة: ١١][(٤)].

٨١، ٧/٨٢، ٨- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الحَضْرَمِيُّ، وَجَعْفَرُ ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ عِمْرَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ العَامِرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى، عَنْ أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا﴾ [الجمعة: ١١] قَالَ: قَدِمَ دِحْيَةُ الكَلْبِيُّ بِتِجَارَةٍ[(٥)] وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فَانْفَضَّ النَّاسُ إِلَيْهِ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا ثَمَانِيَةُ نَفَرٍ، فِيهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَأُنَاسٌ مِنَ الأَنْصَارِ[(٦)].

---

(١) «بن عبد العزيز» من [ظ].

(٢) في [ظ]: «رسول الله».

(٣) في [ظ]: «الجمعة».

(٤) أخرجه البخاري (٤٨٩٩) عن حفص بن عمر، ومسلم (٨٦٣) عن رفاعة بن الهيثم الواسطي - كلاهما عن خالد بن عبد الله الطحان الواسطي به.

(٥) أكلتها الأرضة، واستظهرناها من السياق.

(٦) هذه الفقرة ليست في [ظ].

[٨]- أَسَدُ بْنُ وَدَاعَةَ، شَامِيٌّ(*).

٨٣/ ١- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى(١)، حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى قَالَ: أَزْهَرُ(٢) الحَرَازِيُّ(٣) وَأَسَدُ بْنُ وَدَاعَةَ وَجَمَاعَةٌ؛ كَانُوا(٤) يَجْلِسُونَ يَسُبُّونَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ، وَكَانَ ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ نَاحِيَةً(٥) لَا يَسُبُّ، فَإِذَا لَمْ يَسُبَّ [ب/ ٩/ب] جَرُّوا بِرِجْلِهِ(٦).

[٩]- [ص] أَسَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ البَجَلِيُّ، كُوفِيٌّ(٧)(*).

٨٤/ ١- قَالَ: حَدَّثَنِي(٨) آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [٦١٠]، وفي «الميزان» [٨١٦]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٢٢٢]، وقال في «المغني»: «ناصبي سبَّاب، عداده في التابعين».

(١) «بن عيسى» ليست في [ظ].

(٢) في [ظ]: «حدثنا أزهر»، وما أثبتناه فمن [أ]، و«التاريخ» برواية الدوري وجميع من نقل هذا النص عن ابن معين ، وراجع «الأنساب» في «الحرازي» بفتح الحاء المهملة والراء مخففة.

(٣) في [أ]: «الحَرَّاني»، وهو تصحيف.

(٤) «كانوا» ليست في [ظ].

(٥) في [ظ]: «في ناحية».

(٦) «التاريخ» برواية الدوري (٤/ ٤٢٣)، وعنه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ١٠٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٤/ ٤٢٧)، والحافظ في «التهذيب» (٢/ ٣١)، وفي «اللسان» (١/ ٣٨٥).

(٧) قال ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/ ٣١٥): «قوله: «كوفي» وهم، هو دمشقي سكن الكوفة».

(*) **ترجمه** ابن عدي «الكامل» [٢١٥]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين (١/ ١٠٦)، والذهبي في «الميزان» ونسبه القسري [٨١٢]، وفي «المغني» (١/ ٧٦)، وقال: «قال البخاري: لا يتابع على حديثه»، وابن حجر في «تقريب التهذيب» [٤٠٢] وقال: «في حديثه لين».

(٨) في [ظ]: «حدثنا».

البُخَارِيَّ(١) قَالَ: أَسَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ البَجَلِيُّ، سَمِعَ ابْنَ يَحْيَى بْنِ عَفِيفٍ(٢)، عَنْ جَدِّهِ، **وَلَمْ يُتَابَعْ فِي حَدِيثِهِ**، كَانَ عَلَى خُرَاسَانَ(٣).

والحَدِيثُ:

٨٥/ ٢- حَدَّثَنَا بِهِ(٤) مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ أَسْبَاطٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ خُثَيْمٍ الهِلَالِيُّ، عَنْ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّه البَجَلِيِّ، عَنْ ابنِ يَحْيَى بْنِ عَفِيفٍ، عَنْ جَدِّهِ عَفِيفٍ(٥) قَالَ: جِئْتُ فِي الجَاهِلِيَّةِ

---

(١) «البخاري» من [ظ].

(٢) اختلف في ضبط «عفيف» هذا رضي الله عنه، فقال الحافظ في «الإصابة» (٢/ ٤٨٧): «وقال ابن فتحون في «عفيف» هذا: ضبطه الباوردي بالتصغير، قال: والأكثر على الألسنة بالفتح»، ثم قال الحافظ: «وروايته في «معجم البغوي» في نسخ صحيحة كما ضبطه الباوردي». فالله أعلم.

(٣) البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٥٠)، والذي في المطبوع: «أسد . . . البجلي، وأثنى عليه سعيد بن خثيم خيرًا، سمع ابن يحيى بن عفيف عن جده، أخو خالد القسري، الكوفي، لم يتابع ابن عفيف في حديثه، ويقال: كان أسد على خراسان».

(٤) «حدثنا به» مكانها في [ظ]: «ما حدثناه».

(٥) كذا في [أ]، و[ظ]: ابن يحيى بن عفيف، عن جده»، وهو الموافق لما نقله المصنف قبله عن البخاري: «أسد . . . سمع ابن يحيى بن عفيف، عن جده، ولم يتابع في حديثه . . .»، قال العقيلي بعدها: «والحديث» يعني الذي أشار البخاري إليه من رواية ابن يحيى عن جده» وهذا جارٍ على عادة العقيلي في شرح عبارة البخاري وذكر ما يشير إليه من أحاديث. وقد نقل ابن عبد البر هذا الموضع في «الاستيعاب» (٣/ ٣١١) عن أبي الوليد الفرضي، عن الصيدلاني، راوي نسخة [أ]، وعن ابن الحذاء، عن البلخي راوي نسخة [ر] كلاهما عن العقيلي، ووقع في بعض مخطوطات «الاستيعاب» كما في أصولنا، ووقع في البعض الآخر: «ابن يحيى بن عفيف، عن أبيه، عن جده» بزيادة «عن أبيه». ومما يؤكد صحة ما رجحناه ما قاله المصنف نفسه في ترجمة «إسماعيل بن إياس بن عفيف» [٣٧٣]: «وقد رواه سعيد بن خثيم الهلالي، عن أسد بن عبد الله، عن ابن يحيى بن عفيف، عن جده. =



إِلَى مَكَّةَ، فَنَزَلتُ عَلَى العَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ، فَبَيْنَا(١) أَنَا عِنْدَهُ، وَأَنَا أَنْظُرُ

= وقد قال بعض من رواه عن سعيد بن خثيم: «عن أبيه، عن جده» فقطعت جهيزة قول كل خطيب.

وقد أخرجه ابن سعد في «الطبقات» [١١٩٧٠] ط الخانجي، عن يحيى بن الفرات القزاز، وأبو القاسم البغوي - كما في «تاريخ دمشق» (٨/ ٣١٣) عن عبد الرحمن بن صالح الأزدي، وأبو الحسين بن المهتدي في «الأول من مشيخته» [١١٩] الثلاثة، عن سعيد، عن أسد، عن ابن يحيى، عن جده، كما في أصولنا.

وقد وقع في هذا الإسناد اختلاف شديد واضطراب كثير، فقد رواه النسائي في «الكبرى» [١٣٩٤]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٢٩٩٩]، والطبري في «التاريخ» (٢/ ٣١١) عن محمد بن عبيد المحاربي، عن سعيد، عن أسد، عن يحيى بن عفيف عن أبيه عفيف به.

وقد قال ابن كثير في «جامع المسانيد» (٦/ ١٧٣): «وقد رواه النسائي في «خصائص علي» من حديث سعيد بن خثيم، عن أسد بن عبد الله، عن ابن يحيى بن عفيف عن جده، كذا قال» اهـ. والذي في مطبوعة «الكبرى» في الموضع الذي ذكره ابن كثير: «عن يحيى بن عفيف، عن أبيه عفيف» ونقل مثله المزي في «التحفة» [٩٩٠٤].

وقد أخرجه أبو يعلى في «المسند» [١٥٤٧]، وفي «المفاريد» [٥٩]، عن عبد الرحمن بن صالح الأزدي، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» [٥٥٤٥] من طريق حسين بن يزيد الأنصاري الطحان، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٣٠٦) عن الحسن بن عنبسة الوراق. الثلاثة عن سعيد، عن أسد، عن ابن يحيى بن عفيف عن أبيه، عن جده. ووقع اسم ابن يحيى هذا عند ابن قانع: «عفيف»، فهذا لون ثالث.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٨/ ١٠١) و(٢٢/ ٤٥٢) من طريق محمد بن عبيد المحاربي، وأحمد بن راشد بن خثيم، وعبد الرحمن بن صالح الأزدي ثلاثتهم عن سعيد، عن أسد، عن يحيى بن عفيف، عن أبيه، عن جده، والظاهر أن هذا الوجه الرابع هو الثالث ولكن سقطت لفظة «ابن» قبل «يحيى» وإلا فمَن هو جَدُّ يحيى ذاك الذي يروي عنه؟!! والذي أرجحه هنا هو ما أثبته لنص البخاري على خصوص هذا الإسناد لهذا الحديث، والأمر يحتاج إلى مزيد تحرير ونظر، والله أعلم.

(١) في [ظ]: «فبينما».

إِلَى الكَعْبَةِ وَقَدْ حَلَّقَتِ(١) الشَّمْسُ فَارْتَفَعَتْ(٢)، إِذْ جَاءَ شَابٌّ حَتَّى دَنَا مِنَ الكَعْبَة، فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَانْتَصَبَ قَائِمًا مُسْتَقْبِلَهَا، إِذْ جَاءَ غُلَامٌ حَتَّى قَامَ عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ لَمْ يَلبَثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى جَاءَتِ امْرَأَةٌ فَقَامَتْ خَلفَهُمَا، ثُمَّ رَكَعَ الشَّابُّ وَرَكَعَ الغُلَامُ وَرَكَعَتِ المَرْأَةُ، ثُمَّ رَفَعَ الشَّابُّ رَأْسَهُ، وَرَفَعَ الغُلَامُ، وَرَفَعَتِ المَرْأَةُ رَأْسَهَا، ثُمَّ خَرَّ الشَّابُّ سَاجِدًا، وَخَرَّ الغُلَامُ، وَخَرَّتِ المَرْأَةُ، فَقَالَ العَبَّاسُ: تَدْرِي مَنْ هَذَا؟ قُلتُ: لَا. فَقَالَ: هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّه ابْنُ أَخِي، وَهَذَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَهَذِهِ خَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ، زَوْجَةُ ابْنِ أَخِي هَذَا، إِنَّ ابْنَ أَخِي هَذَا حَدَّثَنَا أَنَّ رَبَّهُ رَبَّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ أَمَرَهُ بِهَذَا الدِّينِ(٣) الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ، فَهُوَ عَلَيْهِ، وَلَا وَاللَّهِ مَا أَعْلَمُ عَلَى وَجْهِ [ب/١٠/أ] الأَرْضِ أَحَدٌ(٤) عَلَى هَذَا الدِّينِ غَيْرَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ. قَالَ عَفِيفٌ: فَتَمَنَّيْتُ بَعْدُ أَنْ أَكُونَ رَابِعَهُمْ(٥).

(١) في [ظ]: «تحلقت».
(٢) في [ظ]: «وارتفعت».
(٣) «الدين» ليست في [ظ].
(٤) كذا في النسخ، وضبطها ناسخ [أ] بضمتين على الدال، والجادة: «أَحَدًا».
(٥) أخرجه ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٣٨٥) من طريق المصنف، وأخرجه النسائي في كتاب خصائص علي، من «السنن الكبرى» (٥/ ١٠٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣/ ١١٧)، وفي «المفاريد» (رقم ٥٩)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ١٠١) و(٢٢/ ٤٥٢)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٥/ ٣٨٤)، وابن أبي الدنيا في «الإشراف في منازل الأشراف» (٦٠)، وابن سعد في «الطبقات» (٨/ ١٧-١٨)، والطبري في «التاريخ» (١/ ٥٣٧)، وابن عساكر في «تاريخه» (٨/ ٣١٣)، (٤٢/ ٣٤)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ٧٧٤)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٨٤-١٨٥). جميعًا من طريق سعيد بن خثيم، عن أسد بن عبد الله البجلي-وتحرف في «تاريخ الطبري» إلى «أسد بن عبدة»، وفي «الطبقات» إلى «أسد بن عبيدة»، وعند أبي يعلى إلى «أسد بن وداعة»- عن يحيى به. =

[١٠]- [خ] أَسِيدُ بْنُ زَيْدٍ الجَمَّالُ، كُوفِيٌّ(*).

= وهذا إسناد ضعيف؛ أسد في حديثه لين ، كما في «التقريب» ولا يتابع على هذا، كما قال البخاري. ويحيى بن عفيف مجهول لا يعرف.

وقد توبع يحيى بن عفيف، تابعه أخوه إياس بن عفيف، وهو لا يفترق عنه جهالة.
أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٢٠٩) ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٨٣) وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٧٤-٧٥)، والمصنف (١/ ٨٠) ط. القلعجي، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ١٠١)، والطبري في «تاريخه» (١/ ٥٣٨)، وابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٣٨٥)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٤/ ٢٥١)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٤١٩)، والبيهقي في «الدلائل» (٢/ ٣١) من طريق محمد بن إسحاق، وهو في «السيرة» له (ص: ١١٩) قال: حدثني يحيى بن الأشعث، عن إسماعيل بن إياس بن عفيف الكندي، عن أبيه ، عن جده.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا، يحيى بن الأشعث مجهول، ولا ينفعه توثيق ابن حبان (٩/ ٢٥١). وإسماعيل بن إياس، قال فيه البخاري (١/ ٣٤٥): «في حديثه نظر». وأبوه إياس بن عفيف لم يرو عنه غير ولده إسماعيل، فهو مجهول، بل قال فيه البخاري (١/ ٤٤١): «فيه نظر».

قال ابن عبد البر في ترجمة «عفيف» من «الاستيعاب» (١/ ٣٨٤): «روى عنه ابناه يحيى وإياس أحاديث، منها نزوله على العباس في أول الإسلام، **حديث حسن جيد** ...» وساقه، كذا في المطبوع، وفي نقل الحافظ لكلامه في «الإصابة»: «**حسن جدًّا**».

قلت: كأنه رحمه الله يقصد الحسن اللغوي لا الاصطلاحي، وهذا يقع منه أحيانًا، والحسن الاصطلاحي لهذين الإسنادين بعيد، فكيف ينجو الإسناد الأول من أسد، وإن نجا منه، فأين هو من شيخه يحيى بن عفيف، وهو لايعرف -كما يقول الذهبي. والإسناد الثاني أضعف من هذا كما مرَّ، وعليه فلا يتأتى تحسينه بمجموعهما كما هو مقرَّر عند أهل هذا الفن، ولهذا قال العقيلي (١/ ٨٠): «وكلا الطريقين لم يثبتهما البخاري، ولم يصححهما». فلله دَرُّه من إمام نقَّاد عليم.

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٤]، وابن حبان في «المجروحين» [١٢١]، وابن عدي في «الكامل» [٢١٦]، والدارقطني «الضعفاء والمتروكين» [١١٦]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٣]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (١/ ١٢٤)، والذهبي في «الميزان» [٩٨٦]، وفي «المغني» [٧٤٧]، وقال: «شيخ =

٨٦/ ١- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ(١)، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ(٢) يَقُولُ: أَسِيدُ بْنُ زَيْدٍ الجَمَّالُ كَذَّابٌ، ذَهَبْتُ إِلَى الكَرْخِ، وَنَزَلْتُ فِي دَارِ الحَذَّائِينَ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ لَهُ: (يَا كَذَّابُ) فَفَرِقْتُ مِنْ شِفَارِ الحَذَّائِينَ(٣). [أ/ ٥/ب]

٨٧/ ٢- قَالَ: حَدَّثَنَا القَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ النِّهْمِيُّ، حَدَّثَنَا أَسِيدُ بْنُ زَيْدٍ الجَمَّالُ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي المِقْدَامِ، عَنْ عَدِيٍّ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ ابْنَةِ مِحْصَنٍ، قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ ابْنَةِ(٤) جَحْشٍ، وَوَجْهُهَا مُحْمَارٌّ(٥)، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ(٦) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا نَائِمَةٌ، فَضَرَبَنِي بِمِحَشَّةٍ مَعَهُ. فَقُلْتُ: أَيْشٍ المِحَشَّةُ(٧)؟ قَالَتْ: السَّعَفُ الأَبْيَضُ، فَقَالَ: «**هَذِهِ الفِتَنُ**

= البخاري، كذبه يحيى، وقال غيره: متروك»، وابن حجر في «تقريب التهذيب» [٥١٦]، وقال: «ضعيف، أفرط ابن معين فكذبه، ما له في البخاري سوى حديث واحد مقرون بغيره».

(١) «بن محمد» ليست في [أ].

(٢) «بن معين» ليست في [أ].

(٣) «التاريخ» برواية الدوري (٣/ ٣٩٤)، وفيه: «ذهبت إليه إلى الكرخ، ونزل في دار . . .»، **والشفار**: جمع شفرة.

(٤) في [ظ]: «بنت».

(٥) في [ظ]: «محمر».

(٦) «عَلَيَّ» ليست في [ظ].

(٧) في [أ]، و[ظ] في الموضعين بالخاء المعجمة «مِخَشَّة» والصواب ما أثبتناه بالمهملة، قال ابن الأثير في «النهاية» (١/ ٣٨٩) (حشش): «ومنه حديث زينب بنت جحش وذكر الحديث . . . وفيه: بمحشة: أي قضيب جعلته كالعود الذي تحش به النار أي عمرك كأنه حرَّكها لتفهم ما يقول».

العِظَامُ» قُلتُ: نَهْلِكُ وَفِينَا[(١)] الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «**نَعَمْ، ثُمَّ يُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا**»[(٢)].

٨٨، ٨٩، ٣/٩٠ - ٥- وإِنَّمَا رَوَى قَيْسٌ وَالثَّوْرِيُّ وَشَرِيكٌ، عَنْ أَبِي المِقْدَامِ [ظ/٥/أ] ثَابِتِ بْنِ هُرْمُزٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ ابْنَةِ مِحْصَنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي دَمِ الحَيْضِ يُصِيبُ الثَّوْبَ، قَالَ: «**اغْسِلِيهِ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، ثُمَّ**[(٣)] **حُكِّيهِ بِضِلَعٍ**»[(٤)].

---

(١) «نهلك وفينا» مكانها في [ظ]: «يَهْلِكُ».

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٤/ ٥٥) عن فضيل بن محمد الملطي، عن أبي نعيم الفضل ابن دكين، عن قيس بن الربيع، به. والملطي ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٧٦) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، فهو مجهول الحال، وتفرد مثله عن أبي نعيم الفضل بن دكين -مع وفرة أصحابه المتقنين- دليل بَيِّنٌ على نكارة ما أتى به، كما هو مقرر عند أهله، وغير بعيد أن يكون أسيد بن الجمال صاحب الترجمة قد اغتر برواية هذا الضعيف لهذا الحديث عن أبي نعيم، ولم يجد الحديث مشهورًا معروفًا عن أبي نعيم، فسرقه ورواه هكذا. وقد ذكر مترجموه أنه يسرق الحديث، وسبق تكذيب ابن معين له، فهو أهل ذلك. وانظر: «الميزان» (١/ ٤١٩).
وقع عند الطبراني: «بمجسة»، والظاهر أنه تصحيف من «المِحَشَّةِ»: وهي -إضافة لما سبق- العصا تُخبط بها أغصان الشجر ليسقط الورق. وانظر: «تاج العروس»: «ح ش ش».
فالله أعلم.

(٣) في [ظ]: «و».

(٤) أخرجه النسائي (١/ ١٥٤، ١٩٥)، و أبو داود (١/ ١٠٠)، وابن ماجه (١/ ٢٠٦)، وأحمد (٦/ ٣٥٥، ٣٥٦)، وابن خزيمة (١/ ١٤١)، وابن حبان (٤/ ٢٤٠)، والطبراني (٢٥/ ١٨٢)، وعبد الرزاق (١/ ٣٢٠)، وغيرهم من طريق سفيان الثوري، عن أبي المقدام ثابت بن هرمز الحداد، بإسناده سواء.
ولم أقف بعدُ على رواية قيس ولا شريك، عن ثابت بن هرمز، اللتين ذكرهما المصنف.
وإنما وقفت على رواية إسرائيل وحجاج، عن ثابت، ولم يذكرهما المصنف. =

وَهَذَا أَيْضًا فَلَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهِ ثَابِتُ بْنُ هُرْمُزٍ، فَأَدْخَلَ(١) أَسِيدٌ حَدِيثًا(٢) فِي حَدِيثٍ فِيمَا نُرَى(٣).

[١١]- [خت ٤] أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأَعْمَى، وَهُوَ(٤) الحُدَّانِيُّ، بَصْرِيٌّ(٥)(*).

فِي حَدِيثِهِ وَهْمٌ. [ب/ ١٠/ب]

١/٩١- قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ(٦)، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ،

= فأما رواية إسرائيل فعند أحمد (٦/ ٣٥٦) وإسحاق بن راهويه (١/ ٧٣) في «مسنديهما».
وأما رواية حجاج فعند ابن أبي شيبة (١/ ٩١).
وقد صحح هذا الحديث ابن خزيمة وابن حبان، وقال ابن القطان كما في «تحفة المحتاج» (١/ ١٣٨): «إسناده في غاية الصحة ولا أعلم له علة».
وأما الحافظ فقال في «الفتح» (١/ ٣٣٤): «وإسناده حسن». وهو الأنسب لحال ثابت؛ فإنه صدوق يهم كما في «التقريب» (٨٣٢). والله أعلم.
تنبيه: الضلع، بكسر الضاد: العود الذي فيه اعوجاج.

(١) في [ظ]: «وإنما أدخل».
(٢) ليست في [ظ]. وقد نقله في «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٤٤) عن العقيلي موافقًا لما أثبتناه من [أ].
(٣) في [ظ]: «يُرَى».
(٤) «وهو» من [ظ].
(٥) «بصري» ليست في [ظ].
(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٤٨)، والذهبي في «المغني» (١/ ٩١)، وقال في «الميزان» (١/ ٤٢٩-٤٣٠) في آخر ترجمته: «قلت: وقول العقيلي: «في حديثه وهم» ليس بِمُسَلَّمٍ إليه، وأنا أتعجَّب كيف لم يخَرِّج له البخاري ومسلم!» وقال في المغني: «صدوق، قال العقيلي: في حديثه وهم، ووثقه النسائي»، وقال في «التقريب» (٥٢٧): «صدوق».
(٦) «بن إبراهيم» ليست في [ظ].

قَالَ: أَخْبَرَنِي الأَشْعَثُ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي مُسْتَحَمِّهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ فِيهِ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ الوَسْوَاسِ مِنْهُ**»[١].

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١/ ٢٥٥)، وعنه أحمد في «مسنده» (٥/ ٥٦)، وعبد بن حميد في «المنتخب من مسنده» (١/ ١٨١) وعن أحمد: أبو داود في «السنن» (١/ ٧)، ومن طريق أبي داود: البيهقي في «الكبرى» (١/ ٩٨)، وفي «الصغرى» (١/ ٦٧)، والطبراني في «الأوسط» (٣/ ٢٣٠)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٢٣٢). وأخرجه ابن ماجه (١/ ١١١)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٧٣)، وابن الجارود في «المنتقى» (١/ ٢١)، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٣٣١) من طرق عن عبد الرزاق به.

قال البخاري، كما في «العلل» للترمذي بترتيب القاضي (ص: ٢٩ رقم: ١٢): «لا يعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وله شاهد . . .» وذكره.

وتوبع عبد الرزاق؛ تابعه عبد الله بن المبارك:

أخرجه أحمد (٥/ ٥٦)، والنسائي في «الكبرى» (١/ ٧١)، وفي «المجتبى» (١/ ٣٤)، والترمذي في «الجامع» (١/ ٣٢-٣٣)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٧٣-٢٩٦) والروياني في «مسنده» (٢/ ١٠٢) .

قال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث أشعث بن عبد الله . . .».

وتعقبه الحافظ في «الفتح» (٨/ ٥٨٨) فقال: «وتُعُقِّب بأن الطبري أخرجه من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن أيضًا، وهذا التعقب وارد على الإطلاق؛ وإلا فإسماعيل ضعيف الحديث».

ومراد الحافظ بقوله: «وهذا التعقب وارد على الإطلاق» يعني والله أعلم: أن رواية إسماعيل بن مسلم التي عند الطبري يصح أن يتعقب بها إطلاق الترمذي أنه لا يعرف هذا الحديث إلا من حديث أشعث. ولكن هذه المتابعة لا تفيد أشعث شيئا؛ لأن متابعه -كما يقول الحافظ- ضعيف. =

٢/٩٢- قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّه ابْنِ جَعْفَرٍ المَدِينِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ، عَنِ الحَسَنِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ المُغَفَّلِ(١) قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ البَوْلِ فِي المُغْتَسَلِ».

ثُمَّ(٢) قَالَ يَحْيَى: قِيلَ لَهُ: أَسَمِعْتَهُ مِنَ الحَسَنِ؟ قَالَ: لَا(٣).

٣/٩٣- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ صُهْبَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّه بْنَ مُغَفَّلٍ

= وبعد؛ فهؤلاء الأئمة النقاد: البخاري، والترمذي، والعقيلي، حكموا بتفرد أشعث بهذا الوجه، وأشعث ليس بالذي يحتج بمفاريده، وإنما هو صدوق، وقد قال الذهبي في ترجمة ابن المديني من «الميزان» (٥/ ١٧٠): «وإنَّ تفرُّدَ (الصدوق) ومن دونه يُعَدُّ منكرًا»، ولهذا أصاب المصنف باستنكار هذا الحديث على أشعث، وكأنه استأنس بكلام البخاري السابق ذكره. ويبقى كلام الذين صححوا هذا الحديث كالحاكم والمنذري جريا على ظاهر الإسناد، ولم يلتفتوا إلى هذه العلة، والله أعلم.

(١) في [ظ]: «مغفل».

(٢) «ثم» ليست في [ظ].

(٣) أخرجه ابن القطان في «الوهم والإيهام» (٢/ ٥٧٣) من طريق المصنف، وإسناده إلى الحسن بن ذكوان جيد؛ وشيخ المصنف هو الرازي، ترجمه ابن أبي حاتم (٢/ ٧٥)، وقال: «كتبت عنه وهو صدوق». والحسن بن ذكوان صدوق يخطئ، وهو مدلس، وقد أساء فيه القول أحمد وابن معين، وقال ابن المديني: «حدث يحيى القطان عن الحسن بن ذكوان، ولم يكن عنده بالقوي»، وانظر: «التقريب» (١٢٤٠)، و«الميزان» (٢/ ٢٣٦). وقد صرح هنا بأنه لم يسمع هذا الحديث من الحسن البصري، ولهذا قال المصنِّف بعد ذلك: «وَلَعَلَّ الحَسَنَ بْنَ ذَكْوَانَ أَخَذَهُ عَنْ أَشْعَثَ الحُدَّانِيِّ». يعني: «دلَّسه عنه»، كما شرحها الحافظ في «التهذيب» (٢/ ٢٤١) فرجع الحديث إلى أشعث.
ووجه ذكر المصنف هذا الطريق بعد طريق أشعث ثم تعليله إياه، دفع إيراد من يأتي بهذا الطريق ليثبت به متابعة أشعث، وإثبات تفرد أشعث بهذا الحديث، والله أعلم.

يَقُولُ: «**البَوْلُ فِي المُغْتَسَلِ يَأْخُذُ مِنْهُ الوَسْوَاسُ**»(١).

حَدِيثُ شُعْبَةَ أَوْلَى، وَلَعَلَّ الحَسَنَ بْنَ ذَكْوَانَ أَخَذَهُ(٢) عَنْ أَشْعَثَ الحُدَّانِيِّ.

[١٢]- [ت ق] أَشْعَثُ بْنُ سَعِيدٍ أَبُو الرَّبِيعِ السَّمَّانُ(*).

١/٩٤- قَالَ: حَدَّثَنِي(٣) آدَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ قَالَ:

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨/ ٤٥١ فتح)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١٠٦) عن شبابة. وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (١/ ٩٨) من طريق عمرو بن مرزوق. وأبو يعلى في «المعجم» (رقم ٣٦) من طريق محمد بن بكر -جميعًا عن شعبة به.
ولفظ البخاري: «في البول في المغتسل» فقال الحافظ: «(**في البول في المغتسل**) كذا للأكثر، وزاد في رواية الأصيلي، وكذا لأبي ذر عن السرخسي: (**يأخذ منه الوسواس**) . . . وهذا الحديث قد أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» والحاكم من طريق يزيد بن زريع، عن سعيد، عن قتادة، عن عقبة بن صهبان، عن عبد الله بن مغفل قال: (نهى أو زجر أن يبال في المغتسل) وهذا يدل على أن زيادة ذكر الوسواس -التي عند الأصيلي ومن وافقه في هذه الطريق- وهم . . .».
قلت: قضية صنيع الحافظ رحمه الله أنه استدل بخلو رواية (سعيد بن أبي عروبة عن قتادة) من هذه الزيادة على وهم من زادها في رواية (شعبة عن قتادة) وليس الأمر كذلك؛ بل هذه الزيادة (يأخذ منه الوسواس) ثابتة في حديث شعبة عن قتادة، وقد رواها عنه كذلك ابن أبي شيبة والبيهقي والعقيلي، كما سبق تفصيل ذلك قبل قليل. ولفظ أبي يعلى: «زجر عن البول في المغتسل». والله أعلم.

(٢) يعني: «دلَّسه عنه» كذا شرحها الحافظ في «التهذيب» (٢/ ٢٤١).

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٢٩]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٨١٧]، وابن حبان في «المجروحين» [١٠٤]، وابن عدي في «الكامل» [٢٠٠]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١١٤]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٦٠]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (١/ ١٢٥)، والذهبي في «الميزان» [٩٩٥]، و«المغني» [٧٥٥]، وقال: «تركه الدارقطني وغيره»، وابن حجر في «التقريب» [٥٢٧]، وقال: «متروك».

(٣) في [ظ]: «حدثنا».

«أَبُو الرَّبِيعِ السَّمَّانُ. عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَأَبِي بِشْرٍ، وَأَبِي هَاشِمٍ. رَوَى عَنْهُ وَكِيعٌ، وَأَبُو نُعَيْمٍ: لَيْسَ بِمَتْرُوكٍ، وَلَيْسَ بِالحَافِظِ عِنْدَهُمْ[(١)].

قَالَ البُخَارِيُّ: وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِثِقَةٍ[(٢)].

٩٥/ ٢- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا العَبَّاسُ[(٣)] بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: أَشْعَثُ بْنُ سَعِيدٍ، أَبُو الرَّبِيعِ السَّمَّانُ: لَيْسَ حَدِيثُهُ[(٤)] بِشَيْءٍ[(٥)].

٩٦، ٩٧/ ٣، ٤- قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الحُلوَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا البَلْخِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ [ب/١١/أ] بْنُ المُثَنَّى، قَالَ: مَا سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ السَّمَّانِ[(٦)] أَشْعَثَ بْنِ سَعِيدٍ شَيْئًا قَطُّ[(٧)].

---

(١) «التاريخ الكبير» (١/ ٤٣٠)، و«الأوسط» (٢/ ٢٦٦) و(٢/ ٢٤٣ط اللحيدان)، و«الضعفاء» (رقم ٣٠ ط أبي العينين) -وفيه وحده: «يكتب حديثه»- وليس في الثلاثة: «ليس بمتروك»، ولكن ابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٧٧) أسندها عنه، وكذا عزاها الذهبي في «الميزان» (١/ ٤٢٦) له. فلعلها في بعض الروايات أو النسخ دون بعض، أو في كتاب آخر له.

(٢) لم أقف عليها في شيء من كتب البخاري، بيد أن ابن عدي (١/ ٣٧٧) رواها عن ابن حماد عن البخاري، ضمن ماروواه المصنف هنا عن آدم عنه ، ولفظه: «... وليس بالحافظ عندهم، ضعفه ابن معين وقال: ليس بثقة».

(٣) «حدثنا العباس» في [ظ]: «أخبرنا عباس».

(٤) ليست في [ظ].

(٥) «التاريخ» برواية الدوري [٣٢٣٢]، ولفظه موافق لما أثبتناه من [أ] «ليس حديثه بشيء»، وفي «[٣٢٩٣] ولفظه موافق لما في [ظ]: «ليس بشيء».

(٦) ليست في [ظ].

(٧) إسناده صحيح، وعلقه المزي في «التهذيب» (٣/ ٢٦٢) عن ابن المثنى .

٩٨/ ٥- قَالَ: حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ(١): قَالَ هُشَيْمٌ: بَلَغَنِي أَنَّ شُعْبَةَ يَغْمِزُ أَبَا الرَّبِيعِ السَّمَّانَ(٢). [أ/٦/أ]

٩٩/ ٦- قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: أَشْعَثُ ابْنُ سَعِيدٍ، أَبُو الرَّبِيعِ السَّمَّانُ: حَدِيثُهُ لَيْسَ بِذَاكَ، مُضْطَرِبٌ(٣).

١٠٠/ ٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَحْمُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ(٤) الأَعْيَنُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نُعَيْمٍ يُضَعِّفُ أَشْعَثَ(٥) أَبَا الرَّبِيعِ السَّمَّانَ.

❑ ومِنْ حَدِيثِ أَبِي الرَّبِيعِ:

١٠١/ ٨- مَا حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ(٦)، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ المُؤَدِّبُ(٧)، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ السَّمَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّه، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّه، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**إِذَا**

---

(١) في [ظ]، و«تهذيب الكمال»: «نعيم»، وأبو معمر هو إسماعيل بن إبراهيم بن معمر الهذلي، ومعروف بالرواية عن هشيم، بخلاف أبي نعيم فلم أقف على رواية له عن هشيم.

(٢) علقه المزي في «التهذيب» (٣/ ٢٦٢) عن أبي نعيم، وإسناده صحيح، والحسين بن أحمد شيخ المصنف، هوابن منصور الملقب (سجادة)، ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٣)، وقال: «كان لا بأس به» .

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» [٣٤٠٢].

(٤) «أبو بكر» ليست في [ظ].

(٥) «أبا نعيم يضعف أشعث» ليست في [ظ].

(٦) في [ظ]: «علي»، وفي شيوخ العقيلي جماعة «محمد بن علي»، منهم محمد بن علي الصيرفي، وقد أكثر عنه، لكن الصواب هنا -والله أعلم- ما أثبتناه من [أ] وهو «محمد بن إسماعيل الصائغ»، وهو ممن أكثر العقيلي جدًّا عنهم، وقد روى هذا الخبر ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٢٥) من طريق محمد بن إسماعيل الصائغ. والله أعلم.

(٧) ليست في [ظ].

مَسَّ الخِتَانُ الخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الغُسْلُ»(١).

١٠٢/ ٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ النَّصِيبِيِّ(٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ السَّمَّانُ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّه، عَنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّه ﷺ فِي لَيْلَةٍ سَوْدَاءَ مُظْلِمَةٍ، فَنَزَلنَا مَنْزِلًا، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَأْخُذُ الأَحْجَارَ، فَيَجْعَلُهَا مَسْجِدًا فَيُصَلِّي فِيهِ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا لِغَيْرِ القِبْلَةِ، فَقُلنَا يَا رَسُولَ اللَّه: صَلَّيْنَا لِغَيْرِ القِبْلَةِ! فَأَنْزَلَ اللَّه ﷻ(٣): ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ﴾ [البقرة: ١١٥](٤).

---

(١) أخرجه ابن عدي في« الكامل» (٥/ ٢٢٧) ضمن ما أنكر على عاصم بن عبيد الله. وعاصم بريء منه، والحمل فيه على أبي الربيع؛ فإنه أضعف من عاصم بكثير، وقد تفرد به عن عاصم، وقد أصاب المصنف بإيراده هنا، خلافًا لابن عدي، والله أعلم.

(٢) في [ظ]: «ابن النصيبي».

(٣) في [ظ]: «تبارك وتعالى».

(٤) أخرجه الترمذي في «جامعه» [٣٤٥، ٢٩٥٧]، وابن ماجه [١٠٢٠]، والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ١١)، والدارقطني في «السنن» (١/ ٢٧٢)، وأبو داود الطيالسي في «مسنده» [١١٤٥]، والطبراني في «الأوسط» [٤٦٠]، والطبري في «التفسير» (١/ ٥٤٨) من طريق أبي الربيع السمان به.
قال الترمذي في الموضع الأول: «هذا حديث ليس إسناده بذاك، لا نعرفه إلا من حديث أشعث السمان، وأشعث بن سعيد أبو الربيع السمان يُضَعَّفُ في الحديث».
وقال في الموضع الثاني: «هذا حديث غريب . . .».
ونقل ابن الجوزي في «التحقيق» (١/ ٣١٦)، وكذلك ابن كثير في «التفسير» (١/ ٢١٨) قول الترمذي في الموضع الأول، لكن بزيادة لفظة (حسن).
وقال الحافظ ابن كثير بعد نقله قول الترمذي: «وشيخه عاصم أيضًا ضعيف، قال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن معين: ضعيف لا يحتج به، وقال ابن حبان: متروك، والله أعلم» اهـ.
وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عاصم بن عبيد الله إلا أبو الربيع السمان». =



وَلَهُ غَيْرُ حَدِيثٍ مِنْ هَذَا النَّحْوِ لَا يُتَابَعُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا.

فَأَمَّا حَدِيثُ سَالِمٍ فَيُرْوَى بِأَسَانِيدَ جِيَادٍ ثَابِتَةٍ عَنْ عَائِشَةَ(١). [ب/١١/ب]

وَأَمَّا حَدِيثُ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ فَلَيْسَ يُرْوَى مَتْنُهُ مِنْ وَجْهٍ يَثْبُتُ. [ظ/٥/ب](٢)

[١٣]- [بخ م(٣) ت س ق] أَشْعَثُ بْنُ سَوَّارٍ، كُوفِيٌّ(*).

= **تنبيه**: وقع عند الطيالسي في «مسنده»: «حدثنا الأشعث بن سعيد أبو الربيع وعمر بن قيس»، وهكذا رواه من طريقه البيهقي؛ في حين أن ابن ماجه والدارقطني يرويانه من طريق الطيالسي لكن من غير طريق يونس بن حبيب راوي المسند، والذي رَوَى من طريقه البيهقي، وعلى فرض ثبوت متابعة عمر بن قيس لأبي الربيع -وهو بعيد، لأن الظاهر أن ذكر عمر هنا خطأ- فإنه لا يفيده شيئًا؛ لأن عمر بن قيس المعروف بـ«سندل»: متروك الحديث، وانظر لبيان حاله: «الميزان» (٥/ ٢٦٣). وبهذا تعلم ما في صنيع العلامة أحمد شاكر في «حاشيته على الترمذي» والعلامة الألباني في «الإرواء» (١/ ٣٢٣) -رحمهما الله- حيث حسبا المذكور هنا (عمرو بن قيس) لتصحيف وقع في نسخة الطيالسي، ففسراه بالملائي الثقة، وليس كذلك، بل هو سندل المتروك، وعليه جعلاه متابعًا لأشعث، ومشَّيا رواية عاصم، فصار الحديث صالحا للتحسين بشواهده. وليس الأمر على ما ظنا، والله يغفر لنا ولهم.

(١) منها ما أخرجه مسلم [٣٤٩] من حديث أبي موسى عنها ﵂.

(٢) كتب قبالتها في حاشية [ظ] اليسرى: «بلغت وصح».

(٣) قال الذهبي في «المغني» (١/ ٩١): «وهو من الضعفاء الذين روى لهم مسلم متابعة».

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٨]، وابن حبان في «المجروحين» [١٠٣]، وابن عدي في «الكامل» [١٩٨]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١١٥]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٥٩]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٣٦]، والذهبي في «المغني» [٧٥٦]، وفي «الميزان» [٩٩٦] وقال في «المغني» بعد ما نقلناه عنه آنفًا: «ضعفه أحمد، وابن معين، والدارقطني، وقد وثقه ابن معين مرة، وقال الثوري: هو أثبت من مجالد»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٥٢٨]: «ضعيف».

١٠٣/ ١- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا البَلخِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، قَالَ[(١)]: مَا سَمِعْتُ يَحْيَى وَلَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ حَدَّثَا عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ سَوَّارٍ شَيْئًا قَطُّ[(٢)].

١٠٤/ ٢- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ[(٣)] بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: كَانَ يَحْيَى وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا يُحَدِّثَانِ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ سَوَّارٍ.

قَالَ أَبُو حَفْصٍ: وَرَأَيْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ يَخُطُّ عَلَى حَدِيثِهِ[(٤)].

١٠٥/ ٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: أَشْعَثُ بْنُ سَوَّارٍ ضَعِيفٌ[(٥)].

١٠٦/ ٤- قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ أَشْعَثَ بْنِ سَوَّارٍ، فَقَالَ: هُوَ أَمْثَلُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، وَلَكِنَّهُ عَلَى ذَاكَ، يَعْنِي: ضَعِيفٌ؛ قَالَ: الأَشْعَثُ[(٦)] [(٧)].

١٠٧/ ٥- قَالَ: حَدَّثَنَا[(٨)] عَبْدُ اللَّهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي

---

(١) في [ظ] بتكرير (قال).

(٢) «الكامل» (٢/ ٤١).

(٣) «محمد» ليست في [ظ].

(٤) «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٧١).

(٥) «التاريخ» برواية الدوري [٣٢٣٠].

(٦) في [ظ]: «يعني: ضعيف» وألحق في الحاشية «الأشعث»، وأكلت الأرضة في [أ] كشيدة الفاء و«الأ» من «الأشعث»؛ وفي «العلل» لأحمد: «يعني: الأشعث»، والله أعلم.

(٧) «العلل ومعرفة الرجال» [٨٨٧].

(٨) في [ظ]: «وحدثنا».

يَقُولُ: أَشْعَثُ بْنُ سَوَّارٍ ضَعِيفٌ(١).

١٠٨/ ٦- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ(٢) بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: الحَجَّاجُ(٣) بْنُ أَرْطَأَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عِنْدِي سَوَاءٌ؛ وَأَشْعَثُ بْنُ سَوَّارٍ دُونَهُمَا؛ وَيَحْيَى بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حَجَّاجٍ وَأَشْعَثَ بْنِ سَوَّارٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ(٤).

وَمِنْ حَدِيثِ أَشْعَثَ بْنِ سَوَّارٍ:

١٠٩/ ٧- مَا حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ يَحْيَى بْنِ الضُّرَيْسِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ زِيَادٍ الأَحْمَرُ [ب/١٢/أ] قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ سَوَّارٍ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**»(٥).

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (١١٤٦، ٤٢٨٩)، ولفظه: «ضعيف الحديث».

(٢) أتت الأرضة في [أ] على الياء من «عيسى» وحتى اللام من «صالح» فلم يتبين منها شيء.

(٣) في [ظ]: «لَحَجَّاجُ».

(٤) «الكامل» (٢/ ٤٠) إلى قوله: «وأشعث بن سوار دونهما».

(٥) أخرجه الدارقطني في «السنن» (١/ ١٠٢-١٠٣)، والطبراني في «الأوسط» (٤/ ٢٤١)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٧٣) من طرق عن علي بن جعفر بن زياد الأحمر به.
قال الدارقطني عقبه: «... رفعه علي بن جعفر، عن عبد الرحيم؛ والصواب موقوف. والحسن لم يسمع من أبي موسى»، ثم ساق الطريق الموقوفة، وقال: «... موقوف، تابعه إبراهيم بن موسى الفراء وغيره، عن عبد الرحيم»، ونحوه في «العلل» (٧/ ٢٥٠).
وقد أخرج الطريق الموقوفة: ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٣٦٤)، ومن طريقه الدارقطني في الموضع السابق، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٦٤).
وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٣٤): «وفيه أشعث بن سوار، وهو ضعيف». =

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ[(١)]: لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَالأَسَانِيدُ فِي هَذَا البَابِ لَيِّنَةٌ[(٢)] [(٣)].

[١٤]- أَشْعَثُ بْنُ بَرَازٍ الهُجَيْمِيُّ، بَصْرِيٌّ[(*)].

= وقد ورد هذا الحديث عن جمع من الصحابة، منهم: أبو أمامة، وأبو هريرة، وابن عباس، وابن عمر، وعبد الله بن زيد، وأنس، وعائشة، وسمرة بن جندب ﷺ. ولا يكاد يسلم منها طريق، وقد أوردها الدارقطني في «سننه» (١/ ٩٧-١٠٥ وما بعدها) طريقا طريقا، وبيَّن عللها وما فيها من آفات، وكذلك فعل غيره.

بيد أن العلامة الألباني صحح منها طريقين من حديث ابن عباس، ثم تراجع عن هذا التصحيح ووافق من قال بشذوذهما، كما في «مستدركه» على المجلد الأول من «صحيحته»- الذي في خاتمة القسم الثاني من المجلد الأول (ص: ٩٠٣)، مع بقاء الشيخ على القول بتقويته بمجموع طرقه الضعيفة، وبالغ الكتاني فأورده في المتواتر على الاحتمال.

وراجع مصادر تخريج الحديث في: «نصب الراية» (١/ ٤٩)، و«التلخيص الحبير» (١/ ٩١)، و«كشف الخفاء» (١/ ٩٥)، و«نظم المتناثر» للكتاني (ص: ٤٣)، و«إرواء الغليل» (١/ ١٢٤)، و«السلسلة الصحيحة» (رقم ٣٦)، وتعليق الشيخ مشهور سلمان على «الخلافيات»، وغير ذلك.

(١) «قال أبو جعفر» من [ظ].

(٢) «والأسانيد في هذا الباب لينة» من [ظ].

(٣) قال ابن حزم في «المحلى» (٢/ ٥٥): «الآثار في ذلك واهية كلها»، وأسهب الدارقطني في تعليلها واحدا واحدا في «سننه» -كما مرَّ- وقال البيهقي في «الكبرى»: «... روي ذلك بأسانيد ضعاف، ذكرناها في «الخلاف» ...» يعني كتابه «الخلافيات»، فإنه قال فيه (١/ ٣٦٦): «روي بأسانيد كثيرة، ما منها إسناد إلا وله علة ...»، وقال النووي أيضًا في «المجموع» (١/ ٤١٥): «ضعيف من جميع طرقه»، وقال عبد الحق الإشبيلي -كما في «فيض القدير» (٣/ ١٧٣)-: «هذه طرق لا يصح منها شيء». والله أعلم.

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٦]، وابن حبان في «المجروحين» [١٠٥]، وابن عدي في «الكامل» [١٩٩]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١١٣]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٦١]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٣٤]، والذهبي في «المغني» [٧٥٤]، وفي «الميزان» [٩٩٤]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٤٢٣]، وقال في «المغني»: «مجمع على ضعفه».

١١٠/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: أَشْعَثُ بْنُ بَرَازٍ الْهُجَيْمِيُّ(١) لَيْسَ بِشَيْءٍ(٢).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

١١١/ ٢- مَا حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوْنٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَوْنٍ الزِّيَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا(٣) أَشْعَثُ بْنُ بَرَازٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا حُدِّثْتُمْ عَنِّي بِحَدِيثٍ(٤) يُوَافِقُ الحَقَّ فَخُذُوا بِهِ؛ حَدَّثْتُ بِهِ أَوْ لَمْ أُحَدِّثْ بِهِ**»(٥).

وَلَيْسَ لِهَذَا اللَّفْظِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِسْنَادٌ يَصِحُّ، وَلِلأَشْعَثِ هَذَا غَيْرُ حَدِيثٍ مُنْكَرٍ(٦).

---

(١) «الهجيمي» من [ظ].

(٢) «التاريخ» برواية الدوري [٣٤٠٢].

(٣) في [ظ]: «أخبرنا».

(٤) في [ظ]: «حديثًا»، وما في «الموضوعات» موافق لما أثبتناه.

(٥) أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (رقم ٥٠٠) من طريق المصنف، وأخرجه الهروي في «ذم الكلام» (رقم ٦٥٨) من طريق محمد بن أيوب، وأخرجه البزار في «مسنده» -كما في «كشف الأستار» للهيثمي(رقم ١٨٨)، و«مختصر زوائد البزار» لابن حجر (رقم ٩٦)- عن الجراح بن مخلد، كلاهما عن محمد بن عون. وعلقه الذهبي في «الميزان» (١/ ٤٢٥)، وفي «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٨) عن محمد بن عون.
قال البزار: «ما عرفت أشعث»، فتعقبه الحافظ قائلًا: «هو معروف بالضعف، قال البخاري: منكر الحديث»، وقال الذهبي عن الحديث: «منكر جدًّا». وزاد في «تاريخ الإسلام»: «ولم يصح في هذا شيء»، وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٥٠): «رواه البزار، وفيه أشعث بن براز، ولم أر من ذكره» فكأنه تبع البزار، وقد تعقبه الحافظ كما مر.
وانظر: «الفوائد المجموعة» للشوكاني [٨٧٨] وتعليقات العلامة المعلمي النفيسة عليه.

(٦) انظر بعضًا منها في «الكامل» (١/ ٣٧٤) وما بعدها.

[١٥]- أَشْعَثُ ابْنُ عَمِّ حَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، كُوفِيٌّ[*].

كَانَ لَهُ مَذْهَبٌ[(١)]، لَيْسَ مِمَّنْ يَضْبِطُ الحَدِيثَ.

وَحَدِيثُهُ[(٢)]:

١١٢/١- حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الكِسَائِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَالِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَشْعَثُ ابْنُ عَمِّ حَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ عَطِيَّةَ العَوْفِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ [ب/١٢/ب]: «**مَكْتُوبٌ عَلَى بَابِ الجَنَّةِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ اللَّه السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِأَلفَيْ سَنَةٍ**[(٣)]: **(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّه، أَيَّدْتُهُ بِعَلِيٍّ)**»[(٤)].

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [٧٦٤]، وفي «الميزان» [١٠٠٦]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٤٣٠]. وقال في «المغني»: «شيعي جَلْد، وليس بعمدة».

(١) قال الذهبي في «المغني» و«الميزان»: «شيعي جَلْد».

(٢) في [ظ]: «ومن حديثه ما».

(٣) «قبل أن يخلق . . . بألفي سنة» في [ظ] بعد «أيدته بعلي».

(٤) أخرجه المصنف أيضًا في ترجمة زكريا بن يحيى، ومن طريق المصنف رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٥٩)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٣٨).
وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥/ ٣٤٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٥٦)، وعنهما أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٨٧)، ومن طريق الخطيب هذه أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٥٩).
وأخرجه الخطيب كذلك في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٤٦٥)، وفي «تالي تلخيص المتشابه» (٢/ ٤٢٦)، ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في «العلل» (١/ ٢٢٠) كلهم من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة. وفي ألفاظه بعض اختلاف.
قال المصنف في ترجمة (زكريا بن يحيى) بعد أن ذكر هذا الحديث وآخر: «والحديثان لا أصل لهما، ولا يتابع عليهما» يعني زكريا. وهو هنا يجعله من مناكير أشعث، وهذا =

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ(١): وَزَكَرِيَّا الكِسَائِيُّ(٢) وَيَحْيَى بْنُ سَالِمٍ لَيْسَا بِدُونِ أَشْعَثَ فِي هَذَا المَذْهَبِ(٣).

[١٦]- [س] إِيَاسُ بْنُ خَلِيفَةَ(*).

مَجْهُولٌ فِي الرِّوَايَةِ(٤)، فِي حَدِيثِهِ وَهْمٌ.

= تردد منه رحمه الله، فإنه لو كان من مناكير زكريا راويه عن أشعث؛ فقد برئت منه ساحة أشعث، وإن تحمله أشعث، فليس لزكريا فيه يد. والله أعلم.

وقد قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح، والمتهم به زكريا بن يحيى» وسيأتي في ترجمة زكريا أنه شيعي متروك؛ فهو أولى الناس بهذا الكذب المكشوف.

وأما قول أبي نعيم: «تفرَّد به أشعث، وكادح بن رحمة عن مسعر» - فمشعر بمتابعة كادح لأشعث، وهي متابعة لا يفرح بمثلها، لأنها لا تقوم إلى كادح أصلًا، فقد رواها ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٢٩)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٨٣) كلاهما عن حمزة بن داود الثقفي، عن سليمان بن الربيع النهدي، عن كادح به.

وهذا إسناد مظلم مسلسل بالضعفاء؛ فحمزة هذا سئل عنه الدارقطني فقال: «لا شيء» وانظر: «سؤالات حمزة للدارقطني» [٢٨٧]، وشيخه سليمان ضعفه الدارقطني وتركه، وانظر: «اللسان» (٤/ ٩٢)، وغيره. ولو سلمنا ثبوتها إلى كادح فإنه شر هؤلاء الثلاثة، قال الحاكم وأبو نعيم -«اللسان» (٤/ ٤٨٠)-: «روى عن مسعر والثوري أحاديث موضوعة»، وهذا لا شك منها. فالخلاصة أن الحديث موضوع، والله أعلم.

(١) «قال أبو جعفر» من [ظ].

(٢) «الكسائي» من [ظ].

(٣) «هذا المذهب» كذا في [أ]، -وألحقت «هذا» بقلم مغاير فوق «في المذهب»- وعنه «لسان الميزان» (١/ ٤٥٧)، ونحوه عند ابن عساكر (٤٢/ ٣٣٦) ولفظه «يسايرون أشعث في المذهب»، وفي [ظ]، وعنه في «العلل المتناهية»: «الأسانيد».

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [٧٩٣]، وفي «الميزان» [١٠٤٩]، وقال في «المغني»: «لا يعرف». وقال ابن حجر في «التقريب» [٥٩٠]: «صدوق».

(٤) كرر في [ظ] عبارة: «إياس بن خليفة» وأشار إلى أنه في نسخة: «مجهول في الرواية»، فلعله سبق قلم من الناسخ.

١/١١٣- حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ مُحَمَّدٍ المَرُّوْذِيُّ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بِسْطَامٍ، قَال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ رَوْحِ بْنِ القَاسِمِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ إِيَاسِ بْنِ خَلِيفَةَ، عَنْ رَافِعِ[(٢)] بْنِ خَدِيجٍ: أَنَّ عَلِيًّا أَمَرَ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ[(٣)] أَنْ يَسْأَلَ رَسُولَ اللَّه ﷺ عَنِ المَذْيِ، فَقَالَ[(٤)]: «**يَغْسِلُ مَذَاكِيرَهُ وَيَتَوَضَّأُ**»[(٥)].

١١٤، ١١٥، ٢/١١٦- ٤- وَرَوَى هَذَا الحَدِيثَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَمَعْمَرٌ، عَنْ[(٦)] عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشِ بْنِ أَنَسٍ، أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه

---

(١) كذا في [ظ] وفي [أ] قبل أن تغير في [أ] الذال إلى زاي لتصير «المروزي»، ووقع نفس الأمر في ترجمة «عبد الرحمن بن مالك بن مغول» عند وروده هناك، وداود بن محمد هو اللغوي المعروف بابن أبي الفوارس، صاحب ابن السِّكِّيت، وهو من شيوخ الطبراني، وقد وقع في «الأوسط» [٣٥٧٥] وبعض مواضع «الكبير»: «بالذال»، وفي عامة المواطن «بالزاي»، وترجمته في كتب النحاة كلها بالزاي، انظر: «بغية الوعاة» [١١٧٨]، و«إنباه الرواة على أنباه النحاة» [٩٣٩]، والله أعلم.

(٢) في [أ]: «عن رافع عن أبي رافع» أو نحو ذلك وفيها خَرْمٌ.

(٣) «بن ياسر» ليست في [ظ]، وهي في [أ] ملحقة بخط دقيق فوق «عمار».

(٤) «فقال» ليست في [ظ].

(٥) أخرجه النسائي في «المجتبى» (١/ ٩٧)، وفي «الكبرى» (١/ ٩٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٣/ ٣٨٩ الإحسان)، والطبراني في «الكبير» (٤/ ٢٨٥)، وفي «الأوسط» (٨/ ٢٤٦)، وأبو يعلى في «معجمه» (رقم ١١٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» [٢٦٩٦]، وفي «شرح معاني الآثار» (١/ ٤٥)، والخطيب في «الأسماء المبهمة» (ص ٣٩) من طرق عن أمية بن بسطام به.
وتوبع روح بن القاسم، تابعه إبراهيم بن نافع المكي، رواه الطبراني في «الكبير» (٤/ ٢٨٦) من طريق محمد بن عمر الواقدي عن إبراهيم، وهذه متابعة لا تثبت لحال الواقدي.

(٦) في [ظ]: «و» وليس بشيء.

قَالَ لِلمِقْدَادِ: سَل لِي [ظ/٦/أ] رَسُولَ اللَّه ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يُلَاعِبُ امْرَأَتَهُ وَيُكَلِّمُهَا، فَيَكُونُ مِنْهُ المَذْيُ، فَإِنَّهُ لَوْلَا أَنَّ(١) ابْنَتَهُ تَحْتِي لَسَأَلْتُهُ! فَسَأَلَهُ المِقْدَادُ قَالَ: «**يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَأُنْثَيَيْهِ، ثُمَّ لْيَنْضَحْ فِي فَرْجِهِ**».

هَذَا لَفْظُ مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ(٢) عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْهُ(٣).

١١٧/ ٥- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه عَلَى [ب/١٣/أ] مِنْبَرِ الكُوفَةِ يَقُولُ: كُنْتُ أَجِدُ مِنَ المَذْيِ شِدَّةً، فَأَرَدْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّه ﷺ وَكَانَتِ عِنْدِي ابْنَتُهُ(٤)، فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَهُ، فَأَمَرْتُ عَمَّارًا فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «**إِنَّمَا يَكْفِي مِنْهُ الوُضُوءُ**»(٥).

١١٨/ ٦- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ

---

(١) «أن» ليست في [ظ].

(٢) «بن إبراهيم» من [ظ].

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٢٣٨) عن إسحاق -أيضًا- وهو الدبري، عن عبد الرزاق، وهذا في «المصنف» (١/ ١٥٧).

(٤) في [ظ]: «ابنته عندي».

(٥) أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢١/ ٢٠٣) من طريق محمد بن إسماعيل، أيضًا عن الحميدي، وهذا في «مسنده» (١/ ٢٣).
وأخرجه النسائي في «الكبرى» (١/ ٩٦)، وفي «المجتبى» (١/ ٩٦) عن قتيبة بن سعيد.
وأخرجه أحمد في «مسنده» (٤/ ٣٢٠)، وأبو يعلى في «المسند» (١/ ٣٥٤) عن أبي خيثمة، والطحاوي في «معاني الآثار» (١/ ٤٧) من طريق إبراهيم بن بشار -خمستهم عن سفيان بن عيينة به.

وَارَة[1]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ دِينَارٍ[2]، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: أَرْسَلَنِي عَلِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﵇[3] فَقَالَ: سَلهُ عَنِ المَذْيِ؛ فَإِنَّ عِنْدِي ابْنَتَهُ وَأَنَا أَسْتَحِيْ مِنْهُ[4]! فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «**مِنْهُ الوُضُوءُ**»[5]. [أ/٧/أ]

١١٩/ ٧- قَالَ: وَحَدَّثَنَا[6] إِسْحَاقُ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جُرَيجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَائِشُ بْنُ أَنَسٍ[7] أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ لَيْثٍ، قَالَ: تَذَاكَرَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ وَالمِقْدَادُ بْنُ الأَسْوَدِ: المَذْيَ؛ فَقَالَ عَلِيٌّ: إِنِّي رَجُلٌ مَذَّاءٌ، فَاسْأَلُوا عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّه ﷺ فَإِنِّي أَسْتَحْيِي أَنْ[8] أَسْأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ لِمَكَانِ ابْنَتِهِ مِنِّي، وَلَوْلَا مَكَانُ ابْنَتِهِ مِنِّي لَسَأَلْتُهُ. قَالَ عَائِشٌ: فَسَأَلَهُ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ: إِمَّا[9] عَمَّارٌ أَوِ المِقْدَادُ -قَالَ: فَسَمَّى لِي عَائِشٌ الَّذِي سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْهُما فَنَسِيتُهُ- فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**ذَاكُمُ المَذْيُ، إِذَا وَجَدَهُ أَحَدُ**

---

(١) «بن وارة» ليست في [ظ].

(٢) «بن دينار» ليست في [ظ].

(٣) في [ظ]: «ﷺ».

(٤) «أستحي منه» في [ظ]: «أَسْتَحْيِيْ».

(٥) إبراهيم بن يوسف شيخ المصنف، هو الهسنجاني الحافظ: ثقة مترجم في «السير» (١٤/ ١١٧)، وشيخه محمد بن مسلم، هو الحافظ بن وارة الرازي، وابن سنان هو ابن أبي فروة، وليس بالقوي، ومعقل هو ابن عبيد الله العبسي: صدوق له أخطاء ، كما في «التقريب»، ولم أظفر بهذا الإسناد في غير هذا الموضع.

(٦) في [ظ]: «حدثنا».

(٧) من «عن عمار» في الفقرة السابقة إلى هنا سقط من [ب].

(٨) «أن» من [ظ].

(٩) «إما» من [ظ].

مِنْكُمْ[(١)] فَلْيَغْسِلِ ذَلِكَ مِنْهُ، ثُمَّ لْيَتَوَضَّأْ فَيُحْسِنْ وُضُوءَهُ، ثُمَّ لْيَنْضَحْ فَرْجَهُ»[(٢)].

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ وَمَعْمَرٍ أَوْلَى[(٣)] [(٤)].

[١٧]- إِيَاسُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ[(*)].

مَجْهُولٌ أَيْضًا، وَحَدِيثُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

١٢٠/ ١- قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِمْرَانَ النَّحْوِيُّ[(٥)] الأَخْفَشُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ بَكْرٍ السَّهْمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِيَاسُ ابْنُ أَبِي إِيَاسٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ، عَنْ سَلمَانَ الفَارِسِيِّ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّه ﷺ فَقَالَ: «**أَيُّهَا النَّاسُ، مَنْ** [ب/١٣/ب] **فَطَّرَ صَائِمًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ . . .**»[(٦)]. وَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا فِي فَضْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ.

---

(١) «وجده أحد منكم» مكانها في [ظ]: «وجد أحدكم».

(٢) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٢٤٣) و(٢/ ١٤٠) عن إسحاق -أيضًا- وهو الدبري، عن عبد الرزاق، وهذا في «المصنف» (١/ ١٥٥).وعلقه عن عبد الرزاق: ابن عبد البر في «التمهيد» (٢١/ ٢٠٤).
وأخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ٥)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢١/ ٢٠٤) عن يحيى القطان عن ابن جريج بنحوه.

(٣) «قال أبو جعفر . . . أولى» من [ظ].

(٤) وراجع لمزيد من الفائدة ما كتبه الإمام الدارقطني حول طرق هذا الحديث في «علله» (٤/ ٨١).

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [٧٩٤]، وفي «الميزان» [١٠٥٠]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٤٧١]، وقال في «المغني»: «لا يعرف».

(٥) «النحوي» ليست في [ظ].

(٦) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ٥٤٦ ط بشار) في ترجمة «أحمد بن عمران الأخفش» من طريق الصيدلاني عن المصنف به. =

لَيْسَ يُرْوَى مِنْ طَرِيقٍ(١) يَثْبُتُ(٢).

[١٨]- **أُمَيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ الأُمَوِيُّ(*).**

مَجْهُولٌ أَيْضًا، فِي حَدِيثِهِ وَهْمٌ، وَلَعَلَّهُ أُتِيَ مِنْ عَمْرِو بْنِ الحُصَيْنِ(٣).

= وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -كما في «بغية الباحث» (رقم: **٣١٨**)، و«المطالب العالية» (رقم **١٠٠٦**)- قال: حدثنا عبد الله بن بكر، حدثني بعض أصحابنا رجل يقال له إياس رفع الحديث إلى ابن المسيب . . . فذكره.
فقد يُفهم من قوله: (رفع الحديث إلى ابن المسيب) أن هناك واسطة بين إياس وابن المسيب، وهذه الواسطة هي علي بن زيد بن جدعان، وقد رواه بها:
ابن أبي حاتم في «العلل» (رقم **٧٣٣**)، والبيهقي في «الشعب» رقم (**٣٣٣٦** ط الرشد) من طريق عبد الله بن بكر، عن إياس [هكذا غير منسوب في «العلل»، وفي «الشعب»: «إياس ابن عبد الغفار**!**»] عن علي بن زيد بن جدعان، عن ابن المسيب.
قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث -وذكر له هذا الحديث- فقال: هذا حديث منكر؛ غلط فيه عبد الله بن بكر؛ إنما هو أبان بن أبي عياش، فجعل عبد الله بن بكر «أبانَ»: «إياسًا»». قال الحافظ الذهبي في «الميزان» (**١/ ٣٨٢**): «إياس بن أبي إياس، عن سعيد بن المسيب، لا يعرف أيضًا وخبره منكر». اهـ

(١) انظر: بعض هذه الطرق وكلام العلامة الألباني عليه في «الضعيفة» رقم [**٨٧١**].

(٢) «ليس يروي من طريق يثبت» مكانها في [ظ]: «وقد روى من غير وجه، ليس له طريق يثبت» وضرب الناسخ على «يثبت» وكتب في الحاشية: «ثبْت» مشيرًا إلى نسخة يرمز لها بـ[س]. ونقله الحافظ في «اللسان» (**١٤٧١**) ولفظه: «ليس يُرْوَى هذا من وجه يثبت».

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [**٧٨٢**]، وفي «الميزان» [**١٠٣١**]، وابن حجر في «لسان الميزان» [**١٤٥٧**]. قال الذهبي: «لا يُعْرَفُ، وأظنُّهُ أخا يحيى بن سعيد الأموي».

(٣) هكذا هنا، وقد نقله الحافظ في «اللسان» (**٢/ ١٦١**) فقدم وأخر، وسياقه أحسن، ولعله تصرف في نقله فقد قال: «قال العقيلي: **مجهول، في حديثه وهم**. روى عمرو بن الحصين عنه عن صفوان . . . وساق الطريق الأول عندنا، ثم قال: **والمحفوظ ما رواه إبراهيم بن سعد** . . . وذكر الطريق الثاني، **وقال: وهذا أولى، ولا يصح عن صفوان ابن سليم، ولا عن أبي هريرة، ولعله أتي من الراوي عنه عمرو بن الحصين**». وظاهر أن ما غلط =

١٢١/ ١- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الحُصَيْنِ العُقَيْلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ الأُمَوِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْم، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**يُنْشِئُ اللَّهُ السَّحَابَ، ثُمَّ يُنْزِلُ فِيهَا المَاءَ، فَلَا شَيْءَ أَحْسَنُ مِنْ ضَحِكِهِ، وَلَا شَيْءَ أَحْسَنُ مِنْ مَنْطِقِهِ، وَضَحِكُهُ البَرْقُ، وَمَنْطِقُهُ الرَّعْدُ**»[١].

١٢٢/ ٢- حَدَّثَنَاهُ[٢] مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عُمَرُ[٣] بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ الرِّيَاحِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: إِنِّي لَجَالِسٌ مَعَ عَمِّي حُمَيْدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ إِذْ عَرَضَ فِي نَاحِيَةِ المَسْجِدِ شَيْخٌ جَلِيلٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ حُمَيْدٌ فَدَعَاهُ، فَقَالَ لَهُ حُمَيْدٌ: الحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرْتَ أَنَّكَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّه ﷺ يَقُولُ فِي السَّحَابِ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ اللَّهَ تَعَالىٰ[٤] يُنْشِئُ السَّحَابَ، فَيَنْطِقُ أَحْسَنَ المَنْطِقِ، وَيَضْحَكُ أَحْسَنَ الضَّحِكِ**»[٥]. [ظ/٦/ب]

= خطه ينبغي أن يكون من كلام العقيلي، ونَفَس العقيلي فيه ظاهر؛ فإن كان كذلك فقد خلت منه نسختنا، وهو مما يستفاد، والله أعلم.

(١) أخرجه الرامهرمزي في «أمثال الحديث» ص (١٥٣-١٥٤) عن موسى بن زكريا، عن عمرو بن الحصين به. وعزاه الهندي في «كنز العمال» (٦/ ١٥٠) إلى الحاكم في «تاريخه»، وابن مردويه. وفي إسناده عمرو بن حصين وهو كذاب فإعلاله به أولى.

(٢) في [ظ]: «حدثنا».

(٣) في [أ]: «عمرو» ثم طمست الواو.

(٤) «تعالى» ليست في [ظ].

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٤٣٥)، عن يزيد. والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٥٩٧)، والرامهرمزي في «أمثال الحديث» ص (١٥٤) من طريق إبراهيم بن حمزة الزبيري. وص (١٥٤) من طريق محمد بن خالد بن عبد الله، وأبو الشيخ الأصبهاني في «العظمة» (٤/ ١٢٤٤) من طريق عبد الواحد بن أبي عون -خمستهم عن إبراهيم بن سعد به. =

وَرَوَاهُ غَيْرُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الوَهَّابِ، فَقَالَ: شَيْخٌ مِنْ بَنِي غِفَارٍ، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ أَوْلَى مِنْ رِوَايَةِ أُمَيَّةَ؛ وَلَا يَصِحُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَا مِنْ حَدِيثِ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ(١).

[١٩]- أَبَانُ الرَّقَاشِيُّ، وَالِدُ يَزِيْدَ، بَصْرِيٌّ(*).

عَنْ أَبِي مُوسَى.

١٢٣/ ١- قَالَ: حَدَّثَنِي(٢) آدَمُ بْنُ مُوسَى(٣)، قَالَ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ، قَالَ: أَبَانُ الرَّقَاشِيُّ، عَنْ أَبِي مُوسَى، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ يَزِيدُ، وَلَمْ يَصِحَّ حَدِيثُهُ(٤). [أ/ ٧/ ب]

وَالحَدِيثُ:

١٢٤/ ٢- مَا حَدَّثَنَاهُ(٥) مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا العَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ

= قال الهيثمي (٢/ ٢١٦): «رجال أحمد رجال الصحيح».
وقال الألباني في «الصحيحة» (١٦٦٥): «وهذا إسناد صحيح، ورجاله ثقات رجال الشيخين، وجهالة الصحابي لا تضر . . .».

(١) هذه الفقرة «ورواه غير عمر . . . بن سليم» ليست في [ظ].

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٣١]، وابن حبان في «المجروحين» [٢]، وابن عدي في «الكامل» [٢٠٥]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٠٥]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [١٢]، والذهبي في «المغني» [١١]، وفي «الميزان» [١٢]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٥]. وسماه بعضهم: أبان بن عبد الله، وقال في «المغني»: «مجهول، ضعفه الدارقطني».

(٢) في [ظ]: «حدثنا».

(٣) «بن موسى» من [ظ].

(٤) «الضعفاء» (٢٣).

(٥) في [ظ]: «حدثناه به».

العَظِيمِ العَنْبَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّه بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ [ب/ ١٤/أ] بْنِ مُجَمِّعٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَال: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**لَقَدْ مَرَّ بِالصَّخْرَةِ مِنَ الرَّوْحَاءِ سَبْعُونَ نَبِيًّا حُفَاةً، عَلَيْهِمُ العَبَاءُ، يَؤُمُّونَ البَيْتَ العَتِيقَ، فِيهِمْ مُوسَى** عَلَيْهِ السَّلَامُ»[(١)].

[٢٠]- [م ٤] أَبَانُ بْنُ تَغْلِبَ، كُوفِيٌّ[(*)].

١٢٥، ١/١٢٦، ٢- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الأَبَّارُ، قَالَا: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الحُلوَانِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ، وَقِيلَ لَهُ: رَأَيْتَ أَبَانَ بْنَ تَغْلِبَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالُوا: فَكَيْفَ لَمْ تَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا؟ -وَقَالَ الصَّائِغُ: فَكَيْفَ لَمْ تَسْأَلْهُ عَنْ شَيْءٍ؟- قَالَ: لَمْ يَكُنْ يَسْتَأْهِلُ. وَقَالَ الصَّائِغُ: لَمْ يَكُنْ أَهْلَ ذَاكَ[(٢)].

---

(١) أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣/ ٢٠١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٥٩) من طريق ابن أبي شيبة. وأخرجه أبو يعلى (٣/ ٢٥٥) من طريق يونس -ثلاثتهم عن عبيد الله به.
قال المنذري في «الترغيب والترهيب»: «رواه أبو يعلى والطبراني، ولا بأس بإسناده في المتابعات، ورواه أبو يعلى أيضًا من حديث أنس بن مالك».
كذا قال المنذري، وسبق قول البخاري: «لم يصح حديثه»، وقال ابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٨٨): «وأبان هذا لا يحدث عنه غير ابنه يزيد بالشيء اليسير، مقدار ما يرويه ليس بمحفوظ، على أن له مقدار خمسة أو ستة أحاديث مخارجها مظلمة».
قلت: وهذا الحديث منها إن شاء الله تعالى، ويزيد ابنه الراوي عنه: زاهد ضعيف، كما في «التقريب».

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٢٠٧]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (١/ ١٥)، والذهبي في «المغني» [٢]، وفي «الميزان» [٢]، وقال في «المغني»: «ثقة معروف، قال ابن عدي وغيره: غالٍ في التشيع»، وقال ابن حجر في «التقريب» [١٣٧]: «ثقة تكلم فيه للتشيع».

(٢) «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ١٥٩) وفيه: «لم يكن أهلًا للأخذ عنه».

١٢٧/ ٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ الأَسَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلُ بْنُ صَدَقَةَ، قَالَ: شَهِدْتُ مَنْصُورَ بْنَ المُعْتَمِرِ، فَحَدَّثَ(١) أَبَانُ بْنُ تَغْلِبَ بِحَدِيثٍ عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عَلِيٍّ، فِيهِ قَرْصٌ(٢) لِعُثْمَانَ، فَقَالَ لَهُ(٣) مَنْصُورٌ: كَذَبْتَ كَذَبْتَ. وَصَاحَ بِهِ(٤).

١٢٨/ ٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلُ بْنُ صَدَقَةَ، قَالَ: شَهِدْتُ أَبَا إِسْحَاقَ السَّبِيعِيَّ سَمِعَ رَجُلًا يُحَدِّثُ بِحَدِيثٍ فِيهِ قَرْصٌ لِعُثْمَانَ، فَقَالَ له: يَا فَاسِقُ، قُمْ مِنْ مَجْلِسِي، لَا تَدْخُل عَلَيَّ أَبَدًا. وَغَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا. يَعْنِي بِالرَّجُلِ: أَبَانَ بْنَ تَغْلِبَ(٥).

١٢٩/ ٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بَلْجٍ الرَّازِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الحَكَمِ بْنِ بَشِيرِ بْنِ سَلمَانَ، يَذْكُرُ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: مَرَرْتُ مَعَ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ بِأَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ، فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ، فَرَدَّ رَدًّا [ب/ ١٤/ب] ضَعِيفًا، فَقَالَ لِي عَمْرٌو: إِنَّ فِي قُلُوبِهِمْ لَغِلّ(٦) عَلَى المُؤْمِنِينَ، وَلَوْ صَلَحَ لَنَا أَنْ

---

(١) في [ظ]: «يحدثه».

(٢) يعني: يغتابه ويذمه.

(٣) «له» ليست في [ظ].

(٤) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» [٣٣٨ ط السلوم] عن أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن الفضل الوراق، عن محمد بن إبراهيم العقيلي، عن عمر بن محمد الأسدي، كذا ورد في «المعرفة» وأحسبه يحتاج إلى تحرير. والله أعلم.

(٥) «تاريخ دمشق» (٤٦/ ٢٢٩) من طريق المصنف به.

(٦) كذا في النسخ، والجادة: «لِغَلًّا».

لَا نُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ مَا سَلَّمْنَا عَلَيْهِمْ.

١٣٠/ ٦- قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّه يَذْكُرُ عَنْ أَبَانَ أَدَب وَعَقْلَ(١) وَصِحَّة حَدِيثٍ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فِيهِ غُلُوٌّ فِي التَّشَيُّعِ(٢).

١٣١/ ٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عِيسَى الفَارِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ الفَضْلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَمَّادٍ مُفَضَّلُ بْنُ صَدَقَةَ الحَنَفِيُّ، صَاحِبُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، أَنَّ أَبَانَ بْنَ تَغْلِبَ تَنَقَّصَ عُثْمَانَ عِنْدَ أَبِي إِسْحَاقَ الهَمْدَانِيِّ، فَأَخَذَ أَبُو إِسْحَاقَ كَفًّا مِنْ حَصًى، فَقَالَ: يَا فَاسِقُ، أَعُثْمَانَ تَذْكُرُ؟!!(٣).

[٢١]- أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ الأَحْمَرُ، كُوفِيٌّ(٤)(*).

١٣٢/ ١- قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ النَّاقِدُ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَدِّي إِسْمَاعِيلُ بْنُ مِهْرَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ السَّكُونِيُّ(٥)، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ الأَحْمَرِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ،

---

(١) كذا في النسخ، والجادة: «أدبًا وعقلًا».

(٢) ذكره مطولًا بنحوه مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ١٥٩) قال: وفي كتاب ابن خلفون: عن عبد الرحمن بن الحكم بن بشير عن أبيه فذكره، واقتصر في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٩٧) على جزء يسير من آخره.

(٣) هذه الفقرة برمتها ليست في [ظ].

(٤) «كوفي» من [ظ].

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [١٢]، وفي «الميزان» [١٣]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٩]. وقال الذهبي: «تكلم فيه ولم يترك بالكلية، وأما العقيلي فاتهمه»، وتعقبه ابن حجر بقوله: «ولم أر في كلام العقيلي ذلك».

(٥) في [ظ]: «السُّكَّرِيّ»، وهو تصحيف، وقد وقع في «اللسان» مرة «سكوني» كما في ترجمة (أبان بن تغلب) (١/ ٢٢٦)، وتارة: «السكري» كما في ترجمته (١/ ٥٩٩)، والله أعلم.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ نَفْسَهُ عَلَى قَبَائِلِ العَرَبِ . . . وَذَكَرَ الحَدِيثَ بِطُولِهِ[1].

---

(١) أخرجه أبو الشيخ في «الأمثال» (رقم ٥١)، والمعافى بن زكريا في «الجليس الصالح» (٣/ ٢٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٤٢٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧/ ٢٩٦) من طرق عن السكوني.

قال البيهقي قبله: «وروي أيضًا بإسناد آخر مجهول، عن أبان بن تغلب»، فذكره، ولعله يومئ إلى حال السكوني؛ فإنه مجهول لا يعرف، وانظر «اللسان» (١/ ٢٦١) والله أعلم.

وتوبع السكوني، تابعه شعيب بن واقد.

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «دلائل النبوة» (ص: ٢٣٧)، وفي «الأربعين على مذهب المتحققين من الصوفية» (رقم: ١٩) والبيهقي في «الدلائل» (٢/ ٤٢٧) من طريق محمد بن زكريا الغلابي، عن شعيب بن واقد، عن أبان بن عثمان به.

قال البيهقي: «محمد بن زكريا الغلابي: متروك». قلت: في «الميزان» (٣/ ٥٠٠): «ضعيف، وقد ذكره ابن حبان في «كتاب الثقات»، وقال: يعتبر بحديثه إذا روى عن ثقة. وقال ابن منده: تكلم فيه، وقال الدارقطني: يضع الحديث». فهذه متابعة موهومة ولا تفيد شيئًا. وشعيب بعد ذلك هو الآخر ضعيف.

وتوبع أبان بن عثمان، تابعه أبان بن عبد الله البجلي أخرجه: أبو نعيم في «الدلائل» (ص: ٢٣٧)، وابن حبان في «الثقات» (١/ ٨٠)، والبيهقي في «الدلائل» (٢/ ٤٢٢) ومن طريقه: ابن عساكر في «التاريخ» (١٧/ ٢٩٤)، وأبو هلال العسكري في «جمهرة الأمثال» (٢/ ٤١٣) ومن طريقه: ابن الجوزي في «المنتظم» (٣٢١) من طريق عبد الجبار بن كثير الرقي، عن محمد بن بشر اليماني [وفي بعضها: «ابن بشران»] عن أبان بن عبد الله البجلي، عن أبان بن تغلب.

وهذا لا يثبت هو الآخر، لأن مداره على عبد الجبار بن كثير، وهو عبد الجبار بن محمد ابن كثير بن سياق الرقي التميمي، قال فيه ابن منده: «صاحب غرائب» -كما في «اللسان» (٣/ ٣٨٩)- وهذا منها لا محالة، ومن يطلع على متن هذا الخبر وهو قرابة أربع صفحات يقول كما قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٣/ ١٤٥): «هذا حديث غريب جدًّا» ويطمئن قلبه لما حكم به العقيلي برَّد الله مضجعه.

وَلَيْسَ لِهَذَا الحَدِيثِ بِطُولِهِ وَأَلْفَاظِهِ(١) أَصْلٌ، وَلَا يُرْوَى مِنْ وَجْهٍ يَثْبُتُ؛ إِلَّا شَيْءٌ يُرْوَى فِي مَغَازِي الوَاقِدِيِّ وَغَيْرِهِ مُرْسَلٌ.

وَقَدْ رَوَى دَاوُدُ العَطَّارُ، عَنِ ابْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبِثَ عَشْرَ سِنِينَ [أ/٨/أ] يَتْبَعُ الحَاجَّ فِي مَنَازِلِهِمْ فِي المَوسِمِ، فَذَكَرَ الحَدِيثَ بِخِلَافِ لَفْظِ أَبَانَ، وَدُونَهُ فِي الطُّولِ.

١٣٣/ ٢- حَدَّثَنَاهُ ابْنُ أَبِي مَسَرَّةَ، عَنِ الأَزْرَقِيِّ(٢)، عَنْ دَاوُدَ العَطَّارِ.

وَهَذَا أَوْلَى مِنْ حَدِيثِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ(٣).

[٢٢]- [د] أَبَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ، وَهُوَ أَبَانُ بْنُ فَيْرُوز، بَصْرِيٌّ(*).

---

(١) «بطوله وألفاظه» ليست في [ظ].

(٢) هو في «أخبار مكة» للأزرقي الحفيد محمد بن عبد الله (٢/ ٢٠٥) عن جدِّه الأزرقي أحمد ابن محمد، عن العطار، به، وفيه: «لبث بمكة عشر سنين»، والله أعلم.

(٣) «وقد روى داود العطار . . . أبان بن عثمان» ليست في [ظ]. نقل الحافظ في «اللسان» (١/ ١٠٦) هذه الفقرة مختصرة فقال: «قال العقيلي: ليس له أصل، ولا يروى من وجه يثبت؛ إلا ما رواه داود العطار، عن ابن خثيم، عن أبي الزبير، عن جابر، بخلاف لفظ أبان ودونه في الطول، وفي مغازي الواقدي وغيره شيء من ذلك مرسل».
قلت: رواية داود العطار المشار إليها؛ أخرجها أحمد في «المسند» (٣/ ٣٢٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ٩)، وفي «الدلائل» (٢/ ٤٤٢-٤٤٣) من طرق عن داود العطار، ورجاله رجال الصحيح. ولفظه مختصر جدًّا، وقبله عند أحمد عن عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن خثيم، مطولًا.

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٣٣]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٢١]، وابن حبان في «المجروحين» [١]، وابن عدي في «الكامل» [٢٠٣]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» (٨٧) رقم [١٠٤]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [١]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [١٥]، والذهبي في «المغني» [١٤]، [١٥]، وفي «الميزان» [١٥]، [١٦]، وقال في «المغني»: «من التابعين، قال أحمد ابن حنبل: «تركوا حديثه». وقال ابن حجر في «التقريب» [١٤٣]: «متروك».

١/١٣٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ[(١)] بْنِ صَدَقَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ الوَاسِطِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ يَقُولُ: قَالَ شُعْبَةُ: رِدَائِي وَحِمَارِي فِي المَسَاكِينِ صَدَقَةٌ - إِنْ لَمْ يَكُنْ أَبَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ يَكْذِبُ فِي هَذَا الحَدِيثِ! قَالَ: قُلتُ لَهُ: فَلِمَ سَمِعْتَهُ[(٢)] مِنْهُ؟ قَالَ: وَمَنْ يَصْبِرُ عَلَى ذَا[(٣)] الحَدِيثِ! يَعْنِي حَدِيثَ أَبَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فِي القُنُوتِ[(٤)].

وَهَذَا الحَدِيثُ[(٥)]:

٢/١٣٥- حَدَّثَنَاهُ أَبُو يَحْيَى[(٦)] بْنُ أَبِي مَسَرَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أُمِّهِ، [ب/١٥/أ] أَنَّهَا قَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَنَتَ فِي الوِتْرِ قَبْلَ الرُّكُوعِ[(٧)].

---

(١) «بن محمد» ليست في [ظ].
(٢) في [ظ]: «سمعت».
(٣) كذا في [ظ]، و[أ]، ولكن كحتت رأس اللام من «عَلَى» في [أ] وبقيتها تدل عليها، وركبت «هـ» على «ذا» بقلم وخبر مغاير وظاهر جدًّا.
(٤) «الكامل» (٥٨/٢)، وفيه: «عن عبد الله أن النبي ﷺ أوتر بعد ما ركع».
(٥) «وهذا الحديث» ليست في [ظ].
(٦) «أبو يحيى» مكانها في [ظ]: «عبد الله بن أحمد»، وهو هو.
(٧) أخرجه الدارقطني في «السنن» (٣٢/٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٤١/٣)، ومحمد بن أبي عمر العدني في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» للبوصيري (رقم: ١٩٤٢) من طريق سفيان الثوري.
وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦٩٨٤ط عوامة)، وفي «المسند» (رقم ٣٣١)، وأحمد بن منيع في «مسنده» كما في «الإتحاف» (رقم ١٩٤٣) عن يزيد بن هارون.
كلاهما عن أبان به. =

١٣٦/ ٣- قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ(١) مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ القُوهُسْتَانِيُّ(٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَبِي الحَارِثِ، قَالَ: سَمِعْتُ شُعَيْبَ بْنَ حَرْبٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ شُعْبَةَ يَقُولُ: لَأَنْ أَشْرَبَ مِنْ بَوْلِ حِمَارِي [ظ/٧/أ] حَتَّى أَرْوَى أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُولَ: حَدَّثَنِي أَبَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ(٣).

١٣٧/ ٤- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الحُلوَانِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَةَ بْنَ شَبِيبٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ يَقُولُ: سَمِعْتُ شُعْبَةَ يَقُولُ: لأَنْ أَزْنِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَرْوِي عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ.

قَالَ سَلَمَةُ: فَذَكَرْتُ ذَاكَ لأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: بَلَغَنَا أَنَّهُ كَانَ(٤) قَالَ هَذَا فِي أَبَانَ.

= وعلقه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٩/ ٥٦) عن خلاد بن يحيى عن سفيان به.
قال البيهقي: «ومدار الحديث على أبان، وهو متروك». فتعقبه ابن التركماني في «الجوهر النقي» بمتابعة الأعمش لأبان على ذلك، وساق إسناد ذلك من كتاب «الخلافيات» للبيهقي، وقد قال البيهقي عقب ذكره هنالك: «هذا غلط، والمشهور رواية الجماعة عن الثوري عن أبان»، فعقب عليه ابن التركماني بما لا طائل من ورائه، على مقتضى نظر المحدثين.
قال الخطيب كما في «التحقيق لابن الجوزي» (١/ ٤٦٥): «والأحاديث التي جاء فيها القنوت قبل الركوع كلها معلولة». اهـ

(١) كذا هنا في [أ]، و[ظ]، وكذا في ترجمة إبراهيم بن رستم، وسيأتي في ترجمة إبراهيم بن العلاء الغنوي: «حدثني محمد بن منصور» بدون «أحمد بن»، فالله أعلم.

(٢) ضبطه السمعاني بضم القاف والهاء، وضبطه ياقوت الحموي بضم القاف وكسر الهاء، وقال: «هو تعريب (كوهستان) ومعناه: موضع الجبال؛ لأن (كوه) هو الجبل بالفارسية، وربما خفف مع النسبة، فقيل (القهستاني)» «معجم البلدان» (٣/ ٤٥١).

(٣) «الكامل» (٢/ ٥٧).

(٤) «بلغنا أنه كان قال» مكانها في [ظ]: «كان بلغنا أنه قال».

قَالَ أَبُو يَحْيَى: وَكَانَ أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ الأَشْعَثِ، صَاحِبُ «التَّأْرِيخِ»، صَاحِبُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ مَعَنَا فِي مَجْلِسِ سَلَمَةَ، فَقَالَ لِي أَبُو دَاوُدَ: قَالَهُ فِيهِمَا جَمِيعًا(١).

١٣٨/ ٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حُسَيْنُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ يَقُولُ: قَالَ شُعْبَةُ: لَأَنْ أَزْنِيَ سَبْعِينَ مَرَّةً، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ(٢).

١٣٩/ ٦- قَالَ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ العَبَّاسِ الرَّازِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا(٣) القَاسِمُ ابْنُ مُحَمَّدٍ المَرْوَزِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: لَوْلَا الحَيَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا صَلَّيْتُ عَلَى أَبَانَ(٤).

١٤٠/ ٧- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الجُعْفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ قَالَ: ذَاكَرْتُ شُعْبَةَ أَبَانَ بْنَ أَبِي عَيَّاشٍ، فَقُلْتُ: مَا تَقُولُ فِي مَهْدِيِّ بْنِ مَيْمُونٍ؟ فَقَالَ: صَدُوقٌ. فَقُلْتُ: فَإِنَّ مَهْدِيَّ(٥) حَدَّثَنِي عَنْ سَلْمٍ العَلَوِيِّ أَنَّهُ رَأَى أَبَانَ يَكْتُبُ العِلمَ عِنْدَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ(٦)! قَالَ

---

(١) «تاريخ دمشق» (٦٥/ ٧٩)، وذكره المزي في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٦٧).
وفي «الكامل» (٢/ ٥٧) و«المجروحين» (١/ ٩٠) من طريق يزيد بن هارون عن شعبة أن قوله هذا في أبان بن أبي عياش.

(٢) هذه الفقرة ليست في [ظ]، وقد أخرجها ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٥٧) عن محمد بن أيوب.

(٣) في [ظ]: «أخبرنا».

(٤) «تقدمة الجرح والتعديل» (١/ ٧٤) و«الجرح والتعديل» (١/ ١٣٤) عن القاسم به.

(٥) كذا في النسخ، وله وجه على لغة ربيعة، والجادة: «مهديًا».

(٦) «بن مالك» من [ظ].

ابْنُ إِدْرِيسَ: [ب/١٥/ب] فَلَمَّا رَآنِي قَدْ أَخَذْتُ عَلَيْهِ فِي مَهْدِيٍّ، وَلَمْ يَكُنْ له إِلَيْهِ سَبِيلٌ، قَالَ: سَلْمٌ! ذَاكَ الَّذِي كَانَ يَرَى الهِلَالَ قَبْلَ النَّاسِ؟(١).

١٤١/ ٨- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قال: قَالَ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: إِنَّمَا تَرَكْتُ أَبَانَ لأَنَّهُ رَوَى عَنْ أَنَسٍ حَدِيثًا. فَقُلْتُ لَهُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: وَهَل يَرْوِي أَنَسٌ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟(٢)

١٤٢/ ٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ المَرْوَزِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّه بْنُ جَرِيرِ بْنِ جَبَلَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَبِي بَكْرٍ العَتَكِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ ابْنُ مُعَاذٍ، قَالَ: قُلتُ لِشُعْبَةَ: أَرَأَيْتَ(٣) وَقِيعَتَكَ فِي أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، شَيْئًا(٤) تَبَيَّنَ لَكَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؟ قَالَ: ظَنًّا شَبِيهًا بِاليَقِينِ(٥) (٦). [أ/٨/ب]

١٤٣/ ١٠- قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: قَالَ عَبَّادُ ابْنُ عَبَّادٍ المُهَلَّبِيُّ: أَتَيْتُ شُعْبَةَ أَنَا وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، فَكَلَّمْنَاهُ فِي أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، فَقُلْنَا لَهُ: يَا أَبَا بِسْطَامٍ تُمْسِكُ عَنْهُ! فَلَقِيَهُمْ فَقَالَ: مَا أُرَى يَسَعُنِي السُّكُوتُ عَنْهُ(٧) (٨).

---

(١) «الكامل» (٢/ ٥٧).

(٢) «ميزان الاعتدال» (١/ ١١).

(٣) في [ظ]: «رَأَيْتَ».

(٤) في [ظ]: «شيء».

(٥) «ظنًّا شبيهًا باليقين» مكانها في [ظ]: «ظن يشبه اليقين».

(٦) «الميزان» الموضع السابق.

(٧) «يسعني السكوت عنه» مكانها في [ظ]: «السكوت عنه يسعني».

(٨) «العلل ومعرفة الرجال» [٣٥٤١].

١٤٤/ ١١- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ شَبُّويَه، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءٍ قَالَ: قَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: كَلَّمْنَا شُعْبَةَ فِي أَنْ يَكُفَّ عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ لِسِنِّهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ، فَضَمِنَ أَنْ يَفْعَلَ، ثُمَّ اجْتَمَعْنَا فِي جِنَازَةٍ، فَنَادَانِي[1] مِنْ بَعِيدٍ: يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ، إِنِّي قَدْ رَجَعْتُ عَنْ ذَاكَ، لَا يَحِلُّ الكَفُّ عَنْهُ؛ لأَنَّ الأَمْرَ دِينٌ[2].

١٤٥/ ١٢- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بَلْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ [ب/١٦/أ] بْنَ الحَكَمِ بْنِ بَشِيرِ بْنِ سَلْمَانَ[3] يَقُولُ: سَمِعْتُ بَهْزً[4]، وَسَأَلَهُ حَرَمِيٌّ عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، فَذَكَرَ عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: كَتَبْتُ حَدِيثَ أَنَسٍ عَنِ الحَسَنِ، وَحَدِيثَ الحَسَنِ عَنْ أَنَسٍ، فَدَفَعْتُهَا إِلَيْهِ فَقَرَأَهَا[5] عَلَيَّ! فَقَالَ حَرَمِيٌّ: بِئْسَ مَا صَنَعَ! وَهَذَا يَحِلُّ؟!![6].

١٤٦/ ١٣- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ شَيْخًا يُحَدِّثُ أَبِي، قَالَ: قُلتُ لِسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: مَا لَكَ لَا تُحَدِّثُ عَنْ أَبَانَ؟ أَوْ مَا لَكَ قَلِيلَ الحَدِيثِ عَنْ أَبَانَ؟ فَقَالَ: كَانَ أَبَانُ نَسَّاءً[7] لِلحَدِيثِ[8].

---

(١) في [ظ]: «فنادى».
(٢) «المجروحين» (١/ ٩٠).
(٣) في [ظ]: «سليمان».
(٤) كذا في النسخ، وله وجه، والجادة: «بهزًا».
(٥) في [ظ]: «فرفعتهما إليه فقرأهما».
(٦) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ١٣٦) من طريق المصنف.
(٧) في [ظ]: «نَسِيًّا».
(٨) «الجرح والتعديل» (١/ ٧٧).

١٤٧/ ١٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: كَانَ وَكِيعٌ إِذَا أَتَى عَلَى حَدِيثِ[(١)] أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ يَقُولُ: رَجُلٌ. وَلَا يُسَمِّيهِ[(٢)] اسْتِضْعَافًا لَهُ[(٣)].

١٤٨، ١٤٩/ ١٥، ١٦- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الحُلوَانِيُّ وَعَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّه الأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: كُنْتُ مَعَ سَلَّامِ بْنِ أَبِي مُطِيعٍ، فَذَكَرَ أَبَانَ بْنَ أَبِي عَيَّاشٍ، فَقَالَ: لَا تُحَدِّثْ عَنْهُ بِشَيْءٍ، وَانْظُرْ حَدِيثَكَ[(٤)] عَنْ حُمَيْدٍ فَازْدَهِرْ بِحَدِيثِهِ[(٥)].

١٥٠، ١٥١/ ١٧، ١٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَوَانَةَ يَقُولُ: مَا بَلَغَنِي حَدِيثًا[(٦)] عَنِ الحَسَنِ إِلَّا أَتَيْتُ أَبَانَ بْنَ أَبِي عَيَّاشٍ: فَقَرَأَهُ عَلَيَّ[(٧)].

١٥٢/ ١٩- قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: قَالَ عَفَّانُ: أَوَّلُ مَنْ أَهْلَكَ أَبَانَ بْنَ أَبِي عَيَّاشٍ أَبُو عَوَانَةَ؛ جَمَعَ حَدِيثَ[(٨)] [ظ/٧/ب] الحَسَنِ، فَجَاءَ بِهِ [ب/١٦/ب] إِلَى أَبَانَ فَقَرَأَهُ عَلَيْهِ[(٩)].

---

(١) «حديث» ليست في [أ]، وهي في «العلل».

(٢) في [ظ]: «يُسَمِّهِ».

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» [٤٧٠٢].

(٤) في [ظ]: «حديثً».

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» [٥٥٧٨].

(٦) كذا في [أ]، و[ظ]، والجادة: «حَدِيثٌ».

(٧) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ٢٥)، و«الكامل» (٢/ ٥٩).

(٨) في [ظ]: «أحاديث».

(٩) «العلل ومعرفة الرجال» [٣٥٤٤].

١٥٣/ ٢٠- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، عَنْ عَفَّانَ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ قَالَ: لَمَّا مَاتَ الحَسَنُ اشْتَهَيْتُ كَلَامَهُ، فَجَمَعْتُهُ مِنْ(١) أَصْحَابِ الحَسَنِ، فَأَتَيْتُ أَبَانَ بْنَ أَبِي عَيَّاشٍ، فَقَرَأَهُ عَلَيَّ، عَنِ الحَسَنِ، فَلَا أَسْتَحِلُّ أَنْ أَرْوِيَ عَنْهُ شَيْئًا(٢) (٣).

١٥٤/ ٢١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا العَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ قَالَ: قَالَ لِي(٤) أَبُو عَوَانَةَ: جَمَعْتُ أَحَادِيثَ الحَسَنِ، فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَانَ بْنَ أَبِي عَيَّاشٍ، فَحَدَّثَنِي بِهَا.

قَالَ يَحْيَى: هُوَ مَتْرُوكُ الحَدِيثِ. يَعْنِي أَبَانَ(٥).

١٥٥/ ٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى(٦)، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ.

١٥٦/ ٢٣- وَحَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، قَالَ مُحَمَّدٌ(٧): مَا سَمِعْتُ يَحْيَى وَلَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَا(٨) عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ شَيْئًا قَطُّ. وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ(٩): كَانَ يَحْيَى وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ

---

(١) في [أ]: «عن»، وما أثبتناه موافق لما في «تاريخي البخاري».

(٢) «شيئًا» ليست في [ظ].

(٣) «التاريخ الكبير» (١/ ٤٥٤)، و«التاريخ الأوسط» (٢/ ٥٠).

(٤) «لي» ليست في [ظ].

(٥) «التاريخ» برواية الدوري (٣٦٢٥).

(٦) «بن عيسى» ليست في [ظ].

(٧) «محمد» ليست في [ظ]، والمصنف يبين الفرق بين سياق رواية محمد وهو ابن المثنى، وعمرو بن علي.

(٨) في [ظ]: «حديثًا».

(٩) «بن علي» ليست في [ظ].

لَا يُحَدِّثَانِ عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ[١].

١٥٧/ ٢٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، فَقَالَ: مَتْرُوكُ الحَدِيثِ، تَرَكَ النَّاسُ حَدِيثَهُ مُذْ دَهْرٍ مِنَ الدَّهْرِ[٢].

١٥٨/ ٢٥- قَالَ لَنَا عَبْدُ اللَّه: وقَرَأَ عَلَيَّ أَبِي حَدِيثَ عَبَّادِ بْنِ عَبَّادٍ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى حَدِيثِ[٣] أَبَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ قَالَ: اضْرِبْ عَلَيْهَا. فَضَرَبْتُ عَلَيْهَا وَتَرَكْتُهَا[٤].

١٥٩/ ٢٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الأَبَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ مُسْهِرٍ، قَالَ: كَتَبْتُ أَنَا وَحَمْزَةُ الزَّيَّاتُ عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ نَحْوًا مِنْ أَلفِ حَدِيثٍ. قَالَ: فَلَقِيتُ [ب/١٧/أ] حَمْزَةَ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ عليه السلام فِي المَنَامِ، قَالَ: فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللَّه، هَذَا أَبَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ يُحَدِّثُ عَنْكَ قَالَ: اعْرِضْهَا عَلَيَّ. قَالَ: فَعَرَضْتُهَا[٥] عَلَيْهِ، فَمَا عَرَفَ مِنْهَا إِلَّا خَمْسَةَ أَحَادِيثَ[٦] [أ/٩/أ].

١٦٠/ ٢٧- قَالَ لَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الأَبَّارُ[٧]: وَأَنَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي المَنَامِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّه، أَتَرْضَى أَبَانَ بْنَ أَبِي عَيَّاشٍ؟ قَالَ: لَا[٨].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٩٦).
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» [٨٧٢].
(٣) في [ظ]: «حدثنا».
(٤) «العلل ومعرفة الرجال» [٤٨٨٧].
(٥) في [ظ]: «فعرضت».
(٦) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ٢٥)، و«المجروحين» (١/ ٩٦).
(٧) «الأبار» من [ظ].
(٨) «ميزان الاعتدال» (١/ ١٢).

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَكَانَ أَبَانُ شَيْخًا(١).

[٢٣]- أَبَانُ بْنُ جَبَلَةَ، كُوفِيٌّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ(٢)(*).

١٦١/ ١- قَالَ: حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ قَالَ: أَبَانُ بْنُ جَبَلَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الهَمْدَانِيِّ، كُنْيَتُهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الكُوفِيُّ: مُنْكَرُ الحَدِيثِ(٣).

[٢٤]- [بخ م س ق] أَبَانُ بْنُ صَمْعَةَ، بَصْرِيٌّ(*).

١٦٢/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ المَدِينِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: كَانَ أَبَانُ بْنُ صَمْعَةَ قَدْ تَغَيَّرَ بِأَخَرَةٍ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: أَتَيْتُ أَبَانَ بْنَ صَمْعَةَ وَقَدِ اخْتَلَطَ أَلبَتَّةَ. قُلتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِكَمْ؟ قَالَ: بِزَمَانٍ(٤).

---

(١) «قال أبو جعفر . . . شيخًا» ليست في [ظ].

(٢) «أبو عبد الرحمن» من [ظ].

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٣٢]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٢٠]، وابن عدي في «الكامل» [٢٠٦]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٠٨]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٦]، والذهبي في «المغني» [٣]، وفي «الميزان» [٣]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٥]، وقال في «المغني»: «ضعفه غير واحد».

(٣) «التاريخ الكبير» (١/ ٤٥٣).

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٢٢]، وابن عدي في «الكامل» [٢١٠]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٩]، والذهبي في «المغني» [٧]، وفي «الميزان» [٨] وقال في «المغني»: «ثقة معاصر للثوري قال يحيى القطان: تغير بأخرة»، وقال ابن حجر في «التقريب» [١٣٩]: «صدوق تغير آخرًا . . . وحديثه عن مسلم متابعة».

(٤) «الجرح والتعديل» (٢/ ٩٧).

١٦٣/ ٢- قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: سَأَلتُ أَبِي عَنْ أَبَانَ بْنِ صَمْعَةَ، فَقَالَ: صَالِحٌ. فَقُلتُ: أَلَيْسَ تَغَيَّرَ بِأَخَرَةٍ؟ قَالَ: نَعَمْ(١).

[٢٥]- أَبَانُ بْنُ المُحَبَّرِ، شَامِيٌّ(*).

عَنْ نَافِعٍ وَغَيْرِهِ.

مُنْكَرُ الحَدِيثِ.

١٦٤/ ١- قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّصِيبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو تَقِيٍّ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ المَلِكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُتْبَةُ بْنُ السَّكَنِ الفَزَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ ابْنُ المُحَبَّرِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه [ب/ ١٧/ ب] ﷺ: «**كَمْ مِنْ حَوْرَاءَ عَيْنَاءَ مَا كَانَ مَهْرُهَا إِلَّا قَبْضَةً مِنْ حِنْطَةٍ أَوْ مِثْلَهَا مِنْ تَمْرٍ**»(٢).

وَلَا يُتَابِعُهُ إِلَّا مَنْ هُوَ دُونَهُ أَوْ مِثْلُهُ(٣).

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» [٣٢٩٢].

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [٤]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٠٧]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [١٦]، والذهبي في «المغني» [١٦]، وفي «الميزان» [١٧]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٢٦]، وقال في «المغني»: «متروك، اتهمه أبو حاتم بن حبان».

(٢) أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٥٧٨) من طريق المصنف، وأقره عليه السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (٢/ ٣٧٦). وقد أورده ابن حبان في ترجمة «أبان بن المحبر» من «المجروحين» (١/ ٩٨)، بعد أن قال: «روى عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، حتى لا يشك المتبحر في هذه الصناعة أنه كان يعملها، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه»، ثم ذكر له هذا الحديث وحديثا آخر، ثم قال: «وهما جميعا باطلان».
وقال أبو حاتم، كما في «العلل» لابنه (رقم ٦٤١): «هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ، وَأَبَانٌ هَذَا هُوَ مَجْهُولٌ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ».

(٣) «ولا يتابعه . . . مثله» ليست في [ظ] ونقلها الحافظ في «اللسان» (١/ ٢٥)، والسيوطي في «اللآلئ» (٢/ ٣٧٦) عن المصنف.

[٢٦]- [٤] أَبَانُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ البَجَلِيُّ، كُوفِيٌّ(*).

١٦٥/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، وَهُوَ أَبَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّه البَجَلِيُّ، وَمَا سَمِعْتُ يَحْيَى(١) حَدَّثَ عَنْهُ بِشَيْءٍ قَطُّ(٢). [ظ/٨/أ]

[٢٧]- [خت ق] إِبْرَاهِيمُ(٣) بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُجَمِّعِ بْنِ جَارِيَةَ، الأَنْصَارِيُّ المَدَنِيُّ(*).

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [٦]، وابن عدي في «الكامل» [٢٠٤]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [١١]، والذهبي في «المغني» [٩]، وفي «الميزان» [١٠]، وقال في «المغني»: «له مناكير، حسن الحديث، وثقه ابن معين»، وقال ابن حجر في «التقريب» [١٤١]: «صدوق في حفظه لين».

(١) في [ظ]: «عبد الرحمن»، وهو خطأ انتبه إليه ناسخ [ب] فأشار إليه.

(٢) «المجروحين» (١/ ٩٩)، و«الكامل» (١/ ٣٨٧).

(٣) قبلها في [ظ]: «باب إبراهيم».

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [١]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [١]، وابن حبان في «المجروحين» [١١]، وابن عدي في «الكامل» [٦٥]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٣١]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٥]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٢٨]، [٢٩]، والذهبي في «المغني» [٣٢]، وفي «الميزان» [٣٥]، وقال في «المغني»: «ضعفه النسائي»، وقال ابن حجر في «التقريب» [١٤٩]: «ضعيف».

وجزم المصنف بأنه الأنصاري المدني، لكن ذكر ابن حبان في ترجمته أنه من أهل مكة، ثم أسند عن ابن معين: «إبراهيم بن إسماعيل المكي ليس بشيء» فوضح بهذا أن ابن حبان يرى أن صاحب الترجمة هو هو إبراهيم بن إسماعيل المكي، لكن فرّق بينهما ابن عدي في «الكامل» [٦٥]، [٦٧]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٢٨]، [٢٩]، والذهبي في «المغني» [٣٢]، [٣٥]، وفي «الميزان» [٣٥]، [٣٨]، وابن حجر في «اللسان» [٦١]، وفي فصل التجريد في آخر «اللسان» [٨]، (٨/ ١٩٧).

١٦٦/ ١- حَدَّثَنِي(١) آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ يَقُولُ: إِبْرَاهِيمُ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُجَمِّعِ بْنِ جَارِيَةَ الأَنْصَارِيُّ(٢)، يُرْوَى عَنْهُ، وَهُوَ كَثِيرُ الوَهْمِ، يَرْوِي عَنِ الزُّهْرِيِّ وَعَمْرِو(٣) بْنِ دِينَارٍ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ(٤).

١٦٧/ ٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا العَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ(٥) قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ(٦).

[٢٨]- [ف ت ق] إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ، مَدَنِيٌّ(٧)(*).

١٦٨/ ١- حَدَّثَنِي(٨) آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ قَالَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ المَدَنِيُّ(٩) الأَنْصَارِيُّ الأَشْهَلِيُّ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الحُصَيْنِ: مُنْكَرُ الحَدِيثِ(١٠).

---

(١) في [ظ]: «حدثنا».

(٢) «الأنصاري» من [ظ].

(٣) «وعمرو» مكانها في [أ]: «عن عمرو»، وهو يخالف ما في «تاريخ البخاري» و«ضعفائه».

(٤) «التاريخ الكبير» (١/ ٢٧١)، و«الضعفاء الصغير» (١).

(٥) في [ظ]: «عباس».

(٦) «المجروحين» (١/ ١٠٣).

(٧) في [ظ]: «مديني».

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٢]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٢]، وابن حبان في «المجروحين» [٢٠]، وابن عدي في «الكامل» [٦٦]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٣٣]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٢٧]، والذهبي في «المغني» [٣٣]، وفي «الميزان» [٣٦]، وقال في «المغني»: «وثقه أحمد، وضعفه النسائي وغيره»، وقال ابن حجر في «التقريب» [١٤٧]: «ضعيف».

(٨) في [ظ]: «حدثنا».

(٩) في [ظ]: «المديني».

(١٠) «التاريخ الكبير» (١/ ٢٧١، ٢٧٢).

١٦٩/ ٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ الأَسْلَمِيُّ، وَخَالِدُ بْنُ إِلْيَاسَ، [ب/١٨/أ] وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُجَمِّعٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ لَيْسَ بِشَيْءٍ. قَالَ: قُلْتُ: ابْنُ أَبِي حَبِيبَةَ مِثْلُهُمْ؟ قَالَ: لَا، هُوَ أَصْلَحُ مِنْهُمْ(١).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

١٧٠/ ٣- مَا حَدَّثَنَاهُ(٢) مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الحُصَيْنِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ مِنَ الأَوْجَاعِ كُلِّهَا وَمِنَ الحُمَّى أَنْ يَقُولُوا(٣): «**بِسْمِ اللَّه الكَبِيرِ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ كُلِّ عِرْقٍ نَعَّارٍ(٤)، وَمِنْ شَرِّ حَرِّ النَّارِ**»(٥).

---

(١) قال ابن معين كما في «التاريخ» برواية الدارمي (١٤٨): «صالح». وقال في رواية الدوري عنه -كما في «الكامل» (١/ ٢٣٤)-: «ليس بشيء».

(٢) في [ظ]: «حدثنا».

(٣) في [ظ]: «يقول».

(٤) نعَر العِرقُ بالدم: إذا ارتفع وعلا. «النهاية» (٥/ ٨١) (ن ع ر).

(٥) أخرجه أحمد (١/ ٣٠٠)، والترمذي في «جامعه» (٢٠٧٥)، وابن ماجه (٣٥٢٦)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٤١٤)، وعبد بن حميد في «المنتخب» (٥٩٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٤٠٤٥ و٣٠١١٥ ط عوامة)، وعبد الرزاق في «جامع معمر» -عن غير معمر!- (١٩٧٧١ مع «المصنف»)، والطبراني في «الكبير» (١١٥٦٣)، وفي «الدعاء» (١٠٩٦-١٠٩٧)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص٥٦٧)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٨) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٥٤)، والبغوي في «شرح السنة» (١٤١٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٣)، وابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (١٨)، والحربي في «غريب الحديث» (٢/ ٤٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ٢) كلهم من طرق عن إبراهيم بن أبي حبيبة به.

وَلَهُ غَيْرُ حَدِيثٍ لَا يُتَابَعُ مِنْهَا عَلَى شَيْءٍ[(١)]. [أ/ ٩/ب]

[٢٩]- [ت] إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، كُوفِيٌّ[(٢)(*)].

١٧١/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الحَضْرَمِيُّ، قَالَ: كَانَ ابْنُ نُمَيْرٍ لَا يَرْضَى إِبْرَاهِيمَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ وَيُضَعِّفُهُ، وَقَالَ: رَوَى مَنَاكِيرَ[(٣)].

فَمِنْ حَدِيثِهِ:

١٧٢/ ٢- مَا حَدَّثَنَاهُ[(٤)] أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ القُومِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ

قال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، وإبراهيم يضعف في الحديث».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

وقال الذهبي في «تلخيصه»: «إبراهيم وثقه أحمد».

نعم، وثقه أحمد؛ ولكن الجمهور على تضعيفه، منهم البخاري، وأبو حاتم، والنسائي، والعقيلي، وابن عدي، والدارقطني، وابن حبان؛ بل إن الذهبي نفسه أدخله في «المغني» كما مر. و«تلخيص» الذهبي المذكور، يعوز تحريرًا -كما يقول الذهبي نفسه عنه- وهو صنفه في أول أمره، ولذلك يتراجع عن كثير مما فيه في بقية كتبه المحررة، والله أعلم. وانظر: «ضعيف ابن ماجه» (٧٠٨).

(١) في [ظ]: «على شيء منها».

(٢) «كوفي» من [ظ].

(*) **ترجمه** ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٠]، والذهبي في «المغني» [٣٦]، وفي «الميزان» [٣٩]، وقال في «المغني»: «تركه أبو حاتم، وغمزه أبو زرعة»، وقال ابن حجر في «التقريب» [١٥٠]: «ضعيف»

(٣) «تهذيب الكمال» (٢/ ٤٨) بنحوه.

(٤) في [ظ]: «حدثنا».

إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّه قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّه ﷺ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرٍ، فَأَرَادَ أَنْ يَتَبَرَّزَ[1]، وَكَانَ إِذَا أَرَادَ ذَلِكَ تَبَاعَدَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ، فَقَالَ: «**انْظُرْ؛ هَلْ تَرَى شَيْئًا؟**» فَنَظَرْتُ، فَرَأَيْتُ أَشَاءَةً[2] وَاحِدَةً، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «**انْظُرْ؛ هَلْ تَرَى شَيْئًا؟**» فَنَظَرْتُ، فَرَأَيْتُ أَشَاءَةً[3] أُخْرَى مُتَبَاعِدَةً مِنْ صَاحِبَتِهَا، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «**قُل لَهُمَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ يَأْمُرُكُمَا** [ب/١٨/ب] **أَنْ تَجْتَمِعَا**» قَالَ: فَقُلتُ لَهُمَا ذَلِكَ فَاجْتَمَعَتَا، ثُمَّ أَتَاهُمَا فَاسْتَتَرَ بِهِمَا، ثُمَّ قَامَ، فَانْطَلَقَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ إِلَى مَكَانِهَا، ثُمَّ أَصَابَ النَّاسَ عَطَشٌ شَدِيدٌ فِي تِلكَ الغَزَاةِ، فَقَالَ: «**يَا عَبْدَ اللَّه بْنَ مَسْعُودٍ، التَمِسْ لِي مَاءً**» فَأَتَيْتُهُ بِفَضْلِ مَاءٍ وَجَدْتُهُ فِي إِدَاوَةٍ[4]، فَصَبَبْتُهُ فِي رَكْوَةٍ[5]، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ فِيهَا وَسَمَّى، فَجَعَلَ يَتَحَادَرُ المَاءُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ، فَشَرِبَ النَّاسُ وَتَوَضَّؤُوا مَا شَاؤُوا. قَالَ عَبْدُ اللَّه: فَعَلِمْتُ أَنَّهَا[6] بَرَكَةٌ، فَجَعَلتُ أَشْرَبُ مِنْهُ وَأُكْثِرُ، أَلتَمِسُ بَرَكَتَهُ. قَالَ: ثُمَّ رَجَعَ قِبَلَ المَدِينَةِ، فَتَلَقَّاهُ جَمَلٌ فَدَمَعَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ: «**لِمَنْ هَذَا الجَمَلُ؟**» فَقَالُوا: لِبَنِي فُلَانٍ. قَالَ: «**إِنَّهُ قَدْ عَاذَ بِي، وَقَالَ إِنَّهُمْ أَرَادُوا نَحْرَهُ، وَقَدْ عَمِلُوا**[7] **عَلَيْهِ حَتَّى كَبِرَ، وَأَدْبَرَ**[8]» فَقَالَ: «**لَا تَنْحَرُوهُ،**

---

(١) في [ظ]: «فأردنا أن نتبرز».
(٢) **الأَشَاءَةُ**: النخلة الصغيرة. «النهاية» (أ ش أ).
(٣) كتب تحتها في [أ]: «شجر»، كالتفسير لها.
(٤) إناء صغير من جلد يتخذ للماء. «النهاية» (أ د و).
(٥) إناء صغير من جلد يشرب فيه الماء. «النهاية» (ر ك ا).
(٦) في [ظ]: «أنه»، وقد أراد أحدهم أن يغير ما في [أ]، ولكن الأصل ظاهر.
(٧) في [ظ]: «علموا».
(٨) كذا في [أ]، و[ظ]، وفي مصادر التخريج: «ودَبِرَ»، والدَّبَرَ: جرح يكون في ظهر البعير، وقيل أن يقرح خفه» وانظر: «النهاية» (**٢/ ٩٧**).

وَأَحْسِنُوا إِلَيْهِ، فَبِئْسَ مَا جَزَيْتُمُوهُ»(١).

أَمَّا قِصَّةُ الإِدْاوَةِ وَالطَّهُورِ فَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَسَائِرُ الحَدِيثِ قَدْ رُوِيَ عَنْ غَيْرِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَأَدْخَلَ حَدِيثًا فِي حَدِيثٍ، وَلَمْ يَكُنْ إِبْرَاهِيمُ هَذَا يُقِيمُ الحَدِيثَ.

[٣٠]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ الأَسْوَدِ الكِنَانِيُّ(*).

١٧٣/ ١- حَدَّثَنِي(٢) آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ قَالَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ الأَسْوَدِ الكِنَانِيُّ، مِنْ أَهْلِ الشَّرَاةِ(٣). وَيُقَالَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّه بْنِ

---

(١) أخرجه البزار في «مسنده» (٤/ ٢٩١)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٩٧-٩٨) (١٠٠١٦) عن إبراهيم بن إسماعيل به. وقال البزار: «ولا نعلم روى سلمة بن كهيل عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله؛ إلا هذا الحديث».
وقال الهيثمي (٩/ ٩): «رواه الطبراني في «الأوسط»، و«الكبير» باختصار، ورواه البزار بنحوه، وأسانيد الطريقين ضعيفة».
قلت: بل مسلسلة بالضعفاء، فإبراهيم: ضعيف، وإسماعيل أبوه وجده يحيى: متروكان.
وانظر: تراجمهم في «التقريب» وغيره.

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [١٠٦]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٧٩] وفيه: «الكتاني» والذهبي في «المغني» [٤٠]، [١٠٣]، وفي «الميزان» [٤٣]، [١١٧] وفيه: «الكتاني» وابن حجر في «لسان الميزان» [٦٧]، [١٩٠]، ويقال أيضًا: إبراهيم بن عبد الله بن أبي الأسود، وإبراهيم بن أبي عبد الله بن أبي الأسود، قال في «المغني»: «فيه نظر».

(٢) في [ظ]: «حدثنا».

(٣) كذا في [أ]، و[ظ] ونسبه السمعاني في «الأنساب» إليها في (الشروي) (٧/ ٣٢٧)، ووقع في «التاريخ الكبير»، وغيره: «السراة» بالمهملة، وهو تصحيف، والله أعلم.

الأَسْوَدِ(١)، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ وَيَزِيدَ بنِ أَبِي زِيَاد(٢): فِيهِ نَظَرٌ(٣).

[٣١]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ البَرَاءِ بْنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ(*).

يُحَدِّثُ بِالبَوَاطِيلِ عَنِ الثِّقَاتِ(٤).

مِنْهَا:

---

(١) كذا في [أ]، و[ظ]، والذي في «التاريخ»: «أبى الأسود».

(٢) في [ظ]، و«التاريخ الكبير»: «يزيد».

(٣) «التاريخ الكبير» (١/ ٢٧٤).

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [٣٢]، وابن عدي في «الكامل» [٨٥]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٥]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٣]، والذهبي في «المغني» [٤٦]، وفي «الميزان» [٤٩]، وقال في «المغني: «اتهموه بالوضع»، وابن حجر في «لسان الميزان» [٧٤].
وذكر الخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٩٩-٤٠١)، والذهبي في «الميزان» [١٧٤]، وابن حجر في «اللسان» [٢٧٥] أنه هو إبراهيم بن مالك الأنصاري.
كما ذكر الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٥]، والخطيب في «الموضح» (١/ ٣٩٩)، والذهبي في «المغني» [٤٥]، (١/ ١٣)، وفي «الميزان» (١/ ٢٢، ٢٩)، وابن حجر في «اللسان» [٩٦] أنه هو إبراهيم بن حبان. وعده ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥١] والذهبي في «المغني» [٦٩] وفي «الميزان» (١/ ٢٢)، [٧٨] وابن حجر في «اللسان» (١/ ١٢٣، ١٢٤)، [١٢٧] هو هو إبراهيم بن حيان. وعلل الخطيب البغدادي في «الموضح» (١/ ٤٠١) والذهبي في «الميزان» (١/ ٥٤) - تعدد هذه الأسماء بأنه من تدليس الرواة.
أما ابن عدي فقد فرق في «الكامل» بين صاحب الترجمة [٨٥] وإبراهيم بن مالك [٨٣]، ووهمه في ذلك الخطيب البغدادي في «الموضح» (١/ ٤٠٠)، كما فرق ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» بين صاحب الترجمة [٣٣] وإبراهيم بن مالك [١٠٦].

(٤) في [ظ]: «عن الثقات بالبواطيل».



١٧٤/ ١- مَا حَدَّثَنَا بِهِ بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ، [ب/١٩/أ] قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ البَرَاءِ بْنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ [ظ/٨/ب] أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّه ﷺ وَهُوَ(١) يَذْكُرُ العَافِيَةَ، وَمَا(٢) أَعَدَّ اللَّه لِصَاحِبِهَا(٣) مِنْ عَظِيمِ الثَّوَابِ إِذَا هُوَ شَكَرَ، وَيَذْكُرُ البَلَاءَ، وَمَاذَا أَعَدَّ اللَّه لِصَاحِبِهِ مِنْ عَظِيمِ الثَّوَابِ إِذَا هُوَ صَبَرَ، فَقُلْتُ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّه، لَأَنْ أُعَافَى فَأَشْكُرَ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُبْتَلَى فَأَصْبِرَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**وَرَسُولُ اللَّه يُحِبُّ مَعَكَ العَافِيَةَ**»(٤).

وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ(٥).

[٣٢]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَكْرٍ الشَّيْبَانِيُّ(*).

---

(١) «وهو» ليست في [ظ].

(٢) في [ظ]: «وماذا».

(٣) «في [أ]: «لصاحبه».

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير»، و«الأوسط» (٣/ ٢٦٥)، و «الصغير» (١/ ١٩٢)- ومن طريقه الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٤٠٩)- عن بكر بن سهل به. قال الطبراني: «لم يروه عن شعبة: إلا إبراهيم، تفرد به بكر». اهـ
وعلقه الحافظ في «اللسان» (١/ ٣٨) عن المصنف بإسناده.
قال الهيثمي (٢/ ٢٩٠) بعد عزوه للمعاجم الثلاثة: «وفيه إبراهيم بن البراء بن النضر، وهو ضعيف». وحكم عليه العلامة الألباني بالوضع، كما في «الضعيفة» (٣٩٨٢).

(٥) «ولا يتابع ... إلا به» ليست في [ظ].

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٨٧]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٧]، والذهبي في «المغني» [٥١]، وفي «الميزان» [٥٦]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٨٣]، وقال في «المغني»: «واهٍ، كان يسرق الحديث، وقال الأزدي: تركوه».

كَثِيرُ الوَهَمِ، بَصْرِيٌّ[(١)].

١٧٥/١- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ المُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ بْنُ أَبِي زَيْدٍ الأَدَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَكْرٍ الشَّيْبَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِقَصْعَةٍ فَقَالَ: «**كُلُوا مِنْ جَوَانِبِهَا**»[(٢)].

[أ/١٠/أ]

١٧٦/٢- وَرَوَى هذا الحَدِيثَ شُعْبَةُ[(٣)]، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ[(٤)]، وَهَمَّامُ

---

(١) «بصري» من [ظ].

(٢) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٥)، وابن عدي في « الكامل» (١/ ٤١)، والبصروي في «أماليه» (رقم ١٣)، وابن المظَفَّر في «حديث شعبة» (رقم ١٥٤)، من طريق الحسين بن أبي زيد به. وقال ابن عدي: «وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهَذَا الْحَدِيثِ بِهَذَا الإِسْنَادِ غَيْرُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ بَكْرٍ هَذَا عَنْ شُعْبَةَ، وَهُوَ مُنْكَرٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ».

(٣) أخرجه أحمد (١/ ٣٤٣)، والنسائي في «الكبرى» (٦٧٢٩)، وأبو داود (٣٧٧٢)، والدارمي (٢٠٤٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٧/ ٢٧٨)، وفي «الآداب» (٦٣٢)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٨٣٥) -ومن طريقه: البغوي في «شرح السنة» (٢٨٧٣)، وطاهر المقدسي في «صفوة التصوف» (٢٠١)- من طرق عن شعبة، عن عطاء. وإسناده حسن؛ وقد سمع شعبة من عطاء قبل الاختلاط، وانظر: «الكواكب النيرات» (ص: ٣٢٢-٣٢٣).

(٤) أخرجه أحمد (١/ ٢٧٠) -ومن طريقه: أبو بكر الشافعي في «الغلانيات» (٩٤٦)-، والحميدي في «مسنده» (٥٣٩) -ومن طريقه: الحاكم في «المستدرك» (٤/ ١١٦)-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥٩)، والطبراني في «الكبير» (١١/ ٤٥٥)، والبيهقي في «المعرفة» (٤٣٦١)، والسري بن يحيى في «أحاديثه» (١٦٣) من طرق عن الثوري، عن سفيان، به. وفي بعض طرقه قصة. وإسناده حسن يقال فيه ما قيل في سابقه، من أن الثوري سمع من عطاء قبل الاختلاط. وانظر: «الكواكب» (ص٣٢٧).

ابْنُ يَحْيَى(١)، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ(٢)، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةَ(٣)، وَغَيْرُهُمْ(٤) (٥)، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**كُلُوا مِنْ حَافَّاتِ القَصْعَةِ وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ أَعْلَاهَا؛ فَإِنَّ البَرَكَةَ تَنْزِلُ مِنْ أَعْلَاهَا**».

وَقَدْ رَأَيْتُ لِهَذَا الشَّيْخِ أَحَادِيثَ مِنْ هَذَا النَّحْوِ(٦). [ب/١٩/ب]

[٣٣]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَابٍ(٧) القَصَّارُ، بَصْرِيٌّ(٨)(*).

---

(١) أخرجه الطحاوي في «المشكل» (١٦١)، والحربي في «غريب الحديث» (٤٩١)، وإسناده ضعيف؛ لأن هماما سمع من عطاء بعد الاختلاط، وانظر: «معجم المختلطين» (رقم ١٠٣).

(٢) أخرجه الحميدي (٥٣٩)، وطاهر المقدسي في «صفوة التصوف» (رقم ٢٠٠) وإسناده حسن، وابن عيينة سمع قبل الاختلاط من عطاء على الراجح، وانظر: «معجم المختلطين» (١٠٣).

(٣) لم أقف على روايته، وإسماعيل ممن روى عن عطاء بعد الاختلاط، فيكون إسناده ضعيفًا.

(٤) في [ظ]: «وغير واحد»، وفي نسخة على [ظ] كما في [أ].

(٥) منهم * جرير عند الترمذي (١٨٠٥) * وأبو الأحوص في «الغيلانيات» (٩٨٤) * وابن فضيل عند ابن ماجه (٣٢٧٧) وابن أبي شيبة (٢٤٩٤٨) * وعبد الوارث بن سعيد في «الغيلانيات» (٩٧٤).

(٦) انظر بعضًا منها في «الكامل» (١/٢٥٧)، وقد عقب ابن عدي عليه قائلا: «ولا أعلم له كبير رواية، وأحاديثه إذا روى إما أن تكون منكرة بإسناده، أو مسروقة ممن تقدمه».

(٧) ذكر الذهبي، وتبعه الحافظ أن العقيلي تصحف عليه «باب» هذا؛ فجعله «ثابت»، وليس فيما بين أيدينا من النسخ شيء من ذلك.

(٨) «بصري» من [ظ].

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [٤٣]، وفي «الميزان» [٤٧]، [٥٩]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٧٢]، [٨٧]. وقال في «المغني»: «ضعيف واهٍ». وقد تكرر في «الميزان» =

١٧٧/ ١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ الأَنْصَارِيُّ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه ابْنُ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَابٍ القَصَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ البُنَانِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: جَاءَتْ أُمُّ أَيْمَنَ مَوْلَاةُ رَسُولِ اللَّه ﷺ بِطَائِرٍ فَوَضَعَتْهُ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**مَا هَذَا؟**» قَالَتْ: طَائِرٌ صَنَعْتُهُ لَكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**اللَّهُمَّ ائْتِنِي بِأَحَبِّ خَلقِكَ إِلَيْكَ يَأْكُلْ مَعِي**» فَجَاءَ عَلِيٌّ[(٢)].

= و«اللسان» لأنهما ترجما له بإبراهيم بن باب القصار، وإبراهيم بن ثابت القصار. قال ابن حجر في «إبراهيم بن باب البصري القصار»: «وضعفه العقيلي لكنه سمى أباه ثابتًا كما سيأتي» ثم قال في «إبراهيم بن ثابت القصار»: «وقد تقدم إبراهيم بن باب القصار عن ثابت فهو هذا، كأن اسم أبيه تصحف».

(١) «الأنصاري» من [ظ].

(٢) أخرجه الحاكم (٣/ ١٤٢) من طريق محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي عن عبد الله ابن عمر بن أبان بن صالح به.
قال الحافظ الذهبي: «إبراهيم بن ثابت ساقط». اهـ
وقال في «الميزان» (١/ ٢١): «واهٍ، لا يكاد يعرف إلا بحديث الطير». اهـ
وقال الحافظ ابن كثير في «البداية» (٧/ ٣٥٣ - ٣٥٤) «منكر سندًا، ومتنًا».
وقد روي من طرق كثيرة عن أنس، وعن غيره، والكلام فيه يطول، وقد صنف في جمع طرقه ، الحاكم، وابن حمدان، والذهبي، وغيرهم.
قال أبو زرعة كما في «سؤالات البرذعي» (١/ ٦٩٢): «... ليس فيه حديث صحيح».
وأودعه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٢٩) وقال: «وقد ذكره ابن مردويه من نحو عشرين طريقا كلها مظلم، وفيها مطعن، فلم أر الإطالة بذلك». ونقل عن محمد بن طاهر المقدسي، قال: «كل طرقه باطلة معلولة». وقال ابن طاهر: «حديث الطائر موضوع، إنما يجيء من سقاط أهل الكوفة عن المشاهير والمجاهيل عن أنس وغيره».
قال شيخ الإسلام في «منهاج السنة» (٤/ ٩٩): «حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل». اهـ
وقال الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (١/ ٣٨٢): «له طرق كثيرة كلها ضعيفة، وقد ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» ...». =

لَيْسَ لِهَذَا الحَدِيثِ مِنْ حَدِيثِ ثَابِتٍ أَصْلٌ، وَقَدْ تَابَعَ هَذَا الشَّيْخَ مُعَلَّى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَرَوَاهُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ(١).

١٧٨/ ٢- حَدَّثَنَاهُ الصَّائِغُ، عَنِ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ(٢) الحُلوَانِيِّ، عَنْهُ.

وَمُعَلًّى عِنْدَهُمْ يَكْذِبُ، وَلَمْ يَأْتِ بِهِ ثِقَةٌ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَلَا عَنْ ثِقَةٍ عَنْ ثَابِتٍ، وَهَذَا البَابُ الرِّوَايَةُ فِيهِ(٣) فِيهَا لِينٌ وَضَعْفٌ، لَا أَعْلَمُ فِيهِ شَيْئًا ثَابِتًا. وَهَكَذَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ(٤) البُخَارِيُّ.

[٣٤]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ المُنْكَدِرِ(*).

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ. وَلَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ مِنْ وَجْهٍ يَثْبُتُ(٥). مَدَنِيٌّ(٦).

= وقال ابن طاهر كما في «السير» (١٧/ ١٦٩): «ورأيت أنا حديث الطير، جمع الحاكم بخطه في جزء ضخم، فكتبته للتعجب».

والحديث صححه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٤١) وفي «معرفة علوم الحديث» (ص: ٩٣)، وتعقب وطعن عليه بسبب ذلك. ذكر الذهبي ذلك في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٤٢) عن الأرموي. وفيه أيضًا أن الحاكم كان في أول أمره لا يصحح هذا الحديث، ثم تغير اجتهاده.

وقال الذهبي في «السير» (١٣/ ٢٣٣): «وحديث الطير على ضعفه؛ فله طرق جمة، وقد أفردتها في جزء، ولم يثبت، ولا أنا بالمعتقد بطلانه». والله أعلم.

(١) نقل كُلٌّ من الذهبي وابن حجر كلام العقيلي هذا.

(٢) «بن علي» ليست في [ظ].

(٣) «فيه» ليست في [ظ].

(٤) «محمد بن إسماعيل» من [ظ].

(*) **ترجمه** الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٦]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٨]، [١٤٢]، والذهبي في «المغني» [٥٢]، وفي «الميزان» [٥٧]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٨٦]، وقال في «المغني»: «قال الدارقطني: ضعيف».

(٥) قال الحافظ: «وأشار بقوله «وجه يثبت» إلى رواية محمد بن أشرس الآتية فيه».

(٦) «مدني» من [ظ].

١٧٩، ١٨٠/ ١، ٢- وَهُوَ مَا حَدَّثَنَا بِهِ[(١)] يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ[(٢)]، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ بْنُ مَسْلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ [ب/ ٢٠/أ] ابْنِ المُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ عَمِّي مُحَمَّدَ بْنَ المُنْكَدِرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**قَالَ جِبْرِيلُ**[(٣)]: **قَالَ اللَّه تَبَارَكَ وَتَعَالَى: هَذَا دِينٌ ارْتَضَيْتُهُ لِنَفْسِي، وَلَنْ يُصْلِحَهُ إِلَّا السَّمَاحَةُ وَحُسْنُ الخُلُقِ، فَأَكْرِمُوهُ بِهِمَا مَا صَحِبْتُمُوهُ**»[(٤)].

---

(١) «وهو ما حدثنا به» وقعت في [ظ] قبل «مدني».

(٢) «بن صالح» ليست في [ظ].

(٣) في [ظ]: «جَبْرَئيل»، وهي لغة فصيحة، وينطق كذلك: جَبْرَئيل وجِبْرِيل وجَبْرِيل وجَبْرَائِل وجَبْرَائيل وجَبْرَائِلُّ وجِبْرَال وجَبْرَيْل وجَبْرِين وكلها صحيحة. انظر «تاج العروس» (ج ب ر).

(٤) أخرجه أبو حاتم الرازي -كما في «العلل» لابنه (٢٥٥٤)- و ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١٣٤)، والطبراني في «الأوسط» (٨/ ٣٧٥)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ٨٠)، والبيهقي في «الشعب» (١٠٣٦٨ الرشد)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ٣٢٩)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢٠-٢٧٥ المنتقى منه). من طرق عن عبد الملك بن مسلمة به.

وقد سئل عنه ابن أبي حاتم فقال في «العلل» (٢٥٥٤): «وهو حديث موضوع، وعبد الملك هو مضطرب الحديث».

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٨٩-١٩٠)، والبيهقي في «الشعب» (١٠٣٦٦)، من طريق عبد الله بن إبراهيم بن أبي عمرو الغفاري، عن محمد بن أبي بكر، عن محمد بن المنكدر به. وفي رواية البيهقي (عبد الله بن أبي بكر) بدل (محمد بن أبي بكر) قال ابن عدي عن عبد الله بن إبراهيم الغفاري: «وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات»، وقال البيهقي: «يأتي بما لا يتابع عليه».

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (١٠٣٦٧)، والخليلي في «الإرشاد» (٣/ ٨٢٧) من طريق محمد بن أشرس، عن عبد الصمد بن حسان، عن الثوري، عن محمد بن المنكدر به. قال البيهقي: «تفرد به محمد بن أشرس، وهو ضعيف بمرة». =

[٣٥]- [د ت] إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ الرَّمَادِيُّ، بَصْرِيٌّ(*).

١٨١/ ١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: كَأَنَّ سُفْيَانَ الَّذِي يَرْوِي عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ لَيْسَ هُوَ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ الَّذِي رَأَيْنَاهُ(١).

١٨٢/ ٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ وَذُكِرَ(٢) إِبْرَاهِيمَ بْنَ بَشَّارٍ الرَّمَادِيَّ فَقَالَ: كَانَ يَحْضُرُ مَعَنَا عِنْدَ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، فَكَانَ يُمْلِي عَلَى النَّاسِ مَا يَسْمَعُونَ مِنْ سُفْيَانَ، وَكَانَ رُبَّمَا أَمْلَى عَلَيْهِمْ مَا لَمْ يَسْمَعُوا. يَقُولُ: كَأَنَّهُ يُغَيِّرُ الأَلفَاظَ فَيَكُونُ(٣) زِيَادَةٌ لَيْسَ فِي الحَدِيثِ. أَوْ كَمَا قَالَ أَبِي، فَقُلْتُ

= وقال الخليلي: «محمد بن أشرس، كبير معروف ... لكنه يروي عن الضعفاء ... فما يقع في حديثه من المناكير؛ فمنهم ...» ثم ساق الحديث وقال: «وهذا من حديث سفيان، عن محمد بن المنكدر لا يعرف، وإنما الحديث معروف برواية عبد الله بن أبي بكر، عن ابن المنكدر، وهو ضعيف، ولا يدرى على من يحمل هذا، فعبد الصمد لا يعرف بمثل هذا».

قلت: الصواب في ابن أشرس هو ما قاله البيهقي وغيره من أنه متهم في الحديث، وهذا الحديث حجة على هذا، ولهذا تحير الخليلي رحمه الله في علة هذا الحديث! والله أعلم.

وقد سلسله الرافعي في «التدوين» (٤/ ١١٤) بالسماع من حديث أنس، وقال: «قال أبو عبد الله الدقاق: هذا حديث حسن من هذا الوجه، وهو مما يدخل في المسلسلات» وفيه ما فيه.

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [١٧]، وابن عدي في «الكامل» [١٠٢]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٤]، والذهبي في «المغني» [٥٠]، وفي «الميزان» [٥٣]، وقال في «المغني»: «ضعفه أحمد واتهمه، وقال ابن معين: ليس بشيء، وأما ابن عدي فقال: هو من أهل الصدق»، وقال ابن حجر في «التقريب» [١٥٦]: «حافظ له أوهام».

(١) «الذي رأيناه» ليست في [ظ]، وهذا القول في «تهذيب الكمال» (٢/ ٥٧) بدونها.

(٢) في [ظ]: «سمعت أبي ذكر».

(٣) كذا في [ظ]، وفي [أ] غير منقوطة، وفي «العلل»: «فتكون».

لَهُ يَوْمًا: أَلَا تَتَّقِي اللَّهَ! وَيْحَكَ، تُمْلِي عَلَيْهِمْ مَا لَمْ يَسْمَعُوا! وَلَمْ يَحْمَدْهُ أَبِي فِي ذَلِكَ، وَذَمَّهُ(١) ذَمًّا شَدِيدًا(٢).

١٨٣/ ٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ بَشَّارٍ الرَّمَادِيِّ، فَقَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، لَمْ يَكُنْ يَكْتُبُ عِنْدَ سُفْيَانَ، وَمَا رَأَيْتُ فِي يَدِهِ قَلَمًا قَطُّ، فَكَانَ(٣) يُمْلِي عَلَى النَّاسِ مَا لَمْ يَقُلْهُ سُفْيَانُ(٤).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

١٨٤/ ٤- مَا حَدَّثَنَاهُ يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ: سَمِعْتُ [ب/ ٢٠/ب] أَبَا هُرَيْرَةَ [ظ/٩/أ] يَقُولُ(٥): قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا تَمْتَلِئُ(٦) جَهَنَّمُ حَتَّى يَكُونَ كَذَا وَكَذَا، فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ وَتَقُولُ: قَطْنِي قَطْنِي**» يَعْنِي(٧): حَسْبِي حَسْبِي(٨). [أ/ ١٠/ ب]

---

(١) في [ظ]: «ويذمه».
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» [٥٨٦٥].
(٣) في [ظ]: «وكان».
(٤) في «التاريخ» برواية الدوري [٣٦٢]: «رأيت الرمادي . . . ينظر في كتاب، وابن عيينة يقرأ ولا يغير شيئًا ليس معه ألواح ولا إداوة».
(٥) في حاشية [ظ]: «عن سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن أبي هريرة». وانظر «أطراف الغرائب والأفراد» لابن طاهر [٥٢٥٩].
(٦) في [ظ]: «يمتلئ».
(٧) في [ظ]: «تقول».
(٨) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص: ٣٣٣) عن يوسف بن يعقوب، وقد نقله المزي في «تهذيب الكمال» (٢/ ٥٨) عن المصنف.

لَيْسَ لِهَذَا أَصْلٌ مِنْ[(١)] حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو وَلَا عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ؛ وَإِنَّمَا عِنْدَ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ[(٢)] حَدِيثَيْنِ[(٣)]: «**لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ**»[(٤)] وَ«**عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ**» جَمِيعًا مَوْقُوفَيْنِ.

وَعِنْدَهُ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثَيْنِ[(٥)]: أَحَدُهُمَا: «فِي كُلِّ صَلَاةٍ قِرَاءَةٌ، فَمَا أَسْمَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْمَعْنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى مِنَّا أَخْفَيْنَا مِنْكُمْ، كُلُّ صَلَاةٍ لَا يُقْرَأُ فِيهَا بِأُمِّ القُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ»[(٦)].

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «**إِذَا كُنْتَ إِمَامًا فَخَفِّفْ**» مَوْقُوفٌ[(٧)]، وَلَا أَدْرِي مِنْ أَيْنَ جَاءَ بِهَذَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ؟!

وَهَذَا الحَدِيثُ يُرْوَى مِنْ غَيْرِ هَذَا الوَجْهِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ[(٨)].

---

(١) في [ظ]: «في».

(٢) «عن أبي هريرة» ليست في [ظ].

(٣) كذا في النسخ، والجادة: «حديثان».

(٤) رواه الطبراني في «الأوسط» (٥٥٥٢)، من طريق إبراهيم بن محمد الشافعي، والخليلي في «الإرشاد» (١/ ٣٣٣) من طريق حجاج بن منهال الأنماطي، كلاهما عن سفيان بن عيينة به.
قال الخليلي: «وأكثر أصحاب ابن عيينة أوقفوه».
وأخرجه الخليلي (١/ ٣٣٣) من طريق ابن أبي حاتم عن محمد بن عبد الله بن يزيد عن سفيان موقوفًا.

(٥) كذا في النسخ، والجادة: «حديثان».

(٦) أخرجه الحميدي في «مسنده» (رقم ٩٩٠) ومن طريقه أبو عوانة في «مستخرجه» (٢/ ١٢٥)، وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (رقم ٥٤٧) وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٨٥٣) عن سفيان به.

(٧) أخرجه البيهقي في «الكبير» [٢٤٧٤] من طريق إسماعيل بن إبراهيم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن أبي هريرة موقوفًا.

(٨) «وهذا الحديث يروى ... صحيح» ليست في [ظ] وانظر: البخاري [٧٠٣]، ومسلم [٤٦٧].

١٨٥/ ٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ يَحْيَى بْنِ الضُّرَيْسِ الْمُرَادِيُّ(١)، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ الرَّمَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ أَنْ يُبَايِعَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَبْصَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَعَلَيْهِ(٢) أَثَرُ صُفْرَةٍ، فَبَايَعَهُ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِهِ، وَقَالَ: «**خَيْرُ طِيبِ الرِّجَالِ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ وَخَفِيَ لَوْنُهُ، وَخَيْرُ طِيبِ النِّسَاءِ مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ وَخَفِيَ رِيحُهُ**»(٣).

وهَذَا الحَدِيث(٤):

١٨٦/ ٦- حَدَّثَنَاهُ بِشْرُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ: بَايَعَ رَسُولُ اللَّه ﷺ قَوْمًا فِيهِمْ رَجُلٌ مُتَخَلِّقٌ، فَبَايَعَهُ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِه(٥).

١٨٧/ ٧- حَدَّثَنَا بِشْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ(٦) عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ: كَانَ [ب/ ٢١/أ] أَبُو مُوسَى يُقْرِئُ النَّاسَ، فَأَبْصَرَ رَجُلًا مُتَخَلِّقًا، فَلَحَظَ إِلَيْهِ(٧) فَلَمَّا رَآهُ يُلَاحِظُ إِلَيْهِ قَامَ الرَّجُلُ فَغَسَلَ الخَلُوقَ، ثُمَّ جَاءَ فَجَلَسَ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: «أَمَّا هَذَا فَقَدْ أَعْتَبَ»(٨).

---

(١) «بن يحيى بن الضريس المرادي» من [ظ].
(٢) «وعليه» ليست في [أ].
(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/ ٢١٥) عن أحمد الأبار، عن إبراهيم بن بشار به.
(٤) «وهذا الحديث» ليست في [أ].
(٥) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٤/ ٣٢١) عن ابن عيينة به.
(٦) في [ظ]: «قال: حدثنا».
(٧) لحظ إليه: نظر إليه بمؤخر عينه. «الوسيط» (ل ح ظ).
(٨) **أعتب**: ترك ما يُلام عليه وفعل ما يُرضَى عنه به. «تاج العروس» (ع ت ب).

١٨٨/ ٨- قَالَ: حَدَّثَنَا جَدِّي[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ الخَطَّابِ.

١٨٩/ ٩- وَحَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى ابْنُ أَبِي مَسَرَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الوَلِيدِ، قَالَا: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ الأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِيُبَايِعَهُ وَهُوَ مُتَخَلِّقٌ، قَالَ: فَكَفَّ يَدَهُ عَنْهُ، ثُمَّ بَايَعَهُ فِي آخِرِ النَّاسِ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِهِ، وَقَالَ: «**طِيبُ الرِّجَالِ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ، وَخَفِيَ لَوْنُهُ، وَطِيبُ النِّسَاءِ مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ، وَخَفِيَ رِيحُهُ**»[٢].

وَالصَّحِيحُ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ رِوَايَةُ عَاصِمٍ، مُرْسَلٌ[٣].

١٩٠/ ١٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَوْمٌ يُبَايِعُونَهُ، فِيهِمْ رَجُلٌ عَلَيْهِ أَثَرُ خَلُوقٍ، فَجَعَلَ يُبَايِعُهُمْ وَيُؤَخِّرُهُ، ثُمَّ قَالَ: «**إِنَّ طِيبَ الرِّجَالِ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ، وَخَفِيَ لَوْنُهُ، وَطِيبُ النِّسَاءِ مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ، وَخَفِيَ رِيحُهُ**»[٤].

وَالصَّحِيحُ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ حَدِيثُ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، مُرْسَلٌ[٥].

١٩١، ١٩٢/ ١١، ١٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ

---

(١) هو يزيد بن محمد بن حَماد العُقيلي، وقد صرح العُقيلي باسمه في ترجمة رجاء أبي يَحيى الحرشي من هذا الكتاب، وذكر الذهبي أنه جَدُّه لأُمه. «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٣٦)، ويُنظر «الأسامي والكنى» للحاكم (٣/ ٩٩)، و«تاريخ الإسلام» (٧/ ٤٦٨).

(٢) أخرجه عبد الرَّزاق، في «المُصنف» (٧٩٣٨)، من طريق سُفيان بن عُيينة.

(٣) هذه الفقرة من أول «حدثنا جدي . . .» إلى هنا ليست في [ظ].

(٤) أخرجه البزار (٦٤٨٦)، والبيهقي في «شُعب الإيمان» (٧٤٢٤)، من طريق سعيد بن سليمان، به.

(٥) هذه الفقرة من أول «حدثنا أحمد بن محمد . . .» إلى هنا ليست في [ظ].

التَّمَّارُ، قَالَا[١]: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّه بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ**»[٢].

وَهَذَا أَيْضًا لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ، وَلَمْ يُتَابِعْ إِبْرَاهِيمَ[٣] عَلَيْهِ أَحَدٌ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ؛ وَعِنْدَ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ بُرَيْدٍ أَرْبَعَةُ أَحَادِيثَ: «**مَثَلُ الجَلِيسِ الصَّالِحِ**»[٤] وَ«**المُؤْمِنُ لِلمُؤْمِنِ كَالبُنْيَانِ**»[٥]، وَ«**اشْفَعُوا إِلَيَّ فَلْتُؤْجَرُوا**[٦]»[٧] وَ«**الخَازِنُ الأَمِينُ**»[٨] لَيْسَ عِنْدَهُ غَيْرُ هَذِهِ الأَرْبَعَةِ[٩]. [أ/١١/أ]

---

(١) «ومحمد بن محمد التمار، قالا» مكانها في [ظ]: «قال».

(٢) أخرجه الترمذي في «الجامع» بعد رقم [١٧٠٥]، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٤٠)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (٧٠٣٧)، والطبراني في «الأوسط» (٦/ ١١٠)، من طريق إبراهيم بن بشار.
قال البخاري: «وهو وهم، كان ابن عيينة يرويه مرسلًا».

(٣) «يتابع إبراهيم» مكانها في [ظ]: «يتابعه».

(٤) أخرجه مسلم (٤/ ٢٠٢٦)، وابن حبان (٢/ ٣٤١)، والحميدي (٧٧٠)، وابن معين في «التاريخ» برواية الدوري (٣/ ٣٨) عن ابن عيينة به.

(٥) أخرجه البخاري (رقم ٤٨١)، و(٦٠٢٦)، وأحمد (٤/ ٤٠٩).

(٦) في [ظ]: «لتؤجروا».

(٧) أخرجه البخاري [٦٠٢٦]، وأبو داود (٥١٣١-٥١٣٢-٥١٣٣)، والنسائي في «الكبرى» (٢/ ٤٠).

(٨) أخرجه البخاري [٢٢٦٠]، والنسائي في «الكبرى» (٢/ ٤١)، وفي «المجتبى» (٥/ ٧٩)، وأحمد (٤/ ٤٠٩)، والحميدي (٧٦٩)، عن ابن عيينة به.

(٩) «غير هذه الأربعة» مكانها في [ظ]: «غيرها»، وأشار ناسخها إلى أنها في نسخة كما في [أ].

[٣٦]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ الحَكَمِ بْنِ أَبَانَ العَدَنِيُّ(*).

١٩٣/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى النَّهْرُتِيرِيُّ(١)، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ سُئِلَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، فَقَالَ: مَا أَدْرِي! خَلَّطَ.

١٩٤/ ٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ(٢)، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي(٣) عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، فَقَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، لَيْسَ بِثِقَةٍ(٤).

١٩٥/ ٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه، فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ الحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، فَقَالَ: وَقْتَ مَا رَأَيْنَاهُ لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ، ثُمَّ قَالَ أَبِي: أَظُنُّهُ كَانَ حَدِيثُهُ يَزِيدُ بَعْدَنَا. وَلَمْ يَرْضَهُ(٥).

١٩٦/ ٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى ابْنَ مَعِينٍ(٦) يَقُولُ: [ب/ ٢١/ب] إِبْرَاهِيمُ بْنُ الحَكَمِ بْنِ أَبَانَ ضَعِيفٌ(٧).

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [١٢]، وابن حبان في «المجروحين» [٢٨]، وابن عدي في «الكامل» [٧٢]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٢]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٨]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٧]، والذهبي في «المغني» [٦٤]، وفي «الميزان» [٧٢]، وقال في «المغني»: «تركوه، وقَلَّ من مَشَّاه على ضعفه»، وقال ابن حجر في «التقريب» [١٦٨]: «ضعيف، وصل مراسيل».

(١) بعدها في [أ]: «قال: سمعت النهرتيري».

(٢) «بن أحمد» ليست في [أ].

(٣) كذا في [أ]، و[ظ]، والذي في «العلل» وعنه «الكامل» وغيره: «يَحْيَى» وهو ابن معين.

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» [٣٩١٧].

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» [٣٩١٨]، وفيه: «ولم يحمده» بدلًا من «ولم يرضه».

(٦) «بن معين» من [ظ].

(٧) «التاريخ» برواية الدوري [٣٠٥].

١٩٧/ ٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الأَبَّارُ، قَالَ: قُلتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ الحَكَمِ؟ قَالَ: بِعَهْدِنَا لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ، وَلَكِنْ خَلَّطَ بَعْدُ.

١٩٨/ ٦- حَدَّثَنِي(١) آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ قَالَ: إِبْرَاهِيمُ ابْنُ الحَكَمِ سَكَتُوا عَنْهُ(٢).

[٣٧]- [ق] إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ المُؤَدِّبُ(*).

١٩٩/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ قَالَ: أَبُو إِسْمَاعِيلَ المُؤَدِّبُ ضَعِيفٌ(٣).

[٣٨]- [ع](٤) إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيُّ(*).

---

(١) في [ظ]: «حدثنا».

(٢) «التاريخ الكبير» (١/ ٢٨٤).

(*) **ترجمه** ابنُ عَدِي في «الكامل» [٧٨]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٦٧]، والذهبي في «المغني» [٩٢]، وفي «الميزان» [١٠٤]، وقال في «المغني»: «مشهور، ضعفه يحيى بن معين مرة، ومرة قال ليس به بأس، وكذا قال أحمد»، وقال ابن حجر في «التقريب» [١٨٣]: «صدوق يغرب».

(٣) «الكامل» (١/ ٢٥٠) وفيه: «وأبو إسماعيل المؤدب لم أجد في ضعفه إلا ما حكاه معاوية ابن صالح عن يحيى، وهو عندي حسن الحديث، ليس كما رواه معاوية عن يحيى، وله أحاديث غرائب حسان وتدل على أن أبا إسماعيل من أهل الصدق، وهو ممن يكتب حديثه».

قلت: وقال أحمد كما في «العلل ومعرفة الرجال» [٣٢٢٦]: «ليس به بأس».

(٤) في [ظ]: «خ»، وأثبتنا ما في «التقريب»؛ لأنه أدق.

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٧٧]، والذهبي في «الميزان» [٩٧]- وقال: «أحد أعلام الثقات»، وقال: «ثقة بلا ثُنْيا»-، وقال ابن حجر في «التقريب» [١٧٩]: «ثقة حجة تُكلم فيه بلا قادح».

٢٠٠/ ١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: عُقَيْلٌ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، فَجَعَلَ كَأَنَّهُ يُضَعِّفُهُمَا، يَقُولُ: عُقَيْلٌ وَإِبْرَاهِيمُ ابْنُ سَعْدٍ! قَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ ثِقَاتٌ لَمْ يَخْبُرْهُمَا يَحْيَى(١).

٢٠١/ ٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ مَرَّةً عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، ثُمَّ قَالَ: أَجِيزُوا عَلَيْهِ، تَرَكَهُ بِأَخَرَةٍ(٢) (٣).

[٣٩]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ جُرَيْجٍ الرُّهَاوِيُّ(*).

٢٠٢/ ١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ الحَسَنِ(٤) بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي شُعَيْبٍ الحَرَّانِيُّ(٥)، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّه البَابْلُتِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ جُرَيْجٍ الرُّهَاوِيُّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**المَعِدَةُ حَوْضُ** [ظ/٩/ب] **البَدَنِ، وَالعُرُوقُ إِلَيْهَا وَارِدَةٌ، فَإِذَا صَحَّتِ المَعِدَةُ صَدَرَتْ العُرُوقُ بِالصِّحَّةِ، وَإِذَا**

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» [٢٨٢]، [٢٤٧٥]، [٣٤٢٢].

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» [٤٧٠٩]

(٣) هذه الترجمة من [أ]، وهي في [ظ] في قصاصة ملحقة حذاء ترجمة: «إبراهيم بن عطية الواسطي»، وكتب بعدها: «كُتبتْ هذه الترجمة من نسخة في يد الإمام الحافظ أبي مسعود -حفظه الله- يوم الخميس السابع والعشرين من ربيع الأول سنة أربع وأربعين وخمسمائة».

(*) **ترجمه** ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٠]، والذهبي في «المغني» [٥٤]، وفي «الميزان» [٦٠]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٩٠]، وقال في «المغني»: «متروك، روى خبرًا موضوعًا».

(٤) في [أ]: «الحسين» وهو تصحيف.

(٥) «بن أحمد بن أبي شعيب الحراني» من [ظ].

سَقِمَتِ المَعِدَةُ صَدَرَتْ العُرُوقُ بِالسُّقْمِ»(١).

هَذَا حَدِيثٌ(٢) بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ.

٢٠٣/ ٢- وَأَخْبَرَنِي أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الأَنْصَارِيُّ، أَنَّ أَبَا دَاوُدَ الحَرَّانِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ هَذَا الشَّيْخَ وُقِفَ عَلَى هَذَا الحَدِيثِ، فَلَمْ يَكُنْ له عِنْدَهُ أَصْلٌ، وَقَالَ: كَتَبْتُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ وَضَاعَ كِتَابِي. فَقِيلَ لَهُ: مَنْ كُنْتَ تُجَالِسُ؟ فَقَال: كَانَ فُلَانٌ الطَّبِيبُ بِالقُرْبِ مِنْ مَنْزِلِي، فَكُنْتُ كَثِيرًا أَجْلِسُ [ب/ ٢٢/أ] إِلَيْهِ.

وَهَذَا الكَلَامُ يُرْوَى عَنِ ابْنِ أَبْجَرَ.

٢٠٤/ ٣- حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّائِغُ(٣)، قَالَ: حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ،

---

(١) أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (رقم ١٣٠٠) من طريق المصنف، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤/ ٣٢٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ٦٦)، وتمام في «فوائده» كما في تخريجه «الروض البسام» (١٠١٥)، وأبو نعيم في «الطب» (ق ٢٥/ ب)، وابن السني في «الطب» -كما في «اللآلئ» / (٢/ ٢٠٨)- كلهم من طريق الحراني به.
وفي «العلل» للدارقطني (٨/ ٤٢): «. . . لا يصح ولا يعرف هذا من كلام النبي ﷺ إنما هو من كلام عبد الملك بن سعيد بن أبجر. قيل لأبي الحسن الدارقطني: هل سمع زيد بن أبي أنيسة من الزهري؟ فقال: نعم، ولم يرو هذا مسندًا غير إبراهيم بن جريج، وكان طبيبا فجعل له إسنادا» ونقله في «اللسان» (١/ ٤٣).
قال الطبراني: «لم يروه عن الزهري إلا زيد، تفرد به إبراهيم بن جريج الرهاوي».
وقال ابن الجوزي: «هذا الحديث ليس من كلام رسول الله ﷺ، المتهم برفعه إبراهيم ابن جريج».
وقال الذهبي في «الميزان» (١/ ٢٥): «وهذا منكر، وإبراهيم ليس بعمدة».

(٢) في [ظ]: «الحديث».

(٣) «الصائغ» ليست في [ظ].

قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ أَبْجَرَ، وَهُوَ عَبْدُ المَلِكِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: «**المَعِدَةُ حَوْضُ الجَسَدِ، وَالعُرُوقُ تُشْرِعُ فِيهَا، فَمَا وَرَدَ فِيهَا بِصِحَّةٍ صَدَرَ مِنْهَا بِصِحَّةٍ، وَمَا وَرَدَ فِيهَا بِسُقْمٍ صَدَرَ بِسُقْمٍ**»(١).

هَذَا أَوْلَى(٢).

[٤٠]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَرْبٍ العَسْقَلَانِيُّ(*).

يُحَدِّثُ(٣) **بِمَنَاكِيرَ**. [أ/ ١١/ ب]

مِنْهَا:

٢٠٥/ ١- مَا حَدَّثَنَاهُ خَيْرُ بْنُ عَرَفَةَ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَرْبٍ خَتَنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ أَبُو عُمَرَ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَيَبْعَثَنَّ**(٤) **اللَّهُ أَقْوَامًا يَوْمَ القِيَامَةِ تَتَلَأْلَأُ**(٥) **وُجُوهُهُمْ، يَمُرُّونَ بِالنَّاسِ كَهَيْئَةِ الرِّيحِ، يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ**» فَقِيلَ: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «**أُولَئِكَ قَوْمٌ أَدْرَكَهُمُ المَوْتُ وَهُمْ فِي الرِّبَاطِ**»(٦).

---

(١) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٥/ ٦٦) من طريق الحميدي، وإسناده صحيح.

(٢) «هذا أولى» ليست في [ظ]، ونقله الحافظ في «اللسان» (١/ ٤٣) عن المصنف.

(*) **ترجمه** ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٤]، والذهبي في «المغني» [٥٩]، وفي «الميزان» [٦٦]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٠١]، وقال في «المغني»: «قال العقيلي: حدَّث بمناكير عن حفص بن ميسرة».

(٣) في [ظ]: «حَدَّثَ».

(٤) كذا في [أ]، وضبب عليها، وفي [ظ] كتب فوقها «الله» بقلم مغاير للأصل.

(٥) في [ظ]: «يتلألأ».

(٦) أخرجه ابن المبارك في «الجهاد» (١٨٠) عن بشار بن سعيد عن أبي صالح الحمصي مرسلًا.

[٤١]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ خُثَيْمِ بْنِ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ اللَّيْثِيُّ المَدَنِيُّ(*).

٢٠٦/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا العَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: إِبْرَاهِيمُ(١) بْنُ خُثَيْمِ بْنِ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، كَانُوا يَصِيحُونَ بِهِ يَا ذَاكْ لَاشْ(٢)، وَكَانَ لَا يُكْتَبُ عَنْهُ(٣).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٢٠٧/ ٢- مَا حَدَّثَنَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الحُسَيْنِ الهَمَذَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ البَلخِيُّ.

٢٠٨/ ٣- قَالَ: وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّيْبَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الحَرَشِيُّ - قَالَا: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ خُثَيْمِ بْنِ عِرَاكِ [ب/ ٢٢/ب] بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، -وَقَالَ الحَرَشِيُّ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِرَاكَ-(٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَفَّلَ(٥) فِي تُهْمَةٍ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الحُسَيْنِ: «إِنَّ

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [١٣]، وابن عدي في «الكامل» [٧٤]، والدراقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٦]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٧]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٤]، والذهبي في «المغني» [٧٢]، وفي «الميزان» [٨١]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٣١] ولم أقف على كونه ليثيًّا مدنيًّا بل نسبوه بالبغدادي والغفاري، وقال في «المغني»: «قال النسائي: متروك».

(١) «إبراهيم» ليست في [ظ]، ولا في «تاريخ الدوري».

(٢) كذا في [أ]، و[ظ] قال الزَّبيدي في «التاج» (ل و ش): «وأما قولهم: لَاشْ فإنه مختصر عن «لا شيء». ، وفي «تاريخ الدوري: «ياذا كلاس»، وفي «الكامل» [١٤٨٥-١٤٨٦] «بتحقيقنا»: «أي دلال» فالله أعلم.

(٣) «التاريخ» برواية الدوري [٩٩٠].

(٤) «وقال الحرشي، عن أبيه، عن عراك» ليست في [ظ].

(٥) كفَّل في تهمة: أخذ من متهم كفيلًا يضمنه تثبتًا واحتياطًا، انظر «السنن الكبرى» للبيهقي (٦/ ٧٧).

رَسُولَ اللَّه ﷺ حَبَسَ رَجُلًا فِي تُهْمَةٍ يَوْمًا وَلَيْلَةً اسْتِظْهَارًا(١)».

وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ إِبْرَاهِيمُ عَلَى رَفْعِ هَذَا الحَدِيثِ(٢)، وَلِعِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ مِنَ الوَلَدِ غَيْرُ إِبْرَاهِيمَ: خُثَيْمُ بْنُ عِرَاكٍ، وَعَبْدُ اللَّه بْنُ عِرَاكٍ؛ لَيْسَ بِهِمَا بَأْسٌ.

[٤٢]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ رُسْتُمَ، خُرَاسَانِيٌّ(*).

---

(١) أخرجه ابن حزم في «المحلى» (٨/ ١٢٠) من طريق المصنف، وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٤٣) من طريق إبراهيم بن عراك، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٧٧). وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٧١٦٤) من طريق إبراهيم.

(٢) «ولا يتابع عليه . . . الحديث» مكانها في [ظ]: «لا يتابع إبراهيم على هذا».

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٩٦]، والذهبي في «المغني» [٧٦]، وفي «الميزان» [٨٧]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٤٥]، وقال في «المغني»: «قال ابن عدي: «منكر الحديث» ».
وترجم ابن عدي في «الكامل» [١١] ترجمة أخرى فقال: «إبراهيم بن رستم بن مهران ابن رستم المروزي، ليس بمعروف، منكر الحديث عن الثقات»، ثم ذكر رواية لإبراهيم هذا عن شريك بن عبد الله، ورواية عن الليث بن سعد، وترجم ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٥] لهذا الرجل أيضًا لكنه دمج في الترجمة بين كلام ابن عدي فيه وكلام العقيلي في صاحب الترجمة التي نحن بصددها، (وترجم الذهبي في «المغني» [٧٦] لصاحب الترجمة التي معنا ثم قال [٧٧]: «إبراهيم بن رستم آخر أو هو هو، روى عن الليث بن سعد»).
والظاهر أنهما اثنان: الأول صاحب الترجمة التي معنا، والثاني راوٍ اسمه إبراهيم بن مهران بن رستم، فقد ترجم الخطيب البغدادي في «تاريخه» (٧/ ١٢٦) لإبراهيم بن مهران ابن رستم أبو إسحاق المروزي وقال: «قدم بغداد وحدث بها عن الليث بن سعد وعبد الله ابن لهيعة المصريين وشريك بن عبد الله الكوفي»، ثم أخرج الخطيب من طريق أحمد بن الحسين الصوفي عن إبراهيم بن مهران بن رستم عن الليث بن سعد عن موسى ابن علي بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر حديثًا أخرجه ابن عدي أيضًا في «الكامل» (١/ ٤٣٨) عن أحمد بن الحسين الصوفي عن إبراهيم بن رستم بن مهران عن الليث بنفس الإسناد، في حين ترجم الخطيب البغدادي لصاحب الترجمة التي نحن بصددها في «تاريخه» (٦/ ٥٨٧) والله أعلم.

كَثِيرُ الْوَهْمِ.

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٢٠٩/ ١- مَا حَدَّثَنَاهُ[(١)] أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُهُسْتَانِيُّ[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ هَارُونَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ رُسْتُمَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**مَنْ صَلَّى فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ (اثْنَتَا عَشْرَ)[(٣)] رَكْعَةً بَنَى اللَّه لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ**» هَكَذَا قَالَ.

٢١٠/ ٢- وَحَدَّثَنَاهُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**مَنْ صَلَّى فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ اثْنَتَا عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّه لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ**»[(٤)].

[٤٣]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ زِيَادٍ الْقُرَشِيُّ[(*)].

---

(١) في [ظ]: «حدثنا».

(٢) ضبطها ناسخا [أ]، و[ظ] بضم القاف وفتح الهاء، وسبق في ترجمة أبان بن أبي عياش نقل ضبطه عن السمعاني بضم الهاء، وعن ياقوت بكسرها، فالله أعلم.

(٣) كذا في [ظ]، و[أ]، وغيرت في [أ] في الموضعين إلى: «اثنتي»، وهو الجادة.

(٤) أخرجه النسائي في «المجتبى» (٣/ ٢٦٤)، وفي «الكبرى» [١٤٨١] وأبو يعلى (٧١٣٨) من حديث حماد بن سلمة به.

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [٨١] وقال: «تكلم فيه»، و[٨٢] وقال: «وعنه محمد بن بكار ابن الريان بخبر منكر جدًّا، ولا يدرى من هو، وقال البخاري: «لم يصح إسناده» »، وفي «الميزان» [٩١]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٥١]، وقد ترجم الذهبي في «المغني» [٨١] لإبراهيم بن زياد عن هشام بن عروة ثم ترجم [٨٢] لإبراهيم بن زياد القرشي عن =

١/٢١١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ زِيَادٍ الْقُرَشِيُّ، لَمْ يَصِحَّ إِسْنَادُهُ(١).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٢/٢١٢- مَا حَدَّثَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَعْدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارِ بْنِ(٢) الرَّيَّانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ زِيَادٍ الْقُرَشِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ [ظ/١٠/أ] قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّه ﷺ عَنِ الْبِتْعِ(٣)، فَقَالَ: «**كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ**». [ب/٢٣/أ]

هَذَا الشَّيْخُ(٤) يُحَدِّثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَعَنْ(٥) هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، فَيُحِيلُ(٦) حَدِيثَ الزُّهْرِيِّ عَلَى هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَحَدِيثَ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَلَى الزُّهْرِيِّ، وَيَأْتِي أَيْضًا مَعَ هَذَا عَنْهُمَا بِمَا لَا يُحْفَظُ.

وَهَذَا رَوَاهُ النَّاسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ(٧).

= خصيف وعنه محمد بن بكار بن الريان، وبمطالعة ترجمة العقيلي يظهر أنهما واحد، ثم ترجم الذهبي في «المغني» [٨٣] لإبراهيم بن زياد العجلي، يروي عن أبي بكر بن عياش وقال: «قال أبو الفتح الأزدي: «متروك» »، ثم حذف في «الميزان» ترجمة إبراهيم بن زياد عن هشام، وقال في ترجمة إبراهيم بن زياد العجلي [٩٢]: «عن هشام ابن عروة وعن أبي بكر بن عياش».

(١) «التاريخ الكبير» (١/ ٢٨٧).

(٢) «بن» ليست في [أ].

(٣) **البِتْعُ**: نبيذ العسل، وهو خمر أهل اليمن «النهاية» (ب ت ع).

(٤) في [ظ]: «شيخ».

(٥) «عن» من [ظ].

(٦) في [ظ]: «فيحمل»، والمثبت من [أ] موافق لما في «لسان الميزان» نقلًا عن المصنف.

(٧) أخرجه البخاري (٥٥٨٥)، ومسلم (٢٠٠١) من حديث مالك عن الزهري به.



[٤٤]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ زَكَرِيَّا الْوَاسِطِيُّ(*).

مَجْهُولٌ، وَحَدِيثُهُ خَطَأٌ. [أ/١٣/أ]

٢١٣/ ١- حَدَّثَنَا[(١)] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ الرَّمْلِيُّ بِمَكَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ أَبِي خَالِدٍ الْمَقْدِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ زَكَرِيَّا الْوَاسِطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ[(٢)]، عَنْ أَنَسٍ[(٣)] أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَبَسَ فِي تُهْمَةٍ[(٤)].

٢١٤/ ٢- حَدَّثَنَاهُ[(٥)] عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ[(٦)]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: أَقْبَلَ نَفَرٌ مِنَ الأَعْرَابِ مَعَهُمْ ظَهْرٌ[(٧)] لَهُمْ، فَصَحِبَهُمْ رَجُلَانِ فَبَاتَا

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [٣٠]، وابن عدي في «الكامل» [٨٦]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٢٤]، والذهبي في «المغني» [٨٠]، وفي «الميزان» [٩٠]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٥٠].

(١) في [ظ]: «حدثناه».

(٢) «الأنصاري» ليست في [ظ].

(٣) بعدها كَحْتٌ بمقدار كلمتين في [أ]، ولعله كان: «بن مالك».

(٤) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ١١٦) من حديث إبراهيم بن زكريا الواسطي به. قال ابن حبان: «ليس هذا من حديث أنس، ولا من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، وليس يحفظ هذا المسند إلَّا من رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وهو مما تفرد به معمر، ومن حديث إبراهيم به خثيم بن عراك بن مالك عن أبيه عن جده عن أبي هريرة».

(٥) في [ظ]: «حدثنا».

(٦) «القاسم» من [ظ].

(٧) **الظهر**: الإبل التي يُحمل عليها وتُركب «النهاية» (ظ هـ ر).

مَعَهُمْ، فَأَصْبَحَ الْقَوْمُ وَقَدْ فَقَدُوا قَرِينَيْنِ[(١)] مِنْ إِبِلِهِمْ، فَقَدِمُوا بِالرَّجُلَيْنِ[(٢)] عَلَى رَسُولِ اللَّه ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ لأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ: «**اذْهَبْ فَاطْلُبْ**» وَحَبَسَ الآخَرَ، فَجِيءَ بِالْقَرِينَيْنِ[(٣)]، فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ لأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ: «**اسْتَغْفِرْ لِي**» فَقَالَ: غَفَرَ اللَّه لَكَ. فقَالَ: «**وَأَنْتَ فَغَفَرَ**[(٤)] **اللَّه لَكَ، وَقَتَلَكَ فِي سَبِيلِهِ**»[(٥)].

هَذَا الْحَدِيثُ عِلَّةٌ لِحَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ زَكَرِيَّا هَذَا، وَلِحَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ خُثَيْمِ ابْنِ عِرَاكٍ الَّذِي[(٦)] قَبْلَهُ[(٧)].

[٤٥]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ زَكَرِيَّا الضَّرِيرُ، بَصْرِيٌّ[(*)].

صَاحِبُ مَنَاكِيرَ وَأَغَالِيطَ، وَيُحِيلُ عَلَى مَنْ لَا يُحْتَمَلُ[(٨)].

---

(١) في [ظ]: «قِرْبَتَيْنِ» والقرينان هما الجملان يجعلان في قَرَنٍ وهو الحبل.

(٢) في [أ]: «الرجلين».

(٣) في [ظ]: «بِالْقِرْبَتَيْنِ».

(٤) في [ظ]: «غَفَرَ».

(٥) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ٤٩) من حديث أبي بكر بن عياش عن يحيى بن سعيد، عن عراك، مختصرًا مرسلًا.
وأخرجه عبد الرزاق (١٨٨٩٢) عن ابن جريج، قال: أخبرني يحيى بن سعيد، عن عراك بن مالك به مرسلًا.

(٦) «الذي» ليست في [ظ].

(٧) مرَّ في ترجمته رقم (٤١).

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٨٦]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٧]، والذهبي في «المغني» [٨٠]، وفي «الميزان» [٩٠]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٤٩]، وقال في «المغني»: «روى عن خالد الطحان وهمام بن يحيى، قال ابن عدي: «حدث بالبواطيل»، وقال أبو حاتم: «حديثه منكر»، قلت: هو واسطي».

(٨) «ويحيل على من لا يحتمل» ليست في [ظ].



٢١٥/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ زَكَرِيَّا الضَّرِيرُ الْعِجْلِيُّ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ [ب/ ٢٣/ ب] قُدَامَةَ بْنِ وَبَرَةَ، عَنِ الأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: كُنْتُ قَاعِدًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْبَقِيعِ فِي يَوْمِ دَجْنٍ[١] وَمَطَرٍ، قَالَ: فَمَرَّتِ امْرَأَةٌ عَلَى حِمَارٍ وَمَعَهَا مُكَارِي[٢]، فَهَوَتْ يَدُ الْحِمَارِ فِي وَهْدَةٍ[٣] مِنَ الأَرْضِ فَسَقَطَتِ الْمَرْأَةُ، فَأَعْرَضَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا بِوَجْهِهِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّه إِنَّهَا مُتَسَرْوِلَةٌ، فَقَالَ: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُتَسَرْوِلَاتِ مِنْ أُمَّتِي، يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّخِذُوا السَّرَاوِيلَاتِ فَإِنَّهَا مِنْ أَسْتَرِ ثِيَابِكُمْ، وَخُصُّوا بِهَا نِسَاءَكُمْ إِذَا خَرَجْنَ**»[٤].

---

(١) **الدَّجْن**: الغيم. «الوسيط» (د ج ن).

(٢) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «مُكَارٍ» وهو الذي يكريك دابته.

(٣) **الوهدة**: المكان المنخفض.

(٤) أخرجه ابن عدي (١/ ٢٥٦)، والبزار (٨٩٨)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٤٥-٤٦) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/ ٢٠٦)، (٨/ ٢٢٢) من حديث إبراهيم بن زكريا الضرير به.
قال ابن عدي: «وهذا الحديث منكر، لا يرويه عن همام غير إبراهيم بن زكريا، ولا أعرفه إلَّا من هذا الوجه».
وقال أبو حاتم الرازي، كما في «العلل» (١٤٧٦) لابنه: «هذا حديث منكر، وإبراهيم: مجهول» وقال البزار: «وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وإبراهيم بن زكريا لم يتابع على هذا الحديث، وهو منكر الحديث». اهـ
وقال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع، والمتهم به إبراهيم بن زكريا».
قال الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (١/ ١٨٩): «قال في «اللآلئ»: موضوع، والمتهم به: إبراهيم بن زكريا، قال ابن عدي: حدث عن الثقات بالبواطيل ... وقد روي من طرق ساقها صاحب «اللآلئ» في بعضها ذكر القصة، وفي بعضها مجرد الثناء والترحم على المتسرولات قال: وبمجموع هذه الطرق يرتقي الحديث إلى درجة الحسن». اهـ
وقال الشيخ الألباني: موضوع. وراجع «السلسلة الضعيفة» (٦٠١).

لَا يُعْرَفُ هَذَا الْحَدِيثُ مُسْنَدًا(١) إِلَّا بِهَذَا الشَّيْخِ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ.

الْحَدِيثُ يُرْوَى مِنْ جِهَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ(٢)، ثَابِتٌ عَنْهُمَا؛ فَأَمَّا هَذَا الْحَدِيثُ فَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ(٣).

٢١٦/ ٢- وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيِّ، عَنِ الصَّبَّاحِ يَعْنِي: ابْنَ مُجَاهِدٍ(٤)، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ امْرَأَةً سَقَطَتْ عَنْ دَابَّتِهَا فَانْكَشَفَتْ عَنْهَا ثِيَابُهَا، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَرِيبٌ مِنْهَا، فَأَعْرَضَ عَنْهَا، فَقِيلَ: إِنَّ عَلَيْهَا سَرَاوِيلَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُتَسَرْوِلَاتِ**»(٥).

٢١٧/ ٣- حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ [بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ](٦) الْمُهِلّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، [عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ](٧) مُسْلِمٍ، عَنِ الصَّبَّاحِ، [عَنْ](٨) مُجَاهِدٍ(٩).

---

(١) «مسندًا» ليست في [ظ].

(٢) حديث أبي هريرة أخرجه البيهقي في «الشعب» (٧٥٥٦).

(٣) من قوله: «الحديث يروى» إلى هنا من [ظ].

(٤) قال الشيخ الألباني رحمه الله في «السلسلة الضعيفة» [٣٢٥٢]: «وذكره السيوطي أيضًا من طريق الصباح بن مجاهد»، ثم قال: «كذا الأصل: «ابن مجاهد» وأظنه محرفًا، والصواب: «بن مجالد» » إلى آخر كلامه رحمه الله.
قلت: رضي الله عنك، ما هو بمحرف، وإنما هو الصواب، وترجمته في «التاريخ الكبير» (٤/ ٣١٤)، وغيره.

(٥) هذه الفقرة ليست في [ظ]، وقد عزا الحديث للمصنف السيوطيُّ في «اللآلئ المصنوعة» (٢/ ٢٢٢)، وقد أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٣/ ١٣١).

(٦) «بن عبد الله بن» مكانها طمس في [أ]، وأثبتناها من كتب التراجم.

(٧) «عن محمد بن» مكانها طمس في [أ]، واستلحقناها من الإسناد قبله.

(٨) «عن» مكانها طمس في [أ]، واستلحقناها من الإسناد قبله.

(٩) هذه الفقرة ليست في [ظ]، وهي ملحقة بحاشية [أ].

٢١٨/ ٤- وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّه بْنُ سَلَمَةَ بْنِ يُونُسَ الأُسْوَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَنْجَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ زَكَرِيَّا الْمُعَلِّمُ الضَّرِيرُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْغَدَاةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ﴿تَنزِيلُ﴾ السَّجْدَةُ، وَ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ﴾[(١)].

٢١٩، ٢٢٠/ ٥، ٦- حَدَّثَنِيهُ جَدِّي وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي فَرْوَةَ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ[(٢)]، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ﴿تَنزِيلُ﴾ السَّجْدَةُ، وَ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ﴾[(٣)].

وَهَذَا أَوْلَى[(٤)]. [أ/ ١٣/ ب]

[٤٦]- [د] إِبْرَاهِيمُ[(٥)] بْنُ صَالِحِ بْنِ دِرْهَمٍ، بَصْرِيٌّ[(*)].

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ١٨٣) من طريق محمد بن سنجر به.
قال أبو نعيم: «غريب من حديث شعبة عن أبي إسحاق عن الحارث تفرد به إبراهيم ابن زكريا». اهـ

(٢) ضبب الناسخ عليها في [أ]، وهي إشارة إلى أنه هكذا مرسلٌ.

(٣) هو عند ابن ماجه [٨٢٤] وغيره من طريق أبي فروة، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود مرفوعًا، ولم أقف على المرسل منه.

(٤) من قوله: «حدثنيه جدي» إلى هنا ليس في [ظ]، وقد عزاه إلى المصنف الحافظ في «اللسان» (١/ ٢٨٢).

(٥) أعاد قبلها في [ظ] ترجمة: «إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْمُؤَدِّبُ»، وكتب بجوارها في الحاشية: «قدمه»، وقد تقدمت. عندنا برقم [٣٧].

(*) **ترجمه** الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٢٧]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٧٠]، والذهبي في «المغني» [٩٨]، وفي «الميزان» [١١٢]، وقال في «المغني»: «ضعفه الدارقطني، له في الشهادة، وقال البخاري: «لا يتابع على حديثه»»، وقال ابن حجر في «التقريب» [١٨٨]: «فيه ضعف».

٢٢١/ ١- أَبُو جَعْفَرٍ قَالَ(١): حَدَّثَنِي جَدِّي رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: حَدَّثَنَا فَرَجُ بْنُ عُبَيْدٍ قَاضِي عَبَّادَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ صَالِحِ بْنِ دِرْهَم، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ [ب/ ٢٤/أ] بِالْبَطْحَاءِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ اللَّه يَبْعَثُ مِنْ مَسْجِدِ العَشَّارِ(٢) يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُهَدَاءَ، لَا يَقُومُ مَعَ شُهَدَاءِ بَدْرٍ غَيْرُهُمْ**»(٣).

إِبْرَاهِيمُ وَأَبُوهُ لَيْسَ(٤) بِمَشْهُورَيْنِ بِنَقْلِ الْحَدِيثِ، وَالْحَدِيثُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

[٤٧]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ صِرْمَةَ الأَنْصَارِيُّ الْمَدِينِيُّ(*).

٢٢٢/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا الْبَلْخِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ مُوسَى ابْنِ شَيْبَةَ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ صِرْمَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّه ﷺ يَقُولُ: «**تَفْضُلُ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ بِخَمْسَةٍ(٥) وَعِشْرِينَ دَرَجَةً**»(٦). [ظ/ ١٠/ب]

---

(١) «أبو جعفر قال» من [ظ].

(٢) **مسجد العَشَّار**: مسجد مشهور مشرف على دجلة «آثار البلاد وأخبار العباد» (١/ ١٤).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٣٠٨)، وابن عدي (٣/ ٣٢)، والبيهقي في «الشعب» (٤١١٥)، من حديث إبراهيم بن صالح بن درهم به. قال البيهقي: «تفرد به إبراهيم بن صالح بن درهم». قلت: ولا يحتمل تفرده؛ لضعفه، وقد قال البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٢٩٣): «ولا يتابع عليه». وقال ابن عدي: «وهذا الحديث بأي إسناد كان فهو منكر».

(٤) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «ليسا».

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٨٢]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٢٨]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٧١]، والذهبي في «المغني» [١٠١]، وفي «الميزان» [١١٥]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٨٥]، وقال في «المغني»: «ضعفه الدارقطني وغيره».

(٥) كذا في [أ]، وفي [ظ]: «خمسة»، والجادة: «بخمس» أو: «خمسًا».

(٦) أخرجه أبو الفضل الزهري في «حديثه» [٦٧٨]، من حديث عبد الله بن موسى به.

قَالَ: لَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ مَحْفُوظ[١] مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ[٢].

وَهَذَا الشَّيْخُ يُحَدِّثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ[٣] بِأَحَادِيثَ لَيْسَتْ بِمَحْفُوظَةٍ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى، فِيهَا شَيْءٌ يُحْفَظُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْهَادِ وَفِيهَا مَنَاكِيرُ، وَلَيْسَ مِمَّنْ يَضْبِطُ الْحَدِيثَ.

[٤٨]- [ع] إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ الْخُرَاسَانِيُّ[*].

كَانَ يَغْلُو فِي الإِرْجَاءِ.

٢٢٣/ ١- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بَلْجٍ الرَّازِيُّ بِالرِّيِّ، قَالَ[٤]: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَكَمِ بْنِ بَشِيرِ بْنِ سَلْمَانَ يَذْكُرُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْمَغَارِبَةِ يُجَالِسُ سُفْيَانَ، وَكَانَ سُفْيَانُ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ولها وجه، والجادة: «محفوظًا».

(٢) أخرجه البخاري [٦٤٦] من حديث الليث، عن ابن الهاد، عن عبد الله بن خباب، عن أبي سعيد به.

(٣) «بن سعيد» ليست في [ظ].

(*) **ترجمه** ابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [١٧]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٧٢]، والذهبي في «المغني» [١٠٢]، وفي «الميزان» [١١٦]، وقال الذهبي: «لا عبرة بقول مضعفه»، وقال في «المغني»: «ثقة مشهور، ضعفه محمد بن عبد الله بن عمار، فقال: «مضطرب الحديث»، وقال الجوزجاني: «فاضل يرمي بالإرجاء» »، وقال ابن حجر في «التقريب» [١٩١]: «ثقة يغرب، تُكلم فيه للإرجاء ويقال رجع عنه».

(٤) «الرازي بالري، قال» من [ظ].

يَسْتَخِفُّهُ[١]، ثُمَّ جَفَاهُ فَشَكَا ذَلِكَ إِلَيْنَا. قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: كَلِّمْ[٢] فُلَان[٣]، فَإِنَّهُ أَجْرَأُ عَلَى سُفْيَانَ. قَالَ: فَكَلَّمَهُ. [ب/٢٤/ب] قَالَ: فقال: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّه، هَذَا الشَّيْخُ الْمَغْرِبِيُّ قَدْ كُنْتَ تَسْتَخِفُّهُ فَمَا حَالُهُ الْيَوْمَ؟ فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّى قَالَ سُفْيَانُ: إِنَّهُ يُجَالِسُ . . .، وَلَمْ يُسَمِّ[٤] أَحَدًا، قَالَ: فَقَالَ لَهُ: مَنْ جَالَسْتَ؟ قَالَ: جَلَسْتُ[٥] يَوْمًا إِلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَدَخَلَ سُفْيَانُ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَنَظَرَ إِلَيَّ، فَأَنْكَرْتُ نَظَرَهُ.

٢/٢٢٤- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَرَّاقُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ وَكَانَ مُرْجِئ[٦] يَتَكَلَّمُ[٧].

٣/٢٢٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الأَبَّارُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ قَالَ: رَأَيْتُ عَلَى بَابِ الأَعْمَشِ رَجُلًا تُرْكِيَّ[٨] الْوَجْهِ، فَقَالَ: كَانَ نُوحٌ النَّبِيُّ ﷺ مُرْجِئ[٦]، فَذَكَرْتُهُ لِلْمُغِيرَةِ، فَقَالَ: فَعَلَ اللَّه بِهِمْ وَفَعَلَ، لَا

---

(١) **يستخفه**: يأنس به.

(٢) في [ظ]: «تكلم».

(٣) كذا في الأصول الخطية، ولها وجه، والجادة: «فلانًا».

(٤) في [ظ]: «يسمى».

(٥) في [ظ]: «جالست».

(٦) كذا في الأصول الخطية، ولها وجه، والجادة: «مرجئًا».

(٧) «تاريخ بغداد» (٦/١٠٨).

(٨) في [ظ] «تدكن» وهو تصحيف.

يَرْضَوْنَ حَتَّى يَنْحَلُونَ بِدْعَتَهُمُ الأَنْبِيَاءَ! قَالَ: وَهُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ[١] [٢].

[٤٩]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخُتُّلِيُّ[٣](*).

عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ.

لَيْسَ بِمَشْهُورٍ بِالنَّقْلِ[٤]، وَالْحَدِيثُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

٢٢٦/ ١- حَدَّثَنَاهُ[٥] أَحْمَدُ بْنُ زُكَيْرٍ الْحَضْرَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ

---

(١) «تاريخ بغداد» (٦/ ١٠٧).

(٢) في حاشية [ظ] اليمنى: «آخر جزء الأول من أجزاء النسخ»، وفي الحاشية اليسرى: «بلغت وصح».

(٣) كذا في [أ] وجوَّدها الناسخ بضم الخاء، وأما التاء فالأثبت فيها التشديد بالضم، ويجوز الفتح، وفي [ظ]: «الحُبْلي»، والظاهر أن كليهما تصحيف، ولعل الصواب: «الْجَبَلِيّ»؛ نسبة لجَبَل هَرَاة، وقد قال العلَّامة المعلمي في حواشي «الإكمال» عند الجَبَلي (٣/ ٢٢٤): «بهامش الأصل ما صورته: «ض: إبراهيم بن عبد الرحمن الجَبَلي، خراساني، روى عن عاصم الأحول» . . .» وهو في «اللسان» (١/ ٢٥٤)، (١/ ٣١٠): «الجَبَلِيُّ»: ولا تغتر بضبط محققه الفاضل له بتشديد الباء المضمومة، فهو من كيسه، ولا أعرف دليلًا عليه، والله أعلم.

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [١٠]، وابن عدي في «الكامل» [٩٣]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٩٣]، [٧٣]، والذهبي في «المغني» [٥٣]، [١١٨]، [١١٩]، وفي «الميزان» [٥٨]، [١٣٦]، [١٣٨]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٨٥]، [٢٠٨]، [٢٠٩] وقال في «المغني» [٥٣]: «قال ابن حبان: «لا يجوز الاحتجاج به»»، وقال [١١٨]: «قال ابن عدي: «ليس حديثه بمستقيم»، كان يلي قضاء خوارزم»، وقال [١١٩]: «لا يعرف، وحديثه منكر في السواك، كأنه الأول»، ويسمى أيضًا: إبراهيم بن بيطار، وينسب كذلك بالخوارزمي.

(٤) في [ظ]: «وإبراهيم ليس بمعروف في النقل».

(٥) في [ظ]: «حدثنا».

حَمْدُويَه الْبِيكَنْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا [أ/١٣/أ] مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ الْبِيكَنْدِيُّ(١)، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبليُّ، سَأَلْتُ عَاصِم(٢) الأَحْوَلَ: يَسْتَاكُ الصَّائِمُ بِالسِّوَاكِ الرَّطْبِ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَتُرَاهُ أَشَدَّ رُطُوبَةً مِنَ الْمَاءِ؟ قُلْتُ: عَمَّنْ رَحِمَكَ اللَّهُ؟ قَالَ: عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ(٣).

وَقَدْ رَوَى عَاصِمُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ(٤).

وَفِي عَاصِمٍ مَقَالٌ، وَالرِّوَايَةُ ثَابِتَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: «**خُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ**»(٥) (٦).

---

(١) ضبطها في [أ] بفتح الباء، والمعروف فيها الكسر، والله أعلم.

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولها وجه، والجادة: «عاصمًا».

(٣) أخرجه الدارقطني (٢/ ٢٠٢)، والبيهقي (٤/ ٢٧٢) وابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٠٢-١٠٣) من حديث إبراهيم أبي إسحاق الخوارزمي به.
قال الدارقطني: «أبو إسحاق الخوارزمي: ضعيف».
وقال البيهقي: «ينفرد به أبو إسحاق بن بيطار، ويقال: إبراهيم بن عبد الرحمن قاضي خوارزم، حدث ببلخ عن عاصم الأحول بالمناكير، لا يحتج به».
وقال الذهبي في «الميزان» في ترجمة إبراهيم المذكور: «عن عاصم الأحول بخبر منكر في السواك، لا يدرى من ذا!».
وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» (٢/ ٢٠١): «رواه ابن حبان في «الضعفاء» والبيهقي، وفيه إبراهيم الخوارزمي: ضعيف».

(٤) أخرجه أبو داود [٢٣٦٤]، والترمذي [٧٢٥]، وغيرهما.

(٥) أخرجه البخاري [١٨٩٤]، ومسلم [١١٥١]، من حديث أبي هريرة ﵁.

(٦) من قوله: «وقد روى عاصم» إلى هنا ليس في [ظ].

[٥٠]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَمُرَةَ الأَسَدِيُّ(*).

عَنْ أَبِيهِ.

مَجْهُولَيْنِ(١) [ب/٢٥/أ] **جَمِيعًا، وَحَدِيثُهُمَا غَيْرُ مَحْفُوظٍ.**

٢٢٧/١- حَدَّثَنَاهُ(٢) بِشْرُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الصِّينِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّه بْنِ سَمُرَةَ الأَسَدِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «الْجَمَاعَةُ ثَلَاثَةٌ، فَلَهُمْ(٣) خَمْسَةٌ(٤) وَعِشْرُونَ دَرَجَةً، فَكُلَّمَا زَادَ(٥) فِيهِمْ رَجُلٌ فَلَهُمْ بِهِ(٦) دَرَجَةٌ إِلَى عَشْرَةِ آلَافٍ».

وَالْحَدِيثُ ثَابِتٌ عَنِ النَّبِيِّ(٧) ﷺ فِي فَضْلِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ بِضْع(٨) وَعِشْرِينَ دَرَجَةً مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ(٩)، فَأَمَّا هَذَا اللَّفْظُ فَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ.

(*) **ترجمه** ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (١/ ٤٠)، والذهبي في «المغني» [١٠٧]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٩٤]، وقال في «المغني»: «عن أبيه، مجهولان».

(١) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «مجهولان».

(٢) في [ظ]: «حدثنا».

(٣) في [ظ]: «ولهم».

(٤) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «خمس».

(٥) في [ظ]: «ازداد».

(٦) «به» ليست في [ظ].

(٧) «ثابت عن النبي ﷺ» مكانها في [ظ] بعد قوله: «درجة» الآتي.

(٨) كذا في الأصول الخطية، ولها وجه، والجادة: «بضعًا».

(٩) ذهبت الرطوبة بـ«جه» من «وجه» في [أ]، ومن هذه الأوجه ما في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة وغيره.

[٥١]- [خ د س] إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّكْسَكِيُّ(*).

٢٢٨/ ١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، يَقُولُ: كَانَ شُعْبَةُ يَقُولُ فِي إِبْرَاهِيمَ السَّكْسَكِيِّ. يَعْنِي: يَطْعَنُ فِيهِ(١).

٢٢٩/ ٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ السَّكْسَكِيِّ فَقَالَ: كَانَ شُعْبَةُ يُضَعِّفُهُ، قَال: كَانَ لَا يُحْسِنُ يَتَكَلَّمُ(٢).

[٥٢]- [ت س] إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْقَنَّادُ(*).

عَنْ قَتَادَةَ.

يَهِمُ فِي الْحَدِيثِ.

٢٣٠/ ١- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْحَوْضِيُّ

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [١٨]، وابن عدي في «الكامل» [٥٧]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [١٦]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٧٤]، والذهبي في «المغني» [١١٧]، وفي «الميزان» [١٣٥]، وقال في «المغني»: «كوفي مقبول، لينه شعبة والنسائي، ولم يترك، قال النسائي: «ليس بالقوي»، وضعفه أحمد»، وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق ضعيف الحفظ»، وانظر «البيان والتوضيح» لأبي زرعة العراقي [٧]، و«هدي الساري» لابن حجر (٣٨٢، ٤٠٧، ٤٠٨).

(١) «الكامل» لابن عدي [١٢١٥].

(٢) «الكامل» لابن عدي [١٢١٦].

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [١٢٤]، وفي «الميزان» [١٤٣]، وقال في «المغني»: «قال العقيلي: «يهم في الحديث»، وقال النسائي: «لا بأس به»، وضعفه الساجي»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٢١٤]: «صدوق في حفظه شيء».

قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْقَنَّادُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ مِنَ الْمَاءِ لِصَلَاةِ الْفَرِيضَةِ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ(١).

وَقَالَ هِشَامٌ وَأَبَانُ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ [ب/٢٥/ب] صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ(٢).

وَقَالَ شَيْبَانُ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ(٣).

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ الرَّبِيعِ(٤) أَبُو حَمْزَةَ الْعَطَّارُ: [ظ/١١/أ] عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ(٥): وَحَدِيثُ هِشَامٍ وَأَبَانَ أَوْلَى.

٢٣١/ ٢- وَرَوَى(٦) إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْقَنَّادُ(٧)، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ(٨).

٢٣٢/ ٣- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا تَلَقَّانِي عَبْدِي شِبْرًا تَلَقَّيْتُهُ ذِرَاعًا**»(٩).

كِلَاهُمَا غَيْرُ مَحْفُوظَيْنِ(١٠) مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ.

---

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٩٢٢].

(٢) أخرجه الدارقطني [٣١٣]، والبيهقي في «الصغرى» (١/ ١١٧) وفي «الكبرى» (١/ ١٩٥).

(٣) أخرجه النسائي (١/ ١٨٠).

(٤) في [ظ]: «إبراهيم»، وليس بشيء.

(٥) «قال أبو جعفر» من [ظ].

(٦) في [ظ]: «ورواه».

(٧) «القناد» من [ظ].

(٨) أخرجه الضياء في «المختارة» (٧/ ١١٢).

(٩) أخرجه أحمد (٣/ ٢٨٣).

(١٠) كذا في الأصول الخطية، وهو جائز مراعاة لمعنى «كلا»، والأكثر مراعاة اللفظ، أي: «غير محفوظ». انظر: «النحو الوافي» لعباس حسن (١/ ١٢٥).

[٥٣]- [خ] إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْعَلَاءِ، أَبُو هَارُونَ الْغَنَوِيُّ(*).

٢٣٣/ ١- قَالَ: حَدَّثَنَا(١) مُحَمَّدُ(٢) بْنُ مَنْصُورٍ الْقُوهُسْتَانِيُّ(٣)، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَبِي الْحَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ شُعْبَةَ يَقُولُ: لَأَنْ أُقَدَّمَ فَتُضْرَبَ(٤) عُنُقِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ(٥) أَقُولَ: حَدَّثَنَا أَبُو هَارُونَ الْغَنَوِيُّ(٦). [أ/١٣/ب]

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٥٦]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٩٠]، والذهبي في «المغني» [١٣٠]، وفي «الميزان» [١٥٢]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٢٣٥]، وقال في «المغني»: «وثقه جماعة ووهاه شعبة، كذا نقل ابن الجوزي، وكان يحيى وابن مهدي لا يحدثان عنه، قال ابن عدي: «هو إلى الصدق أقرب»»، وقال في «التقريب» [٨٤٨٩]: «ثقة».

(١) في [ظ]: «حدثني».

(٢) كذا هنا في [أ]، و[ظ]: «محمد بن منصور»، وقد ساق المصنف هذا الإسناد إلى شعيب في ترجمة (أبان بن أبي عياش)، وسماه: «أحمد بن محمد بن منصور»، وكذا في ترجمة (إبراهيم بن رستم)، قال: «حدثنا أحمد بن محمد القهستاني، حدثنا يحيى بن هارون»، وقد سبق التعليق عليه في ترجمة أبان؛ فليحرر.

(٣) في [ظ]: الْقُهُسْتَانِيُّ»، وهما سيَّان.

(٤) في [ظ]: «فَيُضْرَبَ».

(٥) «أن» ليست في [ظ].

(٦) كذا في [أ]، و[ظ]: «الغنوي»، وقال الذهبي في «الميزان» في ترجمة «إبراهيم بن العلاء أبو هارون الغنوي»: «وثقه جماعة، ووهَّاه شعبة فيما قيل، ولم يصح، بل صح أنه حدث عنه». وقال الحافظ في «اللسان»، في ترجمته: «وأما قول المؤلف: ووهَّاه شعبة فيما قيل، فأجاد في تمريض هذا القول، ولا أصل لذلك عن شعبة، وإنما قال ابن الجوزي في «الضعفاء» له: «قال شعبة: لأن أقدَّم فتضرب عنقي أحب إليِّ من أن أقول حدثنا أبو هارون الغنوي» كذا نقل ابن الجوزي؛ وهذا خطأ نشأ عن تصحيف، وإنما هو أبو هارون العبدي، وهو عمارة بن جوين، مجمع على ضعفه، وقد نقل ابن الجوزي هذا القول عن شعبة في ترجمة أبي هارون العبدي أيضًا، وهو الصواب». =

[٥٤]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، مَدِينِيٌّ(*).

عُثْمَانِيٌّ مِنْ وَلَدِ عُثْمَانَ رضي الله عنه(١).

٢٣٤/ ١- قَالَ: حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ مُوسَى الْخُوَارِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ(٢) مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ، قَالَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ سَمِعَ أَبَاهُ، رَوَى(٣) عَنْهُ يُوسُفُ الْبَرَّاءُ، فِي حَدِيثِهِ بَعْضُ الْمَنَاكِيرِ(٤).

[٥٥]- [ت ق] إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ أَبُو شَيْبَةَ الْعَبْسِيُّ، كُوفِيٌّ(٥)(*).

= قلت: أما ابن الجوزي، فقد نقل من «الضعفاء» للعقيلي ولم يُصَحِّف، والحاصل أن العقيلي كما روى ذلك عن شعبة هنا في ترجمة إبراهيم بن العلاء، فقد رواه أيضًا عنه في ترجمة عمارة بن جوين أبي هارون العَبْدي، ولكن من طريق مختلف عن شعيب بن حرب عن شعبة.

نعم؛ إسناد العقيلي هنا فيه مَنْ لا يُعْرف، وهذا يؤيد قول الذهبي: «ولم يصح»، وعلى فرض صحة إسناده فهو خطأ نشأ عن تصحيف على حد قول ابن حجر، رحم الله الجميع.

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٤]، وابن حبان في «المجروحين» [٢١]، وابن عدي في «الكامل» [٩٨]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٩]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٩٤]، والذهبي في «المغني» [١٣٧]، وفي «الميزان» [١٦٠]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٢٤٨]، وقال في «المغني»: «ضعفوه، وقال البخاري: «سكتوا عنه»، له مناكير».

(١) «بن عثمان . . . عثمان رضي الله عنه» ليست في [ظ].

(٢) في [ظ]: «حدثنا».

(٣) في [ظ]: «رواه».

(٤) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٠٨).

(٥) «العبسي كوفي» في [ظ]: «الكوفي».

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٥]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [١١]، وابن حبان في «المجروحين» [١٤]، وابن عدي في «الكامل» [٧١]، والدارقطني في =

قَاضِي وَاسِطٍ وَجَدُّ[(١)] بَنِي أَبِي شَيْبَةَ.

٢٣٥/ ١- قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: قُلْتُ لِشُعْبَةَ: إِنَّ أَبَا شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، أَنَّهُ[(٢)] قَالَ: شَهِدَ صِفِّينَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ سَبْعُونَ رَجُلًا! فَقَالَ: كَذَبَ وَاللَّه، لَقَدْ ذَاكَرْتُ الْحَكَمَ ذَاكَ، وَذَكَرْنَاهُ فِي بَيْتِهِ[(٣)]، فَمَا وَجَدْنَا شَهِدَ صِفِّينَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ غَيْرَ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ[(٤)].

٢٣٦/ ٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى [ب/٢٦/أ] الْوَاسِطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ مُعَاذٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى شُعْبَةَ وَهُوَ بِبَغْدَادَ أَسْأَلُهُ عَنْ أَبِي[(٥)] شَيْبَةَ الْقَاضِي، قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيَّ؛ أَنْ لَا تَرْوِى[(٦)] عَنْهُ؛ فَإِنَّهُ رَجُلٌ مَذْمُومٌ، وَإِذَا قَرَأْتَ كِتَابِي فَمَزِّقْهُ[(٧)].

٢٣٧، ٢٣٨/ ٣، ٤- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّه بْنُ مُعَاذٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى شُعْبَةَ أَسْأَلُهُ عَنْ

= «الضعفاء والمتروكين» [٧]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٢١]، والذهبي في «المغني» [١٢٥]، وفي «الميزان» [١٤٥]، وقال في «المغني»: «ضعيف، تركه غير واحد»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٢١٧]: «متروك الحديث».

(١) في [ظ]: «هو جد».

(٢) «أنه» من [ظ].

(٣) في [ظ]: «بيت».

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» [٤٦٢].

(٥) فوق «عن أبي» في [أ]: «حديث»، وليست في [ظ]، ولا في شيء من مصادر التخريج.

(٦) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «ترو».

(٧) «المجروحين» (١/ ١٠٤)، و«تاريخ بغداد» (٦/ ١١٣).

أَبِي شَيْبَةَ قَاضِي وَاسِطٍ، فَكَتَبَ إِلَيَّ؛ أَنْ لَا تَكْتُبْ عَنْهُ شَيْئًا، وَمَزِّقْ كِتَابِي[(١)].

٥/٢٣٩- قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدُويَه الْمَرْوَزِيُّ[(٢)] قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّه بْنِ بَشِيرٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ سُئِلَ[(٣)] عَنْ أَبِي شَيْبَةَ الْوَاسِطِيِّ فَقَالَ: ارْمِ[(٤)] بِهِ[(٥)].

٦/٢٤٠- قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَصْرَمَ الْمُزَنِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ ابْنِ حَنْبَلٍ يَقُولُ: كَانَ أَبُو شَيْبَةَ قَدْ وَقَعَ عَلَى (الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ). وَضَعَّفَهُ جِدًّا[(٦)].

٧/٢٤١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ أَبُو شَيْبَةَ الْكُوفِيُّ ضَعِيفٌ[(٧)].

٨/٢٤٢- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ أَبُو شَيْبَةَ الْعَبْسِيُّ مَوْلًى لَهُمْ[(٨)]، قَاضِي وَاسِطٍ، سَكَتُوا عَنْهُ[(٩)]. [ب/٢٦/ب]

---

(١) «مقدمة مسلم» (١/ ٢٤)، و«الجرح والتعديل» (١/ ١٣٢).

(٢) «المروزي» ليست في [ظ].

(٣) في [ظ]: «يسأل».

(٤) في [ظ]: «ارمي».

(٥) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/ ٤١).

(٦) «تاريخ بغداد» (٦/ ١١٣) من طريق المروذي قال: سئل أبو عبد الله أحمد بن حنبل عن أبي شيبة فضعفه، وفي «الجرح والتعديل» (٢/ ١١٥)، و«الكامل» (١/ ٢٤٠): «قال أحمد: أبو شيبة جد بني أبي شيبة هؤلاء قريب منه أيضًا، يعني: من الحسن بن عمارة، وهو منكر الحديث».

(٧) «الجرح والتعديل» (٢/ ١١٥)، و«الكامل» (١/ ٢٣٩) بنحوه، وفيه: «ليس بثقة».

(٨) «مولى لهم» في [ظ]: «مولاهم»، وليست في مطبوعة «التاريخ».

(٩) «التاريخ الكبير» (١/ ٣١٠).

٩/٢٤٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَحْمُودٍ الهَرَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى: فَأَبُو شَيْبَةَ الَّذِي يَرْوِي عَنْهُ يَزِيدُ(١)؟ قَالَ: أَبُو هَؤُلَاءِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، يَعْنِي: بَنِي أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: لَيْسَ بِثِقَةٍ(٢) (٣).

١٠/٢٤٤- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ زِيَادٍ، سَمِعْتُ أَبَا نَصْرٍ الْخَلِيلَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: كُنَّا نَأْتِي أَبَا شَيْبَةَ نَكْتُبُ عَنْهُ بِوَاسِطَ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ لِمُتَطَبِّبٍ: مَا تَقُولُ فِي السَّمَكِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، فَكُلْهُ، قَالَ: مَا تَقُولُ فِي الْعَسَلِ بَعْدَهُ؟ قَالَ: جَيِّدٌ، فَخُذْ مِنْهُ، قَالَ: فَشُرُب(٤) أَمْ لَعْقًا(٥).

[٥٦]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَطِيَّةَ الْوَاسِطِيُّ، ثَقَفِيٌّ(*).

١/٢٤٥- قَالَ: حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ:

---

(١) بعدها في [أ]: «هو جد بني شيبة قال: نعم، قلت: ما حاله؟ قال: ليس بثقة»، لكن ضرب الناسخ عليها.

(٢) «التاريخ» برواية الدارمي [٩٤٩].

(٣) هذه الفقرة ليست في [ظ].

(٤) كذا في [أ]، ولها وجه، والجادة: «فشربًا».

(٥) هذه الفقرة ليست في [ظ].

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٣]، وابن حبان في «المجروحين» [١٩]، وابن عدي في «الكامل» [٧٦]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٨]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٨٧]، والذهبي في «المغني» [١٢٧]، وفي «الميزان» [١٤٨]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٢٣١]، ونقل عن العقيلي أنه قال فيه: «عنده مناكير عن يونس بن خباب ومغيرة». وهذامن كلام البخاري لا العقيلي كما ترى في أول الترجمة، وقال في «المغني»: «كتب عنه أحمد بن حنبل ورمى به، وتركه النسائي».

إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَطِيَّةَ الْوَاسِطِيُّ الثَّقَفِيُّ أَبُو إِسْمَاعِيلَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ خَبَّابٍ وَمُغِيرَةَ، عِنْدَهُ مَنَاكِيرُ، وَكَانَ هُشَيْمٌ يُدَلِّسُ بِهِ(١). [أ/ ١٥/أ]

٢٤٦/ ٢- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ يَقُولُ: كَانَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَطِيَّةَ مِنْ أَهْلِ وَاسِطٍ، يَرْوِي حَدِيثَيْنِ عَنْ مُغِيرَةَ، فَلَقَّنَهُمَا هُشَيْمَ(٢) وَتَعَطَّلَ هُوَ(٣)، أَحَدُهُمَا لَا أَدْرِي أَيَّ شَيْءٍ هُوَ، وَالآخَرُ: «النَّظَرُ فِي مِرْآةِ الْحَجَّامِ دَنَاءَةٌ»(٤).

[٥٧]- [ت ق] إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْفَضْلِ الْمَخْزُومِيُّ، مَدِينِيٌّ(٥)(*).

---

(١) «التاريخ الكبير» (١/ ٣١١).

(٢) كذا في [أ]، وقد ضبطه الناسخ، والجادة في «هشيم»: «هشيمًا»، والله أعلم.

(٣) في [ظ]: «فلقيهما هشيم ويفضل هو قال»، وفي نسخة على [ظ]: «ويفضلْ ... أحدهما». وكلا العبارتين غير ظاهر المراد، وقد نقل هذا الموضعَ الحافظُ في «اللسان»، وفيه: «فتلقاهما هشيم، فروى أحدهما عن مغيرة وأسقط إبراهيم، وهو حديث: «النظر في مرآة الحجام دناءة». قال يزيد: والحديث، يعني الثاني، لا أدري ما هو؟». اهـ.

(٤) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٤/ ٢٣٣)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ١١٤)، (٧/ ٤١٦)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٤٥)، (٧/ ١٣٥)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٠٩).
وانظر «التاريخ» برواية الدوري (٤/ ٣٨٩).

(٥) في [ظ]: «مدني».

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٦]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٤]، وابن حبان في «المجروحين» [١٥]، وابن عدي في «الكامل» [٦٤]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [١٠]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [١٠١]، والذهبي في «المغني» [١٤٢]، وفي «الميزان» [٣٤]، [١٦٥]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٥٥]، وقال في «المغني»: «ضعيف، تركه غير واحد منهم، أحمد وأبو زرعة، قال أحمد: «ليس بقوي»، ووهاه غيره»، وقال في «التقريب» [٢٣٠]: «متروك». =

٢٤٧/ ١- قَالَ: حَدَّثَنِي[١] آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْفَضْلِ أَبُو إِسْحَاقَ الْمَدِينِيُّ الْمَخْزُومِيُّ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، يَرْوِي عَنِ الْمَقْبُرِيِّ[٢].

٢٤٨/ ٢- قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ [ب/٢٧/أ] بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْفَضْلِ، لَيْسَ بِقَوِيٍّ فِي الْحَدِيثِ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ[٣] [٤].

٢٤٩/ ٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى قَالَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْفَضْلِ لَيْسَ بِشَيْءٍ[٥].

وَمِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْفَضْلِ عَنِ الْمَقْبُرِيِّ:

٢٥٠/ ٤- مَا حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا الْبَلْخِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ الْبَلْخِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْفَضْلِ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الْكَلِمَةُ الْحَكِيمَةُ**[٦] **ضَالَّةُ الْحَكِيمِ،**

= وقال ابن حبان وابن الجوزي: «وهو الذي يقال له: إبراهيم بن إسحاق المخزومي»، وكأن الذهبي خفيت عليه هذه التسمية فقال في «الميزان» [٣٤] في ترجمة إبراهيم بن إسحاق: «لا أدري من ذا» ثم ذكر خبر «إني أكره موت الفوات» الذي عند المصنف، ولهذا نبه ابن حجر في «اللسان» (١/ ١١٧) في ترجمة إبراهيم بن إسحاق أنه ابن الفضل، ونقل عن الحاكم أبي أحمد والبخاري وابن حبان وابن عدي ما يدل على كون إبراهيم بن إسحاق هو إبراهيم بن الفضل.

(١) في [ظ]: «حدثنا».

(٢) «التاريخ الكبير» (١/ ٣١١).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» [٢٧٨٨].

(٤) وردت هذه الفقرة في [ظ] بعد التي تليها.

(٥) «التاريخ» برواية الدوري [٦٩١].

(٦) كذا في [ظ]، وكذلك كانت في [أ]، ثم غيرت إلى «الحكمة»، وكذا هي على ما أثبتناه =

حَيْثُمَا وَجَدَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا»(١). [ظ/ ١١/ ب]

٢٥١/ ٥- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا(٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِحَائِطٍ مَائِلٍ فَأَسْرَعَ الْمَشْيَ، فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّه، كَأَنَّكَ خِفْتَ هَذَا الْحَائِطَ! قَالَ: «إِنِّي أَكْرَهُ مَوْتَ الْفَوَاتِ»(٣).

[٥٨]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ(٤) بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيُّ الْمَدَنِيُّ(*).

= عند ابن عدي، وغيره ممن أخرجوا الحديث، ونص السخاوي في «المقاصد الحسنة» [٤١٥] على أنه لفظ الترمذي خلافًا لما في المطبوع، والله أعلم.

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٨٧)، وابن ماجه [٤١٦٩]، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٠٥)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٣١)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٩٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» [٥٢] جميعًا من حديث ابن نمير به.
قال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه، وإبراهيم بن الفضل المدني المخزومي يضعف في الحديث من قبل حفظه».
وقال ابن عدي: «غير محفوظ».
وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح، قال يحيى: إبراهيم ليس حديثه بشيء».

(٢) «بن زكريا» من [ظ].

(٣) أخرجه أبو يعلى [٦٦١٢]، والبيهقي في «الشعب» [١٣٥٩]، وابن عدي (١/ ٢٣١) من حديث أبي معاوية الضرير به. وأخرجه أحمد (٢/ ٣٥٦) من حديث إبراهيم بن إسحاق. وقد نبهنا أنه هو: إبراهيم بن الفضل.

(٤) «بن إبراهيم» ليست في [ظ].

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٧]، وابن حبان في «المجروحين» [١٧]، وابن عدي في «الكامل» [٩٧]، والدراقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٤]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [١٠٩]، والذهبي في «المغني» [١٥٣]، وفي «الميزان» [١٧٩]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٢٨٣]، وقال في «المغني»: «ضعفه الدارقطني وغيره».

٢٥٢/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ[(١)] الْبُخَارِيَّ، قَالَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ[(٢)] بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيُّ، لَمْ يَثْبُتْ حَدِيثُهُ، رَوَى عَنْهُ مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ، ضُعِّفَ[(٣)] لِذَلِكَ[(٤)].

وَحَدِيثُهُ:

٢٥٣/ ٢- حَدَّثَنَاهُ[(٥)] مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْبَلْخِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّه بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ[(٦)]، [ب/٢٧/ب] عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**لَا تَجْعَلُونِي كَقَدَحِ الرَّاكِبِ** . . .»[(٧)] فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ.

---

(١) «محمد بن إسماعيل» من [ظ].

(٢) «بن إبراهيم» ليست في [ظ].

(٣) كذا في [ظ]، وكذلك كانت في [أ] فيما يظهر، ثم غيرت إلى: «ضعيف».

(٤) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٢٠).

(٥) «وحديثه حدثناه» مكانها في [ظ]: «وحدثنا».

(٦) «بن الحارث» ليست في [ظ].

(٧) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» [٣٠٢٤] وعبد بن حميد في «مسنده» [١١٣٣] كلاهما من طريق موسى بن عبيدة به، وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٣٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» [٩٤٤]، والبيهقي في «الشعب» [١٥٧٨] من حديث إبراهيم بن محمد التيمي به.
وقال الصغاني: «موضوع»، كما في «الفوائد المجموعة» [٣٢٧]، و«تذكرة الموضوعات» (١/ ٦٢٨).

[٥٩]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ(*).

٢٥٤/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ، أَبُو إِسْحَاقَ، سَمِعَ مِنْهُ[1] إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْمُنْذِرِ وَيَعْقُوبَ بْنَ مُحَمَّدٍ: فِيهِ نَظَرٌ. قَالَ: وَأُرَاهُ ابْنَ أَبِي ثَابِتٍ، سَكَتُوا عَنْهُ[2].

[٦٠]- [ق] إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَحْيَى الأَسْلَمِيُّ الْمَدَنِيُّ[3](*).

٢٥٥/ ١- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ الأَزْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ ابْنُ عَفَّانَ السَّرَخْسِيُّ قَالَ: خَرَجَ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَلَيْنَا مِنْ مَنْزِلِهِ، وَكَانَ مَنْزِلُهُ

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [٢٧]، وابن عدي في «الكامل» [٧٩]، والدراقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٥]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [١١٣]، والذهبي في «المغني» [١٦٠]، وفي «الميزان» [١٨٦]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٢٩٦]، وقال في «المغني»: «واهٍ، وقال ابن عدي: «عامة حديثه مناكير»».

(١) «منه» ليست في [ظ].

(٢) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٢٢).

(٣) كذا في [أ] ونسخة على [ظ]، وفي [ظ]: «المديني».

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٩]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٥]، وابن حبان في «المجروحين» [١٦]، وابن عدي في «الكامل» [٦١]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٤]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٦]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [١١٦]، والذهبي في «المغني» [١٥٧]، وفي «الميزان» [١٨٩]، وقال في «المغني»: «تركه جماعة وضعفه آخرون للرفض والقدر»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٢٤٣]: «متروك»، ويقال له: إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء أيضًا.



بِقُعَيْقِعَانَ. فَقَالَ: أَلَا فَاحْذَرُوا ابْنَ أَبِي رَوَّادٍ الْمُرْجِئَ لَا تُجَالِسُوهُ، وَاحْذَرُوا إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَبِي يَحْيَى لَا تُجَالِسُوهُ[(١)].

٢٥٦/ ٢- حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الْفِهْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّه الزُّهْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ سَعْدٍ قَالَ: كُنَّا نُسَمِّي إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَبِي يَحْيَى وَنَحْنُ نَطْلُبُ الْحَدِيثَ: خُرَافَةَ[(٢)].

٢٥٧/ ٣- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّيْرَفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا فَرَجُ بْنُ عُبَيْدٍ قَاضِي عَبَّادَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى، وَكَانَ قَدَرِيًّا[(٣)].

٢٥٨/ ٤- قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو قُدَامَةَ عُبَيْدُ اللَّه بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: نَهَانِي [ب/٢٨/أ] مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى، فَقُلْتُ: مِنْ أَجْلِ الْقَدَرِ تَنْهَانِي؟ فَقَالَ: لَيْسَ هُوَ فِي حَدِيثِهِ[(٤)] بِذَاكَ[(٥)]. [أ/١٥/ب]

٢٥٩/ ٥- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الْحُلْوَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: نَهَانِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ[(٦)] عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ

---

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (٢٠٥).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١/ ١٦٠).

(٣) «الكامل» (١/ ٢٢٠).

(٤) في نسخة على [ظ]: «في دينه».

(٥) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٢٣).

(٦) «بن أنس» من [ظ].

أَبِي يَحْيَى، قُلْتُ: مِنْ أَجْلِ الْقَدَرِ تَنْهَانِي؟ فَقَالَ: لَيْسَ هُوَ فِي دِينِهِ(١) بِذَاكَ(٢).

٢٦٠/٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الأَبَّارُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هَمَّامٍ الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَبِي يَحْيَى يَشْتُمُ بَعْضَ السَّلَفِ(٣).

٢٦١/٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّه بْنِ بَشِيرٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ قَالَ: قُلْتُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَحْيَى لِمَ تَرَكْتَ حَدِيثَهُ؟ قَالَ: كَانَ مُجَاهِرًا بِالْقَدَرِ، وَكَادَ(٤) اسْمُ الْقَدَرِ يَغْلِبُ عَلَيْهِ، وَكَانَ صَاحِبَ تَدْلِيسٍ.

٢٦٢/٨- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ(٥)، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَرْعَرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى: أَكَانَ ثِقَةً فِي الْحَدِيثِ؟ قَالَ: لَا، وَلَا ثِقَةً فِي دِينِهِ(٦).

---

(١) في [أ] ونسخة على [ظ]: «حديثه»، ولعل الصواب ما أثبتناه من [ظ]، وهو الموافق لما في «التاريخ الأوسط» للبخاري (٢/ ٢٥٧)، و«الضعفاء» له (٨)، وكذا «الجرح والتعديل» كلهم من طريق ابن المثنى، وكذا هو عند ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢١٨)، والمزي في «التهذيب» (٢/ ١٨٦)، وبه يظهر أن ما في «التاريخ الكبير»: «حديثه» مصحف، كما نبه إلى هذا الشيخ محمود خليل الصعيدي -شكر الله له- في حواشي نسخته من «التاريخ» فمالك يقدح في دينه تارة، وفي حديثه تارة أخرى، ويؤيده ما يأتي بعد قليل [٢٦٤] فانظره.

(٢) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٢٣) وغيره.

(٣) «ميزان الاعتدال» [١٨٩].

(٤) في [ظ]: «وكان».

(٥) «بن حرب» من [ظ].

(٦) «الكامل» (١/ ٢١٧).

٩/٢٦٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الْحَذَّاءُ، قَالَ: قُلْتُ لِسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ: إِنَّ هَذَا يَتَكَلَّمُ فِي الْقَدَرِ! أَعْنِي: إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَبِي يَحْيَى. قَالَ: عَرِّفُوا النَّاسَ[(١)] بِدْعَتَهُ، وسَلُوا رَبَّكُمُ [ب/٢٨/ب] الْعَافِيَةَ[(٢)].

١٠/٢٦٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَذْكُرُ عَنِ الْمُعَيْطِيِّ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ قَالَ: كُنَّا نَتَّهِمُهُ بِالْكَذِبِ. يَعْنِي: إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُحَمَّدِ[(٣)] بْنِ أَبِي يَحْيَى.

قَالَ أَبِي: كَانَ قَدَرِيّ جَهْمِيّ[(٤)] كُلُّ بَلَاءٍ فِيهِ. يَعْنِي: إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَبِي يَحْيَى[(٥)].

١١/٢٦٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ[(٦)]، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَحْيَى الأَسْلَمِيِّ فقَالَ: ثِقَةٌ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَحْيَى تَرَكَ النَّاسُ حَدِيثَهُ[(٧)].

١٢/٢٦٦- قَالَ: حَدَّثَنَا الْخَضِرُ بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ،

---

(١) في [ظ]: «عَرِّفْ لِلنَّاسِ».

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» [٢٢٩١]، [٤٢١٨].

(٣) «بن محمد» ليست في [ظ].

(٤) كذا في الأصول الخطية، ولها وجه، والجادة: «قدريًّا جهميًّا».

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» [٣٥٣٣].

(٦) «بن أحمد» من [ظ].

(٧) «العلل ومعرفة الرجال» [٣٣١٧]، و«الكامل» (١/ ٢١٧).

قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّه ذَكَرَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ[١] أَبِي يَحْيَى فَقَالَ: كَانَ[٢] يَأْخُذُ حَدِيثَ النَّاسِ فَيَجْعَلُهُ فِي كُتُبِهِ وَيَرْوِيهُ عَنْهُمْ، يُدَلِّسُهُ، فَقِيلَ لَهُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى.

٢٦٧/ ١٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ السَّهْمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ [ظ/١٢/أ] بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَضْرَمِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَحْيَى فَقَالَ: لَيْسَ بِثِقَةٍ[٣].

٢٦٨/ ١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا العَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ[٤] قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى كَانَ[٥] رَافِضِيّ قَدَرِيّ[٦].

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى كَانَ كَذَّابًا، وَكَانَ رَافِضِيًّا قَدَرِيًّا[٧].

٢٦٩/ ١٥- حَدَّثَنِي زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الْحُلْوَانِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ صَاحِبَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ يَقُولُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى قَدَرِيٌّ رَافِضِيٌّ كَذَّابٌ[٨].

٢٧٠/ ١٦- حَدَّثَنَا أحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الأَبَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

---

(١) «محمد بن» ليست في [ظ].

(٢) «كان» ليست في [ظ].

(٣) «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٢٦) عن الدوري، وزاد: «ليس بثقة، كذاب».

(٤) في [ظ]: «حدثنا عباس».

(٥) في [ظ]: «كان إبراهيم بن أبي يحيى».

(٦) كذا في الأصول الخطية، ولها وجه، والجادة: «رافضيًّا قدريًّا»، وانظر: «التاريخ» برواية الدوري [٦٥٧].

(٧) «التاريخ» برواية الدوري (٣٨٥).

(٨) «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤/ ٨٠٦).

عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقِرْمِطِيُّ أَبُو عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنِي[(١)] يَحْيَى الأَسَدِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ ابْنَ أَبِي يَحْيَى يُمْلِي عَلَى رَجُلٍ غَرِيبٍ، فَأَمْلَى عَلَيْهِ لأَبِي الْحُوَيْرِثِ عَنْ نَافِعِ بْنِ [ب/٢٩/أ] جُبَيْرٍ ثَلَاثِينَ حَدِيثًا، فَجَاءَ بِهَا مِنَ الْحُسْنِ شَيْء عَجَب[(٢)]، فَقَالَ ابْنُ[(٣)] أَبِي يَحْيَى لِلْغَرِيبِ: هَذِهِ ثَلَاثِينَ[(٤)] حَدِيثًا قَدْ حَدَّثْتُكَ بِهَا، وَلَوْ ذَهَبْتَ إِلَى ذَاكَ الْحِمَارِ فَحَدَّثَكَ بِثَلَاثَةِ أَحَادِيثَ لَفَرِحْتَ بِهَا. يَعْنِي: مَالِك[(٥)] [(٦)].

٢٧١/ ١٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّمَرْقَنْدِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ يُكَذِّبُ خَالِدَ بْنَ مَحْدُوجٍ[(٧)]، وَزِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ[(٨)] أَبِي يَحْيَى[(٩)].

٢٧٢/ ١٨- قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عِمْرَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْبَرْقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ بْنُ مُوسَى بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، قَالَ: قَالَ لِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيسَى الْعَبَّاسِيُّ، [أ/١٦/أ] -قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ[(١٠)]: وَكَانَ مِنْ أَوْرَعِ مَنْ رَأَيْتُ مِنَ[(١١)] النَّاسِ-:

---

(١) في [ظ]: «حدثنا».
(٢) كذا في الأصول الخطية، ولها وجه، والجادة: «شيئًا عجبًا».
(٣) في [ظ]: «يابن».
(٤) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «ثلاثون».
(٥) كذا في الأصول الخطية، ولها وجه، والجادة: «مالكًا».
(٦) «طبقات المحدثين بأصبهان» (١/ ٣٩٦).
(٧) في [ظ]: «مخدوج»، وهو تصحيف.
(٨) «محمد بن» ليست في [ظ].
(٩) «تاريخ الإسلام» بنحوه (٤/ ٨٠٦).
(١٠) أبو العباس هو عبد الوهاب بن موسى.
(١١) «من رأيت من» ألحقت في [أ] بحاشيتها فوق «أورع».

قَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى: غُلَامُكَ خَيْرٌ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ(١) (٢).

[٦١]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيُّ، مَدِينِيٌّ(٣)(*).

٢٧٣/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِي هِشَامٍ، وَلَمْ يَصِحَّ حَدِيثُهُ(٤).

وَهَذَا(٥) الْحَدِيثُ:

٢٧٤/ ٢- حَدَّثَنَا بِهِ زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الْحُلْوَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِي هِشَامٍ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَابُ بِمُصِيبَةٍ(٦)، فَيَذْكُرُ مُصِيبَتَهُ(٧) وَإِنْ قَدُمَ عَهْدُهَا، فَيُجَدِّدُ(٨) لَهَا اسْتِرْجَاعًا، إِلَّا أَحْدَثَ اللَّه لَهُ وَأَعْطَاهُ مِثْلَ أَجْرِهَا يَوْمَ أُصِيبَ بِهَا**»(٩).

---

(١) هذه الفقرة ليست في [ظ].

(٢) «تهذيب التهذيب» (١/ ١٦٠).

(٣) «مديني» من [ظ].

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [١٠٤]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [١١١]، والذهبي في «المغني» [١٦٢]، وفي «ميزان الاعتدال» [١٩٤]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٣٠٤]، وقال في «المغني»: «قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «مجهول».

(٤) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٢١).

(٥) «هذا» ليست في [ظ].

(٦) في [ظ]: «مصيبة».

(٧) فوقها في [أ]: «بي»، والسياق تام بدونها كما في [ظ]، ومصادر التخريج.

(٨) في [ظ]: «فيحدث».

(٩) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٢١) من حديث إبراهيم بن محمد الثقفي به. =

٢٧٥/ ٣- حَدَّثَنَاهُ(١) مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ الْخُتَّلِيُّ(٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الثَّقَفِيُّ(٣)، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِي هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ أُمَّهُ. [ب/ ٢٩/ ب]

[٦٢]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَبَّاسِيُّ(*).

حَدِيثُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ وَلَا لَهُ أَصْلٌ مِنْ حَدِيثِ النَّاسِ.

٢٧٦/ ١- حَدَّثَنَا(٤) أَبُو يَحْيَى بْنُ أَبِي مَسَرَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ مُوسَى الْهَاشِمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّه بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: **«أَكْرِمُوا الشُّهُودَ؛ فَإِنَّ اللَّه يَسْتَخْرِجُ بِهِمُ الْحُقُوقَ، وَيَدْفَعُ بِهِمُ الظُّلْمَ»**(٥).

= وقال: «هشام هذا أبو المقدام، لم يصح حديثه».
وقال الحافظ في «الإصابة» (٢/ ٧٧): «في إسناده ضعف».

(١) في [ظ]: «حدثنا».

(٢) في [ظ]: «الحبلي»، وهو تصحيف.

(٣) كذا هنا في [أ]، و[ظ]: «محمد بن إبراهيم»، بدلًا من «إبراهيم بن محمد»، وهو كذلك في «تاريخ البخاري» (١/ ٣٢٢)، ونقله عنه قاسم بن قطلوبغا في «الثقات ممن لم يقع في الستة» [١٢٠٨]، وقال: «فأفاد الاختلاف في اسمه».

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [١٦٧]، وفي «الميزان» [٢٠٠]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٣١٩]، وقال في «المغني»: «ليس بحجة، والخبر منكر».

(٤) «ولا له أصل من حديث الناس، حدثنا» ليست في [ظ].

(٥) أخرجه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٤/ ٢١٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٢١٧) من حديث أبي يحيى بن أبي مسرة به. وأخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٧٣٢) من حديث عبد الصمد بن موسى به. وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» =

[٦٣]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، شَامِيٌّ(*).

مَجْهُولٌ، وَقَعَ إِلَى أَصْبَهَانَ، وَحَدِيثُهُ مُنْكَرٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ(١).

١/٢٧٧- حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ شَبِيبٍ الْعَسَّالُ الأَصْبَهَانِيُّ(٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ - كَتَبْنَا(٣) عَنْهُ مَعَ أَبِي مَسْعُودٍ- قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**لَا تَعْزِيرَ(٤) فَوْقَ عَشَرَةِ أَسْوَاطٍ**»(٥).

= (٥/ ٩٤)، (١٠/ ٣٠٠) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦/ ٢٤٢) من حديث إبراهيم بن محمد بن عبد الصمد به.

قال الحافظ في «التلخيص الحبير» (٤/ ١٩٨): «قال العقيلي: هذا الحديث غير محفوظ، وصرح الصغاني بأنه موضوع».

وقال الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٢٨٩٨): «منكر».

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [١٦٨]، وفي «ميزان الاعتدال» [٢٠١]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٣٢٠]، وقال في «المغني»: «عن الوليد بن مسلم بحديث منكر في التعزير».

(١) «غير محفوظ» من [ظ].

(٢) «الأصبهاني» ليست في [ظ].

(٣) في [ظ]: «كتبناه».

(٤) في [أ]: «لا يُعزِّر»، والمثبت من [ظ] موافق لما في مصدر التخريج وغيره.

(٥) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧/ ٢٩١) من طريق العسال به، «وهذا الحديث ذكره ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٣٠١)، والذهبي في «الميزان» (٣/ ٤٤٦) في ترجمة محمد بن إبراهيم الشامي، فأخشى أن يكون انقلب اسمه على العقيلي»، كذا قال الشيخ أبو غدة رَحِمَهُ اللَّهُ، ويبعد انقلابه على العقيلي؛ فإن أبا نعيم ترجمه كذلك، وروى له حديثًا آخر؛ فلو ثمة انقلاب فيكون من مخرج الحديثين عنه، وقد رواهما عنه العسال، فتعصيب الانقلاب -لو وقع- به أوجه، والله أعلم.



[٦٤]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَاصِمٍ(*).

مَجْهُولٌ فِي النَّقْلِ، حَدِيثُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

٢٧٨/١- حَدَّثَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ الْقُومِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَعْشَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**»(١).

وَلَا يُتَبَيَّنُ(٢) سَمَاعُ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ.

وَفِي هَذَا الْبَابِ أَحَادِيثُ صِحَاحٌ(٣) عَنْ(٤) غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّمَا أَنْكَرْنَا الإِسْنَادَ(٥).

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [١٦٩]، وفي «ميزان الاعتدال» [١٨٢]، [٢٠٢]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٢٨٧]، [٣٢٧]، وقال في «المغني»: «لا يعرف من هو، وخبره منكر».

(١) أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤/ ٢١٨٩) من طريق ابن أبي معشر به، وابن أبي الدنيا في «المحتضرين» [٢] من طريق أبي معشر إلا أنه جعله من مسند حذيفة. قال الحافظ في «الإصابة» (٤/ ٤٩٣): «رواه ابن منده من طريق إبراهيم بن محمد بن عاصم، عن أبيه، عن حذيفة، عن عروة بن مسعود به». وقال: «إسناده ضعيف».

(٢) في [ظ]: «يتيقن».

(٣) أخرجه مسلم [٩١٦] من حديث أبي سعيد الخدري، و[٩١٧] من حديث أبي هريرة.

(٤) «عن» ليست في [ظ].

(٥) «وإنما أنكرنا الإسناد» من [ظ].

[٦٥]- [ق] إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُسْلِمٍ الْهَجَرِيُّ(*).

١/٢٧٩- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا [ب/٣٠/أ] مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ(١)، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ يُضَعِّفُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُسْلِمٍ الْهَجَرِيَّ(٢). [أ/١٦/ب]

٢/٢٨٠- قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ قَالَ: قَالَ سُفْيَانُ: كَانَ الْهَجَرِيُّ رَفَّاعًا، وَكَانَ يَرْفَعُ عَامَّةَ هَذِهِ الأَحَادِيثِ، فَلَمَّا حَدَّثَ بِحَدِيثِ «أَنْ يُعْبَدَ(٣) الأَصْنَامُ»(٤)، قُلْتُ: أَمَّا هَذَا فَنَعَمْ. وَقُلْتُ لَهُ: لَا تَرْفَعْ

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [١٠]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٦]، وابن حبان في «المجروحين» [٧]، وابن عدي في «الكامل» [٥٨]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [١١]، [١٨]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [١١٨]، والذهبي في «المغني» [١٧٥]، وفي «الميزان» [٢١٦]، وقال في «المغني»: «ضعفه النسائي وغيره، وتركه ابن الجنيد»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٢٥٤]: «لين الحديث، رفع موقوفات».

(١) «البخاري» ليست في [ظ].

(٢) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٢٦)، وعنه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢١٢).

(٣) كذا في [ظ]: «يعبد»، وفي [أ]: «نعبد» وضبطت «الأصنام» بفتح الميم، والذي في الحديث كما سيأتي: «تُعبد»، والله أعلم.

(٤) يعني حديث ابن مسعود مرفوعًا: «إن الشيطان قد أيس أن تعبد الأصنام بأرضكم هذه . . .» الحديث، وقد أخرجه الحميدي في «المسند» (١/ ٥٤) عن سفيان، وأخرجه أبو يعلى (٩/ ٥٧) من طريق محمد بن دينار، وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٥/ ٤٥٥) من طريق محمد بن أبي الفرات. الثلاثة عن إبراهيم الهجري، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود به.



تِلْكَ الأَحَادِيثِ(١) (٢).

٢٨١/ ٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: مَا سَمِعْتُ يَحْيَى يُحَدِّثُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْهَجَرِيِّ، وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْهُ(٣).

٢٨٢/ ٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ(٤) قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُسْلِمٍ الْهَجَرِيُّ لَيْسَ بِشَيْءٍ(٥).

[٦٦]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُهَاجِرِ بْنِ مِسْمَارٍ، مَدَنِيٌّ(٦)(*).

(١) «فلما حدث بحديث . . . ، تلك الأحاديث» ملحقة بحاشية [أ]، وهو في [ظ]، والخبر في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧١١)، وفي «الكامل» (١/ ٢١٢) عن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم قال: سمعت سفيان بن عيينة يقول: أتيت إبراهيم الهجري، فدفع إليَّ عامة حديثه، فرحمت الشيخ، فأصلحت له كتابه، فقلت: هذا عن عبد الله، وهذا عن النبي ﷺ، وهذا عن عمر.

(٢) تأخرت هذه الفقرة في [ظ] فجاءت بعد التي تليها.

(٣) «الجرح والتعديل» (٢/ ١٣١) و«الكامل» (١/ ٢١٢).

(٤) في [ظ]: «حدثنا عباس».

(٥) «التاريخ» برواية الدوري [١٣٢٢]، و«التاريخ» برواية الدارمي [١٦٢].

(٦) في [ظ]: «المدني».

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [١١]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٨]، وابن حبان في «المجروحين» [١٨]، وابن عدي في «الكامل» [٦٠]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٢٠]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [١٢٣]، والذهبي في «المغني» [١٨٨]، وفي «الميزان» [٢٢٤]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٣٥٤]، وذكره في «التقريب» [٢٥٧] تمييزًا وقال: «ضعيف»، وقال في «المغني»: «قال النسائي: «ضعيف»، له عن صفوان بن سليم».

٢٨٣/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُهَاجِرِ بْنِ مِسْمَارٍ الْمَدَنِيُّ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ[١].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٢٨٤/ ٢- مَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ [ظ/١٢/ب] ابْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُهَاجِرِ بْنِ مِسْمَارٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ ابْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ[٢] مَوْلَى الْحُرَقَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: **«إِنَّ اللَّه قَرَأَ طه وَيس قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ آدَمَ بِأَلْفِ سَنَةٍ، فَلَمَّا سَمِعَتِ المَلَائِكَةُ الْقُرْآنَ قَالَتْ: طُوبَى لِأُمَّةٍ يَنْزِلُ هَذَا عَلَيْهَا، وَطُوبَى لِأَجْوَافٍ [تَحْمِلُ][٣] هَذَا، وَطُوبَى لِأَلْسُنٍ تَتَكَلَّمُ بِهَذَا[٤]»[٥].**

---

(١) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٢٨).

(٢) «عن» سقط من [أ].

(٣) في [أ]: «يحمل»، والمثبت من مصادر التخريج.

(٤) «قبل أن يخلق . . . تتكلم بهذا» ليست في [ظ]، ومكانها: «وذكر الحديث» أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٤٠٢)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٥/ ٢٦٨) من طريق إبراهيم بن المنذر، به.

(٥) أخرجه الدارمي (٣٤١٤)، والطبراني في «الأوسط» (٤٨٧٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٦٠٧)، وابن عدي (١/ ٢١٦)، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/ ٢٤٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/ ٣٨٠) جميعًا من حديث إبراهيم بن المنذر به.

قال ابن عدي: «وإبراهيم بن المهاجر لم أجد له حديثًا أنكر من حديث «قرأ طه ويس».

وقال الذهبي في «الميزان»: «هذا متن موضوع».



[٦٧]- [م ٤] إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُهَاجِرِ الْكُوفِيُّ[(١)(*)].

١/٢٨٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ، قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى: إِنَّ إِسْرَائِيلَ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ ثَلَاثَمِائَةٍ، فَقَالَ: [ب/٣٠/ب] إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُهَاجِرِ لَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ[(٢)].

٢/٢٨٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ الْمُهَاجِرِ فَقَالَ: ضَعِيفٌ[(٣)] [(٤)].

٣/٢٨٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحٌ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: سُئِلَ يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ وَأَبِي يَحْيَى الْقَتَّاتِ، فَضَعَّفَهُمَا[(٥)].

٤/٢٨٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ،

---

(١) «إبراهيم بن المهاجر الكوفي» سقطت من [أ] فأصبح كل ما بعدها في ترجمة إبراهيم بن المهاجر بن مسمار.

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٧]، وابن حبان في «المجروحين» [٩]، وابن عدي في «الكامل» [٥٩]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٢١]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [١٣]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [١٢٢]، والذهبي في «المغني» [١٨٩]، وفي «ميزان الاعتدال» [٢٢٥]، وقال في «المغني»: «قال سفيان وابن مهدي وأحمد: «لا بأس به»، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث»، وقال ابن المديني والنسائي: «ليس بالقوي» »، وقال ابن حجر في «التقريب» [٢٥٦]: «صدوق ليِّن الحفظ».

(٢) «الجرح والتعديل» (٢/ ١٣٢) و«الكامل» (١/ ٢١٤).

(٣) بعدها في [ظ]: «الحديث»، وليست في [أ] ولا في مصادر التخريج.

(٤) «الجرح والتعديل» (٢/ ١٣٢) و«الكامل» (١/ ٢١٤)، ورواه عباس الدوري عن ابن معين [١٦٦٨].

(٥) «الكامل» (١/ ٢١٤).

فَقَالَ: كَذَا[(١)] وَكَذَا[(٢)].

٢٨٩/ ٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عِنْدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ: السُّدِّيُّ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرٍ ضَعِيفَانِ[(٣)]، فَغَضِبَ ابْنُ مَهْدِيٍّ غَضَبًا شَدِيدًا وَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّه أَيْشٍ ذَا؟ وَأَنْكَرَ مَا قَالَ يَحْيَى[(٤)].

٢٩٠/ ٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ بَغْدَادَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ. -ثُمَّ قَالَ: يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ- ذَكَرَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْمُهَاجِرِ وَالسُّدِّيَّ فَقَالَ[(٥)]: كَانَا ضَعِيفَيْنِ مَهِينَيْنِ. فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَالَ سُفْيَانُ[(٦)]: كَانَ السُّدِّيُّ رَجُل[(٧)] مِنَ الْعَرَبِ، وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ ابْنُ الْمُهَاجِرِ لَا بَأْسَ بِهِ[(٨)].

[٦٨]- [بخ ت ق] إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُخْتَارِ الرَّازِيُّ[(*)].

---

(١) في [ظ]: «كان كذا».

(٢) «الكامل» (١/ ٢١٤) عن الدولابي عن عبد الله بن أحمد به.

(٣) في [ظ]: «ضعيفين».

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» [٢٥٨١]، [٤٧١٠].

(٥) في [أ]: «فقالا».

(٦) في [ظ]: «كان سفيان يقول».

(٧) كذا في الأصول الخطية، ولها وجه، والجادة: «رجلًا».

(٨) «الكامل» (١/ ٢١٤) و«الجرح والتعديل» (٢/ ١٣٢) مختصرًا.

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٨١]، والذهبي في «المغني» [١٧٤]، وفي «الميزان» [٢١٣]، وقال في «المغني»: «تركه زنيج، وقبله أبو حاتم، وقال البخاري: «فيه نظر» »، وقال ابن حجر في «التقريب» [٢٤٧]: «صدوق ضعيف الحفظ».



٢٩١/ ١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الأَبَّارُ قَالَ: سَأَلْتُ زُنَيْج[(١)] عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ الْمُخْتَارِ فَقَالَ: تَرَكْتُهُ. وَلَمْ يَرْضَهُ[(٢)].

٢٩٢/ ٢- حَدَّثَنِي[(٣)] آدَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: إِبْرَاهِيمُ ابْنُ الْمُخْتَارِ، أَبُو إِسْمَاعِيلَ التَّمِيمِيُّ، مِنْ أَهْلِ خُوَارَ، سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ، لَا أَدْرِي كَيْفَ حَدِيثُهُ؟[(٤)].

[٦٩]- [د] إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهْدِيٍّ الْمِصِّيصِيُّ[(*)].

حَدَّثَ بِمَنَاكِيرَ.

٢٩٣/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ [أ/ ١٧/أ] قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهْدِيٍّ جَاءَ بِمَنَاكِيرَ[(٥)] [(٦)].

٢٩٤/ ٢- حَدَّثَنَا [ب/ ٣١/أ] الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ[(٧)] الْفَارِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ الأَبَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَوْدِيُّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ،

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ولها وجه، والجادة: «زنيجًا».

(٢) «تاريخ بغداد» (٦/ ١٧٣).

(٣) في [ظ]: «حدثنا».

(٤) «التاريخ الكبير» (١٠٣٧)، وليس فيه: «لا أدري كيف حديثه»، وقد نسبها للبخاري الحافظ علاء الدين مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٢٨٩) نقلًا عن العقيلي.

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [١٨٥]، وفي «ميزان الاعتدال» [٢٢٦]، وقال في «المغني»: «قال العقيلي: «حدث بمناكير» »، وقال ابن حجر في «التقريب» [٢٥٨]: «مقبول».

(٥) تأخرت هذه الفقرة في [ظ] فجاء بعد التي تليها.

(٦) «تهذيب التهذيب» (١/ ١٤٧).

(٧) «بن النعمان» من [ظ].

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ[(١)] ﷺ: «أَوَّلُ مَنْ صُنِعَتْ لَهُ الْحَمَّامَاتُ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ»[(٢)].

[٧٠]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الزِّيَادِيُّ، بَصْرِيٌّ[(*)].

يُخالَفُ فِي[(٣)] حَدِيثِهِ.

١/٢٩٥- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُعَاوِيَةَ صَاحِبُ الزِّيَادِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ مَالَهُ وَبَاعَهُ فِي دَيْنٍ كَانَ[(٤)] عَلَيْهِ[(٥)].

---

(١) في [ظ]: «النبي».

(٢) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٦٢)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٨٥)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٢٥) وابن أبي عاصم في «الأوائل» (١٣٢) من حديث إبراهيم بن مهدي به.

قال البخاري: «فيه نظر، لا يتابع فيه». وقال ابن عدي: «لا يتابع عليه».

(*) **ترجمه** ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [١١٩]، والذهبي في «المغني» [١٧٩]، وفي «ميزان الاعتدال» [٢١٨]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٣٤٥]، وقال في «المغني»: «ضعفوه».

(٣) في [ظ]: «لا يتابع على».

(٤) «كان» ليست في [ظ].

(٥) أخرجه الحاكم (٢/ ٦٧)، و(٤/ ١١٣)، والدارقطني (٤/ ٢٣٠)، والطبراني في «الأوسط» (٥٩٣٩)، والبيهقي (٦/ ٤٨)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٢٠٢)، وابن عساكر (٥٨/ ٤٢٩) جميعًا من حديث إبراهيم بن معاوية به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٥٤): «رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه: إبراهيم ابن معاوية، وهو ضعيف». =

٢٩٦/ ٢- وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ(١).

٢٩٧/ ٣- وَقَالَ اللَّيْثُ: عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ(٢).

٢٩٨/ ٤- وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ مُعَاذًا كَثُرَ دَيْنُهُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّه ﷺ(٣).

٢٩٩/ ٥- وَقَالَ ابْنُ لَهِيعَةَ: عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ وَعُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ مُعَاذًا ادَّانَ وَهُوَ غُلَامٌ شَابٌّ(٤) . . . ، فَذَكَرَهُ(٥).

= قال الحافظ في «التلخيص الحبير» (٣/ ٣٧): «وخالفه عبد الرزاق -أي هشام بن يوسف- وعبد الله بن المبارك عن معمر، فأرسلاه، ورواه أبو داود في «المراسيل» [١٧٢] من حديث عبد الرزاق مرسلًا مطولًا، وسمَّى ابن كعب عبد الرحمن. قال عبد الحق: المرسل أصح». اهـ

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد».

قلت: وقد سبق ما فيه لأنه معلَّلُ بالإرسال، وإبراهيم بن معاوية ضعيف.

(١) أخرج روايته أبو داود في «المراسيل» (ص١٦٢ رقم١٧٢) وقد توبع عبد الرزاق: تابعه ابن المبارك، أخرج روايته ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٢٠٢).

(٢) «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٤/ ١٣٢) نقلًا عن المصنف.

(٣) أخرج روايته أبو داود في «المراسيل» (١٦٢ رقم ١٧١) من طريق سليمان بن داود عن ابن وهب به.

(٤) أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٣٢٥٠] من طريق عبد الله بن يوسف عن ابن لهيعة. مطولًا، وقال عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري بهذا التمام إلا يزيد بن أبي حبيب، وعمارة بن غزية، تفرد به ابن لهيعة».

(٥) «فذكره» ليست في [ظ].

وَالْقَوْلُ مَا قَالَ يُونُسُ وَمَعْمَرٌ. [ب/٣١/ب]

[٧١]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ هُدْبَةَ، أَبُو هُدْبَةَ، وَاسِطِيٌّ(*).

يُرْمَى بالكَذِبِ.

١/٣٠٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: قَدِمَ أَبُو هُدْبَةَ فَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ الْخَلْقُ فَقَالُوا لَهُ: أَخْرِجْ رِجْلَيْكَ. فَقَالُوا لِيَحْيَى: لِمَ قَالُوا لَهُ: أَخْرِجْ رِجْلَيْكَ؟ قَالَ: كَانُوا(١) يَخَافُونَ أَنْ يَكُونَ رِجْلُهُ رِجْلَ حِمَارٍ، يَكُونُ(٢) شَيْطَانَ(٣) (٤).

٢/٣٠١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى(٥)، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ(٦)، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ قَالَ(٧): كَانَ أَبُو هُدْبَةَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٩]، وابن حبان في «المجروحين» [٢٩]، وابن عدي في «الكامل» [٥٥]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٢]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [١٣١]، والذهبي في «المغني» [١٩٩]، وفي «ميزان الاعتدال» [٢٤٢]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٣٧٦]، وقال في «المغني»: «ساقط متهم، وقال الدارقطني: «متروك»، وقال أبو حاتم: «كذاب»».

(١) «قال: كانوا» مكانها في [أ]: «قالوا»، والمثبت من [ظ] موافق لما في «التاريخ».

(٢) كذا في [ظ]: «يكون»، وفي [أ]: «أن يكون»، وما أثبتناه من [ظ] موافق لما في «تاريخ الدوري»؛ ففيه: «يكون شيطانًا، أو قال: فيكون شيطانًا».

(٣) كذا في [أ]، و[ظ]، ولها وجه، والجادة: «شيطانًا».

(٤) «التاريخ» برواية الدوري [٤٦٦١].

(٥) «بن عيسى» من [ظ].

(٦) «بن صالح» ليست في [ظ].

(٧) في [ظ]: «يقول».

النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ هُشَيْمٌ: لَوْ كَانَ شُعْبَةُ حَيًّا اسْتَعْدَى عَلَيْهِ(١).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٣٠٢/ ٣- مَا حَدَّثَنَا(٢) عُبَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكَشْوَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّه الْخَشَّاشُ(٣)، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ دُومِيٍّ(٤)، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ هُدْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَس بْنُ مَالِكٍ(٥) قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّه ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْحَمَّامِ، وَعَنِ السَّلَامِ عَلَى بَادِي الْعَوْرَةِ(٦).

[٧٢]- إِبْرَاهِيمُ ابْنُ هَرَاسَةَ، أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ، كُوفِيٌّ(٧)(*).

---

(١) «الكامل» (١/ ٢٠٨).

(٢) في [ظ]: «حدثناه».

(٣) كذا في [أ]، و[ظ] بالخاء المعجمة، ولعل صوابه: «الحشاش» بالحاء المهملة، وراجع: «تبصير المنتبه» (١/ ٣٣٧).

(٤) كذا في [ظ] بالدال المهملة، وكذا كانت في [أ] ثم غيرت الدال راءً.

(٥) «بن مالك» ليست في [ظ].

(٦) أخرج له ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٠٨) أحاديث، ليس هذا منها، وقال: «وهذه الأحاديث مع غيرها مما رواه أبو هدبة كلها بواطيل، وهو متروك الحديث بيِّن الأمر في الضعف جدًّا». وراجع «الضعيفة» للعلامة الألباني ﵀ (رقم ٥٢٣١).

(٧) «كوفي» ليست في [ظ].

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [١٢]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [١٠]، وابن حبان في «المجروحين» [٢٣]، وابن عدي في «الكامل» [٧٥]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١١]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [١٣٢]، والذهبي في «المغني» [٢٠٠]، وفي «ميزان الاعتدال» [٢٤٣]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٤٢]، [٣٧٧] وهو إبراهيم بن رجاء، وهراسة هي أمه كما قال ابن حجر، وقال في «المغني»: «تركوه، ورماه أبو عبيد بالكذب».

٣٠٣/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ السَّهْمِيُّ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ [ظ/١٣/أ] الْحَضْرَمِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ هَرَاسَةَ فَقَالَ: كَذَّابٌ.

٣٠٤/ ٢- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ[(٢)] الْبُخَارِيَّ قَالَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَرَاسَةَ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ[(٣)] الْكُوفِيُّ، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، تَكَلَّمَ فِيهِ أَبُو عُبَيْدٍ وَغَيْرُهُ، كَانَ مَرْوَانُ الْفَزَارِيُّ يَقُولُ: أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ[(٤)].

٣٠٥/ ٣- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الْحُلْوَانِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا دَاوُدَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَرَاسَةَ فَقَالَ: تَرَكَ النَّاسُ حَدِيثَهُ[(٥)]. [أ/١٧/ب]

[٧٣]- [ت ق] إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ الْخُوزِيُّ، مَكِّيٌّ[(*)].

---

(١) «السهمي» ليست في [ظ].

(٢) «محمد بن إسماعيل» ليست في [ظ].

(٣) «الشيباني» ليست في [ظ].

(٤) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٣٣)، وابن عدي في «الكامل» عن الجنيدي، عن البخاري بنحوه، وفيه: «كان مروان الفزاري يقول: «حدثنا أبو إسحاق الشيباني» يكنيه لكي لا يُعرف».

(٥) «لسان الميزان» [٣٧٧].

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [١٣]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [١٤]، وابن حبان في «المجروحين» [٨]، وابن عدي في «الكامل» [٦٢]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٣]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [١٤]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [١٣٦]، والذهبي في «المغني» [٢٠٨]، وفي «ميزان الاعتدال» [٢٥٤]، وقال في «المغني: «قال أحمد والنسائي: «متروك» »، وقال ابن حجر في «التقريب» [٢٧٤]: «متروك الحديث».

١/٣٠٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ[(١)] بْنِ سَعْدُويَه [ب/٣٢/أ] الْمَرْوَزِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَشِيرٍ الْمَرْوَزِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ عَنْ حَدِيثٍ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ الْخُوزِيِّ، فَأَبَى أَنْ يُحَدِّثَنِيَ بِهِ[(٢)].

٢/٣٠٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: كَانَ يَحْيَى وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا يُحَدِّثَانِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ الْمَكِّيِّ[(٣)] الْخُوزِيِّ[(٤)].

٣/٣٠٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ الْمَكِّيُّ؛ هُوَ الْخُوزِيُّ، وَلَيْسَ بِثِقَةٍ[(٥)].

وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ[(٦)].

قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ[(٧)]: كَانَ خُوزِيّ[(٨)]؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّهُ مَكِّيٌّ، وَكَانَ يَنْزِلُ شِعْبَ الْخُوزِ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ[(٩)].

٤/٣٠٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْأَبَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ

---

(١) «بن أحمد» كذا هنا في [أ]، و[ظ]، ويأتي في ترجمة «حسام بن مصك» كذلك في [ظ]، والظاهر أنه تصحيف، صوابه: «بن محمد» فقد تكررت رواية المصنف عنه، والله أعلم.

(٢) «الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٦).

(٣) «المكي» من [ظ].

(٤) «الكامل» (١/ ٢٦٦).

(٥) «التاريخ» برواية الدوري [٤٦٣].

(٦) «التاريخ» [٥٨١].

(٧) «بن معين» ليست في [ظ].

(٨) كذا في الأصول الخطية، ولها وجه، والجادة: «خوزيًّا».

(٩) «التاريخ» [٤٨٠]، و«الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٦).

خَازِمٍ[(١)] الْبَلْخِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ الطَّالْقَانِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ[(٢)] ابْنَ الْمُبَارَكِ، وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثٍ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ الْخُوزِيِّ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ أَبِي رِزْمَةَ: حَدِّثْنَا بِهِ، فَقَالَ: هَاهْ، تَأْمُرُنِي أَنْ أَرْجِعَ فِي حَدِيثٍ قَدْ تُبْتُ مِنْهُ[(٣)]. قَالَ: يَعْنِي: أَنَّهُ تَرَكَ حَدِيثَهُ لِلَّهِ[(٤)] [(٥)].

٣١٠/ ٥- حَدَّثَنِي آدَمُ قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ أَبُو إِسْحَاقَ[(٦)] الْخُوزِيُّ[(٧)] سَكَتُوا عَنْهُ[(٨)].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٣١١/ ٦- مَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ الْخُوزِيُّ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ بَيْنَ عَيْنَيِ الرَّحْمَنِ، فَإِذَا الْتَفَتَ قَالَ لَهُ الرَّبُّ: يَا بْنَ آدَمَ إِلَى مَنْ تَلْتَفِتُ؟ إِلَى**[(٩)]

---

(١) في [ظ]: «حازم»، وهو تصحيف، انظر: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٢/ ٦٥٥).
(٢) «سمعت» ليست في [ظ].
(٣) في [أ]: «فيه».
(٤) «لله» ليست في [ظ]، وهي في [أ] ملحقة فوق «حديثه».
(٥) «الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٦) بمعناه مختصرًا.
(٦) «إسحاق» كذا في [أ]، و[ظ]، والظاهر أنه ذهول، صوابه: «إسماعيل» كما في «التاريخ الكبير» وغيره من كتب الرجال.
(٧) في [ظ]: «إبراهيم الخوزي أبو إسحاق».
(٨) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٣٦).
(٩) بعدها في [ظ]: «من»، وليست في مصادر تخريج الخبر.



خَيْرٍ لَكَ مِنِّي! ابْنَ آدَمَ أَقْبِلْ عَلَى صَلَاتِكَ فَأَنَا خَيْرٌ لَكَ مِمَّنْ تَلْتَفِتُ إِلَيْهِ»(١).

[ب/ ٣٢/ ب]

٣١٢/ ٧- حَدَّثَنَاهُ(٢) إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَا يَلْتَفِتْ؛ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ(٣)، إِنَّ رَبَّهُ أَمَامَهُ، وَإِنَّهُ يُنَاجِيهِ فَلَا يَلْتَفِتُ.

قَالَ عَطَاءٌ: وَبَلَغَنَا أَنَّ الرَّبَّ ﷻ يَقُولُ: «**يَا بْنَ آدَمَ إِلَى مَنْ تَلْتَفِتُ؟ أَنَا خَيْرٌ لَكَ مِمَّنْ تَلْتَفِتُ إِلَيْهِ**»(٤).

هَذَا أَوْلَى مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ.

٣١٣/ ٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ الْقُومِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا هُوَ بَيْنَ عَيْنَي الرَّحْمَنِ، فَإِذَا الْتَفَتَ يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: إِلَى مَنْ تَلْتَفِتُ؟ إِلَى مَنْ هُوَ خَيْرٌ(٥) لَكَ مِنِّي تَلْتَفِتُ! ابْنَ آدَمَ، أَقْبِلْ عَلَيَّ فَأَنَا خَيْرٌ لَكَ مِمَّنْ تَلْتَفِتُ إِلَيْهِ**».

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «التهجد وقيام الليل» (٥٠٥) والبزار في «مسنده» (١٦/ ٢٠٠)، من حديث إسحاق بن سليمان به.

(٢) في [ظ]: «حدثنا».

(٣) «ربه» ليست في [ظ].

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٣٢٧٠)، وابن أبي شيبة (٤٥٣٨) من حديث ابن جريج به. وانظر: «السلسلة الضعيفة» (١٠٢٤، ٤٣٩٩).

(٥) طمست في [أ] بسبب الحبر، فاستدركناها من مصادر تخريج الخبر.

هُوَ عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ دُونَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ(١).

[٧٤]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي حَيَّةَ الْمَكِّيُّ، وَهُوَ إِبْرَاهِيمُ(٢) بْنُ الْيَسَعِ بْنِ أَسْعَدَ(*).

٣١٤/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ، قَالَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي حَيَّةَ الْمَكِّيُّ، وَهُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْيَسَعِ بْنِ أَسْعَدَ، أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْمَكِّيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ(٣).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٣١٥/ ٢- مَا حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي حَيَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

---

(١) من قوله: «حدثنا أحمد بن داود» إلى هنا ليس في [ظ].

(٢) «إبراهيم» من [ظ].

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٣]، وابن حبان في «المجروحين» [١٣]، وابن عدي في «الكامل» [٧٠]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٧]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٣]، والذهبي في «المغني» [٢١٢]، وفي «الميزان» [٧٩]، [٢٥٦]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٢٩]، [٣٨٤]، [٣٩١]، وقال في «المغني»: «قال الدارقطني: «متروك»».

وقال ابن الجوزي: «ويقال له: إبراهيم بن أبي يحيى»، وقال ابن حجر في «اللسان» (١/ ٢٢٠): «قال الحاكم أبو أحمد: اسمه إبراهيم، وكنيته أبو إسماعيل واسم أبيه اليسع، وكنيته أبو يحيى، ولقبه أبو حية»، ونقل الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٧٧، ٣٧٨) عن أبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق الحافظ قال: «إبراهيم بن أبي يحيى التميمي المكي، واسم أبي يحيى اليسع بن أسعد، ولقبه أبو حية وليس بابن أبي يحيى المدني»، والله أعلم.

(٣) «التاريخ الكبير» (١/ ٢٨٣).

عَائِشَةَ، قَالَتْ: اسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي بِنَاءِ كَنِيفٍ بِمِنًى فَلَمْ يَأْذَنْ لِي(١).

[أ/١٨/أ]

٣/٣١٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي حَيَّةَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا يَزَالُ الدِّينُ وَاصِبًا مَا بَقِيَ مِنْ قُرَيْشٍ عِشْرُونَ رَجُلًا**»(٢).

وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا(٣).

[٧٥]- [خ م د ت س] إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ أَبِي(٤) إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ، كُوفِيٌّ(٥)(*).

---

(١) أخرجه أبو القاسم الجرجاني في «تاريخ جرجان» (١/١٠٦)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/٣٦٨)، من حديث الحميدي به، وابن عدي في «الكامل» [١٤٤٢] من طريق إبراهيم به.

(٢) أخرجه نعيم في «الفتن» [١٢١٠] ومن طريقة ابن أبي عاصم في «السنة» (١٥٢٤)، وابن عدي في «الكامل» (١/٢٣٨) من حديث إبراهيم بن أبي حية به.
قال الهيثمي في «المجمع» (٩- ٧٦٠-٧٦١): «رواه البزار، وفيه إبراهيم بن أبي حية، وهو متروك». واستنكره ابن عدي. و«واصبًا: أي ثابتًا مستقرًّا».

(٣) «جميعًا» من [ظ].

(٤) «أبي» ليست في [أ]، وهو إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي، وما أثبتنا من [ظ] هو الموافق لسياقة نسبه الذي نقله المصنف عن ابن معين داخل الترجمة.

(٥) «كوفي» من [ظ].

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [١٦]، وابن عدي في «الكامل» [٦٩]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [١٢]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [١٤١]، والذهبي في «المغني» [٢١٤]، وفي «ميزان الاعتدال» [٢٥٨]، وقال في «المغني»: «قال أبو داود: «ضعيف»، وقال النسائي: «ليس بالقوي» »، وقال ابن حجر في «التقريب» [٢٧٦]: «صدوق يهم».

٣١٧/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى(١)، قَالَ: حَدَّثَنا عَبَّاسٌ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ(٢) قَالَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ لَيْسَ بِشَيْءٍ(٣).

[٧٦]- إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ قُدَيْدٍ(*).

عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، فِي حَدِيثِهِ وَهْمٌ وَغَلَطٌ.

٣١٨/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعْدُ [ب/٣٣/أ] بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ قُدَيْدٍ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يَرْكَعَ رَكْعَتَيْنِ، وَإِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ بَيْتَهُ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يَرْكَعَ رَكْعَتَيْنِ، فَإِنَّ اللَّه جَاعِلٌ مِنْ رَكْعَتَيْهِ فِي بَيْتِهِ خَيْرًا**»(٤).

---

(١) «بن عيسى» من [ظ].

(٢) «بن معين» ليست في [ظ].

(٣) «التاريخ» برواية الدوري [١٤٨٩].

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [١٥] لراوٍ اسمه إبراهيم بن يزيد، دون زيادة إيضاح، ولم يتبين عين هذا الراوي، فلعله «ابن قديد» وقد ترجمه ابن عدي في «الكامل» [٨٠]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [١٣٨]، والذهبي في «المغني» [٢٠٥]، وفي «ميزان الاعتدال» [٢٤٨]، وابن حجر في «اللسان» [٣٨٥]، وقال في «المغني»: «لينه العقيلي، وله حديث موضوع».

(٤) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٠٧٩)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٥١) والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٨٣١) من حديث سعد بن عبد الحميد بن جعفر به.
قال ابن عدي: «وهذا الحديث بهذا الإسناد منكر». وقال البيهقي: أنكره البخاري بهذا الإسناد، وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٣٦): «هذا لا أصل له».
وقال الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٢٥٥٥): «منكر».

٣١٩/ ٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا[(١)] الْعَبَّاسُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ قُدَيْدٍ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ [ظ/١٣/ب]، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**ثَلَاثُ دَعَوَاتٍ مُسْتَجَابَاتٌ لَا شَكَّ فِيهِنَّ: دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ، وَدَعْوَةُ الْمُسَافِرِ، وَدَعْوَةُ الْوَالِدِ لِوَلَدِهِ**»[(٣)].

أَمَّا الْحَدِيثُ[(٤)] الأَوَّلُ فَلَا أَصْلَ لَهُ مِنْ حَدِيثِ الأَوْزَاعِيِّ.

٣٢٠/ ٣- وَرَوَى عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرَقِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ**»[(٥)].

هَذَا حَدِيثٌ ثَابِتٌ[(٦)].

---

(١) «حدثنا» ليست في [أ].

(٢) «بن عبد الحميد» من [ظ].

(٣) أخرجه قوام السنة في «الترغيب والترهيب» من طريق العباس بن أبي طالب، والدارقطني كما في «أطراف الغرائب» لابن طاهر (٥/٣٢٨)، وقال: «تفرد به إبراهيم بن يزيد بن قديد، عن الأوزاعي، ولم يروه عنه غير سعد بن عبد الحميد».
قلت: وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩/٩٧)، وفي «الأوسط» (١/١٢)، من طريق أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، عن الأوزاعي به، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة إلا الأوزاعي، تفرد به أبو المغيرة». فكلتا الروايتين ترد كلاميهما -رحمهما الله.

(٤) «الحديث» ليست في [ظ].

(٥) أخرجه البخاري [٤٤٤]، ومسلم [٧١٤]، وغيرهما.

(٦) من قوله: «وروى عامر» إلى هنا مكانه في [ظ]: «وحديث أبي قتادة عن النبي ﷺ في الركعتين عند دخول المسجد ثابت».

وَأَمَّا الْحَدِيثُ[(١)] الثَّانِي فَخَطَأٌ، رَوَاهُ[(٢)] هِشَامٌ الدَّسْتُوَائِيُّ وَأَبَانُ وَالأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ -قَالَ الأَوْزَاعِيُّ: عَنْ[(٣)] رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْقِصَّةِ[(٤)].

٣٢١/ ٤- وَحَدَّثَنَاهُ[(٥)] إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا[(٦)] أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ الصَّوَّافِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**ثَلَاثُ دَعَوَاتٍ مُسْتَجَابَاتٌ: دَعْوَةُ الْمُسَافِرِ، وَدَعْوَةُ الصَّائِمِ، وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ**»[(٧)].

هَكَذَا قَالَ حَجَّاجٌ الصَّوَّافُ: «دَعْوَةُ الصَّائِمِ»، وَأَمَّا الأَوْزَاعِيُّ [ب/ ٣٣/ ب] وَهِشَامٌ وَأَبَانُ، فَرَوَوْهُ بِلَفْظِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ قُدَيْدٍ سَوَاءً.

---

(١) «الحديث» ليست في [ظ].

(٢) «فخطأ رواه» في [ظ]: «فرواه».

(٣) «عن» ليست في [ظ].

(٤) في [ظ]: «مثل هذه القصة» ورواية هشام أخرجها الترمذي [١٩٠٥]، وابن ماجه [٣٨٦٢] وغيرهما، ورواية أبان عند الطبراني في «الدعاء» [١٣٢٣]، ورواية الأوزاعي عند الطبراني أيضًا في «الدعاء» [١٣٢٤] وليس فيها «عن رجل من أهل المدينة» وإنما فيها «عن أبي جعفر» والله أعلم.

(٥) في [ظ]: «وحدثنا».

(٦) في [ظ]: «حدثنا».

(٧) أخرجه الترمذي (٣٤٤٨) البيهقي في «الشعب» (٧٤٦٢) من طريق أبي عاصم به. وأخرجه أحمد (٢/ ٥١٧) من حديث حجاج الصواف به. وأخرجه أبو داود (١٥٣٦)، وابن ماجه (٣٨٦٢)، وأحمد (٢/ ٢٥٨)، وابن حبان (٢٦٩٩)، والطيالسي (٢٥١٧٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٢) من حديث يحيى بن أبي كثير به.
قال الترمذي: «حديث حسن». وانظر «السلسلة الصحيحة» (٥٩٦).



[٧٧]- [ت ق] **إِسْمَاعِيلُ**(١) **بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ المُهَاجِرِ**(*).

٣٢٢/ ١- قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، فَقَالَ: أَبُوهُ أَقْوَى فِي الحَدِيثِ مِنْهُ(٢).

٣٢٣/ ٢- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرٍ ضَعِيفٌ، وَابْنُهُ إِسْمَاعِيلُ ضَعِيفٌ(٣). [أ/ ١٨/ ب]

٣٢٤/ ٣- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ قَالَ: إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ أَبِيهِ وَعَبْدِ المَلِكِ بْنِ عُمَيرٍ، رَوَى عَنْهُ أَبُو نُعَيمٍ، فِي حَدِيثِهِ نَظَرٌ(٤).

٣٢٥/ ٤- وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْفَضْلِ عَنْهُ فِي «الْكِتَابِ الكَبِيرِ» قَالَ: «مُنْكَرُ الحَدِيثَ»(٥).

---

(١) قبلها في [ظ]: «باب إسماعيل».

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [١٤]، وابن حبان في «المجروحين» [٣٨]، وابن عدي في «الكامل» [١٢٤]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٥٣]، والذهبي في «المغني» [٦١٨]، وفي «ميزان الاعتدال» [٨٢٧]، وقال في «المغني»: «ضعفوه»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٤٢١]: «ضعيف».

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» [٢٥١٢].

(٣) «التاريخ» برواية الدوري [١٤٤].

(٤) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٤٢)، و«الضعفاء» (١٤).

(٥) «وحدثنا عبد الرحمن» إلى هنا مكانه في [ظ]: «وقال في كتاب «الكبير» فذكر الحديث»، وقد نسب هذا القول للبخاري أيضًا ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (١/ ١٠٩).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٣٢٦/ ٥- مَا حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ تَمِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي ذَكَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ بَابَاهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**مَكَّةُ مُبَاحٌ**(١) **لَا تُبَاعُ**(٢) **رِبَاعُهَا**»(٣).

لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ.

[٧٨]- [ت ق] إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَبُو يَحْيَى التَّيْمِيُّ، كُوفِيٌّ(*).

٣٢٧/ ١- قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: أَبُو يَحْيَى التَّيْمِيُّ ضَعِيفٌ(٤).

---

(١) كذا في [أ]، وفي [ظ] غير منقوطة، وقد وقعت في بعض مصادر التخريج تارة: «مباح»، وأخرى: «مناخ»، ويظهر أن الشك فيها قديم؛ فقد روى الخبر الفاكهي في «أخبار مكة» (٣/ ٢٤٣)، وفيه: «مباح أو مناخ» على الشك، ولعل الصواب: «مناخ» وهو مَبْرك الإبل، وانظر: «فيض القدير» (٦/ ٣)، والله أعلم.

(٢) في [ظ]: «يباع».

(٣) أخرجه الحاكم (٢/ ٦١)، والدارقطني (٣/ ٥٨)، والبيهقي (٦/ ٣٥) من حديث إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر به.
قال البيهقي: «إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر: ضعيف»، وقال: «الصحيح أنه موقوف»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد» وتعقبه الذهبي بقوله: «إسماعيل بن إبراهيم ابن مهاجر ضعفوه»، وقال الدارقطني: «إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر: ضعيف، ولم يروه غيره».
وراجع: «نصب الراية» (٤/ ٣٣٢)، و«التحقيق» لابن الجوزي (٢/ ١٨٦-١٨٧).

(٤) «ميزان الاعتدال» [٨٢٩].

٣٢٨/ ٢- وَحَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، [ب/٣٤/أ] أَبُو يَحْيَى التَّيْمِيُّ، كُوفِيٌّ، يُحَدِّثُ(١) عَنْ مُخَارِقٍ وَمُطَرِّفٍ، قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: هُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا(٢).

[٧٩]- [ق] إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْكَرَابِيسِيُّ، بَصْرِيٌّ(٣)(*).

عَنِ ابن عَوْنٍ.

لَيْسَ لِحَدِيثِهِ أَصْلٌ مُسْنَدٌ، إِنَّمَا هُوَ مَوْقُوفٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ.

٣٢٩/ ١- حَدَّثَنَاهُ يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرٍو الرَّبَالِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْكَرَابِيسِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ قَالَ: «**مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ جِيءَ**(٤)

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [١٥]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٠]، وابن حبان في «المجروحين» [٣٩]، وابن عدي في «الكامل» [١٣٠]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٤٩]، والذهبي في «المغني» [٦٢١]، وفي «ميزان الاعتدال» [٨٢٩]، وقال في «المغني»: «مجمع على ضعفه، وقال ابن عدي: «يكتب حديثه»»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٤٢٥]: «ضعيف».

(١) في [ظ]: «حدث».

(٢) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٤٢).

(٣) «بصري» ليست في [ظ].

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [٦٢٦]، وفي «ميزان الاعتدال» [٨٣٤]، وقال في «المغني»: «رفع حديثًا موقوفًا في كتمان العلم»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٤٢٤]: «لين الحديث».

(٤) في [ظ]: «جر».

بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْجَمًا[(١)] بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»[(٢)].

٣٣٠/ ٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْفَرَجِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ أُلْجِمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ[(٣)] [(٤)].

قَالَ: وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ عُمَارَةُ[(٥)] بْنُ زَاذَانَ الصَّيْدَلَانِيُّ، عَنْ عَلِيِّ ابْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، بِإِسْنَادٍ صَالِحٍ[(٦)] [(٧)].

[٨٠]- إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْقُرَشِيُّ، يُقَالَ: حِمْصِيٌّ[(*)].

---

(١) في [أ]: «ملجم».

(٢) أخرجه ابن المقرئ في «معجمه» [٢٢٨] من طريق الربالي، وأخرجه ابن ماجه (٢٦٦) من حديث إسماعيل بن إبراهيم الكرابيسي به.

(٣) هذه الفقرة ليست في [ظ].

(٤) أخرجه ابن أبي الفوارس في «المخلصيات» [٢٣٨] من طريق إسماعيل به، وفيه: «رفعه مرة ومرة لم يرفعه».

(٥) في [ظ]: «عمار»، وهو تصحيف.

(٦) أخرجه أحمد (٢/ ٢٦٣، ٢٩٦، ٣٠٥)، وأبو داود (٣٦٥٨)، والترمذي (٢٦٤٩)، وابن ماجه (٧٥٦١)، وابن حبان (٩٥)، والحاكم (١/ ١٨١، ١٨٢)، وأبو يعلى (٦٣٨٣)، وابن أبي شيبة (٢٦٤٥٣). من حديث علي بن الحكم.

قال الترمذي: «حديث حسن»، وقال الحاكم: «هذا حديث تداوله الناس بأسانيد كثيرة تجمع ويذاكر بها، وهذا الإسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

(٧) من قوله: «قال: وهذا الحديث» إلى هنا من [ظ].

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [٦٢٧]، وفي «ميزان الاعتدال» [٨٣٥]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٢٤١]، وقال في «المغني»: «في حديثه وهم».

فِي حَدِيثِهِ وَهْمٌ.

٣٣١/ ١- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ[(٢)] يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحِمْصِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ مَرَّتَيْنِ**».

٣٣٢/ ٢- وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ يُونُسُ، وَعُقَيْلٌ، وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ - عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ[(٣)].

٣٣٣/ ٣- وَرَوَاهُ زَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ وَصَالِحُ بْنُ أَبِي الأَخْضَرِ[(٤)]، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ[(٥)].

٣٣٤/ ٤- وَرَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ يَحْيَى الصَّدَفِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ،

---

(١) كذا في [ظ]، وألحق بها من قبلها في [أ]: «محمد بن»، ومن بعدها: «الحمصي»، والمعروف في شيوخ العقيلي: «أحمد بن عمرو»، وهو الخلال المكي. انظر «تاريخ الإسلام» للذهبي (٦/ ٨٨٧).

(٢) «محمد بن» ليست في [ظ].

(٣) أخرجه البخاري (٦١٣٣)، ومسلم (٢٩٩٨) من حديث عقيل عن الزهري به. وأخرجه مسلم (٢٩٩٨) من حديث يونس وابن أخي ابن شهاب عن الزهري به.

(٤) «وصالح بن أبي الأخضر» ليست في [ظ].

(٥) أخرجه الطيالسي (١٨١٣)، والطبراني (١٣١٣٨)، وابن عدي (٣/ ٢٣١)، (٤/ ٦٥) من حديث زمعة بن صالح وصالح بن أبي الأخضر. وانظر الاختلاف في أسانيده في «العلل» للدارقطني (٩/ ١٠٩-١١١).

[ب/ ٣٤/ب] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ(١).

٣٣٥/ ٥- وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى أَنَّ الْمُوَقَّرِيَّ حَدَّثَ بِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ غَيْرَ مَرْفُوعٍ.

٣٣٦/ ٦- وَقَدْ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرِو بْنِ السَّرْحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا(٢) مُوسَى بْنُ مُحَمَّدٍ البَلْقَاوِيُّ(٣)، قَالَ: حَدَّثَنَا(١) الْمُوَقَّرِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا.

وَالْمَحْفُوظُ رِوَايَتُهُمْ عَنْ سَعِيدٍ، وَسَائِرُ ذَلِكَ خَطَأٌ.

وَقَدْ حَدَّثَ إِسْمَاعِيلُ هَذَا عَنِ الزُّهْرِيِّ وَعَطَاءٍ بِمَنَاكِيرَ. [ظ/ ١٤/أ]

[٨١]- [ت ق] إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، أَبُو إِسْرَائِيلَ الْمُلَائِيُّ، كُوفِيّ(٤)(*).

فِي حَدِيثِهِ وَهْمٌ وَاضْطِرَابٌ، وَلَهُ مَعَ ذَاكَ مَذْهَبُ سُوءٍ خَبِيثٌ(٥).

---

(١) أخرجه البيهقي في «الكبير» [١٢٩٦٩] من طريق الزهري، عن أبي سلمة، به.
(٢) في [ظ]: «عن».
(٣) «البلقاوي» ليست في [ظ].
(٤) «كوفي» ليست في [ظ].
(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [١٦]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٣]، وابن حبان في «المجروحين» [٤١]، وابن عدي في «الكامل» [١٢٦]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٧٥]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٤١]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٥٦]، [٣٩١]، والذهبي في «المغني» [٧٢٩٩]، وفي «ميزان الاعتدال» [٨٤٩]، [٨٦٨]، [٩٩٥٧]، وقال في «المغني»: «ضعفوه، وكان يكفر عثمان رضي الله عنه»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٤٤٤]: «صدوق سيئ الحفظ، نسب إلى الغلو في التشيع». وقيل في اسم أبيه: (خليفة)، وقيل: (عبد العزيز).
(٥) «خبيث» ليست في [ظ].

٣٣٧/ ١- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّه الْحَضْرَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْرَائِيلَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ قَالَ: قَالَ لِي(١) رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**لَا تُثَوِّبَنَّ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ(٢) إِلَّا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ**»(٣). [أ/ ١٩/أ]

٣٣٨/ ٢- حَدَّثَنَاهُ(٤) يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْبَغْدَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْرَائِيلَ الْمُلَائِيُّ، عَنِ الْحَكَمِ -أَوِ عَنِ(٥) الْحَسَنِ ابْنِ عُمَارَةَ، عَنِ الْحَكَمِ- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّه ﷺ أَنْ لَا أُثَوِّبَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَّا فِي الْفَجْرِ.

٣٣٩/ ٣- رَأَيْتُ فِي كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ وَارَةَ، أَخْرَجَهُ إِلَيَّ ابْنُهُ بِالرِّيِّ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو الْوَلِيدِ: مَرَرْتُ يَوْمًا عَلَى بَابِ(٦) أَبِي إِسْرَائِيلَ، فَإِذَا

---

(١) «لي» ليست في [ظ].

(٢) في [ظ]، ومصادر تخريج الخبر: «الصلوات».

(٣) أخرجه الترمذي (١٩٨) عن أحمد بن منيع به.
وأخرجه أحمد (٦/ ١٤، ١٥) من حديث أبي أحمد الزبيري به.
وأخرجه ابن ماجه (٧١٥)، والبزار (١٣٧٣) وابن الجوزي في «التحقيق» (١/ ٣١٠)، من حديث أبي إسرائيل به.
قال الترمذي: «حديث بلال لا نعرفه إلَّا من حديث أبي إسرائيل الملائي، وأبو إسرائيل لم يسمع هذا الحديث من الحكم بن عتيبة، إنما رواه عن الحسن بن عمارة عن الحكم بن عتيبة، وأبو إسرائيل اسمه إسماعيل بن أبي إسحاق، وليس هو بذاك القوي عند أهل الحديث». وانظر: «إرواء الغليل» (١/ ٢٥٢-٢٥٣).

(٤) في [ظ]: «حدثنا».

(٥) «عن» ليست في [ظ].

(٦) «باب» ليست في [ظ].

رَبَاحٌ[(١)] قَاعِدٌ، فَقُلْتُ: مَا أَقْعَدَكَ؟ قَالَ: [ب/٣٥/أ] بَلَغَنِي حَدِيثًا[(٢)] عَنْ هَذَا، فَلَمْ أَتَمَالَكْ. وَإِذَا[(٣)] هُوَ قَدْ ذَكَرَ حَدِيثَ بِلَالٍ فِي التَّثْوِيبِ، فَاسْتَأْذَنْتُ عَلَى أَبِي إِسْرَائِيلَ فَأَذِنَ لَنَا، فَلَمْ أَزَلْ أَلْطُفُ بِهِ، فَلَمَّا قُمْنَا قُلْتُ لَهُ: شَيْئًا اخْتَلَفْنَا فِيهِ! قَالَ: وَمَا هُوَ؟ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى -أَوِ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبِلَالٍ[(٤)].

٣٤٠/ ٤- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، أَبُو إِسْرَائِيلَ الْعَبْسِيُّ الْمُلَائِيُّ الْكُوفِيُّ، عَنِ الْحَكَمِ وَعَطِيَّةَ، ضَعَّفَهُ[(٥)] أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ بِلَالٍ -وَكَانَ يَرْوِيهِ عَنِ الْحَكَمِ- فِي الأَذَانِ، فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنَ الْحَكَمِ أَوِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ[(٦)].

٣٤١/ ٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ الْوَرَّاقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْرَائِيلَ الْمُلَائِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا[(٧)] عَطِيَّةُ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: وُجِدَ قَتِيلٌ بَيْنَ قَرْيَتَيْنِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَقِيسَ إِلَى

---

(١) كذا في [أ] بالراء المفتوحة بعدها باء موحدة، وفي [ظ]: «رياح» بالمثناة من تحت.

(٢) كذا في [ظ]، و[أ]، ثم غيرت في [أ] إلى: «حديث»، وهو الجادة.

(٣) في [ظ]: «فإذا».

(٤) «تهذيب الكمال» (٣/ ٨٠).

(٥) في [ظ]: «يُضَعِّفُهُ».

(٦) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٤٦)، و«الضعفاء» (١٥).

(٧) في [ظ]: «حدثني».

أَيِّهِمَا كَانَ أَقْرَبَ، فَوُجِدَ أَقْرَبَ إِلَى أَحَدِهِمَا بِشِبْرٍ[(١)]، قَالَ: فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى شِبْرِ رَسُولِ اللَّه ﷺ فَضَمَّنَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَتْ أَقْرَبَ إِلَيْهِ[(٢)].

مَا جَاءَ بِهِ غَيْرُهُ، وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ.

٣٤٢/ ٦- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ عَنْ أَبِي إِسْرَائِيلَ الْمُلَائِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ عَنْهُ فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ فِي حَدِيثِهِ[(٣)] بِذَاكَ، وَكَانَ يَذْكُرُ عُثْمَانَ[(٤)].

٣٤٣/ ٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الْهَاشِمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: [ب/ ٣٥/ب] سَأَلْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ عَنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْرَائِيلَ الْمُلَائِيِّ، فَأَبَى أَنْ يُحَدِّثَنِي عَنْهُ، وَقَالَ: كَانَ شَيْخٌ[(٥)] يَشْتُمُ عُثْمَانَ[(٦)].

٣٤٤/ ٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، قَالَ: زَعَمَ لِي بَهْزٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا إِسْرَائِيلَ الْمُلَائِيَّ؛ يَقُولُ[(٧)]: إِنَّ

---

(١) في [أ]: «بسير» بالسين المهملة، والمثناة التحتية قبل الراء، ولم ينقط أول حرف، ويحتمل أن يكون ياء مثناة هو الآخر، فيكون: «يسيرًا»، وجرت عادة الناسخ بحذف ألف النصب؛ فالله أعلم.

(٢) أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٣٥٩) من طريق المصنف، وأخرجه أحمد (٣/ ٣٩، ٨٩)، والطيالسي (٢١٩٥)، والبيهقي (٨/ ١٢٦) من حديث أبي إسرائيل الملائي به.

(٣) في [ظ]: «دينه».

(٤) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (١/ ١٣٦).

(٥) «شيخ» من [ظ]، ولها وجه، والجادة: «شيخًا».

(٦) «الكامل» (١/ ٢٨٩)، و«المجروحين» (١/ ١٢٤).

(٧) «يقول» ليست في [ظ].

عُثْمَانَ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ[١].

٣٤٥/ ٩- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: أَبُو إِسْرَائِيلَ الْمُلَائِيُّ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، كُوفِيٌّ، تَرَكَهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ، وَكَانَ يَشْتُمُ عُثْمَانَ[٢].

٣٤٦/ ١٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ أَبِي إِسْرَائِيلَ الْمُلَائِيِّ، فَقَالَ: هُوَ كَذَا، قُلْتُ: مَا شَأْنُهُ؟ قَالَ: إِنَّهُ[٣] خَالَفَ النَّاسَ فِي أَحَادِيثَ، وَكَأَنَّهُ عِنْدَهُ. قُلْتُ: إِنَّ بَعْضَ مَنْ قَالَ: هُوَ ضَعِيفٌ[٤]. قَالَ: لَا، خَالَفَ فِي أَحَادِيثٍ[٥].

٣٤٧، ٣٤٨/ ١١، ١٢- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الْحُلْوَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا الْبَلْخِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: مَا سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي إِسْرَائِيلَ شَيْئًا قَطُّ[٦].

---

(١) في «الكامل» (١/ ٢٨٩) من طريق المعلى بن أسد أخي بهز قال: سمعت بهزًا قال: كنت عند أبي معاوية فقال: حدثنا أبو إسرائيل. فقلت: يا أبا معاوية لا تحدث عن أبي إسرائيل. قال: لم؟ قلت: تذكر يوم شُجَّ ابنه فلان؟ قال: إنك لتذكر. قال: إني كنت عند أبي إسرائيل فسمعته يقول: إن عثمان قتل كافرًا، إن عثمان قتل كافرًا ثلاثًا، قال أبو معاوية: فإني أشهد الله أني لا أذكر أبا إسرائيل في حديث حتى ألقى الله ﷻ.

(٢) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٤٦).

(٣) «إنه» ليست في [ظ].

(٤) كذا في الأصول الخطية، و«العلل ومعرفة الرجال». وفي «الكامل» «بعضهم يقول: هو ضعيف».

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» [٢٥٣٩] مطولًا بنحوه، و«الكامل» (١/ ٢٨٩).

(٦) «تهذيب الكمال» (٣/ ٧٩)، وهنا بحاشية [ظ]: «بلغت وصححت بحمد الله، وبلغ يوسف ابن يعقوب، وابنه أحمد».

٣٤٩/ ١٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: سُئِلَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنْ أَبِي إِسْرَائِيلَ، فَقَالَ: أَصْحَابُ الْحَدِيثِ لَا يَكْتُبُونَ حَدِيثَهُ.

وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: أَبُو إِسْرَائِيلَ اسْمُهُ إِسْمَاعِيلُ، ضَعِيفٌ(١). [أ/ ١٩/ ب]

[٨٢]- إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الأَنْصَارِيُّ كُوفِيٌّ، كَانَ بِمِصْرَ(*).

مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٣٥٠/ ١- مَا حَدَّثَنَاهُ(٢) يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِسْحَاقَ الأَنْصَارِيُّ الْكُوفِيُّ الأَحْوَلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ [ب/ ٣٦/ أ] رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**مَنْ غَدَا يَطْلُبُ الْعِلْمَ صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ، وَبُورِكَ لَهُ فِي مَعِيشَتِهِ، وَلَمْ يُنْتَقَصْ(٣) مِنْ رِزْقِهِ، وَكَانَ مُبَارَكًا عَلَيْهِ**»(٤).

---

(١) «الكامل» (١/ ٢٨٩)، وفي «التاريخ» برواية الدوري [١٢٧٨] قال: «أبو إسرائيل الملائي ثقة».

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [٦٣٢]، وفي «ميزان الاعتدال» [٨٤٦]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٢٥٣]، وقال في «المغني»: «منكر الحديث، قاله العقيلي؛ وكذا قال أبو زرعة الجرجاني».

(٢) في [ظ]: «حدثنا به».

(٣) في [ظ]: «ينقص».

(٤) أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٨٢) من طريق العقيلي به، وأخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» [٣١٤]، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» [٢١٧] من طريق مسعر، به.

هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ مِنْ حَدِيثِ مِسْعَرٍ وَلَا غَيْرِهِ(١)، وَلَيْسَ هَذَا الشَّيْخُ مِمَّنْ يُقِيمُ الْحَدِيثَ. [ظ/١٤/ب]

[٨٣]- إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ الْغَنَوِيُّ، كُوفِيٌّ(*).

١/٣٥١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ(٢) الْبُخَارِيَّ قَالَ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، تَرَكَهُ أَحْمَدُ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو إِسْحَاقَ، كُوفِيٌّ(٣).

٢/٣٥٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبَانَ الْغَنَوِيِّ، فَقَالَ: كَتَبْنَا عَنْهُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ حَدَّثَ بِأَحَادِيثِ الْخُضْرَةِ(٤) أَحَادِيثُ مَوْضُوعَةٌ، فَتَرَكْنَاهُ(٥).

---

(١) «من حديث مسعر ولا غيره» ليست في [ظ].

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [١٧]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٣١]، وابن حبان في «المجروحين» [٤٧]، وابن عدي في «الكامل» [١٣١]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٧٦]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٤٢]، [٤٦]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٤٦]، والذهبي في «المغني» [٦١٦]، وفي «ميزان الاعتدال» [٨٢٤]، وابن حجر في «لسان الميزان» (٨/ ٢٠٥)، وذكره في «التقريب» [٤١٥] تمييزًا وقال: «متروك رُمي بالوضع»، وقال في «المغني»: «كذاب».

(٢) «محمد بن إسماعيل» من [ظ].

(٣) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٤٧).

(٤) في الأصول الخطية: «الخضر» والذي أثبتناه من «العلل» و«الكامل»: والمقصود بالخضرة ما رواه إسماعيل عن فطر عن أبي الطفيل عن علي قال: السابع من وَلد العباس يلبس الخضرة. أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٤١) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» رقم (١٨٤١).

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» برواية عبد الله [٤٩١٢]، و«الكامل» (١/ ٥٠٢ ط. العلمية) وفيها: «أحاديث موضوعة، أُراه قال: عن فطر، أو غيره».



[٨٤]- [بخ ت ق] إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعٍ الْمَدِينِيُّ، مَوْلَى مُزَيْنَةَ(*).

٣٥٣/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: لَمَ أَسْمَعْ يَحْيَى وَلَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ حَدَّثَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ بِشَيْءٍ قَطُّ. قَالَ يَحْيَى(١): وَقَدْ رَأَيْتُهُ(٢).

٣٥٤/ ٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ(٣).

[٨٥]- [ع] إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا، أَبُو زِيَادٍ الْخُلْقَانِيُّ(٤)(*).

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٢]، وابن حبان في «المجروحين» [٤٢]، وابن عدي في «الكامل» [١١٩]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٨٠]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٣٨]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٧٠]، والذهبي في «المغني» [٦٥١]، وفي «ميزان الاعتدال» [٨٧٢]، وقال في «المغني»: «ضعفوه جدًّا، وقال الدارقطني والنسائي: «متروك» »، وقال ابن حجر في «التقريب» [٤٤٦]: «ضعيف الحفظ».

(١) «يحيى» ليست في [ظ].

(٢) «الجرح والتعديل» (٢/ ١٦٨).

(٣) «التاريخ» برواية الدوري [٢٤٥].

(٤) في [ظ]: «الخلقاني، أبو زياد».

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [١٤٢]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٧٤]، والذهبي في «المغني» [٦٥٦]، وفي «ميزان الاعتدال» [٨٧٨]، وقال في «المغني»: «صدوق شيعي، قال الميموني: قلت لأحمد بن حنبل: كيف هو؟ قال: أما الأحاديث المشهورة التي يرويها فهو فيها مقارب الحديث، ولكنه ليس ينشرح الصدر له»، قال الميموني: «وسمعت ابن معين يضعفه»، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: «حديثه مقارب»، وعن ابن معين أيضًا: «هو ثقة»، وقال العقيلي ...» ثم نقل عن المصنف خبر علي بن أبي طالب، ثم قال: «قلت: هذا لم يثبت عن الخلقاني، وإن صح =

٣٥٥/ ١- حَدَّثَنِي(١) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي(١) عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ(٢) الْمَيْمُونِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: إِسْمَاعِيلُ ابْنُ زَكَرِيَّا ضَعِيفٌ(٣).

٣٥٦/ ٢- قَالَ الْمَيْمُونِيُّ(٤): وَقُلْتُ لأَبِي عَبْدِ اللَّهِ [ب/٣٦/ب] أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا، كَيْفَ هُوَ؟ فَقَالَ لِي: أَمَّا الأَحَادِيثُ الْمَشْهُورَةُ الَّتِي يَرْوِيهَا فَهُوَ فِيهَا مُقَارِبُ الْحَدِيثِ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ يَنْشَرِحُ الصَّدْرُ لَهُ، هُوَ شَيْخٌ لَيْسَ يُعْرَفُ هَكَذَا. يُرِيدُ بِالطَّلَبِ(٥).

٣٥٧/ ٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا الْخُلْقَانِيُّ، حَدِيثُهُ حَدِيثٌ مُقَارِبٌ(٦).

٣٥٨/ ٤- حَدَّثَنِي(٧) مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْجُنَيْدِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ أَبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُسَيْنُ بْنُ حَسَنٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِي إِبْرَاهِيمُ، قَالَ: سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ الْخُلْقَانِيَّ شَقُوصَا يَقُولُ: الَّذِي

= فهو خلقاني آخر زنديق عدو الله، توفي سنة ثلاث وسبعين ومائة»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٤٤٩]: «صدوق يخطئ قليلًا».

(١) في [ظ]: «حدثنا».

(٢) «عبد الحميد» في [ظ]: «محمد»، وهو تصحيف.

(٣) «تاريخ بغداد» (٦/ ٢١٧) عن الميموني به، وفي «الجرح والتعديل» (٢/ ١٧٠) عن ابن أبي خيثمة عن ابن معين، و«التاريخ» برواية الدوري [١٢٥٠]: «ثقة».

(٤) «قال الميموني» من [ظ].

(٥) «سؤالات الميموني» [٤٧٥] و«تاريخ بغداد» (٦/ ٢١٧).

(٦) «العلل ومعرفة الرجال» [٣٢٧٢].

(٧) في [ظ]: «حدثنا».

نَادَى مِنْ جَانِبِ الطُّورِ عَبْدَهُ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ. قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ(١) (٢).

[٨٦]- [م د س] إِسْمَاعِيلُ بْنُ سُمَيْعٍ الْحَنَفِيُّ، كُوفِيٌّ(*).

٣٥٩/ ١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الأَبَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، قَالَ: كَتَبْتُ حَدِيثَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُمَيْعٍ، فَقِيلَ لِي: إِنَّهُ يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ، فَتَرَكْتُهُ(٣).

٣٦٠/ ٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا(٤) عَلِيٌّ، قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى: زَعَمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَنَّ زَائِدَةَ كَانَ لَا يُحَدِّثُهُمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُمَيْعٍ! قَالَ يَحْيَى: إِنَّمَا تَرَكَهُ زَائِدَةُ(٥) أَنَّهُ(٦) كَانَ صُفْرِيّ(٧)،

---

(١) في حاشية [ظ] اليمني: «سمع يوسف بن يعقوب وابنه أحمد إلى آخر الجزء.

(٢) نقله ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (١/ ١١٣) عن العقيلي ثم قال: «ومثل هذا لا يعد مسلمًا»، وذكره الذهبي في «الميزان» (١/ ٢٢٩) عن العقيلي به ثم قال: «هذا السند مظلم، ولم يصح عن الخلقاني هذا الكلام؛ فإن هذا من كلام زنديق».

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [١٢٣]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٨٠]، والذهبي في «المغني» [٦٦٩]، وفي «ميزان الاعتدال» [٨٩٢]، وقال في «المغني»: «كتب عنه جرير بن عبد الحميد ثم تركه، ووثقه ابن معين وغيره»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٤٥٦]: «صدوق تكلم فيه لبدعة الخوارج»، ونسبه بعضهم نخعيًّا.

(٣) «الكامل» (١/ ٢٨٧).

(٤) في [ظ]: «حدثني».

(٥) «زائدة» من [ظ]، وهي في [أ] ملحقة بقلم مغاير.

(٦) في [ظ]: «لأنه».

(٧) كذا في الأصول الخطية، ولها وجه، والجادة: «صفريًّا»، وهي نسبة إلى «الصُّفرية»: طائفة من الخوارج تنسب إلى زياد بن الأصفر، «الملل والنحل» (١/ ٣٦).

فَأَمَّا الْحَدِيثُ فَلَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ(١).

٣٦١/ ٣- قَالَ عَلِيٌّ: وَسَمِعْتُ سُفْيَانَ يَقُولُ: [أ/ ٢٠/أ] كَانَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سُمَيْعٍ بَيْهَسِيٌّ(٢) فَلَمْ أَذْهَبْ إِلَيْهِ وَلَمْ أَقْرَبْهُ(٣).

٣٦٢/ ٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ زِيَادٍ الضَّبِّيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نُعَيْمٍ [ب/ ٣٧/أ] يَقُولُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ سُمَيْعٍ بَيْهَسِيٌّ، جَارُ الْمَسْجِدِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، لَمْ يُرَ فِي جُمُعَةٍ وَلَا جَمَاعَةٍ(٤).

٣٦٣/ ٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُمَيْعٍ، فَقَالَ: صَالِحٌ(٥).

٣٦٤/ ٦- حَدَّثَنِي آدَمُ، قَالَ: قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ يَحْيَى: أَمَّا فِي الْحَدِيثِ فَلَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ(٦).

[٨٧]- إِسْمَاعِيلُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ مُجَمِّعٍ(*).

---

(١) «الجرح والتعديل» (٢/ ١٧١).

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولها وجه، والجادة: «بيهسيًّا»، والبيهسية فرقة من الخوارج تنسب إلى هيصم بن جابر الخارجي أبي بيهس «الملل والنحل» (١/ ٣٣).

(٣) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص: ٤٧).

(٤) «تهذيب الكمال» (٣/ ١٠٩).

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» [٣٣٠٨].

(٦) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٥٦).

(*) **ترجمه** ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٦٢]، والذهبي في «المغني» [٦٤٣]، وفي «ميزان الاعتدال» [٨٦٠]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٢٦٧]، وقال في «المغني»: «ضعفه أبو حاتم وغيره».



عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، **لَا يُتَابَعُ عَلَى رَفْعِ حَدِيثِهِ.**

٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧/ ١- ٣- حَدَّثَنَاهُ زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى، وَأَحْمَدُ بْنُ نَافِعٍ، وَيُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ مُجَمِّعٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ(١).

وَهَذَا يُرْوَى عَنْ أَنَسٍ مَوْقُوف(٢).

[٨٨]- إِسْمَاعِيلُ بْنُ(٣) إِيَاسِ بْنِ عَفِيفٍ الْكِنْدِيُّ(*).

٣٦٨/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِيَاسِ بْنِ عَفِيفٍ الْكِنْدِيُّ(٤)، رَوَى عَنْهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي الأَشْعَثِ، وَلَمْ يَصِحَّ حَدِيثُهُ، وَلَمْ يَثْبُتْ(٥).

---

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٩٠٤)، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٢٦) من طريق أحمد بن صالح به. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن سعيد إلا إسماعيل ابن ثابت ولا عن إسماعيل إلا يحيى الجاري، تفرد به أحمد بن صالح». اهـ

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولها وجه، والجادة: «موقوفًا».

(٣) بعدها في [أ]: «أبي»، ولكن ضرب على «الباء» منها.

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [١٣٣]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٦٠]، والذهبي في «المغني» [٦٣٩]، وفي «ميزان الاعتدال» [٨٥٥]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٢٦١]، وقال في «المغني»: «قال: «لم يصح حديثه»، له عن يحيى بن سعيد الأنصاري حديث».

(٤) من قوله: «حدثني آدم» إلى هنا من [ظ].

(٥) «الكامل» (١/ ٣١٠) والذي في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٤٥): «في حديثه نظر».

وَحَدِيثُهُ:

٣٦٩، ٢/٣٧٠، ٣- حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَعَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ مُحَمَّدِ(١) بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي الأَشْعَثِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِيَاسِ بْنِ عَفِيفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: كُنْتُ امْرَأً تَاجِرًا فَقَدِمْتُ الْحَجَّ، فَأَتَيْتُ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ [ب/٣٧/ب] الْمُطَّلِبِ، فَوَاللَّه إِنِّي لَعِنْدَهُ يَوْمًا، إِذْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ خِبَاءٍ قَرِيبٍ(٢) مِنْهُ، فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ، فَلَمَّا رَآهَا [ظ/١٥/أ] مَالَتْ قَامَ يُصَلِّي، ثُمَّ خَرَجَتِ امْرَأَةٌ مِنْ ذَلِكَ الْخِبَاءِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ ذَلِكَ الرَّجُلُ، فَقَامَتْ خَلْفَهُ تُصَلِّي، فَقُلْتُ لِلْعَبَّاسِ: مَا هَذَا يَا أَبَا الْفَضْلِ؟ قَالَ: هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّه بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، ابْنُ أَخِي. فَقُلْتُ: مَنْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ؟ قَالَ: هَذِهِ خَدِيجَةُ ابْنَةُ(٣) خُوَيْلِدٍ.

ثُمَّ خَرَجَ غُلَامٌ حِينَ رَاهَقَ الْحُلُمَ مِنْ ذَلِكَ الْخِبَاءِ، فَقَامَ يُصَلِّي مَعَهُ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا الْفَتَى(٤)؟ قَالَ: هَذَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، ابْنُ عَمِّهِ. قُلْتُ: فَمَا هَذَا الَّذِي يَصْنَعُ؟ قَالَ: يُصَلِّي، وَهُوَ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَلَمْ يَتْبَعْهُ عَلَى أَمْرِهِ إِلَّا امْرَأَتُهُ وَابْنُ عَمِّهِ هَذَا الْفَتَى، وَهُوَ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَيُفْتَحُ عَلَيْهِ كُنُوزُ كِسْرَى وَقَيْصَرَ.

قَالَ: فَكَانَ عَفِيفٌ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّ الأَشْعَثِ، يَقُولُ، وَأَسْلَمَ بَعْدَ ذَلِكَ فَحَسُنَ

---

(١) «محمد» ليست في [ظ].

(٢) «من خباء قريب» في [ظ]: «قريب من خباء».

(٣) في [ظ]: «بنت».

(٤) في [ظ]: «الغلام».

إِسْلَامُهُ: لَوْ كَانَ اللَّه ﷻ رَزَقَنِي الإِسْلَامَ يَوْمَئِذٍ فَأَكُونُ ثَانِيًا مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ(١).

٣٧١/ ٤- وَقَدْ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ خُثَيْمٍ الْهِلَالِيُّ، عَنْ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّه، عَنِ ابْنِ يَحْيَى بْنِ عَفِيفٍ(٢)، عَنْ جَدِّهِ(٣). وَقَدْ قَالَ بَعْضُ مَنْ رَوَاهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ خُثَيْمٍ(٤): عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ نَحْوَ هَذِهِ الْقِصَّةِ(٥)، وَلَمْ يَذْكُرْ كُنُوزَ(٦) كِسْرَى وَقَيْصَرَ.

وَكِلَا الطَّرِيقَيْنِ لَمْ يُثْبِتْهُمَا الْبُخَارِيُّ، وَلَمْ يُصَحِّحْهُمَا.

[٨٩]- [د ت سي] إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ(*).

حَدِيثُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَيَحْكِيهِ عَنْ مَجْهُولٍ، [أ/ ٢٠/ب] كُوفِيٌّ(٧).

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٣٨٥) من حديث إسماعيل بن عفيف به، وقد سبق عليه الكلام في ترجمة (أسد بن عبد الله البجلي) برقم [٩].

(٢) في [ظ]: «عن ابن أبي يحيى، عن عفيف»، وهو تصحيف.

(٣) سبق الكلام عليه في ترجمة «أسد بن عبد الله» عند رقم [٨٥].

(٤) «بن خثيم» ليست في [ظ].

(٥) أخرجه أبو يعلى في «المسند» [١٥٤٧]، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٣٠٦) وغيرهم، وسبق الكلام عليه في رقم [٨٥].

(٦) في [ظ]: «كنز».

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [١٣٤]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٦٥]، والذهبي في «المغني» [٦٤٧]، وفي «ميزان الاعتدال» [٨٦٥]، وقال في «المغني»: «قال الأزدي: «يتكلمون فيه»، ووثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه»»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٤٤٠]: «صدوق».

(٧) «كوفي» من [ظ].

وَهُوَ:

٣٧٢/ ١- مَا حَدَّثَنَا بِهِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّه الرَّقَاشِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ [ب/٣٨/أ] النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ بِـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾(١).

وَلَا يَثْبُتُ فِي الْجَهْرِ بِهَا حَدِيثٌ مُسْنَدٌ(٢).

[٩٠]- إِسْمَاعِيلُ بْنُ بَشِيرِ بْنِ سَلْمَانَ، كُوفِيٌّ(*).

يَهِمُ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ، وَكَادَ أَنْ(٣) يَغْلِبَ عَلَيْهِ الْوَهَم.

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٣٧٣/ ١- مَا حَدَّثَنَا بِهِ(٤) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدُوسِ بْنِ كَامِلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه ابْنُ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ بَشِيرِ بْنِ سَلْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ(٥)، وَغُلَامٌ لَهُ يَسْلَخُ شَاةً،

---

(١) أخرجه الدارقطني (١/ ٣٠٤)، والبيهقي (٢/ ٤٧) من حديث معتمر بن سليمان به، قال البيهقي: «له شواهد عن ابن عباس ذكرناها في «الخلافيات».

(٢) هذه العبارة من [أ]، ونسخة على [ظ].

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [٦٤١]، وفي «ميزان الاعتدال» [٨٥٧]، -وفيه: «سليمان»- وابن حجر في «لسان الميزان» [١٢٦٤]، وقال في «المغني»: «قال العقيلي: «يهم في غير حديث» ».

(٣) «أن» من [ظ].

(٤) «به» من [ظ].

(٥) ضبطها الناسخ في [أ] بفتح العين وسكون الميم، وليست بشيء.

فَقَالَ لَهُ: وَيْلَكَ، إِذَا فَرَغْتَ فَابْدَأْ بِجَارِنَا الْيَهُودِيِّ. فَقِيلَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، تَذْكُرُ هَذَا الْيَهُودِيَّ؟! قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يُوصِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ(١).

٣٧٤/ ٢- حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا بَشِيرُ بْنُ سَلْمَانَ النَّهْدِيُّ(٢)، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّه بْنِ عَمْرٍو وَغُلَامُهُ يَسْلَخُ شَاةً، فَقَالَ لِغُلَامِهِ: يَا غُلَامُ، إِذَا فَرَغْتَ فَابْدَأْ بِجَارِنَا الْيَهُودِيِّ. قَالَ: ثُمَّ يُحَدِّثُنَا سَاعَةً، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: إِذَا فَرَغْتَ فَابْدَأْ بِجَارِنَا الْيَهُودِيِّ. حَتَّى قَالَهَا الثَّالِثَةَ(٣)، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: كَمْ تَذْكُرُ الْيَهُودِيَّ أَصْلَحَكَ اللَّه! قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يُوصِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ(٤).

حَدِيثُ أَبِي نُعَيْمٍ أَوْلَى.

[٩١]- إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَسْتَاسَ(*).

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٣/ ٩٦) من طريق عبد الله بن عمر بن أبان به.

(٢) في [ظ]: «البهزي»، وهو تصحيف.

(٣) في [ظ]: «ثلاثًا».

(٤) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» [١٢٨]، والطبراني في «مكارم الأخلاق» [١٩٨]، من طريق أبي نعيم به، وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» [٣٢١]، من طريق بشير بن سلمان به.

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [١٤٦]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٦٣]، والذهبي في «المغني» [٦٤٤]، وفي «ميزان الاعتدال» [٨٦١]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٢٦٩]، وعند ابن عدي وابن الجوزي والذهبي في «المغني»: «جساس»، وقال في «المغني»: «ضعفه أبو الفتح الأزدي وغيره».

٣٧٥/ ١- حَدَّثَنِي(١) آدَمُ بْنُ مُوسَى(٢) قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ(٣): إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَسْتَاسَ: «فِي كَلْبِ الصَّيْدِ أَرْبَعِينَ(٤) [ب/٣٨/ب] دِرْهَمًا»، قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَهَذَا حَدِيثٌ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ(٥).

٣٧٦/ ٢- حَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا(٦) عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَسْتَاسَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّه بْنِ عَمْرٍو، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ: مَا عَقْلُ كَلْبِ الصَّيْدِ؟ فَقَالَ: أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، قَالَ: فَمَا عَقْلُ كَلْبِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: شَاةٌ مِنَ الْغَنَمِ. قَالَ: فَمَا عَقْلُ كَلْبِ الزَّرْعِ؟ قَالَ: فَرَقٌ(٧) مِنَ الزَّرْعِ. قَالَ: فَمَا عَقْلُ كَلْبِ الدَّارِ؟ قَالَ: فَرَقٌ مِنْ تُرَابٍ، حَقٌّ عَلَى الْقَاتِلِ أَنْ يُؤَدِّيَهُ، وَحَقٌّ عَلَى صَاحِبِهِ أَنْ يَقْبَلَهُ(٨).

٣٧٧/ ٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا(٩) مُوسَى بْنُ دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَسْتَاسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ عَمْرٍو، نَحْوَهُ(١٠).

---

(١) في [ظ]: «حدثنا».
(٢) «بن موسى» من [ظ].
(٣) في [ظ]: «يقول».
(٤) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «أربعون».
(٥) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٤٩).
(٦) في [ظ]: «عن».
(٧) **الفَرَق**: مكيال يسع ستة عشر رطلًا «النهاية» (ف ر ق).
(٨) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠/ ٧٦) وزاد في آخره: «وهو ينقص من الأجر».
(٩) في [ظ]: «حدثنا».
(١٠) أخرجه الدارقطني [٤٥٩٨]، والبيهقي [١١٣٣٧]، وابن أبي شيبة [٢١٣١٦]، وابن حزم في «المحلى» (١٠/ ٥٢٣) من طريق هشيم مختصرًا جدًّا.

[٩٢]- إِسْمَاعِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ(*)، أَخُو إِسْحَاقَ.

الْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْوَهْمُ.

٣٧٨/ ١- حَدَّثَنَا(١) جَعْفَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطْعُنُ فِي الْبَيْتِ(٢) بِمِخْصَرَتِهِ، وَيَقُول: «**هَا إِنَّ هَذَا الْبَيْتَ مَسْئُولٌ عَنْ أَعْمَالِكُمْ** [ظ/١٥/ب] **يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَانْظُرُوا مَاذَا يُخْبِرُ عَنْكُمْ؟**».

٣٧٩/ ٢- وَرَوَى عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُهْدِيَ لَهُ(٣) طَيْرٌ(٤).

فَأَمَّا حَدِيثُ الطَّيْرِ فَيُرْوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ بِأَسَانِيدَ لَيِّنَةٍ، وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو فَيُرْوَى مِنْ قَوْلِهِ مَوْقُوفًا(٥). [أ/٢١/أ]

[٩٣]- [بخ ق] إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَلْمَانَ الأَزْرَقُ، كُوفِيٌّ(*).

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [٦٦٨]، وفي «ميزان الاعتدال» [٨٩١]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٢٩٩]، وقال في «المغني»: «قال العقيلي: «الغالب على حديثه الوهم»».

(١) في [ظ]: «من حديثه ما حدثناه».

(٢) يعني: الكعبة.

(٣) في [ظ]: «إليه».

(٤) أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٧٤٦٦] من طريق إسماعيل، به.

(٥) من قوله: «فأما حديث» إلى هنا مكانه في [ظ]: «كلاهما لا يتابع عليه، وليسا بمحفوظين».

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٧]، وابن حبان في «المجروحين» [٣٥]، وابن عدي في «الكامل» [١١٧]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٧٧]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٣٥، ٣٩]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٧٩]، والذهبي في «المغني» [٦٦٧]، وفي «ميزان الاعتدال» [٨٩٠]، وقال في «المغني»: «ضعفه غير واحد»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٤٥٤]: «ضعيف».

٣٨٠/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى [ب/ ٣٩/أ] قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: إِسْمَاعِيلُ الأَزْرَقُ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَهُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَلْمَانَ(١).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٣٨١/ ٢- مَا حَدَّثَنَا بِهِ جَدِّي رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَلْمَانَ، عَنْ أَبِي(٢) عُمَرَ الْبَزَّارِ(٣)، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**الشَّاةُ بَرَكَةٌ، وَالشَّاتَانِ بَرَكَتَانِ**(٤)**، وَالثَّلَاثُ ثَلَاثُ بَرَكَاتٍ**»(٥).

[٩٤]- إِسْمَاعِيلُ بْنُ شَبِيبٍ الطَّائِفِيُّ(*).

---

(١) «التاريخ» برواية الدوري [١٤٨٨].

(٢) في [أ]: «ابن»، وهو أبو عمر دينار بن عمر البزار.

(٣) هكذا كانت في [أ] موافقة لما في [ظ]، وعلامة الإهمال على الراء واضحة، ثم وضعت نقطة لتصير: «البزاز».

(٤) «بركتان» من [ظ].

(٥) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» [٥٧٣] من حديث إسماعيل الأزرق به.

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٨]، وابن عدي في «الكامل» [١٣٨]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٨٢]، والذهبي في «المغني» [٦٢٨]، [٦٧١]، وفي «ميزان الاعتدال» [٨٣٦]، [٨٩٤]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٢٤٢]، [١٣٠٣]، [١٣٠٧]، وقال في «المغني» في الموضع الأول: «عن ابن جرير بمناكير، قال ابن عدي: «فيه نظر»، وقال في الموضع الثاني: «ضعفوه».

وسماه بعضهم: «إسماعيل بن إبراهيم بن شيبة الطائفي»، وقيل: «إسماعيل بن شيبة الطائفي». وقال ابن حجر في «اللسان» (٢/ ١٠٣): «ورجح النباتي في «الحافل» أنه إسماعيل بن إبراهيم بن شيبة . . . وأن العقيلي صحفه ونسبه إلى جده».

عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ.

أَحَادِيثُهُ مَنَاكِيرُ، لَيْسَ، فِيهَا شَيْءٌ يُحْفَظُ مِنْ وَجْهٍ يَثْبُتُ(١).

٣٨٢/ ١- حَدَّثَنَا بِهَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ الصَّنْعَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: حَدَّثَنَا قُدَامَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ الأَشْجَعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ شَبِيبٍ الطَّائِفِيُّ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**الْحِجَامَةُ مِنَ الْجُنُونِ، وَالْجُذَامِ، وَالْبَرَصِ، وَالأَضْرَاسِ، وَالنُّعَاسِ**»(٢).

٣٨٣/ ٢- وَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ: الْحَيَاءُ**(٣)**، وَالْحِلْمُ، وَالْحِجَامَةُ، وَالسِّوَاكُ، وَالتَّعَطُّرُ، وَكَثْرَةُ الأَزْوَاجِ**»(٤).

---

(١) «ليس فيها ... يثبت» مكانها في [ظ]: «ليس منها شيء محفوظ».

(٢) أخرجه الطبراني (١١/ ١٨٧) رقم (١١٤٤٦) عن علي بن المبارك به، وأخرجه ابن عدي (٦/ ٥١) من حديث إسماعيل بن شيبة الطائفي به، وقال: «كل هذه الأحاديث غير محفوظة».

(٣) كذا في الأصول الخطية. وقال ابن القيم في «تحفة المودود» (١٥٩): «واختلف في ضبطه، فقال بعضهم: الحياء بالياء والمد، وقال بعضهم: الحناء بالنون، وسمعت شيخَنا الحافظ المِزيَّ يقول: هما غلط، وإنما هو الختان، فوقعت النون في الهامش، فذهبت، فاختلف في اللفظة». اهـ

(٤) أخرجه الطبراني (١١/ ١٨٦) رقم (١١٤٤٥) عن علي بن المبارك به، وأخرجه ابن عدي (٦/ ٥١)، والبيهقي في «الشعب» (٧٧١٨) من حديث قدامة بن محمد به.
قال البيهقي: «تفرد به قدامة بن محمد الحضرمي عن إسماعيل، وليسا بالقويين».
وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٤٦٥): «رواه الطبراني، وفيه إسماعيل بن شيبة، قال الذهبي: واهٍ، وذكر له هذا الحديث وغيره».
وراجع «العلل» للدارقطني (٦/ ١٢٣)، و«إرواء الغليل» (١/ ١١٦-١١٨).

٣٨٤/ ٣- وَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**لِلنَّارِ بَابٌ لَا يَدْخُلُ مِنْهُ إِلَّا مَنْ شَفَا غَيْظَهُ بِسُخْطِ اللَّه**»[(١)].

٣٨٥/ ٤- وَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**أَيُّمَا امْرِئٍ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا لَمْ يَحُطْهُمْ بِمَا يَحُوطُ بِهِ نَفْسَهُ - لَمْ يَرَحْ**[(٢)] **رَائِحَةَ الْجَنَّةِ**»[(٣)].

٣٨٦/ ٥- وَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**يَا مَعْشَرَ مَنْ آمَنَ** [ب/ ٣٩/ب] **بِلِسَانِهِ وَلَمْ يَخْلُصِ الإِيمَانُ إِلَى قَلْبِهِ - لَا تُؤْذُوا الْمُسْلِمِينَ، وَلَا تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ، فَإِنَّهُ مَنْ يَتَّبِعْ عَوْرَةَ أَخِيهِ يَتَّبِعِ اللَّهُ عَوْرَتَهُ حَتَّى يَخْرِقَهُ اللَّه عَلَيْهِ فِي بَطْنِ بَيْتِهِ**»[(٤)].

كُلُّ هَذِهِ الأَحَادِيثِ غَيْرُ مَحْفُوظٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ وَلَا مِنْ حَدِيثِ غَيْرِهِ، إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مَنْ كَانَ مِثْلَهُ فِي الضَّعْفِ أَوْ نَحْوَهُ؛ فَأَمَّا مِنْ حَدِيثِ ثِقَةٍ فَلَا[(٥)].

[٩٥]- إِسْمَاعِيلُ بْنُ شَرُوسٍ الصَّنْعَانِيُّ[(٦)][(*)].

---

(١) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٦/ ٢٣٠) من حديث قدامة، وانظر «الضعيفة» (٥٢٤٦).

(٢) أي: لم يشم.

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٧٥٩٤]، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٥١) من حديث قدامة بن محمد به.

(٤) أخرجه الطبراني (١١/ ٨٦) رقم (١١٤٤٤) عن علي بن المبارك به، وأخرجه ابن عدي (٦/ ٥١) من حديث قدامة بن محمد به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٣٧٢): «رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه إسماعيل ابن شيبة الطائفي، وهو ضعيف».

(٥) من قوله: «ولا من حديث غيره» إلى هنا من [ظ].

(٦) «الصنعاني» من [ظ].

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [١٤٤]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٨٣]، والذهبي في «المغني» [٦٧٢]، وفي «ميزان الاعتدال» [٨٩٥]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٣٠٤]، وقال في «المغني»: «كذاب، قاله معمر».

٣٨٧/ ١- قَالَ: حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ شَرُوسٍ، أَبُو الْمِقْدَامِ، صَنْعَانِيٌّ. قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ عَبْدُ الرَّازَّقِ، عَنْ مَعْمَرٍ: كَانَ يُثَبِّجُ الْحَدِيثَ(١) (٢).

٣٨٨/ ٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي الأَسْبَاطِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ شَرُوسٍ، مِنْ أَهْلِ صَنْعَاءَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ الْجِنَازَةَ الَّتِي قَامَ لَهَا رَسُولُ اللَّه ﷺ جِنَازَةُ يَهُودِيٍّ(٣).

[٩٦]- إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَوْدِيُّ، كُوفِيٌّ(٤)(*).

لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ.

٣٨٩/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى(٥) قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: إِسْمَاعِيلُ

---

(١) في [أ]: «الأحاديث»، والمثبت من [ظ] موافق لما في «التاريخ الكبير».

(٢) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٥٩)، وبهامشه: «يثبج: هكذا في الأصلين، وبهامش «كو»: «أي لا يأتي به على الوجه»، أقول: «وفي «الميزان» و«لسانه» عن ابن عدي حكاية هذه الكلمة عن البخاري بلفظ «يضع»، فلزم من ذلك ما لزم، والله المستعان». اهـ

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٦٧٣٢]، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٢٠) من حديث هشام بن عمار به.

(٤) «كوفي» ليست في [ظ].

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [١٢١]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٨٩]، والذهبي في «المغني» [٦٨٣]، [٦٨٥]، وفي «ميزان الاعتدال» [٩٠٨]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٣٢٣]، وقال في «المغني» في الموضع الأول: «قال الأزدي: «منكر الحديث»، روى عن الحسن وغيره»، وقال في الموضع الثاني: «عن أبي بردة، حديثه في الحمامات؛ لا يثبت، وهو الأودي».

(٥) «بن موسى» ليست في [ظ].

ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَوْدِيُّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ[(١)] ﷺ: «**أَوَّلُ مَنْ صُنِعَتْ لَهُ الْحَمَّامَاتُ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ** عليه السلام»[(٢)]، قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ[(٣)]. [أ/ ٢١/ب]

وَهَذَا الْحَدِيثُ:

٢/٣٩٠- حَدَّثَنَاهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا [ب/ ٤٠/أ] أَبُو حَفْصٍ الأَبَّارُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَوْدِيِّ.

٣/٣٩١- وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَاطِبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ الأَبَّارُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَوْدِيِّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال: «**أَوَّلُ مَنْ دَخَلَ الْحَمَّامَ وَصُنِعَتْ لَهُ النُّورَةُ[(٤)]: سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، فَلَمَّا دَخَلَهُ فَوَجَدَ غَمَّهُ وَحَرَّهُ، قَالَ: أَوَّهْ[(٥)] مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ أَوَّهْ، أَوَّهْ ثُمَّ أَوَّهْ[(٦)]**»[(٧)].

---

(١) في [ظ]: «رسول الله».

(٢) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٦٢)، وابن عدي (١/ ٢٨٥)، وابن عساكر (٢٢/ ٢٧٨) من حديث إسماعيل بن عبد الرحمن الأودي به.

(٣) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٦٢).

(٤) **النُّورة**: أخلاط من أملاح الكالسيوم والباريون تستعمل لإزالة الشعر «الوسيط» (ن و ر).

(٥) في [ظ]: «آوه» بالمد، وهو لغةً. انظر: «مختار الصحاح» (أ و ه).

(٦) «قبل أن لا يكون . . . ثم أوه» مكانها في [ظ]: «أواه قبل أن لا يكون أواه، ثم أواه»، قال الحريري في «درة الغواص» (٩٣): «وقال آخرون أواه بالمد».

(٧) أخرجه ابن عدي (١/ ٢٨٥)، وابن عساكر (٢٢/ ٢٧٧) من حديث إسماعيل بن عبد الرحمن به.

[٩٧]- إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبَّادٍ بَصْرِيٌّ(*).

حَدِيثُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

٣٩٢/ ١- وَحَدَّثَنَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الْخَزَّازُ(١) قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيد بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ(٢)، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**إِنَّ مِنَ(٣) النِّسَاءِ عِيٌّ(٤) وَعَوْرَةٌ، فَكُفُّوا عِيَّهُنَّ بِالسُّكُوتِ، وَوَارُوا عَوْرَتَهُنَّ بِالْبُيُوتِ**»(٥).

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [٤٠]، وابن عدي في «الكامل» [١٣٧]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٨٣]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٨٦]، والذهبي في «المغني» [٦٧٤]، وفي «ميزان الاعتدال» [٨٩٧]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٣١١]، وقال في «المغني»: «قال الدارقطني: «متروك الحديث»».

(١) في [أ]: «الجرار»، وما أثبتناه من [ظ] موافق لما في عامة المصادر.

(٢) «بن أبي عروبة» ليست في [ظ].

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «المجروحين» و«العلل المتناهية»: «إنما»، وهي أليق بالسياق.

(٤) كذا في الأصول الخطية؛ ولها وجه، والجادة: «عيًّا»، وقد ضبطها الناسخ في [أ] وما بعدها بالرفع، ولا يستقيم.

(٥) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٢٣) عن زكريا بن يحيى به، وقال: «نسخة كتبناها عنه لا تخلو من المقلوب أو الموضوع». وقال ابن الجوزي كما في «فيض القدير» (٢/ ٥٢٨): «موضوع، وإسماعيل وزكريا متروكان». اهـ

[٩٨]- [ي د ت ق] إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الصُّفَيْرَا، ابْنُ أَخِي عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ(*).

١/٣٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ [ظ/١٦/أ] قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ يَقُولُ: تَرَكْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ، ثُمَّ كَتَبْتُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْهُ(١).

٢/٣٩٤- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: مَا سَمِعْتُ يَحْيَى وَلَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثَانِ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الصُّفَيْرِا، وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ عَنْهُ، ثُمَّ أَمْسَكَ عَنْهُ، فَمَا حَدَّثَ(٢) [ب/٤٠/ب] عَنْهُ(٣).

٣/٣٩٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: كَانَ يَحْيَى وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا يُحَدِّثَانِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَرَأَيْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: أَسْتَخِيرُ اللَّه، أَسْتَخِيرُ اللَّه: أَضْرِبُ عَلَى حَدِيثِهِ؛ يَقُولُ: عَنْ عَطَاءٍ: إِنَّمَا حُرِّمَتِ الشَّرْبَةُ الَّتِي أَسْكَرَتْ(٤).

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [١٨]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٣]، وابن حبان في «المجروحين» [٣٧]، وابن عدي في «الكامل» [١١٨]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٣٧]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٩٧]، والذهبي في «المغني» [٦٨٦]، وفي «ميزان الاعتدال» [٩١١]، وقال في «المغني»: «وهاه ابن مهدي، وقال ابن معين وغيره: «ليس بالقوي»، ومشاه بعضهم»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٤٦٩]: «صدوق كثير الوهم».

(١) «الجرح والتعديل» (٢/ ١٨٦).

(٢) في [أ]: «فيما حدثت»، والمثبت من [ظ] موافق لما في «الكامل»، و«تهذيب» المزي.

(٣) «الكامل» (١/ ٢٧٩)، و«تهذيب الكمال» (٣/ ١٤٣).

(٤) «الجرح والتعديل» (٢/ ١٨٦) و«الكامل» (١/ ٢٧٩).

٣٩٦/ ٤- قَالَ: حَدَّثَنِي[(١)] آدَمُ قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنُ أَخِي عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ الْمَكِّيُّ، نَسَبَهُ زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، سَمِعَ عَطَاءً وَسَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ وَابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ، رَوَى عَنْهُ الثَّوْرِيُّ وَوَكِيعٌ، كُنْيَتُهُ أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ، وَهُوَ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ[(٢)].

[٩٩]- إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ سَلْمَانَ الْمَكِّيُّ[(*)].

٣٩٧/ ١- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْجُدِّيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ الطَّائِفِيُّ[(٣)] قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّه بْنِ سَلْمَانَ الْمَكِّيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَقِيَامُ رَجُلٍ فِي سَبِيلِ اللَّه أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَةِ سِتِّينَ سَنَةً**»[(٤)].

٣٩٨/ ٢- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ[(٥)]، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْجُدِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّه بْنِ سَلْمَانَ، [أ/ ٢٢/أ] عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّه ﷺ

---

(١) في [ظ]: «حدثنا».

(٢) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٦٧) وليس فيه: «وهو يكتب حديثه»، وذكر «أبا الزبير» مكان «ابن أبي مليكة».

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [٦٨٧]، وفي «ميزان الاعتدال» [٩١٢]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٣٢٧]، وقال في «المغني»: «لا يعرف».

(٣) «الطائفي» ليست في [ظ].

(٤) أخرجه الطبراني (١٨/ ١٨٠) عن أحمد بن داود المكي به.

(٥) «محمد بن علي» مكانها في [ظ]: «أحمد»، وهو ابن داود الذي في الإسناد قبله، وفي نسخة على [ظ] موافق لما أثبتناه من [أ].

عَنْ هَذِهِ الآيَةِ: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾ وَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا(١).

وَالْحَدِيثَانِ(٢) جَمِيعًا غَيْرُ مَحْفُوظَيْنِ.

[١٠٠]- إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرٍو الْبَجَلِيُّ، كُوفِيٌّ، كَانَ بِأَصْبَهَانَ(*).

فِي حَدِيثِهِ مَنَاكِيرُ، [ب/٤١/أ] وَيُحِيلُ عَلَى مَنْ لَا يَحْتَمِلُ.

٣٩٩/١- حَدَّثَنَا(٣) الْحَسَنُ بْنُ الْجَهْمِ الْوَاذَارِيُّ -قَرْيَةٌ(٤) خَارِجَ مَدِينَةِ أَصْبِهَانَ- قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرٍو الْبَجَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**بُكَاءُ الْمُؤْمِنِ مِنْ قَلْبِهِ، وَبُكَاءُ الْمُنَافِقِ مِنْ هَامَتِهِ**»(٥).

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» [٧] من طريق الضحاك.

(٢) في [ظ]: «الحديثين».

(*) **ترجمه** الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٨٨]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٠٠]، والذهبي في «المغني» [٦٩٦]، وفي «ميزان الاعتدال» [٩٢٢]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٣٤٠]، وقال في «المغني»: «حدث بأصبهان، ضعفه ابن عدي وجماعة».

(٣) «حدثنا» مكانها في [ظ]: «منها ما حدثنا به».

(٤) في [أ]: «بقرية».

(٥) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٧٤٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (١١١/٤) من حديث إسماعيل بن عمرو البجلي به، قال الطبراني: «تفرد به إسماعيل بن عمرو»، وقال أبو نعيم: «لم نكتبه إلا من هذا الوجه».

[١٠١]- [خ م د ت ق] إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ الْمَدَنِيُّ(١)(*).

٤٠٠/ ١- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: أَبُو أُوَيْسٍ وَابْنُهُ ضَعِيفَانِ(٢).

٤٠١/ ٢- حَدَّثَنِي أَبُو أُسَامَةَ(٣) الدَّقَاقُ، بَصْرِيٌّ، قَالَ(٤): حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ(٥)، سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ يَسْوَى فِلْسَيْنِ(٦).

---

(١) كذا في [أ]، ونسخة على [ظ]، وفي [ظ]: «المديني».

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٢]، وابن عدي في «الكامل» [١٥١]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٩٥]، والذهبي في «المغني» [٦٣٨]، وفي «ميزان الاعتدال» [٨٥٤]، [٩٠٢]، وقال في «المغني»: «صدوق له مناكير، ضعفه لذلك النسائي، وقال أحمد: «لا بأس به»، وقال الدارقطني: «لا أختاره في الصحيح»، وقال أبو حاتم: «محله الصدق»»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٤٦٤]: «صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه» وانظر: «هدي الساري» (٤١٠)، و«البيان والتوضيح» لأبي زرعة العراقي [٤٩]، فقد دافعا عن رواية البخاري ومسلم له في «صحيحيهما».

(٢) «الكامل» (٤/ ١٨٣)، و«تهذيب الكمال» (٣/ ١٢٧).

(٣) كذا في [أ] و«معجم الطبراني الكبير» وقد راجعتها في نسخه الخطية فوجدتها كذلك، وفي [ظ] و«ميزان الاعتدال» [٨٥٤]، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٣١١): «أسامة»، وقد تكرر على النحو الذي أثبتناه عند المصنف في ترجمة معلى بن عبد الرحمن الواسطي.

(٤) في [ظ]: «يقول».

(٥) «حدثنا أبو داود السجستاني» ليست في [ظ].

(٦) في [ظ] «فلس» والمثبت من [أ]، ونسخة على [ظ] موافق لما نقله ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ٣١١) عن العقيلي.

[١٠٢]- [م ٤] إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّدِّيُّ(*).

٤٠٢/ ١- قَالَ: حَدَّثَنَا[١] مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْمُعْتَمِرَ بْنَ سُلَيْمَانَ يَقُولُ: إِنَّ بِالْكُوفَةِ كَذَّابَيْنِ؛ الْكَلْبِيُّ وَالسُّدِّيُّ[٢].

٤٠٣/ ٢- قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ -وَقِيلَ لَهُ: إِنَّ إِسْمَاعِيلَ السُّدِّيَّ قَدْ أُعْطِيَ حَظًّا مِنْ عَلِمٍ بِالْقُرْآنِ[٣]- فَقَالَ: إِنَّ إِسْمَاعِيلَ قَدْ أُعْطِيَ حَظًّا مِنَ جَهْلٍ[٤] بِالْقُرْآنِ[٥].

٤٠٤/ ٣- قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ:

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [١١٦]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٩٠]، والذهبي في «المغني» [٦٨٢]، وفي «ميزان الاعتدال» [٩٠٧]، وقال في «المغني»: «وثقه أحمد وغيره وضعفه ابن معين، قال أبو حاتم: «لا يحتج به»، ورمي بالتشيع، قال الجوزجاني: «حدثت عن معتمر، عن ليث قال: «كان بالكوفة كذابان، فمات أحدهما: السدي والكلبي، وقال حسين بن واقد المروزي: «سمعت منه فما قمت حتى سمعته يشتم أبا بكر وعمر فلم أعد إليه»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٤٦٧]: «صدوق يهم، ورمي بالتشيع». وانظر «البيان والتوضيح» لأبي زرعة [٥٠].

(١) «قال: حدثنا» ليست في [ظ].

(٢) «تهذيب التهذيب» (٩/ ١٥٧).

(٣) في [أ]: «القرآن»، والمثبت من [ظ] موافق لما في مصدر التخريج.

(٤) في [ظ]: «الجهل».

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» [٢٤٧٧].



السُّدِّيُّ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرٍ[(١)]؟ فَقَالَ: مُتَقَارِبَانِ[(٢)] فِي الضَّعْفِ[(٣)].

٤٠٥/ ٤- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، وَذَكَرَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُهَاجِرٍ [ب/ ٤١/ ب] وَالسُّدِّيَّ، فَقَالَ: كَانَا ضَعِيفَيْنِ مَهِينَيْنِ[(٤)].

٤٠٦/ ٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ[(٥)] قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرٍ، وَأَبُو يَحْيَى الْقَتَّاتُ، وَالسُّدِّيُّ فِي حَدِيثِهِمْ ضَعْفٌ[(٦)].

٤٠٧/ ٦- حَدَّثَنِي[(٧)] الْخَضِرُ بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قُلْتُ لأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: السُّدِّيُّ كَيْفَ هُوَ ؟ قَالَ: أُخْبِرُكَ إِنَّ حَدِيثَهُ لَمُقَارِبٌ، وَإِنَّهُ لَحَسَنُ الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ الَّذِي يَجِيءُ بِهِ أَسْبَاطٌ عَنْهُ! فَجَعَلَ يَسْتَعْظِمُهُ، قُلْتُ: ذَلِكَ[(٨)] إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ السُّدِّيِّ، فَقَالَ: مِنْ أَيْنَ؟، وَقَدْ جَعَلَ لَهُ أَسَانِيدَ، مَا أَدْرِي مَا ذَاكَ؟ [أ/ ٢٢/ ب]

٤٠٨/ ٧- وَحَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ السُّوسِيُّ[(٩)] قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ

---

(١) في [ظ]: «إبراهيم بن المهاجر والسدي».

(٢) في [ظ]: «متقاربين».

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» [٤٠١٣] وفيه: «سألت يحيى عن إبراهيم بن المهاجر فقال: ضعيف الحديث. فقلت ليحيى: السدي؟ فقال: متقاربان في الضعف».

(٤) راجع رقم [٢٩٢].

(٥) «بن محمد» ليست في [ظ].

(٦) «التاريخ» برواية الدوري [٢٠٧٤].

(٧) في [ظ]: «حدثنا».

(٨) في [ظ]: «ذاك».

(٩) «السوسي» ليست في [ظ].

يَعْقُوبَ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَدِمْتُ الْكُوفَةَ، فَأَتَيْتُ السُّدِّيَّ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ تَفْسِيرِ سَبْعِينَ(١) آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّه، فَحَدَّثَنِي بِهَا، فَلَمْ أَبْرَحْ مِنْ(٢) مَجْلِسِي حَتَّى سَمِعْتُهُ يَشْتُمُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما فَلَمْ أَعُدْ إِلَيْهِ(٣).

[١٠٣]- [ي ٤] إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ الْحِمْصِيُّ، أَبُو عُتْبَةَ(*).

إِذَا حَدَّثَ عَنْ غَيْرِ أَهْلِ الشَّامِ اضْطَرَبَ وَأَخْطَأَ.

١/٤٠٩- حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَارِيَابِيُّ(٤) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْخَبَائِرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ سِلْعَةً فَأَدْرَكَ سِلْعَتَهُ بِعَيْنِهَا عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ، وَلَمْ يَقْبِضْ مِنْ ثَمَنِهَا شَيْئًا - فَهِيَ لَهُ، فَإِنْ كَانَ قَضَاهُ مِنْ**

---

(١) «سبعين» ليست في [ظ].

(٢) في [ظ]: «فلم أتم»، وفي «أحوال الرجال»: «فلم أقم من».

(٣) «أحوال الرجال» [٣٧].

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٤]، وابن حبان في «المجروحين» [٤٣]، وابن عدي في «الكامل» [١٢٧]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٠١]، والذهبي في «المغني» [٦٩٧]، وفي «ميزان الاعتدال» [٩٢٣]، وقال في «المغني»: «عالم أهل حمص، صدوق في حديث أهل الشام، مضطرب جدًّا في حديث أهل الحجاز، قال أحمد: «ما روى عن الشاميين صحيح، وما روى عن الحجازيين فليس بصحيح»، وقال ابن حبان: «لا يحتج به»، وضعفه النسائي، ووثقه ابن معين»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٤٧٧]: «صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم».

(٤) في [ظ]: «الفريابي»، وهما سيان.

ثَمَنِهَا شَيْئًا فَمَا بَقِيَ فَهُوَ(١) أُسْوَةُ الْغُرَمَاءِ»(٢) [ظ/١٦/ب].

٤١٠، ٤١١، ٤١٢/ ٢- ٤- رَوَاهُ مَالِكٌ وَيُونُسُ [ب/٤٢/أ] وَصَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا نَحْوَهُ(٣) (٤).

٤١٣/ ٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ(٥) قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، وَذُكِرَ عِنْدَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاش، فَقَالَ: كَانَ ثِقَةً فِيمَا رَوَى عَنْ أَصْحَابِهِ أَهْلِ الشَّامِ، وَمَا رَوَى عَنْ غَيْرِهِمْ يَخْلِطُ فِيهِ(٦).

---

(١) في [ظ]: «فهي».

(٢) أخرجه أبو داود (٣٥٢٢)، وابن ماجه (٢٣٥٩)، والدارقطني (٣/ ٢٩)، (٣/ ٣٠)، وابن الجارود (٦٣١)، (٦٣٢) من حديث إسماعيل بن عياش به. ولم يقل أبو داود: (موسى بن عقبة)، وذكر بدله: (الزبيدي)، وقال: «هو محمد بن الوليد أبو الهذيل الحمصي». ورواه الدارقطني وابن الجارود على الوجهين.

(٣) في [ظ]: «نحوه مرسلًا».

(٤) أخرجه أبو داود (٣٥٢٠) وعبد الرزاق (١٥١٥٨) من طريق مالك (٢/ ٦٧٨) عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله ﷺ . . . هكذا مرسلًا.
قال أبو داود: «حديث مالك أصح» وقال الدارقطني: «إسماعيل بن عياش مضطرب الحديث، ولا يثبت هذا عن الزهري سندًا وإنما هو مرسل».
قال الحافظ في «التلخيص» (١٢٣٦): «ذكر الرافعي أنه حديث مرسل، وهو كما قال، قال أبو داود: المرسل أصح، وقال البيهقي: لا يصح وصله، ووصله عبد الرزاق في مصنفه عن مالك». اهـ بتصرف.
وانظر الكلام على الحديث في «سنن البيهقي» (٦/ ٤٦-٤٧)، و«إرواء الغليل» (١٤٤٢)، وقد صححه الشيخ الألباني فيه.
و«أسوة الغرماء» أي: أنهم مساوون مشاركون في المال الموجود للمفلس.

(٥) «بن أبي شيبة» من [ظ].

(٦) «المجروحين» (١/ ١٢٥) وفيه (١/ ١٢٤) عن إبراهيم بن عبد الواحد عن مضر بن محمد =

٦/٤١٤- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى أَبُو يَحْيَى الْحُلْوَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ سَعْدِ[1] بْنِ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ اللَّه بْنِ جَعْفَرٍ يَقُولُ: رَجُلَانِ هُمَا صَاحِبَا حَدِيثِ بَلَدِهِمَا: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، وَعَبْدُ اللَّه بْنُ لَهِيعَةَ[2].

٧/٤١٥- قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدُويه الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّه بْنِ بَشِيرٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: إِذَا اجْتَمَعَ إِسْمَاعِيلُ وَبَقِيَّةُ فِي حَدِيثٍ فَبَقِيَّةُ أَحَبُّ إِلَيَّ[3].

٨/٤١٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قُتَيْبَةَ يَقُولُ لِيَحْيَى يَوْمًا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: آخِرُ طَعَامٍ أَكَلَهُ رَسُولُ اللَّه ﷺ طعَامًا[4] فِيهِ بَصَلٌ[5].

فَقَالَ لَهُ يَحْيَى: مَا هَذِهِ الأَزِقَّةُ يَا أَبَا قُتَيْبَةَ؟ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ،

= الأسدي عن ابن معين، قال: «إذا حدث عن الشاميين، عن صفوان وجرير، فحديثه صحيح، وإذا حدث عن العراقيين والمدنيين خلطه ما شئت».

(١) في [أ]: «سعيد»، وليس بشيء.

(٢) «تاريخ بغداد» (٧/ ١٨٨) من طريق المصنف، و«تهذيب الكمال» (٣/ ١٧١).

(٣) «تاريخ بغداد» (٧/ ٦٢٦) من طريق المصنف، و«الكامل» (١/ ٢٩٣).

(٤) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «طعام».

(٥) أخرجه النسائي في «الكبرى» [٦٦٤٦]، وأبو داود [٣٨٢٩] من طريق بقية، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن أبي زياد خيار بن سلمة، عن عائشة.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ(١): نَهَى رَسُولُ اللَّه ﷺ عَنِ الْبَصَلِ وَالْكُرَّاثِ(٢) (٣).

٤١٧/ ٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ الْفَرَّاءُ قَالَ: قُلْتُ لأَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ: إِنِّي أُرِيدُ مَكَّةَ، [ب/ ٤٢/ب] وَأُرِيدُ أَنْ أَمُرَّ بِحِمْصَ، وَثَمَّ رَجُلٌ يُقَالَ لَهُ: (إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ) فَأَسْمَعُ مِنْهُ؟ قَالَ: ذَاكَ رَجُلٌ لَا يَدْرِي مَا يَخْرُجُ مِنْ رَأْسِهِ(٤).

٤١٨/ ١٠- قَالَ أَبُو صَالِحٍ: كَانَ الْفَزَارِيُّ قَدْ رَوَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ ثُمَّ تَرَكَهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ(٥) إِلَى أَبِي إِسْحَاقَ فَقَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، ذَكَرْتُكَ(٦) عِنْدَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ! فَقَالَ إِسْمَاعِيلُ: أَيُّمَا رَجُلٍ لَوْلَا أَنَّهُ شَكِّيٌّ(٧). [أ/ ٢٣/ أ]

٤١٩/ ١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا يُحَدِّثُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مَرَّةً: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، عَنْ أَبِي عُتْبَةَ. فَقَالَ له عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ! فَقَالَ

(١) «بن عبد الله» من [ظ].

(٢) أخرجه مسلم [٥٦٤] وغيره من طريق يحيى القطان بإسناده المذكور إلى جابر رضي الله عنه، مرفوعًا، ولفظه: «من أكل البصل والثوم والكراث، فلا يقربن مسجدنا . . . الحديث».

(٣) أخرج الحكاية ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٩٣) عن عمرو بن علي به.

(٤) «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٢٧) من طريق العقيلي.

(٥) في [ظ]: «لجأ».

(٦) في [ظ]، ومصادر الخبر: «ذُكِرْك».

(٧) «تهذيب الكمال» (٣/ ١٧٩) و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٢١) وقال الذهبي: «قلت: هذا يدل على أن إسماعيل كان لا يرى الاستثناء في الإيمان». يعني أنه يمنع أن يقول المؤمن: «أنا مؤمن إن شاء الله».

لَهُ الرَّجُلُ: لَوْ كَانَ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عَيَّاشٍ لَمْ أَكْتُبْهُ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ أَبَا دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ أَبُو عُتْبَةَ(١).

٤٢٠، ١٢/٤٢١، ١٣- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا الْبَلْخِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: مَا سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ شَيْئًا قَطُّ(٢).

١٤/٤٢٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: عَرَضْتُ عَلَى أَبِي حَدِيثًا حَدَّثَنَاه الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ الطَّسْتِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا يَقْرَأُ(٣) الْحَائِضُ وَلَا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ(٤)**»(٥)، قَالَ أَبِي: هَذَا بَاطِلٌ أُنْكِرُهُ عَلَى إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عَيَّاشٍ، يَعْنِي: أَنَّهُ وَهْمٌ مِنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ(٦).

---

(١) «الكامل» (١/ ٢٩١) و«تاريخ بغداد» (٦/ ٢٢٥).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣/ ١٧٦).

(٣) «يَقْرأ» كذا في [ظ]، وغير منقوطة في [أ]، والجادة: «تقرأ».

(٤) في [ظ]: «من القرآن شيئًا».

(٥) أخرجه الترمذي (١٣١)، وابن ماجه (٥٩٥، ٥٩٦)، والدارقطني (١/ ١١٧، ١٢١)، والبيهقي (١/ ٣٠٩)، وابن عساكر (٧/ ٨٨) من حديث إسماعيل بن عياش به، قال الترمذي: «لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن عياش»، وقال البيهقي: «ليس بالقوي»، وقال الترمذي في «العلل الكبير» (٧٥): «سألت محمدًا -يعني البخاري- عن حديث إسماعيل بن عياش . . . فقال: لا أعرفه من حديث ابن عقبة، وإسماعيل بن عياش منكر الحديث عن أهل الحجاز وأهل العراق».
وقال أبو حاتم في «العلل» (١١٦): «هذا خطأ، إنما هو عن ابن عمر قوله».
وانظر: «نصب الراية» (١/ ١٦٩، ١٧٠)، و«إرواء الغليل» (١٩٢).

(٦) «العلل ومعرفة الرجال» [٥٦٧٥].

٤٢٣/ ١٥- قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ[١]، قَالَ: سُئِلَ أَبِي عَنْ بَقِيَّةَ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، فَقَالَ: بَقِيَّةُ أَحَبُّ إِلَيَّ، نَظَرْتُ فِي كِتَابِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَحَادِيثَ صِحَاحٍ، [ب/٤٣/أ] وَفِي «الْمُصَنَّفِ» أَحَادِيثُ مُضْطَرِبَةٌ[٢].

٤٢٤/ ١٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، فَقَالَ: إِذَا حَدَّثَ عَنِ الشُّيُوخِ الثِّقَاتِ، مِثْلِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ الأَلْهَانِيِّ وَشُرَحْبِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ. قُلْتُ لِيَحْيَى: كَتَبْتَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ مِنْهُ[٣].

٤٢٥/ ١٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّمَرْقَنْدِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ زَكَرِيَّا بْنَ عَدِيٍّ قَالَ: قَالَ لَنَا[٤] أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ: اكْتُبُوا عَنْ بَقِيَّةَ مَا حَدَّثَكُمْ عَنِ الْمَعْرُوفِينَ، وَلَا تَكْتُبُوا عَنْهُ عَمَّنْ لَا يُعْرَفُ، وَلَا تَكْتُبُوا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ عَمَّنْ يُعْرَفُ وَلَا عَمَّنْ لَا يُعْرَفُ[٥].

---

(١) «بن أحمد» ليست في [ظ].

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» [٤١٢٨] وزاد: «وإذا حدث بقية عن قوم ليسوا بمعروفين فلا. يعني: تقبلون»، و«المصنف» هو مصنف إسماعيل، كما قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (١/ ٣٢٣).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» [٣٩٠٩].

(٤) «لنا» ليست في [ظ].

(٥) «تهذيب الكمال» (٣/ ١٧٨).

[١٠٤]- إِسْمَاعِيلُ بْنُ قَيْسِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ(*).

٤٢٦/ ١- حَدَّثَنِي(١) آدَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ(٢) قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَيْبَةَ الْمَدِينِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ قَيْسِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، أَبُو مُصْعَبٍ الْمَدِينِيُّ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، كَانَ قَدْ أَتَى عَلَيْهِ إِحْدَى وَتِسْعِينَ(٣) سَنَةً، وَكَانَ عِنْدَهُ كِتَابٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ فَضَاعَ مِنْهُ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ كِتَابٌ إِلَّا عَنْ أَبِي حَازِمٍ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ(٤).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٤٢٧/ ٢- مَا حَدَّثَنَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ [ظ/١٧/أ] قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ قَيْسِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَمَّا بَنَى سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ جَعَلَ لَا يَتَمَاسَكُ الْبُنْيَانُ، فَأَوْحَى اللَّهُ** ﷻ

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [١٩]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٤١]، وابن حبان في «المجروحين» [٤٦]، وابن عدي في «الكامل» [١٢٨]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٨١]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٠٣]، والذهبي في «المغني» [٦٩٩]، في «ميزان الاعتدال» [٩٢٧]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٣٤٦]، وقال في «المغني»: «ضعفه غير واحد».

(١) في [ظ]: «حدثنا».

(٢) في [ظ]: «قال: سمعت البخاري».

(٣) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «وتسعون»، كما في «التاريخ الكبير».

(٤) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٧٠).

إِلَيْهِ؛ إِنَّكَ أَدْخَلْتَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ قَالَ: [ب/٤٣/ب] فَأَخْرَجَهُ فَتَمَاسَكَ الْبُنْيَانُ»[١].

وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ إِلَّا مِنْ جِهَةٍ تُقَارِبُهُ[٢]. [أ/٢٣/ب]

[١٠٥]- [ت ق] إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ[*].

١/٤٢٨- قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَصْرَمَ الْمُزَنِيُّ قَالَ: قُلْتُ لأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ: حَدَّثُونَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ. فَلَمَّا قُلْتُ لَهُ: (إِسْمَاعِيلَ بْنَ مُسْلِمٍ) قَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا، كَأَنَّهُ ضَعَّفَهُ.

٢/٤٢٩- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ وَالزُّهْرِيِّ، تَرَكَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَرُبَّمَا رَوَى عَنْهُ، وَتَرَكَهُ يَحْيَى وَابْنُ مَهْدِيٍّ[٣].

٣/٤٣٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: كَانَ

---

(١) لم أجده عند غير العقيلي، وعزاه في «كنز العمال» (٢٨٨/١٢) للعقيلي فقط، وقال ابن عدي في «الكامل» (٣٠١/١): «عامة ما يرويه إسماعيل بن قيس منكر».

(٢) «ولا يتابع . . . تقاربه» ليست في [ظ]، وهي في نسخة عليها موافق لما أثبتناه من [أ] بدون لفظة «عليه».

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٢٠]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٦]، وابن حبان في «المجروحين» [٣٦]، وابن عدي في «الكامل» [١٢٠]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٧٨]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٣٤]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤١٧]، والذهبي في «المغني» [٧١٦]، وفي «الميزان» [٩٤٥]، وقال في «المغني»: «ساقط الحديث متروك، وقاله النسائي»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٤٨٩]: «ضعيف الحديث».

(٣) «التاريخ الكبير» (٢٧٣/١).

يَحْيَى وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا يُحَدِّثَانِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْمَكِّيِّ[1].

٤٣١/ ٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّه قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى وَقِيلَ لَهُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِم الْمَكِّيُّ قَالُوا: مِثْلَ بِشْرِ[2] بْنِ مَنْصُورٍ تَسْقُطُ[3] شَهَادَتُهُ، قَالَ يَحْيَى[4]: نَعَمْ، أُسْقِطُ[5] شَهَادَةَ سَبْعِينَ إِنْسَانًا[6]، ثُمَّ قَالَ يَحْيَى: أُرِيدُ إِذَنْ أَرْوِيَ عَنْ مَهْدِيِّ بْنِ هِلَالٍ[7].

٤٣٢/ ٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى[8] قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى، وَسُئِلَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمِ الْمَكِّيِّ، قِيلَ لَهُ: كَيْفَ كَانَ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ؟ قَالَ: لَمْ يَزَلْ مُخْتَلِطًا، كَانَ يُحَدِّثُنَا بِالحَدِيثِ[9] الْوَاحِدِ عَلَى ثَلَاثَةِ ضُرُوبٍ[10]. قَالَ: وَرَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «**مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فَلَهُ أَوْكَسُهُمَا أَوِ الرِّبَا**»[11].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٢/ ١٩٨) و«المجروحين» (١/ ١٢٠) و«الكامل» (١/ ٢٨٢).

(٢) ضبطه: «مثلَ» في [أ] بالفتح، وفي ترجمة مهدي بن هلال البصري عند المصنف [١٨٢٦]: «قيل لبشر».

(٣) كذا ضبطه في [أ] بضم التاء، وهو موافق لما في ترجمة مهدي في [ظ]، ولكنه هنا في [ظ]: «يسقط» بالياء، وهو الصواب.

(٤) «يحيى» من [ظ].

(٥) ضبطها الناسخ في [أ] بضم الهمزة، وسكون السين، وكسر القاف.

(٦) كذا في [ظ]، وفي [أ]: «إنسان».

(٧) في [أ]: «بلال»، وليس بشيء.

(٨) «بن عيسى» ليست في [ظ].

(٩) في [ظ]: «بحديث».

(١٠) «الجرح والتعديل» (٢/ ١٩٨) مقتصرًا على هذا الجزء.

(١١) «الكامل» (١/ ٢٨٢) بطوله.

٤٣٣/ ٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَخْزُومِيُّ أَصْلُهُ بَصْرِيٌّ، وَكَانَ بِمَكَّةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

٤٣٤، ٤٣٥/ ٨، ٩- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَا: [ب/٤٤/أ] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: مَا سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْمَكِّيِّ.

٤٣٦/ ١٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى(١) قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ(٢).

٤٣٧/ ١١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ مَا رَوَى عَنِ الْحَسَنِ فِي الْقِرَاءَاتِ، فَأَمَّا إِذَا جَاءَ الْمُسْنَدِ(٣) يُسْنِدُ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ أَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ يُسْنِدُ عَنْهُ مَنَاكِيرَ، لَيْسَ أُرَاهُ بِشَيْءٍ. وَكَأَنَّهُ ضَعَّفَهُ(٤).

٤٣٨/ ١٢- حَدَّثَنِي الْخَضِرُ بْنُ دَاوُدَ(٥) قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قُلْتُ لأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ تُرِكَ حَدِيثُهُ لِلْقَدَرِ أَوْ مِنْ أَجْلِ حَدِيثِهِ؟ قَالَ: لَا، حَدِيثُهُ كَمَا رَأَيْتَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَالزُّهْرِيِّ. قُلْتُ: وَعَنِ الْحَسَنِ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ! قَالَ: نَعَمْ، يَجِيءُ بِعَجَائِبَ(٦).

---

(١) «بن عيسى» ليست في [ظ].
(٢) «التاريخ» برواية الدوري [١٢١].
(٣) في [ظ]: «إلى المسند».
(٤) «العلل ومعرفة الرجال» [٢٥٥٦] والسياق فيه تقديم وتأخير.
(٥) «بن داود» ليست في [ظ].
(٦) في [ظ]: «نَعَمْ، عَجَائِبُ».

٤٣٩/ ١٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: [ب/٤٤/ب] حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ شَرِيكٍ قَالَ: رَأَيْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ مُسْلِمٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، فَرَأَيْتُ بَعْضَ مَنْ سَمِعَ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ يَرْحَمُهُ(١) (٢).

وَمِنْ حَدِيثِهِ(٣):

٤٤٠/ ١٤- ما حَدَّثَنَا بِهِ(٤) إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّه قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّه الأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الْحُمَّى(٥) قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَابْرُدُوهَا(٦) عَنْكُمْ بِالْمَاءِ الْبَارِدِ**» وَكَانَ رَسُولُ اللَّه ﷺ إِذَا حُمَّ(٧) دَعَا بِقِرْبَةٍ مِنْ مَاءٍ فَأَفْرَغَهَا عَلَى قَرْنِهِ(٨) فَاغْتَسَلَ(٩).

---

(١) كذا في [أ]، وفي [ظ]: «ترجمه»، ولها محمل، وقد تكون محرفة عن «تَرَكَهُ». فالله أعلم.

(٢) تأخرت هذه الفقرة في [ظ] فجاءت في نهاية الترجمة.

(٣) في [ظ]: «منها».

(٤) في [ظ]: «حدثناه».

(٥) في [ظ]: «إن الحمى»، والمثبت من [أ] موافق لما في «جزء» الأنصاري.

(٦) ذكر ابن القيم في «زاد المعاد» (٤/ ٢٨، ٢٩) أنه روي بوجهين: بقطع الهمزة وفتحها رباعي وهو لغة رديئة، والثاني بهمزة الوصل مضمومة، وهو أفصح لغة واستعمالًا.

(٧) في [ظ]: «حمى». وحُمَّ: أصابته الحمّى. «الوسيط» (ح م م).

(٨) **القَرْن**: جانب الرأس. «الوسيط» (ق ر ن).

(٩) أخرجه محمد بن عبد الله الأنصاري في «جزئه» (٧٣) ومن طريقه أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٦٠٠) والحاكم في «المستدرك» (٨٣٢٥)، والطبراني (٧/ ٢٢٧) [٦٩٤٧] من حديث محمد بن عبد الله الأنصاري به.

قال الهيثمي (٥/ ١٥٨): «رواه الطبراني والبزار، وفيه إسماعيل بن مسلم، وهو متروك».

وَقَدْ رُوِيَ فِي إِبْرَادِ الْحُمَّى بِالْمَاءِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ بِإِسْنَادٍ صَالِحٍ(١).

٤٤١/ ١٥- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَوْسٍ أَبُو زَيْدٍ النَّحْوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ(٢)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِالإِثْمِدِ عِنْدَ نَوْمِكُمْ؛ فَإِنَّهُ يَشُدُّ الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ**»(٣). [أ/ ٢٤/أ]

٤٤٢/ ١٦- وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ العَلَّافُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي الوَلِيدُ بْنُ أَبِي الوَلِيدِ، عَنِ ابْنِ المُنْكَدِرِ، أَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**عَلَيْكُمْ بِالإِثْمِدِ عِنْدَ النَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ يُنْبِتُ الشَّعْرَ، وَيَجْلُو البَصَرَ**».

٤٤٣/ ١٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنُ المُنْكَدِرِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالإِثْمِدِ؛ فَإِنَّهُ يُجِفُّ الدَّمْعَ، وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ.

وَالمُرْسَلُ أَوْلَى(٤).

---

(١) هذه الفقرة ليست في [ظ].

(٢) في [أ]: «إسماعيل بن أبي مريم».

(٣) أخرجه ابن ماجه [٣٤٩٦]، والطبراني في «الأوسط» [٦٠٥٦]، وعبد بن حميد [١٠٨٥] من حديث إسماعيل بن مسلم به.

(٤) من قوله: «وحدثنا يحيى بن أيوب العلاف» إلى هنا ليس في [ظ].

[١٠٦]- إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْيَشْكُرِيُّ(*).

عَنِ ابْنِ عَوْنٍ.

لَا يُعْرَفُ بِالنَّقْلِ(١)، وَحَدِيثُهُ مُنْكَرٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ(٢)، بَصْرِيٌّ(٣).

٤٤٤/ ١- حَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّه الْكُوفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ وَهْبٍ الْعَلَّافُ قَالَ: حَدَّثَنَا مَسْعُودُ بْنُ مُوسَى بْنِ مُشْكَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ مُسْلِمٍ الْيَشْكُرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**لَكُمْ فِي الْعِنَبِ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ حَلَالٌ**:

(*) ذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٥٠) في ترجمة إسماعيل بن مسلم السكوني [٩٤٦] فقال: «وقد ذكره العقيلي فقال فيه اليشكري بدل السكوني»، وذكره ابن حجر في «التقريب» [٤٩٢] تمييزًا وقال: «مجهول» ثم قال: «وقيل هو السكوني».
والسكوني هو إسماعيل بن زياد أو ابن أبي زياد مسلم الشامي، ترجمه ابن حبان في المجروحين [٥٠]، وابن عدي في «الكامل» [١٤٠]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٨٦]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٧٦]، والذهبي في «المغني» [٦٦٠]، [٧١٥]، وفي «الميزان» [٨٨١]، [٨٨٤]، [٩٤٦]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٢٩٠]، [١٢٩١]، [١٢٩٢]، ونقل عن ابن أبي طي أنه يعرف بالشقري أيضًا، وقال في «المغني» في الموضع الأول: «كذاب»، وقال في الموضع الثاني: «قال الدارقطني: كان يضع الحديث»»، وذكره ابن حجر في «التقريب» [٤٥٠] [١/ ٤٩١] وقال: «متروك كذبوه».
هذا وفي «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٣٤) في ترجمة إسماعيل بن مسلم اليشكري: «قرأت بخط الذهبي أنه هو السكوني، تصحيف، والله أعلم».

(١) في [ظ]: «ينقل الحديث»، وفي «تهذيب الكمال» (٣/ ٢٠٧) نقلًا عن المصنف: «بنقل الحديث».

(٢) في «تهذيب الكمال» نقلًا عن المصنف: «غير معروف».

(٣) «بصري» من [ظ].

تَأْكُلُونَهُ عِنَبًا، وَعَصِيرًا مَا لَمْ يَنِشَّ[(١)]، وَتَتَخِذُونَ[(٢)] مِنْهُ زَبِيبًا وَرُبًّا[(٣)]، وَخَلًّا»[(٤)].

ومَسْعُودٌ أَيْضًا نَحْوٌ مِنْهُ[(٥)]، لَا يُتَابَعُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ[(٦)].

[١٠٧]- إِسْمَاعِيلُ بْنُ مِخْرَاقٍ[(٧)(*)].

-كَذَا قَالَ الْبُخَارِيُّ- وَهُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ مِخْرَاقٍ، مَدَنِيٌّ[(٨)].

٤٤٥/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ مِخْرَاقٍ[(٩)] مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، مَدِينِيٌّ[(١٠)] [(١١)]. [ظ/١٧/ب]

٤٤٦/ ٢- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ

---

(١) ما لم ينش: ما لم يَغْلِ «تاج العروس» (ن س س).

(٢) في [ظ]: «وتتخذوا».

(٣) **الرُّبُّ**: ما يطبخ من التمر والعنب «الوسيط» (ر ب ب).

(٤) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١/ ٢٨٢) من حديث مسعود بن موسى به.

(٥) يعني أن مسعود بن موسى الراوي عن إسماعيل - ضعيف مثله.

(٦) «لا يتابع على هذا الحديث» ليست في [ظ].

(٧) كذا في [أ]، ونسخة على [ظ]، وفي [ظ]: «مخارق».

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [٤٩]، وابن عدي في «الكامل» [١٤٩]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٦٨]، [٤١٦] والذهبي في «المغني» [٦٥٠]، [٧١٢]، وفي «ميزان الميزان» [٨٦٩]، [٩٤٣]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٢٨٠]، [١٣٧٣]، وقال في «المغني»: «قال ابن حبان: «يسرق الحديث»، وضعفه أبو حاتم».

(٨) «مدني» من [ظ].

(٩) في [ظ]: «مخارق».

(١٠) في [ظ]: «مدني».

(١١) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٧٤).

الْخَيَّاطُ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ مِخْرَاقٍ الْمِخْرَاقِيُّ الْمَدِينِيُّ(١)، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أُبَيٍّ يَشْتَدُّ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْحِجَارَةُ تَنْكُبُهُ(٢)، وَهُوَ يَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّا(٣) كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾(٤). [ب/٤٥/أ]

لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ هَذَا مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ ابْنِ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَفِي هَذَا الإِسْنَادِ أَيْضًا مَقَالٌ(٥).

[١٠٨]- إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ الْهَمْدَانِيُّ(٦)(*).

---

(١) في [ظ]: «مدني».

(٢) **تنكبه**: تصيبه وتجرحه. «الوسيط» (ن ك ب).

(٣) كذا في [أ]، و«علل الدارقطني» (١٢/ ٢٤٤)، و«المجروحين» لابن حبان (١/ ١٢٩)، وفي [ظ]: «إنما».

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٥٠٤٣) وابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٢٩) من حديث إسماعيل بن مخراق، وقال: «إسماعيل بن مخراق يسرق الحديث ويسويه».

(٥) من قوله: «وإنما يعرف» إلى هنا ليس في [ظ]، وأشار إلى رواية زيد بن أسلم لهذا الحديث الدارقطني في «العلل» (١٢/ ٢٤٦)، وقال: «وهو برواية زيد بن أسلم أشبه».

(٦) «الهمداني» ليست في [ظ].

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٥]، وابن عدي في «الكامل» [١٤٣]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٠٥]، والذهبي في «المغني» [٧٠١]، وفي «ميزان الاعتدال» [٩٣٠]، وقال في «المغني»: «وثقه ابن معين، وقال النسائي وغيره: ليس بالقوي»، وقال الحاكم عن الدارقطني: «ليس فيه شك أنه ضعيف»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٤٨٠]: «صدوق يخطئ».

لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ.

٤٤٧/ ١- حَدَّثَنَاهُ[(١)] مُحَمَّدُ بْنُ هِشَامٍ الْمُسْتَمْلِيُّ[(٢)] قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ زِيَادٍ سَبَلَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُجَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ هِلَالَ[(٣)] الْوَزَّانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِحَسَّانٍ: «**اهْجُهُمْ؛ فَإِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ سَيُعِينُكَ**»[(٤)].

٤٤٨/ ٢- وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ يَعْقُوبَ الْجُوزَجَانِيَّ قَالَ[(٥)]: إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ[(٦)] مَذْمُومٌ[(٧)].

وَهَذَا الْحَدِيثُ يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَهُ[(٨)] [(٩)]، وَمِنْ حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ الْبَرَاءِ[(١٠)]،

---

(١) في [ظ]: «حدثنا».
(٢) «المستملي» ليست في [ظ].
(٣) كذا في الأصول الخطية، ولها وجه، والجادة: «هلالًا».
(٤) «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٨٥).
(٥) في [ظ]: «يقول».
(٦) «بن سعيد» من [ظ]، و«أحوال الرجال».
(٧) «أحوال الرجال» للجوزجاني [٩٢]، وفيه: «غير محمود» بدلًا من: «مذموم».
(٨) «نحوه» من [ظ].
(٩) أخرجه الترمذي [٢٨٤٦].
(١٠) أخرجه البخاري [٥٦٨٧]، ومسلم [٢٤٨٦]، وغيرهما، والمقال الذي أشار إليه المصنف في حديث عدي بن ثابت عن البراء، هذا، إما أن يكون يعني به ما في عَدي من الغلو في التشيع حتى بلغ حد الرفض، وقد كان قاضي الشيعة، والعقيلي يجرح بمثل هذا، فإن لم يكن ذاك، فلعله يشير إلى الاختلاف الواقع في إسناده، هل هو من مسند البراء، أم حسان؟ وقد ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» [٢٢٤٠ و٢٢٧٠] ورجح أنه من مسند البراء، فإن لم يكن هذا ولا ذاك، فلا أدري، والله أعلم.

وَفِي إِسْنَادَيْهِمَا مَقَالٌ(١).

[١٠٩]- إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُخْتَارٍ، كُوفِيٌّ(*).

١/٤٤٩- حَدَّثَنَا(٢) آدَمُ بْنُ مُوسَى(٣) قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُخْتَارٍ، عَنْ عَطِيَّةَ، سَمِعَ مِنْهُ هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، لَمْ(٤) يَصِحَّ حَدِيثُهُ فِي الْكُوفِيِّينَ(٥).

[١١٠]- إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْمُثَنَّى(*).

١/٤٥٠- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى(٦)، قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: إِسْمَاعِيلُ ابْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ مُعَاذٍ فِي الْمُرْجِئَةِ(٦)، سَمِعَ مِنْهُ جَهْضَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، لَا يُتَابَعُ عَلَى(٧) حَدِيثِهِ(٨).

---

(١) من قوله: «ومن حديث عدي» إلى هنا ليس في [ظ].

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [١٣٦]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤١٥]، والذهبي في «المغني» [٧١١]، وفي «ميزان الاعتدال» [٩٤٢]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٣٧٢]، وقال في «المغني»: «مجهول».

(٢) في [ظ]: «حدثني».

(٣) «بن موسى» من [ظ].

(٤) في [أ]: «ولم».

(٥) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٧٤) وفيه: «فيه نظر لم يصح حديثه».

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [١٤٨]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٠٤]، والذهبي في «المغني» [٧٠٠]، وفي «ميزان الاعتدال» [٩٢٩]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٣٥٣]، وقال في «المغني»: «قال البخاري: «لا يتابع على حديثه»».

(٦) يعني: حديث «صنفان في أمتي لا سهم لهما في الإسلام: أهل القدر، وأهل الإرجاء»، وقد ذكره ابن عدي في ترجمته.

(٧) في [ظ]، و«التاريخ الكبير»: «في».

(٨) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٧٥).

[١١١]- إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَعْلَى الثَّقَفِيُّ، أَبُو أُمَيَّةَ، بَصْرِيٌّ(*).

١/٤٥١- حَدَّثَنِي(١) آدَمُ بْنُ مُوسَى(٢) قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: إِسْمَاعِيلُ ابْنُ يَعْلَى أَبُو أُمَيَّةَ الْبَصْرِيُّ الثَّقَفِيُّ، سَكَتُوا عَنْهُ(٣). [أ/٢٤/ب]

٢/٤٥٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: مَا سَمِعْتُ [ب/٤٥/ب] عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ(٤) يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي أُمَيَّةَ شَيْئًا قَطُّ.

٣/٤٥٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: أَبُو أُمَيَّةَ بْنُ يَعْلَى لَيْسَ بِشَيْءٍ(٥).

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ضَعِيفٌ(٦).

٤/٤٥٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ(٧) بْنُ صَالِحٍ(٨) قَالَ: سَمِعْتُ

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٩]، وابن حبان في «المجروحين» [٤٤]، وابن عدي في «الكامل» [١٤١]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٧٩]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤١٥]، والذهبي في «المغني» [٧٣٧]، وفي «ميزان الاعتدال» [٩٧١]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٣٧٢]، وقال في «المغني»: «متروك».

(١) في [ظ]: «حدثنا».

(٢) «بن موسى» من [ظ].

(٣) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٧٤).

(٤) في [ظ]: «يعني: ابن مهدي».

(٥) «التاريخ» برواية الدوري [٣٢٨٧].

(٦) «التاريخ» برواية الدوري [٣٥٣١].

(٧) في [أ]: «محمد بن صالح»، وليس بشيء، وهو معاوية بن صالح.

(٨) «بن صالح» ليست في [ظ].

يَحْيَى يَقُولُ[(١)]: أَبُو أُمَيَّةَ بْنُ يَعْلَى مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ[(٢)].

٤٥٥/ ٥- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي الأَسْوَدِ قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: كُنَّا نَجْلِسُ إِلَى أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ يَعْلَى، سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ، نَسْأَلُهُ عَنِ الْفَرَائِضِ، فَيُحَدِّثُنَا[(٣)] بِهَا عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ وُهَيْبٍ[(٤)]، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، فَلَقِيتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ، فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ فَقَالَ: مَا أَعْرِفُ عَمْرَو بْنَ وُهَيْبٍ، وَمَا كَانَ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ إِلَّا بِأُصُولِ الْفَرَائِضِ.

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٤٥٦/ ٦- مَا حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ بْنُ يَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا[(٥)] أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ وُهَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: لَمْ يَقْضِ رَسُولُ اللَّه ﷺ إِلَّا بِثَلَاثٍ: الْمُنَقِّلَةِ وَالمُوضِحَةِ والآمَّةِ[(٦)]، وَفِي عَيْنِ الْفَرَسِ رُبْعُ ثَمَنِهِ[(٧)].

---

(١) في [ظ]: «قال».

(٢) «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٥٥).

(٣) في [ظ]: «فَحَدَّثَنَا».

(٤) كذا في الأصول الخطية و«السنن الكبرى» للبيهقي (٦/ ٣٨٩)، و«معرفة السنن والآثار» (٩/ ١٢٤)، و«نصب الراية» (٤/ ٣٨٨)، وفي «المحلى»، و«مستدرك الحاكم» (٤/ ٣٣٧)، و«لسان الميزان» (٢/ ١٨٢): «وهب»، وهو تصحيف.

(٥) «حدثنا» ليست في [ظ].

(٦) في [ظ] «اللامة». **والمنقلة**: التي تنقل العظم من موضعه «النهاية» (ن ق ل). **والمُوضِحة**: التي تبدي بياض العظم «النهاية» (و ض ح). **والآمَّة**: التي تبلغ أم الرأس «النهاية» (ب ج س).

(٧) أخرجه ابن حزم في «المحلى» (٨/ ١٤٩) من طريق سعيد بن سليمان به.



[١١٢]- [ق] إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى الشَّيْبَانِيُّ، يُقَالُ: الشَّعِيرِيُّ(*).

عَنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ عُمَرَ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ، أَصْلُهُ وَاسِطِيٌّ(١).

٤٥٧، ١/٤٥٨، ٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ الْمُؤَدِّبُ وَأَحْمَدُ بْنُ النَّضْرِ الْعَسْكَرِيُّ، قَالَا(٢): حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَعْيَنَ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَعْضِ [ب/٤٦/أ] غَزَوَاتِهِ فَمَرَّ بِقَوْمٍ، فَقَالَ: «**مَنِ الْقَوْمُ؟**» قَالُوا: نَحْنُ الْمُسْلِمُونَ(٣). وَامْرَأَةٌ تَخْبِزُ تُوقِدُ(٤) تَنُّورًا لَهَا، وَمَعَهَا ابْنٌ لَهَا، فَإِذَا ارْتَفَعَ وَهَجُ التَّنُّورِ تَنَحَّتْ بِهِ، فَأَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**» قَالَتْ: بِأَبِّي وَأُمِّي، أَلَيْسَ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ(٥)؟ قَالَ: «**بَلَى**» قَالَتْ: أَلَيْسَ اللَّهُ أَرْحَمَ بِالْعِبَادِ مِنَ الأُمِّ بِوَلَدِهَا؟ قَالَ: «**بَلَى**» قَالَتْ: فَإِنَّ الأُمَّ لَا تُلْقِي وَلَدَهَا فِي النَّارِ؛ فَأَكَبَّ رَسُولُ اللَّه ﷺ يَبْكِي، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهَا فَقَالَ: «**إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُعَذِّبُ مِنْ**

(*) **ترجمه** ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [١٢٦]، -وعنده: «يقال السعدي»- والذهبي في «المغني» [٧٣٣]، وفي «ميزان الاعتدال» [٩٦٦]، وقال في «المغني»: «كذبه يزيد بن هارون وغيره»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٤٩٩]: «متهم بالكذب».

(١) «أصله واسطي» ليست في [ظ].

(٢) «وأحمد بن النضر العسكري، قالا» مكانها في [ظ]: «قال».

(٣) في [ظ]: «مسلمون».

(٤) «تخبز توقد» مكانها في [ظ]: «تَحْصِبُ»، وهما بمعنى، وعند «ابن ماجه»، و«تحفة الأشراف»، و«تهذيب الكمال» (٣/٢١٣)، و«علل ابن أبي حاتم» (٥/٢٦٧) كما في [ظ].

(٥) كذا في [أ]، ونسخة على [ظ]: «الرحمن الرحيم»، وفي [ظ]: «أرحم الراحمين»، وفي «علل ابن أبي حاتم»: «الرحمن الرحيم أرحم الراحمين».

عِبَادِهِ إِلَّا الْمَارِدَ الْمُتَمَرِّدَ الَّذِي يَتَمَرَّدُ عَلَى اللهِ وَيَأْبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»(١).

٣/٤٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ(٢)، قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ يَقُولُ: إِسْمَاعِيلُ الشَّعِيرِيُّ كَذَّابٌ(٣) (٤). [ظ/١٨/أ]

[١١٣]- [ق] إِسْحَاقُ(٥) بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَسْعُودِيُّ(*).

١/٤٦٠- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَسْعُودِيُّ، رَفَعَ حَدِيثًا، لَا يُتَابَعُ عَلَى رَفْعِهِ(٦).

---

(١) أخرجه ابن ماجه [٤٢٨٧] من حديث إسماعيل بن يحيى الشيباني به.
قال البوصيري: «إسناد حديث ابن عمر ضعيف؛ لضعف إسماعيل بن يحيى، متفق على تضعيفه».
وقال العلامة الألباني في «السلسلة الضعيفة» [٣١٠٩]: «موضوع».

(٢) «الحلواني» ليست في [ظ].

(٣) «إسماعيل الشعيري كذاب» مكانها في [ظ]: «كان إسماعيل الشعيري كذابًا»، وهو كذلك في «تهذيب الكمال» نقلًا عن العقيلي.

(٤) «تهذيب الكمال» (٣/ ٢١٣) نقلًا عن العقيلي، وقال المزي: «محمد بن إسماعيل هو الصائغ، والحسن بن علي هو الخلال». قلت: والأول صدوق، والثاني ثقة حافظ كما في «تقريب التهذيب».

(٥) قبلها في [ظ]: «باب إسحاق».

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [١٥٩]، والذهبي في «المغني» [٥٢٤]، وفي «الميزان» [٧١٤]، وقال في «المغني»: «قال البخاري: «رفع حديثًا لا يتابع عليه»، وله عن القاسم ابن عبد الرحمن»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٣٣١]: «مجهول».

(٦) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٧٩).

٤٦١/ ٢- وَحَدَّثَنَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْفَضْلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عِمْرَانَ الْمَسْعُودِيِّ، مَوْلَاهُمْ، سَمِعَ عَمَّهُ يُونُسَ بْنَ عِمْرَانَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: يَا عُمَيْرُ، أُعْتِقُكَ؛ سَمِعْتُ النَّبِيَّ[1] ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ أَعْتَقَ مَمْلُوكَهُ فَلَيْسَ لِلْمَمْلُوكِ مِنْ مَالِهِ شَيْءٌ**»[2].

[١١٤]- [د ق] إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحُنَيْنِيُّ[*].

٤٦٢/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحُنَيْنِيُّ، عَنْ مَالِكٍ [ب/٤٦/ب] وَهِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، أَبُو يَعْقُوبَ، فِي حَدِيثِهِ نَظَرٌ، سَكَنَ طَرَسُوسَ[3]. [أ/ ٢٤/أ]

وَمِنْ حَدِيثِهِ عَنْ مَالِكٍ:

٤٦٣/ ٢- مَا حَدَّثَنَا[4] بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْوَلِيدِ الأَنْطَاكِيُّ[5] قَالَ:

---

(١) في [ظ]: «رسول الله».

(٢) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٧٩)، وأخرجه ابن حزم في «المحلى» (٩/ ٢١٥) من طريق العقيلي.

قال ابن عدي: «وإسحاق بن إبراهيم هذا يعرف بهذا الحديث الذي ذكره البخاري وليس لإسحاق هذا فيما أعرف إلا حديثان أو ثلاثة». اهـ

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» (١/ ٣٧٩)، وابن عدي في «الكامل» [١٧١]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٢٩٦]، والذهبي في «المغني» [٥٣٤]، وفي «ميزان الاعتدال» [٧٢٥]، وقال في «المغني»: «ضعفه ابن عدي وغيره، وقال البخاري: «فيه نظر»»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٢٤٨]: «ضعيف».

(٣) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٧٩).

(٤) في [ظ]: «حدثناه».

(٥) «الأنطاكي» ليست في [ظ].

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْحُنَيْنِيُّ قَالَ: ذَكَرَهُ مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ طَحْلَاءَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ عُمَرَ(١) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**خَيْرُ بُيُوتِكُمْ بَيْتٌ فِيهِ يَتِيمٌ مُكَرَّمٌ**»(٢).

٤٦٤/ ٣- قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُنَيْنِيُّ، قَالَ(٣): حَدَّثَنَا هِشَامُ ابْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ جِبْرِيلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الأَضْحَى فَقَالَ: «**كَيْفَ رَأَيْتَ نُسُكَنَا هَذَا؟**» فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، لَقَدْ تَبَاهَى بِهِ أَهْلُ السَّمَاءِ، وَاعْلَمْ يَا مُحَمَّدُ أَنَّ الْجَذَعَ مِنَ الضَّأْنِ خَيْرٌ مِنَ الْمُسِنَّةِ مِنَ الْمَعْزِ(٤)، وَاعْلَمْ يَا مُحَمَّدُ أَنَّ الْجَذَعَ مِنَ الضَّأْنِ خَيْرٌ مِنَ السَّدَسِ(٥) مِنَ الْبَقَرِ، وَاعْلَمْ يَا مُحَمَّدُ أَنَّ الْجَذَعَ مِنَ الضَّأْنِ خَيْرٌ مِنَ

---

(١) كذا في [أ] ومصادر التخريج: «عن عمر»، وفي [ظ]: «عن ابن عمر»، وجعله الطبراني في «الكبير» (١٢/ ٣٨٨) من مسند ابن عمر.

(٢) أخرجه الطبراني (١٢/ ٣٨٨)، والبيهقي في «الشعب» [١١٠٣٧، ١١٠٣٨]، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٣٧)، والقضاعي في «الشهاب» [١٢٤٩]، وابن عدي (١/ ٣٤١) من حديث إسحاق بن إبراهيم الحنيني به.
لكن قال أبو نعيم: «عن مالك، عن محمد بن عجلان -كذا، والظاهر أنه تصحف عليه: «ابن طحلاء»- عن أبيه، عن عمر» وقال أبو نعيم: «تفرد به الحنيني عن مالك، وقال: عن عمر».
وانظر: «السلسلة الضعيفة» [١٦٣٦].

(٣) «حدثنا الحنيني قال» من [ظ].

(٤) «واعلم يا محمد . . . المعز» ليست في [أ]، وألحقت بالحاشية بلفظ: «خير من السيد من المعز، واعلم يا محمد أن الجذع من الضأن [خير»] من [السيد»] من [البقر]». والسيد من المعز هو المسن، وقيل: الجليل وإن لم يكن مسنًّا. «النهاية» (٢/ ٤١٨).

(٥) في [ظ]: «المسنة»، وفي اللحق الذي بحاشية [أ] يشبه أن تكون «السيد».



السَّدِيسِ[(١)] مِنَ الإِبِلِ، وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ ذِبْحًا[(٢)] أَفْضَلَ مِنْهُ لَفَدَى بِهِ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ[(٣)].

جَمِيعًا لَا يُتَابِعُهُ عَلَيْهِمَا ثِقَةٌ[(٤)].

أَمَّا حَدِيثُ مَالِكٍ فَلَا أَصْلَ لَهُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ فَيُرْوَى مِنْ حَدِيثِ زِيَادِ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أَنَسٍ، وَزِيَادُ بْنُ مَيْمُونٍ يَكْذِبُ.

[١١٥]- إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نِسْطَاسٍ، مَدِينِيٌّ[(*)].

٤٦٥/١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نِسْطَاسٍ، أَبُو يَعْقُوبَ، مَوْلَى كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ، عَنْ سَعْدِ[(٥)] بْنِ

---

(١) في [ظ]: «المسنة»، والسديس والسدس من الإبل، ما دخل في الثامنة، وذلك إذا ألقى السن التي بعد الرباعية. «النهاية» (٢/ ٣٥٤).

(٢) بعدها في [ظ]: «هو»، وليست في [أ] ولا في مصادر التخريج.

(٣) أخرجه الحاكم (٤/ ٢٤٧)، وابن عدي (١/ ٣٤١)، والبيهقي (٩/ ٢٧١) من حديث إسحاق ابن إبراهيم الحنيني به.
قال البيهقي: «وإسحاق ينفرد به، وفي حديثه ضعف».
وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد» وتعقبه الذهبي بقوله: «إسحاق هالك».
وقال الهيثمي (٤/ ١٢): «رواه البزار، وفيه إسحاق الحنيني، وهو ضعيف».

(٤) في [ظ]: «قال: جميعًا لا يتابع عليهما».

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٢٤]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٥]، وابن حبان في «المجروحين» [٥٧]، وابن عدي في «الكامل» [١٥٨]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٩٨]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٠٣]، والذهبي في «المغني» [٥٣١]، وفي «ميزان الاعتدال» [٧٢٢]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٠٨٨]، وقال في «المغني»: «ضعفه النسائي وغيره».

(٥) في [ظ]: «سعيد»، وهو تصحيف.

إِسْحَاقَ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ مُصْعَبٍ وَهِشَامِ بْنِ الْوَلِيدِ [ب/٤٧/أ] وَغَيْرِهِمْ، رَوَى[(١)] عَنْهُ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ وَمَرْحُومٌ، فِيهِ نَظَرٌ[(٢)].

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ[(٣)].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٤٦٦/ ٢- مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو يَحْيَى[(٤)] بْنُ أَبِي مَسَرَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نِسْطَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا نُوحُ بْنُ أَبِي بِلَالٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ صَلَّى فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ كَانَ لَهُ كَأَجْرِ عُمْرَةٍ**»[(٥)].

وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ بِهَذَا اللَّفْظِ مِنْ طَرِيقٍ يَثْبُتُ، وَالصَّحِيحُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا[(٦)] [(٧)].

---

(١) في [ظ]: «رواه».

(٢) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٨٠)، و«الضعفاء» [٢٤].

(٣) «تاريخ الإسلام» (٤/ ٥٧٨)، وأورده ابن حجر في «اللسان» (٢/ ٣٢) من قول المصنف.

(٤) «أبو يحيى» ليست في [ظ].

(٥) أشار الحافظ ابن حجر في «اللسان» في ترجمة حاجب مولى زيد بن ثابت إلى هذا الحديث من هذا الطريق، ثم قال: «قلت: وسقط من النسخة من بين نوح وابن عمر شيء فليحرر هذا»، وقد أورده المصنف ومن بعده الحافظ في ترجمة الحارث بن أفلح وقد رواه عن داود بن إسماعيل، عن نوح، عن سعد بن إسحاق، عن سليط بن سعد، عن ابن عمر، والله أعلم.

(٦) من قوله: «بهذا اللفظ» إلى هنا ليس في [ظ].

(٧) أخرجه البخاري [١١٩١، و١١٩٤]، ومسلم [١٣٩٩].

[١١٦]- إِسْحَاقُ بْنُ بِشْرٍ الْكَاهِلِيُّ، كَانَ بِبَغْدَادَ(١)(*).

مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.

١/٤٦٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ بِشْرٍ الْكَاهِلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ قُعُودٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى جَبَلٍ مِنْ جِبَالِ تِهَامَةَ، إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ، أَوْ قَالَ(٢): شَيْخٌ فِي يَدِهِ عَصًا، فَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ ثُمَّ قَالَ: «**نَغْمَةُ الْجِنِّ وَعِمَّتُهُمْ**(٣)، **مَنْ أَنْتَ**(٤)؟» قَالَ: أَنَا هَامَةُ بْنُ الْهِيمِ بْنِ لَاقِيسَ بْنِ إِبْلِيسَ، قَالَ: «**وَلَيْسَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ إِبْلِيسَ إِلَّا أَبَوَيْنِ**(٥)؟» قَالَ: نَعَمْ(٦). قَالَ:

---

(١) قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٢٨): «وذكره أبو جعفر العقيلي فقال: كان ببغداد، ولا أعلم قال ذلك أحد غيره، ولعل الكاهلي قدم بغداد وحدث بها؛ فإن جماعة من البغداديين يروون عنه».

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [٦٠]، وابن عدي في «الكامل» [١٧٢]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٩١]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٥٨]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٠٨]، والذهبي في «المغني» [٥٤٦]، وفي «ميزان الاعتدال» [٧٤٠]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١١١٢]، وقال في «المغني»: «متروك متهم، روى عن أبي معشر ونحوه، تركوه»..

(٢) «رجل، أو قال:» ليست في [ظ].

(٣) في الأصول الخطية و«الطيوريات» [٦٥١]: «وعمتهم»، وفي «الثاني من أجزاء ابن الصواف [٤٥]، و«لسان الميزان»: «وغنتهم»، وفي «معجم ابن الأعرابي» (٥/ ٣٦): «وعينهم»، وفي «العاشر من المشيخة البغدادية» لأبي طاهر السلفي [٢٤]: «وتحيتهم»، وفي «مختصر تاريخ دمشق» (٢٧/ ٥٦)، و«اللآلئ المصنوعة» (١/ ١٥٩): «ومشيتهم»، وفي «تنزيه الشريعة» للكناني (١/ ٢٣٨): «وهمهمتهم»، والله أعلم.

(٤) في [ظ]: «أنت من».

(٥) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «أبوان».

(٦) في [أ] و«تاريخ دمشق» (٧٣/ ٣٤٤)، و«الموضوعات» لابن الجوزي من طريق المصنف (١/ ٢٠٧): «لا»، والمثبت من [ظ] موافق لما في مصادر التخريج وغيرها.

«**فَكَمْ أَتَى لَكَ مِنَ الدَّهْرِ؟**» قَالَ: قَدْ أَفْنَيْتُ الدُّنْيَا عُمْرَهَا إِلَّا قَلِيلًا، قَالَ: «**عَلَى ذَاكَ!**[(١)]» قَالَ[(٢)]: كُنْتُ وَأَنَا غُلَامٌ ابْنُ أَعْوَامٍ أَفْهَمُ الْكَلَامَ، وَأَمُرُّ بِالآكَامِ، وَآمُرُ بِإِفْسَادِ الطَّعَامِ وَقَطِيعَةِ الأَرْحَامِ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**بِئْسَ لَعَمْرُ اللَّه عَمَلُ الشَّيْخِ الْمُتَوَسِّمِ أَوِ الشَّابِّ الْمُتَلَوِّمِ**» قَالَ: ذَرْنِي مِنَ التَّعْدَادِ[(٣)]؛ إِنِّي تَائِبٌ إِلَى اللَّهِ:

إِنِّي كُنْتُ مَعَ نُوحٍ فِي مَسْجِدِهِ مَعَ مَنْ آمَنَ [ب/٤٧/ب] بِهِ مِنْ قَوْمِهِ، فَلَمْ أَزَلْ أُعَاتِبُهُ عَلَى دَعْوَتِهِ عَلَى قَوْمِهِ حَتَّى بَكَى عَلَيْهِمْ وَأَبْكَانِي، قَالَ: لَا جَرَمَ، إِنِّي عَلَى ذَلِكَ مِنَ النَّادِمِينَ، [أ/٢٤/ب] وَأَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ. قَالَ: قُلْتُ: يَا نُوحُ إِنِّي مِمَّنْ شَرِكَ فِي دَمِ السَّعِيدِ هَابِيلَ[(٤)] بْنِ آدَمَ، فَهَلْ تَجِدُ لِي مِنْ تَوْبَةٍ عِنْدَ رَبِّكَ؟ قَالَ: يَا هَامُ[(٥)] هُمَّ بِالْخَيْرِ وَافْعَلْهُ قَبْلَ الْحَسْرَةِ وَالنَّدَامَةِ، إِنِّي قَرَأْتُ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّه ﷻ عَلَيَّ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ تَابَ إِلَى اللَّه بَالِغًا ذَنْبُهُ مَا بَلَغَ إِلَّا تَابَ اللَّه عَلَيْهِ، فَقُمْ فَتَوَضَّأْ وَاسْجُدْ لِلَّهِ سَجْدَتَيْنِ، قَالَ: فَفَعَلْتُ مِنْ سَاعَتِي مَا أَمَرَنِي بِهِ. قَالَ: فَنَادَانِي: ارْفَعْ رَأْسَكَ فَقَدْ أُنْزِلَتْ تَوْبَتُكَ مِنَ السَّمَاءِ. قَالَ: فَخَرَرْتُ لِلَّهِ سَاجِدًا.

---

(١) كذا في الأصول الخطية ومصادر التخريج، وفي «جامع الأحاديث» (٢٧/ ٦٧)، و«كنز العمال» (٦/ ١٦٤): «ما علم ذلك».

(٢) من هنا تبدأ نسخة [برلين] والمرموز لها بحرف الراء [ر].

(٣) كذا في [أ]، و[ر]، ونسخة على [ظ]، و«الموضوعات»، و«دلائل النبوة» لأبي نعيم، و«الطيوريات»، وفي [ظ] وبعض مصادر التخريج: «التعذار»، وفي «طبقات المحدثين بأصبهان»: «استعدادك»، وفي «الهواتف» لابن أبي الدنيا: «دعني من اللوم والعذل».

(٤) في [ظ]: «قابيل».

(٥) في [ظ]: «هامة».



وَكُنْتُ مَعَ هُودٍ فِي مَسْجِدِهِ مَعَ مَنْ آمَنَ بِهِ مِنْ قَوْمِهِ [ظ/١٨/ب] فَلَمْ أَزَلْ أُعَاتِبُهُ عَلَى دَعْوَتِهِ عَلَى قَوْمِهِ حَتَّى بَكَى عَلَيْهِمْ وَأَبْكَانِي، وَقَالَ: لَا جَرَمَ، إِنِّي عَلَى ذَلِكَ مِنَ النَّادِمِينَ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ.

وَكُنْتُ مَعَ صَالِحٍ فِي مَسْجِدِهِ مَعَ مَنْ آمَنَ بِهِ مِنْ قَوْمِهِ، فَلَمْ أَزَلْ أُعَاتِبُهُ عَلَى دَعْوَتِهِ عَلَى قَوْمِهِ حَتَّى بَكَى عَلَيْهِمْ وَأَبْكَانِي.

وَكُنْتُ زَوَّارًا لِيَعْقُوبَ، وَكُنْتُ مِنْ يُوسُفَ بِالْمَكَانِ الْمَكِينِ، وَكُنْتُ أَلْقَى إِلْيَاسَ فِي الأَوْدِيَةِ وَأَنَا أَلْقَاهُ الآنَ. وَإِنِّي لَقِيتُ مُوسَى بْنَ عِمْرَانَ فَعَلَّمَنِي مِنَ التَّوْرَاةِ وَقَالَ: إِنْ أَنْتَ لَقِيتَ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ فَأَقْرِهِ مِنِّي السَّلَامَ، وَإِنِّي لَقِيتُ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ فَأَقْرَأْتُهُ مِنْ مُوسَى السَّلَامَ، وَإِنَّ عِيسَى قَالَ لِي: إِنْ لَقِيتَ مُحَمَّدًا ﷺ فَأَقْرِهِ[1] مِنِّي السَّلَامَ.

قَالَ: فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَيْنَيْهِ فَبَكَى، [ب/٤٨/أ] ثُمَّ قَالَ: «**عَلَى عِيسَى السَّلَامُ مَا دَامَتِ الدُّنْيَا، وَعَلَيْكَ يَا هَامَةُ بِأَدَائِكَ الأَمَانَةَ**» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ افْعَلْ بِي مَا فَعَلَ بِي مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ، فَإِنَّهُ عَلَّمَنِي مِنَ التَّوْرَاةِ. قال: فَعَلَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُورَةَ الْمُرْسَلَاتِ وَ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ وَ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ وَ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَقَالَ: «**ارْفَعْ** [ر/١/ب] **إِلَيْنَا حَاجَتَكَ يَا هَامَةُ وَلَا تَدَعَنَّ**[2] **زِيَارَتَنَا**» قَالَ: فَقُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَنْعَهُ[3] إِلَيْنَا، فَلَسْتُ أَدْرِي أَحَيٌّ هُوَ أَوْ مَيِّتٌ[4].

---

(١) في [ظ]: (فقره).

(٢) في [ر]: «تدعني».

(٣) في الأصول الخطية: «ينعاه»، والمثبت من نسخة على [أ].

(٤) أخرجه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/ ٢٦٥-٢٦٦)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٣٧) من حديث إسحاق بن بشر الكاهلي به. =

وَهَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ، وَلَا يَحْتَمِلُ أَبُو مَعْشَرٍ مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ لِينٌ، وَالْحَمْلُ فِيهِ عَلَى إِسْحَاقَ.

[١١٧]- إِسْحَاقُ بْنُ بِشْرٍ الْقُرَشِيُّ(١)(*).

مَجْهُولٌ، حَدَّثَ(٢) بِمَنَاكِيرَ.

= قال الذهبي في «الميزان» في ترجمة إسحاق بن بشر الكاهلي: «والحمل فيه على الكاهلي، لا بارك الله فيه، مع أن عبدالعزيز بن بحر أحد المتروكين قد رواه بطوله عن أبي معشر».

وانظر: «لسان الميزان» (١/ ٣٥٧)، و«الكشف الحثيث» (١/ ٦٣)، وقال العقيلي في ترجمة محمد بن عبد الله أبوسلمة: «إسناد غير ثابت ولا يرجع منه إلى صحة».

وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٠٧-٢٠٨) من طريق المصنف.

(١) نَسَبَهُ ابن عدي والدارقطني والذهبي بخاريًّا، وإثبات النسبتين له صحيح، انظر «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٣٦، ٣٣٧) و«تاريخ دمشق» (٨/ ١٣٠) و«تهذيب الكمال» (٢٦/ ٣٠٧).

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [٦٠]، وابن عدي في «الكامل» [١٦٤]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٩٣]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٠٧]، والذهبي في «المغني» [٥٤٥]، وفي «الميزان» [٧٣٩]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١١١١]، وقال في «المغني»: «مجمع على تركه، وقد اتهم بالكذب، وقال ابن المديني: «كذاب» ».

هذا وقد دمجه ابن حبان في «المجروحين» [٦٠] مع الكاهلي في ترجمة واحدة، وقال ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٠٧]: «إسحاق بن بشر بن محمد بن عبد الله أبو حذيفة، ثقة، الكاهلي البخاري مولى بني هاشم» ثم قال في الترجمة التالية [٣٠٨]: «إسحاق بن بشر بن مقاتل أبو يعقوب الكاهلي الكوفي». وفي هذا يقول الذهبي في «الميزان» (١/ ١٨٥): «خلط ابن حبان ترجمته بترجمة الكاهلي ولم يذكر الكاهلي، وكذا خبط ابن الجوزي فقال في هذا: الكاهلي مولى بني هاشم. ولم يصب في قوله: «الكاهلي».

(٢) في [ر]: «يحدث».

مِنْهَا :

٤٦٨/ ١- مَا حَدَّثَنَا بِهِ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْقَطَّانُ[(١)] قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيسَى الْعَطَّار قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ بِشْرٍ أَبُو حُذَيْفَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**إِنَّ لِلَّهِ تَعالَى بَيْتًا فِي السَّمَاءِ يُقَالَ لَهُ: الضُّرَاحُ** . . .»[(٢)] وَذَكَرَ حَدِيثًا فِيهِ طُولٌ، لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ[(٣)].

٤٦٩/ ٢- حَدَّثَنَاهُ[(٤)] الصَّائِغُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُنَيْدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ[(٥)] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَذَكَرَهُ[(٦)].

وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ أَوْلَىٰ[(٧)].

[١١٨]- إِسْحَاقُ بْنُ إِدْرِيسَ الأُسْوَارِيُّ، بَصْرِيٌّ[(*)].

(١) في [ر]: «الحلواني». وانظر «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٦٧، ٣٦٨).

(٢) أخرجه ابن عساكر (٨/ ١٩٢) من طريق المصنف وأخرجه الطبراني [١٢١٨٥] من طريق الحسن بن علي، بسنده سواء.

(٣) «ليس له أصل عن ابن جريج» من [ظ].

(٤) في [ر]: «حدثنا».

(٥) ضبب الناسخ عليها في [أ]، وهي إشارة منه إلى أنه هكذا مرسل، والله أعلم.

(٦) أخرجه عبد الرزاق [٨٨٧٤] عن الأسلمي عن صفوان، به.

(٧) هذه الفقرة بتمامها ليست في [ظ].

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٦]، وابن حبان في «المجروحين» [٥٩]، وابن عدي في «الكامل» [١٥٧]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٩٢]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٥٧]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٠٥]، والذهبي في «المغني» [٥٤٢]، وفي «ميزان الاعتدال» [٧٣٤]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١١٠٣]، وقال في «المغني»: «تركه الناس».

كَانَ يَذْهَبُ إِلَى الْقَدَرِ.

٤٧٠/ ١- حَدَّثَنَا ابْنُ الأَعْرَابِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبَّاسَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: إِسْحَاقُ بْنُ إِدْرِيسَ الأُسْوَارِيُّ كَذَّابٌ(١) (٢).

٤٧١/ ٢- حَدَّثَنِي(٣) آدَمُ بْنُ [ب/٤٨/ب] مُوسَى(٤) قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: إِسْحَاقُ بْنُ إِدْرِيسَ الْبَصْرِيُّ الأُسْوَارِيُّ(٥)، تَرَكَهُ النَّاسُ(٦).

٤٧٢/ ٣- وَحَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: إِسْحَاقُ بْنُ إِدْرِيسَ الأُسْوَارِيُّ الْبَصْرِيُّ كَذَّابٌ(٧).

٤٧٣/ ٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: إِسْحَاقُ بْنُ إِدْرِيسَ، بَصْرَيٌّ، لَيْسَ بِشَيْءٍ، يَضَعُ الأَحَادِيثَ(٨) (٩). [أ/٢٥/أ]

---

(١) «التاريخ» برواية الدوري [٤٦٧٧].

(٢) هذه الفقرة من [ظ]، وهي ملحقة بحاشيتها ومقابلة عدا قوله: «حدثنا ابن الأعرابي» ففي صلب النسخة.

(٣) في [ظ]: «حدثنا».

(٤) «بن موسى» من [ظ].

(٥) في [ظ]: «الأسواري البصري».

(٦) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٨٢).

(٧) هذه الفقرة من [ظ].

(٨) في [أ]، و[ر]: «الحديث»، والمثبت من [ظ] موافق لما في «التاريخ».

(٩) «التاريخ» برواية الدوري [٤٢١٣].



[١١٩]- إِسْحَاقُ بْنُ الْحَارِثِ الْكُوفِيُّ(*)(١).

١/٤٧٤- حَدَّثَنِي آدَمُ قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: إِسْحَاقُ بْنُ الْحَارِثِ الْكُوفِيُّ عَنْ كَرْدَمٍ، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ، يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ(٢).

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٢٣]، وابن حبان في «المجروحين» [٥٥]، وابن عدي في «الكامل» [١٦٠]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣١٠]، والذهبي في «المغني» [٥٤٩]، وفي «ميزان الاعتدال» [٧٤٣]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١١١٨]، وقال في «المغني»: «ضعفه أحمد بن حنبل، وله عن النعمان بن سعد، وقال النسائي وغيره: «لا بأس به»».

(١) ترجم البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٨٤) لرجلين: الأول: إسحاق بن الحارث القرشي المديني عن عامر بن سعد، والثاني: إسحاق بن الحارث الكوفي عن كردم، وبهذا يظهر أن البخاري يفرق بين الرجلين، لكن اعتبرهما ابن أبي حاتم في «بيان خطأ البخاري» [٤٩]، [٦٧٦] واحدًا، ونقل ذلك عن أبيه.

ودمجهما ابن حبان في ترجمة واحدة في «المجروحين» [٥٥]، وكذلك فعل ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣١٠]، ويوحي كلام الذهبي في «المغني» [٥٤٩] وفي «الميزان» [٧٤٣] أنه يرى الكوفي والمدني واحدًا، وتبع ابنُ حجر الذهبي في ذلك فنقل كلامه في «لسان الميزان» [١١١٨] ولم يتعقبه.

ومما زاد الأمر لبسًا أن لكل من إسحاق بن الحارث الكوفي وإسحاق بن الحارث المدني ولدًا يروي عنه اسمه عبد الرحمن، غير أن المدقق في تراجم عبد الرحمن بن إسحاق سيجد ترجمتين: الأولى: عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث أبو شيبة الواسطي ويقال الكوفي - «تهذيب الكمال» (١٦/ ٥١٥، ٥١٦) و«تهذيب التهذيب» (١/ ١٣٦)، و«تقريب التهذيب» [٣٨٢٣] - والثانية: عبد الرحمن بن إسحاق بن عبدالله بن الحارث بن كنانة القرشي المدني ويقال: الثقفي - «تهذيب الكمال» (١٦/ ٥١٩)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ١٣٧)، و«تقريب التهذيب» [٣٨٢٤]، ولهذا وغيره قال العلامة المعلمي في تعليقه على كلام ابن أبي حاتم في «بيان خطأ البخاري» ص (١٣): «فصنيع البخاري هو المتجه».

(٢) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٨٤)، و«الضعفاء الصغير» [٢٣].

قَالَ: وَضَعَّفَ أَحْمَدُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ إِسْحَاقَ(١).

وَحَدِيثُهُ:

٢/٤٧٥ - مَا(٢) حَدَّثَنَا بِهِ بِشْرُ بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا فَرْوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَرْدَمِ بْنِ أَبِي السَّائِبِ الأَنْصَارِيِّ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ أَبِي إِلَى الْمَدِينَةِ فِي حَاجَةٍ، وَذَاكَ أَوَّلَ مَا ذُكِرَ النَّبِيُّ ﷺ فَآوَانَا الْمَبِيتُ إِلَى رَاعِي(٣)، فَلَمَّا انْتَصَفَ اللَّيْلُ جَاءَ الذِّئْبُ فَأَخَذَ حَمَلًا مِنَ الْغَنَمِ، فَوَثَبَ الرَّاعِي فَقَالَ: يَا عَامِرَ(٤) الْوَادِي جَارَكَ، يَا عَامِرَ الْوَادِي جَارَكَ. فَإِذَا مُنَادِي(٥) لَا نَرَاهُ(٦) يَقُولُ: يَا سِرْحَانُ أَرْسِلْهُ؛ فَجَاءَ الْحَمَلُ يَشْتَدُّ(٧) حَتَّى دَخَلَ فِي الْغَنَمِ لَمْ تُصِبْهُ(٨) كَدْمَةٌ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ(٩): ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾(١٠).

---

(١) «الكامل» لابن عدي [٢١٠٦] نقلًا عن البخاري.

(٢) «ما» ليست في [ظ].

(٣) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «راعٍ».

(٤) في [ظ]: «عمر».

(٥) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «منادٍ».

(٦) في [ر]: «تراه».

(٧) في [ظ]: «تَشْتَد».

(٨) في [ظ]: «يصبه».

(٩) في [ظ]: «وأنزل الله تبارك وتعالى»، وفي [ر]: «وأنزل على النبي ﷺ».

(١٠) أخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (١٤٩٨) من حديث بشر بن موسى به.
وابن منده في «معرفة الصحابة» (٥٣١٨) من حديث فروة بن أبي المغراء به. =



[١٢٠]- [د ت ق] إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّه بْنِ أَبِي فَرْوَةَ، مَدِينِيٌّ(١)(*).

١/٤٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عُتْبَةُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ قَالَ: جَلَسَ إِسْحَاقُ ابْنُ عَبْدِ اللَّه [ر/٢/أ](٢) بْنِ أَبِي فَرْوَةَ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ يُحَدِّثُ، وَالزُّهْرِيُّ إِلَى جَانِبِهِ، [ب/٤٩/أ] فَجَعَلَ يَقُولُ: (قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ(٣)) فَلَمَّا أَكْثَرَ قَالَ الزُّهْرِيُّ: قَاتَلَكَ اللَّه يَا ابْنَ أَبِي فَرْوَةَ، مَا أَجْرَأَكَ عَلَى اللَّهِ! أَلَا تُسْنِدُ حَدِيثَكَ! إِنَّكَ لَتُحَدِّثُ بِأَحَادِيثَ لَيْسَ لَهَا خُطُمٌ وَلَا أَزِمَّةٌ(٤).

= وأبو الشيخ في «العظمة» (١٠٧٣) والطبراني (١٩/ ١٩١)، وابن عساكر (٢٥/ ٣٣٢) من حديث القاسم بن مالك به.
وقال ابن حبان في ترجمة إسحاق: «لا أدرى التخليط منه، أو من ابنه».

(١) في [ظ]: «مدني».

(*) ترجمه البخاري في «الضعفاء» [٢١]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٠]، وابن حبان في «المجروحين» [٥٣]، وابن عدي في «الكامل» [١٥٤]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٩٥]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٥٥]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٢٢]، والذهبي في «المغني» [٥٦٦]، وفي «ميزان الاعتدال» [٧٦٨]، وقال في «المغني»: «تركوه، وقال البخاري: «تركه ونهى أحمد عن حديثه، وقال مرة: لا تحل الرواية عنه»»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٣٧١]: «متروك».

(٢) من هنا يبدأ سقط وانقطاع في [ر] ويستمر حتى منتصف ترجمة «أحمد بن الحارث الغساني» كما سيأتي التنبيه عليه هناك.

(٣) «قال رسول الله» الثانية ليست في [ظ].

(٤) «المجروحين» (١/ ١٣١) و«الكامل» (١/ ٣٢٧) وقال ابن حبان: «لم أذكر هذه الحكاية لاحتجاج ببقية، ولكنها مشهورة للزهري من رواية غير بقية، وأما بقية فهو مدلس، فإذا بين السماع في حديثه وحفظ عنه ذلك من أتقنه لا يكاد يوجد في حديثه ما ينكر».

٢/٤٧٧- قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الأَبَّارُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّه ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَاصِمٍ الْمِصْرِيَّ -وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ- قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ حَيٌّ، فَلَمْ أَرَ[١] أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَشُكُّونَ أَنَّ إِسْحَاقَ بْنَ أَبِي فَرْوَةَ مُتَّهَمٌ[٢] عَلَى الدِّينِ[٣]. [ظ/١٩/أ]

٣/٤٧٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الأَبَّارُ[٤] قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ قَالَ: جَاءَنِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ[٥] الْمَدِينِيِّ، فَكَتَبَ عَنِّي[٦]، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ أَحَادِيثَ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ، فَقُلْتُ: أَيَّ شَيْءٍ تَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: أَعْرِفُهَا لَا تُقْلَبُ[٧] [٨].

٤/٤٧٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدُويَه قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ: سَمِعْتُ[٩] أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: لَا يَحِلُّ[١٠] الرِّوَايَةُ عَنْ إِسْحَاقَ يَعْنِي[١١]: ابْنَ أَبِي فَرْوَةَ[١٢].

---

(١) في [ظ]: «أرى».
(٢) في [ظ]: «متهمًا».
(٣) «الكامل» (١/ ٣٢٧)، وفيه: «متهم في الإسلام».
(٤) «الأبار» ليست في [ظ].
(٥) «عبد الله» ليست في [ظ].
(٦) في [أ]: «يحيى».
(٧) في [ظ]: «لا يقلب»، وفي «الجامع» للخطيب (٢/ ١٩٢): «نعرفها لا تقلب علينا».
(٨) «تاريخ دمشق» من طريق الصيدلاني عن العقيلي، و«تهذيب الكمال» (٢/ ٤٥١-٤٥٢).
(٩) في [أ]: «سألت».
(١٠) كذا في [ظ]، وغير منقوطة في [أ]، وفي مصادر التخريج: «لا تحل».
(١١) «يعني» ليست في [ظ].
(١٢) «أحوال الرجال» للجوزجاني [٢٠٧]، وفيه: «لا يحلُّ الكتابُ عنه»، و«الجرح والتعديل» =



٥/٤٨٠- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ[(١)] قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ[(٢)] يَقُولُ: إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّه بْنُ أَبِي فَرْوَةَ، وَعَبْدُ الْحَكِيمِ[(٣)] بْنُ عَبْدِ اللَّه بْنِ أَبِي فَرْوَةَ، وَعَبْدُ الأَعْلَى بْنُ عَبْدِ اللَّه بْنِ أَبِي فَرْوَةَ، كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ إِلَّا إِسْحَاقَ[(٤)].

٦/٤٨١- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي فَرْوَةَ لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، لَيْسَ بِشَيْءٍ[(٥)].

وَفِي[(٦)] مَوْضِعٍ آخَرَ: [ب/٤٩/ب] إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّه بْنِ أَبِي فَرْوَةَ حَدِيثُهُ لَيْسَ بِذَاكَ[(٧)].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٧/٤٨٢- مَا حَدَّثَنَا بِهِ الْمِقْدَامُ بْنُ دَاوُدَ[(٨)]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّه بْنِ أَبِي فَرْوَةَ، عَنِ

= (٢/ ٢٢٧) عن الجوزجاني عن أحمد بن حنبل قال: «لا تحل الرواية عندي عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة. قلت: يا أبا عبد الله، لا تحل! قال: عندي».

(١) «بن محمد» ليست في [ظ].

(٢) «بن معين» من [ظ].

(٣) في [أ]: «وعبد الحكم»، وهو تصحيف.

(٤) «التاريخ» برواية الدوري [١٠٦٣]، وزاد معهم: «وصالح بن عبد الله بن أبي فروة».

(٥) «الكامل» (١/ ٣٢٦).

(٦) في [ظ]: «وقال في».

(٧) «الكامل» (١/ ٣٢٦) و«الجرح والتعديل» (٢/ ٢٢٧) وفيه: «إسحاق ابن أبي فروة لا شيء، كذاب».

(٨) في [ظ]: «داؤد». لكن نص في «القاموس المحيط» (دود) على أن داود لا يهمز.

الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ كَانَ يَقُولُ: «**الشُّهَدَاءُ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ يَاقُوتٍ، فِي ظِلِّ عَرْشِ اللَّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ، عَلَى كَثِيبٍ مِنْ مِسْكٍ، فَيَقُولُ لَهُمُ الرَّبُّ: أَلَمْ أَفِي**[1] **لَكُمْ وَأَصْدُقْكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: بَلَى وَرَبِّنَا**»[2]. [أ/٢٥/ب]

٨/٤٨٣- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو[3] بْنُ خَالِدٍ وَعَلِيُّ بْنُ مَعْبَدٍ وَيُوسُفُ بْنُ عَديٍّ قَالُوا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّه بْنُ عَمْرٍو، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**لَا يُعْجِبْكُمْ إِسْلَامُ امْرِئٍ حَتَّى تَعْلَمُوا**[4] **مَا عُقْدَةُ عَقْلِهِ**[5]»[6].

جَمِيعًا مَنْكَرَيْنِ[7] لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِمَا.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «أَفِ» كما أشار إلى ذلك ناسخ [أ] فكتب تحتها: «ف».

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في «الجهاد» (١٦٧) من حديث إسماعيل بن عياش به.

(٣) كانت في [ظ]: «علي»، ثم أصلحت إلى «عمرو»، وهو الصواب كما في [أ].

(٤) في [ظ]: «يعلموا».

(٥) **عقدة عقله**: نظره في مصالح نفسه ورجاحة عقله. «النهاية» (ع ق د).

(٦) أخرجه البيهقي في «الشعب» [٤٦٤١]، [٤٦٤٢] من حديث عبيد الله بن عمرو به.
وقال: «إسحاق بن أبي فروة ضعيف، وقد روى عنه الأكابر، والله أعلم».
وقال ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٤١٢): «وهذا الحديث عن مالك وابن أبي ذئب باطل، وإنما يروي هذا عبيد الله بن عمرو الرقي، عن إسحاق بن أبي فروة، عن نافع، وإسحاق متروك».
إلى أن قال: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها كلها موضوعة».
وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات».
وانظر: «ضعيف الجامع الصغير» [٣٤٤٧].

(٧) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «منكران»، أو يخرج على الحال، والله أعلم.

[١٢١]- إِسْحَاقُ بْنُ الصَّبَّاحِ(*).

٤٨٤/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّه بْنَ دَاوُدَ يَقُولُ: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ الصَّبَّاحِ، رَجُلًا مِنْ وَلَدِ الأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ، يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: اشْتَرَى مُوسَى بْنُ طَلْحَةَ أَرْضًا مِنْ أَرْضِ السَّوَادِ، فَأَرْسَلَ إِلَى(١) الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لِيُشْهِدَهُ(٢) فَأَبَى، فَقَالَ مُوسَى بْنُ طَلْحَةَ(٣): فَأَنَا(٤) أَشْهَدُ عَلَى أَبِيكَ -يَعْنِي: عَبْدَ اللَّه بْنَ مَسْعُودٍ- أَنَّهُ اشْتَرَى أَرْضًا مِنَ أَرْضِ السَّوَادِ [ب/ ٥٠/أ] وَأَشْهَدَنِي عَلَيْهَا.

قَالَ أَبُو حَفْصٍ: فَسَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِنَا يَقُولُ لِيَحْيَى: تَحْفَظُ(٥) عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّه اشْتَرَى أَرْضًا مِنْ أَرْضِ السَّوَادِ وَأَشْهَدَنِي عَلَيْهَا، فَقَالَ يَحْيَى: عَمَّنْ؟ عَمَّنْ؟ فَقَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ دَاوُدَ، قَالَ: عَمَّنْ؟ قَالَ: عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ الصَّبَّاحِ. قَالَ: اسْكُتْ، وَيْلَكَ!(٦).

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [٥٤]، وابن عدي في «الكامل» [١٦٧]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٩٦]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣١٩]، والذهبي في «المغني» [٥٦٣]، وفي «ميزان الاعتدال» [٧٦٤]، وقال في «المغني»: «ضعفه غير واحد، وقل ما روى، حدث عنه الحربي»، وذكره ابن حجر في «التقريب» [٣٦٤] تمييزًا وقال: «ضعيف مقل».

(١) «إلى» من [ظ].

(٢) في [ظ]: «يُشْهِدُهُ».

(٣) «بن طلحة» من [ظ].

(٤) في [أ]: «فإنما».

(٥) في [ظ]: «نحفظ».

(٦) «الكامل» لابن عدي [٢١٢٥]، و«المجروحين» (١/ ١٣٣).

[١٢٢]- [ت ق] إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّه التَّيْمِيُّ الْقُرَشِيُّ(*).

٤٨٥/ ١- قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ فَقَالَ: ذَاكَ شِبْهُ لَا شَيْءَ(١).

٤٨٦/ ٢- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: مَا سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّه شَيْئًا قَطُّ(٢).

٤٨٧/ ٣- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: إِسْحَاقُ ابْنُ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّه الْقُرَشِيُّ يُعَدُّ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ وَغَيْرِهِ، رَوَى عَنْهُ وَكِيعٌ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، يَتَكَلَّمُونَ فِي حِفْظِهِ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ(٣).

٤٨٨/ ٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٢٢]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٧]، وابن حبان في «المجروحين» [٥٦]، وابن عدي في «الكامل» [١٥٦]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٥٤]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٤٠]، والذهبي في «المغني» [٥٩٦]، وفي «ميزان الاعتدال» [٨٠٢]، وقال في «المغني»: «قال أحمد وغيره: «متروك»»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٣٩٤]: «ضعيف».

(١) «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٣٦).

(٢) «تاريخ دمشق» (٨/ ٢٩٨)، من طريق المصنف.

(٣) «الضعفاء» [٢٢]، و«التاريخ الكبير» (١/ ٤٠٦).

شَيْخٌ[(١)] مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ[(٢)].

٤٨٩/ ٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ ضَعِيفٌ[(٣)].

وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى[(٤)] لَيْسَ بِشَيْءٍ لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ[(٥)].

٤٩٠/ ٦- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مَحْمُودٍ الْهَرَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى؟ قَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ[(٦)] [(٧)].

وَمِنْ حَدِيثِهِ: [ب/ ٥٠/ ب]

٤٩١/ ٦- مَا حَدَّثَنَا بِهِ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ إِسْحَاقَ ابْنِ يَحْيَى ابْنِ طَلْحَةَ، عَنِ ابْنٍ لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ السَّلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **«مَنِ ابْتَغَى الْعِلْمَ لِيُبَاهِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ، وَ[(٨)]يُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، أَوْ يُقْبِلَ أَفْئِدَةَ النَّاسِ إِلَيْهِ، فَالنَّارَ النَّارَ»**[(٩)].

---

(١) «شيخ» من [ظ]، و«العلل».

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» [٣١٧٣].

(٣) «التاريخ» برواية الدوري [٧٦٤].

(٤) «بن يحيى» ليست في [ظ].

(٥) «التاريخ» برواية الدوري [١٠٢١] بدون «لا يكتب حديثه»، و«الجرح والتعديل» (٢/ ٢٣٦) عن الدوري عن ابن معين بإثباتها.

(٦) هذه الفقرة ليست في [ظ].

(٧) «التاريخ» برواية الدارمي [١٧٧]، وقد أورده المصنف مختصرًا.

(٨) في [ظ]: «أو».

(٩) أخرجه الترمذي [٢٦٥٤]، والحاكم (١/ ١٦١)، والبيهقي في «الشعب» [١٧٧٢]، =

وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ إِلَّا مِنْ وِجْهَةٍ فِيهَا لِينٌ وَضَعْفٌ(١).

[١٢٣]- إِسْحَاقُ أَبُو الْغُصْنِ(*).

١/٤٩٢- حَدَّثَنِي(٢) مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بِحَدِيثِ إِسْحَاقَ أَبِي الْغُصْنِ، ثُمَّ تَرَكَهُ بَعْدُ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ أَبُو الْغُصْنِ قَالَ: بِعْتُ مِنْ رَجُلٍ بَغْلًا(٣) فَخَرَجَ عَلَى رِجْلِهِ جَرَبٌ(٤) [ظ/١٩/ب] فَخَاصَمَنِي إِلَى شُرَيْحٍ، [أ/٢٦/أ] فَقَالَ لِلْمُشْتَرِي: بَيِّنَتَكَ أَنَّهُ بَاعَكَ وَهَذَا بِهِ، فَقَالَ: اسْتَحْلِفْهُ. فَحَلَّفَنِي، فَحَلَفْتُ أَنِّي بِعْتُهُ وَمَا هُوَ بِهِ، فَأَجَازَ عَلَيْهِ الْبَيْعَ(٥).

قَالَ أَبُو حَفْصٍ: ثم سَمِعْتُ يَحْيَى بَعْدُ يُسْأَلُ عَنْهُ، فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ هَذَا الشَّيْخُ بِثَبْتٍ(٦).

= وابن عدي (١/ ٣٣٢)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٣٣) من حديث إسحاق بن يحيى بن طلحة به.

قال الترمذي: «هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن يحيى بن طلحة ليس بذاك القوي عندهم، تكلم فيه من قِبَل حفظه».

(١) «إلا من وجهة فيها لين وضعف» ليست في [ظ].

(*) ترجمه ابن عدي في «الكامل» [١٦١] وقال: «لا أعرف اسم أبيه» وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٢٩٢]، والذهبي في «المغني» [٦٠١]، وفي «الميزان» [٨٠٨]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٢٠٧]، وقال في «المغني»: «تركه يحيى القطان».

(٢) في [ظ]: «حدثنا».

(٣) كذا في [أ]، ونسخة على [ظ]، وفي [ظ]: «إبلًا».

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكامل»: «جرد».

(٥) «الكامل» لابن عدي [٢١٠٧].

(٦) «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٤٠).

[١٢٤]- إِسْحَاقُ بْنُ نَجِيحٍ الْمَلَطِيُّ(*).

١/٤٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الْعَبْسِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: كَانَ بِبَغْدَادَ قَوْمٌ يَضَعُونَ الْحَدِيثَ كَذَّابِينَ[١] مِنْهُمْ: إِسْحَاقُ بْنُ نَجِيحٍ الْمَلَطِيُّ[٢].

٢/٤٩٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: إِسْحَاقُ بْنُ نَجِيحٍ الْمَلَطِيُّ هُوَ مِنْ أَكْذَبِ النَّاسِ، يُحَدِّثُ عَنِ الْبَتِّيِّ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ بِرَأْيِ أَبِي حَنِيفَةَ[٣] [٤]. [ب/٥١/أ]

٣/٤٩٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ[٥] قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: إِسْحَاقُ بْنُ نَجِيحٍ الْمَلَطِيُّ ضَعِيفٌ، لَا رَحِمَهُ اللَّهُ[٦].

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٨]، وابن حبان في «المجروحين» [٥٨]، وابن عدي في «الكامل» [١٥٥]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٩٤]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٥٦]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٣٥]، والذهبي في «المغني» [٥٨٨]، وفي «ميزان الاعتدال» [٧٩٥]، وقال في «المغني»: «معروف بالوضع»، وذكره ابن حجر في «التقريب» [٣٩٢] تمييزًا وقال: «كذبوه».

(١) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «كذابون».

(٢) «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٣١).

(٣) «عن ابن سيرين . . . حنيفة» مكانها في [ظ]: «وعن ابن سيرين عن أبي حنيفة»، ثم ضرب الناسخ على «عن أبي حنيفة»، وضبب على «سيرين».

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» [١٤٥٤].

(٥) «بن محمد» من [ظ].

(٦) «التاريخ» برواية الدوري [٥١٦٠].

٤٩٦/ ٤- حَدَّثَنِي آدَمُ(١)، سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: إِسْحَاقُ بْنُ نَجِيحٍ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ(٢).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٤٩٧/ ٥- مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَاصِمٍ الأَنْطَاكِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ نَجِيحٍ(٣)، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**رُدُّوا مَذَمَّةَ السَّائِلِ وَلَوْ بِمِثْلِ رَأْسِ الذُّبَابِ**»(٤).

[١٢٥]- إِسْحَاقُ بْنُ نَاصِحٍ الْجَوْهَرِيُّ، بَصْرِيٌّ(*).

٤٩٨/ ١- حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ شُعَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّه الصَّفَّارُ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَاصِحٍ الْجَوْهَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ

---

(١) مكانها في [ظ]: «حدثنا محمد، قال: حدثنا عباس بن محمد، قال»، وهو خطأ نشأ عن انتقال نظر الناسخ إلى الإسناد السابق، والله أعلم.

(٢) «التاريخ الكبير» (١/ ٤٠٤).

(٣) قال الذهبي في «الميزان» (١/ ٢٠١) -بعد ذكر هذا الخبر نقلًا عن المصنف-: «ما هذا بالملطي، ذا آخر، والآفة من عثمان الوقاصي».

(٤) أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٥٠٤) من طريق العقيلي به.
وقال: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ والمتهم به إسحاق، قال أحمد: هو من أكذب الناس، وقال يحيى: كان يضع الحديث».
وقال الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» [١٩٧٤]: «موضوع».

(*) **ترجمه** ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٣٤]، والذهبي في «المغني» [٥٨٧]، وفي «ميزان الاعتدال» [٧٩٤]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١١٨٨]، وقال في «المغني»: «قال أحمد: «من أكذب الناس» ».

مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ اللَّه الْمُحَارِبِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**يَا طَارِقُ، اسْتَعِدَّ**(١) **لِلْمَوْتِ قَبْلَ نُزُولِ الْمَوْتِ**»(٢).

قَالَ: لَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ(٣) مَحْفُوظ(٤) مِنْ حَدِيثِ قَيْسٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَلَا تَابَعَ(٥) هَذَا الشَّيْخَ عَلَيْهِ أَحَدٌ.

٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢/ ٢- ٥- وَإِنَّمَا رَوَى سُفْيَانُ وَشَرِيكٌ وَقَيْسٌ وَجَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ(٦) طَارِقِ بْنِ عَبْدِ اللَّه الْمُحَارِبِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي(٧) رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**إِذَا صَلَّيْتَ فَلَا تَبْزُقْ بَيْنَ يَدَيْكَ**»(٨).

---

(١) في [ظ]: «لتستعد».

(٢) أخرجه الطبراني (٨/ ٣١٤)، والبيهقي في «الشعب» [١٠٥٥١]، والشيباني في «الآحاد والمثاني» [١٣٢٣] من حديث إسحاق بن ناصح عن قيس بن الربيع به. وأخرجه الحاكم (٤/ ٣٤٧) من حديث إسحاق بن ناصح ثنا شيبان عن منصور به.
قال الهيثمي (١٠/ ٥٥٥): «رواه الطبراني، وفيه إسحاق بن ناصح، قال أحمد: كان من أكذب الناس».
وقال الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» [٢٧٥٢]: «موضوع».

(٣) في [ظ]: «الموت».

(٤) كذا في الأصول الخطية، ولها وجه، والجادة: «محفوظًا».

(٥) في [ظ]: «يتابع».

(٦) في [ظ]: «و»، وليس بشيء.

(٧) «لي» من [ظ].

(٨) أخرجه الترمذي [٥٧١]، والنسائي (٢/ ٥٢)، وابن ماجه [١٠٢١]، والحاكم (١/ ٣٨٧)، وابن أبي شيبة [٧٤٥٣]، والنسائي في «الكبرى» [٨٠٥] من حديث سفيان، وأخرجه أبو داود [٤٧٨]، والطبراني [٨١٦٨] من حديث أبي الأحوص، وقرن معه الطبراني قيس بن الربيع، وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» [٨٧٧]، من حديث جرير، وقد أخرجه الطبراني [٨١٦٧] من طريق زائدة، و[٨١٦٩] من طريق الأعمش، و[٨١٧٠] من طريق غيلان بن جامع، و[٨١٧١] من طريق مفضل بن مهلهل، و[٨١٨٢] من طريق جعفر =

وَلَيْسَ يَرْوِي طَارِقٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا حَدِيثَيْنِ: هَذَا، وَحَدِيثٌ رَوَاهُ أَبُو صَخْرَةَ [ب/٥١/ب] جَامِعُ بْنُ شَدَّادٍ، عَنْهُ: أَنَّهُ(١) رَأَى النَّبِيَّ ﷺ بِسُوقِ ذِي الْمَجَازِ يَقُولُ: «**يَأَيُّهَا النَّاسُ قُولُوا: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه) تُفْلِحُوا**»(٢).

[١٢٦]- [خ ت ق] إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرْوِيُّ(*).

جَاءَ عَنْ مَالِكٍ بِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا.

٥٠٣/ ١- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّائِغُ، قَالَ(٣): كَانَ إِسْحَاقُ الْفَرْوِيُّ كُفَّ، وَكَانَ يُلَقَّنُ.

= ابن الحارث، وأحمد [٢٧٨٦٥]، والطبراني [٨١٦٦] من طريق شعبة، والطيالسي [١٣٧١] عن شعبة، وورقاء، وسلام، وقيس، والطبراني في «الصغير» [٢٢٢] من طريق مالك بن مغول، وأحمد [٢٧٨٦٦] من طريق عبيدة بن أحمد كلهم عن منصور.

(١) «أنه» ليست في [ظ].

(٢) أخرجه ابن حبان [٦٥٦٢]، والحاكم (٢/ ٦٦٨)، والدارقطني (٣/ ٤٤)، والطبراني [٨١٧٥]، وابن أبي شيبة [٣٦٥٦٥]، والبيهقي (١/ ٧٦)، (٦/ ٢٠) من حديث يزيد ابن زياد بن أبي الجعد، عن جامع بن شداد، عن طارق بن عبد الله المحاربي به.

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٩]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣٣٠]، والذهبي في «المغني» [٥٧٩]، وفي «ميزان الاعتدال» [٧٨٥]، وقال في «المغني»: «قال النسائي: «ليس بثقة، وقال أبو داود: «واهٍ»، وقال أبو حاتم وغيره: «صدوق»، قلت: روى عنه البخاري في «صحيحه»، وقال الدارقطني: «ضعيف تكلموا فيه»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٣٨٥]: «صدوق كُفَّ فساء حفظه»، وقال في «هدي الساري» (٤٠٩): «قال أبو حاتم: كان صدوقًا ولكن ذهب بصره فربما لقن، وكتبه صحيحة، ووهاه أبو داود والنسائي، والمعتمد فيه ما قاله أبو حاتم» ثم ذكر ابن حجر ما رواه له البخاري في صحيحه وقال: «وكأنها مما أخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره».

(٣) مكانها في [ظ]: «وسمعت أبا جعفر الصائغ يقول».

مِنْهَا:

٢/٥٠٤- مَا حَدَّثَنَا[(١)] عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرْوِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ**»[(٢)].

٣/٥٠٥- وَبِإِسْنَادِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ أَقَالَ نَادِمًا أَقَالَهُ اللَّه يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»[(٣)].

وَلَهُ عَنْ مَالِكٍ غَيْرُ حَدِيثٍ[(٤)] لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا[(٥)].

وَالْحَدِيثَيْنِ مَحْفُوظَيْنِ[(٦)] مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ مَالِكٍ.

[١٢٧]- [٤] أَسْمَاءُ بْنُ الْحَكَمِ الْفَزَارِيُّ[(*)]. [أ/٢٦/ب]

---

(١) في [ظ]: «حدثناه».

(٢) أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٢٢٧) والقضاعي في «مسنده» (٣٢٨) وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٤٨٤) من طريق إسحاق بن محمد به.

(٣) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» [٥٠٢٩، ١٠٩١٢]، والقضاعي في «مسنده» [٤٥٣]، [٤٥٤] من طريق إسحاق بن محمد الفروي به.
قال ابن حبان: «ما روى عن مالك إلا إسحاق الفروي»، وقال أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٤٥): «تفرد إسحاق، عن مالك، عن سمي».

(٤) في [ظ]: «غير حديث عن مالك».

(٥) في [ظ]: «عليه».

(٦) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «والحديثان محفوظان»، وقد كتب في [أ] تحتها: «تان» إشارة لذلك.

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٢٤٠]، والذهبي في «المغني» [٧٤٣]، وفي «ميزان الاعتدال» [٩٧٩]، وقال في «المغني»: «استنكر البخاري حديثه: «كنت إذا حدثني رجل استحلفته»، وذلك لأنه تفرد به عثمان بن المغيرة، عن علي بن ربيعة، عن أسماء، قال ابن عدي: «وهو حديث حسن»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٤١٢]: «صدوق».

٥٠٦/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ الثَّقَفِيِّ الأَعْشَى، عَنْ عَلِيِّ ابْنِ رَبِيعَةَ الْوَالِبِيِّ، عَنْ أَسْمَاءَ بْنِ الْحَكَمِ الْفَزَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ حَدِيثًا نَفَعَنِي(١) اللَّه بِهِ(٢) مَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي، وَإِنْ حَدَّثَنِي غَيْرُهُ(٣) اسْتَحْلَفْتُهُ، فَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَا مِنْ عَبْدٍ يُذْنِبُ فَيَتَوَضَّأُ(٤) فَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، إِلَّا غَفَرَ لَهُ**»(٥).

---

(١) في [ظ]: «يَنْفَعُنِي».

(٢) «به» ليست في [ظ] وبعض مصادر التخريج، وفي بعضها: «منه».

(٣) في [ظ]: «غيري».

(٤) في [ظ]: «فتوضأ».

(٥) أخرجه ابن ماجه [١٣٩٥] من حديث مسعر به وأخرجه الترمذي [٣٠٠٦]، وأحمد (١/ ٢)، وابن حبان [٦٢٣]، وأبو يعلى [١٣]، والطيالسي [١]، وابن عدي (١/ ٤٣٠) من حديث عثمان بن المغيرة به.
وأخرجه الطبراني في «الأوسط» [٥٨٤] من حديث علي بن ربيعة به.
قال الترمذي: «هذا حديث قد رواه شعبة وغير واحد عن عثمان بن المغيرة فرفعوه، ورواه مسعر وسفيان عن عثمان بن المغيرة فلم يرفعاه، وقد رواه بعضهم عن مسعر فأوقفه، ورفعه بعضهم، ورواه سفيان الثوري عن عثمان بن المغيرة فأوقفه، ولا نعرف لأسماء بن الحكم حديثًا إلا هذا».
قال ابن عدي: «وهذا الحديث مداره على عثمان بن المغيرة، رواه عنه غير ما ذكرت: الثوري وشعبة وزائدة وإسرائيل وغيرهم، وقد روى عن غير عثمان بن المغيرة عن علي ابن ربيعة -ثم ساقه بسنده- ثم قال: «وهذا الحديث طريقه حسن، وأرجو أن يكون صحيحًا، وأسماء بن الحكم لا يعرف إلا بهذا الحديث، ولعل له حديثًا آخر». اهـ
وصححه الشيخ الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب»، و«صحيح سنن الترمذي».

٢/٥٠٧- وَحَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى [ب/٥٢/أ] قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: أَسْمَاءُ بْنُ الْحَكَمِ الْفَزَارِيُّ، سَمِعَ عَلِيًّا، رَوَى عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ رَبِيعَةَ، يُعَدُّ فِي الْكُوفِيِّينَ، قَالَ: «كُنْتُ إِذَا حَدَّثَنِي رَجُلٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ»، وَلَمْ يُرْوَ[(١)] عَنْ أَسْمَاءَ بْنِ الْحَكَمِ إِلَّا هَذَا وَحَدِيثٌ آخَرُ، وَقَدْ رَوَى عَلِيٌّ عَنْ عُمَرَ وَلَمْ يَسْتَحْلِفْهُ، وَهَذَا حَدِيثٌ لَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهِ أَسْمَاءُ، وَقَدْ رَوَى أَصْحَابُ النَّبِيِّ[(٢)] ﷺ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ فَلَمْ يُحَلِّفْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا[(٣)].

---

(١) في [ظ]: «لم يروى».

(٢) في [ظ]: «رسول الله».

(٣) «التاريخ الكبير» (٢/ ٥٤) بمعناه، وقال الحافظ المزي معقبًا على هذا في «تهذيب الكمال» (٢/ ٥٣٤):

«ما ذكره البخاري رحمه الله لا يقدح في صحة هذا الحديث ولا يوجب ضعفه، أما كونه لم يتابع عليه، فليس شرطًا في صحة كل حديث صحيح أن يكون لراويه متابع عليه، وفي «الصحيح» عدة أحاديث لا يعرف إلا من وجه واحد نحو حديث: «**إنما الأعمال بالنية**» الذي أجمع أهل العلم على صحته وتلقيه بالقبول وغير ذلك، وأما ما أنكره من الاستحلاف، فليس فيه أن كل واحد من الصحابة كان يستحلف من حدثه عن النبي ﷺ بل فيه أن عليًّا رضي الله عنه كان يفعل ذلك، وليس ذلك بمنكر أن يحتاط في حديث النبي ﷺ كما فعل عمر رضي الله عنه في سؤال البينة بعض من كان يروي له شيئًا عن النبي ﷺ كما هو مشهور عنه، والاستحلاف أيسر من سؤال البينة، وقد روى الاستحلاف عن غيره أيضًا، على أن هذا الحديث له متابع رواه عبد الله بن نافع الصائغ عن سليمان بن يزيد الكعبي عن المقبري عن أبي هريرة عن علي، ورواه حجاج بن نصير عن المعارك بن عباد عن عبد الله ابن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن جده عن علي، ورواه داود بن مهران الدباغ عن عمر ابن يزيد عن أبي إسحاق عن عبد خير عن علي، ولم يذكروا قصة الاستحلاف، والله أعلم». اهـ

ثم تعقبه الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (١/ ٢٣٤) قائلًا:

«قلت: والمتابعات التي ذكرها لا تشد هذا الحديث شيئًا لأنها ضعيفة جدًا، ولعل =

٣/٥٠٨- وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّه بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: قَدْ رَوَى عُثْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ أَحَادِيثَ مُنْكَرَةً مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ(١).

[١٢٨]- [خ م ت س] أَيُّوبُ(٢) بْنُ عَائِذٍ الطَّائِيُّ(*).

= البخاري إنما أراد بعدم المتابعة في الاستحلاف أو الحديث الآخر الذي أشار إليه. وقال البزار: أسماء مجهول، وقال موسى بن هارون: ليس بمجهول لأنه روى عنه علي ابن ربيعة والركين بن الربيع، وعلي بن ربيعة قد سمع من علي، فلولا أن أسماء بن الحكم عنده مرضيًّا ما أدخله بينه وبينه في الحديث، وهذا الحديث جيد الإسناد، وتبع العقيلي البخاري في إنكار الاستحلاف فقال: قد سمع علي من عمر فلم يستحلفه، قلت: وجاءت عنه رواية عن المقداد وأخرى عن عمار ورواية عن فاطمة الزهراء ﵄ وليس في شيء من طرقه أنه استحلفهم، وقال ابن حبان في الثقات «يخطئ» وأخرج له هذا الحديث في «صحيحه»، وهذا عجيب لأنه إذا حكم بأنه يخطئ وجزم البخاري بأنه لم يرو غير حديثين يخرج من كليهما أن أحد الحديثين خطأ ويلزم من تصحيحه أحدهما انحصار الخطأ في الثاني، وقد ذكر العقيلي أن الحديث الثاني تفرد به عثمان بن المغيرة عن علي بن ربيعة عن أسماء، وقال إن عثمان منكر الحديث، وذكره ابن الجارود في الضعفاء، وذكر يعقوب بن شيبة أن شعبة رواه عن علي بن ربيعة، فقال: عن أسماء أو ابن أسماء، وذكر أن الشك فيه من شعبة، وأما البزار فرواه من طريق شعبة وقال فيه: عن أسماء أو أبي أسماء، وقال: لا يعلم شك فيه غير شعبة، وقال ابن عدي: هو حديث حسن، وقال مسلم في الكنى: أبو حسان أسماء بن خارجة الفزاري، سمع عليًّا، روى عنه علي بن ربيعة كذا قال، وقد فرق البخاري بين أسماء بن الحكم الفزاري وبين أسماء بن خارجة وهو الصواب».

(١) كُتِبَ في حاشية «ظ» اليمنى عبارة: «آخر جزء الثاني من أجزاء الشيخ». وكُتِبَ في الحاشية اليسرى عبارة أخرى لم تتضح لنا بعض كلماتها: «بلغت، ويوسف، ويعقوب، وابنه أحمد ....».

(٢) قبلها في [ظ]: «باب أيوب».

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٢٥]، والذهبي في «المغني» [٨١٥]، وقال: «ثقة مرجئ»، وفي «الميزان» [١٠٨٣] وسماه: «أيوب بن صالح بن عائذ»- وقال ابن حجر في «التقريب» [٦٢١]: «ثقة رُمي بالإرجاء»، قال الذهبي في «الميزان»: «والعجب من البخاري يغمزه وقد احتج به، لكن له عنده حديث، وعند مسلم له حديث آخر؛ فإنه مقل».



١/٥٠٩- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: أَيُّوبُ بْنُ عَائِذٍ الطَّائِيُّ، كَانَ يَرَى الإِرْجَاءَ، وَهُوَ صَدُوقٌ(١). [ظ/٢٠/أ]

[١٢٩]- [ق] أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ، قَاضِي الْيَمَامَةِ(*).

١/٥١٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: كَانَ يُقَالَ: ثَلَاثَةٌ كَانَ يُتَّقَى حَدِيثُهُمْ: مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، وَأَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ، وَفُلَيْحٌ. قُلْتُ لَهُ: مِمَّنْ سَمِعْتَ هَذَا؟ قَالَ: مِنْ أَبِي كَامِلٍ الْمُظَفَّرِ بْنِ مُدْرِكٍ(٢).

٢/٥١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ لَيْسَ بِشَيْءٍ(٣).

٣/٥١٢- حَدَّثَنَا(٤) مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ(٥) قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ(٦) يَقُولُ: أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ،

---

(١) «الضعفاء» [٢٥].

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٢٦]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٢٤]، وابن حبان في «المجروحين» [١٠١]، وابن عدي في «الكامل» [١٨٢]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٢٣]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٧٢]، والذهبي في «المغني» [٨٢١]، وفي «الميزان» [١٠٩٠]، وقال في «المغني»: «ضعفوه لكثرة مناكيره»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٦٢٤]: «ضعيف».

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» [٣٨٢٦].

(٣) «التاريخ» برواية الدوري [٣٢٧٥].

(٤) «حدثنا» ليست في [أ].

(٥) في [ظ]: «عيسى».

(٦) «بن معين» من [ظ].

لَا يَسْوَى فِلْسًا(١). [ب/٥٢/ب]

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ ضَعِيفٌ(٢).

٥١٣/ ٤- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مَحْمُودٍ الْهَرَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ السِّجِسْتَانِيُّ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ قُلْتُ: أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَوْ عِكْرِمَةُ ابْنُ عَمَّارٍ؟ قَالَ: عِكْرِمَةُ أَحَبُّ إِلَيَّ، أَيُّوبُ ضَعِيفٌ(٣) (٤).

٥١٤/ ٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، فَقُلْتُ لَهُ: عَنْ غَيْرِ يَحْيَى؟ فَقَالَ: هُوَ عَلَى ذَاكَ(٥).

٥١٥/ ٦- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: قَالَ لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ(٦) الْبُخَارِيُّ: أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ قَاضِي الْيَمَامَةِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، وَقَيْسِ بْنِ طَلْقٍ، وَغَيْرِهِمْ(٧): لَيِّنٌ(٨).

---

(١) «التاريخ» برواية الدوري [٣٢٧٥] و«الكامل» (١/ ٣٥١) وفيها: «أيوب بن عتبة ليس بشيء».

(٢) «سؤالات ابن الجنيد» [٥٧٨]، و«التاريخ» برواية الدوري [١٢٣، ٤٨٩].

(٣) «التاريخ» برواية الدارمي [١٢٣].

(٤) هذه الفقرة ليست في [ظ].

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» [٤٤٩١]، وفيه: «هو على حال»، و«الجرح والتعديل» (٢/ ٢٥٣) بنحو ما في العقيلي.

(٦) «محمد بن إسماعيل» ليست في [ظ].

(٧) كذا في الأصول الخطية، والذي في كتب البخاري الثلاثة «التاريخ الكبير»، و«الأوسط»، و«الضعفاء»: «عندهم»، وكذا نقله عنه غير واحد، والله أعلم.

(٨) «التاريخ الكبير» (١/ ٤٢٠) و«الضعفاء» [٢٦].

وَمِنْ حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ:

٥١٦، ٧/٥١٧، ٨- مَا[(١)] حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي مَسَرَّةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ قَاضِي الْيَمَامَةِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَغْفَرَ لِلصَّفِّ الأَوَّلِ ثَلَاثًا، وَلِلَّذِي يَلِيهِ مَرَّتَيْنِ، [أ/٢٧/أ] وَلِلَّذِي[(٢)] يَلِيهِ مَرَّةً[(٣)].

هَكَذَا قَالَ، وَأَخْطَأَ فِيهِ أَيُّوبُ، وَالصَّوَابُ:

٥١٨/ ٩- مَا حَدَّثَنَاهُ[(٤)] مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ خَالِدِ ابْنِ مَعْدَانَ، عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَغْفَرَ لِلصَّفِّ الأَوَّلِ ثَلَاثًا . . .، وَذَكَرَ نَحْوَهُ[(٥)].

٥١٩/ ١٠- وَقَالَ مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيُّ[(٦)]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ

---

(١) «ما» ليست في [ظ].

(٢) في [ظ]: «والذي».

(٣) أخرجه البزار (٨٦٢٣)، والطبراني في «الأوسط» (٨٨١٩) من حديث أيوب بن عتبة به، قال الهيثمي في «المجمع» (٢/ ٩٢): «رواه البزار، وفيه أيوب عن عتبة، ضعف من قبل حفظه».

(٤) في [ظ]: «حدثنا به».

(٥) أخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ» [١٥٣٩ السفر الثاني] عن موسى بن إسماعيل، عن أبان، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم، عن العرباض، به، كذا «محمد بن إبراهيم» بدلًا من «خالد بن معدان».

(٦) «الدستوائي» من [ظ].

أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ(١) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ(٢).

٥٢٠/ ١١- قَالَ: وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: حَدَّثَنَا [ب/٥٣/أ] أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّه ﷺ فِي قَتْلِ الأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ. قِيلَ: وَمَا الأَسْوَدَانِ؟ قَالَ: الْحَيَّةُ وَالْعَقْرَبُ(٣).

وَهَذَا أَيْضًا خَطَأٌ.

٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣/ ١٢- ١٤- رَوَاهُ مَعْمَرٌ وَعَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ وَعِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ ضَمْضَمِ بْنِ جَوْسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ(٤).

---

(١) «بن سارية» من [ظ].

(٢) أخرجه ابن ماجه (٩٩٦) والإمام أحمد (٤/ ١٢٦، ١٢٧) وابن خزيمة (١٥٥٨) والدارمي (١٢٦٥) وابن أبي شيبة (٢/ ٥١) والطيالسي (١/ ١٦٠) والحاكم (١/ ٣٣٨) كلهم من طريق هشام الدستوائي به.

(٣) أخرجه البزار [٨٦٢٥] من طريق أحمد بن يونس، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٣/ ٣٣٥)، من طريق أيوب بن عتبة به، وعند ابن أبي خيثمة: «عن ضمضم بن جوس» بدل «أبي سلمة».

(٤) أخرجه أبو داود [٩٢١]، والترمذي [٣٩٠]، والنسائي (٣/ ١٠)، وابن ماجه [١٢٤٥]، وأحمد (٢/ ٢٣٣، ٢٤٨، ٢٨٤، ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٩٠)، وابن خزيمة [٨٦٩]، وابن حبان [٢٣٥١، ٢٣٥٢]، والحاكم (١/ ٣٨٦)، وعبد الرزاق [١٧٥٤]، وابن أبي شيبة [٤٩٦٨]، والبيهقي (٢/ ٢٦٦)، وابن عدي (٥/ ١٨١) جميعًا من حديث يحيى بن أبي كثير به.

وسئل الدارقطني في «العلل» (٨/ ٤٩) عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «اقتلوا الأسودين في الصلاة الحية والعقرب» فقال: «يرويه يحيى بن أبي كثير، واختلف عنه، فرواه أيوب بن عتبة، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وخالفه معمر بن راشد وهشام الدستوائي وعلي بن المبارك، رووه عن يحيى بن أبي كثير، عن ضمضم بن جوس، عن أبي هريرة، وهو الصواب». اهـ

٥٢٤/ ١٥- وَحَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ صَالِحٍ الْعِجْلِيُّ الْمُقْرِئُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِلْمُقِيمِ**(١)**، وَلِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ**»(٢).

وَهَذَا أَيْضًا أَخْطَأَ(٣) فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ.

٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧/ ١٦- ١٨- رَوَاهُ الأَوْزَاعِيُّ وَأَبَانُ الْعَطَّارُ وَعَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، [عَنْ أَبِي سَلَمَةَ](٤) عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّه ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ(٥)، وَلَمْ يَذْكُرِ التَّوْقِيتَ.

[١٣٠]- [د ق] أَيُّوبُ بْنُ خُوطٍ(٦)**، أَبُو أُمَيَّةَ الْحَبَطِيُّ، بَصْرِيٌّ**(٧)(*).

---

(١) في [ظ]: «للمقيم يوم وليلة».

(٢) أخرجه ابن ماجه [٥٥٥] من طريق عمر بن عبد الله بن أبي خثعم، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به، كرواية أيوب، ولم أقف على طريق أيوب.

(٣) في [ظ]: «خطأ».

(٤) «عن أبي سلمة» ليست في [أ]، ولا [ظ]، ولكنها ثابتة في جميع مصادر التخريج، والله أعلم.

(٥) أخرجه البخاري [٢٠٥]، وابن ماجه [٥٦٢] من طريق الأوزاعي، وأحمد [١٨٠٨٦ مكنز] من طريق أبان، وأحمد [١٧٧١٠] من طريق علي بن المبارك ثلاثتهم عن يحيى، عن أبي سلمة، عن جعفر، به.

(٦) في [أ]: في جميع المواضع «حوط»، ووضع الناسخ تحت الحاء علامة الإهمال. انظر: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٢/ ٨٥٧) وغيره.

(٧) «بصري» ليست في [ظ].

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٢٧]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٢٦]، وابن حبان في «المجروحين» [٩٥]، وابن عدي في «الكامل» [١٨١]، والدارقطني في =

١/٥٢٨- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى ابْنَ مَعِينٍ، وَقَالَ لَهُ أَبُو[(١)] بُدَيْلٍ التَّمِيمِيُّ: يَا أَبَا زَكَرِيَّا، إِنَّ أَحْمَدَ بْنَ يُونُسَ يُحَدِّثُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ خُوطٍ. فَقَالَ يَحْيَى: كَانَ أَيُّوبُ ضَعِيف[(٢)] لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ[(٣)].

٢/٥٢٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه[(٤)] بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدُويه الْمَرْوَزِيُّ[(٥)] قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّه بْنِ بَشِيرٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ [ب/٥٣/ب] بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: قَالَ لِيَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَيُّوبُ بْنُ خُوطٍ ارْمِ[(٦)] بِهِ.

٣/٥٣٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ[(٧)] قال: حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عِيسَى قَالَ: تَرَكَ ابْنُ الْمُبَارَكِ أَيُّوبَ بْنَ خُوطٍ[(٨)].

٤/٥٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ:

= «الضعفاء والمتروكين» [١٠٩]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٢٨]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٦٣]، والذهبي في «المغني» [٨٠٨]، وفي «الميزان» [١٠٧٤]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٤٨٩]، وقال في «المغني»: «تركه النسائي والناس»، وقال في «التقريب» [٦١٢]: «متروك . . . أغفله المزي».

(١) طمست في [أ] بسبب المداد.

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولها وجه، والجادة: «ضعيفًا».

(٣) «التاريخ» برواية الدوري [٣٦١٤] و«الجرح والتعديل» (١/ ٢٧٣)، (٢/ ٢٤٦) وليس فيهما: «كان ضعيفًا».

(٤) في [أ]: «عبد».

(٥) «المروزي» ليست في [ظ].

(٦) في [ظ]: «ارمي».

(٧) «بن حنبل» من [ظ].

(٨) «العلل ومعرفة الرجال» [٦٠٧٤] بأطول من هذا.

سَمِعْتُ[(١)] يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ[(٢)] يَقُولُ: أَيُّوبُ بْنُ خُوطٍ لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، لَيْسَ بِشَيْءٍ[(٣)].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٥٣٢/ ٥- مَا حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ الْمُحَبَّرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ خُوطٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: عَطَسَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَشَمَّتَهُ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ عَطَسَ آخَرُ فَلَمْ يُشَمِّتْهُ، فَقَالَ[(٤)]: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَطَسَ فُلَانٌ فَشَمَّتَّهُ وَعَطَسْتُ أَنَا فَلَمْ تُشَمِّتْنِي[(٥)]! قَالَ: «**إِنَّهُ حَمِدَ اللَّهَ فَشَمَّتُّهُ، وَأَنْتَ سَكَتَّ فَسَكَتُّ عَنْكَ**».

وَهَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَنَسٍ[(٦)].

٥٣٣/ ٦- وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: شَمِّتِ الْعَاطِسَ ثَلَاثًا[(٧)] [(٨)]. [ظ/ ٢٠/ب]

---

(١) بعدها في [أ]: «ابن»، والصواب حذفها كما في [ظ].

(٢) «بن معين» ليست في [ظ].

(٣) «التاريخ» برواية الدوري [٣٦١٤]، و«الجرح والتعديل» (٢/ ٢٤٦) دون قوله: «ليس بشيء». و«الكامل» (١/ ٣٤٨).

(٤) في [ظ]: «فقيل».

(٥) في [أ]: «يشمتني».

(٦) أخرجه البخاري [٦٢٢١ و٦٢٢٥]، ومسلم [٢٩٩١].

(٧) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٠/ ٤٥٢).

(٨) بعده في [ظ]: بلغت وصححت ولله الأمر من قبلُ ومن بعد، وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم، يتلوه إن شاء الله في الجزء الثاني بقية حديث أيوب بن خوط [ب/ ٥٤/أ] =

٧/٥٣٤- وَأَخْبَرَنَا[(١)] أَبُو يَزِيدَ الْقَرَاطِيسِيُّ يُوسُفُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ خُوطٍ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**لَا يَزَالُ**[(٢)] **جَهَنَّمُ يَقُولُ**[(٣)]: **هَلْ مِنْ مَزِيدٍ! حَتَّى يَضَعَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدَمَهُ فِيهَا، فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَيَقُولُ**[(٤)]: **قَطْ قَطْ**»[(٥)].

= وحسبنا الله وحده ولا قوة إلا بالله. وبحاشية الصفحة سماع في **٢٢** شوال سنة **٧٩٧**هـ، وفي الصفحة التي تليها عدة سماعات في سنة **٥٤٤**هـ، وسنة **٦٠٠**هـ، وسنة **٦٠١**هـ، وأقدمها سنة **٥٤٤**هـ: مسموع من الشيخ السديد أبي طاهر محمد بن أبي نصر بن أبي القاسم المعروف بهاجر بحق إجازته عن الإمام عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن منده الحافظ، بروايته عن محمد بن القاسم بن حسنويه بن يوسف بن الحجاج المقرئ، عن أبي بكر عبد المنعم بن عمر بن حيان، عن أبي الحسن محمد بن نافع الخزاعي، عن العقيلي. ورواه أيضًا عن محمد بن نوح الأصبهاني، عن يوسف بن أحمد الصيدلاني، عن العقيلي رحمه الله، وفي الصفحة التي تليها: «الجزء الثاني من كتاب الضعفاء ومن نسب إلى الكذب . . .» رواية محمد بن القاسم عن عبد المنعم بن حيان عن أبي الحسن الخزاعي، عنه، ومحمد بن نوح الأصبهاني عن يوسف بن أحمد الصيدلاني، عن العقيلي رحمه الله.
وتحته سماع بقراءة أحمد بن محمد بن الحسن الخياط على الحافظ ابن منده بإسناديه عن شيخيه، وذلك في شهور سنة أربع وخمسين وأربعمائة.

(١) قبله في [ظ]: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله حق حمده، بقية أيوب بن خوط»، ومن هنا وحتى آخر ترجمة أيوب بن خوط ليس في [أ].

(٢) كذا في [ظ] والجادة «تزال».

(٣) كذا في [ظ] والجادة «تقول».

(٤) كذا في [ظ]. والجادة: «وتقول».

(٥) أخرجه البزار [٩٩٦٩] من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة به، بمثل رواية أيوب، قال البزار: «وهذا الحديث لا يحفظ من حديث قتادة إلا عن سعيد بن بشير»، وهو متعقب برواية أيوب، والله أعلم.

قَالَ: وَهَذَا أَيْضًا لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ.

٨/٥٣٥- وَقَدْ رَوَاهُ حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ(١)، وَلَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهِ.

٥٣٦، ٩/٥٣٧، ١٠- وَرَوَاهُ أَبَانُ(٢) وَالْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ أَيْضًا، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، وَفِى هَذِهِ الرِّوَايَةِ مَقَالٌ.

وَأَمَّا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، فَرَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التُّسْتَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوف(٣).

١١/٥٣٨- قَالَ: حَدَّثَنِيه جَدِّي ﵀ قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: اخْتَصَمَتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَقَالَتِ النَّارُ: يَدْخُلُنِي الْجَبَّارُونَ وَالْمُتَكَبِّرُونَ. وَقَالَتِ الْجَنَّةُ: يَا رَبِّ مَا لِي يَدْخُلُنِي ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ! قَالَ: فَقَالَ لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ [ب/٥٥/أ] رَحْمَتِي أُصِيبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ. وَقَالَ لِلنَّارِ: أَنْتِ عَذَابِي أُصِيبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مِلْؤُهَا، قَالَ: فَأَمَّا الْجَنَّةُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا، وَيُنْشِئُ لَهَا مَنْ يَشَاءُ. قَالَ: وَأَمَّا النَّارُ فَيُلْقَى فِيهَا فَيَقُولُ(٤): هَلْ مِنْ مَزِيدٍ وَيُلْقَى فِيهَا وَيَقُولُ(٤): هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، وَيُلْقَى فِيهَا وَيَقُولُ(٤): هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، قَالَ: فَيَضَعُ قَدَمَهُ فِيهَا، فَحِينَئِذٍ تَمْتَلِئُ وَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَيَقُولُ(٤): قَطْ، قَطْ، قَطْ.

---

(١) أخرجه البخاري [٤٥٨٢] من طريق عبد الله بن أبي الأسود عن حرمي به.

(٢) أخرجه مسلم [٢٨٤٨] من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبان به.

(٣) كذا في [ظ]، ولها وجه، والجادة: «موقوفًا».

(٤) كذا في [ظ]، والجادة: «تقول».

قَالَ: وَأَيُّوبُ هَذَا يُحَدِّثُ بِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ لَا أَصْلَ لَهَا، وَلَا يُتَابَعُ مِنْهَا عَلَى شَيْءٍ، وَهَذَانِ الْحَدِيثَينِ(١) مِنْ أَقْرَبِ مَا حَدَّثَ بِهِ وَأَسْنَدَهُ.

[١٣١]- أَيُّوبُ بْنُ سَيَّارٍ الزُّهْرِيُّ، أَبُو سِيَّارٍ(٢)(*).

٥٣٩/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الْعَبْسِيُّ(٣) قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: إِنَّ عِنْدَ مِنْجَابٍ كِتَابًا عَنْ أَيُّوبَ بْنِ سَيَّارٍ، قَالَ: وَمَا تَصْنَعُ(٤) بِأَيُّوبَ بْنِ سَيَّارٍ؟ كَانَ أَيُّوبُ كَذَّابًا. [أ/٢٧/ب]

٥٤٠/ ٢- حَدَّثَنَا محمد بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ(٥) يَقُولُ: أَيُّوبُ بْنُ سَيَّارٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ(٦).

٥٤١/ ٣- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: أَيُّوبُ بْنُ سَيَّارٍ الزُّهْرِيُّ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ(٧).

---

(١) كذا في [ظ]، والجادة: «الحديثان».

(٢) في [ظ]: «سنان»، وهو تصحيف. انظر: «الكنى والأسماء» لمسلم [١٥٧٤].

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٢٨]، وابن حبان في «المجروحين» [١٠٢]، وابن عدي في «الكامل» [١٧٩]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١١٠]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٢٦]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٦٦]، والذهبي في «المغني» [٨١٢]، وفي «الميزان» [١٠٨٠]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٤٩٨]، وقال في «المغني»: «واهٍ، تركه النسائي وغيره».

(٣) في [ظ]: «القيسي» وكتب فوقها «العبسي»، وهو الصواب: وهو أبو جعفر محمد بن عثمان ابن أبي شيبة العبسي. انظر: «الأنساب» (٤/ ١٤١).

(٤) في [ظ]: «يُصنع».

(٥) «بن معين» من [ظ].

(٦) «التاريخ» برواية الدوري [٦٨٩].

(٧) «التاريخ الكبير» (١/ ٤١٧)، و«الضعفاء» [٢٨].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٥٤٢/ ٤- مَا حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سَيَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّه، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رضي الله عنه، عَنْ بِلَالٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**أَصْبِحُوا بِصَلَاةِ الصُّبْحِ**(١) **فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلأَجْرِ**»(٢).

٥٤٣/ ٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا [ب/ ٥٥/ب] دَاوُدُ بْنُ مِهْرَانَ الدَّبَّاغُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سَيَّارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بِلَالٍ قَالَ: أَذَّنْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ شَدِيدَةٍ(٣) بَرْدُهَا فَلَمْ يَأْتِ(٤) أَحَدٌ، ثُمَّ أَذَّنْتُ ثَانِيَةً فَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ، ثُمَّ أَذَّنْتُ ثَالِثَةً فَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ، فَقَالَ

---

(١) كتب حيالها في حاشية [ظ]: «الفجر».

(٢) أخرجه البزار في «مسنده» (١٢٠٩) والطبراني (١/ ٣٣٩) [١٠١٦]، وابن عدي (١/ ٣٤٦)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٧١)، وابن عساكر (١٠/ ٤٣١) من حديث أيوب بن سيار به.

قال ابن حبان: «هذا متن صحيح، وإسناد مقلوب».

قال البزار: «لا نعلم رواه عن ابن المنكدر إلا أيوب بن سيار، ولم يتابع عليه، وأيوب ليس بالقوي، وقد روى عنه جماعة من أهل العلم».

وأخرجه الطبراني أيضًا [١٠٦٧] من حديث أيوب بن سيار، وأسقط أبا بكر.

قال الهيثمي في «المجمع» (٢/ ٦٤): «رواه البزار والطبراني، وفيه أيوب بن سيار، وهو ضعيف».

قال ابن عدي: «وليست أحاديثه بالمنكرة جدًّا، إلا أن الضعف يبين على رواياته» أي أيوب ابن سيار.

(٣) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «شديد».

(٤) في [ظ]: «يأتي»، وكذا في المواضع الآتية.

رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**مَا لَهُمْ يَا بِلَالُ؟**» قُلْتُ: كَبَدَهُمُ الْبَرْدُ(١)، فَقَالَ: «**اللَّهُمَّ اكْسِرْ عَنْهُمُ الْبَرْدَ**»، قَالَ بِلَالٌ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُمْ يَتَرَوَّحُونَ(٢) فِي الصُّبْحِ. أَوْ قَالَ: فِي الضُّحَى(٣).

لَيْسَ لإِسْنَادَيْهِمَا(٤) جَمِيعًا أَصْلٌ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِمَا أَيُّوبُ.

فَأَمَّا مَتْنُ الْحَدِيثِ الأَوَّلِ فِي(٥) الإِسْفَارِ بِالْفَجْرِ فَيُرْوَى عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ(٦) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ(٧).

وَأَمَّا(٨) الثَّانِي فَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ إِسْنَادُهُ وَلَا مَتْنُهُ.

---

(١) **كبدهم البرد**: شق عليهم «النهاية» (ك ب د).

(٢) **يتروحون**: احتاجوا إلى التروح من الحر بالمروحة (النهاية ر و ح).

(٣) أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٣٨١) من طريق المصنف، وابن عدي (١/ ٣٤٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٤٩) من حديث أيوب بن سيار به.
قلت: وأورده الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (١/ ١٩)، وقال: «رواه العقيلي عن جابر مرفوعًا، وقال: ليس له أصل، وفي إسناده أيوب بن سيار: كذاب».

(٤) في [ظ]: «لإسنادهما».

(٥) «متن الحديث الأول في» من [ظ].

(٦) «عن النبي ﷺ» ليست في [ظ].

(٧) أخرجه أبو داود [٤٢٤]، والترمذي [١٥٤]، والنسائي (١/ ٢٧٢)، وابن ماجه [٦٧٢]، وأحمد (٣/ ٤٦٥)، (٤/ ١٤٠)، وابن حبان [١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١]، وعبد بن حميد [٤٢٢]، والحميدي [٤٠٩] من حديث رافع بن خديج.
قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».
وانظر: «إرواء الغليل» (١/ ٢٨١)، و«نصب الراية» (١/ ٢٠٤-٢٠٥).

(٨) «أما» ليست في [ظ].



[١٣٢]- [د ت ق] أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ، أَبُو مَسْعُودٍ الرَّمْلِيُّ(*).

١/٥٤٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّه بْنِ بَشِيرٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ ارْمِ(١) بِهِ(٢).

٢/٥٤٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ(٣) قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ(٤) يَقُولُ: أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ شَامِيٌّ لَيْسَ بِشَيْءٍ(٥).

وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ، كَانَ يَسْرِقُ الأَحَادِيثَ، قَالَ أَهْلُ الرَّمْلَةِ: حَدَّثَ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ بِأَحَادِيثَ، ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي أُولَئِكَ الشُّيُوخُ الَّذِينَ حَدَّثَ(٦) عَنْهُمُ ابْنُ الْمُبَارَكِ(٧). [ظ/٢٢/أ]

٣/٥٤٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ:

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٢٩]، وابن عدي في «الكامل» [١٩٣]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٢٩]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٦٥]، والذهبي في «المغني» [٨١١]، وفي «الميزان» [١٠٧٩]، وقال في «المغني»: «ضعفه أحمد وجماعة، وتركه النسائي»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٦٢٠]: «صدوق يخطئ».

(١) في [ظ]: «ارمي».

(٢) في «تهذيب الكمال» (٧/ ٨٨): «قال سفيان بن عبد الملك عن ابن المبارك: الحكم بن أبان، وحسان يعني ابن مِصَكّ، وأيوب بن سويد، ارمِ بهؤلاء».

(٣) «بن محمد» ليست في [ظ].

(٤) «بن معين» من [ظ].

(٥) «التاريخ» برواية الدوري [٥٠٨٤].

(٦) في [ظ]: «الذي حدثني».

(٧) «التاريخ» برواية الدوري [٥٢٤٨]، و«الكامل» (١/ ٣٦٠).

سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ [ب/٥٦/أ] كَانَ يَدَّعِي أَحَادِيثَ النَّاسِ[(١)].

٥٤٧/ ٤- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ، أَبُو مَسْعُودٍ الْحِمْيَرِيُّ، يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ[(٢)].

[١٣٣]- [بخ د ت] أَيُّوبُ بْنُ جَابِرٍ الْيَمَامِيُّ[(*)].

أَخُو مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ، كُوفِيٌّ[(٣)].

٥٤٨/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ جَابِرٍ، فَقَالَ لِي: أَيُّوبُ بْنُ جَابِرٍ قَدْ[(٤)] كَتَبْتُ عَنْهُ، وَكَانَ أَيُّوبُ ابْنُ جَابِرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ لَيْسَا بِشَيْءٍ[(٥)].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٥٤٩/ ٢- مَا حَدَّثَنَاهُ[(٦)] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

---

(١) «الكامل» (١/ ٣٦٠).

(٢) «التاريخ الكبير» (١/ ٤١٧).

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٢٥]، وابن حبان في «المجروحين» [٩٧]، وابن عدي في «الكامل» [١٨٤]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٢٥]، [٣١]، [٥٦٩]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٦٠]، والذهبي في «المغني» [٨٠٥]، وفي «الميزان» [١٠٦٨]، وقال في «المغني»: «قال أبو زرعة: «واهي الحديث»»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٢٤٨]: «ضعيف».

(٣) «كوفي» ليست في [ظ].

(٤) في [ظ]: «فقال: ذهبت إلى أيوب بن جابر وقد».

(٥) «التاريخ» برواية الدوري [٣٢٧٩]، [٣٣٠٣]، [٣٣٠٤]. وقال [٣٤٩٦]: «أيوب بن جابر ومحمد بن جابر ضعيفان».

(٦) في [ظ]: «حدثنا به».

جَعْفَرٍ الْوَرْكَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**اشْرَبُوا فِيمَا بَدَا لَكُمْ وَلَا تَسْكَرُوا**»(١).

٥٥٠/ ٣- وَقَالَ أَبُو الأَحْوَصِ: عَنْ سِمَاكٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ(٢) (٣).

لَمْ يُتَابِعْهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَلَا لَهُ أَصْلَ(٤) مِنْ حَدِيثِ سِمَاكٍ، وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْمَتْنِ شَيْءٌ.

[١٣٤]- أَيُّوبُ بْنُ ذَكْوَانَ، عَنِ الْحَسَنِ، شَامِيٌّ(٥)(*). [أ/٢٨/أ]

٥٥١/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى(٦) قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ(٧)

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣٥٦)، والدارقطني (٤/ ٢٥٩)، والطبراني في «الأوسط» [٢٩٦٦] من حديث أيوب بن جابر به.
ووقع عند الطبراني والدارقطني: محمد بن جابر.

(٢) هذه الفقرة ليست في [ظ].

(٣) أخرجه النسائي [٥٥٨٢]، وغيره.

(٤) في [ظ]: «ولا أصل له».

(٥) «شامي» من [ظ].

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [٩٨]، وابن عدي في «الكامل» [١٨٩]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٦٤]، والذهبي في «المغني» [٨٠٩]، وفي «الميزان» [١٠٧٥]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٤٩٠]، وقال في «المغني»: «قال ابن عدي: «عامة حديثه لا يتابع عليه»».

(٦) «بن موسى» ليست في [ظ].

(٧) في [ظ]: «سمعت البخاري».

يَقُولُ: أَيُّوبُ بْنُ ذَكْوَانَ عَنِ الْحَسَنِ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، رَوَى عَنْهُ أَخُوهُ نُوحُ بْنُ ذَكْوَانَ(١).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٢/٥٥٢- مَا حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا الْبَلْخِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ نُوحِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ أَخِيهِ أَيُّوبَ ابْنِ ذَكْوَانَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ: «**إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: أَنَا أَعْظَمُ عَفْوًا مِنْ أَنْ أَسْتُرَ عَلَى عَبْدِي ثُمَّ أَفْضَحَهُ، وَلَا أَزَالُ** [ب/٥٦/ب] **أَغْفِرُ لِعَبْدِي**(٢) **مَا اسْتَغْفَرَنِي**»(٣).

وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ بِإِسْنَادٍ أَصْلَحَ مِنْ هَذَا(٤).

[١٣٥]- أَيُّوبُ بْنُ مُدْرِكٍ الْحَنَفِيُّ(*).

(١) «التاريخ الكبير» (١/ ٤١٤).

(٢) في [ظ]: «لعبادي».

(٣) أخرجه ابن عدي (١/ ٣٥٧) من طريق سويد بن سعيد به.

(٤) في [ظ]: «بإسناد لين»، وما أثبتناه من [أ] موافق لما في «لسان الميزان» (٢/ ٢٤٠) نقلًا عن المصنف.

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٢٧]، وابن حبان في «المجروحين» [٩٩]، وابن عدي في «الكامل» [١٨٠]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١١١]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٢٤]، -وفيه: «الحبطي»-، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٨١]، والذهبي في «المغني» [٨٣١]، وفي «الميزان» [١١٠٠]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٥٢٤]، وقال في «المغني»: «قال الدارقطني وجماعة: «متروك»».

١/٥٥٣- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: أَيُّوبُ بْنُ مُدْرِكٍ الْحَنَفِيُّ لَيْسَ بِشَيْءٍ[(١)].

وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: كَذَّابٌ[(٢)].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٢/٥٥٤- مَا حَدَّثَنَاهُ[(٣)] أَبُو ذَرٍّ هَارُونُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عَدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُدْرِكٍ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى أَصْحَابِ الْعَمَائِمِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ**»[(٤)].

وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَقَدْ حَدَّثَ بِمَنَاكِيرَ.

---

(١) «التاريخ» برواية الدوري [٣٢٨٠].

(٢) «التاريخ» برواية الدوري [٤٦٦٠]، و«الجرح والتعديل» (٢/ ٢٥٨) و«الكامل» (١/ ٣٤٧).

(٣) في [ظ]: «حدثنا به».

(٤) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٥/ ١٩٠)، والطبراني في «مسند الشاميين» [٣٤٨٧]، وابن عدي (١/ ٣٤٧) من حديث يوسف بن عدي به، قال أبو نعيم: «غريب من حديث مكحول، تفرد به عنه أيوب بن مدرك».
قال الهيثمي (٢/ ٣٩٤): «رواه الطبراني في «الكبير» وفيه: أيوب بن مدرك، قال ابن معين: إنه كذاب، وقال ابن عدي: منكر».
وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» (٢/ ٧٠): «إسناده ضعيف».
وقال الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» [١٥٩]: «موضوع».

[١٣٦]- [د ت س] أَيُّوبُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَهُوَ أَيُّوبُ بْنُ أَبِي مِسْكِينٍ، وَاسِطِيٌّ(*).

١/٥٥٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ: قَالَ سَأَلْتُ أَبِي عَنْ أَيُّوبَ أَبِي(١) الْعَلَاءِ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، وَكَانَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ لَا يَسْتَخِفُّهُ، أَظُنُّهُ(٢) كَانَ لَا يَحْفَظُ الإِسْنَادَ(٣).

[١٣٧]- [ت] أَيُّوبُ بْنُ وَاقِدٍ، أَبُو(٤) الْحَسَنِ، الْكُوفِيُّ(*).

١/٥٥٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ أَيُّوبَ بْنِ وَاقِدٍ فَقَالَ: ضَعِيفُ الْحَدِيثِ(٥).

٢/٥٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ:

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [١٨٣]، والذهبي في «المغني» [٨٣٢]، وفي «الميزان» [١١٠١]، وقال في «المغني»: «صدوق، وقال أبو حاتم: «لا يحتج به» »، وقال ابن حجر في «التقريب» [٦٢٨]: «صدوق له أوهام»، ويقال: أيوب بن مسكين.

(١) كانت في [ظ]: «بن»،ثم غيرت إلى «أبي»، وهو الصواب الموافق لما في [أ].

(٢) في مصدر التخريج وغيره: «أظنه قال».

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» [٩٣٢].

(٤) في [ظ]: «أبي»، وليس بشيء.

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٢٩]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٢٨]، وابن حبان في «المجروحين» [١٠٠]، وابن عدي في «الكامل» [١٨٥]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١١٢]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٢٧]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٨٧]، والذهبي في «المغني» [٨٤١]، وفي «الميزان» [١١١٣]، وقال في «المغني»: «ضعفوه»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٦٣٥]: «متروك».

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» [٥٤١٦].

سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: أَيُّوبُ بْنُ وَاقِدٍ بَصْرِيٌّ، لَيْسَ بِثِقَةٍ، كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ بَيْعَ الْقِرْدِ(١).

٥٥٨/ ٣- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى(٢) قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: أَيُّوبُ ابْنُ(٣) وَاقِدٍ أَبُو الْحَسَنِ الْكُوفِيُّ، حَدِيثُهُ لَيْسَ [ب/٥٧/أ] بِالْمَعْرُوفِ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ(٤).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٥٥٩/ ٤- مَا حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّه الْحَضْرَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ دَاوُدَ الْمِنْقَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ وَاقِدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّه ﷺ لَا يُفَارِقُهُ فِي الْحَضَرِ وَلَا فِي السَّفَرِ خَمْسٌ(٥): الْمِرْآةُ، وَالْمُكْحُلَةُ، وَالْمُشْطُ، وَالسِّوَاكُ، وَالْمِدْرَى(٦) (٧).

وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَلَا يُحْفَظُ هَذَا الْمَتْنُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ.

---

(١) «التاريخ» برواية الدوري [٣٩٣٦].

(٢) «بن موسى» من [ظ].

(٣) «بن» من [ظ].

(٤) «التاريخ الكبير» (١/ ٤٢٦) و«الضعفاء» [٢٩].

(٥) في [ظ]: «خمسة».

(٦) **المِدْرَى**: ما يعمل من حديد أو خشب على شكل سِنٍّ من أسنان المشط وأطول منه، يسرح به الشعر المتلبد، ويستعمله من لا مشط له. «النهاية» (م د ر)، «الوسيط» (م د ر).

(٧) أخرجه ابن عدي (١/ ٣٥٥) ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ١٩٩)، من طريق الشاذكوني، والبيهقي في «الشعب» [٦٤٩١] من حديث أيوب بن واقد به.
قال العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/ ٢٢٢): «طرقه كلها ضعيفة».
وضعفه الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» [٤٢٤٩].



[١٣٨]- أَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَبُو الْجَمَلِ(١)، الْيَمَامِيُّ(*).

يَهِمُ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ.

٥٦٠/ ١- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مَحْمُودٍ الهَرَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ السِّجِسْتَانِيُّ قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: أَبُو الجَمَلِ مَنْ هُوَ؟ قَالَ: شَيْخٌ يَمَامِيٌّ ضَعِيفٌ(٢).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٥٦١/ ٢- مَا حَدَّثَنَاهُ(٣) مُحَمَّدُ بْنُ زَنَجُويَه قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ رَجَاءٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو الجَمَلِ(٤) اليَمَامِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّه بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**لَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ حُرْمٌ إِلَّا فِي وَجْهِهَا**(٥)»(٦).

---

(١) في [ظ]: «الجميل».

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [٩٦]، وابن عدي في «الكامل» [١٨٧]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٧٩]، والذهبي في «المغني» [٨٢٨]، وفي «الميزان» [١٠٩٧]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٥٢١]، وإنما لقبه: أبو الجمل وكنيته أبو سهل، وقال في «المغني»: «ضعفه ابن معين، وقال أبو زرعة: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»».

(٢) هذه الفقرة ليست في [ظ]، وانظر: «تاريخ الدارمي» (ص: ١٧٩).

(٣) «ومن حديثه ما حدثناه» مكانها في [ظ]: «حدثنا».

(٤) «أبو الجمل» ليست في [ظ].

(٥) **الحُرْم**: الإحرام. يعني يجوز لها كشفه في الإحرام.

(٦) أخرجه الدارقطني (٢/ ٢٩٤)، والطبراني (١٢/ ٣٧٠) وفي «الأوسط» [٦١٢٢]، والبيهقي (٥/ ٤٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ٩) من حديث عبد الله بن رجاء به. =

قَالَ: لَا يُتَابَعُ عَلَى رَفْعِهِ، إِنَّمَا يُرْوَى[(١)] مَوْقُوفٌ[(٢)].

٥٦٢/ ٣- حَدَّثَنَاهُ[(٣)] مَسْعَدَةُ بْنُ سَعْدٍ العَطَّارُ[(٤)]، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّه بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: الذَّقَنُ مِنَ الرَّأْسِ فَلَا تُغَطِّهِ[(٥)].

وَقَالَ: إِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا، وَإِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ[(٦)].

[١٣٩]- [د] أَيُّوبُ بْنُ مَنْصُورٍ الْكُوفِيُّ[(*)].

فِي حَدِيثِهِ وَهْمٌ.

= قال الحافظ في «التلخيص الحبير» (٢/ ٢٧٢): «وفي إسناده أيوب بن محمد أبو الجميل، وهو ضعيف، قال ابن عدي: تفرد برفعه، وقال العقيلي: لا يتابع على رفعه، إنما يروى موقوفًا.
وقال الدارقطني في «العلل»: الصواب وقفه، وقال البيهقي: قد روي من وجه آخر مجهول، والصحيح موقوف، وأسنده في المعرفة عن ابن عمر، قال: إحرام المرأة في وجهها، وإحرام الرجل في رأسه». اهـ
وانظر «سنن البيهقي» (٥/ ٤٧)، و«لسان الميزان» (١/ ٤٨٧) ترجمة أيوب بن محمد أبو الجميل، و«ضعيف الجامع الصغير» [٤٨٩٤].

(١) «يروى» في [ظ]: «هو».

(٢) كذا في [أ]، والجادة: «موقوفًا».

(٣) في [ظ]: «حدثنا».

(٤) «العطار» ليست في [ظ].

(٥) أخرج الإمام مالك (٧٢٤) عن نافع أن ابن عمر كان يقول: ما فوق الذقن من الرأس، فلا يخمره المحرم.

(٦) أخرجه الدارقطني [٢٧٦١]، والبيهقي [٩١٢٠] من طريق عبيد الله، به.

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [٨٣٤]، وفي «الميزان» [١١٠٥]، وقال في «المغني»: «له حديث، وهو معلول»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٦٢٩]: «صدوق يهم».

٥٦٣/ ١- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّقَاشِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّه [ظ/٢٢/ب] ﷺ [ب/٥٧/ب] قَالَ(١): «**إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِيْ(٢) عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا، مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ أَوْ تَعْمَلْ(٣) بِهِ**».

لَيْسَ لَهُ مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَصْلٌ، وَلَمْ يُتَابَعْ هَذَا(٤) الشَّيْخُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ هَذَا، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ(٥)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَذَا اللَّفْظِ(٦).

٥٦٤/ ٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ أَسْبَاطٍ(٧)، عَنِ(٨) ابْنِ الأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ.

---

(١) «قال» ليست في [أ].

(٢) «لي» ليست في [ظ].

(٣) في [ظ]: «يتكلم»، «يعمل».

(٤) «هذا» ليست في [ظ].

(٥) في [ظ]: «زرارة بن أبي أوفى»، وضرب الناسخ على «ابن أبي أوفى».

(٦) أخرجه البخاري [٥٢٦٩]، ومسلم [١٢٧] من حديث قتادة به.
وانظر الاختلاف في إسناده في «علل الدارقطني» (٨/ ٣١٤-٣١٥).

(٧) «بن أسباط» ليست في [ظ].

(٨) «عن» سقطت من [أ].

[١٤٠]- أَيُّوبُ بْنُ وَائِلٍ(*).

عَنْ نَافِعٍ(١).

٥٦٥/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: أَيُّوبُ بْنُ وَائِلٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ فِي الدُّعَاءِ(٢) لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ(٣).

وَهَذَا الْحَدِيثُ:

٥٦٦/ ٢- حَدَّثَنَا بِهِ(٤) يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ الأَزْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا(٥) حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ وَائِلٍ الرَّاسِبِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانُوا يَتَعَوَّذُونَ مِنْ سُوءِ الأَخْلَاقِ.

[١٤١]- أَغْلَبُ بْنُ تَمِيمٍ الْكِنْدِيُّ، وَيُقَالُ: الْسُّعُودِيُّ(٦)(*).

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [١٩٠]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٨٦]، والذهبي في «المغني» [٨٤٢]، وفي «الميزان» [١١١٦]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٥٣٤]، وقال في «المغني»: «قال الأزدي: «مجهول»، قلت: له حديث واحد أورده ابن عدي».

(١) «عن نافع» من [أ] وكانت في [ظ]: «عن نافع، عن ابن عمر»، ولكنه ضرب عليها.

(٢) قال ابن عدي: «لا يتابع عليه، وأيوب هذا لا أعرفه ولم أجد له شيئًا، وما أظن أن له غير هذا الحديث الواحد الذي ذكره البخاري».

(٣) «التاريخ الكبير» (١/ ٤٢٥).

(٤) في [ظ]: «حدثناه».

(٥) كذا في [ظ]، وكانت في [أ] كذلك ثم غيرت إلى «أنا» اختصار «أخبرنا».

(٦) كذا في [أ]، وفي «المجروحين» [١٠٩]، و«تعليقات الدارقطني» عليه [٢٤]، وغيره، وفي [ظ]، و«تاريخ الدوري» [٤٥٧١]، و«الجرح والتعديل» [١٣٢٣] وغيرهما: «المسعودي»، وفي «الكامل» [٢٢٩] بتحقيقي، وفي ترجمة ولده «حبان بن أغلب» من «الجرح»: «الشعوذي»، فالله أعلم.

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٦١]، وابن حبان في «المجروحين» [١١٠]، =

٥٦٧/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى[(١)] قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: أَغْلَبُ بْنُ تَمِيمٍ الْكِنْدِيُّ، أَبُو حَفْصٍ، سَمِعَ مِنْهُ زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، يُحَدِّثُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ اللَّه عَنْ أَنَسٍ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ[(٢)].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٥٦٨/ ٢- مَا حَدَّثَنَاهُ دَاوُدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَغْلَبُ بْنُ تَمِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَخْلَدٌ أَبُو الْهُذَيْلِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُثْمَانَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ[(٣)] عَنْ تَفْسِيرِ ﴿لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [ب/٥٨/أ] وَذَكَرَ الْحَدِيثَ[(٤)].

= وابن عدي في «الكامل» [٢٢٩]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٦٢]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٤٩]، والذهبي في «المغني» [٧٧٨]، وفي «الميزان» [١٠٢١]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٤٤٧]، وقال في «المغني»: «قال البخاري: «منكر الحديث»».

(١) «بن موسى» ليست في [ظ].

(٢) «التاريخ الكبير» (٢/ ٧٠).

(٣) في [ظ]: «النبي عليه السلام».

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (١٠/ ٣٢٥٤-٣٢٥٥)، والحربي في غريب الحديث (٢/ ٨٩١-٨٩٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١٩)، والطبراني في «الدعاء» (١٧٠٠)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٤٤-١٤٥)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٧٣)، والدينوري في «المجالسة» (٢٩٢٣) من طريق أغلب بن تميم به.
قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح». اهـ
وقال ابن كثير في «تفسيره» (٤/ ٦٢) ط الفكر: «غريب جدًّا، وفي صحته نظر». اهـ
(وقال الذهبي في «الميزان» في ترجمة مخلد الهزيل: «هذا موضوع فيما أرى»).
وقال الحافظ في «اللسان»: «وقد قال النسائي: لا يعرف هذا من وجه يصح وما أشبهه بالوضع». =

٣/٥٦٩- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: أَغْلَبُ بْنُ تَمِيمٍ السُّعُودِيُّ(١)، بَصْرِيٌّ، سَمِعْتُ مِنْهُ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ(٢).

وَلَا(٣) يُتَابِعُ أَغْلَبَ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ هُوَ دُونَهُ.

[١٤٢]- أَصْرَمُ بْنُ غِيَاثٍ النَّيْسَابُورِيُّ(*).

١/٥٧٠- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: أَصْرَمُ بْنُ غِيَاثٍ النَّيْسَابُورِيُّ، أَبُو غِيَاثٍ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ(٤). [أ/٣٠/أ]

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٢/٥٧١- مَا حَدَّثَنَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْرَمُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ

= وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ١٥٥): «رواه أبو يعلى في «الكبير» وفيه: الأغلب بن تميم، وهو ضعيف».
وانظر: «الفوائد المجموعة» (١/ ٤٦٢).

(١) في [ظ]: «المسعودي».

(٢) «التاريخ» برواية الدوري [٣٥١٣].

(٣) في [ظ]: «وليس».

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٣٥]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٦٥]، وابن حبان في «المجروحين» [١٢٤]، وابن عدي في «الكامل» [٢١٨]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١١٨]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٦٣]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٤٧]، والذهبي في «المغني» [٧٧٥]، وفي «الميزان» [١٠١٨]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٤٤٣]، وقال في «المغني»: «قال أحمد وجماعة: «منكر الحديث»».

(٤) «التاريخ الكبير» (٢/ ٥٦).

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «لَا يَمُرُّ السَّيْفُ بِذَنْبٍ إِلَّا مَحَاهُ»(١).

وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُ مِنْ حَدِيثِ عَاصِمٍ أَصْلٌ يَثْبُتُ(٢)، وَقَدْ رُوِيَ بِغَيْرِ هَذَا الإِسْنَادِ بِإِسْنَادٍ لَيِّنٍ(٣).

[١٤٣]- أَصْرَمُ بْنُ حَوْشَبٍ الْهَمَدَانِيُّ(*).

٥٧٢/ ١- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مَحْمُودٍ الهَرَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: أَصْرَمُ بْنُ حَوْشَبٍ تَعْرِفُهُ؟ قَالَ: كَذَّابٌ خَبِيثٌ(٤).

٥٧٣/ ٢- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى(٥) قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: أَصْرَمُ بْنُ حَوْشَبٍ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ(٦).

---

(١) الخبر في «كنز العمال» [١٢٩٦٩]، وفي «كشف الخفاء» [٢٢٠٠] معزوا إلى العقيلي.

(٢) «يثبت» ليست في [ظ].

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في «الديات» (٤٠) وأبو نعيم في «أخبار أصفهان» (١٥٣٣) وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (٤٥٩) وابن المقرئ في «معجمه» (٢٧٣) كلهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «قتل الصبر لا يمر بذنب إلا محاه».

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٣٦]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٦٦]، وابن حبان في «المجروحين» [١٢٣]، وابن عدي في «الكامل» [٢١٩]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١١٧]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٤٦]، والذهبي في «المغني» [٧٧٤]، وفي «الميزان» [١٠١٧]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٤٤٢]، وقال في «المغني»: «تركوه واتهم».

(٤) هذه الفقرة ليست في [ظ]، وانظر: «تاريخ الدارمي» (ص: ٧٥).

(٥) «بن موسى» ليست في [ظ].

(٦) «التاريخ الكبير» (٢/ ٥٦) و«الضعفاء» [٣٥].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٣/٥٧٤- مَا حَدَّثَنَا بِهِ الْحَسَنُ بْنُ بَكْرٍ السُّكَّرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْرَمُ بْنُ حَوْشَبٍ، عَنْ -يَعْنِي- زِيَادًا[(١)]، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِذَا كَانَ الْفَيْءُ ذِرَاعً وَنِصْفً**[(٢)] **إِلَى ذِرَاعَيْنِ**[(٣)] **فَصَلُّوا الظُّهْرَ**»[(٤)].

وَلَا يُتَابَعُ أَصْرَمُ[(٥)] عَلَيْهِ وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ، وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ مِنْ جِهَةٍ تَثْبُتُ[(٦)]. [ب/٥٨/ب]

[١٤٤]- أَزْوَرُ بْنُ غَالِبٍ[(*)].

١/٥٧٥- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: أَزْوَرُ بْنُ غَالِبٍ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ[(٧)].

---

(١) «عن يعني زياد» ليست في [ظ].

(٢) كذا في الأصول، والجادة: «ذراعًا ونصفًا».

(٣) كذا في [أ]، و[ظ]، وركبت عليها «ال» في [ظ].

(٤) أخرجه أبو يعلى [٥٥٠٢]، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٨٣) من حديث أصرم بن حوشب، وقال: «باطل».

(٥) «أصرم» لسيت في [ظ].

(٦) كذا في [ظ]، وفي [أ]، و«لسان الميزان» عن العقيلي: «يثبت».

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٣٧]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٦٠]، وابن حبان في «المجروحين» [١١٤]، وابن عدي في «الكامل» [٢١٣]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٢٠]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٢٨٦]، والذهبي في «المغني» [٥١٦]، وفي «الميزان» [٧٠٢]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٠٦٦]، وقال في «المغني»: «منكر الحديث أتى بمالا يحتمل ...».

(٧) «التاريخ الكبير» (٢/ ٥٧) و«الضعفاء» [٣٧].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٥٧٦/ ٢- مَا حَدَّثَنَاهُ[1] مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ الأَزْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يُوسُفَ الزَّمِّي[2]، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ الطَّائِفِيُّ، عَنِ الأَزْوَرِ ابْنِ غَالِبٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: **«يَا أَنَسُ، أَسْبِغِ الْوُضُوءَ يُزَدْ فِي عُمُرِكَ، وَسَلِّمْ عَلَى أَهْلِكَ يَكْثُرْ خَيْرُ بَيْتِكَ، ويَا أَنَسُ، سَلِّمْ عَلَى[3] مَنْ لَقِيتَ مِنْ أُمَّتِي تَكْثُرْ حَسَنَاتُكَ، وَيَا أَنَسُ، لَا تَبِيتَنَّ إِلَّا وَأَنْتَ طَاهِرٌ، فَإِنَّكَ إِنْ مُتَّ مُتَّ شَهِيدًا، وَصَلِّ صَلَاةَ الضُّحَى فَإِنَّهَا صَلَاةُ الأَوَّابِينَ قَبْلَكَ، وَصَلِّ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ تُحِبَّكَ[4] الْحَفَظَةُ، وَوَقِّرِ الْكَبِيرَ وَارْحَمِ الصَّغِيرَ تَلْقَنِي[5] غَدًا»**[6].

لَمْ يَأْتِ بِهِ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ غَيْرُ الأَزْوَرِ هَذَا، وَلِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ أَنَسٍ طُرُقٌ، لَيْسَ مِنْهَا طَرِيقٌ مِنْ[7] وَجْهٍ يَثْبُتُ[8].

---

(١) «ومن حديثه ما حدثناه» مكانها في [ظ]: «وحدثنا».

(٢) في [ظ]: «الذمي» تصحيف.

(٣) «على» ليست في [ظ].

(٤) في [ظ]: «يحبك».

(٥) في [ظ]: «تلقاني»، وإليها غيرت في [أ]، وكتب في الحاشية: «قاني» إشارة لذلك.

(٦) أخرجه القضاعي في «الشهاب» [٦٤٩]، والبيهقي في «الشعب» [٨٧٦٤] من حديث يحيى ابن سليم به.

(٧) «طريق من» ليست في [ظ].

(٨) منها: ما أخرجه الطبراني في «الصغير» [٨١٩]، والبيهقي في «الشعب» [٨٧٦١] من حديث أبي قلابة، عن أبيه، عن عمرو بن دينار، عن أنس.
وقال البيهقي: «تفرد به أبو قلابة، وإنما يعرف من حديث سعيد بن زون، عن أنس».
ومنها ما أخرجه أبو يعلى [٤١٨٣]، وابن عدي (٥/ ٣٨٢) من حديث عويد بن أبي عمران، عن أبيه، عن أنس. =

[١٤٥]- [ع] أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ(*).

رُبَّمَا يَهِمُ فِي الشَّيْءِ(١).

١/٥٧٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ بْنُ حَنْبَلٍ(٢) قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عِيسَى قَالَ(٣): سَأَلْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ عَنْ أَسْبَاطٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ فَسَكَتَ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ أَيَّامٍ رَآنِي فَقَالَ لِي(٤): يَا حَسَنُ، صَاحِبَيْكَ(٥)

= ومنها ما أخرجه أبو يعلى [٤٢٩٣] من حديث ضرار بن مسلم عن أنس.

ومنها ما أخرجه البيهقي في «الشعب» [٨٧٦٢]، وابن عدي (٣/ ٣٦٤) من حديث سعيد ابن زون، عن أنس.

ومنها ما أخرجه ابن عدي (١/ ٣٧٥)، والبيهقي في «الشعب» [٨٧٦٣] من حديث أشعث ابن براز، عن ثابت، عن أنس.

ومنها ما أخرجه أبو يعلى [٣٦٢٤]، والطبراني في «الأوسط» [٥٩٩١]، وابن عساكر في «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٤١-٣٤٢) من حديث علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أنس.

قال ابن عدي في ترجمة سعيد بن زون: «وسعيد بن زون بهذا الحديث معروف به عن أنس، وقد تابعه على لفظ الحديث عن أنس كثير بن عبد الله الناجي، وسعيد بن زون أعرف بهذا الحديث، ولا أبعد أن يكون له غيره عن أنس، أو عن غيره» ثم قال: «لم يأت بهذا المتن أو أرجح منه، إلا ضعيف مثله». اهـ

وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/ ١٦٣): «أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق»، والبيهقي في «الشعب»، وإسناده ضعيف».

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [٥٢١]، وفي «الميزان» [٧١١]، وقال في «المغني»: «ثقة مشهور، قال ابن سعد: «ثقة فيه بعض الضعف، وقال: «لا بأس به» »، وقال ابن حجر في «التقريب» [٣٢٢]: «ثقة، ضعف في الثوري».

(١) في [ظ]: «شيء».

(٢) «بن حنبل» ليست في [ظ].

(٣) «قال» ليست في [أ].

(٤) «لي» ليست في [ظ].

(٥) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «صاحباك».

لَا أرَى أَصْحَابَنَا يَرْضَوْنَهُمَا[(١)].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٥٧٨/ ٢- مَا حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْمُؤَدِّبُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَحَدِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الأَعْمَشِ [ظ/ ٢٣/ أ] عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**الْكَمْأَةُ** [ب/ ٥٩/ أ] **مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ، وَالْعَجْوَةُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَهِيَ شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ**».

٥٧٩/ ٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّائِغُ قَالَ[(٢)]: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسْبَاطٌ وَجَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِيَاسٍ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ قَالَا: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَفِى كَفِّهِ كَمْأَةٌ، فَقَالَ: «**هَذِهِ مِنَ الْمَنِّ وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ، وَالْعَجْوَةُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَفِيهَا شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ**»[(٣)] [(٤)]. [أ/ ٢٩/ ب]

٥٨٠/ ٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ[(٥)]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ عليه السلام نَحْوَهُ[(٦)].

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» [٦٠٧٨].

(٢) «الصائغ قال» من [ظ].

(٣) هذه الفقرة من [ظ]، وهي في [أ] بقلم مخالف ملحقة بحاشيتها.

(٤) أخرجه أحمد (٣/ ٤٨)، والنسائي في «الكبرى» [٦٦٤٣ و٦٦٤٣]، وابن ماجه [٣٤٥٣]، من طريق أسباط، عن الأعمش به.

(٥) بعدها في [ظ]: «حدثنا الحسن بن الربيع»، وهو تكرار.

(٦) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٦/ ٤٠٦) من طريق الحسن بن الربيع به.



٥٨١/ ٥- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ[١] الْعَنْبَرِيُّ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّه بْنِ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو[٣]، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ[٤].

وَرِوَايَةُ أَبِي الأَحْوَصِ وَشَيْبَانَ أَوْلَى[٥].

[١٤٦]- [ق] أَحْوَصُ بْنُ حَكِيمٍ[*].

٥٨٢/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ[٦] قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ سُئِلَ عَنِ الأَحْوَصِ بْنِ حَكِيمٍ فَقَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ[٧].

---

(١) «بن عبد العظيم» ليست في [ظ].

(٢) «العنبري» من [ظ].

(٣) «بن عمرو» من [ظ].

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ٤٤٦)، والنسائي في «الكبرى» (٤/ ١٥٨)، وأبو يعلى في «مسنده» [١٣٤٨] -ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» [٦٠٧٤]-، والبزار في «مسنده» (١٨/ ٨٥)، من طريق عبد الله به.

(٥) مكانها في [ظ]: «وهذا أولى من حديث أبي الأحوص وشيبان».

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٦٢]، وابن حبان في «المجروحين» [١١١]، وابن عدي في «الكامل» [٢٢٨]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٢٣]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٦٧]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٢٧٥]، والذهبي في «المغني» [٤٩٩]، وفي «الميزان» [٦٧٥]، وقال في «المغني»: «قال ابن معين: «لا شيء»، وقال النسائي: «ضعيف»»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٢٤٨]: «ضعيف الحفظ».

(٦) «بن أبي شيبة» من [ظ].

(٧) «الكامل» (١/ ٤١٤).

٢/٥٨٣- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: قَالَ لِي عَلِيٌّ: لَمْ يَرْوِ(١) يَحْيَى عَنِ الأَحْوَصِ(٢).

٣/٥٨٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ(٣) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرِ ابْنُ عَيَّاشٍ: حَدَّثَ الأَحْوَصُ بْنُ حَكِيمٍ بِحَدِيثٍ، قَالَ: فَقُلْتُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ [ب/٥٩/ب] قَالَ: أَوَلَيْسَ الْحَدِيثُ كُلُّهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟(٤).

٤/٥٨٥- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمَيْمُونِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: الأَحْوَصُ بْنُ حَكِيمٍ، هَاهْ!(٥).

٥/٥٨٦- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بَلْجٍ الرَّازِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّه -يَعْنِي: عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَكَمِ بْنِ بَشِيرِ بْنِ سَلْمَانَ- يَقُولُ: كَانَ الأَحْوَصُ ابْنُ حَكِيمٍ صَاحِبَ شُرْطَةِ بَعْضِ الْمُسَوِّدَةِ(٦)، سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ أَبِي بُكَيْرٍ يَقُولُهُ(٧).

٦/٥٨٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ(٨) يَقُولُ: الأَحْوَصُ بْنُ حَكِيمٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ(٩).

---

(١) في [ظ]: «يروي».
(٢) «التاريخ الكبير» (٢/ ٥٨).
(٣) «بن أحمد» ليست في [ظ].
(٤) «العلل ومعرفة الرجال» [١١١٢]، [٤٦٧٩].
(٥) «تاريخ دمشق» (٧/ ٣٥٧) نقلًا عن المصنف، و«هاهْ» بمعنى «آه» كأنه يتألم من فعله.
(٦) **المسوِّدة**: هم أصحاب الرايات السود من بني العباس، وكانت سوداء حزنًا على شهدائهم من بني هاشم ونعيًا على بني أمية في قتلهم.
(٧) «تاريخ دمشق» (٧/ ٣٥٧) نقلًا عن المصنف.
(٨) «بن معين» من [ظ].
(٩) «الكامل» (١/ ٤١٤).

٧/٥٨٨- حَدَّثَنَا[(١)] عَبْدُ اللَّه قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ اللَّه ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ أَمْثَلُ مِنَ الأَحْوَصِ بْنِ حَكِيمٍ[(٢)].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٨/٥٨٩- مَا حَدَّثَنَا بِهِ[(٣)] مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْوَلِيدِ الأَنْطَاكِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ الصُّورِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَحْوَصِ بْنِ حَكِيم، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، أنه حَدَّثَهُ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَتَمَّ رُكُوعَهَا وَسُجُودَهَا وَالْقِرَاءَةَ فِيهَا، قَالَتْ لَهُ الصَّلَاةُ: حَفِظَكَ اللَّه كَمَا حَفِظْتَنِي، ثُمَّ أُصْعِدَ بِهَا إِلَى السَّمَاءِ لَهَا ضَوْءٌ وَنُورٌ، وَفُتِحَتْ لَهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ حَتَّى تَنْتَهِيَ**[(٤)] **إِلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَتَشْفَعَ لِصَاحِبِهَا، وَإِذَا ضَيَّعَ وَضُوءَهَا وَرُكُوعَهَا وَسُجُودَهَا وَالْقِرَاءَةَ فِيهَا، قَالَتْ لَهُ الصَّلَاةُ: ضَيَّعَكَ اللَّه كَمَا ضَيَّعْتَنِي، ثُمَّ أُصْعِدَ بِهَا إِلَى السَّمَاءِ وَعَلَيْهَا ظُلْمَةٌ، فَغُلِّقَتْ دُونَهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ، ثُمَّ تُلَفُّ**[(٥)] **كَمَا يُلَفُّ**[(٦)] **الثَّوْبُ الْخَلِقُ**[(٧)]**، ثُمَّ يُضْرَبُ**[(٨)] **بِهَا وَجْهُ صَاحِبِهَا**»[(٩)].

---

(١) «حدثنا» من [ظ].

(٢) «الكامل» (١/ ٤١٤).

(٣) في [ظ]: «حدثناه».

(٤) في [ظ]: «ينتهي».

(٥) في [أ]: «يلف».

(٦) في [ظ]: «تلف».

(٧) في نسخة على [أ]: «البالي».

(٨) في [ظ]: «تضرب».

(٩) أخرجه أبو داود الطيالسي [٥٨٥]، والبيهقي في «الشعب» [٣١٤٠] من حديث الأحوص ابن حكيم به. =

وَلَا يُتَابَعُ أَحْوَصُ[(١)] عَلَيْهِ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ. [ب/٦٠/أ]

[١٤٧]- أَخْنَسُ، وَالِدُ بُكَيْرِ بْنِ الأَخْنَسِ، كُوفِيٌّ[(*)].

١/٥٩٠- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: أَخْنَسُ وَالِدُ بُكَيْرِ بْنِ الأَخْنَسِ[(٢)]، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ بُكَيْرٌ، سَمِعَ ابْنَ مَسْعُودٍ، وَلَمْ يَصِحَّ حَدِيثُهُ[(٣)].

وَهَذَا الْحَدِيثُ:

٢/٥٩١- حَدَّثَنَاهُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَنَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ الأَخْنَسِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: قَرَأْتُ مِنَ اللَّيْلِ ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾، فَمَرَرْتُ بِهَذِهِ الآيَةِ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[(٤)] [أ/٣٠/أ] فَغَدَوْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ لأَسْأَلَهُ: يَفْعَلُونَ أَوْ

= قال الهيثمي (٢/ ٣٠٤): «رواه الطبراني في «الكبير» والبزار بنحوه، وفيه الأحوص ابن حكيم، وثقه ابن المديني والعجلي، وضعفه جماعة، وبقية رجاله ثقات».

(١) «أحوص» من [ظ].

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٣٨]، وابن عدي في «الكامل» [٢٣٣]، والذهبي في «المغني» [٥٠٠]، وفي «الميزان» [٦٧٨]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٠٢٤]، وقال في «المغني»: «لا يعرف، لينه البخاري، وقواه أبو حاتم وغيره».

وسماه الذهبي وابن حجر: «أخنس بن خليفة»، وتردد ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ١٩٤) في الجزم بأنه الأخنس بن خليفة الضبي أم لا.

(٢) «بن الأخنس» من [ظ].

(٣) «التاريخ الكبير» (٢/ ٦٥)، و«الضعفاء» [٣٨].

(٤) قول الملك عز من قائل: ﴿وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ ليس في [ظ].

تَفْعَلُونَ[١]؟ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: مَا تَقُولُ فِي امْرَأَيْنِ أَصَابَا[٢] فِي شَبِيبَتِهِمَا، ثُمَّ قَدْ تَابَا[٣] وَأَصْلَحَا، ثُمَّ تَزَوَّجَا[٤]؟ قَالَ: نَعَمْ. ثُمَّ رَفَعَ صَوْتَهُ وَقَرَأَ[٥]: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ - بالتَّاءِ[٦] [٧].

٥٩٢/ ٣- حَدَّثَنَاهُ[٨] مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ أَبِي جَنَابٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الأَخْنَسِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَهُ[٩].

٥٩٣/ ٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ[١٠]: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّه قَالَ: لَا يَزَالَانِ زَانِيَيْنِ[١١] مَا اجْتَمَعَا[١٢] [١٣].

---

(١) في «السنن الكبرى» للبيهقي (فشككت، فلم أدر كيف أقرؤها) يعني: آخر الآية: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ أم (يفعلون) فغدوت على عبد الله بن مسعود وأنا أريد أن أسأله.

(٢) في [ظ]: «امرأتين أصيبا».

(٣) في [ظ]، ونسخة على [أ]: «أنابا».

(٤) في [ظ]: «تزوجها»، وكانت في [أ]: «تزوجا»، ثم غيرت إلى: «تزوجها»، والله أعلم.

(٥) «وقرأ» ليست في [ظ]، وهي ملحقة في [أ] بقلم مغاير.

(٦) «بالتاء» ليست في [ظ]، وهي ملحقة في [أ] بقلم مغاير، وهي قراءة ابن مسعود كما في «البحر المحيط» لأبي حيان (٧/ ٥١٧)، و«النشر» لابن الجزري (٢/ ٣٦٧)، وغيرهما.

(٧) أخرجه الطبراني (٩/ ٣٣٦) [٩٦٦٩]، وسعيد بن منصور [٩٠٢]، وابن أبي شيبة [١٦٧٨١]، والبيهقي (٧/ ١٥٦)، وابن سعد (٦/ ٢٠٠) من حديث أبي جناب الكلبي به.

(٨) في [ظ]: «حدثنا».

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣/ ٥٢٧).

(١٠) «حدثنا موسى بن إسحاق قال» ليست في [أ]، كأنه حملها على الإسناد السابق.

(١١) كذا في [أ]، ونسخة على [ظ]، وفي [ظ]: «زانيان».

(١٢) «ما اجتمعا» ليست في [ظ] ولا في المصنف، وهي في غيره من مصادر التخريج كما في [أ].

(١٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٥٢٩) من طريق غندر، وأبو القاسم البغوي =

قَالَ: حَدِيثُ شُعْبَةَ أَوْلَى. [ظ/٢٣/ب]

[١٤٨]- [بخ ٤] أَجْلَحُ بْنُ عَبْدِ اللَّه الْكِنْدِيُّ، كُوفِيٌّ(١)(*).

١/٥٩٤- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: مَا كَانَ الأَجْلَحُ يَفْصِلُ بَيْنَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَالْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ(٢) حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ فَقَالَ: لَا طَلَاقَ إِلَّا بَعْدَ نِكَاحٍ(٣).

٢/٥٩٥- حَدَّثَنَا [ب/٦٠/ب] أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الأَبَّارُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ابْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّه قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَيْنَ كَانَ الأَجْلَحُ مِنْ مُجَالِدٍ؟ قَالَ: كَانَ دُونَهُ.

٣/٥٩٦- قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ:

= في «الجعديات» [١٦٥]، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١٠/ ٩٠)، من طريق شعبة به.

(١) «كوفي» من [ظ].

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [١٠٩]، وابن عدي في «الكامل» [٢٣٨]، [٢١٠١]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [١٤٨]، [٣٧٣٣]، والذهبي في «المغني» [٢٢٩]، [٦٩٩٩]، وفي «الميزان» [٢٧٤]، [٩٥٥٨]، وقال في «المغني»: في الموضع الأول: «شيعي لا بأس بحديثه، ولينه بعضهم، وقال الجوزجاني: «الأجلح مفتر» »، وقال في الموضع الثاني: «قال أبو حاتم: «لا يحتج به، ليس بقوي»، وقال السعدي: «الأجلح مفتر»، وقال ابن عدي: «هو عندي صدوق إلا أنه يعد في الشيعة» »، وقال: ابن حجر في «التقريب» [٢٨٥]: «صدوق شيعي».

(٢) في [ظ]: «عنده».

(٣) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٧٥)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٤٢٦)، عن عمرو بن علي به.

حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَيْنَ كَانَ الأَجْلَحُ مِنْ مُجَالِدٍ؟ قَالَ: كَانَ أَسْوَأَ حَالًا مِنْهُ[١].

٤/٥٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى: فَأَجْلَحُ؟ قَالَ: فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْءٌ[٢].

٥/٥٩٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ[٣] قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: مَا أَقْرَبَ الأَجْلَحَ مِنْ فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ[٤].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٦/٥٩٩- مَا حَدَّثَنَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُعَمَّرِ[٥] الصَّنْعَانِيُّ[٦] النَّحْوِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ الْحُذَاقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الصَّبَّاحِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الأَجْلَحِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ بِالْيَمَنِ، فَأُتِيَ فِي امْرَأَةٍ وَطِئَهَا ثَلَاثَةٌ فِي طُهْرٍ وَاحِدٍ، فَسَأَلَ اثْنَيْنِ: أَتُقِرُّونَ؟[٧] فَلَمْ يُقِرَّا، ثُمَّ سَأَلَ اثْنَيْنِ: أَتُقِرَّانِ[٨] لِهَذَا؟ فَلَمْ يُقِرَّا، ثُمَّ سَأَلَ[٩] اثْنَيْنِ عَنْ وَاحِدٍ فَلَمْ يُقِرَّا، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَلْزَمَ الْوَلَدَ الَّذِي

---

(١) «الكامل» (١/ ٤٢٦).

(٢) «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٤٦).

(٣) «بن أحمد» من [ظ].

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» [٢٨٤٩].

(٥) كذا في [أ]، وفي [ظ]: «معمر».

(٦) «الصنعاني» ليست في [ظ].

(٧) كذا في [أ]، و[ظ]، والجادة: «أتقران».

(٨) في [ظ]: «أتقرا».

(٩) «ثم سأل» مكانها في [ظ]: «فسأل».

خَرَجَتْ[(١)] عَلَيْهِ الْقُرْعَةُ، وَجَعَلَ عَلَيْهِ ثُلُثَي الدِّيَةِ، فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ[(٢)].

٦٠٠/ ٧- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّه قَالَ: حَدَّثَنَا الأَجْلَحُ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ الْخَلِيلِ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَرْقَمَ: أَنَّ عَلِيًّا بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّه ﷺ إِلَى الْيَمَنِ [ب/٦١/أ] فَارْتَفَعَ إِلَيْهِ ثَلَاثَةٌ يَتَنَازَعُونَ . . .[(٣)] فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

٦٠١/ ٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ[(٤)] قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الأَجْلَحُ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ[(٥)].

وَلَا يُتَابِعُ الأَجْلَحَ عَلَى هَذَا مَعَ اضْطِرَابِهِ فِيهِ إِلَّا مَنْ هُوَ دُونَهُ؛ مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ[(٦)].

٦٠٢/ ٩- حَدَّثَنَاهُ[(٧)] مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْوَرَامِينِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْنُ بْنُ جَرِيرِ ابْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ[(٨)] قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ

---

(١) في [أ]: «جَرجتْ».

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٣٧٣، ٣٧٤)، وأبو داود [٢٢٧٠]، والنسائي [٣٤٨٨]، وابن ماجه [٢٣٤٨] من حديث صالح الهمداني عن الشعبي، بمثل حديث أجلح به.

(٣) أخرجه أبو داو [٢٢٦٩]، والنسائي [٣٤٨٩]، والحاكم (٤/ ١٠٨)، والطبراني (٥/ ١٧٣) من حديث أجلح الكندي به.

(٤) «بن حنبل» من [ظ].

(٥) أخرجه الطبراني (٥/ ١٧٣) رقم [٤٩٩٠] من حديث الأجلح به.

(٦) في [أ]: «قال حدثنا محمد بن سالم»، وجعله أول الإسناد الذي يليه، وليس بشيء.

(٧) في [ظ]: «حدثنا».

(٨) «بن عبد الحميد» من [ظ].

عَلِيِّ بْنِ ذَرِي، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ كِتَابُ عَلِيٍّ . . . ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ [أ/ ٣٠/ب] وَقَالَ: فَضَحِكَ النَّبِيُّ[(١)] ﷺ حَتَّى بَدَا نَاجِذَاهُ، ثُمَّ قَالَ: «**لَا أَعْلَمُ فِيهَا إِلَّا مَا قَضَى[(٢)] عَلِيٌّ**»[(٣)].

هَكَذَا قَالَ: عَنْ عَلِيِّ بْنِ ذَرِي.

[١٤٩]- [ع] أَوْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّه الرَّبْعِيُّ[(٤)]، أَبُو الْجَوْزَاءِ، بَصْرِيٌّ[(٥)][(*)].

٦٠٣/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: أَوْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّه الرَّبْعِيُّ، أَبُو الْجَوْزَاءِ، بَصْرِيٌّ، سَمِعَ عَبْدَ اللَّه بْنَ عَمْرٍو، رَوَى عَنْهُ عِمْرَانُ بْنُ مُسْلِمٍ، فِي إِسْنَادِهِ نَظَرٌ[(٦)].

وَهَذَا[(٧)] الْحَدِيثُ:

٦٠٤/ ٢- حَدَّثَنَاهُ يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ[(٨)]، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ

---

(١) في [ظ]: «رسول الله».

(٢) كذا في [أ]، ونسخة على [ظ]، وفي [ظ]: «قال».

(٣) أخرجه الطبراني (٥/ ٧٣) رقم [٤٩٩١] من حديث جرير بن عبد الحميد به.

(٤) هكذا بفتح الراء وسكون الباء نسبة إلى الرَّبْعَة حيٌّ من الأَسْدِ، وانظر تحقيق العلامة المعلمي هذه النسبة في حواشي «الأنساب» (٦/ ٧٨-٧٩)، وقد ضبطه في [أ] بفتحها، وهو قول للبعض، وفيه ما فيه.

(٥) «بصري» ليست في [ظ].

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٢٢٥]، والذهبي في «الميزان» [١٠٤٥]، وقال ابن حجر في «التقريب» [٢٤٨]: «يرسل كثيرًا، ثقة».

(٦) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٦-١٧).

(٧) «هذا» ليست في [ظ].

(٨) في [ظ]: «سليمان»، وهو تصحيف.

عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ: «**أَلَا أَحْبُوكَ**(١)؟ **أَلَا أَمْنَحُكَ**؟ . . .»(٢) وَذَكَرَ صَلَاةَ التَّسَبِيحِ بِطُولِهِ.

وَلَيْسَ فِي [ب/٦١/ب] صَلَاةِ التَّسْبِيحِ حَدِيثٌ يَثْبُتُ.

[١٥٠]- أَوْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّه بْنِ بُرَيْدَةَ بْنِ حُصَيْبٍ الأَسْلَمِيُّ(*).

٦٠٥/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: أَوْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّه بْنِ بُرَيْدَةَ بْنِ حُصَيْبٍ(٣) الأَسْلَمِيُّ، سَكَنَ مَرْوَ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: فِيهِ نَظَرٌ(٤).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٦٠٦/ ٢- مَا حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَوْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّه بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَخِيهِ سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّه، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّه بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ(٥) بُرَيْدَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ(٦): «**إِنَّهُ سَيُبْعَثُ**

---

(١) كذا في [أ]، ونسخة على [ظ]، وفي [ظ] تحتمل: «أخبرك» أو «أجيزك».

(٢) أخرجه أبو داود [١٢٩٨]، والبيهقي في «الشعب» [٦١١] من حديث أبي الجوزاء به. وأبو داود [١٢٩٨] من حديث عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء.

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٩]، وابن عدي في «الكامل» [٢٢٤]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٢٢]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٥٥]، والذهبي في «المغني» [٧٩٢]، وفي «الميزان» [١٠٤٦]، وقال في «المغني»: «قال الدارقطني: متروك الحديث»»، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٤٦٩].

(٣) في [ظ]: «خصيب»، وانظر: «الإكمال» لابن ماكولا (٣/ ١٥٨).

(٤) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٧).

(٥) «أبيه» ليست في [ظ].

(٦) في [ظ]: «لهم»، وفي مصادر التخريج: «أن النبي ﷺ قال: **يا بريدة، إنها ستكون بعوث، فكن . .**».

بُعُوثٌ، فَكُونُوا فِي بَعْثٍ يُقَالُ لَهُ(١): **(خُرَاسَانُ)، ثُمَّ انْزِلُوا كُورَةً يُقَالُ لَهَا: (مَرْوُ)، ثُمَّ اسْكُنُوا مَدِينَتَهَا؛ فَإِنَّ مَدِينَتَهَا بَنَاهَا ذُو الْقَرْنَيْنِ وَدَعَا لَهَا بِالْبَرَكَةِ، وَلَا يُصِيبُ أَهْلَهَا**(٢) **سُوءٌ**»(٣).

٣/٦٠٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَوْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [ظ/٢٤/أ] قَالَ: «**اللَّهُمَّ بَارِكْ لأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا**»(٤).

أَمَّا الْحَدِيثُ(٥) الأَوَّلِ فَلَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَوْسٍ هَذَا.

وَأَمَّا الثَّانِي فَقَدْ رُوِيَ بِغَيْرِ هَذَا الإِسْنَادِ مِنْ وَجْهٍ يَثْبُتُ(٦) (٧)، وَأَمَّا عَنْ

---

(١) في [ظ]: «لها».

(٢) كذا في [أ]، ونسخة على [ظ] ومصادر التخريج، وفي [ظ]: «ولا يصيبها».

(٣) أخرجه ابن عدي (١/ ٤١٠)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٤٨) من حديث الحسين بن حريث به. وقال ابن حبان: «منكر الحديث -أي أوس- يروي عن أبيه ما لا أصل له، لا يجوز أن يشتغل بحديثه».

(٤) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٠٠)، والدارقطني كما في «أطراف الغرائب» لابن طاهر (١/ ٢٨٥)، -ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٣١٨)-، وأبو موسى المديني في «اللطائف» [٧٤٤]، من طريق الحسين بن حريث به.

(٥) في [ظ]: «قال: أما حديث».

(٦) مكانها في [ظ]: «روي من غير وجه بأسانيد ثبت».

(٧) أخرجه أبو داود [٢٦٠٦]، والترمذي [١٢١٢]، وابن ماجه [٢٢٣٦]، وأحمد (٣/ ٤١٨، ٤٣١)، (٤/ ٣٨٤، ٣٩٠) عن صخر الغامدي. وقال الترمذي: «حديث حسن».

وأخرجه ابن ماجه (٢٢٣٨)، والطبراني (١٢/ ٣٧٥)، وعبد بن حميد (٧٥٧) من حديث ابن عمر.

قال الهيثمي (٤/ ١٠٥): «وفيه محمد بن عبد الرحمن الجدعاني، وثقه أحمد وأبو زرعة، وقال النسائي وغيره: متروك». =



بُرَيْدَةَ فَلَمْ يَأْتِ بِهِ إِلَّا أَوْسٌ.

[١٥١]- [س] أَيْفَعُ(*).

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه.

١/٦٠٨- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى(١) قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: أَيْفَعُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ(٢).

= وأخرجه عبد الله بن أحمد (١/١٥٣، ١٥٤، ١٥٥) في زيادات المسند، وأبو يعلى (٤٢٥)، والبزار (٦٩٦) من حديث علي بن أبي طالب.

قال الهيثمي (٤/١٠٢): «وفيه عبد الرحمن بن إسحاق، وهو ضعيف».

وأخرجه الطبراني (١٠/٢٨٦)، والبيهقي في «الشعب» (٧٧٥٠) من حديث ابن عباس، قال العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/ ٢٢٠): «إسناده ضعيف»، وقال الهيثمي (٤/ ١٠٣): «وفيه عمرو بن مساور، وهو ضعيف».

قال الحافظ في «التلخيص» (٤/ ٩٨): «قال أبو حاتم: لا أعلم في «اللهم بارك لأمتي في بكورها» حديثًا صحيحًا».

قلت: وبقية كلامه كما في «العلل» لابنه [٢٣٠٠]: «وصخر الغامدي ليس كل أصحاب شعبة يقول: (صخر الغامدي)، إلا رجلان يقولان (عن صخر)، وكانت له صحبة، ولا نعلم له حديثًا غير هذا الحديث».

وحكى الحافظ في «التلخيص» (٤/ ٩٨) أن ابن الجوزي جمع طرقه في «العلل المتناهية» وقال: «لا يثبت منها شيء»، وضعفها كلها.

هذا وقد صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع الصغير» [١٣٠٠، ٢٨٤١] و«صحيح سنن أبي داود». وفيه ما فيه والله أعلم.

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٢٣٥]، والذهبي في «المغني» [٧٩٨]، وفي «الميزان» [١٠٥٦]، وقال في «المغني»: «قال البخاري: «منكر الحديث» »، وقال ابن حجر في «التقريب» [٢٤٨]: «ضعيف».

(١) «بن موسى» من [ظ].

(٢) «التاريخ الكبير» (٢/ ٦٣-٦٤)، وفيه: «أيفع، أو أيمع، عن ابن عمر: لا أبالي أعانني رجل على طهوري، أو ركوعي»، وهذا منكر».

وَحَدِيثُهُ:

٦٠٩/ ٢- حَدَّثَنَاهُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّه الرَّقَاشِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى الْفُضَيْلِ(١) بْنِ مَيْسَرَةَ أَبِي مُعَاذٍ، عَنِ أبي حَرِيزٍ، أَنَّ أَيْفَعَ حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّه [ب/ ٦٢/أ] بْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ خَثْعَمَ فَقَالَ: «**كَيْفَ(٢) تَجِدِينَكِ؟**» قَالَتْ: لَا أُرَانِي إِلَّا لِمَا بِي. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**وَدِدْتُ أَنَّكِ لَمْ تَخْرُجِي مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى تَكْفُلِي يَتِيمًا أَوْ تُجَهِّزِي غَازِيًا**»(٣).

ولَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ.

[١٥٢]- [م س] أَفْلَحُ بْنُ سَعِيدٍ الْقُبَائِيُّ، مَدَنِيٌّ(*). [أ/ ٣١/أ]

٦١٠/ ١- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: مَا سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ -يَعْنِي: ابْنَ مَهْدِيٍّ- يُحَدِّثُ عَنْ أَفْلَحَ بْنِ سَعِيدٍ،

---

(١) في [ظ]: «الفضل»، وهو تصحيف.

(٢) في [أ]: «فكيف»، والمثبت من [ظ] موافق لما في مصادر التخريج.

(٣) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٦٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» [١١٠٣٢]، وابن عدي (١/ ٤١٩) من حديث معتمر بن سليمان به.
وقال أبو حاتم -كما في «العلل» [٢٠٣٢]: «هذا حديث منكر، وأرى أن أيفع هو نافع».
قال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٢٩٣): «رواه الطبراني، وفيه أيفع أبو داود الأعمى، وهو كذاب».

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [١١٢]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٥٠]، والذهبي في «المغني» [٧٧٩]، وفي «الميزان» [١٠٢٣]، وقال في «المغني»: «صدوق»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٥٤٨]: «صدوق».

شَيْخًا[(١)] مِنْ أَهْلِ قُبَاءٍ، شَيْئًا[(٢)] قَطْ.

[١٥٣]- [د] أَحْمَدُ[(٣)] بْنُ محَمَّدِ بْنِ أَيُّوبَ، صَاحِبُ الْمَغَازِي[(*)].

١/٦١١- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مَحْمُودٍ الْهَرَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنْ صَاحِبِ الْمَغَازِي، هُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَيُّوبَ؟ قَالَ: اشْتَرَى مِنَ السُّوقِ كُتُبًا فَهُوَ يُحَدِّثُ بِهَا.

قَالَ عُثْمَانُ: كَانَ يَفْعَلُهُ مُغَايَظَةً لِأَحْمَدَ، كَذَا ظَنَنَّا، إِنَّ عَلِيًّا كَانَ سَمِعَ مِنْهُ الْمَغَازِي، فَبَلَغَنِي أَنَّ أَحْمَدَ كَانَ يُثْنِي عَلَيْهِ[(٤)].

٢/٦١٢- سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ الصَّائِغَ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، وَسُئِلَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَيُّوبَ، صَاحِبِ الْمَغَازِي؟ فَقَالَ: حُلْقُومٌ، كَذَّابٌ خَبِيثٌ[(٥)]. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: كَانَ يُلَقِّبُهُ «حُلْقُومٌ»[(٦)].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «شيخ».

(٢) «شيئًا» من [ظ].

(٣) هذه الترجمة ليست في [ظ]، وانظر: «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ١١١).

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [١٤]، والذهبي في «المغني» [٤٠٧]، وفي «ميزان الاعتدال» [٥٣٥]، وقال في «المغني»: «شيخ أبي داود، صدوق، لينه يحيى بن معين، قال يعقوب: «ليس من أصحاب الحديث»، وقال ابن عدي: «حدث بمناكير»»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٩٣]: «صدوق كانت فيه غفلة، لم يدفع بحجة، قاله أحمد».

(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ في «التاريخ» برواية الدارمي ولا في غيره، والذي في «التاريخ» [٩٧٣]: «قال عثمان: كان علي بن المديني يسمع المغازي من أحمد بن أيوب»، وفي «الكامل» لابن عدي [١٠١٦] بتحقيقنا، عن عثمان الدارمي، قال: «كان أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني يحسنان القول في أحمد بن محمد بن أيوب، وسمع علي منه المغازي، وكان يحيى بن معين يحمل عليه».

(٥) «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ١١١).

(٦) انظر: «نزهة الألباب في الألقاب» لابن حجر [٧٦٠].

٣/٦١٣- وَحدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، سَمِعْتُ أَبِي، وَذَكَرَ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ ابْنِ أَيُّوبَ، وَكَامِلَ بْنَ طَلْحَةَ، فَقَالَ: مَا أَعْلَمُ أَحَدًا يَدْفَعُهُمَا بِحُجَّةٍ[١].

[١٥٤]- أَحْمَدُ بْنُ الْحَارِثِ الْغَسَّانِيُّ[*].

١/٦١٤- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: أَحْمَدُ بْنُ الْحَارِثِ الْغَسَّانِيُّ، وَيُعْرَفُ بِالْغَنَوِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّه، بَصْرِيٌّ، سَمِعَ سَاكِنَةَ بِنْتَ الْجَعْدِ، فِيهِ نَظَرٌ[٢].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٢/٦١٥- مَا حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ الْقُرَشِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَمْرٍو أَبُو[٣] سُفْيَانَ الْغَنَوِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَارِثِ الْغَسَّانِيُّ قَالَ: حَدَّثَتْنَا سَاكِنَةُ بِنْتُ الْجَعْدِ قَالَتْ[٤]: سَمِعْتُ رَجَاءً الْغَنَوِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**مَنْ قَرَأَ**: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَكَأَنَّمَا قَرَأَ الْقُرْآنَ أَجْمَعَ»[٥].

حَدَّثَ عَنْ رَجَاءٍ الْغَنَوِيِّ بِهَذَا الإِسْنَادِ أَحَادِيثَ، وَعَنِ سَرَّى[٦] بِنْتِ نَبْهَانَ

---

(١) «تاريخ بغداد» (٦/ ٦٤) من طريق المصنف.

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [١١]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [١٦٣]، والذهبي في «المغني» [٢٥٧]، وفي «ميزان الاعتدال» [٣٢٥]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٤٨١]، وقال في «المغني»: «شيخ لابن وارة، قال أبو حاتم الرازي: «متروك» ».

(٢) «التاريخ الكبير» (٢/ ٢).

(٣) في [ظ]: «وأبو»، ويزيد هو أبو سفيان. كما في «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٢٧٧).

(٤) في [ظ]: «قال».

(٥) «لسان الميزان» [٤٨١]، وعزاه في «كنز العمال» [٢٦٥٦] للعقيلي.

(٦) في [ظ]: «السّرى»، وهي بالقصر: «سرى»، والمد: «سراء»، «تقريب التهذيب» =

أَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ لَا يُتَابَعُ مِنْهَا عَلَى شَيْءٍ[(١)]، وَلَيْسَ يُعْرَفُ لِسَرَّى بِنْتِ نَبْهَانَ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا[(٢)] [(٣)] رَوَاهُ أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حِصْنٍ[(٤)] الْغَنَوِيِّ عَنْهَا[(٥)]، وَلَا يُعْرَفُ لِرَجَاءٍ الْغَنَوِيِّ رِوَايَةٌ، وَلَا صِحَّةُ صُحْبَةٍ[(٦)].

فَأَمَّا [ب/٦٢/ب] الرِّوَايَةُ فِي: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ» فَثَابِتَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ[(٧)].

[١٥٥]- [خ ت ق] أَحْمَدُ[(٨)] بْنُ بَشِيرٍ الْكُوفِيُّ[(٩)(*)].

= [٨٧٠٤]، وفي «القاموس المحيط»: «سَرَّى كَسَكْرَى»، وقال الزبيدي في «التاج»: «قال الصاغاني: وأصحاب الحديث يقولون: اسمها سَرَّى بالإمالة، والصواب: سراء كضراء»، وانظر: «الإكمال» لابن ماكولا (٤/ ٢٩٣).

(١) في [ظ]: «لا يتابع منها على شيء مناكير».

(٢) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «حديث واحد».

(٣) من هنا تبدأ نسخة [ر] بعد السقط.

(٤) في [ظ]: «حفص»، وفي [ر]: «حسن» والمثبت من [أ] و«لسان الميزان» (١/ ٢٤٥) نقلًا عن العقيلي، وهو موافق لما في كتب الرجال، وانظر: «تقريب التهذيب» (رقم: ١٩٢٠).

(٥) «عنها» ليست في [ظ].

(٦) «ولا صحة صحبة» ليست في [ظ].

(٧) كما عند البخاري [٥٠١٣ و٦٦٤٣ و٧٣٧٤]، وأحمد (٣/ ٢٣) من حديث أبي سعيد الخدري، وعند مسلم [٨١١] من حديث أبي الدرداء، وعند الترمذي [٢٨٩٩]، وابن ماجه [٢٧٨٧] من حديث أبي هريرة بلفظ: «**قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن**».
وأخرجه أحمد من حديث أبي مسعود (٤/ ١٢٢)، وأبي أيوب (٥/ ٤١٨)، وحميد بن عبد الرحمن عن أمه (٦/ ٤٠٣).
وأخرجه ابن ماجه [٣٧٨٨] من حديث أنس.

(٨) هذه الترجمة ليست في [ظ]، وهي من [أ]، و[ر].

(٩) «الكوفي» من [ر].

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [٦٤]، وابن عدي في «الكامل» [١]، وابن الجوزي =

مَوْلَى عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ المَخْزُومِي(١).

١/٦١٦- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مَحْمُودٍ الْهَرَوِيُّ، قَالَ: ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: عَطَاءُ بْنُ الْمُبَارَكِ تَعْرِفُهُ؟ قَالَ: مَنْ رَوَى عَنْهُ؟ قُلْتُ: ذَاكَ الشَّيْخُ الضَّعِيفُ أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ، قَالَ: هَهْ! كَأَنَّهُ يَتَعَجَّبُ مِنْ ذِكْرِي أَحْمَدَ بْنَ بَشِيرٍ، قَالَ: لَا أَعْرِفُهُ. قَالَ عُثْمَانُ: أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ ثُمَّ قَدِمَ بَغْدَادَ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ(٢).

[١٥٦]- أَحْمَدُ بْنُ عِمْرَانَ الأَخْنَسِيُّ(*). [أ/ ٣١/ ب]

= في «الضعفاء والمتروكين» [١٥٩]، والذهبي في «المغني» [٢٤٨]، وفي «الميزان» [٣٠٨]، وقال في «المغني»: «لا بأس به، قال الدارقطني: «ضعيف يعتبر بحديثه»، وقال النسائي: «ليس بذاك القوي»»، وقال ابن حجر في «التقريب» [١٣]: «صدوق له أوهام» ثم قال في الترجمة التي بعده [١٤] «تمييز: أحمد بن بشير البغدادي -آخر- متروك، خلطه عثمان الدارمي بالذي قبله، وفرق بينهما الخطيب فأصاب». وانظر «تاريخ بغداد» (٥/ ٧٦).

(١) «المخزومي» من [ر].

(٢) «التاريخ» برواية الدارمي [٦٦٤] و«الكامل» (١/ ١٦٥).

(*) **ترجمه** ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٢٢٧]، [٢٢٨]، والذهبي في «المغني» [٣٨٨]، وفي «ميزان الاعتدال» [٤٩٨]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٧٤٩]، وقال في «المغني»: «قال البخاري: «يتكلمون فيه»، لكن سماه محمدًا، فقيل: هما واحد، قلت: له خبر باطل في المعروف، وقال أبو زرعة: «كوفي تركوه».

والذي في «التاريخ الكبير» (١/ ٢٠٢) و«الكامل» لابن عدي [١٧٦١]: «محمد بن عمران الأخنسي»، وقال ابن عدي: «ومحمد هذا لم يبلغني معرفته وإنما أعرف أحمد بن عمران الأخنسي كوفي وأحمد بن عمران هو ثقة»، وقد ترجم لمحمد: ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٣١٣٩]، والذهبي في «المغني» [٥٨٧٥]، وقال: «قال البخاري: «منكر الحديث»»، وفي «الميزان» [٨٠١٤]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٧٩٥٩]. وقال ابنُ أبي حاتم في «بيان خطأ البخاري» [٢٥]: «وإنما هو أحمد بن عمران»، وقال الذهبي في «الميزان» (٥/ ١١٩) في ترجمة محمد: «كذا سماه البخاري، وهو أحمد بن عمران»، لكن قال ابن ماكولا في «الإكمال» (١/ ١٣٥): «وقيل: هما اثنان».

٦١٧/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: أَحْمَدُ بْنُ عِمْرَانَ الأَخْنَسِيُّ، كَانَ بِبَغْدَادَ، يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ(١).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٦١٨/ ٢- مَا حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الأَنْمَاطِي(٢) قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِمْرَانَ الأَخْنَسِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُحَارِبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبِيدَةُ بْنُ أَبِي رَائِطَةَ الْخُزَاعِيُّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ(٣)، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَنِي، وَاخْتَارَ(٤) لِي أَصْحَابِي وَأَصْهَارِي، وَسَيَأْتِي قَوْمٌ يَسُبُّونَهُمْ وَيَنْتَقِصُونَهُمْ(٥)، فَلَا تُجَالِسُوهُمْ، وَلَا تُشَارِبُوهُمْ، وَلَا تُوَاكِلُوهُمْ، وَلَا تُنَاكِحُوهُمْ**»(٦).

٦١٩/ ٣- حَدَّثَنِيهِ(٧) أَبُو يَحْيَى بْنُ أَبِي مَسَرَّةَ قَالَ: حَدَّثَنَا الأَزْرَقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبِيدَةَ بْنِ أَبِي رَائِطَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

---

(١) «التاريخ الكبير» (١/ ٢٠٢)، وفيه: «محمد بن عمران» كما سبق بيانه.
(٢) في [ظ]: «الأنطاكي».
(٣) كذا في الأصول الخطية الثلاثة، ومثله في «الإكمال» لابن ماكولا (٤/ ١٣٢)، و«تبصير المنتبه» (٢/ ٦٢٠) عند ذكر عبيدة الرأي، ووقع في «مشيخة يعقوب بن سفيان» [١٤٨]، و«السنة» للخلال وغيرها: «أبو حفص»، وهو المعروف، والله أعلم.
(٤) في [ظ]: «فاختار».
(٥) كذا في الأصول الثلاثة، وجرى تغييرها بعد في [أ] إلى «يَتَنقَّصوهم».
(٦) أخرجه الديلمي كما في «الغرائب الملتقطة» لابن حجر [٦٨١] من طريق محمد بن الحسين الأنماطي به، وأخرجه الخلال في «السنة» [٧٦٩] من طريق المحاربي.
(٧) في [ر]: «حدثنا».

أَبِي زِيَادٍ[(١)]، عَنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ مُغَفَّلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ[(٢)].

٦٢٠/ ٤- حَدَّثَنِيهِ جَدِّي رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمْزَةُ بْنُ رُشَيْدٍ[(٣)] الْبَاهِلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبِيدَةَ بْنِ أَبِي رَائِطَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ بِشْرٍ[(٤)]، عَنْ أَنَسٍ، أَوْ عَمَّنْ[(٥)] حَدَّثَهُ عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ[(٦)].

٦٢١/ ٥- حَدَّثَنِي[(٧)] مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرِ بْنِ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ[(٨)] قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عبيدَةَ بْنِ أَبِي رَائِطَةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. [ب/ ٦٣/ أ]

---

(١) كذا في [أ] و[ظ]، وفي [ر]: «عبد الرحمن بن أبي الزناد»، وقد ترجم له المصنف في حرف العين وسماه: عبد الله بن عبد الرحمن، وقال المزي في «تهذيب الكمال» (١٧/ ١١٠): «عبد الرحمن بن زياد، وقيل: عبد الرحمن بن عبد الله، وقيل: عبد الله بن عبد الرحمن، وقيل: عبد الملك بن عبد الرحمن، وقيل: إنه عبد الرحمن بن زياد بن أبي سفيان أخو عبيد الله بن زياد»، والله أعلم.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٨٦٢)، وأحمد (٥/ ٥٤)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٤٧)، والخطيب في «التاريخ» (٩/ ١٢٣)، من طريق إبراهيم بن سعد بلفظ: «الله الله في أصحابي، الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضًا ... » إلخ.

(٣) في نسخة على [أ]: «رفيد».

(٤) كذا في [ر]، و«الجامع لأخلاق الراوي» للخطيب (٤/ ٧١)، و«ميزان الاعتدال» [٨٠١٤]، وورد عند المصنف كذلك في ترجمة عبد الله بن عبد الرحمن [٨٣٨]، وفي [أ]: «عمرو بن بسر»، وفي [ظ]: «عمر بن بسر»، والله أعلم.

(٥) في [ظ]: «من».

(٦) أخرجه الخطيب في «الجامع» من طريق إبراهيم بن سعد به، وفيه: «عن عمر بن بشر الحنفي، عن أبان، عن أنس». اهـ

(٧) في [ظ]: «حدثنا».

(٨) في [ر]: «الزبيري».

[١٥٧]- أَحْمَدُ(١) بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَزَّةَ الْـمُقْرِئُ(*).

مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَيُوصِلُ الأَحَادِيثَ.

وَمِنْ(٢) حَدِيثِهِ:

٦٢٢/ ١- مَا حَدَّثَنَاهُ حَاتِمُ بْنُ مَنْصُورٍ الشَّاشِيُّ(٣) قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَزَّةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ صَبِيحٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ(٤) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الدِّيكُ الأَبْيَضُ الأَفْرَقُ حَبِيبِي، وَحَبِيبُ حَبِيبِي جِبْرِيلَ، يَحْرُسُ بَيْتَهُ وَسِتَّةَ عَشَرَ بَيْتًا مِنْ جِيرَتِهِ: أَرْبَعَةً عَنِ الْيَمِينِ، وَأَرْبَعَةً عَنِ الشِّمَالِ، وَأَرْبَعَةً مِنْ قُدَّامِهِ(٥)، وَأَرْبَعَةً مِنْ خَلْفِهِ(٦)**»(٧). [ر/ ٢/ ب]

---

(١) تأخرت هذه الترجمة برمتها في [ظ] فجاءت بعد التي تليها.

(*) **ترجمه** ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٢٤٦]، والذهبي في «المغني» [٤٢٨]، وفي «الميزان» [٥٦٤]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٤٤٨]، [٨٥٥]، وقال في «المغني: «ثقة في القراءة، وأما في الحديث فقال أبو جعفر العقيلي: «منكر الحديث يوصل الأحاديث»، . . . ، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، سمعت منه ولا أحدث عنه»، وقال ابن أبي حاتم: «روى حديثًا منكرًا»».

(٢) «من» ليست في [ر].

(٣) «الشاشي» ليست في [ظ].

(٤) «بن مالك» ليست في [ظ].

(٥) في [ظ] و«الموضوعات»: «قدام».

(٦) في [ظ] و«الموضوعات»: «خلف».

(٧) أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٥) من طريق المصنف، وأبو الشيخ في «العظمة» [١٢٥٣] من حديث أحمد بن محمد بن أبي بزَّة به.
قال العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ٢٣٣٧): «باب فضائل الديك الأبيض لم يثبت فيه شيء».

٦٢٣/ ٢- حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى بْنُ أَبِي مَسَرَّةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ خُنَيْسٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِالنَّاسِ الصُّبْحَ بِمِنَى غَدَاةَ عَرَفَةَ، ثُمَّ غَدَا إِلَى عَرَفَاتٍ، ثُمَّ رَكِبَ عَلَى نَاقَةٍ لَهُ، وَتَحْتَهُ قَطِيفَةٌ اشْتُرِيَتْ لَهُ بِأَرْبَعَةِ دَرَاهِمَ وَهُوَ يَقُولُ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا حَجَّةً مَبْرُورَةً مُتَقَبَّلَةً لَا رِيَاءَ فِيهَا وَلَا سُمْعَةَ**»(١).

٦٢٤/ ٣- قَالَ أَبُو يَحْيَى: وَسَمِعْتُ ابْنَ أَبِي بَزَّةَ يُحَدِّثُ بِهِ عَنِ ابْنِ خُنَيْسٍ فَقَالَ فِيهِ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ(٢). فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّمَا حَدَّثَنَاهُ عَنْ عَطَاءٍ! فَلَمْ يَقْبَلْ، وَكَانَ يُحَدِّثُ بِهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ(٣).

[١٥٨]- أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ(*)، ابْنُ أُخْتِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ.

٦٢٥/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: أَحْمَدُ ابْنُ أُخْتِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ كَذَّابٌ(٤)، لَمْ يَكُنْ

---

(١) أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (١/ ٤٠٠) من طريق ابن خنيس به.

(٢) أخرجه الفاكهي (١/ ٤٠)، والطبراني في «الأوسط» (٢/ ٩٩) من طريق ابن أبي بزة به.

(٣) من قوله: «حدثنا أبو يحيى بن أبي مسرة» إلى هنا ليس في [ظ].

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٧٠]، وابن حبان في «المجروحين» [٧٠]، وابن عدي في «الكامل» [١٠]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٣٥]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٤٧]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٢٠٤]، والذهبي في «المغني» [٣٢٦]، [٤٩٥]، وفي «ميزان الاعتدال» [٣٧١]، [٤٢٧]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٥٥١]، [٦٢٧]، وقال في «المغني»: «كذاب».
وقيل في اسمه: أحمد بن عبد الله؛ ولهذا قال ابن حجر في «اللسان» (١/ ٢٩٧): «ولعله أحمد بن عبد الله بن داود أو أحمد بن داود بن عبد الله، فنسب إلى جده، وأظنه أحمد بن محمد بن داود الصنعاني الآتي، فكأنهم يدلسون اسمه على ألوان لشدة ضعفه».

(٤) «كذاب» من [ظ] و«التاريخ».

بِثِقَةٍ وَلَا مَأْمُونٍ[1]. [أ/٣٢/أ]

٦٢٦/ ٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: أَحْمَدُ ابْنُ أُخْتِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ مِنْ أَكْذَبِ النَّاسِ[2]. [ظ/٢٤/ب]

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٦٢٧/ ٣- مَا حَدَّثَنَاهُ يُوسُفُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الأَشْيَبِ الصَّنْعَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّه ﷺ أَنْ يُسَمَّى الطَّرِيقُ السِّكَّةَ[3].

[١٥٩]- أَرْقَمُ بْنُ أَبِي أَرْقَمَ(*).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٦٢٨/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: أَرْقَمُ بْنُ

---

(١) «التاريخ» برواية الدوري [٤٥١].

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» [٥٨٢].

(٣) أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٢٢) من طريق المصنف بسنده سواء.

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٢٣٢]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٢٨٠]، والذهبي في «المغني» [٥٠٩]، وفي «ميزان الاعتدال» [٦٩٠]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٠٥٩]، وقال في «المغني»: «وثقه جماعة».

وعده ابن الجوزي والذهبي في «المغني» هو هو أرقم بن شرحبيل. وفرق بينهما البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٤٦، ٤٧)، وذهب إلى ذلك الذهبي في «الميزان» [٦٩٠]، [٦٩١] وقال في ترجمة أرقم بن أبي أرقم: «ما هو أرقم بن شرحبيل، هو آخر»، وعلق ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ١٩٩) على صنيع ابن الجوزي بقوله: «وهو وهم وخطأ، والصواب أنهما اثنان، وأبو أرقم لا يعرف اسمه وإن كان الحاكم قال: إن اسمه زيد - فلم يقله أحد قبله».

أَبِي أَرْقَمَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، شَيْخٌ مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهَذَا(١).

يَعْنِي:

٦٢٩/ ٢- مَا حَدَّثَنَاهُ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ الْخَرَّاطُ، عَنْ أَرْقَمَ بْنِ أَبِي أَرْقَمَ قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَرَأَى مُحَمَّدٌ ﷺ رَبَّهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، مَرَّتَيْنِ(٢).

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ وَجْهٍ يَثْبُتُ عَنْهُ(٣) بِخِلَافِ هَذَا الإِسْنَادِ(٤).

[١٦٠]- [م د ت س] أُمَيَّةُ بْنُ خَالِدٍ الْقَيْسِيُّ، بَصْرِيٌّ(*).

---

(١) «التاريخ الكبير» (٢/ ٤٧).

(٢) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٤٧) عن عمرو بن علي به.

(٣) أخرجه مسلم [١٧٦] من حديث أبي العالية، عن ابن عباس قال: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ قال: رآه بفؤاده مرتين.
وأخرج الترمذي [٣٢٧٩] من حديث الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: رأى محمد ربّه. قلت: أليس الله يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾؟ قال: ويحك، ذاك إذا تجلى بنوره الذي هو نوره. وقال: أريه مرتين.
قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».
وأخرج الترمذي أيضًا [٣٢٨١] من حديث سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ قال: رآه بقلبه.
قال الترمذي: «هذا حديث حسن».
وأخرج ابن حبان [٥٧] من حديث أبي سلمة، عن ابن عباس، قال: رأى محمد ﷺ ربَّه.
وأخرجه الحاكم (١/ ١٣٤) من حديث الشعبي وعكرمة، عن ابن عباس.

(٤) مكانها في [ظ]: «وقد روي عن ابن عباس هذا اللفظ من وجه يثبت عنه».

(*) **ترجمه** الذهبي في «ميزان الاعتدال» [١٠٢٩] وقال: «وذكره العقيلي فما أبدى غير حديث وصله» وابن حجر في «لسان الميزان» [١٤٥٥] دون أن ينسبه وقال: «يحتمل أن يكون هو أمية بن خالد شيخ أبي إسحاق المذكور في «التهذيب» مع بُعْد في ذلك» وقال في «التقريب» [٥٥٨]: «صدوق».

٦٣٠/ ١- حَدَّثَنِي الْخَضِرُ بْنُ دَاوُدَ [ب/٦٣/ب] قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ ابْنِ هَانِئٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّه يُسْأَلُ عَنْ أُمَيَّةَ بْنِ خَالِدٍ، فَلَمْ أَرَهُ يَحْمَدُهُ فِي الْحَدِيثِ، وَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ(١) يُحَدِّثُ مِنْ حِفْظِهِ، لَا يُخْرِجُ كِتَابًا(٢).

٦٣١/ ٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنِي(٣) أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ ابْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّه ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَتَلَ أَبَا جَهْلٍ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَّقَ(٤) وَعْدَهُ، وَأَعَزَّ دِينَهُ**»(٥).

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ(٦): رَوَاهُ النَّاسُ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ مُرْسَل(٧).

[١٦١]- [د ق] أَصْبَغُ، مَوْلَى عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، كُوفِيٌّ(٨)(*).

---

(١) «كان» ليست في [ر].
(٢) «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٢٤).
(٣) في [ظ]: «حدثنا».
(٤) كذا ضبطها في [أ] بتشديد الدال.
(٥) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٤٠٦) ومن طريقه أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٨٤) وأخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٢/ ١١٣) والخرائطي في «فضيلة الشكر» (١/ ٣) من طريق أمية بن خالد به، وأورده الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» [٣٠٧٧].
(٦) «قال أبو جعفر» من [ظ].
(٧) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «مرسلًا».
(٨) «كوفي» من [ظ].
(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٦٣]، وابن حبان في «المجروحين» [١٠٦]، وابن عدي في «الكامل» [٢٢٢]، والذهبي في «المغني» [٧٧٣]، وفي «ميزان الاعتدال» =

٦٣٢/ ١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدُويَه الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّه بْنِ بَشِيرٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: أَخْبَرَنَا(١) إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَصْبَغَ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، وَأَصْبَغُ حَيٌّ فِي وَثَاقٍ قَدْ تَغَيَّرَ(٢) [ر/٣/أ].

وَحَدِيثُهُ:

٦٣٣/ ٢- حَدَّثَنَا(٣) بِهِ يُوسُفُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ(٤) الأَزْرَقُ قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ أَصْبَغَ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ قَالَ: كَأَنِّي أَسْمَعُ صَوْتَ النَّبِيِّ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْغَدَاةِ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ۝١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ﴾(٥).

٦٣٤/ ٣- وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ سَرِيعٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ.

٦٣٥، ٦٣٦/ ٤، ٥- وَهَكَذَا رَوَاهُ(٦) مِسْعَرٌ وَالْمَسْعُودِيُّ، عَنِ الْوَلِيدِ [ب/٦٤/أ] ابْنِ سَرِيعٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي

= [١٠١٦]، وقال في «المغني»: «لا يعرف، ويقال: إنه تغير، ...، ووثقه ابن معين»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٥٤٢]: «ثقة تغير».

(١) في [ظ]: «حدثنا».

(٢) «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٥).

(٣) في [ظ]: «ما حدثنا به».

(٤) بعدها في [ظ]: «بن»، وليس بشيء.

(٥) أخرجه أبو داود [٨١٧] من طريق عيسى بن يونس، وابن ماجه [٨١٨]، وأبو يعلى [١٤٦٣]، وابن عدي (١/ ٤٠٨) من طريق إسماعيل بن أبي خالد به.

(٦) في [ظ]، و[ر]: «هكذا ورواه».

الْفَجْرِ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ﴾(١).

وَالْحَدِيثُ(٢) صَحِيحٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

[١٦٢]- [ق] أَصْبَغُ بْنُ نُبَاتَةَ الْحَنْظَلِيُّ، كُوفِيٌّ(*).

كَانَ يَقُولُ بِالرَّجْعَةِ.

٦٣٧/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: مَا سَمِعْتُ يَحْيَى وَلَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ حَدَّثَا عَنِ الأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ بشيءٍ(٣) قَطُّ(٤).

[أ/ ٣٢/ ب]

٦٣٨/ ٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحٍ الأَزْدِيُّ(٥) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي فِي الْمَغَازِي بِخُرَاسَانَ، فَكَانَ يَدُورُ تِلْكَ

---

(١) أخرجه مسلم [٢٠١]، وابن حبان [١٨١٩]، وأبو يعلى [١٤٥٧] من حديث الوليد بن سريع مولى آل عمرو بن حريث، عن عمرو بن حريث.

(٢) في [ظ]، و[ر]: «فالحديث».

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٦٤]، وابن حبان في «المجروحين» [١٠٧]، وابن عدي في «الكامل» [٢٢٠]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١١٩]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٥٣]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٤٥]، والذهبي في «المغني» [٧٧١]، وفي «ميزان الاعتدال» [١٠١٤]، وقال في «المغني: «واهٍ، غالٍ في تشيعه، تركه النسائي، وقال ابن معين: «ليس بثقة» »، وقال ابن حجر في «التقريب» [٥٤١]: «متروك رمي بالرفض».

(٣) في نسخة على [ظ]: «شيئًا».

(٤) «الكامل» (١/ ٤٠٧).

(٥) «الأزدي» ليست في [ر].

الْفَسَاطِيطَ، وَلَا يَعْرِضُ لِفِسْطَاطِ[١] الأَصْبَغِ. يَعْنِي: الأَصْبَغَ بْنَ نُبَاتَةَ[٢].

٦٣٩/ ٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ[٣] قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: قَدْ رَأَى الشَّعْبِيُّ رُشَيْد[٤] الْهَجَرِيَّ وَحَبَّةَ الْعُرَنِيَّ وَالأَصْبَغَ ابْنَ نُبَاتَةَ، لَيْسَ يُسَاوِي هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ شَيْئًا[٥]. [ظ/٢٥/أ]

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: أَصْبَغُ بْنُ نُبَاتَةَ لَيْسَ بِشَيْءٍ[٦].

٦٤٠/ ٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ قَالَ: الأَصْبَغُ بْنُ نُبَاتَةَ، وَمِيثَمٌ[٧] هَؤُلَاءِ[٨] الكَذَّابِينَ[٩] [١٠].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

---

(١) في [ظ]: «بفسطاط»، وقد ضبطها في [أ] بكسر الفاء، ويجوز فيها الضم والكسر، والضم أشهر، وانظر: «لسان العرب» (٧/ ٣٧١) «فسط».

(٢) «تهذيب الكمال» (٣/ ٣٠٨).

(٣) «بن محمد» ليست في [ظ].

(٤) كذا في الأصول الخطية، ولها وجه، والجادة: «رشيدًا».

(٥) «التاريخ» برواية الدوري [١٧١٥].

(٦) «الكامل» (١/ ٤٠٧)، وانظر «التاريخ» برواية الدارمي [١٤٧]، وقال ابن معين: ليس بثقة، «التاريخ» برواية الدوري [٢٢٢٨].

(٧) هو مِيثم الكناني التمار، من الشيعة الغلاة.

(٨) بعدها في [ظ]: «كلهم»، لكن ضرب الناسخ عليها.

(٩) كذا في [أ]، و[ر]، وكانت في [ظ]: «كذابين»، فركبت لها: «ال»، والجادة: «الكذابون».

(١٠) «تهذيب الكمال» (٣/ ٣٠٨).

٦٤١/ ٥- مَا حَدَّثَنَا بِهِ(١) عُمَيْرُ(٢) بْنُ مِرْدَاسٍ الدُّونَقِيُّ(٣) قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بُكَيْرٍ الْحَضْرَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ سَعْدٍ الإِسْكَافِ، عَنِ الأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: إِنَّ خَلِيلِي حَدَّثَنِي أَنِّي أُضْرَبُ لِسَبْعَ عَشْرَةَ يَمْضِينَ(٤) مِنْ رَمَضَانَ، وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي [ب/٦٤/ب] مَاتَ فِيهَا مُوسَى عليه السلام، وَأَمُوتُ لاثْنَتَيْنِ(٥) وَعِشْرِينَ تَمْضِي مِنْ رَمَضَانَ، وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي رُفِعَ فِيهَا عِيسَى(٦) (٧).

[١٦٣]- أَصْبَغُ بْنُ سُفْيَانَ الْكَلْبِيُّ(*).

---

(١) «به» ليست في [ظ].

(٢) في «الموضوعات» من طريق المصنف: «محمد»، وهو ما كان مثبتًا في [ر]، ولكن صححه الناسخ في الحاشية.

(٣) كذا في [أ]، و«الأنساب» للسمعاني (٥/ ٣٦٨)، وفي [ر]: «الديونقي»، وليست في [ظ].

(٤) في الموضعين في [أ]: «يمضي»، وفي [ر]: «تمضي» موافق لما في «تاريخ دمشق»، و«الموضوعات» من طريق المصنف، وفي «العلل المتناهية» من طريق المصنف وبعض المصادر: «تمضين».

(٥) في [أ]، و[ظ]: «لاثنين».

(٦) كُتِبَ بحاشية [ظ] اليسرى عند هذا الموضع: «بلغت من أوله وصححته وعارضته».

(٧) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/ ٤٨٠)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٥٢) وفي «الموضوعات» (١/ ٣٩٣)، من طريق المصنف به، وأبو العرب التميمي في «المحن» (ص: ١٠٥) من طريق سعد الإسكافي مطولًا، وأورده الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (١/ ٣٧٨) وقال: «رواه العقيلي عن الأصبغ ابن نباتة عن علي، وهو كذاب، وفي إسناده أيضًا سعد الإسكاف، وهو أيضًا كذاب».

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٢٢١]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٤٢]، والذهبي في «المغني» [٧٦٩]، وفي «ميزان الاعتدال» [١٠١١]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٤٣٦]، وقال في «المغني»: «قال الأزدي: «مجهول»، وقال ابن معين: «لا أعرفه».



١/٦٤٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنِ الأَصْبَغِ بْنِ سُفْيَانَ الْكَلْبِيِّ، [ر/٣/ب] عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ مَرْوَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّه، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْ نَبِيًّا إِلَّا بَيَّنَ لَهُ مَنْ يَلِي(١) بَعْدَهُ، فَهَلْ بَيَّنَ لَكَ؟ قَالَ: «**لَا**»، ثُمَّ سَأَلْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَالَ: «**نَعَمْ، عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ**»(٢).

حَكِيمُ بْنُ جُبَيْرٍ وَاهِي(٣)، وَالْحَسَنُ وَالأَصْبَغُ مَجْهُولَانِ(٤) لَا يُعْرَفَانِ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

[١٦٤]- أَصْبَغُ، أَبُو بَكْرٍ الشَّيْبَانِيُّ(*).

مَجْهُولٌ، وَحَدِيثُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

١/٦٤٣- حَدَّثَنَاهُ(٥) مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ الأَخْرَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ

---

(١) بعدها في [ظ]: «من»، وليست في باقي الأصول الخطية، ولا في مصادر التخريج.

(٢) أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٧٢) من طريق المصنف به، وأورده الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (١/ ٣٦٨)، وقال: «رواه العقيلي عن سلمان مرفوعًا، وفي إسناده مجهولان وضعيف».

(٣) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «واهٍ».

(٤) في [ظ]، و[ر]: «مجهولين»، وكذلك كانت في [أ]، ثم أصلحت إلى: «مجهولان»، وهي كذلك على الجادة في نسخة على [ظ].

(*) **ترجمه** ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٤٣]، والذهبي في «المغني» [٧٧٢]، وفي «ميزان الاعتدال» [١٠١٥]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٤٤٠]، وقال في «المغني»: «مجهول».

(٥) في [ظ]، و[ر]: «حدثنا».

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْبَغُ أَبُو بَكْرٍ الشَّيْبَانِيُّ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَإِنِّي لَمَوْقُوفٌ مَعَ مُعَاوِيَةَ فِي الْحِسَابِ(١).

[١٦٥]- [ع](٢) إِسْرَائِيلُ(٣) بْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ(*).

مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

١/٦٤٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ رَفَعَهُ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾(٤)، قَالَ مُؤَمَّلٌ: قُلْتُ(٥) لِسُفْيَانَ: إِسْرَائِيلُ رَفَعَهُ! قَالَ: صِبْيَانٌ صِبْيَانٌ(٦).

---

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٤/ ١٥٩)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٠١)، من طريق المصنف به، وأورده في «كنز العمال» [٣٦١٤٢].

(٢) رمز لها في [ظ] بـ: «خ م».

(٣) فوقها في [ظ]: «ثقة».

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٢٣٧]، والذهبي في «المغني» [٦١٣]، وقال: «أحد الثقات الأعلام، قال ابن سعد: «منهم من يستضعفه» »، وفي «ميزان الاعتدال» [٨٢٠] وقال: «إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، وهو في الثبت كالأسطوانة؛ فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه» وقال ابن حجر في «التقريب» [٤٠١]: «ثقة تكلم فيه بلا حجة».

(٤) وتمامه: ﴿أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ وقال: شكركم، تقولون: مطرنا بنوء كذا وكذا، وبنجم كذا وكذا» أخرجه الترمذي (٣٢٩٥) وقال: «هذا حديث حسن غريب صحيح، لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل، ورواه سفيان الثوري عن عبد الأعلى عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي، ولم يرفعه».

(٥) في [ظ]: «قيل» وكتب فوقها: «قلت».

(٦) «مسند أحمد» (١/ ٩٠٤).

٢/٦٤٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا [ب/٦٥/أ] عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: كَانَ يَحْيَى لَا يُحَدِّثُ عَنْ إِسْرَائِيلَ وَلَا عَنْ شَرِيكٍ، وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ عَنْهُمَا(١). [أ/٣٣/أ]

٣/٦٤٦- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: مَا سَمِعْتُ يَحْيَى(٢) حَدَّثَ(٣) عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ(٤)، وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ عَنْهُ(٥).

٤/٦٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ قَالَ: كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ لَا يَرْوِي عَنْ إِسْرَائِيلَ وَلَا عَنْ شَرِيكٍ، وَكَانَ يَسْتَضْعِفُ عَاصِم(٦) الأَحْوَلَ، وَكَانَ يَرْوِي عَمَّنْ دُونَهُمْ: مُجَالِدِ ابْنِ سَعِيدٍ(٧).

٥/٦٤٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحٌ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ(٨) قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: إِسْرَائِيلُ فَوْقَ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ(٩).

---

(١) «الكامل» (١/ ٤٢١).

(٢) بعدها في [ظ]: «بن معين»، وضبب الناسخ عليها وكتب بجوارها في الحاشية: «سعيد» وهو الصواب.

(٣) في [ر]: «يُحَدِّثُ».

(٤) «بن يونس» ليست في [ظ].

(٥) «الكامل» (١/ ٤٢١).

(٦) كذا في الأصول الخطية، ولها وجه، والجادة: «عاصمًا».

(٧) «التاريخ» برواية الدوري [٢٤٤٥]. و«الكامل» (١/ ٤٢١).

(٨) في [ظ]: «سمعت عليًّا».

(٩) «الكامل» (١/ ٤٢١).

٦/٦٤٩- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْمَيْمُونِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ(١) قَالَ: إِسْرَائِيلُ صَالِحُ الْحَدِيثِ(٢).

[١٦٦]- [ت] أَزْهَرُ(٣) بْنُ سِنَانٍ، أَبُو خَالِدٍ الْقُرَشِيُّ(*).

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَاسِعٍ، فِي حَدِيثِهِ وَهْمٌ(٤).

١/٦٥٠- حَدَّثَنَا(٥) مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ، قَالَ: حدثنا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، [ظ/٢٥/ب] قَالَ: أَخْبَرَنَا أَزْهَرُ بْنُ سِنَانٍ الْقُرَشِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ، قَالَ: قَدِمْتُ مَكَّةَ فَلَقِيتُ بِهَا سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَحَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ** [ر/٤/أ] **دَخَلَ السُّوقَ فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ، وَمَحَا عَنْهُ أَلْفَ أَلْفِ سَيِّئَةٍ، وَرَفَعَ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ دَرَجَةٍ، وَبَنَى لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ**»(٦).

---

(١) «بن حنبل» ليست في [ظ].

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» برواية الميموني [٣٨٠].

(٣) تأخرت هذه الترجمة في [ظ] فجاءت بعد ترجمة أزهر السمان.

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [١١٥]، وابن عدي في «الكامل» [٢٣٩]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٦٥]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٢٨٣]، والذهبي في «المغني» [٥١٣]، وفي «ميزان الاعتدال» [٦٩٨]، وقال في «المغني»: «فيه لين، قال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به»، وقال ابن معين: «لا شيء»»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٣١١]: «ضعيف».

(٤) «في حديثه وهم» ليست في [ظ].

(٥) في [ظ]، و[ر]: «حدثناه».

(٦) أخرجه الترمذي [٣٤٢٨]، والدارمي [٢٦٩٢]، والحاكم (١/ ٧٢١)، وابن عساكر =

فَقَدِمْتُ خُرَاسَانَ، فَأَتَيْتُ قُتَيْبَةَ بْنَ مُسْلِمٍ فَقُلْتُ: أَتَيْتُكَ بِهَدِيَّةٍ، فَحَدَّثْتُهُ الْحَدِيثَ، فَكَانَ قُتَيْبَةُ يَرْكَبُ فِي مَوْكِبٍ مِنْ مَوَالِيهِ(١) حَتَّى يَأْتِيَ السُّوقَ فَيَقُولَهَا ثُمَّ يَنْصَرِفَ.

٢/٦٥١- حَدَّثَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْحَذَّاءُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ(٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ أَبُو الْفَضْلِ، صَاحِبُ الْجَوَالِيقِ(٣)، قَالَ: كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ [ب/٦٦/أ] وَاسِعٍ الأَزْدِيُّ لَا يَزَالُ يَجِيءُ إِلَى دُكَّانِي(٤)، فَيَقْعُدُ(٥) سَاعَةً فِي أَصْحَابِ الْجَوَالِيقِ،

= في «تاريخ دمشق» (٥٦/ ١٣٩)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢/ ٣٥٥)، وابن عدي (١/ ٤٢٩) جميعًا من حديث يزيد بن هارون به.
قال الترمذي: «هذا حديث غريب».
وقال الحاكم: «له طرق عن عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير عن سالم، فأما أزهر فبصري زاهد، وله شاهد» ثم ساقه (١/ ٧٢٣) من حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، وقال: «صحيح على شرط الشيخين».
قال العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ١٤٦٩): «قال ابن القيم: هذا الحديث معلول، أعله أئمة الحديث».
قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه فقال: حديث منكر».
وقال الترمذي: «حديث وقع فيه خطأ أو غلط».
راجع: «المنار المنيف» (١/ ٤١-٤٢)، و«علل ابن أبي حاتم» [٢٠٠٦].

(١) في [ر]: «مواكبه».
(٢) بعدها في [ظ]: «الزيدي»، وضبب الناسخ عليها، وكتب في الحاشية: «الدورقي»، وكلمة لم تتضح.
(٣) في [ظ]: «الجواليقي».
(٤) في [ظ]: «دكان».
(٥) في [ر]: «يقعد».

فَيُرَى[(١)] أَنَّهُ يَذْكُرُ رَبَّهُ، فَحَدَّثَنَا قَالَ: كُنْتُ بِخُرَاسَانَ مَعَ قُتَيْبَةَ بْنِ مُسْلِمٍ[(٢)] فَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي الْحَجِّ فَأَذِنَ لِي، فَلَقِيتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، فَسَمِعْتُهُ يَذْكُرُ أَنَّهُ: «**مَنْ دَخَلَ السُّوقَ فَقَالَ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ[(٣)] بِيَدِهِ الْخَيْرُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ، وَمُحِيَتْ عَنْهُ أَلْفُ أَلْفِ سَيِّئَةٍ، وَبُنِيَ لَهُ بَيْتٌ[(٤)] فِي الْجَنَّةِ**».

قَالَ: فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى خُرَاسَانَ قَالَ لِي قُتَيْبَةُ: مَا أَفَدْتَنَا؟ فَحَدَّثْتُهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، [أ/٣٣/ب] فَكَانَ قُتَيْبَةُ يَرْكَبُ فِي الأَيَّامِ فَيَقِفُ[(٥)] فِي السُّوقِ، فَيَقُولُهَا أَرْبَعِينَ مَرَّةً ثُمَّ يَنْصَرِفُ.

قَالَ إِبْرَاهِيمُ: كَأَنَّهُ يُرْجَى لِقُتَيْبَةَ فِي هَذَا خَيْرٌ[(٦)].

هَذَا أَوْلَى مِنْ حَدِيثِ أَزْهَرَ بْنِ سِنَانٍ[(٧)].

٣/٦٥٢- قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّائِغُ[(٨)]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ[(٩)]، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ:

---

(١) في [ظ]، و[ر]: «فنرى».
(٢) «بن مسلم» ليست في [ظ].
(٣) «وهو حي لا يموت» ليست في [ر]، وضرب عليها الناسخ في [ظ] فكتب على أولها: «لا»، وعلى آخرها: «إلى».
(٤) في [ظ]: «وبَنَى لَهُ بَيْتًا».
(٥) كذا في [أ]، و[ر]، ونسخة على [ظ]، وفي [ظ]: «فنقعد».
(٦) في [ر]: «الخير».
(٧) «بن سنان» ليست في [ظ].
(٨) «الصائغ» ليست في [ظ].
(٩) «الحلواني» ليست في [ظ].



أَخْبَرَنَا[1] أَزْهَرُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى بِلَالِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا بِلَالُ، إِنَّ أَبَاكَ حَدَّثَنِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ فِي جَهَنَّمَ وَادِيًا يُقَالَ لَهُ: (هَبْهَبُ)، حَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُسْكِنَهُ كُلَّ جُبَارٍ**»، فَإِيَّاكَ يَا بِلَالُ أَنْ تَكُونَ[2] مِمَّنْ يَسْكُنُهُ[3].

٦٥٣/ ٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْبَلْخِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَاسِعٍ، قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ فِي النَّارِ[4] جُبًّا يُقَالَ لَهُ: (جُبُّ الْحَزَنِ) يُؤْخَذُ الْمُتَكَبِّرُونَ، فَيُجْعَلُونَ فِي تَوَابِيتَ مِنْ نَارٍ، [ب/٦٦/ب] فَيُجْعَلُونَ فِي ذَلِكَ الْبِئْرِ، ثُمَّ يُطْبَقُ[5] عَلَيْهِمْ، وَجَهَنَّمُ مِنْ فَوْقِهِمْ.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ[6]: وَهَذَا الْحَدِيثُ أَوْلَى مِنْ حَدِيثِ أَزْهَرَ[7].

[١٦٧]- أَزْهَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، خُرَاسَانِيٌّ(*).

---

(١) في [ظ]: «حدثنا».

(٢) في [ظ]: «يكون».

(٣) أخرجه الحاكم (٤/ ٦٣٩)، وأبو يعلى [٧٢٤٩]، وابن عدي (١/ ٤٢٩)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٧٨)، وابن عساكر (١٠/ ٥١٧)، (١٤/ ٣٠٣) جميعًا من حديث يزيد ابن هارون به. وقال ابن حبان: «هذا متن لا أصل له». وانظر: «السلسلة الضعيفة» [١١٨١]، [٥١٩٦].

(٤) بعدها في [ظ]: «في قرارها»، وضرب الناسخ عليها.

(٥) في [ظ]: «فيطبق».

(٦) «قال أبو جعفر» من [ظ].

(٧) «من حديث أزهر» من [ظ].

(*) **ترجمه** الذهبي في «ميزان الاعتدال» [٧٠٠]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٠٦٣].

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ.

حَدِيثُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ [ر/٤/ب] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَجْلَانَ.

٦٥٤/ ١- حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمَّارٍ الرَّازِيُّ السُّكَّرِيُّ(١)، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ الْطَّلَّاسُ(٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زُهَيْرٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَغْرَاءَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَزْهَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأَزْدِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**الأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ، فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ، وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ**»(٣).

هَذَا حَدِيثٌ(٤) يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوف(٥).

٦٥٥/ ٢- حَدَّثَنَاهُ جَدِّي، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ(٦) بْنِ رَجَاءٍ.

٦٥٦/ ٣- وَقَدْ رَفَعَهُ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ الصَّنْعَانِيُّ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، وَلَمْ يَعْمَلْ شَيْئًا.

---

(١) «السكري» ليست في [ظ].

(٢) نسبه في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢١٥) بالطيالسي، وقال: «ويعرف بالرقي»، والطيالسي والطلاس بمعنًى، والله أعلم.

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥/ ٢٤٧-٢٤٨/ ٥٢٢٠) من طريق عبد الرحمن بن مغراء.

(٤) في [ظ]، و[ر]: «الحديث».

(٥) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «موقوفًا».

(٦) «عبد الله» ليست في [ظ].

[١٦٨]- (خ م) [د ت س] أَزْهَرُ[١] بْنُ سَعْدٍ السَّمَّانُ، بَصْرِيٌّ[*].

١/٦٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا عَنْ حَدِيثِ عَبِيدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّسْبِيحِ، فَقُلْتُ: مَنْ يَقُولُ: عَنْ عَبِيدَةَ؟ فَقَالَ: حَدَّثَنَا أَزْهَرُ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبِيدَةَ[٢]، عَنْ عَلِيٍّ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَرَأَيْتُهُ فِي أَصْلِهِ مُرْسَلًا عَنْ مُحَمَّدٍ، وَكَلَّمْتُ[٣] أَزْهَرَ فِي ذَلِكَ وَشَكَّكْتُهُ، فَأَبَى وَقَالَ: عَنْ عَبِيدَةَ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ:

٢/٦٥٨- حَدَّثَنَاهُ[٤] عَبْدُ اللَّه بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي[٥] أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ سَعْدٍ[٦]، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ [ب/٦٥/ب] عَلِيٍّ قَالَ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ إِلَى

---

(١) فوقها في [ظ]: «ثقة» وقد تقدمت هذه الترجمة برمتها في [ظ] بعد ترجمة إسرائيل بن يونس.

(*) **ترجمه** الذهبي في «ميزان الاعتدال» [٦٩٦] وقال: «تناكد العقيلي بإيراده في كتاب الضعفاء» ثم ذكر الذهبي الحديث التالي في أمر فاطمة وقال: «وصله أزهر وخولف فيه فكان ماذا؟!» وقال ابن حجر في «التقريب» [٣٠٩]: «ثقة».

(٢) في [ظ]: «ابن عبيدة» وضبب عليها وهو تصحيف.

(٣) في [ظ]: «وكلمت لأزهر»، وفوق «كلمت»: «قلت».

(٤) في [ظ]: «حدثنا به».

(٥) في [ظ]: «حدثنا».

(٦) «بن سعد» من [ظ].

رَسُولِ اللَّه ﷺ تَشْتَكِي مَجْلَ يَدَيْهَا[(١)] مِنَ الطَّحِينِ[(٢)] . . . ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ[(٣)(٤)] .

[أ/ ٣٤/أ]

وَهَذَا[(٥)] الْحَدِيثُ مَعْرُوفٌ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ بِأَسَانِيدَ[(٦)] صَالِحَةٍ عَنْ عَلِيٍّ، وَإِنَّمَا يُنْكَرُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ[(٧)] .

٦٥٩/ ٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَزْهَرَ السَّمَّانِ؛ أَزْهَرُ كَانَ رُبَّمَا[(٨)] حَدَّثَ بِالْحَدِيثِ فَيَقُولُ: مَا حَدَّثْتُ بِهِ[(٩)] .

٦٦٠/ ٤- حَدَّثَنَا[(١٠)] مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ[(١١)] الْبَغْدَادِيُّ، ابْنُ أَخِي الإِمَامِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَفْصٍ عَمْرَو بْنَ عَلِيٍّ قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى: حَدَّثَنَا أَزْهَرُ، عَنِ

---

(١) **مَجَلَت يدُها**: تقرحت من العمل، وتكوَّن بين الجلد واللحم ماء فيها بإصابة نار أو مشقة «الوسيط» (م ج ل).

(٢) في [ظ]: «الطحن».

(٣) في [ظ]: «فذكره».

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد في زياداته على «المسند» (١/ ١٢٣)، والحديث أخرجه الترمذي [٣٤٠٨ و٣٤٠٩]، والنسائي في «الكبرى» [٩١٢٧] من طريق أزهر، به.

(٥) «هذا» ليست في [ظ].

(٦) في [ر]: «بإسناد».

(٧) هذه الفقرة تأخرت في [أ]، و[ر] فجاءت بعد التي تليها والأوجه أن تثبت كما في [ظ].

(٨) في [أ]: «أزهر ربما»، وفي [ظ]: «أزهر كان إنما»، والمثبت من [ر] موافق لما في «العلل».

(٩) «العلل ومعرفة الرجال» [٩٢٢].

(١٠) من هنا وحتى نهاية الترجمة ليس في [ظ].

(١١) بعدها في [ر]: «بن محمد».

ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي**»(١).

فَقَالَ لِي يَحْيَى(٢): لَيْسَ فِيهِ: (عَنْ عَبْدِ اللَّه)، إِنَّمَا هُوَ: (عَنْ عَبِيدَةَ)، قُلْتُ: أَسَمِعْتَهُ مِنَ ابْنِ عَوْنٍ؟ فَقَالَ: لَا، حَدَّثَنِي بِهِ سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي**»(٣).

قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: فَأَزْهَرُ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ؟ قَالَ: فَقَالَ لِي: لَيْسَ فِي حَدِيثِ أَزْهَرَ: (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ).

قَالَ: قُلْتُ [ر/٥/أ] لَهُ: أَسَمِعْتَهُ مِنْهُ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ رَأَيْتُ أَزْهَرَ يُحَدِّثُ بِهِ مِنْ كِتَابِهِ لَا يَزِيدُ عَلَى(٤): (عَبِيدَةَ)، وَلَيْسَ فِيهِ: (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ)، قَالَ: فَأَتَيْتُ أَزْهَرَ فَاخْتَلَفْتُ إِلَيْهِ أَيَّامًا، فَأَخْرَجَ إِلَيَّ كِتَابَهُ فَإِذَا فِيهِ: (عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ)، كَمَا قَالَ يَحْيَى.

[١٦٩]- [م] أُوَيْسٌ الْقَرَنِيُّ الزَّاهِدُ(٥)(*).

(١) أخرجه مسلم [٢٥٣٣] [٢١٢] من حديث أزهر بن سعد السمان به.

(٢) في [ر]: «محمد»، وهو تصحيف.

(٣) أخرجه البخاري [٢٦٥٢]، ومسلم [٢٥٣٣] من حديث سفيان عن منصور به.

(٤) في [ر]: «عن».

(٥) «الزاهد» من [ظ].

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٢٢٧]، والذهبي في «ميزان الاعتدال» [١٠٤٨] وقال: «لولا أن البخاري ذكر أويسًا في «الضعفاء» لما ذكرته أصلًا؛ فإنه من أولياء الله الصادقين، وما روى الرجل شيئًا فيضعف أو يوثق من أجله» وابن حجر في «لسان الميزان» [١٤٧٠]، وقال في «التقريب» [٥٨٦]: «سيد التابعين، روى له مسلم من كلامه، مخضرم».

٦٦١/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: أُوَيْسٌ الْقَرَنِيُّ فِي إِسْنَادِهِ نَظَرٌ(١).

٦٦٢/ ٢- حَدَّثَنَا(٢) مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَأَلْتُ عَمْرَو بْنَ مُرَّةَ قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ أُوَيْسٍ الْقَرَنِيِّ، تَعْرِفُهُ(٣) فِيكُمْ؟ قَالَ: لَا(٤).

٦٦٣، ٦٦٤/ ٣، ٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ(٥)، قَالَ: حَدَّثَنَا قُرَادٌ أبو نُوحٍ(٦)، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا إِسْحَاقَ وَعَمْرَو بْنَ مُرَّةَ عَنْ أُوَيْسٍ الْقَرَنِيِّ فَلَمْ يَعْرِفَاهُ(٧).

٦٦٥/ ٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، [ب/٦٧/أ] قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ ابْنُ الْحُبَابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَأَلْتُ [ظ/٢٩/أ] عَمْرَو بْنَ مُرَّةَ عَنْ أُوَيْسٍ الْقَرَنِيِّ فَلَمْ يَعْرِفْهُ، قَالَ زَيْدٌ: وَكَانَ أُوَيْسٌ مِنْ عَشِيرَتِهِ(٨) (٩).

---

(١) «التاريخ الكبير» (٢/ ٥٥)، و«الكامل» (١/ ٤١٢)، وزاد: «فيما يرويه».
(٢) في [ظ]: «أخبرنا».
(٣) في [ظ]، والعلل: «تعرفونه».
(٤) «العلل ومعرفة الرجال» [٢٧٥]، [١٨٢٥].
(٥) كذا في الأصول الثلاثة، وأخشى أن يكون غلطًا، صوابه «العباس بن محمد الدوري»، فهذا في «تاريخه عن ابن معين» كما سيأتي.
(٦) اسمه عبد الرحمن بن غزوان.
(٧) «التاريخ» برواية الدوري [١٥٥٣]، وغيره.
(٨) هذه الفقرة زيادة من [ظ].
(٩) «تاريخ دمشق» (٩/ ٤٥١) من طريق المصنف.

٦٦٦/ ٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَمْرَو بْنَ مُرَّةَ، عَنْ أُوَيْسٍ الْقَرَنِيِّ، فَلَمْ يَعْرِفْهُ(١) (٢).

وَحَدِيثُهُ:

٦٦٧/ ٧- حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ(٣)، قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، (ح)(٤).

٦٦٨/ ٨- وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو ظَفَرٍ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرٍ(٥) قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، جَمِيعًا عَنْ سَعِيدٍ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أُسَيْرِ بْنِ جَابِرٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لأُوَيْسٍ الْقَرَنِيِّ: اسْتَغْفِرْ لِي. قَالَ: أَنْتَ أَحَقُّ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لِي؛ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**خَيْرُ التَّابِعِينَ رَجُلٌ مِنْ قَرَنٍ يُقَالُ لَهُ: أُوَيْسٌ**»(٦).

٦٦٩/ ٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ(٧)، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ

(١) «العلل ومعرفة الرجال» [٥٦٦٨]، و«الكامل» (١/ ٤١٢). مختصرًا.
(٢) هذه الفقرة ليست في [ظ].
(٣) «بن سالم» من [ظ].
(٤) «ح» من [ر].
(٥) «عبد السلام بن مطهر» ليست في [ظ].
(٦) أخرجه مسلم [٢٥٤٢] من حديث سليمان بن المغيرة به.
(٧) «بن إسماعيل» ليست في [ظ].

زُرَارَةَ بْنِ[١] أَوْفَى، عَنْ أُسَيْرِ بْنِ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِذَا أَتَتْ عَلَيْهِ أَمْدَادُ الْيَمَنِ سَأَلَهُمْ: أَفِيكُمْ أُوَيْسٌ؟ . . . ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ، [أ/ ٣٤/ ب] وَقَالَ فِيهِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**يَأْتِي عَلَيْكَ أُوَيْسُ بْنُ عَامِرٍ مَعَ أَمْدَادِ أَهْلِ[٢] الْيَمَنِ، مِنْ مُرَادٍ ثُمَّ مِنْ قَرَنٍ، كَانَ بِهِ بَرَصٌ فَبَرَأَ مِنْهُ إِلَّا مَوْضِعَ دِرْهَمٍ، لَهُ وَالِدَةٌ هُوَ بِهَا بَرٌّ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبَرَّهُ**»[٣].

٦٧٠/ ١٠- حَدَّثَنَا[٤] مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الأَصْفَرِ مَوْلَى صَعْصَعَةَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ صَعْصَعَةَ بْنِ مُعَاوِيَةَ قَالَ: كَانَ أُوَيْسُ بْنُ عَامِرٍ رَجُلًا مِنْ قَرَنٍ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ [ب/ ٦٧/ ب] الْكُوفَةِ، وَكَانَ مِنَ التَّابِعِينَ . . . ، فَذَكَرَهُ أَيْضًا بِطُولِهِ، وَقَالَ فِيهِ: إِنَّ عُمَرَ قَالَ: أَخْبَرَنَا [ر/ ٥/ ب] رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَنَّهُ يَكُونُ[٥] فِي التَّابِعِينَ رَجُلٌ يُقَالَ لَهُ: أُوَيْسٌ، يَخْرُجُ بِهِ وَضَحٌ، وَيَدْعُو اللَّهَ أَنْ يُذْهِبَهُ فَيُذْهِبَهُ** . . . »[٦]، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

لَيْسَ مِنْهُمْ أَحَدٌ يُبَيِّن[٧] سَمَاعًا مِنْ عُمَرَ.

٦٧١/ ١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ،

---

(١) بعدها في [ظ]: «أبي»، وليس بشيء.

(٢) «أهل» ليست في [ظ].

(٣) أخرجه مسلم [٢٥٤٢] [٢٢٥] من حديث معاذ بن هشام به.

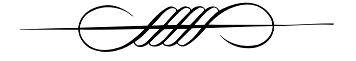
(٤) في [ظ]: «حدثناه».

(٥) في [ر]: «كان».

(٦) أخرجه أبو يعلى [٢١٢]، وابن حبان في «المجروحين» (٣/ ١٥١-١٥٢) من حديث هدبة ابن خالد به.

(٧) في [ظ]: «تبين».

قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شَبُّوَيْهْ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ قَالَ: سَأَلْتُ الْمُعْتَمِرَ عَنِ الْحَدِيثِ الَّذِي يُرْوَى عَنْ أَبِيهِ، عَنْ هَرِمٍ وَأُوَيْسٍ الْقَرَنِيِّ حِينَ الْتَقَيَا[٢]، فَقَالَ الْمُعْتَمِرُ: لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي[٣].



(١) «بن شبويه» ليست في [ظ].

(٢) هو خبر طويل فيه قصة، رواه الإمام أحمد في «الزهد» (٢٠٤٧) والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٤٥٩).

(٣) كُتب حيالها في حاشية [أ]: «... السماع إلى هاهنا وصح»، وفي حاشية [ظ] اليسرى: «بلغ محمد بن عبد الرحمن قراءة قرأ على الشيخ شهاب الدين ابن العز وحضر ابنه أحمد».



٢- بَـابُ الـبَـاءِ

[١٧٠]- [س ق] بِشْرُ بْنُ حَرْبٍ، أَبُو عَمْرٍو النَّدَبِيُّ، بَصْرِيٌّ(*).

٦٧٢/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيَّ قَالَ: بِشْرُ بْنُ حَرْبٍ، أَبُو عَمْرٍو النَّدَبِيُّ، يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ(١)، رَأَيْتُ عَلِيَّ ابْنَ الْمَدِينِيِّ يُضَعِّفُهُ، يَرْوِي عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَقَالَ لِي عَلِيٌّ: كَانَ يَحْيَى لَا يَرْوِي عَنْهُ، وَهُوَ بَصْرِيٌّ(٢).

٦٧٣/ ٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى(٣)، عَنْ بِشْرِ بْنِ حَرْبٍ، وَأَبِي هَارُونَ الْعَبْدِيِّ(٤)، فَقَالَ: أَعْلَاهُمَا

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٤٠]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٧٦]، وابن حبان في «المجروحين» [١٢٩]، وابن عدي في «الكامل» [٢٤٦]، وقال: «ولا أعرف في رواياته حديثًا منكرًا، وهو عندي لا بأس به»، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٧٥]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٢٠]، والذهبي في «المغني» [٨٩٦]، وفي «ميزان الاعتدال» [١١٩٠]، وقال في «المغني»: «ضعفه ابن المديني، ويحيى، والنسائي، وقال أحمد: «ليس بالقوي»، وقال ابن عدي: «لا بأس به عندي» »، وقال ابن حجر في «التقريب» [٦٨١]: «صدوق فيه لين».

(١) نقل مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٣٩٣)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٤٦) عن العقيلي أنه قال في بشر: «يتكلمون فيه» وهي من قول البخاري كما ترى. وقد وقع في النقل تقديم وتأخير في [ظ].

(٢) البخاري في «الضعفاء» [٤٠]، وفيه: «كان يحيى بن سعيد»، و«التاريخ الكبير» (٢/ ٧١) دون قوله: «يتكلمون فيه»، و«التاريخ الأوسط» (١/ ٤٥٥) مختصرًا، وفيه: «رأيت عليًّا وسليمان بن حرب يضعفانه»، وعزاه المزي في «تهذيب الكمال» (٤/ ١١٠، ١١١) إلى البخاري مختصرًا، وعنده: «وقال: كان يحيى -يعني ابن سعيد- لا يروي عنه». وفي «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» [٢]: «كان ثقة عندنا».

(٣) كذا في الأصول الخطية و«التاريخ» برواية الدوري، وفي «تهذيب الكمال» عن عباس الدوري: «يحيى يعني: القطان».

(٤) في الأصول الخطية الثلاثة: «الغنوي»، وكتب فوقها في [ظ]: «العبدي»، وهو الصحيح كما في «التاريخ» برواية الدوري وغيره من المصادر.

بِشْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَبِشْرُ بْنُ حَرْبٍ كُنْيَتُهُ أَبُو عَمْرٍو النَّدَبِيُّ قَدْ رَوَى عَنْه شُعْبَةُ، كَانَ يُكَنِّيهِ يَقُولُ: أَبُو عَمرو النَّدَبِيُّ(١).

٦٧٤/ ٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَارِم(٢) يَقُولُ: قَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: مَا عِلْمُ شُعْبَةَ بِبِشْرِ(٣) بْنِ حَرْبٍ إِنَّمَا كَانَ بِشْرٌ شَيْخًا لَنَا.

٦٧٥/ ٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى(٤)، [ب/٦٨/أ] قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ، قَالَ: سَمِعْتُ [يَحْيَى يَقُولُ: حَدَّثَنَا] عَارِم(٥)، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: ذُكِرَ لأَيُّوبَ حَدِيثُ(٦) بِشْرِ بْنِ حَرْبٍ، فَقَالَ: كَأَنَّمَا سَمِعَ حَدِيثَ نَافِعٍ(٧).

[١٧١]- [ق] بِشْرُ بْنُ نُمَيْرٍ الْقُشَيْرِيُّ الْبَصْرِيُّ(*).

---

(١) «التاريخ» برواية الدوري [٣٨٧٠]، و«تهذيب الكمال» (٤/ ١١١).

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولها وجه، والجادة: «عارمًا».

(٣) في [ظ]: «بشر».

(٤) «بن عيسى» ليست في [ظ].

(٥) في الأصول الخطية الثلاثة: «حدثنا عباس، قال: سمعت عارم»، والصواب ما أثبتناه من «تاريخ الدوري».

(٦) «حديث» ليست في [ر].

(٧) «التاريخ» برواية الدوري [٣٨٤٦] وفيه: «كأنما نسمع» و[٤٤٨٨] وفيه: «جعلت أحدث أيوب بحديث.....كأني أسمع...» وزاد: «قال يحيى: كأنه مدحه»، و«تاريخ ابن أبي خيثمة» [٢٥٣٠] وفيه: «عن أيوب أنه سمع بشر بن حرب يحدث فقال: كأنك تسمع....»، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ١٥٩) ولفظه كلفظ الدوري في الموضع الثاني. وعندهم جميعًا «يحيى» بين «العباس» و«عارم».

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٣٩]، وابن حبان في «المجروحين» [١٣١]، وابن عدي في «الكامل» [٢٤٥]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٢٦]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٧٧]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» =

٦٧٦/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى[(١)]، قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: بِشْرُ بْنُ نُمَيْرٍ الْقُشَيْرِيُّ الْبَصْرِيُّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ[(٢)] عَبْدِ الرَّحْمَنِ، رَوَى عَنْهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، نَسَبَه يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ[(٣)].

٦٧٧/ ٢- وَقَالَ فِي «الْكِتَابِ الْكَبِيرِ» فِيمَا أَخْبَرَنَا عَنْهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْفَضْلِ: بِشْرُ بْنُ نُمَيْرٍ مُضْطَرِبٌ[(٤)]، تَرَكَهُ عَلِيٌّ[(٥)] [(٦)].

٦٧٨/ ٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الْهَاشِمِيُّ[(٧)]، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى، وَقِيلَ لَهُ: لَقِيتَ بِشْرَ بْنَ نُمَيْرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَتَرَكْتُهُ[(٨)].

(*) [٥٣٩]، والذهبي في «المغني» [٩٢٦]، وفي «ميزان الاعتدال» [١٢٢٨]، وقال في «المغني: «قال أحمد: «ترك الناس حديثه»، وقال ابن معين: «ليس بثقة» »، وقال ابن حجر في «التقريب» [٧١٣]: «متروك متهم».

(١) «بن موسى» من [ظ].

(٢) في [ظ]، و[ر]، و«التاريخ الكبير»: «أبي»، وهما سيان، والمثبت من [أ] موافق لما في «ضعفاء البخاري» فعنه نقل المصنف هذا النص.

(٣) «الضعفاء» [٣٩].

(٤) بعدها في [ر]: «الحديث»، لكن ضرب عليها، ثم طمس آخرها، وليست في مصادر التخريج.

(٥) في [ظ]: «وقال في «الكتاب الكبير»: بشر بن نمير مضطرب، تركه علي فيما أخبرنا عنه عبد الرحمن بن الفضل عنه».

(٦) «التاريخ الكبير» (٢/ ٨٤، ٨٥) وقد دمج في «التاريخ الأوسط» (٢/ ٨٣) عبارته في «الضعفاء» و«الكبير» باختصار.

(٧) «الهاشمي» من [ظ].

(٨) «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٦٨)، و«الكامل» (٢/ ١٥٥).

٣/٦٧٩- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الْحُلْوَانِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: مَا سَمِعْتُ يَحْيَى وَلَا[٢] عَبْدَ الرَّحْمَنِ حَدَّثَا عَنْ بِشْرِ بْنِ نُمَيْرٍ شَيْئًا قَطْ[٣]. [أ/ ٣٥/أ]

٤/٦٨٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ بِشْرِ بْنِ نُمَيْرٍ، فَقَالَ: تَرَكَ النَّاسُ حَدِيثَهُ[٤].

٥/٦٨١- حَدَّثَنِي الْخَضِرُ بْنُ دَاوُدَ[٥] قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ هَانِئٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: [ر/٦/أ] لَا أَعْلَمُ أَنِّي كَتَبْتُ مِنْ حَدِيثِ بِشْرِ بْنِ نُمَيْرٍ شَيْئًا، أَوْ قَالَ: كَبِيرَ شَيْءٍ[٦].

٦/٦٨٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: بِشْرُ بْنُ نُمَيْرٍ لَيْسَ بِثِقَةٍ[٧].

٧/٦٨٣- قَالَ لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّائِغُ[٨]: [ظ/٢٦/ب] بِشْرُ بْنُ نُمَيْرٍ ضَعِيفٌ. وَقَالَ: حُدِّثْتُ عَنْ شُعْبَةَ أَنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ مَسْجِدَ [ب/٦٨/ب] الْبَصْرَةِ فَيَرَى بِشْرَ بْنَ نُمَيْرٍ يُحَدِّثُ، وَعِمْرَانَ بْنَ حُدَيْرٍ قَائِمًا يُصَلِّي، فَيَقُولُ: أَيُّهَا

---

(١) «الحلواني» ليست في [ظ].

(٢) «لا» ليست في [ر].

(٣) «الكامل» (٢/ ١٥٥)، و«تهذيب الكمال» (٤/ ١٥٦).

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» [٣٠٨٨].

(٥) «بن داود» ليست في [ظ].

(٦) «تهذيب الكمال» (٤/ ١٥٦).

(٧) «التاريخ» برواية الدوري [٤٥٣٢]. وفي «سؤالات ابن الجنيد» [٦٠٧]، و«معرفة الرجال»: رواية ابن محرز [٨١]: «ليس بشيء».

(٨) «الصائغ» ليست في [ظ].

النَّاسُ، احْذَرُوا هَذَا الشَّيْخَ لَا تَسْمَعُوا مِنْهُ، وَعَلَيْكُمْ بِهَذَا الشَّيْخِ الْمُصَلِّي. يَعْنِي: عِمْرَانَ بْنَ حُدَيْرٍ، وَكَانَ بِشْرُ بْنُ نُمَيْرٍ لَوْ قِيلَ لَهُ: مَا شَاءَ اللَّهُ، لَقَالَ: الْقَاسِمُ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ(١).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٦٨٤/٨- مَا حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرٍ السَّهْمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ، وَقَضَى الْقَضِيَّةَ، وَأَخَذَ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ، وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، فَأَخَذَ أَهْلَ الْيَمِينِ بِيَمِينِهِ، وَأَخَذَ أَهْلَ الشِّمَالِ بِيَدِهِ الْأُخْرَى(٢)، وَكِلْتَا يَدَيِ الرَّحْمَنِ يَمِينٌ** ...»(٣)، وَذَكَرَ حَدِيثًا فِيهِ طُولٌ.

لَا(٤) يُتَابَعُ عَلَيْهِ.

[١٧٢]- [فق] بِشْرُ بْنُ عُمَارَةَ الْخَثْعَمِيُّ(*).

---

(١) «تهذيب الكمال» (٤/ ١٥٦)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٤٦١).

(٢) في نسخة على [ظ]: «بشماله».

(٣) أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» [٣٩]، والدارمي في «الرد على الجهمية» [٤٢]، [٢٥٥] من حديث بشر بن نمير به.

(٤) في نسخة على [ظ]: «ولا».

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٤١]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٧٧]، وابن حبان في «المجروحين» [١٣٣]، وابن عدي في «الكامل» [٢٤٧]، وقال: «ولم أر في أحاديثه حديثًا منكرًا، وهو عندي حديثه إلى الاستقامة أقرب»، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٢٨]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٣٢]، والذهبي في «المغني» [٩٠٩]، وفي «الميزان» [١٢٠٩]، وقال في «المغني»: «ضعفه النسائي، ومشاه غيره»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٧٠٣]: «ضعيف».

عَنْ أَبِي رَوْقٍ.

٦٨٥/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيَّ(١) قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ، عَنْ بِشْرِ بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي رَوْقٍ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَعَنْ غَيْرِهِ. وَقَالَ: كُنْتَ(٢) تَعْرِفُ وَتُنْكِرُ(٣).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٦٨٦/ ٢- مَا حَدَّثَنَا بِهِ(٤) مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا(٥) بِشْرُ بْنُ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي رَوْقٍ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ ﷻ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾(٦) قَالَ: **«لَوْ أَنَّ الإِنْسَ وَالْجِنَّ وَالشَّيَاطِينَ(٧)، مُذْ يَوْمَ(٨) خُلِقُوا إِلَى يَوْمِ قِيَامِهِمْ(٩) صَفًّا وَاحِدًا(١٠) مَا أَحَاطُوا بِاللَّهِ ﷻ أَبَدًا»(١١)**.

---

(١) «البخاري» ليست في [أ].
(٢) في [ظ]: «قال: وكنت».
(٣) «التاريخ الكبير» (٢/ ٨٠)، و«الضعفاء» [٤١] مختصرًا فيهما.
(٤) في [ر]: «حدثناه».
(٥) في [ظ]، و[ر]: «أخبرنا».
(٦) قول الملك جل جلاله: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ من [ر].
(٧) زاد في بعض مصادر التخريج: «والملائكة».
(٨) «يوم» ليست في [ر].
(٩) في [ظ]: «يفني»، وفي [ر]: «فناهم»، وفي غالب مصادر التخريج: «إلى أن فنوا صفوا» وفي «الجامع الكبير» للسيوطي: «إلى يوم فنائهم قاموا» وعزاه للمصنف.
(١٠) كذا في الأصول الخطية، وهو يتماشى مع زيادة: «قاموا» أو «صفوا»، أما بدونها فالجادة: «صف واحد».
(١١) أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (٤/ ١٣٦٣) من طريق منجاب، وابن عدي (٢/ ١٠) من حديث بشر بن عمارة به. =



لَا(١) يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَلَا(٢) يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ(٣).

[١٧٣]- [بخ د ت ق] بِشْرُ بْنُ رَافِعٍ الْحَارِثِيُّ النَّجْرَانِيُّ، أَبُو الأَسْبَاطِ(*)(٤).

= وأورده الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (١/ ٣١٥)، (١/ ٤٤١). وقال: «وهو موضوع، وقال ابن الجوزي: إنه موضوع، وأنه من عمل الكلبي. قال في «اللآلئ»: أخرجه ابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه في تفاسيرهم. وقال الذهبي في «تاريخه»: هذا حديث منكر لا يعرف إلا ببشر بن عمارة المكتب، وهو ضعيف». اهـ

(١) في [ظ]: «ولا».

(٢) في [ظ]: «لا».

(٣) قال مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٤٠٦): «قال أبو جعفر العقيلي: له حديث لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به، وفي موضع آخر: ولا يتابع على حديثه».

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٦٧٠]، وابن حبان في «المجروحين» [١٣٢]، وابن عدي في «الكامل» [٢٤٩]- وقال: «وهو مقارب الحديث، لا بأس بأخباره، ولم أجد له حديثًا منكرًا»- والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٢٥]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٧٦]، وابن الجوزي في [الضعفاء والمتروكين» [٥٢٤]، والذهبي في «المغني» [٩٠٠]، وفي «الميزان» [١١٩٤]، وقال في «المغني»: «قال أحمد وغيره: «ضعيف» »، وقال ابن حجر في «التقريب» [٦٩١]: «فقيه ضعيف الحديث».

(٤) جرى المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ مجرى جمهور أهل العلم في كون بشر بن رافع هو أبو الأسباط، وممن ذهب إلى ذلك: الإمام أحمد كما في «بحر الدم» [١١٦] والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٧٤) والذهلي -كما في «مستدرك الحاكم» (١/ ٢٠٩)- ومسلم في «الكنى والأسماء» [٢٦٤]، وأبو حاتم الرازي وابنه في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٥٧) وابن حبان في «المجروحين» [١٣٢] والدارقطني في «كتاب الضعفاء والمتروكين» [١٢٥] والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٠٩) وابن الجوزي في «كتاب الضعفاء والمتروكين» [٥٢٤] والمزي في «تهذيب الكمال» (٤/ ١١٨) والذهبي في «الكاشف» [٥٧٧] و«المغني» [٩٠٠] و«الميزان» [١١٩٤] وابن حجر في «لسان الميزان» (٢/ ١٠٤)، (٨/ ٩) في فصل التجريد، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٤٤٨)، و«التقريب» [٦٩١]. =

٦٨٧/ ١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ [ب/ ٦٩/أ] بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ بِشْرِ بْنِ رَافِعٍ فَقَالَ: هُوَ النَّجْرَانِيُّ، لَيْسَ بِشَيْءٍ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، حَدَّثَ عَنْهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَصَفْوَانُ بْنُ عِيسَى(١).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٦٨٨/ ٢- مَا حَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ رَافِعٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ السَّلَامَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، فَأَفْشُوهُ بَيْنَكُمْ**»(٢). [أ/ ٣٥/ ب]

= ونقل عن بعض أهل العلم التفريق بينهما، منهم:
ابن معين؛ إذ له كلام في بشر بن رافع في «التاريخ» برواية الدوري [٥٥٥]، وفي «سؤالات ابن الجنيد» [٤٣]، وله كلام مختلف في أبي الأسباط في «التاريخ» برواية الدوري [٧٧٧]، وفي «سؤالات ابن الجنيد» [٧٣٠].
ومنهم النسائي؛ إذ قال في «الضعفاء» [٦٧٠]: «أبو الأسباط يروي عنه حاتم بن إسماعيل ليس بالقوي»، في حين علّق ابن عدي في «الكامل» (٢/ ١٦٤) عنه: «بشر بن رافع ضعيف».
قال ابن عدي (٢/ ١٦٧): «وما قاله البخاري محتمل، وما قاله يحيى والنسائي فمحتمل أيضًا، والله أعلم أنهما واحد أو اثنان، وبشر بن رافع وأبو الأسباط إن كانا اثنين فلهما أحاديث غير ما ذكرته، وكأن أحاديث بشر بن رافع أنكر من أحاديث أبي الأسباط».

(١) «العلل ومعرفة الرجال» [١٢٩٦].

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٣٠٠٨] عن إسحاق بن إبراهيم عن عبد الرزاق، وهو في «مصنفه» [٢٠١١٧].
قال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٦٣): «رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه بشر بن رافع، وهو ضعيف».



٦٨٩/ ٣- وَرَوَى بِهَذَا الإِسْنَادِ: «**الْمُؤْمِنُ غِرٌّ**[(١)] **كَرِيمٌ، وَالْفَاجِرُ خَبٌّ**[(٢)] **لَئِيمٌ**»[(٣)].

٦٩٠/ ٤- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: [ر/٦/ب] «**تَعَلَّمُوا أَنْسَابَكُمْ تَصِلُوا أَرْحَامَكُمْ**»[(٤)].

وَكُلُّهَا لَا يُتَابِعُ عَلَيْهَا بِشْرَ بْنَ رَافِعٍ إِلَّا مَنْ هُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ فِي الضَّعْفِ[(٥)].

---

(١) في [ظ]: «بر»، **والغر الكريم**: ليس بذي نكر، فهو يتخدع لانقياده ولينه وهو ضد الخب. «النهاية» **(٣/ ٣٥٤)**.

(٢) **الخَبُّ**: الخَدَّاع الذي يسعى بين الناس بالفساد «النهاية» (خ ب ب).

(٣) أخرجه أبو داود [٤٧٩٠]، والترمذي [١٩٦٤]، وأبو يعلى [٦٠٠٧]، وابن عدي **(٢/ ١٢)** من حديث عبد الرزاق به.
وأخرجه الحاكم **(١/ ١٠٤)**، والبيهقي في «الشعب» [٨١١٧]، من حديث إسحاق بن إبراهيم به.
وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» [٤١٨]، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» **(٢/ ٥٩٩)** من حديث بشر بن رافع به.
قال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه».
وقال الحاكم: «بشر بن رافع إنما ذكرته شاهدًا، وقد ألان مشايخنا القول فيه، وقد وجدت له شاهدًا آخر من حديث خارجة».
وعزاه المنذري في «الترغيب والترهيب» **(٣/ ٢٥٩)** لأبي داود والترمذي، ثم قال: «لم يضعفه أبوداود، ورواتهما ثقات، سوى بشر بن رافع، وقد وثق».

(٤) أخرجه الحاكم **(١/ ١٦٦)**، وابن عدي **(٢/ ١٢)** من حديث بشر بن رافع أبي الأسباط الحارثي به.

(٥) قال مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» **(٢/ ٣٩٧)** وابن حجر في «تهذيب التهذيب» **(١/ ٤٤٩)**: «قال أبو جعفر العقيلي: له مناكير» وليس في كلام العقيلي هذه العبارة.

[١٧٤]- بِشْرُ بْنُ الْحُسَيْنِ الأَصْبَهَانِيُّ(*).

٦٩١/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: بِشْرُ بْنُ الْحُسَيْنِ الأَصْبَهَانِيُّ، فِيهِ نَظَرٌ(١).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٦٩٢/ ٢- مَا حَدَّثَنَا بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْمُقْرِئُ(٢) قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ قُتَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ(٣)، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**لَيْسَ أَحَدٌ أَحَقَّ بِالْحِدَّةِ مِنْ حَامِلِ الْقُرْآنِ، لِعِزَّةِ الْقُرْآنِ فِي جَوْفِه**»(٤).

٦٩٣/ ٣- وَبِإِسْنَادِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**لَوْلَا أَنَّ السُّؤَّالَ يَكْذِبُونَ مَا أَفْلَحَ مَنْ رَدَّهُمْ**»(٥).

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [١٣٦]، وابن عدي في «الكامل» [٢٤٨]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٢٧]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٢٢]، والذهبي في «المغني» [٨٩٨]، وفي «الميزان» [١١٩٢]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٦١٤]، وقال في «المغني»: «قال الدارقطني: «متروك»، وقال أبو حاتم: «يكذب على الزبير» ».

(١) «التاريخ الكبير» (٢/ ٧١) و«التاريخ الأوسط» برواية الخفاف (٢/ ٢٢) وبرواية زنجويه (٢/ ٢٦).

(٢) في [ر]: «المصري»، وهو تصحيف.

(٣) «بن مالك» من [ظ].

(٤) عزاه في «الجامع الصغير» [١٠٣٤٥] لأبي نصر السجزي في «الإبانة» عن أنس وقال الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» [٤٨٧٧]: «موضوع» وذكره الفتني في «تذكرة الموضوعات» (١/ ٥٥٢)، وقال: «فيه من يكذب».

(٥) أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٧/ ٢٤٤) من طريق حجاج به.

٦٩٤/ ٤- وَبِإِسْنَادِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**وَيْلٌ لِلتَّاجِرِ**(١)؛ **يَحْلِفُ بِالنَّهَارِ وَيُحَاسِبُ نَفْسَهُ**(٢) **بِاللَّيْلِ، وَيْلٌ لِلصَّانِعِ**(٣) **مِنْ غَدٍ وَبَعْدِ غَدٍ**»(٤).

وَلَهُ غَيْرُ حَدِيثٍ مِنْ هَذَا النَّحْوِ، مَنَاكِيرُ كُلُّهَا.

[١٧٥]- بِشْرُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْمِصِّيصِيُّ(٥)(*).

فِي حَدِيثِهِ وَهْمٌ. [ب/ ٦٩/ ب]

٦٩٥/ ١- حَدَّثَنِي(٦) هَارُونُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقْرِئُ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ(٧) سَعِيدٍ الجَوْهَرِيُّ(٨)، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُنْذِرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

---

(١) في [ر]: «للفاجر».

(٢) «نفسه» وضعها ناسخ [أ] بين: «لا»، و«إلى»، وهي إشارة إلى كونها زائدة، أو ليست في بعض الروايات.

(٣) في [ظ]: «للصائغ».

(٤) ذكره الفتني في «تذكرة الموضوعات» (١/ ١٠٠٥) من حديث أنس، وقال: «من نسخة بشر بن الحسين الموضوعة».

(٥) في [ظ]: «قاضي المصيصة»، و«المِصِّيْصِي» بكسر الميم وتشديد الصاد، وقال بعضهم بفتح الميم، وتخفيف الصاد، وراجع «الأنساب» (١٢/ ٢٩٧-٢٩٨).

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [٩٢٣]، وفي «الميزان» [١٢٢٣]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٦٥٨]، وقال في «المغني»: «قال العقيلي: في حديثه وهم»».

وفي «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٦٧) لابن أبي حاتم عن أبيه -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/ ٢١٢)-: «وكان صدوقًا»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ١٤٤).

(٦) في [ظ]: «منه ما حدثنا به».

(٧) كذا في [أ]، و[ر]، ونسخة على [ظ]، وفي [ظ]: «عن»، وليس بشيء.

(٨) «الجوهري» ليست في [ظ].

«**الْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ**» قَالُوا: وَمَا بِرُّهُ؟ قَالَ: «**إِطْعَامُ الطَّعَامِ، وَطِيبُ الْكَلَامِ**»(١).

وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَقَدْ رَوَى بِشْرٌ هَذَا غَيْرَ حَدِيثٍ مِنْ هَذَا النَّحْوِ.

٦٩٦/ ٢- وَهَذَا يُرْوَى(٢) عَنْ جَابِرٍ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ(٣) بِإِسْنَادٍ لَيِّنٍ، رَوَاهُ(٤) مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ الْبُنَانِيُّ(٥) وَطَلْحَةُ بْنُ عَمْرٍو(٦)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ.

[١٧٦]- بِشْرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الأَنْصَارِيُّ(*).

عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، **بِأَحَادِيثَ مَوْضُوعَةٍ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا**(٧) [ظ/٢٧/أ].

---

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٨٤٠٥] من حديث إبراهيم بن سعيد الجوهري به، قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن دينار إلا محمد بن مسلم، ولا عن محمد إلا بشر بن المنذر، تفرد به إبراهيم بن سعيد».
قال الهيثمي في «المجمع» (٣/ ٤٧٧): «رواه الطبراني في «الأوسط» وإسناده حسن».

(٢) في [ظ]: «وقد روي».

(٣) بعدها في [ظ]: «عن جابر».

(٤) في [ظ]: «ورواه».

(٥) أخرجه أحمد (٣/ ٣٢٥)، (٣/ ٣٣٤)، والبيهقي في «الشعب» [٤١١٩].

(٦) أخرجه عبد بن حميد [١٠٩١].

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [١٣٤]، وابن عدي في «الكامل» [٢٥٠]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥١٥]، والذهبي في «المغني» [٨٨٩]، وفي «الميزان» [١١٨١]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٦٠٦]، وقال في «المغني»: قال ابن عدي: «هو عندي ممن يضح الحديث» ».

(٧) «لا يتابع عليها» من [ظ].



مِنْهَا:

١/٦٩٧- مَا حَدَّثَنَا بِهِ الْحُسَيْنُ بن إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيُّ(١) قَالَ: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ(٢)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: ثِنْتَانِ لَا تَمُوتَانِ(٣): الإِنْفَحَةُ(٤) وَالْبَيْضُ(٥).

١/٦٩٨- حَدَّثَنِي أَزْهَرُ بْنُ زُفَرَ الْحَضْرَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عُمَرَ الْعَتَكِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الأَنْصَارِيُّ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: حَدَّثَنِي مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ أَنَّهُ شَهِدَ مِلَاكَ(٦) رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنْكَحَ الأَنْصَارِيَّ، وَقَالَ: «**عَلَى الأُلْفَةِ وَالْخَيْرِ وَالطَّيْرِ الْمَيْمُونِ، دَفِّفُوا عَلَى رَأْسِ صَاحِبِكُمْ**». [ر/٧/أ]

---

(١) في [ر]: «القشيري»، وهو تصحيف.

(٢) كذا في الأصول الخطية و«الغرائب الملتقطة» لابن حجر [٢٥٤٨]، وفي «المجروحين» لابن حبان (١/ ١٨٩)، وكذا في «تذكرة الحفاظ» لابن القيسراني (٧١٩)، و«العلل المتناهية» لابن الجوزي (٢/ ٦٦٦)، و«لسان الميزان» لابن حجر (٢/ ٢٨٨): «عن أبي سلمة»، وهو في جميع المصادر مرفوع للنبي ﷺ.

(٣) في [ظ]: «يموتان».

(٤) **الإنفحة**: جزء من معدة صغار العجول والجداء ونحوها، تستخرج لتعمل خميرة تُجبِّن اللبن. «المعجم الوسيط» (ن ف خ).

(٥) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٨٩) عن بشر بن إبراهيم به، وذكره الفتني في «تذكرة الموضوعات» (١/ ١٧٣٢).

(٦) **المِلَاك**: الزواج. «تاج العروس» (م ل ك).

فَدُفِّفَ عَلَى [أ/٣٦/أ] رَأْسِهِ، وَأَقْبَلَتِ السِّلَالُ فِيهَا الْفَاكِهَةُ(١)، وَالسُّكَّرُ، فَنَثَرَ عَلَيْهِمْ، فَأَمْسَكَ الْقَوْمُ فَلَمْ [ب/٧٠/أ] يَنْتَهِبُوا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا أَزْيَنَ الْحِلْمَ، أَلَا تَنْتَهِبُونَ؟**» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ نَهَيْتَنَا عَنِ النُّهْبَةِ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «**إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ نُهْبَةِ الْعَسَاكِرِ، وَلَمْ أَنْهَكُمْ عَنْ نُهْبَةِ الْوَلَائِمِ، أَلَا(٢) فَانْتَهِبُوا**».

قَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ: فَوَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُجَرِّرُنَا وَنُجَرِّرُهُ فِي ذَلِكَ النِّهَابِ(٣).

[١٧٧]- [ع] بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ(*).

---

(١) في [ر]: «الفواكه».

(٢) «ألا» ليست في [ر].

(٣) أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٥٧) من طريق المصنف، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» [١١٨] من حديث القاسم بن عمر به.
قال الهيثمي في «المجمع» (٤/ ٥٣٣): «رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير»، وفي إسناد «الأوسط» بشر بن إبراهيم وهو وضاع، وفي إسناد «الكبير»: حازم مولى بني هاشم عن لمازة، ولم أجد من ترجمهما».
وقال الذهبي في «الميزان» في ترجمة بشر بن إبراهيم، بعد رواية الحديث: «هكذا فليكن الكذب، وقد رواه حازم مولى بني هاشم: مجهول عن لمازة، ومن لمازة؟ عن ثور، عن خالد بن معدن، عن معاذ بنحو منه، ووضع نحوه خالد بن إسماعيل، أنبأنا مالك، عن حميد، عن أنس».

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٢٥٣]- وقال: «له غرائب من الحديث ... وهو حسن الحديث ممن يكتب حديثه، ويقع في أحاديثه من النكرة؛ لأنه يروي عن شيخ يحتمل وأما هو في نفسه فلا بأس به» - وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٢٥]، والذهبي في «المغني» [٩٠٢]، وفي «الميزان» [١١٩٥]، وقال في «المغني»: «وثقه ابن معين وغيره، وأما الحميدي أبو بكر فقال: «كان جهميًّا لا يحل أن يكتب عنه»، وقال ابن عدي: =

هُوَ فِي الْحَدِيثِ مُسْتَقِيمٌ[(١)].

٦٩٩/ ١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الأَبَّارُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَوَّامُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ[(٢)] قَالَ: قَالَ الْحُمَيْدِيُّ: كَانَ بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ جَهْمِيًّا، لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ[(٣)] أَنْ يَكْتُبَ عَنْهُ[(٤)].

٧٠٠/ ٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ تَكَلَّمَ بِمَكَّةَ بِشَيْءٍ، فَوَثَبَ عَلَيْهِ ابْنُ الْحَارِثِ بْنِ عُمَيْرٍ -يَعْنِي: حَمْزَةَ بْنَ الْحَارِثِ- وَالْحُمَيْدِيُّ[(٥)]، فَلَقَدْ ذُلَّ بِمَكَّةَ حَتَّى جَاءَ فَجَلَسَ إِلَيْنَا مِمَّا أَصَابَهُ مِنَ الذُّلِّ.

= «يقع في حديثه منكر، وهو في نفسه لا بأس به، قلت: رجع عن التجهم، وقال أبو حاتم: «ثبت صالح» »، وقال ابن حجر في «التقريب» [٦٩٣]: «ثقة متقن، طُعن فيه برأي جهم ثم اعتذر وتاب».

(١) وثقه ابن معين كما في «التاريخ» برواية الدارمي [١٩٥]، وقال الإمام أحمد كما في «العلل ومعرفة الرجال» [٤٥٦٦]: «كان متقنًا للحديث متقنًا عجبًا، وقال أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» لابنه (٢/ ٣٥٨): «ثبت صالح».

(٢) «بن إسماعيل» ليست في [ظ].

(٣) «لأحد» ليست في [ظ]، ولا [ر]، ولا شيء من مصادر الخبر.

(٤) «الكفاية» للخطيب (١/ ١٢٣)، وعلقه ابن الجوزي في «الضعفاء» (١/ ١٤٢) عن الحميدي، وعلقه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٢/ ١٢٢) و«السير» (٩/ ٣٣٣) عن المصنف بإسناده، وعلقه في «المغني» (١/ ١٠٥) و«الميزان» (١/ ٣١٨) وسبط ابن العجمي في نهاية السول (٢/ ٢٧١) عن الحميدي.
وفي «التاريخ» برواية الدوري [٣٨٧٩]: «رأيت بشر بن السري مستقبل الكعبة يدعو على قوم يرمونه برأي جهم، وقال: معاذ الله أن أكون جهميًّا». وجزم الذهبي في «تاريخ الإسلام» و«السير» و«المغني» و«الميزان» أنه رجع عن التجهم.

(٥) «الحميدي» ليست في [ظ].

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: يَعْنِي: تَكَلَّمَ فِي الْقُرْآنِ(١).

٣/٧٠١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ(٢) قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي وَذَكَرَ بِشْرَ بْنَ السَّرِيِّ فَقَالَ: كَانَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ يَسْتَثْقِلُهُ(٣). قُلْتُ لَهُ: فِيمَا ذَا؟ قَالَ: سَأَلَ سُفْيَانَ عَنْ شَيْءٍ. قُلْتُ لَهُ: عَنْ أَيِّ شَيْءٍ سَأَلَهُ؟ قَالَ: عَنِ الْوِلْدَانِ. يعْنِي: أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ. قَالَ: فَقَالَ لَهُ(٤) سُفْيَانُ: مَا لَكَ أَنْتَ وَلِذَا(٥) يَا صَبِيُّ! قَالَ: فَكَانَ يَخْتَلِفُ إِلَى سُفْيَانَ شِبْهَ(٦) الْمُخْتَفِي(٧). [ب/٧٠/ب]

٤/٧٠٢- حَدَّثَنَا(٨) جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفِرْيَابِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي(٩) أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّمِيُّ(١٠)، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: سَأَلَ بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ فَقَالَ: يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ، الْحَدِيثُ الَّذِي جَاءَ: «**إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ**

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» [١٥٤٠] وليس عنده: «قال عبد الله: يعني تكلم في القرآن». و«الكامل» (٢/ ١٧٤، ١٧٥) و«تهذيب الكمال» (٤/ ١٢٤) و«ميزان الاعتدال» و«تهذيب التهذيب» (١/ ٤٥٠) - كلهم مطولًا وفيه أن بشرًا ذكر: ﴿نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ فقال: «ما أدري ما هذا! أيش هذا؟.

(٢) «بن أحمد بن حنبل» ليست في [ظ].

(٣) كذا في [ظ]، و[ر]، وفي [أ]: «يستقبله»، وفي نسخة على [أ]: «يستقلّهُ».

(٤) «له» من [ظ].

(٥) كذا في [أ]، و[ر]، ونسخة على [ظ]، وفي [ظ]: «ما أنت وذا».

(٦) في [ظ]: «يشبه».

(٧) «العلل ومعرفة الرجال» [٤٥٦٥].

(٨) هذه الفقرة وردت في [ظ] قبل الفقرتين اللتين قبلها.

(٩) في [ظ]: «حدثنا».

(١٠) في نسخة على [ظ]: «المقرئ».

وَتَعَالَى يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ(١) **الدُّنْيَا»**(٢) يُحَوِّلُ(٣) مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ؟ فَسَكَتَ حَمَّادٌ ثُمَّ قَالَ: هُوَ فِي مَكَانِهِ يَقْرُبُ مِنْ خَلْقِهِ كَيْفَ شَاءَ(٤).

[١٧٨]- [م ٤] بَشِيرُ بْنُ الْمُهَاجِرِ الْغَنَوِيُّ، كُوفِيٌّ(*).

١/٧٠٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا حَمْدَانُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: قُلْتُ لأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: بَشِيرُ بْنُ الْمُهَاجِرِ يَرْوِي عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ! قَالَ: كُوفِيٌّ مُرْجِئٌ

---

(١) في [ظ]: «سماء».

(٢) أخرجه البخاري [١١٤٥ و٦٣٢١]، ومسلم [٧٥٨] من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) في [ظ]: «تحول».

(٤) أخرجه الخلال في «كتاب السنة» -كما في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٧٦)- عن جعفر الفريابي به، وأخرجه ابن بطة في «الإبانة - الرد على الجهمية» [١٥٨] (٣/ ٢٠٣) عن أبي القاسم قال ثنا أبو حاتم قال ثنا سليمان بن حرب به.
وعلقه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٣/ ١٢٢) و«السير» (٩/ ٣٣٣) عن المصنف بإسناده.
وهي حكاية صحيحة رواتها أئمة ثقات كما قال شيخ الإسلام (٥/ ٣٧٦).
فائدة: قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٣/ ١٢٣): «كان على حماد أن يزجر السائل ويقول: الله ورسوله أعلم؛ فإن الخوض في هذا لا ينبغي، بل تمر الأحاديث كما جاءت ولا يعترض عليها».

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٧٩] -وقال: «ليس بالقوي» لكن في «الميزان» (١/ ٣٣٠): «وقال النسائي: «ليس به بأس»- وابن عدي في «الكامل» [٢٥٨] - وقال: «وقد روى ما لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه وإن كان فيه بعض الضعف» وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٤٤]، والذهبي في «المغني» [٩٣٧]، وفي «الميزان» [١٢٤٣]، وقال في «المغني»: «صدوق، وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: «لا يحتج به» »، وقال ابن حجر في «التقريب» [٧٣٠]: «صدوق لين الحديث رمي بالإرجاء».
وقد: وثقه ابن معين في «معرفة الرجال»: رواية ابن محرز [٣٩٧].

مُتَّهَمٌ(١)، يَتَكَلَّمُ(٢).

٧٠٤/ ٢- حَدَّثَنِي الْخَضِرُ بْنُ دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَذَكَرَ بَشِيرَ بْنَ الْمُهَاجِرِ، فَقَالَ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، قَدِ اعْتَبَرْتُ أَحَادِيثَهُ، فَإِذَا هُوَ يَجِيءُ بِالْعَجَبِ. أَوْ كَمَا قَالَ(٣).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٧٠٥/ ٣- مَا حَدَّثَنَا بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي مَسَرَّةَ قَالَ: حَدَّثَنَا خَلَّادُ ابْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا بَشِيرُ بْنُ الْمُهَاجِرِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**تَعَلَّمُوا سُورَةَ** [ر/٧/ب] **الْبَقَرَةِ؛ فَإِنَّ أَخْذَهَا بَرَكَةٌ، وَتَرْكَهَا حَسْرَةٌ، وَلَا يَسْتَطِيعُهَا الْبَطَلَةُ**»، ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «**تَعَلَّمُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ، فَإِنَّهُمَا الزَّهْرَاوَانِ،** [أ/٣٦/ب] **يُظِلَّانِ صَاحِبَهُمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ غَيَايَتَانِ أَوْ فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ، وَإِنَّ الْقُرْآنَ يَلْقَى صَاحِبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حِينَ يَنْشَقُّ عَنْهُ قَبْرُهُ، كَالرَّجُلِ الشَّاحِبِ، فَيَقُولُ لَهُ: هَلْ تَعْرِفُنِي؟ فَيَقُولُ: أَنَا الْقُرْآنُ الَّذِي أَظْمَأْتُكَ فِي الْهَوَاجِرِ فَأَسْهَرْتُ لَيْلَكَ، وَكُلُّ تَاجِرٍ مِنْ وَرَاءِ تِجَارَتِهِ، وَأَنَا الْيَوْمَ مِنْ وَرَاءِ كُلِّ تَاجِرٍ. فَيُعْطَى الْمُلْكَ بِيَمِينِهِ وَالْخُلْدَ بِشِمَالِهِ، وَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ تَاجُ الْوَقَارِ، وَيُكْسَى**

---

(١) في [ر]: «منهم».

(٢) «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٢/ ٤٢٤) عن العقيلي منسوبًا إلى الإمام أحمد، و«نصب الراية» (٣/ ٣٢١).

و«تهذيب التهذيب» (١/ ٤٦٩) عن العقيلي دون نسبته إلى الإمام أحمد.

(٣) «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧٨)، و«بحر الدم» [١٢١].

وَالِدَيْهِ(١) حُلَّتَيْنِ لَا يَقُومُ لَهُمَا أَهْلُ الدُّنْيَا، فَيَقُولَانِ: أَنَّى لَنَا هَذَا؟ فَيُقَالَ: بِأَخْذِ وَلَدِكُمَا الْقُرْآنَ»(٢).

وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَمْثِيلِ القُرْآنِ(٣) حَدِيثٌ، أَسَانِيدُهَا كُلُّهَا مُتَقَارِبَةٌ. [ب/٧١/أ]

[١٧٩]- بَشِيرُ بْنُ زَاذَانَ(*).

٧٠٦/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: بَشِيرُ بْنُ زَاذَانَ لَيْسَ بِشَيْءٍ(٤).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٧٠٧/ ٢- حَدَّثَنَاهُ(٥) بِشْرُ بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ وَاقِدٍ الْوَاقِدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا بَشِيرُ بْنُ زَاذَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ صُبْحٍ، عَنْ رُكْنٍ، عَنْ

---

(١) كذا في [ظ]، و[ر]، وهكذا كانت في [أ]، ثم أصلحت: «والداه»، وكتب حيالها في الحاشية: «والداه» تأكيدًا للتصحيح، وهو الجادة.

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٦١)، والدارمي [٣٣٩١]، والبيهقي في «الشعب» [١٩٨٩]، وأخرجه الحاكم (١/ ٧٤٧) مختصرًا، جميعًا من حديث بشير بن المهاجر به. قال الهيثمي (٧/ ٣٣٠): «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح».

(٣) «في تمثيل القرآن» ليست في [ظ].

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [١٤١]، وابن عدي في «الكامل» [٢٥٧]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٤١]، والذهبي في «المغني» [٩٣٢]، وفي «الميزان» [١٢٣٥]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٦٧٠]، وقال في «المغني»: «ضعفه الدارقطني وغيره، واتهمه ابن الجوزي».

(٤) «التاريخ» برواية الدوري [٣٢٨٢].

(٥) في [ظ]: «حدثنا به».

[ظ/٢٧/ب] شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، أَنَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَبُو بَكْرٍ أَوْزَنُ أُمَّتِي وَأَوْجَهُهَا، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ خَيْرُ أُمَّتِي وَأَكْمَلُهَا، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ أَحْيَا أُمَّتِي وَأَعْدَلُهَا، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَلِيُّ أُمَّتِي وَأَوْسَمُهَا، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ أَمِينُ أُمَّتِي وَأَوْصَلُهَا، وَأَبُو ذَرٍّ أَزْهَدُ أُمَّتِي وَأَرْأَفُهَا[1]، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ أَعْدَلُ أُمَّتِي وَأَرْحَمُهَا، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ أَحْلَمُ أُمَّتِي وَأَجْوَدُهَا»[2].

وَلَا يُتَابَعُ بَشِيرٌ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ.

[١٨٠]- [ق] بَشِيرُ بْنُ مَيْمُونٍ، أَبُو صَيْفِيٍّ[*].

٧٠٨/ ١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ أَبِي صَيْفِيٍّ يُحَدِّثُ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كَتَبْنَا عَنْهُ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَعَنْ[3] سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، ثُمَّ قَدِمَ عَلَيْنَا بَعْدُ فَحَدَّثَنَا عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، وَلَيْسَ هُوَ بِشَيْءٍ[4].

---

(١) في [ظ]: «وَأَرَقُّهَا».

(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/ ١١٢-١١٣)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٩)، من طريق المصنف، والحارث بن أبي أسامة (٢/ ٨٩٢- زوائد)، من حديث عبد الرحيم بن واقد به.
وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» [٨٣٥] وقال: «المتهم به عندي بشير بن زاذان، إما أن يكون من فعله، أو من تدليسه عن الضعفاء».
وانظر: «لسان الميزان» ترجمة بشير بن زاذان، و«الفوائد المجموعة» (١/ ٤٠٩).

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٤٢]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٧٨]، وابن حبان في «المجروحين» [١٤٠]، وابن عدي في «الكامل» [٢٥٦]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٣٠]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٤٥]، والذهبي في «المغني» [٩٣٩]، وفي «الميزان» [١٢٤٥]، وقال في «المغني»: «تركوه، واتهم بالوضع»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٧٣٢]: «متروك متهم».

(٣) في [ظ]: «عن»، وليس بشيء.

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» [٥٣٢٣]، و«بحر الدم» [١٢٢].

٧٠٩/ ٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ السَّهْمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَضْرَمِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ مَيْمُونٍ فَقَالَ: لَيْسَ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ(١).

٧١٠/ ٣- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى(٢) قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: بَشِيرُ بْنُ مَيْمُونٍ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ(٣).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٧١١/ ٤- مَا حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا الْبَلْخِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ [ب/ ٧١/ ب] ابْنُ حُجْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا بَشِيرُ بْنُ مَيْمُونٍ أَبُو صَيْفِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ [ر/ ٨/أ] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا مِنْ(٤) صَدَقَةٍ أَفْضَلَ مِنْ تَصَدُّقٍ عَلَى مَمْلُوكٍ(٥) عِنْدَ مَلِيكٍ سُوءٍ**»(٦).

٧١٢/ ٥- وَبِإِسْنَادِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**أَوَّلُ سَابِقٍ إِلَى الْجَنَّةِ مَمْلُوكٌ أَطَاعَ**

---

(١) «المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم» لأبي نعيم (١/ ٦١). و«الكامل» (٢/ ١٧٨) عن يحيى بن معين: «اجتمع الناس على طرح حديث هؤلاء النفر. فذكر منهم بشير بن ميمون».

(٢) «بن موسى» ليست في [أ].

(٣) «الضعفاء» [٤٢].

(٤) «من» ليست في [ظ]، و[ر]، وهي ثابتة في جميع مصادر التخريج.

(٥) «مملوك» ليست في [ر].

(٦) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» [٢٤٥٠]، والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» [٣٦٧]، من طريق علي بن حجر، وابن عدي (٢/ ١٩) من حديث بشير بن ميمون به، وقال: «وعامة ما يرويه غير محفوظ، روى عن مجاهد وعكرمة وعطاء وغيرهم أحاديث لا يتابعه أحد عليها، وهو ضعيف».

اللَّهَ وَأَطَاعَ مَوَالِيَهُ» أَوْ قَالَ: «سَيِّدَهُ»(١) شَكَّ بَشِيرٌ.

٧١٣/ ٦- وَبِإِسْنَادِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْجَنَّةَ فَرَأَى عَبْدَهُ فَوْقَ دَرَجَتِهِ فَقَالَ: يَا رَبِّ، هَذَا عَبْدِي فَوْقَ دَرَجَتِي! فَقَالَ لَهُ، أَوْ(٢) فَقِيلَ لَهُ: نَعَمْ، جَزَيْتُهُ بِعَمَلِهِ وَجَزَيْتُكَ بِعَمَلِكَ»(٣).

هَذِهِ الأَحَادِيثُ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ(٤)، وَلَا يُتَابَعُ بَشِيرٌ عَلَيْهَا. [أ/ ٣٧/أ]

[١٨١]- بَشِيرٌ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ(*).

مَجْهُولٌ بِنَقْلِ الْحَدِيثِ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ.

٧١٤/ ١- حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْنُ بْنُ عُمَارَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا بَشِيرٌ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَقْبَلَ رَاكِبٌ حَتَّى أَنَاخَ بِالنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي(٥) أَتَيْتُكَ أَسْأَلُكَ عَنْ

---

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٧٣٥٧]، وابن عدي (٢/ ١٩) من حديث بشير بن ميمون أبي صيفي به.
قال الهيثمي (٤/ ٤٣٨): «رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه بشير بن ميمون، وهو متروك».

(٢) «فقال له، أو» ليست في [ظ].

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٧٣٥٦]، والخطيب (٧/ ١٢٩)، وابن عدي (٢/ ١٩) من حديث بشير بن ميمون به، وقال الهيثمي (٤/ ٣٨): «فيه بشير بن ميمون، وهو متروك».

(٤) في [ظ]: «محفوظ».

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٢٦٠]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٤٠]، والذهبي في «الميزان» [١٢٤٧]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٦٨٣]، وقد سماه بعض أهل العلم: «سنين» بنونين. انظر «تاريخ دمشق» (٢١/ ٣٦٩)، و«لسان الميزان» (٢/ ٢٢٩).

(٥) «إني» ليست في [ر].

عَلَامَةِ اللَّهِ فِيمَنْ يُرِيدُ، وَعَلَامَتِهِ فِيمَنْ لَا يُرِيدُ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «**كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟**» قَالَ: أَصْبَحْتُ أُحِبُّ الْخَيْرَ وَأَهْلَهُ وَمَنْ يَعْمَلُ بِهِ، وَإِنْ عَمِلْتُ بِهِ أَيْقَنْتُ بِثَوَابِهِ، وَإِنْ فَاتَنِي مِنْهُ شَيْءٌ حَزِنْتُ(١) عَلَيْهِ(٢). فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «**هِيَهْ هِيَهْ**(٣)**، عَلَامَةُ اللَّهِ فِيمَنْ يُرِيدُ وَعَلَامَتُهُ فِيمَنْ لَا يُرِيدُ، وَلَوْ أَرَادَكَ** [ب/ ٧٢/أ] **لِلأُخْرَى**(٤) **لَهَيَّأَكَ**(٥) **لَهَا، ثُمَّ لَمْ يُبَالِ**(٦) **فِي أَيِّ وَادِي**(٧) **سَلَكْتَ**»(٨).

[١٨٢]- [فق] بَشَّارُ(٩) بْنُ مُوسَى الْخَفَّافُ(*).

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي مصادر التخريج: «حننت إليه».

(٢) «عليه» ليست في [ظ].

(٣) كذا ضبطها في [أ]، فتكون: «هِيَ»، وألحقت بها هاء السكت، وفيه قوله سبحانه: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾.

(٤) كانت في [أ]، و[ظ]: «بالأخرى»، ثم أصلحتا إلى «للأخرى»، وهو الذي في جميع مصادر التخريج، وفي [ر]: «بالأخرى».

(٥) في [ظ]: «هيأك».

(٦) في [أ]، و[ظ]: «يبالي».

(٧) كذا في الأصول الخطية، والجادة: «وادٍ».

(٨) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٣٧٦)، (٤/ ١٠٩) وابن أبي عاصم في «السنة» [٤١٥]، وابن عدي (٢/ ٢٢)، وابن عساكر (١٩/ ٥٢٠-٥٢١) من حديث الحسن بن علي الحلواني به. وأخرجه الطبراني (١٠/ ٢٠٢) من حديث عون بن عمارة به.
قال ابن عدي: «وهذا حديث منكر بهذا الإسناد».
وقال الهيثمي (٧/ ٣٩٨): «رواه الطبراني، وفيه: عون بن عمارة وهو ضعيف».
وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (٤/ ٥٤): «أخرجه الطبراني في «الكبير» من حديث ابن مسعود بسند ضعيف».

(٩) هذه الترجمة ليست في [ظ].

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٨٠]، وابن عدي في «الكامل» [٢٦٣] -وقال: «أرجو أنه لا بأس به . . . ولم أر في حديثه شيئًا منكرًا، وقول من وثقه أقرب إلى الصواب =

٧١٥/ ١- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مَحْمُودٍ الْهَرَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى عَنْ بَشَّارٍ الْخَفَّافِ، فَقَالَ: لَيْسَ بِثِقَةٍ(١).

٧١٦/ ٢- قَالَ عُثْمَانُ: بَلَغَنِي أَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ كَانَ يُحْسِنُ الْقَوْلَ فِي بَشَّارٍ هَذَا(٢).

[١٨٣]- بَكْرُ بْنُ مَعْبَدٍ(*).

٧١٧/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: بَكْرُ بْنُ مَعْبَدٍ عَنِ الْعَوَّامِ بْنِ الْمُقَطَّعِ(٣)، لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ(٤).

وَالْحَدِيثُ:

٧١٨/ ٢- حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ زَنْجُويَه الأَصْبَهَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مَعْبَدٍ الْعَبْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَوَّامُ بْنُ الْمُقَطَّعِ، رَجُلٌ مِنْ كَلْبٍ، أنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّ عَلِيًّا مَرَّ بِشَطِّ الْفُرَاتِ، فَإِذَا كُدْسُ(٥) طَعَامٍ

= ممن ضعفه»- وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥١٢]، والذهبي في «المغني» [٨٨٨]، وفي «الميزان» [١١٨٠]، وقال في «المغني»: «قال البخاري وغيره: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به» »، وقال ابن حجر في «التقريب» [٦٨٠]: «ضعيف كثير الغلط كثير الحديث».

(١) «التاريخ» برواية الدارمي [١٩٧].

(٢) «التاريخ» برواية الدارمي [١٩٨].

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٢٦٧]، والذهبي في «المغني» [٩٨٦]، وفي «الميزان» [١٢٩٦]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٧٦٦]، وقال في «المغني»: «مجهول».

(٣) ضبطها في [أ]: «المُقْطع»، بضم الميم، وسكون القاف.

(٤) «التاريخ الكبير» (٢/ ٩٥).

(٥) كذا ضبطها في [أ]، وذكر المعلمي في حواشي «التاريخ الكبير» أنها في نسخة «كو» مضبوطة بضمتين، وبهامشها: «س - كدس» وضم الكاف وفتح الدال.

لِرَجُلٍ مِنَ التُّجَّارِ حَبَسَهُ لِيُغْلِيَ بِهِ عَلَى النَّاسِ(١)، فَأَمَرَ بِهِ فَأُحْرِقَ(٢).

وَلَا يُتَابَعُ عَلَى هَذَا بَكْرٌ(٣).

[١٨٤]- بَكْرُ بْنُ الأَسْوَدِ، أَبُو عُبَيْدَةَ النَّاجِي(*).

كَانَ يَرَى الْقَدَرَ.

٧١٩/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: [ر/٨/ب] بَكْرُ بْنُ الأَسْوَدِ أَبُو عُبَيْدَةَ النَّاجِي، هو كَذَّابٌ(٤).

٧٢٠/ ٢- وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ:

---

(١) «على الناس» ملحقة بحاشية [أ]، وليست في مصادر التخريج.

(٢) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٩٥) من حديث موسى بن إسماعيل به، وقال: «لا يتابع عليه».

(٣) في [ظ]: «لا يتابع عليه بكر بن معبد»، والمثبت من [ر]، وكانت في [أ]: «ولا يتابع على هذا منكر»، ثم غيرت إلى: «ولا يتابع على بكر، وهذا حديث منكر»، وأخشى أنها كانت في [أ] مثل ما في [ر]، فصحف الناسخ «بكر» إلى «منكر»، فغمضت العبارة، فجاء من أصلحها لتتضح في ظنه، والله أعلم.

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٨٥]، وابن حبان في «المجروحين» [١٤٩] -وقال: «وقد قيل: إنه بكر بن سوادة، ويقال: بكر بن أبي الأسود»- وابن عدي في «الكامل» [٢٦٨] -وقال: «وهو قليل المسند، مقدار ما يرويه من المسند لا يتابع عليه، وما أرى في حديثه من المنكر ما يستحق به الكذب»- والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٣٤]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٦١]، والذهبي في «المغني» [٩٦٥]، وفي «الميزان» [١٢٧١]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٧١٧]، وقال في «المغني»: «قال النسائي: «ليس بثقة»، وقال ابن معين: «كذاب»، وقال مرة: «ضعيف»».

(٤) «التاريخ الكبير» (٢/ ٨٧) وفيه يحيى بن كثير لا يحيى بن معين، لكنه في «الكامل» (٢/ ١٩٤) و«الكنى» للدولابي (٢/ ٨٧٦) عن البخاري عن يحيى بن معين، وانظر «لسان الميزان» (٢/ ٢٣٨) فقد نبه على هذا الاختلاف.

سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ قَالَ: أَبُو عُبَيْدَةَ النَّاجِي، صَاحِبُ الْحَسَنِ الَّذِي يَرْوِي الْمَوَاعِظَ بَكْرُ بْنُ الأَسْوَدِ، كَذَّابٌ(١).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٣/٧٢١- مَا حَدَّثَنَاهُ(٢) يُوسُفُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ النَّاجِي، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِيَّاكُمْ وَالالْتِفَاتَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهَا(٣) هَلَكَةٌ**».

لَا يُتَابَعُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَفِي النَّهْي عَنِ(٤) الالْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ أَحَادِيثُ صَالِحَةُ الأَسَانِيدِ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ(٥). [ظ/٢٨/أ]

---

(١) «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٩٣) وفي «التاريخ» برواية الدوري [٣٢٢٦] بلفظ: «ليس به بأس»، واقتضب الكلام عليه في [٣٦١٧] بقوله: «ضعيف»، واختصره في «سؤالات ابن الجنيد» [٧٨١] لكن فيه: «ليس بشيء».

(٢) في [ظ]: «حدثنا به».

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «لسان الميزان»: «فإنه».

(٤) في [ظ]: «والنهي في».

(٥) أخرجه الترمذي [٥٨٩]، وأبو يعلى [٣٦٢٤]، والطبراني في «الأوسط» [٥٩٩١]، وابن عساكر (٩/ ٣٤١-٣٤٢) من حديث علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أنس.
وقال الترمذي: «حديث حسن غريب».
وأخرجه أحمد (٦/ ٤٤٢) من حديث يوسف بن عبدالله بن سلامة، عن أبي الدرداء. قال الهيثمي (٢/ ٥٦٤): «رواه أحمد والطبراني في «الكبير» وفيه ميمون أبو محمد، قال الذهبي: لا يعرف».
وفي الباب من حديث عائشة قالت: سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة، فقال: «هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد» أخرجه البخاري [٧٥١].

[١٨٥]- بَكْرٌ، أَبُو عُتْبَةَ الأَعْنَقُ(*).

عَنْ ثَابِتٍ وَعَطَاءٍ. [أ/ ٣٧/ب]

٧٢٢/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى(١) قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: بَكْرٌ أَبُو عُتْبَةَ الأَعْنَقُ، عَنْ ثَابِتٍ [ب/ ٧٢/ب] وَعَطَاءٍ، لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ(٢).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٧٢٣/ ٢- مَا حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُؤَدِّبُ قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ الأَعْنَقُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَا أَنَسُ، أَسْبِغِ الْوُضُوءَ يُزَدْ فِي عُمُرِكَ، وَصَلِّ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَا اسْتَطَعْتَ تُحِبَّكَ(٣) الْحَفَظَةُ، وَصَلِّ صَلَاةَ الضُّحَى فَإِنَّهَا صَلَاةُ الأَوَّابِينَ، وَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا تَنَامَ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ فَإِنَّكَ إِنْ مُتَّ مُتَّ شَهِيدًا، وَسَلِّمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ يَكْثُرْ(٤) خَيْرُ بَيْتِكَ، وَوَقِّرِ الْكَبِيرَ وَارْحَمِ الصَّغِيرَ تُرَافِقْنِي فِي الْجَنَّةِ**»(٥).

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٨٨]، وابن عدي في «الكامل» [٢٦٦]، والذهبي في «المغني» [٩٨٩]، وفي «الميزان» [١٣٠٠] -وعنده فيهما: «الأعتق»- وابن حجر في «لسان الميزان» [١٧٦٩]، وذكر أنه ابن رستم كما قال ابن أبي حاتم، وقال «في المغني»: «لا يصح حديثه».

(١) «بن موسى» ليست في [ظ].

(٢) «التاريخ الكبير» للبخاري (٢/ ٩٢ ، ٩٣).

(٣) في [ظ]: «يحبك».

(٤) في [ظ]: «تُكْثِرْ».

(٥) أخرجه البيهقي في «الشعب» [١٠٤٧٥] مختصرًا جدًّا من طريق يونس بن محمد، وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٩٢) من حديث بكر الأعنق، واختصره، وقال: «لا يتابع عليه». وقال ابن عدي (٢/ ٢٧): «وبكر الأعنق هذا غير معروف وهو الذي ذكره البخاري، عن ثابت، عن أنس، هذا الحديث معروف به».

لَيْسَ لِهَذَا الْمَتْنِ عَنْ أَنَسٍ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ(١).

[١٨٦]- [ت ق] بَكْرُ بْنُ خُنَيْسٍ(*).

٧٢٤/ ١- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: مَا سَمِعْتُ يَحْيَى وَلَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ حَدَّثَا عَنْ بَكْرِ بْنِ خُنَيْسٍ شَيْئًا قَطْ(٢).

---

(١) وله طرق ضعيفة عن أنس.
منها ما أخرجه ابن عدي (١/ ٤١٨)، والبيهقي في «الشعب» [٨٧٦٤]، والقضاعي في «الشهاب» [٦٤٩] من حديث الأزور بن غالب عن سليمان التيمي، عن أنس. والأزور منكر الحديث.
ومنها ما أخرجه الطبراني في «الصغير» [٨١٩]، والبيهقي في «الشعب» [٨٧٦١] من حديث أبي قلابة، عن أبيه، عن عمرو بن دينار، عن أنس. وقال البيهقي: «تفرد به أبو قلابة، وإنما يعرف من حديث سعيد بن زون».
ومنها ما أخرجه ابن عدي (٣/ ٣٦٤)، والبيهقي في «الشعب» [٨٧٦٢] من حديث سعيد ابن زون، عن أنس. وقال ابن عدي في ترجمة سعيد بن زون: «لم يأت بهذا المتن أو أرجح منه، إلا ضعيف مثله».
وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/ ١٦٣): «إسناده ضعيف».
وقال العُقَيْلي في ترجمة الأزور بن غالب: «ولهذا الحديث عن أنس طرق ليس منها وجه يثبت».

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٨٤]، وابن حبان في «المجروحين» [١٤٧]، وابن عدي في «الكامل» [٢٦٤]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٢٩]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٧٠]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٦٥]، والذهبي في «المغني» [٩٧٣]، وفي «الميزان» [١٢٧٨]، وقال في «المغني»: «زاهد، قال الدارقطني: «متروك»، وقال النسائي وغيره: «ضعيف»، وقال ابن معين مرة: «لا بأس به إلا أنه يروي عن الضعفاء»، وقد تكلم فيه ابن شيبة وابن المديني»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٧٤٧]: «صدوق له أغلاط، أفرط فيه ابن حبان».

(٢) «الكامل» (٢/ ١٨٨) مختصرًا.

٢/٧٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: بَكْرُ بْنُ خُنَيْسٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ(١).

٣/٧٢٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ بَكْرِ بْنِ خُنَيْسٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ(٢).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٤/٧٢٧- مَا حَدَّثَنَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي شُعَيْبٍ الْحَرَّانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا(٣) جَدِّي أَحْمَدُ بْنُ أَبِي شُعَيْبَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ خُنَيْسٍ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ أَتَى شَيْئًا مِنَ النِّسَاءِ أَوِ الرِّجَالِ(٤) فِي أَدْبَارِهِنَّ فَقَدْ كَفَرَ**».

٥/٧٢٨- وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ [ب/٧٣/أ] وَالْمَحَارِبِيُّ، وَيَزِيدُ بْنُ عَطَاءٍ الْيَشْكُرِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ الْفُضَيْلِ بْنِ عِيَاضٍ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَأَوْقَفُوهُ(٥) (٦).

---

(١) «التاريخ» برواية الدوري [١٣٤١].

(٢) «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٨٤) و«الكامل» (٢/ ١٨٨).

(٣) في [ظ]: «حدثني».

(٤) في [ظ]: «أي حال».

(٥) كذا في [أ]، و[ر] ونسخة على [ظ]، وفي [ظ]: «موقوفًا».

(٦) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٩١٧٩) من حديث عبد الوارث، عن ليث، عن مجاهد، عن أبي هريرة مرفوعًا: «من أتى النساء في أعجازهن، فقد كفر».
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن ليث، إلَّا عبد الوارث، تفرد به عمر بن يزيد».
وأخرجه عبد الرزاق (٢٠٩٥٨) عن معمر، عن ليث، عن مجاهد، عن أبي هريرة موقوفًا عليه.

[١٨٧]- بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّرُودِ، صَنْعَانِيٌّ(*).

١/٧٢٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ السَّهْمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَضْرَمِيُّ [ر/٩/أ] قَالَ: قَالَ لَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: بَكْرُ بْنُ الشَّرُودِ كَذَّابٌ، وَمَسْكَنُهُ بِالْيَمَنِ(١).

٢/٧٣٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ(٢) قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى قَالَ: بَكْرُ بْنُ الشَّرُودِ صَنْعَانِيٌّ لَيْسَ بِشَيْءٍ(٣).

٣/٧٣١- حَدَّثَنِي(٤) آدَمُ بْنُ مُوسَى(٥) قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ(٦): بَكْرُ ابْنُ الشَّرُودِ قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: قَدْ رَأَيْتُهُ، لَيْسَ بِثِقَةٍ(٧).

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٨٦]، وابن حبان في «المجروحين» [١٥٠]، وابن عدي في «الكامل» [٢٦٥]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٣٢]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٦٩]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٧٠]، والذهبي في «المغني» [٩٨٠]، وفي «الميزان» [١٢٨٦]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٧٤٠]، وقيل: هو ابن الشروس، وقال في «المغني»: «قال يحيى: «كذاب»، وقال الدارقطني وغيره: «ضعيف»».

(١) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/ ١٤٩)، و«المغني في الضعفاء» (١/ ١١٣) و«الميزان» (١/ ٣٤٦) و«اللسان» (١/ ٣٤٦) و«اللسان» (٢/ ٢٤٣) دون قوله: «ومسكنه باليمن».

(٢) «بن محمد» ليست في [ظ].

(٣) «التاريخ» برواية الدوري [٢٧٨].

(٤) في [ظ]: «حدثنا».

(٥) «بن موسى» من [ظ].

(٦) بعدها في [ظ]: «كان»، وليست في باقي الأصول الخطية ولا في مصدر التخريج.

(٧) «التاريخ الكبير» (٢/ ٩٠).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٧٣٢/ ٤- مَا حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَلْخِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ الْبَلْخِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ الصَّنْعَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**النَّاسُ كَإِبِلٍ مِائَةٍ لَا تَكَادُ**(١) **تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً**»(٢).

لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَقَدْ حَدَّثَ عِنِ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِ أَحَادِيثَ(٣) مَنَاكِيرَ(٤). وَهَذَا يُرْوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، إِسْنَادٌ(٥) صَحِيحٌ(٦) (٧). [أ/٣٨/أ]

[١٨٨]- بَكْرُ بْنُ قِرْوَاشٍ(٨)(*).

---

(١) في [ظ]: «يكاد».

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ١٤١ - ١٤٢) من طريق عبد العزيز بن الحسن بن بكر ابن الشرود عن أبيه عن جده به.
قال أبو نعيم: «غريب من حديث الثوري وسهيل تفرد به بكر بن الشرود الصنعاني». اهـ

(٣) في [أ]: «بأحاديث».

(٤) كذا في [أ]، و[ر]، ونسخة على [ظ]، وفي [ظ]: «ولا يتابع عليه من حديث الثوري، وروى أحاديثًا مناكير».

(٥) في [ر]: «بإسناد».

(٦) كذا في [أ]، و[ر]، ونسخة على [ظ]، وفي [ظ]: «وهذا المتن عن النبي عليه السلام رواه الزهري، عن سالم، عن أبيه».

(٧) أخرجه مسلم [٢٥٤٧].

(٨) فوقها في [ظ] كلمة «مقدم» وقد وقعت هذه الترجمة والتي بعدها بعد تراجم من اسمه (بكار) في [ظ]: فقدمناهما هنا تبعًا لإشارة الناسخ، وهو الموافق لما في [أ]، و[ر]، وليجتمع من اسمهم بكر جميعًا في موضع واحد.

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٢٦٩]، والذهبي في «المغني» [٩٨٢]، وفي «ميزان الاعتدال» [١٢٩١]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٧٥٣]، وقال في «المغني»: «لا يعرف وحديثه منكر».

٧٣٣/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: بَكْرُ بْنُ قِرْوَاشٍ، سَمِعَ مِنْهُ أَبُو الطُّفَيْلِ. قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ عَلِيٌّ: لَمْ أَسْمَعْ بِذِكْرِهِ(١) إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ(٢).

وَالْحَدِيثُ:

٧٣٤/ ٢- مَا(٣) حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الطُّفَيْلِ يُحَدِّثُ عَنْ بَكْرِ بْنِ قِرْوَاشٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ وَذَكَرَهُ(٤) -يَعْنِي: ذَا(٥) الثُّدَيَّةِ الَّذِي وُجِدَ مَعَ أَصْحَابِ النَّهَرِ- فَقَالَ: «**شَيْطَانُ الرَّدْهَةِ**(٦)**، يَحْتَدِرُهُ**(٧) **رَجُلٌ مِنْ بَجِيلَةَ، يُقَالَ لَهُ: الأَشْهَبُ أَوِ ابْنُ الأَشْهَبِ،** [ب/ ٧٤/ ب](٨) **عَلَامَةٌ فِي قَوْمٍ ظَلَمَةٍ**»(٩).

---

(١) في [ظ]: «يذكره».

(٢) «التاريخ الكبير» (٢/ ٩٤).

(٣) «ما» من [ظ].

(٤) في [ظ]: «فذكره».

(٥) في [ظ]: «ذو».

(٦) **الرَّدْهة**: النقرة في الجبل يستنقع فيها الماء «النهاية» (ر د هـ).
وقال الزمخشري: (شيطان الردهة) هو الحية (الفائق ١/ ٢٤٤).

(٧) في [أ]: «تحتدره»، و[ظ]: «يجتذره»، والمثبت من [ر] موافق لما في مصادر التخريج.

(٨) ليس في الترقيم اضطراب ولكن في [ب] تقديم وتأخير.

(٩) أخرجه أبو يعلى [٧٥٣] من حديث يحيى بن أبي بكير به. وأخرجه أحمد (١/ ١٧٩)، وأبو يعلى [٧٨٤]، والحاكم (٤/ ٥٦٦)، والبزار [١٢٢٧]، وابن أبي شيبة [٣٧٩٢١]، والحميدي [٧٤]، وابن عدي (٢/ ٢٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» [٩٢٠] جميعًا من حديث سفيان بن عيينة به. قال الهيثمي (٦/ ٣٥١): «رواه أبو يعلى وأحمد، باختصار، والبزار، ورجاله ثقات». =

وَفِي قِصَّةِ ذِي الثُّدَيَّةِ(١) أَسَانِيدُ جِيَادٌ(٢) صِحَاحٌ بِغَيْرِ(٣) هَذَا الإِسْنَادِ، وَخِلَافَ(٤) هَذَا اللَّفْظِ، وَأَمَّا هَذَا اللَّفْظُ فَلَا نَحْفَظُهُ(٥) إِلَّا عَنْ بَكْرِ بْنِ قِرْوَاشٍ.

[١٨٩]- بَكْرُ بْنُ بَكَّارٍ، أَبُو عَمْرٍو القَيْسِي(٦)(*).

٧٣٥/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ:

= وقال أيضًا (١٠/ ٦٦): «رواه أحمد وأبو يعلى، ورجال أحمد ثقات، وفي بكر بن قرواش خلاف لا يضر».

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد».

وتعقبه الذهبي: «ما أبعده من الصحة وأنكره».

وقال ابن عدي: «هذا الحديث لا يعرف إلا ببكر بن قرواش».

وقال الذهبي في «الميزان»: «الحديث منكر».

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا سعد، ولا نعلم له إسنادًا عن سعد إلا هذا الإسناد».

وانظر: «السلسلة الضعيفة» [٣٧٥٠].

(١) في [ظ]: «الثَّدْيَيْنِ».

(٢) «جياد» ليست في [ظ].

(٣) في [ظ]: «نظير».

(٤) «هذا الإسناد، وخلاف» ليست في [ظ].

(٥) في [ظ]: «يعرف»، وكتب فوقها: «يحفظ»، وهو عين ما في [ر].

(٦) في [ظ]: «القرشي» والمثبت من باقي الأصول الخطية هو الصواب، وانظر «الإكمال» لابن ماكولا (٦/ ٣٥٨)، و«الأنساب» للسمعاني (١٠/ ٢٩٤).

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٨٧]، وابن عدي في «الكامل» [٢٧٢] وقال: «وهو ممن يكتب حديثه . . . وليس حديثه بالمنكر جدًّا» والذهبي في «المغني» [٩٦٨]، والذهبي في «الميزان» [١٢٧٤] وقال: «قال أبو عاصم النبيل: ثقة»، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٧٢١]، وقال في «المغني»: «له جزء مشهور، قال النسائي: «ليس بثقة»».

سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ[1] يَقُولُ: بَكْرُ بْنُ بَكَّارٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ[2].

٧٣٦/ ٢- وَحَدَّثَنِي الْفَضْلُ[3] بْنُ حَمْدَانَ بْنِ أَشْرَسَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ النَّسَوِيُّ قَالَ: حَدَّثنا بَكْرُ بْنُ بَكَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا[4] شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَشْرَبَ الرَّجُلُ قَائِمًا.

هَذَا حَدِيثُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ.

٧٣٧/ ٣- حَدَّثَنَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى.

لَمْ يَأْتِ بِهِ غَيْرُهُ، وَلَا يُحْفَظُ عَنْ شُعْبَةَ إِلَّا عَنْهُ، وَالْحَدِيثُ فِي نَفْسِهِ صَحِيحٌ[5] [6].

[١٩٠]- [م ت س] بُكَيْرُ بْنُ مِسْمَارٍ(*).

أَخُو مُهَاجِرِ بْنِ مِسْمَارٍ[7] [8].

---

(١) «بن معين» ليست في [ظ].

(٢) «التاريخ» برواية الدوري [٣٩٩٧].

(٣) في [ر]: «المفضل».

(٤) «حدثنا» ليست في [ظ].

(٥) «والحديث في نفسه صحيح» من [ظ]. .

(٦) في حاشية [ظ] اليسرى: «بلغت وصححته وعارضته»، وكتب عند آخر هذه الترجمة: «آخر جزء الثالث من أجزاء الشيخ».

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٢٧٩] -وقال: «مستقيم الحديث . . . وأرجو أنه لا بأس به»- والذهبي في «المغني» [٩٩٧]، وفي «الميزان» [١٣١٠]، وقال في «المغني»: «صدوق، لينه ابن حبان البستي، وابن حزم، وقال البخاري: «فيه نظر» »، وقال ابن حجر في «التقريب» [٧٧٤]: «صدوق».

(٧) «بن مسمار» من [ظ].

(٨) فرق ابن حبان بين (بكير بن مسمار) أخو مهاجر بن مسمار، و(بكير بن مسمار) الذي =

١/٧٣٨- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: بُكَيْرُ بْنُ مِسْمَارٍ، أَخُو مُهَاجِرٍ، مَوْلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ الْمَدَنِيِّ، رَوَى عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ الْحَنَفِيُّ. قَالَ الْبُخَارِيُّ: فِي حَدِيثِهِ بَعْضُ النَّظَرِ(١).

[١٩١]- [مد] بُكَيْرُ بْنُ مَعْرُوفٍ(*). [ر/٩/ب]

١/٧٣٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ(٢) بْنِ سَعْدُويَه الْمَرْوَزِيُّ(٣) قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَشِيرٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا [ب/٧٥/أ] سُفْيَانُ بْنُ

= يروي عن الزهري فذكر الأول في «الثقات» (٦/ ١٠٥) وذكر الثاني في «المجروحين» [١٤٥]، وكذلك صنع ابن حجر حيث ذكر الأول في «لسان الميزان» (٨/ ٢١٥) في فصل التجريد، وفي «التقريب» [٧٧٤] وقال: «صدوق»، في حين ترجم للثاني في «اللسان» [١٧٧٩] رامزًا له بأنه من زياداته على «الميزان»، وذكره في «تقريب التهذيب» [٧٧٥] وقال: «ضعيف».

ودمجهما البخاري في ترجمة واحدة في «التاريخ الكبير» (٢/ ١١٥)، ولهذا قال ابن حجر في «اللسان» (٢/ ٢٥٥): «وأما البخاري فجعلهما واحدًا»، ونص الترجمة هنا وعند ابن عدي في «الكامل» [٢٧٩] إنما عن البخاري، فتنبه. وانظر «الرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في المجروحين وأعادهم في الثقات» لمبارك الهاجري (٤٠، ٤١).

(١) «التاريخ الكبير» (٢/ ١١٥)، ولفظه: «فيه بعض النظر».

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٢٧٥] وقال: «أرجو أنه لا بأس به، وليس حديثه بالمنكر جدًّا» وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٨٥]، والذهبي في «المغني» [٩٩٨]، وفي «الميزان» [١٣١١] -وقال: «وثقه بعضهم»-، وقال في «المغني»: «وهاه ابن المبارك، وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به»»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٧٧٦]: «صدوق فيه لين».

(٢) «بن محمد» ليست في [ر].

(٣) «المروزي ليست في [ظ].

عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ قَالَ: بُكَيْرُ بْنُ مَعْرُوفٍ ارْمِ(١) بِهِ(٢).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٧٤٠/ ٢- مَا حَدَّثَنَاهُ(٣) مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاذٍ بُكَيْرُ بْنُ مَعْرُوفٍ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَعْلَمْتُ نَفْسِي(٤) يَوْمَ خَيْبَرَ بِقَبَاءٍ أَحْمَرَ -وَقَالَ الْوَلِيدُ مَرَّةً أُخْرَى: بِثَوْبٍ أَحْمَرَ- لِيُعْلَمَ مَكَانِي. قَالَ: فَمَا أَعْلَمُ أَنَّى رَكِبْتُ فِي الإِسْلَامِ شَيْئًا(٥) هُوَ أَخْوَفُ عِنْدِي مِنْهُ(٦).

[١٩٢]- [د] بُكَيْرُ بْنُ عَامِرٍ الْبَجَلِيُّ(*).

٧٤١/ ١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَامِرٍ

---

(١) في [ظ]: «ارمي».

(٢) «تاريخ دمشق» (١٠/ ٣٠٥) من طريق المصنف بلفظ: «رمي به» وفيه: «أحمد بن عبد الله بن بشر المروزي». و«تهذيب الكمال» (٤/ ٢٥٤)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٤٩٥).

(٣) في [ظ]: «حدثنا به».

(٤) «نفسي» ليست في [ر].

(٥) في مصادر التخريج: «ذنبًا»، وزادوا في آخره: «للشهرة».

(٦) أخرجه الروياني في «مسنده» [٣٩]، والطبري في «تهذيب الآثار» (١/ ٥٥٩)، والدولابي في «الكنى» (٣/ ١٠٤٠)، وابن عدي في «الكامل» [٢٩٨١]، من طريق بكير به.

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٨١]، وابن عدي في «الكامل» [٢٧٤] -وقال: «ولم أجد له متنًا منكرًا، وهو ممن يكتب حديثه»- وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٧١]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٨٣]، والذهبي في «المغني» [٩٩٦]، وفي «الميزان» [١٣٠٨]، وقال في «المغني»: «قال النسائي: «ليس بثقة»، وقواه ابن عدي»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٧٦٧]: «ضعيف».

قَالَ: كُوفِيٌّ، لَيْسَ هُوَ بِذَاكَ فِي الْحَدِيثِ، لَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ(١) (٢).

[أ/ ٣٨/ ب]

٧٤٢/ ٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: بُكَيْرُ بْنُ عَامِرٍ(٣) ضَعِيفٌ(٤) (٥) [ظ/ ٢٩/ أ].

٧٤٣/ ٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ(٦) يَقُولُ: بُكَيْرُ بْنُ عَامِرٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ(٧).

٧٤٤/ ٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى: مَا تَقُولُ فِي بُكَيْرِ بْنِ عَامِرٍ الْبَجَلِيِّ؟ قَالَ: كَانَ حَفْصٌ تَرَكَهُ، وَحَسْبُهُ إِذَا تَرَكَهُ حَفْصٌ(٨).

٧٤٥/ ٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: لَمْ

---

(١) «ليس هو بالقوي في الحديث» ليست في [ر].

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» [٧٩٧].

(٣) بعدها في [ظ]: «البجلي»، وليست في [أ]، و[ر]، ولا في مصدر التخريج.

(٤) وضع ناسخ [أ] هذه الفقرة بين «لا» و«إلى غير مسموع»، وكأنها إشارة إلى أنها لم تقع في سماعه، والله أعلم.

(٥) «التاريخ» برواية الدوري [١٦١٤].

(٦) «بن معين» من [ظ].

(٧) «الكامل» (٢/ ٢٠٢).

(٨) «التاريخ» برواية الدوري [٤٤٨٢]، وفيه: «سمعت يحيى يقول: قيل ليحيى بن سعيد القطان: ما تقول في بكير بن عامر؟» لكنه في «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٠٥) عن الدوري عن ابن معين دون ذكر يحيى القطان، ولفظه عن ابن معين: «بكير بن عامر ضعيف، ترك حفص بن غياث حديثه».

أَسْمَعْ يَحْيَى يُحَدِّثُ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَامِرٍ بِشَيْءٍ[(١)] قَطُّ، وَلَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ[(٢)].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٦/٧٤٦- مَا حَدَّثَنَاهُ[(٣)] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى.

٧/٧٤٧- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْم [ب/٧٥/ب] قَالَا: حَدَّثَنَا بُكَيْرُ بْنُ عَامِرٍ الْبَجَلِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نُعْمٍ[(٤)]، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ[(٥)] ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ[(٦)].

وَالْحَدِيثُ عَنِ الْمُغِيرَةِ ثَابِتٌ[(٧)] مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ[(٨)].

[١٩٣]- بَكَّارُ[(٩)] بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدَةَ، ابنُ أَخِي مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ[(١٠)] الرَّبَذِيُّ[(*)].

---

(١) في [ظ]: «شيء».

(٢) «الكامل» (٢/ ٢٠٢).

(٣) في [ظ]: «حدثنا به».

(٤) في [ظ]: «نعيم»، وهو تصحيف.

(٥) في [ظ]: «النبي».

(٦) أخرجه أحمد (٤/ ٢٤٦)، وأبو داود [١٥٦]، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ١٠٠٠)، والحاكم (١/ ٢٧٦)، وأبو نعيم (٧/ ٣٣٥)، والبيهقي (١/ ٢٧١)، وغيرهم من طريق بكير به.

(٧) في [ظ]: «والحديث عن مغيرة بن شعبة صحيح».

(٨) **متفق عليه**: البخاري [٢٠٣]، ومسلم [٢٧٤].

(٩) وقعت تراجم من اسمه «بكار» الثلاثة في [ظ] بعد تراجم من اسمه «بكر».

(١٠) «بن عبيدة ابن أخي موسى بن عبيدة» من [ظ].

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [١٥٢] واحترز عن الجزم بتخليطه، وابن عدي في «الكامل» [٢٨١] -وقال بعد سبر روايته: «فبكار هذا لا يكون به بأس . . . فالبلاء من عمه لا منه»- وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (١/ ١٤٧) وفيه: «الزيدي» وذكر أنه =

١/٧٤٨- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدَةَ[١] الرَّبَذِيُّ، تُرِكَ مِنْ أَجْلِ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ[٢].

قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ عَلِيٌّ عَنْ[٣] يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: كُنَّا نَتَّقِي [ب/٧٣/ب] مُوسَى تِلْكَ الأَيَّامَ[٤].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٢/٧٤٩- حَدَّثَنَاهُ[٥] مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْجُدِّيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ[٦]، عَنْ إِيَاسِ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ وَاقِفٌ، إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ يَتَخَلَّلُ النَّاسَ عَلَى رَاحِلَتِهِ[٧]، فَأَثْنَى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ ثَنَاءً غَيْرَ طَائِلٍ[٨]، ثُمَّ أَقْبَلَ آخَرُ كَأَنَّهُ يَحْكِي صَاحِبَهُ يَتَخَلَّلُ النَّاسَ[٩]، فَأَثْنَى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ ثَنَاءً غَيْرَ

= لا يعرف فيه قدحًا، والذهبي في «المغني» [٩٥٤]، وفي «الميزان» [١٢٦٠] وذكر أنه لا يعلم فيه جرحًا ولا يعلم به بأسًا، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٧٠٠]، وقال في «المغني»: «عن عمه، فما نعلم فيها جرحًا».

(١) «بن عبيدة» من [ظ].

(٢) «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٤١)، و«لسان الميزان» (٢/ ٢٣٣).

(٣) في [ظ]: «بن»، وهو تصحيف.

(٤) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٢١) (٧/ ٢٩١).

(٥) في [ظ]: «حدثنا به».

(٦) «بن عبيدة» ليست في [ظ].

(٧) في [ظ]: «راحلة».

(٨) غير طائل: غير نافع ولا مفيد «تاج العروس» (ط و ل).

(٩) «يتخلل الناس» ليست في [ظ].

طَائِلٍ . . . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ(١).

فِيهِ كَلَامٌ دَارَ بَيْنَ عُثْمَانَ وَأَبِي ذَرٍّ، لَا يُحْفَظُ إِلَّا عَنْ بَكَّارٍ هَذَا.

[١٩٤]- [خت د ت ق] بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ(*).

٧٥٠/ ١- قَالَ: حَدَّثَنَا(٢) مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: [ر/ ١٠/أ] سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَيْسَ بِشَيْءٍ(٣).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٧٥١/ ٢- مَا حَدَّثَنَاهُ(٤) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي مَسَرَّةَ(٥) قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: حَدَّثَتْنِي(٦) عَمَّتِي كَبْشَةُ(٧): أَنَّ أَبَا بَكْرَةَ كَانَ يَنْهَى عَنِ الْحِجَامَةِ يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ،

---

(١) قال ابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٩٧): «بكار بن عبد الله يروي عن عمه موسى بن عبيدة أشياء مناكير لا يتابع عليها، فلا أدري التخليط في حديثه منه، أو من عمه، أو منهما معًا؛ لأن موسى ليس في الحديث بشيء وأكثر رواية بكار عنه، فمن هنا احترزنا عنه، لئلا يطلق على مسلم شيء بغير علم، فيكون خصمنا في القيامة، نعوذ بالله من ذلك».

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٢٨٠] -وقال: «وأرجو أنه لا بأس به، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم»- وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٧٢]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٥٤]، والذهبي في «المغني» [٩٥٥]، وفي «الميزان» [١٢٦١]، وقال في «المغني»: «ضعف، وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به» »، وقال ابن حجر في «التقريب» [٧٤٢]: «صدوق يهم».

(٢) في [ر]: «حدثني».

(٣) «التاريخ» برواية الدوري [٣٢٦٩] وفيه: «ليس حديثه بشيء».

(٤) في [ظ]: «حدثنا به».

(٥) «بن أبي مسرة» ليست في [ظ].

(٦) في [أ]: «حدثني».

(٧) قال أبو داود السجستاني: «وقال غير موسى: كَيِّسة».

وَيَزْعُمُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يَوْمُ الدَّمِ [ظ/٢٨/ب] وَيَقُولُ: «**فِيهِ سَاعَةٌ لَا يَرْقَأُ فِيهَا الدَّمُ**»(١).

وَلَا يُتَابَعُ بَكَّارٌ(٢) عَلَيْهِ، وَلَيْسَ فِي الاخْتِيَارِ فِي الْحِجَامَةِ وَالْكَرَاهِيَةِ(٣) شَيْءٌ يَثْبُتُ.

[١٩٥]- بَكَّارُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ(*).

٧٥٢/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: بَكَّارُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، مِنْ وَلَدِ ابْنِ سِيرِينَ، يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ(٤).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٧٥٣، ٧٥٤/ ٢، ٣- مَا حَدَّثَنَاهُ(٥) مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ وَمُعَاذُ بْنُ الْمُثَنَّى

---

(١) أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٥٠٦) من طريق المصنف، وأخرجه أبو داود [٣٨٦٢]، ومن طريقه البيهقي (٩/ ٣٤٠) من حديث موسى بن إسماعيل به. قال البيهقي: «النهي الذي فيه موقوف غير مرفوع، وإسناده ليس بالقوي، والله أعلم».
وانظر: «السلسلة الضعيفة» [٢٢٥١].

(٢) «بكار» ليست في [ظ].

(٣) في [ظ]: «وليس في هذا الباب في اختيار يوم للحجامة».

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [١٥٣]، وابن عدي في «الكامل» [٢٨٣]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٥٥]، والذهبي في «المغني» [٩٥٨]، وفي «الميزان» [١٢٦٣]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٧٠٤]، وقال في «المغني»: «قال أبو زرعة: «ذاهب الحديث»».
وسماه بعضهم: «بكار بن عبد الله بن محمد بن سيرين». ونقل الذهبي -وتبعه ابن حجر- عن الحسين بن الحسن الرازي: قال يحيى بن معين: «كتبت عنه، ليس به بأس».

(٤) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٢٢).

(٥) في [ظ]: «حدثنا به».

[ب/٧٤/أ] قَالَا: حَدَّثَنَا بَكَّارٌ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، [أ/٣٩/أ] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَفْضَلُ الصَّوْمِ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ، كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا**»(١).

٧٥٥/ ٤- حَدَّثَنِي الْيَمَانُ بْنُ عَبَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا بَكَّارٌ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى بِلَالٍ وَعِنْدَهُ صُبَرٌ مِنْ تَمْرٍ(٢) . . . ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

٧٥٦/ ٥- وَبِإِسْنَادِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الرُّكْنُ يَمَانٍ**»(٣).

كُلُّ هَذِهِ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا بَكَّارٌ، وَلَيْسَتْ بِمَحْفُوظَةٍ(٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ.

فَأَمَّا الْحَدِيثُ(٥) الأَوَّلُ فِي صَوْمِ دَاوُدَ، فَقَدْ رُوِيَ بِأَسَانِيدَ جِيَاد مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ(٦) (٧).

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٤٢) من حديث بكار بن محمد به. وقال: «غريب من حديث ابن عون، لم يرفعه إلا بكار، والله أعلم».

(٢) أخرجه الطبراني (١/ ٣٤١)، وفي «الأوسط» [٢٥٧٢]، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٨٠) من حديث بكار. وقال: «هذا حديث غريب من حديث ابن عون عن محمد، ورواه هشام بن حسان عن محمد بن سيرين، تفرد به عنه حرب بن ميمون».
قال الهيثمي (١٠/ ٤٢١): «رواه البزار وأبو يعلى والطبراني وإسناده حسن».
وقال المنذري في «الترغيب والترهيب»: «رواه أبو يعلى والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» بإسناد حسن».

(٣) عزاه في «الجامع الصغير» [٦٩١١] للعقيلي فقط. وانظر «السلسلة الضعيفة» [٣٦٦٠] وقال الشيخ الألباني: «ضعيف جدًا».

(٤) في [ظ]: «بمحفوظ».

(٥) في [ظ]: «حديث».

(٦) في [ظ]: «من غير هذا الوجه بأسانيد جياد».

(٧) كما في «الصحيحين»: البخاري [١٩٧٩]، ومسلم [١١٥٩] من حديث عبد الله بن عمرو.

وَأَمَّا حَدِيثُ بِلَالٍ(١)، فَالرِّوَايَةُ فِيهِ مُضْطَرِبَةٌ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ أَيْضًا(٢).

وَالثَّالِثُ أَيْضًا(٣) لَيْسَ يَثْبُتُ.

[١٩٦]- [ق] بَحْرُ بْنُ مَرَّارٍ، بَصْرِيٌّ مِنْ آلِ أَبِي بَكْرَةَ(*)(٤).

١/٧٥٧- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى(٥) قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: بَحْرُ بْنُ مَرَّارٍ(٦) قَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: رَأَيْتُ بَحْرًا اخْتَلَطَ(٧).

---

(١) في [ظ]: «وأما دخل النبي ﷺ على بلال».

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٨٠)، والطبراني «١/ ٣٤٢»، وأبو يعلى [٦٤٠] من حديث هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة.
وأخرجه البيهقي في «الشعب» [٣٣٣٨] من حديث مبارك بن فضالة، عن يونس بن عبيد، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة.
وصححه الشيخ الألباني في «الصحيحة» [٢٦٦١] وذكر طرقه.

(٣) «أيضًا» ليست في [ظ].

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء» [٨٣]، وابن حبان في «المجروحين» [١٤٣]، وابن عدي في «الكامل» [٢٨٨] وقال: «ولا أعرف له حديثًا منكرًا فأذكره، ولم أر أحدًا من المتقدمين ممن تكلم في الرجال ضعفه إلا يحيى القطان» وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٩٢]، والذهبي في «المغني» [٨٥٠]، وقال: «تركه يحيى القطان فقال: «رأيته قد خولط»، وأما ابن عدي فقال: «لم أر فيما له حديثًا منكرًا» »، وفي «ميزان الاعتدال» [١١٢٨] وقال: «قال النسائي: تغير، وقال مرة: ليس به بأس. وقال الكوسج عن ابن معين: «ثقة» وقال ابن حجر في «التقريب» [٦٤٣]: «صدوق اختلط بأخرة».

(٤) كُتِبَ بجوارها في [ظ] بخط مختلف: «بحر بن مرار بن عبد الرحمن بن أبي بكرة . . . » وقد كتب بعض ذلك في صلب الكلام في [ب].

(٥) «بن موسى» ليست في [أ].

(٦) في [ظ]: «مروان»، وهو تصحيف، وقد صوبها الناسخ في المواضع الآتية من الترجمة بعد أن كتبت «مروان».

(٧) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٢٦)، وفيه: «خلط»، وأشار محققه أنه بهامش نسخة: «اختلط».

٢/٧٥٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: أَخَذْتُ أَطْرَافَ بَحْرِ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، فَسَأَلْتُهُ عَنْهَا فَلَمْ يُصَحِّحْ(١) مِنْهَا شَيْئًا، فَقُلْتُ لِيَحْيَى: أَيش مِنْهَا؟ فَقَالَ: «**شَهْرَا عِيدٍ لَا يَنْقُصَانِ**»(٢).

وَمِنْ حَدِيثِهِ(٣):

٣/٧٥٩- مَا حَدَّثَنَاهُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا الأَسْوَدُ(٤) بْنُ شَيْبَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا بَحْرُ بْنُ مَرَّارٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ(٥) مَرَّ بِقَبْرَيْنِ يُعَذَّبَانِ فَقَالَ: «**أَمَا إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ بِلَا كَبِيرٍ: الْغِيبَةِ وَالْبَوْلِ**»(٦).

وَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ إِلَّا عَنْ بَحْرِ بْنِ مَرَّارٍ(٧) هَذَا، وَهُوَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ صَحِيحٌ(٨) (٩).

---

(١) في [ظ]: «يصِحَّ» وما أثبتناه من باقي الأصول الخطية موافق لما في «الجرح والتعديل».

(٢) «الجرح والتعديل» (١/ ٢٤٠، ٢٤١)، والحديث المذكور: «شهرا عيد»، أخرجه البخاري [١٩١٢]، ومسلم [١٠٨٩] من طريق عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه.

(٣) في [ظ]: «ومنها».

(٤) «بن إبراهيم قال: حدثنا الأسود» انتقل نظر الناسخ فكررها في [أ].

(٥) «أنه» ليست في [ر].

(٦) أخرجه ابن ماجه (٣٤٩) والإمام أحمد (٥/ ٣٥) والطيالسي (٨٦٧) وابن أبي شيبة (١/ ١١٥) كلهم من طريق الأسود بن شيبان به.

(٧) «بن مرار» من [ظ].

(٨) في [ظ]: «وقد صح من غير هذا الوجه».

(٩) أخرجه البخاري [١٣٦١]، ومسلم [٢٩٢] من حديث ابن عباس، وأخرجه مسلم [٣٠١٢] من حديث جابر مطولًا، وقال في «نظم المتناثر» (١/ ٣٦): «ورد من طرق كثيرة مشهورة =

[١٩٧]- [ق] بَحْرُ بْنُ كَنِيزٍ، أَبُو الْفَضْلِ الْبَاهِلِيُّ السَّقَّاءُ[(١)](*).

٧٦٠/ ١- حَدَّثَنَا[(٢)] أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الأَبَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: كَانَ بَحْرٌ السَّقَّاءُ يُحَدِّثُ[(٣)] [ب/٧٦/أ] سَعْدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: فَيَقُولُ سَعْدٌ: لَعَنَ اللَّهُ قَتَادَةَ، وَلَعَنَ مَنْ يُحَدِّثُنَا عَنْهُ.

٧٦١/ ٢- حَدَّثَنِي آدَمُ قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: بَحْرُ بْنُ كَنِيزٍ لَيْسَ هُوَ عِنْدَهُمْ بِالْقَوِيِّ[(٤)].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٧٦٢/ ٣- مَا حَدَّثَنَا بِهِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا بَحْرُ بْنُ كَنِيزٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ

= في «الصحاح» وغيرها عن جماعة من الصحابة منهم: أبو بكر، وعائشة، وأبو هريرة، ويعلى بن مرة، وابن عمر، وأبو أمامة، وابن عباس، ويشبه من أجل ذلك أن يعد في الأحاديث المتواترة، ولم أر الآن من عدَّه منها».

(١) في [ظ]: «السقاء، أبو الفضل الباهلي».

(*) ترجمه النسائي في «الضعفاء» [٨٢]، وابن حبان في «المجروحين» [١٤٢]، وابن عدي في «الكامل» [٢٨٧]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٣١]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٨٠]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٩١]، والذهبي في «المغني» [٨٤٩]، وفي «الميزان» [١١٢٧]، وقال في «المغني»: «تركوه»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٦٤٢]: «ضعيف».

(٢) في [ظ]: «حدثني».

(٣) في [ر]، و[ظ]: «يحدث عن»، وأدرجت «عن» في [ظ] بقلم مغاير.

(٤) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٢٨).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقَلُّ أُمَّتِي الَّذِي يَبْلُغُ السَّبْعِينَ(١)»(٢).

لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ بَحْرٌ وَالرِّوَايَةُ فِي هَذَا غَيْرُ ثَابِتَةٍ(٣) (٤). [أ/ ٣٩/ ب].

٤/٧٦٣- حَدَّثَنَا بِشْرُ(٥) بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ أَيُّوبَ يَقُولُ لِبَحْرٍ السَّقَّاءِ: يَا بَحْرُ، أَنْتَ كَاسْمِكَ(٦) (٧).

[١٩٨]- بَحِيرُ بْنُ رَيْسَانَ(*).

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ.

---

(١) في [أ]، و[ظ]: «التسعين»، والمثبت من [ر]: «السبعين»، وهو الموافق لما في مصادر التخريج.

(٢) أخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» [٣٣٩٦]، وابن عدي (٢/ ٥٣) من طريق مسلم ابن إبراهيم به.

(٣) «والرواية في هذا غير ثابتة» ليست في [ظ].

(٤) أخرجه أبو يعلى [٦٥٤٤] من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «أقل أمتي أبناء سبعين سنة» وفيه إبراهيم بن الفضل المخزومي: متروك، وأخرجه الطبراني (١٢/ ٤٣٦) من حديث ابن عمر بلفظ: «أقل أمتي الذين يبلغون السبعين». قال الهيثمي (١٠/ ٣٤٣): «رواه الطبراني، قلت: لعله «التسعين» فإن هذا من النسخة التي كتبت منها لم تقابل، والله أعلم».
قلت: وفيه سعيد بن راشد السماك: منكر الحديث، متروك.

(٥) في [ر]: «نصر» وهو خطأ.

(٦) «الكامل» (٢/ ٢٢٩) و«تهذيب الكمال» (٤/ ١٤).

(٧) بعدها في [ظ]: «وليس لهذا المتن حديث يثبت، والرواية فيه فيها لين»، وقد سبق معناها.

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٢٨٩]، والذهبي في «المغني» [٨٥١]، وفي «ميزان الاعتدال» [١١٢٩]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٥٤٦]، وقال في «المغني»: «لا يعرف، بلى روى عنه ابن لهيعة، وبكر بن مضر، وقال البخاري: «لا يتابع على حديثه»، قلت: «ولم يدرك عبادة»..



٧٦٤/ ١- حَدَّثَنَا[(١)] آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: بَحِيرُ بْنُ رَيْسَانَ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَأَبُو سُفْيَانَ مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ[(٢)].

وَهَذَا الْحَدِيثُ[(٣)]:

٧٦٥/ ٢- حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سُفْيَانَ، رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، عَنْ بَحِيرِ بْنِ رَيْسَانَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ: أَنَّهُ وَجَدَ نَاسًا كَانُوا يُصَلُّونَ فِي رَمَضَانَ بَعْدَمَا يَتَرَوَّحُ الإِمَامُ، وَأَنَّهُ نَهَاهُمْ فَلَمْ يَنْتَهُوا، وَأَنَّهُ ضَرَبَهُمْ[(٤)].

وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ.

[١٩٩]- بَزِيعٌ[(٥)] مَوْلَى حَنْظَلَةَ، كُوفِيٌّ[(*)].

---

(١) في [ظ]: «حدثني».

(٢) الجزء الأول منه في «الكامل» (٢/ ٢٣٧) وفيه: «لا يتابع على حديثه»، وفي «لسان الميزان» [١٥٤٦]: «بعد ذكر حديثه الذي هنا: «وهذا الحديث أورده له العقيلي، وقال: «لا يتابع عليه، رواه عنه أبو سفيان رجل من أهل الشام. قال البخاري: مجهول».

(٣) «وهذا الحديث» ليست في [ظ].

(٤) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٣٧) من حديث أبان به.

(٥) في [ظ]، و[ر]: «بزيغ» بالغين المعجمة وكذلك في المواضع التالية وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه من [أ]، وانظر: «الإكمال» لابن ماكولا (١/ ٢٦٢)، ومراجع الترجمة.

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٤٣] ، والنسائي في«الضعفاء» [٩٠] ، وابن حبان في «المجروحين» [١٥٨]، وفيه: «بزيغ» بالغين المعجمة، وابن عدي في «الكامل» [٢٩٢]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٧٤]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٠٤]، والذهبي في «المغني» [٨٧٥]، وفي «الميزان» [١١٦٠]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٥٧٧]، وقال في «المغني»: «ضعفوه، ولا يعرف له مسند».

٧٦٦/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى(١)، قَالَ [ب/٧٦/ب]: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ، قَالَ: بَزِيعٌ سَمِعَ الضَّحَّاكَ، رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَّامٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، كُوفِيٌّ، مَوْلَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مِنْ سَبْيِ نَاحِيَةِ بُخَارَى، كَانَ(٢) أَبُو نُعَيْمٍ يَتَكَلَّمُ فِيهِ(٣).

٧٦٧/ ٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ(٤) قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ بَزِيعٍ الَّذِي يُحَدِّثُ عَنِ الضَّحَّاكِ فَقَالَ: مَا أُرَاهُ كَانَ(٥) بِذَاكَ فِي الْحَدِيثِ(٦).

٧٦٨/ ٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: قَدْ رَأَيْتُ بَزِيع(٧) صَاحِبَ المَحَامِلِ بِالْكُوفَةِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَلَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ(٨).

[٢٠٠]- بَزِيعُ بْنُ حَسَّانٍ، أَبُو الخَلِيلِ الخَصَّافُ، بَصْرِيٌّ(*).

---

(١) «بن موسى» من [ظ].

(٢) في [أ]: «قال»، وكتب فوقها: «كان»، كأنه يصححها، لا سيما أن «قال» ليست في [ظ]، و[ر]، ولا «التاريخ»، ولا «الضعفاء».

(٣) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٣٠)، و«الضعفاء» [٤٣].

(٤) «بن حنبل» من [ظ].

(٥) «كان» ليست في [ر].

(٦) «العلل ومعرفة الرجال» [٧٦٨].

(٧) كذا في الأصول الخطية، ولها وجه، والجادة: «بزيعًا».

(٨) «التاريخ» برواية الدوري [٢٠١٢]، وفيه: «صاحب الضحاك»، وفي «لسان الميزان» (٢/ ١٩٧): «صاحب المحامل».

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [١٥٧] -وفيه: «بزيغ» بالغين المعجمة- وابن عدي في «الكامل» [٢٩٣]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٣٣]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٠٢]، والذهبي في «المغني» [٨٧٤]، وفي «الميزان» [١١٥٩]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٥٧٦]، وقال في «المغني»: «ترك حديثه واتهم».

٧٦٩/ ١- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ الْمُثَنَّى(١) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ الْعَيْشِيُّ(٢) [ظ/٢٩/ب]، قَالَ: حَدَّثَنَا بَزِيعُ بْنُ حَسَّانٍ أَبُو الْخَلِيلِ الْخَصَّافُ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَذِيبُوا طَعَامَكُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ، وَلَا تَنَامُوا عَلَيْهِ فَتَقْسُوَ قُلُوبُكُمْ**»(٣).

٧٧٠/ ٢- حَدَّثَنَا(٤) مُعَاذٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ(٥) قَالَ: حَدَّثَنَا بَزِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ

---

(١) في [ظ]: «حدثناه ابن المثنى».

(٢) «العيشي» من [ظ].

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» [٦٠٤٤]، والطبراني في «الأوسط» [٤٩٥٢]، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٩٩) من حديث بزيع به، وقال: «هذا منكر تفرد به بزيع، وكان ضعيفًا».

وقال الهيثمي (٥/ ٣٤): «رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه بزيع أبو الخليل، وهو ضعيف».

وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (٣/ ٥٣): «أخرجه الطبراني، وابن السني في «اليوم والليلة»، من حديث عائشة بسند ضعيف».

وأخرجه ابن عدي (١/ ٤٠٥) من حديث أصرم بن حوشب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به، وقال: «وهذا الحديث يعرف ببزيع أبوالخليل عن هشام بن عروة، فلعلَّ أصرم بن حوشب هذا سرقه منه».

قلت: وأصرم هذا كذاب.

وفي «الفوائد المجموعة» (١/ ١٥٦): «رواه ابن عدي عن عائشة مرفوعًا، وفي إسناده أصرم بن حوشب كذاب، وفي إسناد له آخر عند ابن عدي أيضًا بزيع أبو الخليل، وهو متروك، والحديث موضوع». اهـ وقال الشيخ الألباني في «السلسة الضعيفة» [١١٥]: «موضوع».

(٤) في [ظ]: «وحدثناه».

(٥) «بن المبارك» من [ظ].

يُصَلِّي فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ يَبُولُ فِيهِ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ، [ر/١١/أ] فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَحْجُرُ لَكَ حُجْرَةً[١] هِيَ أَنْظَفُ مِنْ هَذَا؟ فَقَالَ: «**يَا حُمَيْرَاءُ، أَمَا عَلِمْتِ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا سَجَدَ لِلَّهِ سَجْدَةً، طَهَّرَ اللَّهُ مَوْضِعَ سُجُودِهِ إِلَى سَبْعِ أَرَضِينَ**»[٢].

لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِمَا.

٣/٧٧١- وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا بَزِيعُ [ب/٧٧/أ] بْنُ حَسَّانٍ أَبُو الْخَلِيلِ الْبَصْرِيُّ، فِي سَنَةِ سَبْعٍ[٣] وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ[٤] بْنِ جُدْعَانَ وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ، [أ/٤٠/أ] كِلَاهُمَا عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ لِي[٥] رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَا أُبَيُّ، مَنْ قَرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ أُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ . . .**» فَذَكَرَ فَضْلَ سُورَةٍ سُورَةٍ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ[٦].

---

(١) يعني: نجعل لك مكانًا خاصًّا تصلي فيه.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٤٩٥١]، وابن عدي (٥٩/٢)، وابن حبان في «المجروحين» (١٩٩/١) وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣٨٠/٢) من حديث عبد الرحمن بن المبارك به، وقال الهيثمي (١٠٩/٢): «رواه الطبراني في «الأوسط»، وبزيع اتهم بالوضع». وذكر ابن عدي أنه يروي عن عائشة مناكير كلها لا يتابعه عليها أحد».

وقال الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» [٢٦٥٣]: «موضوع». وانظر: «الفوائد المجموعة» (٢٣/١).

(٣) في [ظ]: «تسع».

(٤) في [ظ]: «يزيد»، وهو خطأ.

(٥) «لي» من [أ].

(٦) أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣٩٠/١) من طريق المصنف به.

٤/٧٧٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَحْمَدَ الْمُخَرِّمِيُّ(١) قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ ابْنِ شَبُّويَه قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ فِي حَدِيثِ(٢) أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**مَنْ قَرَأَ سُورَةَ كَذَا فَلَهُ كَذَا، ومَنْ قَرَأَ سُورَةَ كَذَا فَلَهُ كَذَا**» قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَظُنُّ الزَّنَادِقَةَ وَضَعَتْهُ(٣).

[٢٠١]- [عس] بُرَيْدُ(٤) بْنُ أَصْرَمَ(*).

سَمِعَ عَلِيًّا رضي الله عنه.

١/٧٧٣- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى(٥) قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: بُرَيْدُ بْنُ أَصْرَمَ، سَمِعَ عَلِيًّا، رَوَى عَنْهُ عُتَيْبَةُ، وَعُتَيْبَةُ وَبُرَيْدٌ مَجْهُولِينِ(٦) (٧).

وَهَذَا(٨) الْحَدِيثُ:

---

(١) في [ظ]: «المخزومي».

(٢) بعدها في [ظ]: «له»، وليست في [أ]، و[ر]، ولا في «الموضوعات» نقلًا عن المصنف.

(٣) علقه ابن قتيبة في «تأويل مشكل الحديث» (٧٣) عن ابن المبارك، وأخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» [٤٧٢] من طريق العقيلي به، وانظر «المنار المنيف» [٢٢٥] و«الفوائد المجموعة» [٩٣١].

(٤) كُتِبَ في حاشية [ظ] اليمنى: «تَزيد». وهو أحد الأوجه في اسمه، وقيل أيضًا: «يزيد»، أفاده ابن حجر في «التقريب» [٦٦٣] وصوب «بُريد».

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٣٠٨]، وعنده: «تزيد»، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٩٩]، والذهبي في «المغني» [٨٦٨]، وفي «الميزان» [١١٥٢]، وقال في «المغني»: «لا يعرف، وحديثه منكر»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٦٦٣]: «مجهول».

(٥) «بن موسى» من [ظ].

(٦) كذا في النسخ الثلاث، وغيرت في [أ] إلى الجادة.

(٧) اقتصر البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٤٠) على ذكره للحديث التالي ثم أتبعه بقوله: «إسناده مجهول». وهو في «الكامل» (٢/ ٢٨٧) بأطول من هذا مع اختلاف في العبارة.

(٨) «هذا» ليست في [ظ]

٢/٧٧٤- حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ ابْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُتَيْبَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَصْرَمَ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: مَاتَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَرَكَ دِينَارًا وَدِرْهَمًا(١)! فَقَالَ: «**كَيَّتَانِ، صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ**»(٢).

٣/٧٧٥- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ ابْنُ سَهْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، [ب/٧٧/ب] عَنْ أَبِي حَمْزَةَ(٣) قَالَ: سَمِعْتُ بُرَيْدَ بْنَ أَصْرَمَ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ قَالَ عَلِيٌّ: فِيَّ أُنْزِلَتْ(٤).

قَالَ: لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِمَا(٥).

فَأَمَّا الْحَدِيثُ الأَوَّلُ فَلَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ(٦).

---

(١) في [ظ]: «دينارًا أو درهمًا»، والمثبت من [أ]، و[ر]، وفي مصادر التخريج: «دينارين أو درهمين».

(٢) أخرجه أحمد (١/ ١٠١) والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٤٠) من طريق عفان. وأخرجه المقدسي في «المختارة» (٢/ ٢٢) وأحمد (١/ ١٣٧)، والحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (١٩/ ٣٣١) من طريق جعفر به. قال البخاري: «إسناده مجهول».

(٣) في [ظ]، و[ر]: «جمرة»، وشعبة يروي عن أبي جمرة الضبعي، وعن أبي جمرة الأزدي، وعن أبي حمزة القصاب، فالله أعلم.

(٤) أخرجه ابن مردويه، كما في «كنز العمال» [٤٤٧٣].

(٥) «قال: لا يتابع عليهما» من [ظ].

(٦) أخرجه أحمد (١/ ٤٠٥، ٤١٢، ٤١٥، ٤٢١، ٤٥٧) وابن أبي شيبة [١٢٠٢٣]، وأبو يعلى [٤٩٩٧، ٥٠٣٧، ٥٣٥٥]، وابن حبان [٣٢٦٢] والطيالسي [٣٥٧]، والبزار [١٧١٦]، والبيهقي في «الشعب» [٦٩٦٢] من طرق عن ابن مسعود.
قال الهيثمي (١٠/ ٤١٧): «رواه أحمد، وأبويعلى، والبزار، وفيه: عاصم بن بهدلة، وقد وثقه غير واحد، وبقية رجاله رجال الصحيح». =

وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا أَصْلَ لَهُ.

[٢٠٢]- [ع][(١)]/ بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيُّ، كُوفِيٌّ[(٢)(*)].

٧٧٦/ ١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ[(٣)] قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ بُرَيْدِ[(٤)] بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، بُرَيْدٌ يَرْوِي أَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ[(٥)].

٧٧٧/ ٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: لَمْ

= وأخرجه أحمد (٢/ ٣٥٦، ٤٢٩، ٤٩٣) من طرق عن أبي هريرة.

قال الهيثمي (١٠/ ٤١٩): «رواه أحمد وفيه: ابن لهيعة، وقد اعتضد، وبقية رجاله رجال الصحيح»، وقال (١٠/ ٤١٩): «رواه أحمد وفيه: شريك بن عبدالله النخعي، وقد وثقه غير واحد، وبقية رجاله رجال الصحيح».

وأخرجه أحمد (٥/ ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٨)، والطبراني [٧٥٠٦، ٧٥٧٣، ٧٦٥٤، ٨٠١١]، والبيهقي في «الشعب» [٣٥١٤، ٦٩٦٤] من طرق عن أبي أمامة.

قال الهيثمي (٣/ ١٥٤): «رواه الطبراني في «الكبير» ورجاله ثقات».

(١) رمز لها في [ظ] بـ: «خ م».

(٢) «الأشعري كوفي» كتبت في [ظ] أعلى مستوى السطر بخط مغاير.

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٧٣]، وابن عدي في «الكامل» [٢٩٥]، والذهبي في «المغني» [٨٦٩]، وفي «الميزان» [١١٥٣]، وقال في «المغني»: «ثقة، قال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال أبو حاتم: «لا يحتج به» »، وقال ابن حجر في «التقريب» [٦٦٤]: «ثقة يخطئ قليلًا».

(٣) «بن حنبل» ليست في [ظ].

(٤) بعدها في [ظ]: «بن عبد الله»، وليست في [أ]، و[ر]، ولا في مصدر التخريج.

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» [١٣٨٠].

أَسْمَعْ يَحْيَى وَلَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ(١) عَنْ سُفْيَانَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ بِشَيْءٍ قَطُّ(٢).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٣/٧٧٨- مَا حَدَّثَنَا بِهِ(٣) مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ(٤) قَالَ: حَدَّثَنَا بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ(٥) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: [ر/ ١١/ ب] «**مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ كَمَثَلِ الْعَطَّارِ، إِنْ لَمْ يُحْذِكَ مِنْ عِطْرِهِ عَبِقَ بِكَ مِنْ رِيحِهِ**»(٦).

هَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ بُرَيْدٍ(٧).

٤/٧٧٩- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ(٨) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ:

---

(١) كذا في [أ]، و[ر] وضبب عليها، وفي [ظ]: «يحدثا»، والجادة: «يحدثان».

(٢) «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٢٦) و«الكامل» (٢/ ٢٤٤).
لكن قال مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٣٧١): «وقال الآجري: سألت أبا داود عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة فقال: ثقة، روى عنه يحيى بن سعيد القطان».

(٣) في [ظ]: «حدثناه».

(٤) «بن عيينة» من [ظ].

(٥) «الأشعري» ليست في [ظ].

(٦) أخرجه مسلم [٢٦٢٨]، والحميدي [٧٧٠] من حديث سفيان به.

(٧) كُتِبَ تحتها بين الأسطر في [ظ] بخط صغير: «قلت: هذا الحديث مخرج في الصحيح» وأتت في طبعة السلفي في صلب الكتاب.

(٨) «بن زياد» ليست في [أ].

سَمِعْتُ أَبَا بُرْدَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالسُّوءِ كَمَثَلِ صَاحِبِ الْمِسْكِ** [أ/٤٠/ب] **وَكِيرِ الْحَدَّادِ، لَا يَعْدَمُكَ مِنْ صَاحِبِ الْمِسْكِ أَنْ يَحْذُوَكَ أَوْ تَجِدَ رِيحَهُ**[١]، **وَكِيرُ الْحَدَّادِ** [ب/٧٨/أ] **يُحْرِقُ ثِيَابَكَ أَوْ تَجِدُ مِنْهُ رِيحًا خَبِيثَةً**»[٢].

هَكَذَا قَالَ عَبْدُ الْوَاحِدِ: «أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ»، وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: «بُرَيْد»، وَلَعَلَّ[٣] كُنْيَةَ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «أَبُو بُرْدَةَ».

وَفِي هَذَا[٤] الْحَدِيثِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي[٥] مُوسَى الأَشْعَرِيِّ[٦] اضْطِرَابٌ. [ظ/٣٠/أ]

٧٨٠/ ٥- فَحَدَّثَنَا[٧] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَاجِيَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ أَسْلَمَ (ح)[٨].

٧٨١/ ٦- وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَرْبٍ الْبُوسَنْجِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ

---

(١) كانت في [أ]: «تجد ريحه» كما في [ظ]، و[ر]، ولكن ضرب على «ريحه» وجعلت «تجد»: «تحذيك».

(٢) أخرجه البخاري [٢١٠١] من حديث عبد الواحد بن زياد به.
قال الدارقطني في «العلل» (٧/ ٢٤٧): «فإن كان عبد الواحد بن زياد حفظه مرفوعًا فالحديث له؛ لأنه ثقة». اهـ

(٣) «بريد، ولعل» ليست في [ر]، ومكانها في [ظ]: «وجعل كنية».

(٤) «هذا» ليست في [أ].

(٥) في [ظ]: «أبو».

(٦) «الأشعري» من [ر].

(٧) في [ر]: «حدثنا».

(٨) «ح» من [ر].

مَنْصُورٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ قَسَامَةَ بْنِ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ كَحَامِلِ الْمِسْكِ؛ إِلَّا يَهَبْ لَكَ تَجِدْ رِيحَهُ، وَمَثَلُ الْجَلِيسِ السُّوءِ كَالْقَيْنِ**(١) **إِذَا جَلَسْتَ إِلَيْهِ نَفَخَ بِكِيرِهِ**(٢)**، فَيُصِيبُكَ مِنْ دُخَانِهِ وَشَرَرِهِ**»(٣).

هَكَذَا رَوَاهُ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، عَنْ عَوْفٍ.

وَخَالَفَهُ مُعْتَمِرٌ فِي لَفْظِهِ.

٧٨٢/ ٧- فَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ النَّضْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عَوْفًا قَالَ: حَدَّثَنَا قَسَامَةُ بْنُ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَثَلُ الَّذِي أُعْطِيَ الإِيمَانَ وَأُعْطِيَ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْأُتْرُنْجَةِ**(٤) **طَيِّبَةِ الطَّعْمِ طَيِّبَةِ الرِّيحِ. وَمَثَلُ الَّذِي لَمْ يُعْطَ الإِيمَانَ وَلَمْ يُعْطَ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ مُرَّةِ الطَّعْمِ لَا رِيحَ لَهَا**(٥)**، وَمَثَلُ مَنْ أُعْطِيَ الْإِيمَانَ وَلَمْ يُعْطَ الْقُرْآنَ كَمَثَلَ التَّمْرَةِ طَيِّبَةِ الطَّعْمِ وَلَا**(٦) **رِيحَ لَهَا، وَمَثَلُ الَّذِي أُعْطِيَ الْقُرْآنَ وَلَمْ يُعْطَ الإِيمَانَ كَمَثَلِ الرَّيْحَانَةِ مرَّةِ الطَّعْمِ طَيِّبَةِ الرِّيحِ**»(٧).

وَقَدْ رَوَاهُ(٨) [ب/٧٨/ب] هَوْذَةُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ عَوْفٍ، عَنْ قَسَامَةَ بِهَذَا

---

(١) في [ظ]: «كالكير» وكتب فوقها بقلم آخر: «كالقين».

(٢) في [ظ]: «لكيره».

(٣) أخرجه البزار في «مسنده» [٣٠٢٧] من طريق خلاد به.

(٤) في [ظ]، و[ر]: «الأُتْرُجَّةِ»، وهما بمعنًى.

(٥) «لها» ليست في [ظ].

(٦) في [ظ]، و[ر]: «لا».

(٧) أخرجه ابن حبان (الإحسان ١٢١)، والروياني في «مسنده» (٥٥٢) من طريق معتمر به.

(٨) في [ظ]: «وروى».

اللَّفْظِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبَا مُوسَى وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

٧٨٣/ ٨- حَدَّثَنَاهُ بِشْرُ بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا هَوْذَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ قَسَامَةَ قَالَ: «**إِنَّ مَثَلَ مَنْ أُعْطِيَ الإِيمَانَ**(١) **كَمَثَلِ الأُتْرُنْجَةِ**(٢) . . .» فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

وَقَدْ(٣) رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ(٤) عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ(٥)، فَاخْتَلَفُوا أَيْضًا فِي لَفْظِهِ(٦).

٧٨٤/ ٩- فَرَوَاهُ أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الأُتْرُجَّةِ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيحُهَا طَيِّبٌ** [ر/١٢/أ]. **وَمَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ التَّمْرَةِ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَلَا رِيحَ لَهَا، وَمَثَلُ الْفَاجِرِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الرَّيْحَانَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَلَا**(٧) **طَعْمَ لَهَا، وَمَثَلُ الْفَاجِرِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ، طَعْمُهَا مَرٌّ وَلَا رِيحَ لَهَا، وَمَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ كَمَثَلِ صَاحِبِ الْمِسْكِ، إِنْ لَمْ يُصِبْكَ مِنْهُ شَيْءٌ أَصَابَكَ رِيحُهُ، وَمَثَلُ الْجَلِيسِ السُّوءِ كَمَثَلِ الْكِيرِ، إِنْ لَمْ يُصِبْكَ مِنْ شَرَارِهِ**(٨) **أَصَابَكَ مِنْ دُخَانِهِ**»(٩).

---

(١) في [ظ]: «أُعطي القرآن وأُعطي الإيمان».

(٢) في [ظ]، و[ر]: «الأُتْرُجَّةِ»، وهما بمعنًى.

(٣) «قد» من [أ].

(٤) «هذا الحديث» ليست في [ظ].

(٥) «عن النبي ﷺ» من [أ].

(٦) في [ظ]: «اللفظ».

(٧) في [ظ]: «لا».

(٨) في [ظ]: «شرره»، والمثبت من [أ]، و[ر].

(٩) أخرجه أبو داود [٤٨٢٩] والقضاعي في «مسند الشهاب» [١٣٨١] من حديث أبان =

هَكَذَا رَوَاهُ أَبَانُ، جَاءَ بِلَفْظِ الْحَدِيثَيْنِ[(١)] جَمِيعًا. [أ/٤١/أ]

٧٨٥/ ١٠- وَخَالَفَهُ شُعْبَةُ وَهَمَّامٌ وَمَعْمَرٌ وَسَعِيدٌ وَأَبُو عَوَانَةَ، فَرَوَوْهُ كُلُّهُمْ[(٢)] عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ** ...»[(٣)] فَجَاءُوا بِالْحَدِيثِ الأَوَّلِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ «**مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ** ...» وَلَمْ يُتَابِعْ أَبَانَ مِنْهُمْ[(٤)] أَحَدٌ.

٧٨٦/ ١١- وَقَدْ رَوَى[(٥)] شُبَيْلُ بْنُ عَزْرَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ** ...»[(٦)] فَتَابَعَ أَبَانَ، [ب/٧٩/أ] وَلَمْ يَقُلْ: «عَنْ أَبِي مُوسَى».

٧٨٧/ ١٢- وَحَدَّثَنَاهُ[(٧)] مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَنَّادٍ[(٨)] قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ

= عن قتادة عن أنس به. والطبراني في «مسند الشاميين» [٢٦٢١، ٢٦٢٢] من حديث سعيد بن بشير، عن قتادة به.

(١) في [ظ]: «بألفاظ الخبرين».

(٢) في [ظ]: «كلهم رووا».

(٣) أخرجه البخاري [٥٠٥٩]، ومسلم [٧٩٧] من طريق شعبة، وأخرجه البخاري [٥٠٢٠ و٧٥٦٠]، ومسلم [٧٩٧] من طريق همام، وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» [٢٠٩٣٣] عن معمر، وأخرجه النسائي [٥٠٣٨] من طريق سعيد، وأخرجه الترمذي [٢٨٦٥]، والنسائي في «الكبرى» [٨٠٢٨] من طريق أبي عوانة، كلهم عن قتادة، عن أنس، عن أبي موسى، به.

(٤) في [ظ]: «عليه».

(٥) في [ظ]: «ورواه».

(٦) أخرجه أبو داود [٤٨٣١]، والحاكم (٤/ ٣١٢)، وأبو يعلى [٤٢٩٥]، والقضاعي في «مسند الشهاب» [١٣٨٢] من حديث شبيل بن عزرة، عن أنس.

(٧) في [ظ]: «حدثنا»، وفي [ر]: «وحدثنا».

(٨) في [ظ]: «جنادة» فيما يظهر.

قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي كَبْشَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى الأَشْعَرِيَّ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ مَثَلُ الْعَطَّارِ إِنْ**[1] **لَا يُحْذِكَ، يَعْبِقْ بِكَ مِنْ رِيحِهِ، وَمَثَلُ الْجَلِيسِ السُّوءِ مَثَلُ الْقَيْنِ**[2] **إِنْ لَا يُحْرِقْكَ**[3] **يَعْبِقْ بِكَ مِنْ رِيحِهِ**»[4].

٧٨٨/ ١٣- وَرَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي كَبْشَةَ السَّدُوسِيِّ قَالَ: خَطَبَنَا أَبُو مُوسَى فَقَالَ: الْجَلِيسُ الصَّالِحِ خَيْرٌ مِنَ الْوَحْدَةِ، وَالْوَحْدَةُ خَيْرٌ مِنْ جَلِيسِ السُّوءِ، وَمَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ كَمَثَلِ صَاحِبِ الْعِطْرِ إِنْ[5] لَا يُحْذِكَ، يَعْبِقْ بِكَ مِنْ رِيحِهِ، وَمَثَلُ الْجَلِيسِ[6] السُّوءِ مَثَلُ الْقَيْنِ[7] إِنْ لَا يَحْرِقْكَ يَعْبِقْ بِكَ مِنْ رِيحِهِ.

وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ أَوْلَى مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ[8].

وَرِوَايَةُ شُعْبَةَ وَهَمَّامٍ وَأَبِي عَوَانَةَ وَمَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى بِلَفْظِ: «**مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ**» أَوْلَى مِنْ رِوَايَةِ أَبَانَ

---

(١) «إن» ليست في [ظ].

(٢) في [ظ]: «الكير» وفوقها كلمة لم تتضح لعلها «القين أو القير».

(٣) في [ظ]: «يحذك».

(٤) أخرجه أحمد (٤/ ٤٠٨) من حديث عبد الواحد بن زياد به. وانظر الاختلاف في سنده في «علل الدارقطني» (٧/ ٢٤٧).

(٥) «إن» ليست في [ظ].

(٦) في [أ]: «جليس».

(٧) تحتمل في [ظ]: «القير»، والقين هو الحداد «تاج العروس» (ق ي ن).

(٨) «بن زياد» ليست في [ظ].

وَبُرَيْدٍ وَشُبَيْلٍ فِي الْجَلِيسِ الصَّالِحِ(١).

وَحَدِيثُ قَسَامَةَ مُضْطَرِبُ الإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ. [ظ/٣٠/ب]

[٢٠٣]- [بخ] الْبَرَاءُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْغَنَوِيُّ(*)(٢).

١/٧٨٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى عَنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى فِي الْقُنُوتِ، فَقَالَ: لَمْ يَسْمَعْهُ(٣) مِنْ أَبِي رَجَاءٍ، إِنَّمَا هَذَا حَدِيثُ الْبَرَاءِ بْنِ

---

(١) مكانها في [ظ]: «وهذه الرواية أولى من رواية عبد الواحد وبريد وشبيل وأبان العطار، وهذا الصحيح في لفظ: «**الْجَلِيسِ الصَّالِحِ**»، وحديث شعبة وسعيد وهمام وأبي عوانة ومعمر، عن قتادة، عن أنس، عن أبي موسى بلفظ «**مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ** . . .» صحيح».

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٧٥]، وابن عدي في «الكامل» [٢٨٥]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٩٥]، والذهبي في «المغني» [٨٥٩]، وفي «الميزان» [١١٤٠]، وقال في «المغني»: «ضعفه أحمد وابن معين»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٦٥٥]: «ضعيف».

(٢) فرق المصنف بين (البراء بن عبد الله الغنوي) و(البراء بن يزيد الغنوي) صاحب الترجمة التالية، وقد ذهب إلى ذلك النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٧٤]، [٧٥]، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٠٠، ٤٠١)، وابن عدي في «الكامل» [٢٨٥]، [٢٨٦]، ونقله مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٣٦٢، ٣٦٣) عن الساجي وابن الجارود وأبي بكر الخطيب، ومال هو إليه.
لكن دلَّ كلام ابن معين في «التاريخ» برواية الدوري [٣٨٨١]، وابن حبان في «المجروحين» [١٥٦]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٩٥]، والمزي في «تهذيب الكمال» (٤/ ٣٧) على أنهما واحد.
وقال ابن حجر في «التقريب» [٦٥٥]: «البراء بن عبد الله بن يزيد الغنوي البصري وربما نسب إلى جده، وقيل: هما اثنان».

(٣) في [ر]: «أسمعه».



عَبْدِ اللَّهِ[(١)] الْغَنَوِيِّ[(٢)]. وَكَأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ الْبَرَاءَ[(٣)].

٧٩٠/ ٢- حَدَّثَنَا [ب/ ٧٩/ب] مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى[(٤)] قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ[(٥)] قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: الْبَرَاءُ الْغَنَوِيُّ ضَعِيفٌ[(٦)].

وَفِي[(٧)] مَوْضِعٍ آخَرَ: الْبَرَاءُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْغَنَوِيُّ، بَصْرِيٌّ، لَمْ يَكُنْ حَدِيثُهُ بِذَاكَ[(٨)].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٧٩١/ ٣- مَا حَدَّثَنَاهُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْغَنَوِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَلَا أُنْبِئُكُمْ بِأَهْلِ الْجَنَّةِ؟ هُمُ الضُّعَفَاءُ الْمَظْلُومُونَ**» قَالَهَا ثَلَاثًا «**أَلَا أُنْبِئُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ مِنْكُمْ؟ كُلُّ شَدِيدٍ جَعْظَرِيٍّ**[(٩)]، **هُمُ الَّذِينَ لَا يَأْلَمُونَ رُءُوسُهُمْ**[(١٠)] ...»[(١١)].

---

(١) «بن عبد الله» ليست في [ظ].
(٢) «تهذيب الكمال» (٤/ ٣٨).
(٣) «الجرح والتعديل» (١/ ٢٣٧).
(٤) «بن عيسى» من [ظ].
(٥) «بن محمد» ليست في [ظ].
(٦) «التاريخ» برواية الدوري (٣٤٢٨).
(٧) في [ظ]: «وقال في ».
(٨) «التاريخ» برواية الدوري [٣٨٨١].
(٩) **الجعظري**: الغليظ الفظ المتكبر.
(١٠) يعني: الذين لا يمرضون.
(١١) أخرجه أحمد (٢/ ٣٦٩، ٥٠٨) والطيالسي (٢٥٥١) من حديث البراء بن عبد الله به.
وقال الهيثمي في «المجمع» (٢/ ٢٩٤): «رواه أحمد وفيه البراء بن يزيد الغنوي، قال ابن عدي: هو عندي أقرب إلى الصدق، قلت: وقد ضعفه أحمد وغيره». اهـ

لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ. [أ/ ٤١/ب]

[٢٠٤]- البَرَاءُ بْنُ يَزِيدَ الغَنَوِيُّ(*).

عَنْ أَبِي نَضْرَةَ.

٧٩٢/ ١- حَدَّثَنَا[(١)] مُحَمْدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا العَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ[(٢)] قَالَ: سَمِعْتُ يَحيَى بْنَ مَعِينٍ[(٣)] قَالَ: البَرَاءُ بْنُ يَزِيدَ الغَنَوِيُّ، صَاحِبُ أَبِي نَضْرَةَ: ضَعِيفٌ[(٤)].

وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: البَرَاءُ بْنُ يَزِيدَ الْغَنَوِيُّ، بَصْرِيٌّ، لَيْسَ بِذَاكَ[(٥)].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٧٩٣/ ٢- مَا حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ بْنُ يَزِيدَ الْغَنَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَعَوَّذُ فِي دُبُرِ الصَّلَاةِ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمِنَ الْفِتَنِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٧٤]، وابن حبان في «المجروحين» [١٥٦]، وابن عدي في «الكامل» [٢٨٦]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٧٣] وفيه: «الفنوي»، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٥٥٤] وانظر التعليق على الترجمة السابقة.

(١) فوقها في [ظ]: «تقدم» كأنه يشير إلى تقدم هذه الفقرة في الترجمة السابقة.

(٢) «بن محمد» ليست في [ظ].

(٣) «بن معين» من [ظ].

(٤) «التاريخ» برواية الدوري [٣٤٢٥].

(٥) «التاريخ» برواية الدوري [٤٤٢٥].

وَمَا بَطَنَ، وَمِنَ الْأَعْوَرِ الْكَذَّابِ(١).

لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَقَدْ رُوِيَ بِغَيْرِ هَذَا الْإِسْنَادِ مِنْ طَرِيقٍ أَصْلَحَ مِنْ هَذَا(٢).

[ب/ ٨٠/أ]

[٢٠٥]- [خت م ٤] بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ الْحِمْصِيُّ، أَبُو يَحْمَدَ(٣) الْكَلَاعِيُّ(٤)(*).

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٢٩٢، ٣٠٥) والطبراني (١٢/ ١٦٦) [١٢٧٧٩]، وعبد بن حميد [٧٠٧] من حديث البراء بن عبد الله الغنوي به، كذا في «المسند» و«المعجم» البراء بن عبد الله - وانظر التعليق على الترجمة السابقة.
وأخرجه الطيالسي [٢٧١٠] من حديث البراء بن يزيد الغنوي به.

(٢) كما عند مسلم [٥٨٨] من حديث أبي هريرة.

(٣) ضبطها الناسخ في [أ]: «يَحْمَد»، بفتح الياء والميم بينهما حاء ساكنة، والذي في كتب الضبط ضم الياء وكسر الميم، وقال الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٤/ ٢٣٤٣): «وأصحاب الحديث يقولون بفتح الياء»، وقال الجياني في «تقييد المهل» (٢/ ٤٩٩): «كل ما يأتي في حمير من هذه الأسماء مثل: يحمد و. . . ، فهو بضم الياءات، وما في الأزد وغيرهم من العرب من مثل هذه الأسماء فهو يحمد ويعفر بفتح الياء». اهـ

(٤) في [ر]: «الكلابي»، وهو تصحيف.

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [١٥٩]، وابن عدي في «الكامل» [٣٠٢]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [٦٣٠]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٤٦]، والذهبي في «المغني» [٩٤٤]، وفي «الميزان» [١٢٥٠]، وقال في «المغني»: «أحد الأئمة الحفاظ، يروي عمن دب ودرج، وله غرائب تستنكر أيضًا عن الثقات لكثرة حديثه»، وقال ابن خزيمة: «لا أحتج ببقية»، وقال أحمد بن حنبل: «له مناكير عن الثقات»، وقال ابن عدي: «لبقية أحاديث صالحة ويخالف الثقات وإذا روى عن غير الشاميين خلط كما يفعل إسماعيل بن عياش». وقال غير واحد: «كان يدلس عن قوم متروكين». قال ابن حبان: «سمع من شعبة ومالك وغيرهما أحاديث مستقيمة ثم سمع من قوم كذابين عن شعبة ومالك فروى عن الثقات بالتدليس -يعني وأسقط أولئك الكذابين بينه وبينهم- فلا يحتج به». وقال ابن معين وأبو زرعة وغيرهما: «إذا روى بقية عن ثقة فهو حجة». =

٧٩٤/ ١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الأَبَّارُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُصْعَبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: قَالَ بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ(١): ذَاكَرْتُ حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ أَحَادِيثَ(٢) فَقَالَ: مَا أَجْوَدَ أَحَادِيثَكَ، لَوْ كَانَ لَهَا أَجْنِحَةٌ! قَالَ: يَعْنِي أَسَانِيدَ(٣).

٧٩٥/ ٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ(٤) قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: بَقِيَّةُ إِذَا حَدَّثَ عَنْ قَوْمٍ لَيْسُوا بِمَعْرُوفِينَ فَلَا تَقْبَلُوهُ(٥)، وَإِذَا حَدَّثَ بَقِيَّةُ عَنِ الْمَعْرُوفِينَ مِثْلِ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ وَغَيْرِهِ قُبِلَ(٦).

٧٩٦/ ٣- أَخْبَرَنَا(٧) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْخَلَّالُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَخْلَدٌ الشَّعِيرِيُّ قَالَ: سَأَلُوا ابْنَ عُيَيْنَةَ عَنْ شَيْءٍ فَقَالَ: أَبُو الْعَجَبِ أَنَا؟! بَقِيَّةُ الْحِمْصِيُّ(٨) أَنَا؟!(٩).

= قال ابن المبارك: «أعياني بقية، يسمِّي الكنى ويكنِّي الأسماء» وقال النسائي: «إذا قال ثنا وأنبا فهو ثقة، وإذا قال: عن فلان وفلان فلا»، روى مسلم لبقية متابعة فقط»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٧٤١]: «صدوق كثير التدليس عن الضعفاء».

(١) «بن الوليد» من [ظ].

(٢) في [أ]، [ظ]: «أحاديثا».

(٣) «تاريخ بغداد» (٧/ ٦٢٥).

(٤) «بن أحمد» من [ظ].

(٥) في [أ]، و[ر]: «تقبلونه»، وفي مصدر التخريج: «تقبلون»، والجادة ما أثبتناه من [ظ].

(٦) «العلل ومعرفة الرجال» [٣١٤١]، [٤١٢٨].

(٧) في [ظ]، و[ر]: «حَدَّثَنَا».

(٨) في [أ]: «الحمص».

(٩) «العلل ومعرفة الرجال» [٥٠١٥]، و«تاريخ بغداد» (٧/ ٦٢٥) وفيه: «تكاثروا على سفيان بن عيينة، فقال: ما لكم؟ فلست ببقية بن الوليد، ولا أبو العجب».

٤/٧٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بَلْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ -يَعْنِي: عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَكَمِ بْنِ بَشِيرِ بْنِ سَلْمَانَ- يَذْكُرُ عَنْ وَكِيعٍ قَالَ: مَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَجْرَأَ عَلَى أَنْ يَقُولَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» لِلْحَدِيثِ الدَّنِيِّ[1] مِنْ بَقِيَّةَ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَمَا سَمِعْتُهُ يَتَنَاوَلُ أَحَدًا إِلَّا بَقِيَّةَ[2].

٥/٧٩٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدُويَه الْمَرْوَزِيُّ[3] قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ[4] بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَشِيرٍ الْمَرْوَزِيُّ [ر/١٣/أ] قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ صَدُوقُ اللَّهْجَةِ، كَانَ يَأْخُذُ عَمَّنْ[5] أَقْبَلَ وَأَدْبَرَ[6].

٦/٧٩٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: قُلْتُ لأَبِي: أَيُّمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ: ضَمْرَةُ أَوْ بَقِيَّةُ؟ قَالَ: لَا، ضَمْرَةُ أَحَبُّ إِلَيْنَا[7]، بَقِيَّةُ مَا كَانَ يُبَالِي عَمَّنْ حَدَّثَ[8]. [ب/٨٠/ب]

---

(١) في [أ]، و[ظ]: «الذي»، والمثبت من [ر] موافق لما في «تاريخ دمشق» من طريق المصنف.

(٢) «تاريخ دمشق» (١٠/٣٤٨) من طريق المصنف، وقال: «وقال غيره: «الواهي» بدل «الدني» ».

(٣) «المروزي» ليست في [ظ].

(٤) في [ر]: «أنا حميد».

(٥) في [أ]، و[ر]: «من»، والمثبت من [ظ] موافق لما في «تاريخ دمشق»، وغيره نقلًا عن المصنف.

(٦) «تاريخ بغداد» (٧/٦٢٦).

(٧) بعدها في [أ]: «من»، وليست في مصادر التخريج.

(٨) «العلل ومعرفة الرجال» [٢٦٢٤].

وَمِنْ(١) حَدِيثِهِ:

٨٠٠/ ٧- مَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ القُومِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**تَرِّبُواْ الكِتَابَ! فَإِنَّهُ أَنْجَحُ لِلْحَاجَةِ**»(٢).

٨٠١/ ٨- حَدَّثَنَا(٣) مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ(٤) الدِّمَشْقِيُّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**تَرِّبُواْ صُحُفَكُمْ أَنْجَحُ لَهَا، وَالتُّرَابُ مُبَارَكٌ**»(٥). [أ/ ٤٢/أ]

[٢٠٦]- [م س] بَخْتَرِيُّ بْنُ الْمُخْتَارِ كُوفِيٌّ(٦)(*).

---

(١) من هنا وحتى ختام الترجمة ليس في [ظ].

(٢) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٠٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٥/ ٣٦٩) من طريق بقية به.

(٣) في [ر]: «حَدَّثَنَاهُ».

(٤) وقع في «المصنف»، وابن ماجه: «أبو أحمد»، وهو عمر بن أبي عمر الكلاعي، ويقال: أبو أحمد بن علي الكلاعي، وهو على كلٍّ من شيوخ بقية المجهولين.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» [٢٦٨٩٥] وعنه ابن ماجه [٣٧٧٤] وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٥/ ٣١٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٤) من طريق بقية عن عمر بن أبي عمر عن أبي الزبير عن جابر.

(٦) «كوفي» ليست في [ظ].

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٢٩٠]، والذهبي في «المغني» [٨٥٥]، وفي «الميزان» [١١٣٤]، وقال في «المغني»: «قال البخاري: «يخالف في حديثه»، وقواه غيره، وقال ابن عدي: «ولا أعلم له حديثًا منكرًا»»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٦٤٧]: «صدوق».

٨٠٢/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: بَخْتَرِيُّ بْنُ الْمُخْتَارِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ وَأَبِي بَكْرٍ ابْنِيْ[1] أَبِي مُوسَى، قَالَ الْبُخَارِيُّ: يُخَالِفُ فِي حَدِيثِهِ[2].

[٢٠٧]- بَدْرُ بْنُ مُصْعَبٍ، كُوفِيٌّ[*].

يُخَالِفُ[3] فِي حَدِيثِهِ.

٨٠٣/ ١- حَدَّثَنَا[4] مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا بَدْرُ بْنُ مُصْعَبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا مِنْ عَمَلٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ عَمَلٍ فِي الْعَشْرِ**» قَالَ: قُلْنَا[5]: وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «**وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا مَنْ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ وَجَوَادِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ**»[6]. [ظ/ ٣١/أ]

٨٠٤/ ٢- حَدَّثَنَاهُ أَبُو يَحْيَى بْنُ أَبِي مَسَرَّةَ قَالَ: حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى قَالَ:

---

(١) في [ظ]، و[ر]: «بن»، والمثبت من [أ] موافق لما في مصدر التخريج.

(٢) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٣٦-١٣٧).

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [٨٥٧]، وفي «الميزان» [١١٣٧]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٥٥٢]، وقال في «المغني»: «مقل، وصل حديثًا مرسلًا».

(٣) في [ظ]: «مخالف».

(٤) في [ظ]: «أخبرنا».

(٥) في [ظ]: «قلت».

(٦) أخرجه أبو عوانة [٣٠٢٨] عن موسى بن إسحاق، وابن عدي (٢/ ١٥٩) من حديث أبي كريب، عن بدر بن مصعب، عن عمر بن ذر، عن «عطاء!» عن أبي هريرة. والصواب «مجاهد» كما هنا وكما في «علل الدارقطني» (٩/ ٢٠١) قال الذهبي في «الميزان»: «بدر ابن مصعب وصل حديثًا مرسلًا عن عمر بن ذر».

حَدَّثَنَا(١) عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ، عَنْ مُجَاهِدٍ(٢)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

وَلَمْ يَذْكُرْ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَحَدِيثُ خَلَّادٍ أَوْلَى.

[٢٠٨]- [س] بُرَيْدَةُ بْنُ سُفْيَانَ بْنِ فَرْوَةَ الأَسْلَمِيُّ(*).

٨٠٥/ ١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: بُرَيْدَةُ بْنُ سُفْيَانَ الَّذِي يَرْوِي عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، كَانَ مَعَنَا فِي طَرِيقِ الرَّيِّ، يَشْرَبُ الْخَمْرَ(٣).

٨٠٦/ ٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ سُفْيَانَ: كَيْفَ حَدِيثُهُ؟ قَالَ: لَهُ بَلِيَّةٌ(٤) (٥).

---

(١) «حدثنا» ليست في [ظ].

(٢) ضبب الناسخ عليها وهي إشارة إلى أنه هكذا مرسل.

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٨٩]، وابن عدي في «الكامل» [٢٩٤]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٣٥]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٠٠]، والذهبي في «المغني» [٨٧١]، وفي «الميزان» [١١٥٦]، وقال في «المغني»: «قال الدارقطني: «متروك»»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٦٦٧]: «ليس بالقوي وفيه رفض».

(٣) «الكامل» (٢/ ٦١) وفيه: «قال ابن أبي بكر: قال عباس: وجه هذا الحديث عندنا أن أهل المدينة ومكة ينهون عن شرب النبيذ ويقولون هو خمر، فلما رأى بريدة يشرب نبيذًا قال: رأيته يشرب خمرًا، وإنما قال هذا على تأويلهم في النبيذ، لا أن بريدة يشرب الخمر». اهـ، وبنحوه في «تاريخ» الدوري [٢٦٨].

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» [١٥٠٠]، وفيه: «له بلية تحكى عنه».

(٥) في حاشية [ظ] اليمنى: «بلغت».



٨٠٧/ ٣- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى(١) قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: بُرَيْدَةُ بْنُ سُفْيَانَ فِيهِ نَظَرٌ(٢).

[٢٠٩]- [٤] بَاذَامُ أَبُو صَالِحٍ، مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ(*).

٨٠٨/ ١- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ [ب/ ٨١/أ] بْنُ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: كُنَّا نُسَمِّي أَبَا صَالِحٍ بَاذَامَ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ: دُرُوغْزَنْ(٣). [ر/ ١٣/ ب]

٨٠٩/ ٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بَلْجٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ بَشِيرِ بْنِ سَلْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ قَالَ: كَانَ مُجَاهِدٌ يَنْهَانِي عَنْ أَبِي صَالِحٍ بَاذَامَ، صَاحِبِ الْكَلْبِيِّ(٤) (٥).

---

(١) «بن موسى» من [ظ].

(٢) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٤١).

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٤٤]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٧٢]، وابن حبان في «المجروحين» [١٢٨]، وابن عدي في «الكامل» [٣٠٠]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٤٨٩]، والذهبي في «المغني» [٨٤٦]، وفي «الميزان» [١١٢١]، وقال في «المغني»: «ضعفه البخاري، وقال يحيى القطان: «لم أر أحدًا من أصحابنا تركه»»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٦٣٩]: «ضعيف مدلس»، وفي نسخة أخرى: «ضعيف يرسل».

(٣) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٤٤)، وفي «الكامل» (٢/ ٦٨) بلفظ: (دروزن)، وهو الكذاب بالفارسية، كما في «كبرى النسائي» وغيره، وأفاد الدكتور عبد الله حافظ في رسالته «كتاب الضعفاء» أن كلمة (دروغ زن) مكونة من كلمتين (دروغ) وتعني: القيم (زن) وتعني: النساء. وقال: ومعروف بأنه كان مولًى لأم هانئ.

(٤) في [ظ]: «صاحب الكلبي باذام».

(٥) «الكامل» (٢/ ٧٠).

٨١٠/ ٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّائِغُ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ[1] بْنُ الزَّنْجِيِّ[2] (ح)[3].

٨١١/ ٤- وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ[4]: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ[5] قَالَا[6]: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ قَالَ: كَانَ الشَّعْبِيُّ يَمُرُّ بِأَبِي صَالِحٍ، فَيَأْخُذُ بِأُذُنِهِ فَيَمُدُّهَا[7]، وَيَقُولُ: وَيْلَكَ، تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ وَأَنْتَ لَا تَحْفَظُ -وَقَالَ الصَّائِغُ: وَأَنْتَ لَا تَقْرَأُ- الْقُرْآنَ[8]!.

٨١٢/ ٥- حَدَّثَنَا[9] مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ[10] قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ[11] قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الأَعْمَشِ قَالَ: كُنَّا نَأْتِي مُجَاهِدًا، فَنَمُرُّ عَلَى أَبِي صَالِحٍ وَعِنْدَهُ بِضْعَةَ عَشَرَ غُلَامًا، مَا نُرَى أَنَّ عِنْدَهُ شَيْئًا[12].

٨١٣/ ٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ قَالَ:

---

(١) في نسخة على [أ]: «سعد».
(٢) كذا في [أ] وتحتمل: «الزبحي»، بالباء، وفي [ر]: «الزنجني»، وليست في [ظ].
(٣) «ح» من [ر].
(٤) في [ظ]: «قالا».
(٥) في [ر]: «الأصبح».
(٦) في [ظ]: «قال».
(٧) في [ظ]: «فيهزها».
(٨) «التاريخ» برواية الدوري (٣١٦٤) و«الكامل» (٢/ ٧٠).
(٩) هذه الفقرة وردت في [ظ] بعد التي بعدها.
(١٠) «بن إسماعيل» ليست في [ظ].
(١١) «بن علي، حدثنا علي» ليست في [ظ].
(١٢) «ميزان الاعتدال» [١١٢١].

سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ قَالَ: كَانَ أَبُو صَالِحٍ مُكْتِبَ(١)، فَمَا سَأَلْتُه عَنْ شَيْءٍ إِلَّا فَسَّرَهُ لِي(٢).

٧/٨١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ، عَنْ مُغِيرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّمَا كَانَ أَبُو صَالِحٍ صَاحِبُ(٣) الْكَلْبِيِّ يُعَلِّمُ(٤) الصِّبْيَانَ. قَالَ: وَيُضَعِّفُ تَفْسِيرَهُ. قَالَ: كُتُبٌ أَصَابَهَا! وَتَعْجَّبَ(٥) مِمَّنْ يَرْوِي عَنْهُ(٦). [أ/٤٢/ب]

٨/٨١٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ لَا يُحَدِّثُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ بِشَيْءٍ، مِنْ أَجْلِ أَبِي صَالِحٍ(٧). قَالَ: وَكَانَ فِي كِتَابِي: «عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ(٨)، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ»، فَلَمْ يُحَدِّثْنَا عَنْهُ(٩).

٩/٨١٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَذْكُرُ عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: قَالَ الْكَلْبِيُّ: قَالَ لِي أَبُو صَالِحٍ:

---

(١) كذا في [أ]، ولها وجه، وفي [ظ]، و[ر]: «يكتب»، والجادة كما في «العلل»: «مكتبًا».

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» [٣٠٠٠].

(٣) أشار ناسخ [ظ] إلى سقوطها من نسخة.

(٤) كذا في [ظ]، و[ر]: «يعلم»، وهو الذي في مصادر الخبر، وفي [أ]: «معلم».

(٥) في مصدر التخريج وغيره: «ونعجب».

(٦) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧٨٢)، و«الكامل» (٢/ ٧٠).

(٧) في «العلل»: «كان ابن مهدي لا يحدث عن إسماعيل، عن أبي صالح شيئًا من أجل أبي صالح، وكان يحيى بن سعيد يحدث عنه»، وشتان ما بين العبارتين.

(٨) بعدها في [ظ]: «الثوري»، وليست في مصدر التخريج.

(٩) «العلل ومعرفة الرجال» [٣٢٨٩].

كُلُّ مَا حَدَّثْتُكَ كَذِبٌ[١].

٨١٧/ ١٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى[٢] قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحٌ قَالَ: حَدَّثَنَا[٣] عَلِيٌّ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ قَالَ: قُلْتُ لِعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، أَبُو صَالِحٍ رَأَيْتَهُ؟ أَكُنْتَ تَعْرِفُهُ؟ قَالَ: لَا.

٨١٨/ ١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: تَرَكَ [ب/ ٨٢/أ] ابْنُ مَهْدِيٍّ حَدِيثَ أَبِي صَالِحٍ بَاذَامَ[٤].

٨١٩/ ١٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى[٥] قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحٌ قَالَ: حَدَّثَنَا[٦] عَلِيٌّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: لَمْ أَرَ[٧] أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِنَا تَرَكَ أَبَا صَالِحٍ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ. قَالَ يَحْيَى: وَمَا سَمِعْنَا أَحَدًا مِنَ النَّاسِ يَقُولُ فِيهِ شَيْئًا، وَلَمْ يَتْرُكْهُ شُعْبَةُ وَلَا زَائِدَةُ وَلَا عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ[٨].

٨٢٠/ ١٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ[٩]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا [ب/ ٨١/ب] سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ قَالَ: رَأَيْتُ الشَّعْبِيَّ وَأَتَى

---

(١) «الكامل» (٢/ ٦٩).

(٢) «بن عيسى» من [ظ].

(٣) في [ظ]: «أخبرنا».

(٤) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٤٤)، و«الكامل» (٢/ ٧٠)، وجاءت هذه الفقرة في [ظ] في نهاية الترجمة.

(٥) في [ظ]: «بن زكريا»، وهو تصحيف.

(٦) في [ظ]: «حدثني».

(٧) في [ظ]: «أرى».

(٨) «الجرح والتعديل» (١/ ١٣٥ و٢/ ٤٣٢)، و«الكامل» (٢/ ٦٩).

(٩) «بن إسماعيل» ليست في [ظ].

أَبَا(١) صَالِحٍ -أَوْ مَرَّ بِأَبِي صَالِحٍ- فَأَخَذَ بِأُذُنِهِ فَعَرَكَهَا(٢) ثُمَّ قَالَ: يَا مَخْبَثَانُ، تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ وَأَنْتَ لَا تَقْرَأُهُ!

قَالَ سُفْيَانُ: وَسَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ أَوْ مَالِكَ بْنَ مِغْوَلٍ [ر/١٤/أ] -شَكَّ الْحُمَيْدِيُّ- يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ يَقُولُ: مَا بِمَكَّةَ أَحَدٌ إِلَّا عَلَّمْتُهُ الْقُرْآنَ أَوْ عَلَّمْتُهُ(٣) أَبَاهُ. قَالَ سُفْيَانُ: فَسَأَلْتُ عَمْرَو بْنَ دِينَارٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، فَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ(٤).

[٢١٠]- بَلْهَطُ(٥) بْنُ عَبَّادٍ(*).

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ.

مَجْهُولٌ فِي الرِّوَايَةِ والنَّسَبِ(٦)، حَدِيثُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ.

٨٢١/ ١- حَدَّثَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى(٧) ابْنِ أَبِي عَمْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا بَلْهَطُ بْنُ عَبَّادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ

---

(١) كذا كانت في [أ] موافقة لما في [ظ]، و[ر]، ثم غيرت إلى «على أبي».

(٢) في [ر]: «يَعْرِكُهَا».

(٣) في [ر]، و«المعرفة والتاريخ»: «علمت».

(٤) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٨٥)، و«الكامل» (٢/ ٦٨).

(٥) في حاشية «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٥٠٥) أن ابن المهندس جوَّده في نسخته بفتح الباء الموحدة وسكون اللام وفتح الهاء وفي آخره طاء مهملة.

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [١٠٠٤]، وفي «الميزان» [١٣١٩]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٧٨٦]، وقال في «المغني»: «لا يعرف، وخبره منكر».

(٦) «والنسب» ليست في [ظ].

(٧) في [ر]: «علي» وهو تصحيف، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٢٧١، ٢٧٢)، (٢٦/ ٦٣٩). وانظر مراجع التخريج.

ابْنِ الْمُنْكَدِرِ [ظ/ ٣١/ب]، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: شَكَوْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الرَّمْضَاءَ فَلَمْ يُشْكِنَا، وَقَالَ: «**اسْتَكْثِرُوا مِنْ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)؛ فَإِنَّهَا تَدْفَعُ تِسْعةً وَتِسْعِينَ بَابًا مِنَ الضُّرَّ، أَدْنَاهَا**(١) **الْهَرَمُ**(٢)»(٣).

أَمَّا أَوَّلُ الْحَدِيثِ(٤):

٨٢٢/ ٢- فَرَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ(٥)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ خَبَّابٍ قَالَ: شَكَوْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حَرَّ(٦) الرَّمْضَاءِ فَلَمْ يُشْكِنَا(٧).

رَوَاهُ(٨) عَنْهُ(٩): شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الثِّقَاتِ.

وَأَمَّا اللَّفْظُ الآخَرُ فَلَا يَصِحُّ فِيهِ شَيْءٌ.

---

(١) كذا في الأصول الثلاثة، ومصادر التخريج، ثم غيرت في [أ] إلى «أدناهن».

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي مصادر التخريج وغيرها: «الهم»، وفي بعضها: «الهم والفقر».

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤/ ٣٣) [٣٥٤١]، وفي «الصغير» (١/ ٢٦٧) [٤٣٨]، من طريق محمد بن يحيى بن أبي عمرو به. قال الطبراني: «لم يروه عن محمد ابن المنكدر إلا بلهط بن عباد وهو عندي ثقة، تفرد به ابن أبي عمر عن عبد المجيد، ولا يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد، ولا يحفظ لبلهط حديثًا غير هذا». اهـ
قال الذهبي (٢/ ٧٠): «والخبر منكر». اهـ

(٤) في [ظ]: «أما الكلام الأول».

(٥) «السبيعي» ليست في [ظ].

(٦) «حر» ليست في [ر].

(٧) أخرجه مسلم (٦١٩)، والنسائي (١/ ٢٤٧) وفي «الكبرى» (١٤٩١) والحميدي (١٥٢) والبيهقي (١/ ٤٣٨)، والشاشي في «مسنده» (١٠١٩ - ١٠٢٣) والطبراني في «الكبير» (٤/رقم ٣٦٩٩)، من طريق أبي إسحاق به.

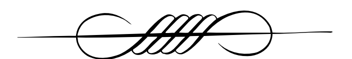
(٨) في [أ]: «روى».

(٩) في [ظ]: «عن أبي إسحاق».

[٢١١]- [د ت] بُرَيْهُ بْنُ عُمَرَ(١) بْنِ سَفِينَةَ(*).

لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ(٢).

٨٢٣/ ١- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ أَبُو أُمَيَّةَ الأَهْوَازِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ بُرَيْهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ سَفِينَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَأْكُلُ لَحْمَ حُبَارَى(٣).



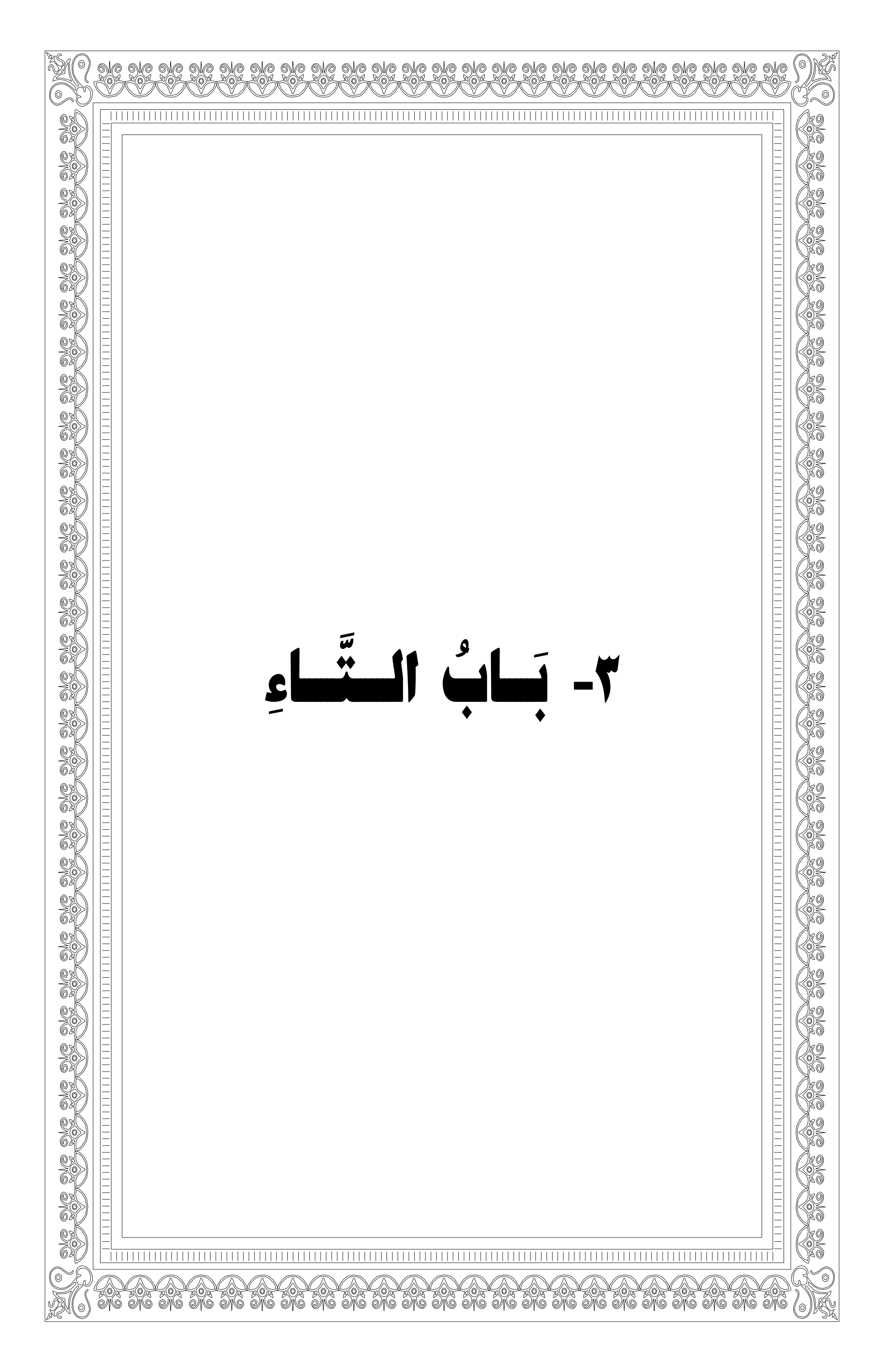
---

(١) في [أ]: «عمرو»، وكذا في الموضع التالي من الترجمة وضبب الناسخ على حرف الواو منها، وأشار في الحاشية إلى أنها في نسخة: «عمر بن سفينة».

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [٢٢]، وابن عدي في «الكامل» [٢٩٦]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٠]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٩٥]، والذهبي في «المغني» [٨٧٢]، وفي «الميزان» [١١٥٧]، وقال في «المغني»: «قال العقيلي: «لا يتابع على حديثه»، وقال ابن عدي: «أحاديثه لا يتابعه عليها الثقات، وأرجو أنه لا بأس به»»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٢٢٢]: «مستور»، وذكر أن اسمه «إبراهيم» ولقبه «بريه» وهو تصغير إبراهيم، قلت: وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ١١٩) بلقبه وأما في «المجروحين» فقد ذكره باسمه.

(٢) «ولا يعرف إلا به» ليست في [ظ].

(٣) أخرجه أبو داود [٣٧٩٧]، والترمذي [١٨٢٨]، والطبراني (٧/ ٨١)، والبيهقي (٩/ ٣٢٢)، وابن عدي (٢/ ٦٤)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ١١١) من حديث بريه بن عمر به، وأسماه ابن حبان: إبراهيم بن عمر.
قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإبراهيم بن عمر بن سفينة روى عنه ابن أبي فديك، ويقال: بريه بن عمر بن سفينة».
وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» (٤/ ١٥٤): «إسناده ضعيف، ضعفه العقيلي وابن حبان».



٣- بَـابُ الـتَّـاءِ

[٢١٢]- [ي د ت] تَمَّامُ بْنُ نَجِيحٍ الأَسَدِيُّ(*).

يُحَدِّثُ بِمَنَاكِيرَ(١).

٨٢٤/ ١- حَدَّثَنَا(٢) آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: [أ/ ٤٣/أ] تَمَّامُ بْنُ نَجِيحٍ الأَسَدِيُّ، فِيهِ نَظَرٌ(٣).

وَمِنْ حَدِيثِهِ: [ب/ ٨٢/ ب]

٨٢٥/ ٢- مَا حَدَّثَنَاهُ بِشْرُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ السَّيْلَحِينِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ تَمَّامِ بْنِ نَجِيحٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**أَصْلُ كُلِّ دَاءٍ البَرْدُ**(٤)»(٥).

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٩٢]، وابن حبان في «المجروحين» [١٦٤]، وابن عدي في «الكامل» [٣٠٤]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٩٦]، والذهبي في «المغني» [١٠١٩]، وفي «الميزان» [١٣٤١]، وقال في «المغني»: «قال ابن عدي وغيره: «غير ثقة»، وقد وثقه ابن معين، وقال البخاري: «فيه نظر»»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٨٠٦]: «ضعيف».

(١) «يحدث بمناكير» ليست في [ظ].

(٢) في [ظ]، و[ر]: «حدثني».

(٣) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٥٧).

(٤) تحتمل في [ظ]: «البردة». وقد ذكر ابن قتيبة في «غريب الحديث» (٢/ ٢٨) بلفظ «البردة» ثم قال: «وقد روي من وجه آخر: «أصل كل داء البرد». وما أبعد أن يكون أيضًا «البردة» من هذا الوجه، فغلط فيه بعض الرواة، على أنه قد يجوز على هذا التأويل أن يسمي الإكثار بردًا؛ لأنه يبرد حرارة الجوع».
والبَرَدَةُ: التخمة وثقل الطعام على المعدة «النهاية» (ب ر د).

(٥) أخرجه ابن عدي (٢/ ٨٣)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٠٤) من حديث تمام بن نجيح به. وقال ابن عدي: «وهو في الجملة -أي تمام هذا- منكر». وقال ابن حبان «تمام منكر الحديث جدًّا، يروي أشياء موضوعة عن الثقات كأنه المتعمد لها». =

وَقَدْ رَوَى غَيْرَ حَدِيثٍ مُنْكَرٍ لَا أَصْلَ لَهُ[(١)].

[٢١٣]- تَمَّامُ بْنُ بَزِيعٍ الشَّقَرِيُّ[(٢)(*)].

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيُّ[(٣)].

١/٨٢٦- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى[(٤)]، قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: تَمَّامُ بْنُ بَزِيعٍ الشَّقَرِيُّ يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ[(٥)].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٢/٨٢٧- مَا حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ

= وقال المناوي في «فيض القدير» (١/ ٥٣٢): «ولا يصح شيء من طرقه». وقال الدارقطني في «العلل» (١٢/ ٧٣): «وروي عن عباد بن منصور عن الحسن قوله، وهو أشبه بالصواب».

(١) «لا أصل له» من [ظ].

(٢) كذا في [أ]، و[ظ] في المواضع الثلاثة: «الشَقَري»، وفي [ر]: «المنقري» في الثلاثة أيضًا، والذي في كتب الرجال: «السَّعْدِي» وينسبونه أحيانًا «طفاويا» وكذا في ترجمة ابنه «سهل بن تمام» وقد علق العلامة عبد الرحمن المعلمي على هذا الموضع من «التاريخ الكبير» بعد إثباته «السعدي» قائلًا: «وهو الصواب فإنه طفاوي، وطفاوة قبيلة من بني سعد ابن قيس عيلان كما في «التاج» وغيره» -والله أعلم.

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [١٦٣]، وابن عدي في «الكامل» [٣٠٣]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٣٨]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٩٥]، والذهبي في «المغني» [١٠١٨]، وفي «الميزان» [١٣٤٠]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٨١٤]، وقال في «المغني»: «قال الدارقطني: «متروك»».

(٣) «القرظي» من [ظ].

(٤) «بن موسى» ليست في [ظ].

(٥) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٥٧).

عَبْدِ الْحَمِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا تَمَّامُ بْنُ بَزِيعٍ الشَّقَرِيُّ(١) قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ كَعْبٍ الْقُرَظِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ لِكُلِّ مَجْلِسٍ شَرَفًا، وَإِنَّ أَشْرَفَ الْمَجَالِسِ مَا اسْتُقْبِلَ بِهِ الْقِبْلَةُ، وَإِنَّمَا تَجَالَسُونَ بِالأَمَانَةِ**»(٢).

٨٢٨/ ٣- قَالَ: وَسَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**اقْتُلُوا الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي الصَّلَاةِ**».

٨٢٩/ ٤- قَالَ: وَسَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: [ر/ ١٤/ ب] «**لَا تُصَلُّوا إِلَى النِّيَامِ وَالْمُتَحَدِّثِينَ**».

٨٣٠/ ٥- قَالَ: وَسَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُسْتَرَ الْجُدُرُ.

لَمْ يُحَدِّثْ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ ثِقَةٌ.

٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣/ ٦- ٨- رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ زِيَادٍ أَبُو الْمِقْدَامِ، وَعِيسَى بْنُ مَيْمُونٍ، وَمُصَادِفُ(٣) بْنُ زِيَادٍ الْقُرَشِيُّ، وَكُلُّ هَؤُلَاءِ مَتْرُوكٌ(٤).

---

(١) سقط من [ر] ما بين «الشقري» السابقة في كلام البخاري إلى هذه؛ لانتقال نظر الناسخ من «الشقري» في كلام البخاري إلى «الشقري» هذه.

(٢) أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» [٧٥٠] من طريق تمام بن بزيع به.

(٣) في [ظ]: «مصارف» وضبب عليها ثم كتب فوق الراء دالًا.

(٤) أخرجها جميعًا في سياق واحد الحاكم (٤/ ٣٠٠) من حديث مصادف بن زياد المديني عن محمد بن كعب القرظي به.
وقال الذهبي في «تلخيصه للمستدرك»: «بطل الحديث».
وأخرجه البيهقي (٧/ ٢٧٢) من حديث القاسم بن عروة عن محمد بن كعب القرظي به وقال: «وروي ذلك أيضًا عن هشام بن زياد أبي المقدام عن محمد بن كعب، وروي من وجه آخر منقطع عن محمد بن كعب، ولم يثبت في ذلك إسناد». =

٨٣٤/ ٩- وَحَدَّثَ بِهِ الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُحَمَّدِ[(١)] بْنِ أَيْمَنَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ[(٢)]، وَلَعَلَّهُ أَخَذَهُ عَنْ بَعْضِ هَؤُلَاءِ. [ب/ ٨٣/أ]

٨٣٥/ ١٠- وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَحْمُودٍ الهَرَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى: تَمَّامُ بْنُ بَزِيعٍ؟ قَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ[(٣)] [(٤)].

[٢١٤]- [د س ق] تَمِيمُ بْنُ مَحْمُودٍ الأَنْصَارِيُّ[(*)].

= وأخرجه الحارث بن أبي أسامة (٢/ ٩٦٧- زوائد)، وعبد بن حميد [٦٧٥]، وابن سعد في «الطبقات» (٥/ ٣٧٠)، وابن عساكر (٥٥/ ١٣٣) من حديث أبي المقدام هشام بن زياد عن محمد بن كعب به.

وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» [١٤٣٢] من حديث عمرو بن المهاجر عن محمد ابن كعب القرظي به. وأخرج الحديث الأول مختصرًا القضاعي في «مسند الشهاب» [١٠٢٠، ١٠٢١] من حديث هشام بن زياد أبي المقدام عن محمد بن كعب به. قال الهيثمي (٨/ ١١٤): «رواه الطبراني وفيه هشام بن زياد أبو المقدام، وهو متروك».

وانظر «نصب الراية» (٣/ ٥٧).

وانظر «السلسلة الضعيفة» [٢٧٨٦، ٥٢١٨] بشأن الحديث الأول.

وانظر «السلسلة الصحيحة» [٢٣٨٤] بشأن الحديث الرابع: «نهى أن تستر الجدر».

(١) «بن محمد» ليست في [ر].

(٢) أخرجه أبو داود [٦٩٤] وغيره.

(٣) «التاريخ» برواية الدارمي [٢٠٢].

(٤) هذه الفقرة ليست في [ظ].

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٣٠٦]، والذهبي في «المغني» [١٠٢٤]، وفي «الميزان» [١٣٤٦]، وقال ابن حجر في «التقريب» [٨١٢]: «فيه لين». هذا وقد قال الذهبي في المغني: «تميم بن محمود، ويقال: ابن خرشف، قال البخاري: «في حديثه نظر» »، لكنه فرَّق بينهما في «الميزان» [١٣٤٥]، [١٣٤٦] كما صنع ابن عدي في «الكامل» [٣٠٥]، [٣٠٦].

٨٣٦/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى[(١)] قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: تَمِيمُ بْنُ مَحْمُودٍ، رَوَى عَنْهُ جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَالِدُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، فِي حَدِيثِهِ نَظَرٌ[(٢)].

وَحَدِيثُهُ:

٨٣٧/ ٢- مَا[(٣)] حَدَّثَنَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ (ح)[(٤)].

٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠/ ٣- ٥- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرِ ابْنِ أَبِي الْحَكَمِ[(٥)] الأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ تَمِيمِ بْنِ مَحْمُودٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِبْلٍ- قَالَ: وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ- قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى[(٦)] عَنْ نَقْرَةِ الْغُرَابِ[(٧)]، وَافْتِرَاشِ السَّبُعِ[(٨)]، وَأَنْ يُوَطِّنَ الرَّجُلُ الْمَكَانَ

---

(١) «بن موسى» ليست في [ظ].

(٢) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٥٤).

(٣) «ما» ليست في [ظ]، و[ر].

(٤) «ح» من [ر].

(٥) كذا في الأصول الخطية، وفي كتب الرجال: «عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع بن سنان الأنصاري»، وكنية رافع أبو الحكم، فنسب جعفرًا إلى جده.

(٦) في [ظ]: «نهى».

(٧) يريد: تخفيف السجود، وأنه لا يمكث فيه إلا قدر وضع الغراب منقاره فيما يريد أكله «النهاية» (ن ق ر).

(٨) هو أن يبسط ذراعيه في السجود ولا يرفعهما عن الأرض، فيمس الأرض بذراعيه جميعًا لا بكفه فقط «النهاية» (ف ر س).

كَمَا يُوَطِّنُ الْبَعِيرُ[(١)] [(٢)].

وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ.

[٢١٥]- [ت] تَلِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، أَبُو إِدْرِيسَ الْمُحَارِبِيُّ، كُوفِيٌّ[(*)].

١/٨٤١- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَدَقَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ: تَلِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ أَبُو إِدْرِيسَ، وَكَانَ أَعْرَجَ، سَمِعَهُ قَوْمٌ يَنْتَقِصُ عُثْمَانَ، وَهُوَ عَلَى سَطْحٍ، فَرَمَوْا بِهِ فَانْكَسَرَتْ رِجْلُهُ فَعَرَجَ. [أ/٤٣/ب]

٢/٨٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمٍ[(٣)] قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: تَلِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ لَيْسَ بِشَيْءٍ.

---

(١) معناه أن يألف الرجل مكانًا معلومًا من المسجد مخصوصًا به يصلي فيه، وذلك تشبه بالبعير الذي يأوى إلى مكان اعتاده في مناطه «النهاية» (و ط ن).

(٢) أخرجه أبو داود [٨٦٢]، والنسائي (٢/ ٢١٤)، وابن ماجه [١٤٢٩]، وأحمد (٣/ ٤٢٨، ٤٤٤)، والدارمي [١٣٢٣]، وابن حبان [٢٢٧٧]، وابن أبي شيبة [٤٩٧٨]، وابن خزيمة (٦٦٢)، (١٣١٩)، والحاكم (١/ ٣٥٢)، والبيهقي (٢/ ١١٨)، وابن عدي (٢/ ٨٥) من حديث جعفر بن عبد الله الأنصاري به.

قال الذهبي في «تلخيص المستدرك»: «صحيح، تفرد به تميم عن ابن شبل» وانظر: «الصحيحة» [١١٦٨].

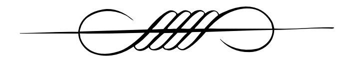
(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٩١]، وابن حبان في «المجروحين» [١٦٥]، وابن عدي في «الكامل» [٣٠٧]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٨١]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٥٩٤]، والذهبي في «المغني» [١٠١٧]، وفي «الميزان» [١٣٣٩]، وقال في «المغني»: «مشهور، قال أبو داود: «رافضي خبيث»، وقال النسائي: «ضعيف»، وقال ابن معين: «كذاب» »، وقال ابن حجر في «التقريب» [٨٠٥]: «رافضي ضعيف».

(٣) «بن حاتم» ليست في [ظ].

قَالَ: وقَعَدَ فَوْقَ سَطْحٍ مَعَ مَوْلًى لِعُثْمَانَ، فَذَكَرَا عُثْمَانَ، فَتَنَاوَلَهُ تَلِيدٌ، فَقَامَ إِلَيْهِ مَوْلَى عُثْمَانَ فَأَخَذَهُ فَرَمَى بِهِ مِنْ فَوْقِ [ظ/٣٢/أ] السَّطْحِ، فَكُسِرَتْ(١) رِجْلُهُ، فَرَأَيْتُ تَلِيدًا(٢) أَعْرَجَ عَلَى عَصًا(٣).

٨٤٣/ ٣- حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى(٤) فِي مَوْضِعٍ آخَرَ [ب/٨٣/ب] قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمٍ(٥) قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ(٦) قَالَ: تَلِيدُ ابْنُ سُلَيْمَانَ كَانَ كَذَّابًا، يَشْتُمُ عُثْمَانَ ﵁(٧).

٨٤٤/ ٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدُويَه الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ الْجُوزَجَانِيُّ(٨) قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي تَلِيدٌ، وَهُوَ عِنْدِي كَانَ يَكْذِبُ(٩).



(١) في [ظ]، و[ر]: «فكسر»

(٢) في [ظ]، و[ر]: «تليد».

(٣) «التاريخ» برواية الدوري [١٣٥٣].

(٤) «محمد بن عيسى» من [ظ].

(٥) «بن محمد بن حاتم» من [ظ].

(٦) «بن معين» من [ظ].

(٧) «التاريخ» برواية الدوري [٢٦٧٠].

(٨) «الجوزجاني» من [ظ].

(٩) «أحوال الرجال» للجوزجاني [٩٣] وفيه أن عبارة: «وهو عندي كان يكذب» عن كلام الجوزجاني، وليس الإمام أحمد، لكن نقلها الحافظ في «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٠٩) عن الجوزجاني عن الإمام أحمد.



٤- بَـابُ الـثَّـاءِ

[٢١٦]- [ت عس ق] ثَابِتُ بْنُ أَبِي صَفِيَّةَ، أَبُو حَمْزَةَ الثُّمَالِيُّ، كُوفِيٌّ(*). وَيُقَالَ: ابْنُ دِينَارٍ(١).

٨٤٥/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الْعَبْسِيُّ قَالَ [ر/١٥/أ]: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَبِي صَفِيَّةَ الثُّمَالِيِّ، فَقَالَ: لَيْسَ بِذَاكَ(٢).

٨٤٦/ ٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ(٣) قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ، فَقَالَ: كَانَ ضَعِيفَ الْحَدِيثِ، لَيْسَ بِشَيْءٍ(٤).

٨٤٧/ ٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: ثَابِتُ بْنُ أَبِي صَفِيَّةَ، أَبُو حَمْزَةَ الثُّمَالِيُّ، مَاتَ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ، قَالَ يَحْيَى: وَكَانَ ضَعِيفًا(٥).

٨٤٨/ ٤- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا حَمْزَةَ الثُّمَالِيَّ(٦) يُؤْمِنُ بِالرَّجْعَةِ(٧).

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٩٣]، وابن حبان في «المجروحين» [١٦٨]، وابن عدي في «الكامل» [٣١١]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٤٠]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٨٣]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٦٠٨]، والذهبي في «المغني» [١٠٣٦]، وفي «الميزان» [١٣٥٨]، وقال في «المغني»: «واهٍ جدًّا»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٨٢٦]: «ضعيف رافضي».

(١) «ويقال: ابن دينار» من [ظ].

(٢) «التاريخ» برواية الدوري [١٣٣٥]، وقال «ليس بشيء».

(٣) «بن أحمد» من [ر].

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» [٤٣٥٦].

(٥) «المجروحين» (١/ ٢٣٨).

(٦) «الثمالي» ليست في [ظ].

(٧) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٧).

٨٤٩/ ٥- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الحُلْوَانِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: مَا سَمِعْتُ يَحْيَى حَدَّثَ[٢] عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ شَيْئًا قَطُّ، وَمَا سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ عَنْهُ شَيْئًا قَطُّ.

[٢١٧]- ثَابِتُ بْنُ زُهَيْرٍ[*].

٨٥٠/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: ثَابِتُ بْنُ زُهَيْرٍ، عَنِ الْحَسَنِ وَنَافِعٍ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ[٣].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٨٥١/ ٢- مَا حَدَّثَنَا بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ[٤] قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ الْحَسَنِ الْعَلَّافُ قَالَ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ زُهَيْرٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْضَ نِسَائِهِ وَهُوَ صَائِمٌ[٥].

---

(١) «الحلواني» من [ظ].

(٢) في [ظ]، و[ر]: «يحدث».

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٤٥]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٩٥]، وابن حبان في «المجروحين» [١٦٩]، وابن عدي في «الكامل» [٣١٢]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٣٩]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٦٠٤]، والذهبي في «المغني» [١٠٣٢]، وفي «الميزان» [١٣٦١]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٨٣٧]، وقال في «المغني»: «تركوه».

(٣) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٦٣).

(٤) «بن حنبل» ليست في [ظ].

(٥) ذكر ابن عدي في ترجمة ثابت بن زهير عدة أحاديث ثم قال (٢/ ٩٤): «ولثابت بن زهير غير ما ذكرت من الحديث عن نافع وعن الحسن، وكل أحاديثه تخالف الثقات في أسانيدها ومتونها».



وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ نَافِعٍ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ بِغَيْرِ هَذَا الإِسْنَادِ بِأَسَانِيدَ صِحَاحٍ[(١)] [(٢)].

[٢١٨]- [ي د س] ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ، أَبُو الْغُصْنِ، مَدِينِيٌّ[(٣)][(*)].

٨٥٢/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ[(٤)] يَقُولُ: ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ أَبُو الْغُصْنِ لَيْسَ حَدِيثُهُ بِذَاكَ، وَهُوَ صَالِحٌ[(٥)].

[٢١٩]- ثَابِتُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ[(*)].

٨٥٣/ ١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ ثَابِتِ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، فَقَالَ: رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَحَدَّثَنَا عَنْهُ مُعْتَمِرٌ،

---

(١) في [ظ]: «جياد»، وكتب فوقها «صحاح».

(٢) أخرجه البخاري [١٩٢٨]، ومسلم [١١٠٦] [٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦]، من حديث عروة بن الزبير، وعبد الرحمن بن القاسم، ومسروق، وعلقمة، والأسود، عن عائشة به.

(٣) في [ظ]: «مدني».

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [١٧٠]، وابن عدي في «الكامل» [٣١٠]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٦١١]، والذهبي في «المغني» [١٠٤٢]، وفي «الميزان» [١٣٧١]، وقال في «المغني»: «لينه ابن معين في أحد قوليه، وقال النسائي: «ليس به بأس»، ووثقه أحمد»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٨٣٦]: «صدوق يهم».

(٤) «بن معين» ليست في [ظ].

(٥) «التاريخ» برواية الدوري [١١٥٠].

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [١٧١]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٦٠٦]، والذهبي في «المغني» [١٠٣٣]، وفي «الميزان» [١٣٦٠]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٨٣٩]، وقال في «المغني»: «قال أحمد بن حنبل: «له مناكير»».

لَهُ أَحَادِيثُ مَنَاكِيرُ. قُلْتُ لَهُ: تُحَدِّثُ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ لَهُ: هُوَ[(١)] ضَعِيفٌ؟ قَالَ: أَنَا أُحَدِّثُ عَنْهُ[(٢)].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٢/٨٥٤- مَا حَدَّثَنَاهُ[(٣)] مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ بْنِ رَاشِدٍ الْبَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ، عَنْ [/٤٤أ] سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: حَدَّثَتْنِي عَمَّتِي أُنَيْسَةُ ابْنَةُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، عَنْ أَبِيهَا زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ حَلَالٌ لِإِنَاثِ أُمَّتِي، حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِهَا**»[(٤)]. [ب/٨٤/ب]

وَهَذَا يُرْوَى بِغَيْرِ هَذَا الإِسْنَادِ بِأَسَانِيدَ[(٥)] صَالِحَةٍ[(٦)].

---

(١) «له: هو» في [ظ]: «أهو».

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» [٤٣٤٦].

(٣) في [ر]: «حدثنا».

(٤) أخرجه الطبراني (٥/ ٢١١) [٥١٢٥] من حديث سعيد بن سليمان به.
قال الهيثمي (٥/ ٢٥٤): «رواه الطبراني وفيه ثابت بن زيد بن أرقم وهو ضعيف».

(٥) في [أ]: «أسانيد»، وضبطها الناسخ بفتح الدال، ووضع على تاء «صالحة» كسرتين.

(٦) أخرجه أبو داود [٤٠٥٧]، والنسائي (٨/ ١٦٠، ١٦١)، وابن ماجه [٣٥٩٥]، وأحمد (١/ ٩٦، ١١٥)، وابن حبان [٥٤٣٤]، وأبو يعلى [٢٧٢، ٣٢٥]، وعبد بن حميد [٨٠] من حديث علي بن أبي طالب.
وأخرجه الترمذي [١٧٢٠]، والنسائي (٨/ ١٩٠)، وأحمد (٤/ ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٠٧)، والطيالسي [٥٠٦] وعبد بن حميد [٥٤٦] من حديث أبي موسى الأشعري.
قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».
وأخرجه الطبراني (١١/ ١٥، ١٥٢) من حديث ابن عباس.
قال الهيثمي (٥/ ٢٥٣): «رواه البزار والطبراني بإسنادين في أحدهما إسماعيل بن مسلم =

[٢٢٠]- ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ الأَوْدِيُّ، أَبُو السَّرِيِّ(*).

٨٥٥/ ١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ يَزِيدَ الأَوْدِيِّ. قَالَ أَبِي: قَالَ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ أَوِ ابْنُ(١) إِدْرِيسَ: إِنَّ ثَابِتَ بْنَ يَزِيدَ الأَوْدِيَّ(٢) هَذَا [ر/ ١٥/ ب] لَمْ يَكُنْ بِشَيْءٍ(٣)(٤).

٨٥٦/ ٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ:

= المكي، وهو ضعيف، وقد قيل فيه: صدوق يهم، وفي الآخر: سلام الطويل، وهو متروك وبقية رجالهما ثقات». اهـ

وأخرجه الطبراني (٢٢/ ٩٧) من حديث واثلة بن الأسقع. وقال الحافظ في «التلخيص» (١/ ٥٤): «إسناده مقارب».

وأخرجه الطيالسي [٢٢٥٣]، وابن ماجه [٣٥٩٧] من حديث عبد الله بن عمرو، وإسناده ضعيف؛ لأن فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، وهو منكر الحديث.

وأخرجه البيهقي (٣/ ٢٧٥) من حديث عقبة بن عامر وقال الحافظ في «التلخيص»: «إسناده حسن».

وانظر «السلسلة الصحيحة» [١٨٦٥]، و«التلخيص الحبير» (١/ ٥٤)، و«نصب الراية» (٤/ ٢٩٦).

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٩٤]، وابن عدي في «الكامل» [٣٠٩]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٨٢]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٦١٥]، والذهبي في «المغني» [١٠٤٧]، وفي «الميزان» [١٣٧٨]، وقال في «المغني»: «ضعفه بعضهم بلا حجة»، وذكره ابن الجوزي في «الضعفاء»، وقال أبو أحمد الحاكم: «يكنى أبا السري ليس بالمتين عندهم» »، وذكره ابن حجر في «التقريب» [٨٤٣] تمييزًا وقال: «ضعيف».

(١) في [ظ]: «أبي»، وليس بشيء.

(٢) «الأودي» من [ظ] و«العلل».

(٣) في [ظ]، و[ر]: «شيء».

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» [٢٤٨٦].

سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ الأَوْدِيُّ لَيْسَ بِذَاكَ[(١)].

وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ثَابِتٌ[(٢)] أَبُو السَّرِيِّ، كَانَ يَحْيَى الْقَطَّانُ يَرْوِي عَنْهُ، وَكَانَ ابْنُ إِدْرِيسَ لَا يَرْضَاهُ[(٣)].

٨٥٧/ ٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى وَسُئِلَ عَنْ ثَابِتِ بْنِ يَزِيدَ الأَوْدِيِّ، فَقُلْتُ لِيَحْيَى: كَيْفَ كَانَ؟ قَالَ: وَسَطٌ[(٤)].

ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا أَتَيْتُهُ مَرَّةً فَأَمْلَى عَلَيَّ، ثُمَّ لَمْ أَعُدْ إِلَيْهِ.

ثُمَّ قَالَ يَحْيَى: إِذَا كَانَ الشَّيْخُ [ظ/ ٣٢/ب] إِذَا لَقَّنْتَهُ قَبِلَ فَذَاكَ بَلَاءٌ[(٥)]، وَإِذَا ثَبَتَ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ فَلَا بَأْسَ[(٦)].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٨٥٨/ ٤- مَا حَدَّثَنَاهُ بِشْرُ بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ[(٧)] الأَصْبَهَانِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا[(٨)] شَرِيكٌ، عَنْ ثَابِتٍ أَبِي السَّرِيِّ الزَّعْفَرِيِّ[(٩)]، عَنْ

---

(١) «التاريخ» برواية الدوري [١٤١٧].

(٢) بعدها في [ظ]: «بن يزيد»، وليست في باقي الأصول الخطية، ولا في مصدر التخريج.

(٣) «التاريخ» برواية الدوري [٤٧٢٠].

(٤) «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٦٠) مقتصرًا على هذا الجزء.

(٥) في [ظ]: «بذاك فلا».

(٦) «الكامل» (٢/ ٢٩١) مختصرًا إلى قوله: «ثم لم أعد إليه».

(٧) «بن» ليست في [أ].

(٨) في [ظ]: «حدثنا».

(٩) في [ظ]: «الزعفراني».

عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: قِيلَ لِعُمَرَ: لَوْ عَجَّلْتَ الْعِشَاءَ فَشْهِدَهَا(١) مَعَنَا الْعِيَالُ وَالصِّبْيَانُ! فَفَعَلَ.

وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ.

[٢٢١]- [خ د س ق] ثَابِتُ بْنُ عَجْلَانَ(*).

١/٨٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ ثَابِتِ بْنِ عَجْلَانَ قَالَ: كَانَ يَكُونُ بِـ«الْبَابِ وَالأَبْوَابِ»(٢). قُلْتُ: هُوَ ثِقَةٌ؟ فَسَكَتَ، كَأَنَّهُ مَرَّضَ فِي أَمْرِهِ(٣).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٢/٨٦٠- مَا حَدَّثَنَاهُ [ب/٨٥/أ] جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْعَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ عَجْلَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ عَجْلَانَ(٤) يَقُولُ: سَمِعْتُ

---

(١) في [ر]: «فيشهدها».

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٣١٥]، والذهبي في «الميزان» [١٣٦٧]، وقال ابن حجر في «التقريب» [٨٣٠]: «صدوق». وذكر الذهبي في «الميزان» تعقب أبي الحسن بن القطان على العقيلي وناقشه.
وقال ابن حجر في «هدي الساري» (٤١٣): «له في البخاري حديث واحد في الذبائح وآخر في التاريخ».

(٢) الباب والابواب: مدينة بناها أنو شروان على بحر الخزر «طبرستان». انظر: «معجم البلدان» (١/ ٣٠٣) وغيره.

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» [٤٣٥٨].

(٤) كذا في النسخ الثلاث: «عطاء بن عجلان»، وهو الصواب في الرواية، وإن كان خطأ في الواقع من ثابت كما يفهم من كلام المصنف بعده، وقد جاء في «الكامل» و«أوسط» الطبراني: «عطاء» مهملًا، وفي «مسند الشاميين»: «عطاء بن أبي رباح»، وهو فيما يظهر =

عَائِشَةَ تَقُولُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «**يَا عَائِشَةُ، إِنِّي عَلَى أُمَّتِي بِالْعَمْدِ أَخْوَفُ مِنَ الْخَطَإِ**»(١).

لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَيَقُولُ: «عَنْ عَطَاءِ بْنِ عَجْلَانَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ» وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهَا شَيْئًا.

[٢٢٢]- ثَابِتُ بْنُ حَمَّادٍ، بَصْرِيٌّ(*).

حَدِيثُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَهُوَ(٢) مَجْهُولٌ بِالنَّقْلِ.

٨٦١/ ١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ حَمَّادٍ الْحَدَّادُ(٣) قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**يَا عَمَّارُ! مَا نُخَامَتُكَ وَدُمُوعُ عَيْنَيْكَ(٤) إِلَّا بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ الَّذِي(٥) فِي رَكْوَتِكَ**»(٦).

= جَرْيٌ على الجادة؛ فإن المعروف بالرواية والسماع عن عائشة هو ابن أبي رباح، ولكنه خطأ رواية لما مرَّ من أن ثابتًا يخطئ فيه ويقول: «عطاء بن عجلان»، والله أعلم.

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٧٠٠١]، وفي «مسند الشاميين» [٢٢٨٥، ٢٢٨٦]، وابن عدي (٢/ ٣٠١) من طريق ثابت بن عجلان.
وعزاه في «كنز العمال» [١٠٣٢٥] للعقيلي.

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٣١٦]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٦٠٣]، والذهبي في «المغني» [١٠٣٠]، وفي «الميزان» [١٣٥٧]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٨٣٤]، وقال في «المغني»: «ضعفوه».

(٢) «وهو» ليست في [ظ].

(٣) كذا في الأصول الخطية، وعند الطبراني: «الحراني».

(٤) في [ظ]: «عينك».

(٥) بعدها في [ظ]: «يكون»، وليست في باقي الأصول الخطية، ولا في مصادر التخريج.

(٦) أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٥٩٦٣]، وأبو يعلى [١٦١١]، من حديث محمد =



[٢٢٣]- [ق] ثَابِتُ بْنُ مُوسَى، الْعَابِدُ الضَّرِيرُ، كُوفِيٌّ(*).

عَنِ الأَعْمَشِ.

حَدِيثُهُ بَاطِلٌ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ، وَلَا يُتَابِعُهُ عَلَيْهِ ثِقَةٌ(١).

٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤/١- ٣- حَدَّثَنَاهُ(٢) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ، فِي آخَرِينَ(٣)، قَالُوا: حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ

= ابن أبي بكر المقدمي به وأخرجه الدارقطني (١/ ١٢٧) من حديث ثابت بن حماد به.
قال الدارقطني: «لم يروه غير ثابت بن حماد، وهو ضعيف جدًّا، وإبراهيم وثابت ضعيفان».
قال الهيثمي (١/ ٦٣٠): «ومدار طرقه على ثابت بن حماد، وهو ضعيف جدًّا، والله أعلم».
وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» (١/ ٣٣): «أخرجه البزار وأبو يعلى الموصلي في مسنديهما، وابن عدي في «الكامل» والدارقطني والبيهقي والعقيلي في «الضعفاء» وأبو نعيم في «المعرفة»، وفيه ثابت بن حماد عن علي بن زيد بن جدعان، وضعفه الجماعة المذكورون كلهم -إلا أبا يعلى- بثابت بن حماد، واتهمه بعضهم بالوضع، وقال اللالكائي: أجمعوا على ترك حديثه، وقال البزار: لا نعلم لثابت إلا هذا الحديث، وقال الطبراني: تفرد به ثابت بن حماد، ولا يروى عن عمار إلا بهذا الإسناد، وقال البيهقي: هذا حديث باطل، إنما رواه ثابت بن حماد، وهو متهم بالوضع». اهـ
وانظر: «السلسلة الضعيفة» [٤٨٤٩] وقال: «ضعيف جدًّا».

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [١٧٢]، وابن عدي في «الكامل» [٣١٧]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٦١٣]، والذهبي في «المغني» [١٠٤٤]، وفي «الميزان» [١٣٧٥]، وقال في «المغني»: «متفق على ضعفه»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٨٣٩]: «ضعيف الحديث».

(١) «ولا يتابعه عليه ثقة» ليست في [ظ].

(٢) قبلها في [ظ]: «الذي».

(٣) «في آخرين» من [ظ] و«ميزان الاعتدال» (١/ ٣٦٧) نقلًا عن المصنف.

مُوسَى الْبَصْرِيُّ[(١)] الضَّرِيرُ الْعَابِدُ قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ[(٢)] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ**»[(٣)]. [أ/٤٤/ب]

---

(١) «البصري» من [ظ].

(٢) «بن عبد الله» من [ظ].

(٣) أخرجه ابن ماجه (١٣٣٣)، والبيهقي في «الشعب» [٣٠٩٥]، والقضاعي في «الشهاب» [٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢] والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٢٦)، وابن عدي (٢/ ٩٩)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٠٧)، وابن عساكر (٥٨/ ٣٨٠). من حديث ثابت بن موسى به.

قال ابن عدي (٢/ ٩٩): «حديث منكر وسرقه من ثابت بن موسى جماعة من الضعفاء، عبد الحميد بن بحر، وعبدالله بن شبرمة الشريكي، وإسحاق بن بشير الكاهلي، وموسى ابن محمد أبو الطاهر المقدسي».

قال: «وبلغني عن محمد بن عبدالله بن نمير أنه ذكر له هذا الحديث عن ثابت، فقال: باطل شبِّه علي ثابت، وذلك أن شريك كان مزاحًا، وكان ثابت رجلًا صالحًا فيشتبه أن يكون ثابت دخل على شريك، وكان شريك يقول: الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ، قال: فالتفت فرأى ثابت، فقال يمازحه: من كثر صلاته بالليل، حسن وجهه بالنهار، فظن ثابت لغفلته أن هذا الكلام الذي قال شريك هو من الإسناد الذي قرأه، فحمله على ذلك، وإنما ذلك قول شريك، والإسناد الذي قرأه متن حديث معروف، حدثنا القاسم بن زكريا ومحمد بن عبدالله بن خالد الرازي، قالا: حدثنا محمد عبيد المحاربي، حدثنا ثابت بن موسى، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، قال رسول الله ﷺ: «**من كانت له وسيلة إلى سلطان، فدفع بها مغرمًا، أو جرَّ بها مغنمًا، ثبَّت الله قدميه يوم تدحض الأقدام**». ولم يأت بهذا الحديث عن شريك غير ثابت». اهـ

وقال ابن عدي (٦/ ٣٠٣): «وإنما يروي هذا الحديث عن شريك قوم ضعفاء، وأصلح من روى هذا الحديث شيخ صالح، يقال له: ثابت بن موسى كوفي، وقالوا: اشتبه عليه، رواه غيره طبقة ضعفاء: عبد الحميد بن بحر العسكري، وعبد الله بن شبرمة ابن عم شريك، وموسى بن محمد أبو الطاهر المقدسي، والعدوي.

وانظر: «المجروحين» (١/ ٢٠٧)، و«مسند الشهاب» (١/ ٢٥٤). =

٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧/ ٤- ٦- وَرَوَى بِهَذَا الإِسْنَادِ: «**مَنْ شَفَعَ شَفَاعَةً**[(١)] **يُدْفَعُ بِهَا مَغْرَمٌ أَوْ يُجْبَى**[(٢)] **بِهَا مَغْنَمٌ**[(٣)] **ثَبَّتَ اللَّهُ قَدَمَيْهِ حِينَ تَدْحَضُ** [ب/ ٨٥/ ب] **الأَقْدَامُ**»[(٤)].

وَهَذَا أَيْضًا لَا أَصْلَ لَهُ[(٥)].

[٢٢٤]- [ت ق] ثُمَامَةُ بْنُ حُصَيْنٍ الشَّاعِرُ، [ر/١٦/أ] **أَبُو ثِفَالٍ**[(٦)] **الْمُرِّيُّ**[(*)].

٨٦٨/ ١- سَمَّاهُ لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَرَوَاهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيِّ عَنِ سَعِيدِ[(٧)] بْنِ عُفَيْرٍ.

= وقال أبو حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (١/ ٣٢٧) عن محمد بن عبد الله بن نمير، قال: «هذا حديث منكر. قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: ما تقول أنت فيه؟ قال: هو حديث موضوع».

وانظر: «كشف الخفاء» (٢/ ١٥٨٤)، و«الفوائد المجموعة» (١/ ٣٥).

(١) في [ظ]: «بشفاعة».

(٢) في [ظ]: «يُجَرُّ».

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي مصادر التخريج وغيرها: «فدفع بها مغرمًا، وجر بها مغنمًا».

(٤) «الكامل» (٢/ ٩٩).

(٥) في [ظ]: «ليس له أصل».

(٦) ضبطها ناسخ [أ] بفتح الثاء، وضبطها الحافظ في التقريب بكسرها.

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [٧٣٦٦]، وفي «الميزان» [١٣٩٥]، [١٤٠٠]، [١٠٠٤٧]، وقال في «المغني»: «قال البخاري: «في حديثه نظر»»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٨٦٤]: «مشهور بكنيته، مقبول»، ويسمى أيضًا: ثمامة ابن وائل بن حصين، ومن سماه ثمامة بن حصين نسبه إلى جده، وقيل: اسمه وائل بن هاشم بن حصين.

(٧) «سعيد» ليست في [ظ].

٨٦٩/ ٢- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: أَبُو ثِفَالٍ الْمُرِّيُّ عَنْ رَبَاحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فِي حَدِيثِهِ نَظَرٌ[١].

٨٧٠/ ٣- حَدَّثَنَاهُ[٢] إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الأَبْزَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ هَانِئٍ قَالَ: قُلْتُ لأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ[٣] بْنِ حَنْبَلٍ: التَّسْمِيَةُ فِي الْوُضُوءِ؟ فَقَالَ: أَحْسَنُ شَيْءٍ فِيهِ حَدِيثُ رُبَيْحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ. قُلْتُ: فَحَدِيثُ[٤] عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ حَرْمَلَةَ؟ قَالَ: لَا يَثْبُتُ[٥].

وَالْحَدِيثُ:

٨٧١/ ٤- حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَرْمَلَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا ثِفَالٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَبَاحَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ[٦] يَقُولُ: حَدَّثَتْنِي جَدَّتِي، أَنَّهَا سَمِعَتْ أَبَاهَا يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وَضُوءَ لَهُ، وَلَا وَضُوءَ لِمَنْ لَا**[٧] **يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِي، وَلَا يُؤْمِنُ بِي**

---

(١) «تهذيب الكمال» (٤/ ٤١٠).

(٢) في [ظ]: «حدثنا».

(٣) «بن محمد» ليست في [ظ].

(٤) بعدها في [ظ]: «حدث».

(٥) «الكامل» (٤/ ١١٠) وفيه: «لا أعلم حديثًا يثبت، أقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد عن ربيح، وربيح رجل ليس بمعروف».

(٦) في [ظ]: «سعيد»، ووضع عليها علامة التضبيب.

(٧) في [ظ]: «لم».

مَنْ لَا يُحِبُّ الأَنْصَارَ»(١).

الأَسَانِيدُ فِي هَذَا الْبَابِ فِيهَا لِينٌ(٢).

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٧٠)، (٥/ ٣٨)، (٦/ ٣٨٢)، والترمذي [٢٥]، وابن ماجه [٣٩٨]، والحاكم (٤/ ٦٦)، والدارقطني (١/ ٧٢، ٧٣)، والطيالسي [٢٤٣] جميعًا من حديث أبي ثفال.

قال الترمذي: «قال أحمد بن حنبل: لا أعلم في هذا الباب حديثًا له إسناد جيد».

ثم قال: «قال محمد بن إسماعيل -أي البخاري: أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح ابن عبد الرحمن».

وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ٥٢٧): «رواه أحمد، وفيه أبو ثفال، قال البخاري: في حديثه نظر، وبقية رجاله رجال الصحيح»، وقال الهيثمي أيضًا في موضع آخر (٩/ ٧٨٠): «رواه أبو داود وابن ماجه خاليًا عن ذكر الأنصار، ورواه أحمد، وفيه أبو ثفال المري، وهو ضعيف».

(٢) أخرجه أبو داود [١٠١]، وأحمد (٢/ ٤١٨)، وابن ماجه [٣٩٩]، والحاكم (١/ ٢٤٥، ٢٤٦)، والدارقطني (١/ ٧٩)، والطبراني في «الأوسط» [٨٠٨٠]، وأبويعلى [٦٤٠٩] من حديث يعقوب بن سلمة الليثي عن أبيه عن أبي هريرة.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد، وله شاهد» ثم روى حديث أبي سعيد.

وقال الذهبي: «هو صحيح الإسناد».

وقال المنذري: «قال الحاكم: صحيح الإسناد، وليس كما قال؛ فإنهم رووه عن يعقوب بن سلمة الليثي عن أبيه عن أبي هريرة، وقد قال البخاري وغيره: لا يعرف لسلمة سماع من أبي هريرة، ولا ليعقوب سماع من أبيه».

وأخرجه أحمد (٣/ ٤١)، وابن ماجه [٣٩٧]، والدارمي [٦٩١]، والحاكم (١/ ٢٤٦)، والدارقطني (١/ ٧١)، وأبو يعلى [١٠٦٠]، [١٢٢١]، وابن عدي (٣/ ١٧٣)، و(٦/ ٦٧) من حديث ربيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن جده.

وأخرجه ابن ماجه [٤٠٠]، والحاكم (١/ ٤٠٢)، والبيهقي (٢/ ٣٧٩) من حديث عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي، عن أبيه، عن جده.

قال البوصيري: «ضعيف لاتفاقهم على ضعف عبد المهيمن. قال الحاكم: لم يخرج هذا الحديث على شرطهما؛ فإنهما لم يخرجا لعبد المهيمن. وقال الذهبي: عبد المهيمن واهٍ». =

. . . .

= وقال البيهقي (٢/ ٣٧٩): «وعبد المهيمن ضعيف لا يحتج برواياته، وروي فيه عن عائشة مرفوعًا وإسناده ضعيف».

وأخرجه الطبراني (٢٢/ ٢٩٦) [٧٥٥] من حديث يحيى بن يزيد بن عبد الله بن أنيس عن عبد الله بن سبرة عن جده أبي سبرة.

قال الهيثمي في «المجمع» (١/ ٥٢٦): «رواه الطبراني في «الكبير» وفيه يحيى بن يزيد بن عبد الله بن أنيس، ولم أر من ترجمه».

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» [١١١٥٠]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٨٧٣] من حديث عيسى بن يزيد بن عبد الله بن أنيس عن عيسى بن سبرة عن أبيه عن جده.

وقال: «لا يروى هذا الحديث عن ابن سبرة إلا بهذا الإسناد». وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ٥٢٦): «رواه الطبراني في «الأوسط» وعيسى بن سبرة وأبوه وعيسى بن يزيد لم أر من ذكر أحدًا منهم».

وأخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٣٣٦-٣٣٨) من حديث أبي ثفال، وقال: «قد رواه صدقة عن أبي ثفال عن أبي بكر بن حويطب مرسلًا عن النبي ﷺ، قال الدارقطني: والأول أصح».

ثم أخرجه من رواية كثير بن زيد عن ربيح عن أبيه عن جده أبي سعيد الخدري، وقال: «هذان حديثان لا يثبتان عن رسول الله ﷺ أما الأول فقال أحمد بن حنبل: ومن أبو ثفال، وقال الدارقطني: صدقة مجهول، وأما الثاني، فقال المروزي لم يصححه أحمد، وقال: ربيح ليس بالمعروف، وليس الخبر بصحيح». اهـ

وقال الترمذي في «العلل الكبير» (ص ٣٢): «سمعت إسحاق بن منصور يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا أعلم في هذا الباب حديثًا له إسناد جيد».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٥٢) [١٢٩]: «وسمعت أبي وأبا زرعة وذكرت لهما حديثًا رواه عبدالرحمن بن حرملة عن أبي ثفال -وذكر الحديث- فقال: ليس عندنا بذاك الصحيح، أبو ثفال مجهول، ورباح مجهول».

قلت: وعلى الرغم من تضعيف كثير من الأئمة لهذا الحديث بطرقه، إلا أنه صححه أيضًا بعض الأئمة. =

[٢٢٥]- ثُمَامَةُ بْنُ عَبِيدَةَ الْعَبْدِيُّ، بَصْرِيٌّ(*).

٨٧٢/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى(١) قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: ثُمَامَةُ بْنُ عَبِيدَةَ الْعَبْدِيُّ ضَعَّفَهُ عَلِيٌّ وَنَسَبَهُ إِلَى الكَذِبِ(٢)، مِنْ نَاحِيَةِ الْبَصْرَةِ(٣).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٨٧٣/ ٢- مَا حَدَّثَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى

= قال الحافظ ابن عبد الهادي في «شرح علل بن أبي حاتم» (ص٨٩): «وقد روي في اشتراط التسمية على الوضوء أحاديث كثيرة . . . ولا يخلو كل واحد منها من مقال، لكن الأظهر أن الحديث في ذلك بمجموع طرقه حسن أو صحيح، قال الإمام أبوبكر ابن أبي شيبة: ثبت لنا أن النبي ﷺ قال: «**لا وضوء لمن لم يسم**» وقد اختار اشتراط التسمية على الوضوء من أصحابنا -وذكر جماعة- وهذا القول هو الصحيح إن شاء الله». اهـ

وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» (١/ ٧٦): «والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أنه له أصلًا، وقال أبو بكر بن أبي شيبة: ثبت لنا أن النبي ﷺ قاله». اهـ

أما فقرة حب الأنصار، فهي فقط عند ابن ماجه [٤٠٠]، والطبراني [٥٦٩٩] من حديث سهل الساعدي، وعند الطبراني (٢٢/ ٢٩٦)، وفي «الأوسط» [١١١٥] من حديث أبي سبرة. وهي إن شاء الله ثابتة بمجموعها.

وانظر زيادة تحقيق وتعليق في «السنن الكبرى» للبيهقي (٢/ ٤٣)، و«نصب الراية» (١/ ٤٠، ٣٠٨)، و«التلخيص الحبير» (١/ ٧٢-٧٦)، و«إرواء الغليل» (١/ ١٢٢) و«العلل» للدارقطني (٤/ ٤٣٣-٤٣٦)، و«العلل» لابن أبي حاتم مع الشرح لابن عبد الهادي (ص٨٤-٩٠).

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٤٦]، وابن حبان في «المجروحين» [١٧٤]، وابن عدي في «الكامل» [٣٢٢]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٦٢٠]، والذهبي في «المغني» [١٠٦٠]، وفي «الميزان» [١٣٩٧]، وابن حجر في «لسان الميزان» [١٨٨٠]، وقال في «المغني»: «قال أبو حاتم: «منكر الحديث»».

(١) «بن موسى» من [ظ].

(٢) في [ظ]: «الكدى».

(٣) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٧٨).

ابْنِ أَبِي عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا [ب/٨٦/أ] ثُمَامَةُ بْنُ عَبِيدَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَتَيْنِ: تَسْلِيمَةً عَنْ يَمِينِهِ، وَتَسْلِيمَةً عَنْ يَسَارِهِ(١)، حَتَّى يُرَى بَيَاضُ شِقِّ(٢) وَجْهِهِ(٣).

لَيْسَ يُتَابَعُ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ، وَالأَسَانِيدُ صِحَاحٌ ثَابِتَةٌ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي التَّسْلِيمَتَيْنِ، وَلَا يَصِحُّ فِي تَسْلِيمَةٍ شَيْءٌ(٤). [ظ/٣٣/أ]

[٢٢٦]- [عس] ثَعْلَبَةُ بْنُ يَزِيدَ الْحِمَّانِيُّ(*).

عَنْ عَلِيٍّ.

٨٧٤/ ١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى(٥) قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: ثَعْلَبَةُ بْنُ يَزِيدَ الْحِمَّانِيُّ عَنْ عَلِيٍّ. قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ(٦)، فِي حَدِيثِهِ نَظَرٌ(٧) (٨).

---

(١) في [ر]: «شماله».

(٢) في [ر]: «بعض».

(٣) أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» [١٦٤٢]، وابن عدي (٢/ ١٠٨) من حديث ثمامة بن عبيدة به.
وقال: «وهذا الحديث منكر عن أبي الزبير عن جابر، لا يرويه غير ثمامة».

(٤) «ولا يصح في تسليمة شيء» ليست في [ظ].

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [١٧٣]، وابن عدي في «الكامل» [٣٢٥]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٦١٩]، والذهبي في «المغني» [١٠٥٧]، وفي «الميزان» [١٣٩١]، وقال في «المغني»: «صاحب شرطة علي، شيعي غالٍ، وثقه النسائي، وأما البخاري فقال: «في حديثه نظر»، وقال ابن عدي: «لم أر له حديثًا منكرًا» »، وقال ابن حجر في «التقريب» [٨٥٥]: «صدوق شيعي».

(٥) «بن موسى» ليست في [ظ].

(٦) «عليه» ليست في [ظ].

(٧) في [ر]: «نكارة».

(٨) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٧٤).

وَالْحَدِيثُ:

٨٧٥/ ٢- حَدَّثَنَاهُ[(١)] مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ[(٢)] قَالَ: حَدَّثَنَا كَامِلٌ أَبُو الْعَلَاءِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ يَزِيدَ الْحِمَّانِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: عَهِدَ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بِي[(٣)].

٨٧٦/ ٣- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ[(٤)]، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ الْعَبْدِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: خَطَبَ عَلِيٌّ رضي الله عنه [ر/١٦/ب] فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَعْهَدْ إِلَيْنَا فِي الإِمَارَةِ عَهْدًا نَأْخُذُ بِهِ، وَلَكِنَّهُ رَأْيٌ رَأَيْنَاهُ، اسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه فَأَقَامَ وَاسْتَقَامَ، ثُمَّ اسْتُخْلِفَ عُمَرُ فَأَقَامَ وَاسْتَقَامَ، حَتَّى ضَرَبَ الدِّينُ بِجِرَانِهِ[(٥)] ثُمَّ إِنَّ أَقْوَامًا طَلَبُوا

---

(١) في [ر]: «ما حدثناه».

(٢) في [ر]: «قتيبة».

(٣) أخرجه البزار [٨٦٩]، وابن عساكر (٤٢/ ٤٤٧) من حديث حبيب بن أبي ثابت به -وعند البزار: «عن حبيب بن أبي ثابت عن ثعلبة بن ثعلبة بن يزيد عن أبيه» قال البزار: «هكذا قال، وأحسبه غلط، إنما هو عن عليٍّ».

وأخرجه ابن عدي (٦/ ٢١٦) من حديث محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن ثعلبة الحماني، عن علي به.

قال البزار: «وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن حبيب عن ثعلبة عن علي: فطر بن خليفة وغيره».

قلت: وفي إسناد ابن عدي: محمد بن سلمة بن كهيل واهٍ متشيع، والراوي عنه علي بن هاشم شيعي أيضًا. قال الهيثمي في «المجمع» (٩/ ١٨٩): «رواه البزار، وفيه علي بن قادم، وقد وثق، وضعف».

(٤) «الثوري» ليست في [أ].

(٥) يعني: قر قراره واستقام «النهاية» (ج ر ن).

الدُّنْيَا، يَعْفُو اللَّهُ عَمَّنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ[(١)].

[٢٢٧]- [خ ٤] ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ الْكَلَاعِيُّ الْحِمْصِيُّ[(*)].

٨٧٧/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ [ب/٨٦/ب] يَقُولُ: كَانَ ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ قَدَرِيًّا[(٢)]. [أ/٤٥/أ]

٨٧٨/ ٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ الْكَلَاعِيُّ كَانَ يَرَى الْقَدَرَ، وَكَانَ أَهْلُ[(٣)] حِمْصَ نَفَوْهُ وَأَخْرَجُوهُ مِنْهَا؛ لأَنَّهُ كَانَ يَرَى الْقَدَرَ، وَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، حَدَّثَنَا عَنْهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَالوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ[(٤)] [(٥)].

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ١١٤) من حديث سفيان، عن الأسود بن قيس، عن رجل، عن علي.
وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» [١٢١٨]، وابن عساكر (٣٠/ ٢٩٣)، (٤٨/ ٥٢) من حديث شقيق، عن الأسود بن قيس به.
وأخرجه الدارقطني في «العلل» (٤/ ٨٦)، وابن عساكر (٣٠/ ٢٩٢) من حديث سفيان، عن الأسود بن قيس، عن عمرو بن سفيان، عن علي.
وأخرجه ابن عساكر (٣٠/ ٢٩١) من حديث الثوري، عن الأسود بن قيس، عن عمرو بن شقيق، عن علي.
قال الهيثمي في «المجمع» (٥/ ٣٢١): «رواه أحمد، وفيه رجل لم يسم، وبقية رجاله رجال الصحيح».
وقد بين الدارقطني في «العلل» (٤/ ٨٣- ٨٧) وجه الاختلاف في أسانيده.

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٣٢٠]، والذهبي في «المغني» [١٠٦٧]، وفي «الميزان» [١٤٠٦]، وقال في «المغني»: ثقة من مشاهير القدرية»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٨٦٩]: «ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر».

(٢) «تاريخ دمشق» (١١/ ١٩٢).

(٣) كذا في [أ]، و[ر]، و«تاريخ دمشق» نقلًا عن المصنف، وغيره، وفي [ظ] وبعض المصادر: «وكان من أهل حمص».

(٤) «حدثنا عنه يحيى بن سعيد والوليد بن مسلم» ليست في [ظ].

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» [٣٥٥٣].



٨٧٩/ ٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ(١) قَالَ: حَدَّثَنِي(٢) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ السُّلَمِيُّ(٣) قَالَ: قَدِمَ وَكِيعٌ الشَّامَ فَحَدَّثَهُمْ عَنْ ثَوْرٍ الشَّامِيِّ، فَقَالُوا: لَا نُرِيدُ ثَوْرًا(٤)، فَقَالَ وَكِيعٌ: كَانَ ثَوْرٌ صَحِيحَ الْحَدِيثِ(٥).

٨٨٠/ ٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ الْحُدَّانِيُّ(٦) قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا ثَوْرٌ -وَكَانَ قَدَرِيًّا- عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، وَكَانَ صَاحِبَ شُرْطَةِ يَزِيدَ(٧).

٨٨١/ ٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ أَبُو تَوْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا قَالُوا: لَقِيَ ثَوْرٌ الأَوْزَاعِيَّ، فَمَدَّ إِلَيْهِ ثَوْرٌ يَدَهُ، فَأَبَى الأَوْزَاعِيُّ أَنْ يَمُدَّ يَدَهُ إِلَيْهِ وَقَالَ: يَا ثَوْرُ، إِنَّهُ لَوْ كَانَتِ الدُّنْيَا كَانَتِ الْمُقَارَبَةُ، وَلَكِنَّهُ الدِّينُ! يَقُولُ: لأَنَّهُ كَانَ قَدَرِيًّا(٨).

٨٨٢/ ٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ الْمِنْقَرِيَّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ حَبِيبٍ قَالَ: أَشْهَدْتُ

---

(١) «بن حنبل» ليست في [ظ].

(٢) في [ظ]: «حدثنا»، وفي نسخة على [أ]: «أخبرنا».

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «تاريخ دمشق» و«تهذيب الكمال»: «عبد الله بن أحمد، حدثني أبي، حدثني أبو عبد الله السلمي»، فزادا الإمام أحمد بين عبد الله، وأبي عبد الله، فلم يصنعا شيئًا؛ فقد ترجم الخطيب في «تاريخه» لأبي عبد الله السلمي؛ فقال: «حدث عن أحمد بن حنبل، روى عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل». اهـ

(٤) في [أ]، و[ر]: «ثور»، ولها وجه، والجادة ما أثبتناه من [ظ].

(٥) «تهذيب الكمال» (٤/ ٤٢٣).

(٦) في [ظ] ونسخة على [أ] و«تاريخ دمشق»: «الحراني».

(٧) «تاريخ دمشق» (١٦/ ١٩٥).

(٨) «تهذيب الكمال» (٤/ ٤٢٥).

عَلَى ثَوْرٍ أَنَّهُ لَا يُحَدِّثُ بِحَدِيثِ أَبِي عُبَيْدَةَ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى رُؤُوسٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، وَأَنَّهُ «عَنْ(١) رَجُلٍ»(٢).

٨٨٣/ ٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَذْكُرُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ قَالَ: كَانَ ثَوْرٌ إِذَا حَدَّثَنِي بِحَدِيثٍ عَنْ رَجُلٍ لَا أَعْرِفُهُ قُلْتُ(٣): أَنْتَ أَكْبَرُ أَوْ هَذَا؟ فَإِذَا قَالَ: هُوَ أَكْبَرُ مِنِّي، كَتَبْتُهُ، وَإِذَا قَالَ: هُوَ أَصْغَرُ مِنِّي، لَمْ أَكْتُبْهُ(٤).

٨٨٤/ ٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرِ [ب/ ٨٧/أ] ابْنُ خَلَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا ثَوْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ عُتْبَةَ قَالَ: كَانَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يُصَلِّي عَلَى طَنَافِسِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَسَأَلْتُ(٥) ثَوْرًا(٦) فَإِذَا هُوَ مِنْ أَسْنَانِهِ(٧) أَوْ نَحْوِهِ(٨).

٨٨٥/ ٩- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ الكِسَائِيُّ الْهَمَذَانِيُّ(٩) قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبَدٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّزَّاقِ يَقُولُ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ سُئِلَ عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ فَقَالَ: خُذُوا عَنْهُ وَاحْذَرُوا قَرْنَيْهِ، ثُمَّ أَخَذَ الثَّوْرِيُّ بِيَدِ [ر/ ١٧/أ] ثَوْرٍ

---

(١) في [أ]: «وأنه على رجل»، وفي [ظ]: «ثم إنه حدث عن رجل»، والمثبت من [ر].
(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» [١١٩٠٠]، [١١٩٠١].
(٣) كذا في [ظ]، ومصدر التخريج، وفي [أ]، و[ر]: «قال».
(٤) «العلل ومعرفة الرجال» [٩٥٠].
(٥) في [ظ]: «قال: فسألت».
(٦) في [أ]، و[ر]: «ثور»، ولها وجه، والجادة ما أثبتناه من [ظ].
(٧) في [ظ]: «في إسناده».
(٨) «العلل ومعرفة الرجال» [٥٠٤٧].
(٩) في [أ]، و[ر]: «الهمداني»، تصحيف، وانظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٥١).



فَأَدْخَلَهُ حَانُوتًا وَأَغْلَقَ عَلَيْهِ الْبَابَ ثُمَّ خَلَا بِهِ، ثُمَّ[(١)] قَالَ الثَّوْرِيُّ بَعْدَ ذَلِكَ لِرَجُلٍ قَدْ رَأَى عَلَيْهِ صُوفًا: ارْمِ[(٢)] بِهَذَا عَنْكَ فَإِنَّهُ بِدْعَةٌ. فَقَالَ لَهُ[(٣)] الرَّجُلُ: وَدُخُولُكَ مَعَ ثَوْرٍ الْحَانُوتَ وَإِغْلَاقُكَ عَلَيْكَ وَعَلَيْهِ الْبَابَ بِدْعَةٌ[(٤)].

٨٨٦/ ١٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ أَبِي رَوَّادٍ[(٥)]: قَدْ جَاءَكُمْ ثَوْرٌ، احْذَرُوا[(٦)] لَا يَنْطَحُكُمْ بِقَرْنَيْهِ[(٧)].

٨٨٧/ ١١- حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى الْخُوَارِيُّ[(٨)] قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: قَالَ لِي[(٩)] إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: سَمِعْتُ عِيسَى بْنَ يُونُسَ يَقُولُ: كَانَ ثَوْرٌ مِنْ أَثْبَتِهِمْ[(١٠)] [(١١)]. [ظ/٣٣/ب]

---

(١) «ثم» ليست في [ظ].

(٢) في [ظ]: «ارمي».

(٣) «له» ليست في [ر].

(٤) «تهذيب الكمال» (٤/ ٤٢٤).

(٥) في [ظ]: «داود».

(٦) في [ظ]، و«تهذيب الكمال»: «يقول: اتقوا» وفي [ر]، ونسخة على [أ]، «اتقوا».

(٧) «الكامل» (٢/ ١٠٢) بمعناه، و«تهذيب الكمال» (٤/ ٤٢٤).

(٨) «الخواري» من [ظ].

(٩) «لي» من [ظ] و«التاريخ الكبير».

(١٠) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٨١).

(١١) كتب ناحيتها في حاشية [ظ] «بلغت وصححته وعارضته».

[٢٢٨]- [ت] ثُوَيْرُ بْنُ أَبِي فَاخِتَةَ أَبُو الْجَهْمِ، مَوْلَى جَعْدَةَ(١) بْنِ هُبَيْرَةَ(*).

٨٨٨/ ١- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ قَالَ: ذُكِرَ لِسُفْيَانَ ثُوَيْرُ بْنُ أَبِي فَاخِتَةَ، فَغَمَزَهُ(٢).

٨٨٩/ ٢- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي صَفْوَانَ الْبَصْرِيَّ الأُمَوِيَّ يقولُ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ: كَانَ ثُوَيْرُ بْنُ أَبِي فَاخِتَةَ مِنْ أَرْكَانِ الْكَذِبِ(٣). [أ/ ٤٥/ب]

٨٩٠، ٨٩١/ ٣، ٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ سَلَّامٍ الرَّافِقِيُّ قَالَا(٤): حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ شَبَابَةَ يَقُولُ(٥): قِيلَ لِيُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ: لِمَ لَمْ تَحْمِلْ عَنْ ثُوَيْرِ [ب/ ٨٧/ب] بْنِ أَبِي فَاخِتَةَ؟

---

(١) في [أ]: «جعد»، وليس بشيء.

(*) **ترجمه** النسائي في «الضعفاء والمتروكين» [٩٦]، وابن حبان في «المجروحين» [١٦٧]، وابن عدي في «الكامل» [٣٢١]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٤١]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٨٤]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٦٢٢]، والذهبي في «المغني» [١٠٦٩]، وفي «الميزان» [١٤٠٨]، وقال في «المغني»: «ضعفوه، وكذبه سفيان الثوري»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٨٧٠]: «ضعيف رمي بالرفض». قلت: عند ابن حبان: «مولى أم هانئ بنت أبي طالب»، وعند الدارقطني: «مولى بني هاشم»، وقال الذهبي: «مولى أم هانئ بنت أبي طالب، وقيل: مولى زوجها جعدة بن هبيرة».

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٢٥٦).

(٣) «الكامل» (٢/ ١٠٦).

(٤) من أول الفقرة إلى هنا مكانه في [ظ]: «أحمد بن علي قال:».

(٥) في [ظ]: «قال».

قَالَ: كَانَ رَافِضِيًّا[(١)].

٨٩٢/ ٤- حَدَّثَنَاهُ[(٢)] مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ قَالَ: قِيلَ لِيُونُسَ بْنَ أَبِي إِسْحَاقَ: مَا لَكَ لَا تَرْوِي عن ثُوَيْرِ ابْنِ أَبِي فَاخِتَةَ فَإِنَّ[(٣)] إِسْرَائِيلَ يُكْثِرُ عَنْهُ؟ قَالَ: إِسْرَائِيلُ أَعْلَمُ، وَمَا أَصْنَعُ بِهِ! كَانَ رَافِضِيًّا[(٤)].

٨٩٣/ ٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: مَا سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ عَنْ ثُوَيْرِ بْنِ أبي فَاخِتَةَ، وَكَانَ سُفْيَانُ يُحَدِّثُ عَنْهُ[(٤)].

٨٩٤/ ٦- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: مَا سَمِعْتُ يَحْيَى وَلَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثَانِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ ثُوَيْرِ بْنِ أَبِي فَاخِتَةَ[(٥)].

٨٩٥/ ٧- حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: سُئِلَ أَبِي، وَأَنَا أَسْمَعُ، عَنْ ثُوَيْرِ ابْنِ أَبِي فَاخِتَةَ[(٦)] وَلَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ وَيَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ فَقَالَ: مَا أَقْرَبَ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ[(٧)].

٨٩٦/ ٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ:

---

(١) «الكامل» (٢/ ١٠٦)، و«الكفاية» (ص١٢٣).

(٢) في [ظ]، و[ر]: «حدثنا».

(٣) في [ظ]: «قال».

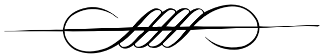
(٤) «تهذيب الكمال» (٤/ ٤٣٠).

(٥) «الكامل» (٢/ ١٠٥).

(٦) «بن أبي فاختة» من [ظ] و«العلل».

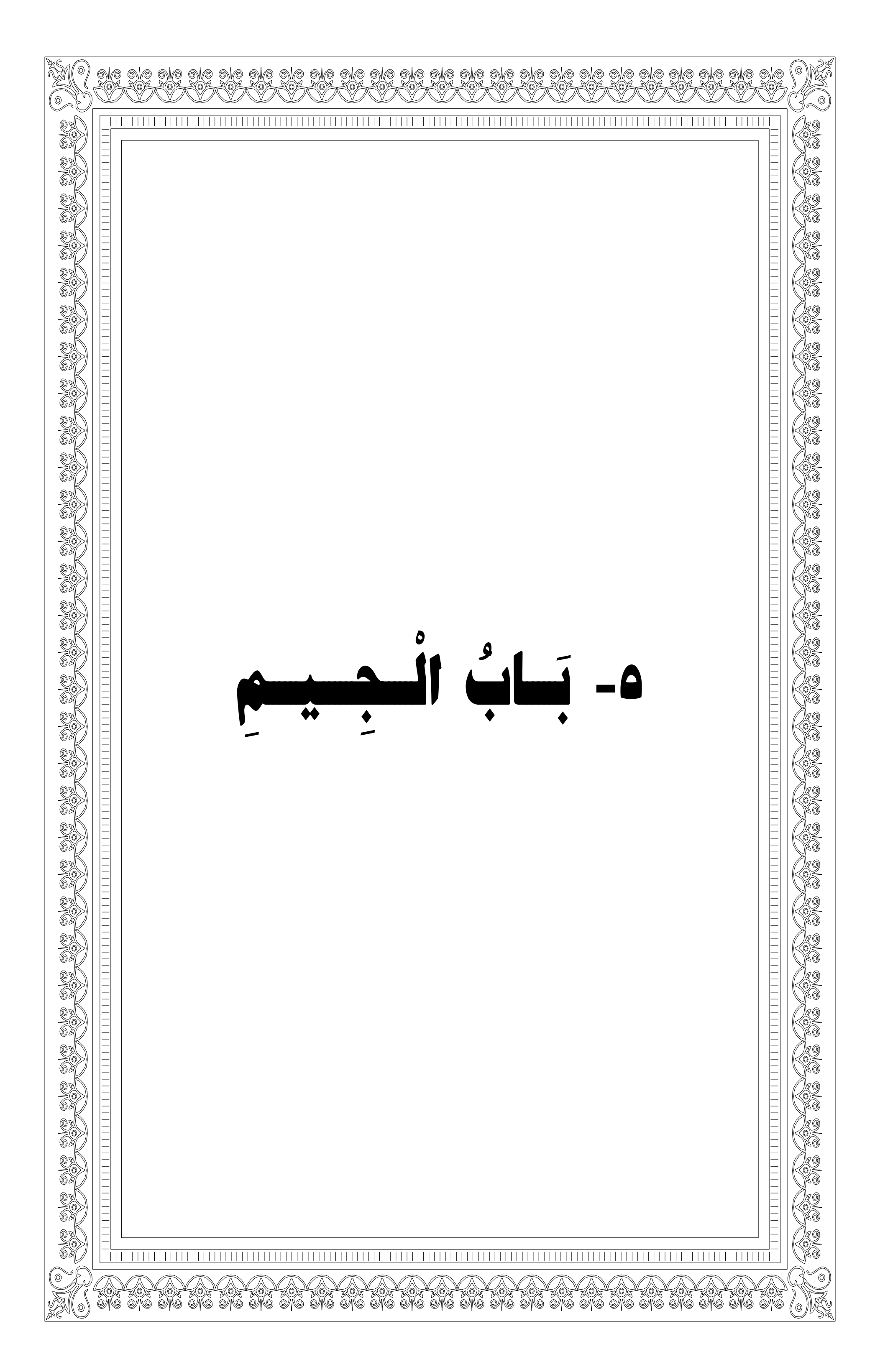
(٧) «العلل ومعرفة الرجال» [٤١١٨].

سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: ثُوَيْرُ بْنُ أَبِي فَاخِتَةَ لَيْسَ بِشَيْءٍ[١] [٢].



(١) «التاريخ» برواية الدوري [١٣٦٢].

(٢) كتب حيالها في حاشية [أ]: «بلغ السماع إلى هاهنا وصح».



٥- بَابُ الْجِيمِ

[٢٢٩]- [ق] جَعْفَرُ بْنُ الزُّبَيْرِ الشَّامِيُّ(*).

٨٩٧/ ١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: رَأَيْتُ شُعْبَةَ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ، فَقِيلَ لَهُ: أَيْنَ تُرِيدُ يَا أَبَا بِسْطَامٍ؟ قَالَ: أَذْهَبُ فَأَسْتَعْدِي عَلَى هَذَا -يَعْنِي: جَعْفَرَ بْنَ الزُّبَيْرِ- وَضَعَ عَلَى رَسُولِ اللَّه ﷺ أَرْبَعَمِائَةِ حَدِيثٍ كَذِبٍ(١).

٨٩٨/ ٢- حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ السُّوسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ ابْنِ أَبِي بَزَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا [ب/٨٨/أ] عَبْدُ الْمَلِكِ [ر/١٧/ب] الْجُدِّيُّ، قَالَ: رَأَيْتُ شُعْبَةَ مُغْضَبًا فَقُلْتُ: مَالَكَ(٢) يَا أَبَا بِسْطَامٍ؟ فَأَرَانِي(٣) طِينَةً فِي يَدِهِ، فَقَالَ: أَسْتَعْدِي عَلَى جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ؛ فَإِنَّهُ يَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّه ﷺ(٤).

٨٩٩/ ٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا فَضْلُ(٥) بْنُ سَهْلٍ الأَعْرَجُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: حَدَّثَنَا(٦) حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: أَدْرَكْتُ

(*) **ترجمه** البخاري في «الضعفاء» [٤٧]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» [١٠٨]، وابن حبان في «المجروحين» [١٨١]، وابن عدي في «الكامل» [٣٣٥]، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» [١٤٤]، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» [٩٠]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٦٦٦]، والذهبي في «المغني» [١١٤٢]، وفي «الميزان» [١٥٠٢]، وقال في «المغني»: «متهم، تركه أحمد بن حنبل وغيره»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٢٤٨]: «متروك الحديث، وكان صالحًا في نفسه».

(١) «تاريخ دمشق» (١٢/ ٣٠) دار إحياء التراث العربي.

(٢) في [ظ]، و[ر]، و«الكامل»: «مَه».

(٣) في [ظ]: «قال: فأراني».

(٤) «الكامل» (٢/ ١٣٤).

(٥) في [ظ]: «فضيل»، وهو تصحيف، وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٢٢٣).

(٦) في [ظ]، و[ر]: «أخبرنا».

النَّاسَ مَائِلِينَ عَلَى جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَعِمْرَانُ بْنُ حُدَيْرٍ أَمَامَ الْمَسْجِدِ مَا يَأْتِيهِ أَحَدٌ، ثُمَّ مَالَ النَّاسُ عَلَى(١) عِمْرَانَ، وَبَقِيَ جَعْفَرٌ مَا يَأْتِيهِ أَحَدٌ(٢).

٤/٩٠٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنُ الْمَدِينِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى، وَذَكَرَ جَعْفَرَ بْنَ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: لَوْ شِئْتُ أَنْ أَكْتُبَ عَنْهُ أَلْفًا(٣) لَكَتَبْتُ عَنْهُ. قَالَ: كَانَ يَرْوِي عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ نَحْوًا مِنْ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا، وَضَعَّفَهُ يَحْيَى جِدًّا(٢).

٥/٩٠١- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: مَا سَمِعْتُ يَحْيَى وَلَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ(٤) حَدَّثَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ شيئًا قَطُّ(٢).

٦/٩٠٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: قَرَأَ عَلَيَّ أَبِي(٥) حَدِيثَ عَبَّادِ بْنِ عَبَّادٍ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى حَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: اضْرِبْ عَلَى حَدِيثِ جَعْفَرِ ابْنِ الزُّبَيْرِ(٦).

٧/٩٠٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ(٧) قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: جَعْفَرُ بْنُ الزُّبَيْرِ ضَعِيفٌ(٨).

---

(١) في [ظ]: «إلى».
(٢) «الكامل» (٢/ ١٣٤).
(٣) في [أ]: «آنفًا»، وضبب الناسخ عليها، وكتب في الحاشية: «أَلْفًا».
(٤) في [ظ]: «عبد الرحمن ولا يحيى».
(٥) في «العلل ومعرفة الرجال»: «قرأت عَلَى أبي»، وفي «تهذيب الكمال» (٥/ ٣٥): «قُرِئ على أبي».
(٦) «العلل ومعرفة الرجال» [٤٨٨٧]، و«تهذيب الكمال» (٥/ ٣٥).
(٧) «بن محمد» ليست في [ظ].
(٨) «التاريخ» برواية الدوري [٥١٣١].

وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: لَيْسَ بِثِقَةٍ(١). [أ/٤٦/أ]

[٢٣٠]- جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّه بْنِ عُثْمَانَ بْنِ حُمَيْدٍ الْقُرَشِيُّ الْحُمَيْدِيُّ، مَكِّيٌّ(*).

فِي(٢) حَدِيثِهِ وَهْمٌ، وَاضْطِرَابٌ.

٩٠٤/ ١- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ ابْنُ(٣) السَّرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ [ب/٨٨/ب] عَبْدِ اللَّه بْنِ(٤) عُثْمَانَ الْحُمَيْدِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَ الْحَجَرَ ثُمَّ سَجَدَ عَلَيْهِ.

٩٠٥، ٢/٩٠٦، ٣- وَرَوَاهُ أَبُو عَاصِمٍ وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ جَعْفَرٍ هَذَا(٥)، فَقَالَا: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ مَرْفُوعًا(٦).

---

(١) «التاريخ» برواية الدوري [٤٥٣١].

(*) **ترجمه** الذهبي في «المغني» [١١٤٩]، وفي «الميزان» [١٥٠٩]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٢٠٢٨]، وقال في «المغني»: «مضطرب الحديث، وقد وثقه أبو حاتم ولينه العقيلي».

(٢) «في» ليست في [أ].

(٣) «بن» ليست في [أ].

(٤) في [أ]: «عن»، وليس بشيء.

(٥) «هذا» ليست في [ظ].

(٦) أخرجه البزار [٢١٥] من حديث جعفر بن عبد الله بن عثمان، قال: رأيت محمد بن عباد ابن جعفر قبل الحجر ثم سجد عليه. قلت: ما هذا؟ قال: رأيت خالك ابن عباس قبل الحجر ثم سجد عليه، وقال: رأيت عمر قبله وسجد عليه، وقال: رأيت رسول الله ﷺ قبله وسجد عليه.
قال البزار: «لا نعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

٤/٩٠٧- حَدَّثَنَاهُ(١) إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا(٢) عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ أَنَّهُ رَأَى ابْنَ عَبَّاسٍ قَبَّلَ الْحَجَرَ وَسَجَدَ عَلَيْهِ(٣).

حَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ أَوْلَى.

٣/٩٠٨- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ الْعَيْشِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّه الْقُرَشِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي(٤) عُمَرُ بْنُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ [ظ/٣٤/أ] ابْنَ الزُّبَيْرِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّه(٥)، كَيْفَ عَلِمْتَ أَنَّكَ نَبِيٌّ؟(٦) . . . فَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا.

---

(١) في [ظ]: «وحدثنا»، وفي [ر]: «وحدثناه».

(٢) في [ظ]، و[ر]: «عن».

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة [١٤٧٤٩] من حديث ابن جريج عن محمد بن عباد بن جعفر قال رأيت ابن عباس . . . ولم يرفعه.

(٤) في [ر]: «حدثني».

(٥) في [ر]: «قلت لرسول الله».

(٦) أخرجه البزار [٤٠٤٨] والدارمي [١٤] من حديث أبي داود الطيالسي عن جعفر بن عبد الله ابن عثمان القرشي عن عمر بن عروة بن الزبير عن أبيه عن أبي ذر به.
وأخرجه ابن عساكر (٣/٤١٦) من حديث جعفر بن عبد الله به.
قال الهيثمي في «المجمع» (٨/٤٥٨): «رواه البزار وفيه جعفر بن عبدالله بن عثمان وثقه أبو حاتم الرازي وابن حبان، وتكلم فيه العقيلي، وبقية رجاله ثقات رجال الصحيح».
وقال الذهبي في «الميزان»: «جعفر بن عبد الله الحميدي المكي: وثقه أبو حاتم».
وتعقبه الحافظ في «اللسان» فقال: «وقول الذهبي: وثقه أبو حاتم وهم تبع فيه صاحب «الحافل»، والذي في كتاب ابن أبي حاتم: أخبرنا عبدالله بن أحمد فيما كتب إليَّ، وقال: سألت أبي عن جعفر، فقال: ثقة».
والحديث صححه الشيخ الألباني في «الصحيحة» [٢٥٢٩].

لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ.

[٢٣١]- [بخ م٤] جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ الْـجَزَرِيُّ(*).

ضَعِيفٌ[١] فِي رِوَايَتِهِ عَنْ الزُهْرِيِّ[٢].

٩٠٩/ ١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ، فَقَالَ: إِذَا حَدَّثَ عَنْ غَيْرِ الزُّهْرِيِّ فَلَا بَأْسَ. [ر/١٨/أ] ثُمَّ قَالَ: فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ يُخْطِئُ[٣].

٩١٠/ ٢- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مَحْمُودٍ الْهَرَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَذَكَرَ أَصْحَابَ الزُّهْرِيِّ، فَقُلْتُ: فَجَعْفَرُ ابْنُ بُرْقَانَ؟ قَالَ: ضَعِيفٌ فِي الزُّهْرِيِّ[٤] [٥].

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٩١١/ ٣- مَا حَدَّثَنَاهُ[٦] مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ مُحَمَّدٍ الكِسَائِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ، عَنِ

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٣٣٩]، والذهبي في «المغني» [١١٣٥]، وفي «الميزان» [١٤٩٠]، وقال في «المغني»: «قال أحمد: «يخطئ في حديث الزهري»، وقال ابن خزيمة: «لا يحتج به»، وقد وثقه أحمد في رواية، وابن معين، والفسوي، وابن سعد»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٢٤٨]: «صدوق يهم في حديث الزهري».

(١) في [ر]: «ضُعِّف».

(٢) «ضعيف في روايته عن الزهري» ليست في [ظ].

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» [٤٣٩٥].

(٤) هذه الفقرة ليست في [ظ].

(٥) «التاريخ» برواية الدارمي [١٤]، و«الكامل» (٢/ ٣٧٢، ٣٧٣).

(٦) في [ظ]: «حدثنا به».

الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَهَانَا(١) رَسُولُ اللَّه ﷺ عَنْ لِبْسَتَيْنِ: الصَّمَّاءِ، وَأَنْ(٢) يَلْتَحِفَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، يَرْفَعُ جَانِبَيْهِ عَلَى مَنْكِبَيْهِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ غَيْرُهُ، وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ بَيْنَ فَرْجِهِ وَبَيْنَ السَّمَاءِ شَيْءٌ -يَعْنِي: سِتْرًا- وَنَهَانَا رَسُولُ اللَّه ﷺ عَنْ نِكَاحَيْنِ: أَنْ تُزَوَّجَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا، وَنَهَانَا رَسُولُ اللَّه ﷺ عَنْ مَطْعَمَيْنِ: الْجُلُوسِ عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ، وَأَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ [ب/٨٩/أ] وَهُوَ مُنْبَطِحٌ عَلَى وَجْهِهِ. وَنَهَانَا رَسُولُ اللَّه ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ: عن بَيْعِ الْمُنَابَذَةِ وَالْمُلَامَسَةِ، وَهِيَ بُيُوعٌ كَانُوا يَتَبَايَعُونَ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ(٣).

وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ فَيُرْوَى مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، كُلُّهُ بِأَسَانِيدَ صَالِحَةٍ(٤)، مَا خَلَا الْجُلُوسَ عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ، فَالرِّوَايَةُ فِيهِ فِيهَا لِينٌ(٥).

---

(١) في [ظ]: «نهى».

(٢) كذا في الأصول الخطية، والصواب: «وهو أن» كما في «مصنف ابن أبي شيبة» و«مسند الروياني».

(٣) أخرج أوله ابن أبي شيبة في «المصنف» [٢٥٢١٩]، والورياني في «المسند» [١٣٩٣] من طريق كثير بن هشام. وأخرج أبو داود [٣٧٧٤]، والحاكم (٤/ ١٤٣)، والبيهقي (٧/ ٢٦٦) من طرق كثير ابن هشام، بلفظ: نهى رسول الله ﷺ عن مطعمين: عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، وأن يأكل الرجل وهو منبطح على بطنه. هكذا مختصرًا.
قال أبو داود: «هذا الحديث لم يسمعه جعفر من الزهري، وهو منكر».
وأخرج الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٨٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٠/ ٦٥) من حديث كثير بن هشام، بلفظه: نهى رسول الله ﷺ عن نكاحين، أن يتزوج المرأة على عمتها، ولا على خالتها هكذا مختصرًا.

(٤) أخرجه البخاري [٥٨٤]، ومسلم [١٥١٢].

(٥) من قوله: «من حديث الزهري» إلى هنا ليس في [ظ].

[٢٣٢]- جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمَخْزُومِيُّ(*).

١/٩١٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ، قَالَ: سَأَلْتُ سُفْيَانَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ(١) المَخْزُومِيّ(٢)، [أ/٤٦/ب] وَكَانَ قَدِمَ اليَمَنَ فَحَمَلُواْ عَنْهُ شَيْءً(٣) (٤) فَقُلْتُ لِسُفْيَانَ: رَوَى مَعْمَرٌ عَنْهُ(٥) أَحَادِيثَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ. فَقَالَ سُفْيَانُ: إِنَّمَا وَجَدَ(٦) ذَاكَ كُتُبًا، وَلَمْ يَكُنْ صَاحِبَ حَدِيثٍ، أَنَا أَعْرَفُ بِهِ مِنْهُمْ، إِنَّمَا جَمَعَ كُتُبًا فَذَهَبَ بِهَا(٧).

وَمِنْ حَدِيثِهِ:

٢/٩١٣- مَا حَدَّثَنَاهُ(٨) جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبَّادٍ الْمَكِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ مَسْمُولٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ

(*) **ترجمه** ابن عدي في «الكامل» [٣٣٨]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٦٧٥]، والذهبي في «المغني» [١١٥٥]، وفي «الميزان» [١٥١٨]، وابن حجر في «لسان الميزان» [٢٠٥٦]، وقال في «المغني»: «قال النسائي: ليس بالقوي، ووثقه أبو داود، سمع أباه».

(١) في [ر]: «عباد».

(٢) «المخزومي» ليست في [ظ].

(٣) كذا في [ر]، وفي [أ] أضيف لها ألف النصب وعلامته، مع بقاء تدويرة الياء تحت، والجادة على كل: «شيئًا».

(٤) «فحملوا عنه شيء» مكانها في [ظ]: «فَمَا رُوِيَ عَنْهُ شيءٌ»، وما أثبتناه من [أ] و[ر] هو الموافق لما في «الجرح والتعديل»، و«الكامل». والله أعلم.

(٥) في [ظ]: «روى عنه معمر».

(٦) في [ظ]: «وجدنا».

(٧) «الجرح والتعديل» (١/ ٣٨)، و«الكامل» (٢/ ١٣٩).

(٨) في [ظ]: «حدثنا به».

مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُصَلِّي خَلْفَ الْمَقَامِ فِي نَعْلَيْهِ، فَقُلْتُ لَهُ، فَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ(١).

وَقَدْ رُوِيَ(٢) عَنِ النَّبِيِّ عليه السلام أَنَّهُ صَلَّى فِي نَعْلَيْهِ، بِغَيْرِ هَذَا الإِسْنَادِ، وَإِسْنَادُهُ(٣) صَالِحٌ(٤).

[٢٣٣]- [ل ت ص] جَعْفَرُ بْنُ زِيَادٍ الأَحْمَرُ، كُوفِيٌّ(*).

١/٩١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: سَأَلَ الأَزْرَقُ بْنُ عَلِيٍّ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، وَأَنَا أَسْمَعُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ زِيَادٍ الأَحْمَرِ، فَقَالَ: كَانَ(٥) يَتَشَيَّعُ، وَكَانَ ثِقَةً(٦).

٢/٩١٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَحْمُودٍ الهَرَوِيُّ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ:

---

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» [١٥٢٥٢] من طريق محمد بن سليمان به.

(٢) في [ظ]: «وَقَدْ رَوَى».

(٣) في [ظ]: «بِإِسْنَادٍ».

(٤) أخرجه البخاري (٣٨٦)، ومسلم (٥٥٥) من حديث أنس.
وأخرجه ابن ماجه [١٠٣٧]، وأحمد (٤/ ٨، ٩، ١٠) من حديث أوس بن أوس.
وأخرجه أحمد (٢/ ١٧٨) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.
وأخرجه أحمد أيضًا (٤/ ٢٥) من حديث أبي العلاء بن الشخير عن أبيه به.

(*) **ترجمه** ابن حبان في «المجروحين» [١٨٥]، وابن عدي في «الكامل» [٣٤٠]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» [٦٦٧]، والذهبي في «المغني» [١١٤٣]، وفي «الميزان» [١٥٠٣]، وقال في «المغني»: «يغرب، قال ابن حبان: في القلب منه شيء، وقال الجوزجاني: مائل عن الطريق، ووثقه أحمد وابن معين»، وقال ابن حجر في «التقريب» [٩٤٨]: «صدوق يتشيع».

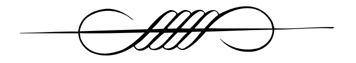
(٥) «كان» ليست في [ظ].

(٦) «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٨٠)، و«الكامل» (٢/ ١٤١).

سُئِلَ يَحْيَى عَنْ جَعْفَرٍ الأَحْمَرِ، فَقَالَ بِيَدِهِ، لَمْ يُضَعِّفْهُ وَلَمْ يُثَبِّتْهُ[(١)]. [ر/١٨/ب]

٩١٦/ ٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي [ب/٨٩/ب] يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا[(٢)] جَعْفَرُ بْنُ زِيَادٍ الأَحْمَرُ. قُلْتُ لأَبِي: هُوَ ثِقَةٌ؟ قَالَ: صَالِحُ الْحَدِيثِ، وَكَانَ يَتَشَيَّعُ[(٣)].

٩١٧/ ٤- حَدَّثَنِي[(٤)] الحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّه الذَّارِعُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الأَزْدِيُّ أَوْ إِبْرَاهِيمُ الْحَلَبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ دَاوُدَ عَبْدُ اللَّه بْنُ دَاوُدَ الْخُرَيْبِيُّ[(٥)]، قَالَ: سَمِعْتُ جَعْفَرَ[(٦)] الأَحْمَرَ يَقُولُ: مَا جَمَّعْتُ[(٧)] مُذْ[(٨)] وُلِّيَ عِيسَى بْنُ مُوسَى. وَيُقَالَ: إِنَّ جَعْفَر الأَحْمَرَ هُوَ الَّذِي حَمَلَ الْحَسَنَ بْنَ صَالِحٍ عَلَى تَرْكِ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ الْحَسَنُ: إِنِّي أُعِيدُ. فَقَالَ: لَعَلَّ إِنْسَان[(٩)] يَرَاكَ فَيَقْتَدِيَ بِكَ.

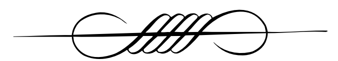


(١) هذه الفقرة ليست في [ظ]، وانظر: «التاريخ» برواية الدارمي [٢١٩]، ولفظه: «لم يلينه، ولم يضعفه»، والظاهر أن «لم يلينه» مصحفة عن «لم يثبته»، والله أعلم.
(٢) في [ظ]: «أخبرنا».
(٣) «العلل ومعرفة الرجال» [٤٧٢٢]، [٤٣٩٩].
(٤) في [ر]: «حدثنا».
(٥) «عبد الله بن داود الخريبي» من [ظ].
(٦) كذا في الأصول في الموضعين، وله وجه، والجادة: «جعفرًا».
(٧) يعني: ما صليت الجمعة مع الناس.
(٨) في [ظ]، و[ر]: «مُنْذُ».
(٩) كذا في الأصول، وله وجه، والجادة: «إنسانًا».



فهرس التراجم

فهرس التراجم





فهرس التراجم الهجائي

فهرس التراجم الهجائي

